





فهرست
لايحه ترتيب المحاكم الاهلية

الصادرة في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ هجرية
(١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ ميلادية)

صحيحة

- ٣ لائحة ترتيب المحاكم الاهلية
- ٣ احكام ابتدائية
- ٤ (الفصل الاول) في المحاكم الابتدائية ومحاكم المواد الجزئية ومحاكم الاستئناف
- ٤ الفرع الاول - في ترتيب وتشكيل تلك المحاكم
- ٥ الفرع الثاني - في وظائف المحاكم على العموم
- ٧ الفرع الثالث - في الجلسات
- ٨ الفرع الرابع - في الاحكام
- ٨ الفرع الخامس - في التنفيذ
- ٩ (الفصل الثاني) في تعيين قضاة المحاكم وباقي مستخدميها وفيما يجب لهم وعليهم وعدم جواز الجمع بين وظائفهم وغيرها
- ١٠ (الفصل الثالث) في الشروط والصفات اللازمة للتوظيف بالمحاكم
- ١٠ الفرع الاول - في قضاة المحاكم
- ١٠ الفرع الثاني - في مأموري المحاكم
- ١٢ الفرع الثالث - في الكتبة الاول والكتبة الثانوي والمرجمين الحالفين اليمين
- ١٢ الفرع الرابع - في المحضرين
- ١٢ الفرع الخامس - في لجان الامتحان
- ١٣ (الفصل الرابع) في وظائف تختص بها كتبة المحاكم الابتدائية
- ١٣ (الفصل الخامس) في عدم عزل قضاة المحاكم من وظائفهم وفي افعالهم عنها وترقيهم وتعيين محل اقامتهم ورقمهم
- ١٤ (الفصل السادس) في المحاكمة التاديبية

صحيفة

- ١٥ (الفصل السابع) في قلم النائب العمومي
 ١٥ الفرع الاول — في تشكيله ووظائفه
 ١٧ الفرع الثاني — في الشروط اللازمة للتوظيف بقلم النائب العمومي
 ١٧ (الفصل الثامن) في ادارة تقود المحاكم
 ١٨ (الفصل التاسع) في الجمعيات العمومية
 ١٩ (الفصل العاشر) في الخلاف الذي يقع في الاختصاص
 ٢٠ (الفصل الحادي عشر) في احكام ختامية.



لايحة ترتيب المحاكم الاهلية



الصادرة في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ هجرية
(١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ ميلادية)



(الطبعة الاولى)
بالمطبعة الجامعة بمصر بسوق الخضار القديري «للسليم حبالين»
سنة ١٣١١ هجرية

امر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه لطرفنا ناظر الحفانية ومواقفة راي مجلس نظارنا ناصر بما هوأت

احكام ابتدائية

(المادة ١)

القوانين والاورام يكون معمولاً بها في جميع القطر المصرى عند اعلانها من طرفنا بواسطة درجها بالجرائد الرسمية وينجب الاجراء بموجبها في كل جهة من جهات القطر المذكور من وقت العلم باعلانها وتعتبر تلك القوانين والاورام مطلوبة لدى جميع اهلي القطر بعد اعلانها بالجرائد بثلاثين يوماً ويموز تنقيص هذا الميعاد بمقتضى نص صريح في القوانين او الاوامر المذكورة

(المادة ٢)

لا يقبل من احد اعتذاره بعدم العلم بما تضمنته القوانين او الاوامر من يوم وجوب الحمل بمقتضاها

(المادة ٣)

لا تنسري احكام القوانين والاورام الاعلى الحوادث التي تقع من تاريخ العمل بمقتضاها ولا يكون لها تاثير على الوقائع السابقة عليها ما لم يكن منبهاً عن ذلك بنص صريح فيها

(المادة ٤)

لا يبطل نص من القوانين والاورام الا بنص قانون او امر جديد يتقرر به بطلان الاول

الفصل الاول

(في المحاكم الابتدائية ومحاكم المواد الجزئية ومحاكم الاستئناف)

(الفرع الاول)

(في ترتيب وتشكيل تلك المحاكم)

(المادة ٥)

تترتب محكمة ابتدائية في كل مصر وبناها وطنطا والمنصورة وسكندرية وبني سويف واسيوط وقنا

(المادة ٦)

تشكل كل محكمة من المحاكم المذكورة من خمسة قضاة بالاقل يكون احدهم رئيساً وآخر وكيلًا وتصدر الاحكام من ثلاثة قضاة

(المادة ٧)

يجوز تعيين نواب للقضاة بالمحاكم الابتدائية لاي عدد من يتعين منهم بكل محكمة على اربعة وهؤلاء النواب يقومون مقام القضاة الاصليين عند غيابهم او حصول عذر لهم يمنعهم من الحضور

(المادة ٨)

يترتب في دائرة اختصاص كل من المحاكم الابتدائية محكمة او اكثر لرؤية المواد الجزئية ويقوم بوظيفة القضاء بها قاض او نايب يتعين بمعرفة المحكمة الابتدائية ويجوز للمحكمة المذكورة بحسب اقتضاء المصلحة ان تسترجع القاضي المذكور وتستعوضه بغيره من رفقائه

(المادة ٩)

تترتب محكمتان للاستئناف احدهما بمصر والاخرى باسيوط

(المادة ١٠)

يشكل كل من محكمتي الاستئناف من ثمانية قضاة بالاقل يكون احدهم رئيساً واخر وكيلًا وتصدر الاحكام من خمسة قضاة

(لائحة ترتيب المحاكم الاهلية)

(المادة ١١)

يجوز ترتيب محاكم استئناف اخرى وزيادة عدد المحاكم الابتدائية بمقتضى امر يصدر منا اذا اقتضت المصلحة ذلك

ويجوز لمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية ان تشكل بها دائرتين او اكثر

(المادة ١٢)

تعيين دائرة اختصاص كل من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية يكون بامر يصدر منا

(المادة ١٣)

يصين المحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية العدد الكافي من الكتبة الاول والكتبة الثواني والمترجمين والمخضرين ومعلمون جميعا ويناظر المخضرون بمخدمة الجلسات واعلان الاوراق وتنفيذ الاحكام على حسب الشروط المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

(المادة ١٤)

يتروى بالمحاكم المذكورة قلم نيابة عمومية يتولى رئاسته نائب عمومي

الفرع الثاني

(في وظائف المحاكم على العموم)

(المادة ١٥)

تحكم المحاكم المذكورة فيما يقع بين الاهالي من دعاوي الحقوق مدنية كانت او تجارية وتحكم ايضا في المواد المستوجبة للتميز بانواعه من المخالفات او الجنح او الجنايات التي تقع من رعابا الحكومة المحلية غير المخالفات او الجنح او الجنايات التي تكون من اختصاص المحاكم المختلطة بمقتضى لائحة ترتيبها انما المواد الجنائية المستلزقة القتل فصا يستقضى فيها كما هو مصرح في قانون تحقيق الجنايات

وليس لهذه المحاكم ان تحكم فيما يتعلق بالاملاك الاميرية العمومية من حيشة الملكية ولا ان تؤول معنى امر يتعلق بالادارة ولا ان توقف تنفيذه انما تختص ايضا بالحكم في المواد الآتية يانها

اولا - كافة الدعاوى المدنية او التجارية الواقعة بين الاهالي وبين الحكومة في شان منقولات او عقارات

ثانيا - كافة الدعاوى التي ترفع على الحكومة بطلب تضمينات ناشئة عن اجراءات ادارية تقع مخالفة للقوانين او الاوامر العالية (ذكرتو)

ثالثا - كافة المواد التي تكون من خصائصها بمقتضى قوانين او اوامر عالية (ذكرتو) خصوصية

(المادة ١٦)

ليس للمحاكم المذكورة ان تنظر في المنازعات المتعلقة بالدين العمومي او باساس ربط الاموال المبرية ولا في المسائل المتعلقة باصل الاوقاف ولا في مسائل الائحة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة وغيرها ولا في مسائل الهبة والوصية والموارث وغيرها مما يتعلق بالاحوال الشخصية ولا يجوز لها ايضا ان تؤول الاحكام التي تصدر فيها من الجهة المختصة بها

(المادة ١٧)

تقوم محاكم المواد الجزئية في المواد المدنية والتجارية باداء الوظائف المينة لها في قانون المرافعات ولها الحكم ايضا في المخالفات المنصوص عليها بقانون العقوبات والاحكام الصادرة من تلك المحاكم يحكم فيها نهائيا بالمحاكم الابتدائية التابعة لها متى استوفت امامها في الاحوال المقررة بالقانون

(المادة ٢٨)

تختص المحاكم الابتدائية بالحكم في كافة القضايا المدنية والتجارية غير الدعاوى المختصة بمحاكم المواد الجزئية وتختص ايضا بالحكم بصفة ثاني درجة في الاحكام الصادرة من محاكم المواد الجزئية وذلك في الاحوال المينة بالمادة السابقة

(المادة ١٩)

وتختص هذه المحاكم في المواد التأديبية بالحكم بصفة اول درجة في الجنب والجنابات وبصفة ثاني درجة في مواد المخالفات

(المادة ٢٠)

تتحم المحكمة الاستئنافية في المواد المدنية والتجارية في الاحوال المقررة بالقانون وتحمكم بصفة آخر درجة في الجنب والجنابات

(المادة ٢١)

تعم المحكمة الاستئنافية مركبة من جميع اعضائها الحاضرين بهيئة جمعية عمومية بصفة محكمة نقض وايرام في المسائل التي ترفع لها بمقتضى قانون تحقيق الجنايات بشأن عدم استيفاء الاصول المقررة او مخالفة القانون وفي حالة ما اذا كان عدد من لم يحضر الحكم في القضية من القضاة المركبة منهم الجمعية العمومية اقل من عدد من حضر فيضم الى الجمعية المذكورة قضاء من محكمة استئناف اخرى بحيث يكون عدد من لم يحكم في الدعوى منهم من قبل اكثر من عدد من حكم فيها

الفرع الثالث

(في الجلسات)

(المادة ٢٢)

تكون المرافعات بجلسات المحاكم علنية الا اذا قررت المحكمة بناء على ما يترأى لها ان تكون المرافعة سرية مراعاة للاداب او محافظة على النظام العمومي والأشخاص الحرة في المدافعة عن حقوقهم ونظام الجلسة وضبطها يتعلقان بالرئيس

(المادة ٢٣)

اللغة التي تستعمل بالمحاكم هي اللغة العربية انما يجوز للاخصام ان يقدموا مع الاوراق ونتائج الاقوال ترجمة لها

(المادة ٢٤)

يجوز للاخصام ان يحضروا بانفسهم امام المحاكم او بواسطة وكلاء عنهم

(المادة ٢٥)

يجوز لكل محكمة ان لا تقبل في التوكيل عن الاخصام من ترى فيه عدم الياقة والاستعداد للقيام بمهام التوكيل بحسب اللائق

(المادة ٢٦)

كافة القواعد الاخرى المتعلقة بسعد الجلسات وبالمداولات غير القواعد العمومية المبينة في هذه اللائحة وفي القوانين تنقرر بلائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم

الفرع الرابع
(في الاحكام)
(المادة ٢٧)

تصدر الاحكام باسمنا بحسب الاوضاع والقواعد المقررة بهذه اللائحة والقوانين
(المادة ٢٨)

كافة الاحكام تصدر بمقتضى نص من القانون وبالتطبيق عليه وعلى المحاكم ان تتبع
القوانين المصرية التي ستصدر وكذلك الاوامر واللوائح الجاري العمل بموجبها الان
مضى كانت احكامها غير مخالفة لنص القوانين المذكورة والاوامر واللوائح التي تصدر
وتنشر فيما بعد بحسب القواعد المقررة

وكل اتفاق خصوصي يخالف للقوانين المتعلقة بالنظام العمومي والاداب باطل لا يعمل به
(المادة ٢٩)

ان لم يوجد نص صريح بالقانون يحكم بمقتضى قواعد العدل ويحكم في المواد التجارية
بمقتضى تلك القواعد ايضاً وبموجب العادات التجارية

الفرع الخامس
(في التنفيذ)

(المادة ٣٠)

لاجل ان تكون الاحكام واجبة التنفيذ يلزم ان تكون مشمولة من طرف المحكمة
الصادرة منها بصيغة التنفيذ الاتية وهي

يجب على المحضرين المطلوب منهم تنفيذ هذا الحكم ان يبادروا الى تنفيذه وعلى النائب
العمومي ووكلائه ان يساعدوهم وعلى رؤساء وضباط العساكر ومأموري القبط والربط
ان يعاونوهم على اجراء التنفيذ باستعمال القوة الجبرية متى طلبت منهم المساعدة
والمعاونة بصورة قانونية

(المادة ٣١)

تنفيذ الاحكام والسندات والقرود الرسمية يكون بمعرفة المحضرين بالمحاكم بناء على
صيغة التنفيذ ولا دخول لجهاات الادارة فيه انما يجب عليها المساعدة اذا طلبت منها
بشرط ان لا يترتب على تلك المساعدة تداخلها في التنفيذ ولا مسؤوليتها فيه

الفصل الثاني

﴿ في تعيين قضاة المحاكم وباقي مستخدميها وفيما يجب لم وعليهم ﴾

(وعدم جواز الجمع بين وظائفهم وغيرها)

(المادة ٣٢)

تعيين رؤساء وقضاة المحاكم عموماً والنائب العمومي ورؤساء اقسامه ووكلائه يكون بامر يصدر منا بناءً على طلب ناظر الحفائية وموافقة راي مجلس النظر

(المادة ٣٣)

رؤساء الكتبة والكتبة والمترجمون والمحضرون وبالجملة سائر الموظفين بالمحاكم الذين يحلفون اليمين يكون تعيينهم وفصلهم عن وظائفهم بمعرفة ناظر الحفائية ولا يقع التمييز الا على شخص واحد او احد اشخاص يحصل العرض عنهم بقائمتين تقدم احدهما الى نظارة الحفائية من رئيس المحكمة المطلوب توظيفه بها والاخرى من النائب العمومي ويشترط ان يكون الاشخاص المطلوب استخدامهم متصفين بالصفات الميعة في هذه اللائحة وفي لائحة اجراءات المحاكم فان كان بالقائمتين المذكورتين اختلاف فلناظر الحفائية ان يبين من يختاره من الاشخاص المطلوب استخدامهم ولا يزل احد منهم عن وظيفته الا بناءً على طلب يتضمن الاسباب الموجبة لذلك يقدم الى ناظر الحفائية من رئيس المحكمة المتوظف بها او رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة المذكورة

(المادة ٣٤)

لناظر الحفائية ان يبين عند ترتيب المحاكم المذكورة وفي اثناء السنة الاولى من تاريخ ابتدائها في العمل رؤساء الكتبة والكتبة والمترجمين والمحضرين بصرف النظر عن الشروط المقررة في هذه اللائحة

(المادة ٣٥)

يجب على كل من قضاة المحاكم ورؤساء الكتبة والكتبة والمترجمين والمحضرين ان يحلف قبل اشتغاله بوظيفته انه يؤدي وظيفته بالذمة والصدقة
فقضاة المحاكم الاستئناف يحلفون بين يدينا بحضور ناظر الحفائية وقضاة كل محكمة ابتدائية يحلفون امام محكمة الاستئناف التابعون هم لنا والنائب العمومي يحلف

بين يدينا بحضور ناظر الحفانية ووكلاؤه ومساعدوهم يحلفون امام ناظر الحفانية ورؤساء الكتبة والكتبة والمترجمون والمخضرون يحلفون اليمين امام جلسة علنية تنعقد بالمحكمة المتوظفين بها

(المادة ٣٦)

كافة الموظفين بالمحاكم بسائر انواعهم لا يجوز لهم ان يجمعوا بين وظائفهم بالمحاكم ووظيفة اخرى او اي حرفة غيرها

الفصل الثالث

في الشروط والصفات اللازمة للتوظيف بالمحاكم

الفرع الاول

(في قضاء المحاكم)

(المادة ٣٧)

يشترط فيمن يتعين قاضياً بالمحاكم الاهلية ان يكون ذا دراية كافية بالقوانين وان يكون متمكناً بالحقوق المدنية وان لا يكون حكم عليه بحكم مغل بالشرف ويشترط فيمن يتوظف قاضياً بالمحاكم الابتدائية ان يكون سنه خمسا وعشرين سنة بالاقبل وفيمن يتوظف بمحاكم الاستئناف ان يكون سنه ثمانين وعشرين سنة بالاقبل اما من يتعين رئيساً فيكون سنه اثنتين وثلاثين سنة بالاقبل

(الفرع الثاني)

(في مامورى المحاكم)

(المادة ٣٨)

يشترط فيمن يتعين بالمحاكم من هؤلاء المامورين ان يكون سنه احدى وعشرين سنة بالاقبل وان يشهد استقامة اطواره وان تكون متوفرة فيه الشروط اللازمة لوظيفته على حسب القوانين والاوامر واللوائح

(المادة ٣٩)

يجب على الكتبة الاول والكتبة الثانوي والمضرين والموظفين الاخر الموثقين على تقود وامانات واشياء اخرى ذات قيمة ان يقدموا ضمانا تتعين شروطها في لائحة اجراءات المحاكم وتقدم هذه الضمانة لا يخلو رؤساء الكتبة ورؤساء المحضرين التابع لهم هؤلاء المستخدمون من المسؤولية في حالة حصول افعال من الرؤساء المذكورين

(المادة ٤٠)

اذا حصل تقصير من المضمون في وظائفه وحكم عليه بسبب ذلك فقيمة الضمانة يدفع منها

اولا - المصاريف القضائية

ثانيا - ما يكون مطلوبا للغير

ثالثا - ما يكون مطلوبا للبري

رابعا - ما يحكم على المضمون بدفعه من الجزاءات النقدية

(المادة ٤١)

لا يجوز رد قيمة الضمانة او اخلاء طرف الضامن من بعد انفصال المضمون من وظيفته الا بمقتضى قرار يصدر من المحكمة المتولف بها المضمون بعد استماع اقوال النائب العمومي ولا يسوغ لاي محكمة من المحاكم ان تحكم بردها الا بعد مضي ميعاد ثلاثة اشهر غير مواعيد المسافة بشرط عدم حصول معارضة من احد في اثناء هذه المدة او حصولها ولفوها وابتدئ ذلك الميعاد من تاريخ النشر عن الانفصال من الوظيفة باعلان يدرج باحدى الجرائد المخصصة للاعلانات القضائية ويطبق الاعلان المذكور ايضا مدة شهر باللوحة المعدة لذلك بالمحاكم

(المادة ٤٢)

حصول المعارضة يكون بتقريرها بقلم كتاب المحكمة او باعلانها الى التلم المذكور وعلى رئيسة توصيلها لتلم النائب العمومي

الفرع الثالث

(في الكتبة الاول والكتبة الثانوي والمترجمين الحالفين اليمين)

(المادة ٤٣)

يشترط فيمن يتعين بوظيفة كاتب اول ان يكون اشتغل بوظيفة كاتب ثان مدة سنة بالاقبل ويشترط فيمن يتعين بوظيفة كاتب ثان ان يقدم شهادة من رئيس قلم النايب العمومي باشتغاله بالكتابة في احد مكاتب المحاكم مدة ستة شهور وان يكون احسن الاجابة في امتحان اختبر فيه كتابة وشفاها عن مسائل المرافعات وترتيب المحاكم على وجه العموم

ويشترط فيمن يتعين بوظيفة مترجم ان يكون احسن الاجابة في امتحان اختبر فيه كتابة وشفاها بمعرفة لجنة يناط بها ذلك

(المادة ٤٤)

تعيين المبشرين باقلام كتاب المحاكم يكون بمعرفة رئيس المحكمة بناء على طلب الكاتب الاول وبموافقة راي رئيس قلم النائب العمومي

الفرع الرابع

(في المحضرين)

(المادة ٤٥)

يشترط فيمن يتعين بوظيفة محضران يكون احسن الاجابة في امتحان اختبر فيه شفاها وتحريراً فيما يتعلق بوظيفة المحضرين

الفرع الخامس

(في لجان الامتحان)

(المادة ٤٦)

كيفية تشكيل اللجان التي يناط بها امتحان الكتبة الثانوي والمترجمين المحضرين تنقرر بلائحة اجراءات المحاكم وكذلك الطريقة التي تتبع في الامتحانات تنقرر بتلك اللائحة ايضاً

الفصل الرابع

(في وظائف تختص بها كتيبة المحاكم الابتدائية)

(المادة ٤٧)

يلزم ان يكون بطرف كتيبة المحاكم الابتدائية دفاتر للرهنات والتسجيل والقيود ويجب عليهم تحرير كافة العقود والمشارطات وتكون العقود التي يحررونها في قوة العقود الرسمية ويحفظ اصلاها بقلم كتاب المحكمة

(المادة ٤٨)

يجب ايضا على الكتيبة المذكورين ان يرسلوا للمحاكم الشرعية صورة مما يحررونه من عقود نقل ملكية العقار والعقود المتضمنة ثبوت حقوق عينية على العقار وكذلك يجب على المحاكم الشرعية ان ترسل الى اقسام كتاب المحاكم الابتدائية صورة من العقود التي تحررها من هذا القبيل

ومن يتاخر عن ارسال تلك الصور يكون ملزوما بالغسائر التي تنشأ عن ذلك ويحكم عليه بالعقوبات التأديبية ولكن لا يترتب على هذا التأخير بطلان العقود

الفصل الخامس

(في عدم عزل قضاة المحاكم من وظائفهم وفي انفصالهم عنها)

(وترقيتهم وتعيين محل اقامتهم ورفقهم)

(المادة ٤٩)

قضاة المحاكم المذكورة استثنائية كانت او ابتدائية لا يعزلون من وظائفهم انما يكون للحكومة الحق في استبدال من ترى لزوم استبداله من قضاة المحاكم الابتدائية في الناء السنتين التاليتين لانتحاح المحاكم

(المادة ٥٠)

لا يجوز انتقال احد من قضاة احدي محاكم الاستئناف الى محكمة استئناف اخرى الا برضاء ومقتضى امر يصدر من بناء على طلب ناظر الحفاية وكذلك قضاة المحاكم الابتدائية بعد انقضاء السنتين المذكورتين بالبند السابق لا يصح انتقال احدهم من محكمة الى غيرها الا بالكيفية المذكورة واما ترقيتهم وترقي قضاة محاكم الاستئناف فيكون بالشروط المقررة في المادة الثانية والثلاثين والمادة السابعة والثلاثين

الفصل السادس

(في المحكمة التأديبية)

(المادة ٥١)

تاديب قضاة المحاكم الابتدائية يختص بمحكمة الاستئناف التابعة لها تلك المحاكم وتاديب قضاة كل محكمة استئناف يختص بالمحكمة نفسها فتحكم فيه حال تشكيلها في هيئة جمعية عمومية

(المادة ٥٢)

اذا قدمت لمجلس التاديب بمحكمة الاستئناف دعوى على احد قضاة المحاكم الابتدائية يلزم ان يضم اليه عند رؤيتها والحكم فيها اثنان من قضاة محكمة ابتدائية

(المادة ٥٣)

المقوبات التأديبية التي تترتب على قضاة المحاكم هي التوبيخ والانذار فالانذار يكون صدوره لقضاة كل محكمة من رئيسها ولرؤساء المحاكم الابتدائية من رئيس محكمة الاستئناف التابعين لها ولرؤساء محاكم الاستئناف من ناظر الحقايق وكل فعل يزري بشرف القضاة او يخل بكمال حريتهم في اراهم يكون جزاؤه عزل مرتكبه

(المادة ٥٤)

تاديب المأمورين يختص بالمحكمة الموظفين بها والمقوبات التأديبية التي تترتب عليهم (خلافاً للانذار الذي يجوز في كل الاحوال صدوره من رؤساء المحاكم الاستئنافية او الابتدائية) هي

اولاً قطع المرتبات مؤقتاً

ثانياً التنزيل من وظيفة الى اخرى

ثالثاً العزل

ويجوز توقيف المأمور انقام عليه دعوى تأديبية عن اداء وظيفته مؤقتاً بمقتضى امر من مجلس التاديب

(المادة ٥٥)

يحكم في جميع القضايا التأديبية في جلسة علنية وباغلبية الاراء

(المادة ٥٦)

ترتيب مجلس التاديب بكل محكمة وكيفية سير الدعاوي فيه بقران في لائحة اجراءات
المحاكم الداخلية

(المادة ٥٧)

ملاحظة . وتاديب ارباب قلم النائب العمومي يختصان بناظر الحفانية وبالنائب العمومي

الفصل السابع

(سبغ قلم النائب العمومي)

(الفرع الاول)

(سبغ تشكيله ووظائفه)

(المادة ٥٨)

يترتب تحت ادارة النائب العمومي القدر الكافي من الوكلاء بمقتاكم الاستئناف والمحاكم
الابتدائية لتاديب الخدمة المكلفين بها في الجلسات وفي قلم النائب العمومي

(المادة ٥٩)

نصين جهة اقامة كل من الوكلاء . يكون بمعرفة ناظر الحفانية بعد اخذ رأي النائب
العمومي

(المادة ٦٠)

علي النائب العمومي ادارة الضبطية القضائية واقامة الدعاوي الجنائية والتأديبية اما
بنفسه او بواسطة وكلائه ولحاكم الاستئناف تكليف قلم النائب العمومي باقامة
الدعاوي الجنائية او التأديبية وكذلك للمحاكم الابتدائية تكليفه باقامة الدعاوي
التأديبية فيما يتعلق بالامور بين الموظفين بها

(المادة ٦١)

موظفو الحكومة المأمورون قانونا باعمال الضبطية القضائية يكونون تحت ادارة قلم
النائب العمومي فيما يتعلق بالامورية المذكورة

(المادة ٦٢)

على النائب العمومي ملاحظة وتفتيش السجون وغيرها من المحلات التي تستعمل للحبس مع مراعاة الحدود المقررة في ذلك بالقوانين واللوائح ويجب عليه اخبار ناظر الحفانية بالامور المخالفة التي يراها وبكافة المسائل التي يقتضيها التفتيش المكلف به

(المادة ٦٣)

لقلم النائب العمومي ادارة الاعمال المتعلقة بنقود المحاكم وملاحظة وتفتيش صندوق الامانات والودائع ولكن لا يجوز خروج هذه الامانات والودائع من الصندوق الا بمقتضى امر من المحكمة او من احد قضاتها وعلى القلم المذكور ايضا ملاحظة وتفتيش اقدام الكتبة والمحضرين مع بقائها تحت ادارة رؤساء المحاكم ويجوز له ان يطلب ممن يتعلق به ذلك اتخاذ الاجراءات التي يراها له لزومها في هذا الشأن

(المادة ٦٤)

يجب على النائب العمومي ان يحضر هو او وكلاؤه بالنيابة عنه في جلسات اى محكمة من المحاكم الاهلية عند النظر في القضايا الواجب دخوله فيها بمقتضى القوانين وله ان يحضر ايضا في الجمعيات العمومية التي تمقد بالمحاكم

(المادة ٦٥)

اعضاء قلم النائب العمومي قابلون للاتصال عن وظائفهم وهم تابعون لرؤوسائهم ولناظر الحفانية فقط

ويجوز مع ذلك للمحاكم ان تقدم لناظر الحفانية اى شكوى في حق النائب العمومي اذا وقع منه امر يوجب ذلك فيما يتعلق بوظيفته فاذا كان الامر واقعا من احد وكلائه تكون الشكوى اليه

(المادة ٦٦)

سائر المستخدمين بقلم النائب العمومي يكون تعيينهم بمعرفة ناظر الحفانية او النائب العمومي على حسب الاحوال ولا يكونون تابعين الا للنائب العمومي تمت امر ناظر الحفانية ويجوز انفصالهم عن وظائفهم بمعرفة من يعينهم

الفرع الثاني

(في الشروط اللازمة للتوثيق بقلم النائب العمومي)

(المادة ٦٧)

يشترط فيمن يتعين وكلاء عن النائب العمومي ان يكون عمره ثلاثا وعشرين سنة بالاقبل وان يكون قد اقام سنة بالاقبل بصفة مساعد باحد اقلام النائب العمومي او ان يكون استحصل على اجازة في علم القوانين (ليسانسيه) او على شهادة تقوم مقامها

(المادة ٦٨)

لا يجوز ترفي احد وكلاء النائب العمومي لوظيفة رئيس قلم النائب المذكور باحدى المحاكم الابتدائية الا اذا اقام في وظيفة الوكيل مدة سنتين وكذلك لا يجوز ترفي احدهم لوظيفة رئيس القلم السابق ذكره باحدى محاكم الاستئناف الا اذا اقام في وظيفته مدة اربع سنين

(المادة ٦٨)

لناظر الحفانية ان يلحق بقلم النائب العمومي مساعدين ويشترط فيمن يتعين في هذه الوظيفة ان يكون عمره احدى وعشرين سنة بالاقبل وان يكون قد استحصل على اجازة في علم القوانين (ليسانسيه) او على شهادة تقوم مقامها او شهادة من مدرسة الادارة بمصر بانه ذو كفاءة ولكن في هذه الحالة الاخيرة يجب خلاف ما ذكر ان يكون التحق في اشغال قلم النائب العمومي مدة سنة بالاقبل

(المادة ٧٠)

عند ترتيب المحاكم الاهلية يجوز تعيين اعضاء قلم النائب العمومي بصرف النظر عن الشروط المبينة قبل

الفصل الثامن

(في ادارة نفود انحاكم)

(المادة ٧١)

تقدم ميزانية المحاكم من طرف ناظر الحفانية وتدرج ضمن ميزانية عموم الحكومة

(المادة ٧٢)

كافة اذونات الصرف تصدر في كل محكمة من رئيس قلم النائب العمومي بها

(المادة ٧٣)

تمصيلات الغرامات وسائر انواع الرسوم المقررة بالتمريقات في المواد المدنية والجنائية وكذلك الامانات والودائع يكون تمصيلها وحفظها وصرفها بمعرفة الكتبة الاول والكتبة الثواني والموظفين العيين لذلك تحت ادارة قلم النائب العمومي وملاحظة نظارة الحفازيه
(المادة ٧٤)

ان لم تكن ايرادات المحاكم لمصاريفها فالحكومة تصرف لها التكملة بناء على طلب يقدم من النائب العمومي لتأطر الحفاية
فان زادت ايراداتها على مصاريفها تورد الزيادة في آخر الشهر بمخرقة المالية بعد ابقاء المبالغ المنظور صرفها في الشهر التالي وفي آخر السنة كل زيادة في الايرادات عن المصروفات يصير توريدها بتمامها بمخرقة المالية

(المادة ٧٥)

سائر الاحكام والاجراآت الاخرى المتعلقة بادارة تقود المحاكم تقرر في لائحة اجراآتها الداخلية

الفصل التاسع

(في الجمعيات العمومية)

(المادة ٧٦)

لكل من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية ان تجتمع في هيئة جمعية عمومية للداوله في كافة المواد المتعلقة بنظامها وامورها الداخلية علاوة على المواد المنصوص عليها في هذه اللائحة

(المادة ٧٧)

عقد الجمعيات العمومية بكل محكمة للداوله في المواد المتعلقة بنظامها وامورها الداخلية يكون بمعرفة رئيسها سواء كان من تلقاء نفسه او بناء على طلب اثنين من قضاة المحكمة بالاقول او بناء على طلب النائب العمومي لواحد وكلاهما

(المادة ٧٨)

تشترك الجمعيات العمومية من سائر قضاة المحكمة الحاضرين بها وينضم اليهم رئيس
 قلم النائب العمومي او وكيله في حالة ما اذا كان الفرض من عقدھا المداولة في مادة من
 المواد المتعلقة بالنظام والامور الداخلية ويكون رأي الرئيس المذكور او من يتوب عنه
 بمعدودا في المداولة

(المادة ٧٩)

بأقي القواعد المتعلقة بالجمعيات العمومية تنقرر بلائحة اجراءات المحاكم الداخلية

الفصل العاشر

(في الخلاف الذي يقع في الاختصاص)

(المادة ٨٠)

اذا وقع خلاف في الاختصاص بين احدى جهات الحكم في الاحوال الشخصية وبين
 احدى المحاكم الاهلية فيحال الفصل في هذا الخلاف على مجلس يتشكل تحت رئاسة
 ناظر الحفانية من قاضيين من المحاكم الاهلية يعينهما رئيس محكمة الاستئناف بمصر
 ومن شخصين تعينهما الجهة المختصة بالحكم في الاحوال الشخصية المذكورة

(المادة ٨١)

الجهة المختصة بالحكم في الاحوال الشخصية او المحكمة الاهلية تقدم طلب اختصاصها
 برؤية الدعوى لناظر الحفانية وهو يرسله الى المحكمة او الى الجهة المنظورة فيها تلك
 الدعوى فتحكم في الطلب وترسل صورة من قرارها للمحكمة او الى الجهة المدعية
 بالاختصاص على يد ناظر الحفانية فان كلفن القرار صادرا برفض الطلب فللجهة
 المدعية بالاختصاص في مدة خمسة عشر يوما من بعد وصول القرار اليها خلاف مدة
 المسافة ان ترفع دعوى الاختصاص بمذكرة تقديمها لناظر الحفانية وهو يحيل المسألة
 في الحال على المجلس النوط به الفصل فيها

(المادة ٨٢)

إذا وقع خلاف في الاختصاص بين احدى المحاكم الاهلية وبين احدى جهات الادارة يحال الفصل في ذلك على مجلس بتشكيل تحت رئاسة ناظر الحفانية من اثنين يعينهما رئيس محكمة الاستئناف بمصر من قضاة المحاكم ومن اثنين من رجال الحكومة يعينهما رئيس مجلس النظار

(المادة ٨٣)

الخلاف في عدم الاختصاص يقدم بمعرفة ناظر الحفانية الى مجلس الفصل في دعاوى الاختصاص بناء على طلب من اولى الشان يرفق به كفاة الاوراق والذكرات المستند عليها
ويتشكل المجلس المذكور بالكيفية السالف ذكرها على حسب الاحوال

(المادة ٨٤)

تتبع الاوضاع والمدة المقررة في المادة الحادية والثمانين في سائر احوال الخلاف في الاختصاص وترفع دعوى الاختصاص في الحالة المنبه عليها في المادة الثانية والثمانين بمعرفة الناصر ذي الشان في الدعوى المذكورة بواسطة ناظر الحفانية

(المادة ٨٥)

الجهة التي يحصل الاقرار على اختصاصها برؤية الدعوى بعد صدور قرار مجلس الفصل في مسائل الاختصاص تحكم فيها ولا وجه لها بعد ذلك في التقي عن اختصاصها بها ورفع دعوى الاختصاص يوقف سير القضية في جميع الاحوال ولا يجوز رفع دعوى الاختصاص بشأن حكم صادر في قوة حكم انتهائي

الفصل الحادي عشر

(احكام ختامية)

(المادة ٨٦)

كل ما كان مغالفا لهذه اللائحة سواء كان من نصوص القوانين او الاوامر او اللوائح يعتبر لاغيا ولا يعمل به

(المادة ٨٧)

الاحكام الخصوصية او الوقتية التي يقتضيها تنفيذ هذه اللائحة والاجراء بموجبها
يصدر عنها امر اخر

(المادة ٨٨)

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا

صدر بمرأى رأس الدين سنة ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣)

✽ محمد توفيق ✽

بامر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(شريف)

ناظر الحقانية

(فخري)



القانون المدني

الصادر عليه الامر العالي المؤرخ ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٠١ هجرية
(٢٨ اكتوبر سنة ١٨٨٣ ميلادية)

(الطبعة الاولى)
بالطبعة الجامعة بمصر بسوق الخضار القديم «ل سليم جبالين»
سنة ١٣١١ هجرية

امر عال

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الرقم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب المحاكم الاعلية وعلى المادة الخامسة عشرة من امرنا الرقم ٣٠ ذي القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب مجلس شوري حكومتنا

وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت

(المادة الاولى)

القانون المدني المرفوق بامرنا هذا المشتمل على ستائة واحد واربعين مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون ممولاه في كل جهة من جهات القطر المصري من بعد ههني ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة في دائرتها

(المادة الثانية)

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا
صدر بسراي عابدين في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٠٠ (٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣)
محمد توفيق

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(شريف)

ناظر الحقانية

(فخري)

القانون المدني

الكتاب الاول

في الاموال

الباب الاول

(في انواع الاموال)

(المادة ١)

تقسم الاموال الى منقولة وثابتة

(المادة ٢)

الاموال الثابتة هي الحائزلة لصفة الاستقرار سواء كان ذلك من اصل خلقتها او بصنع صانع بحيث لا يمكن نقلها بدون ان يمتريها خلل او تلف وكذلك الحقوق العينية المتعلقة بتلك الاموال

(المادة ٣)

ما عدا ذلك من الاموال يعد منقولا

والتمييز في القانون بلفظ امثلة واشياء منقولة واموال منقولة يشمل بلا فرق جميع المنقولات

(المادة ٤)

الا ان آلات الزراعة والماشية اللازمة لما متى كانت ملكا لصاحب الارض وكذلك آلات المعامل ومهماتا اذا كانت ملكا للمالك تلك المعامل تعتبر اموالا ثابتة بمعنى انه لا يسوغ الحجز عليها منفردة عن العقار المتعلقة به

(المادة ٥)

تقبل الاموال ان يترتب عليها حقوق متنوعة بالنسبة للنتفعين بها وهذه الحقوق هي

اولا حق الملكية

ثانيا حق الانتفاع

ثالثا حق الارتفاق بعقار الغير

رابعاً حق الامتياز وحق رهن العقار وحق اختصاص الدائن بمقار مدينه كله او بعضه لحصوله على دينه وحق الحبس

(المادة ٦)

تسمى ملكا العقارات التي يكون للناس فيها حق الملك التام وتعتبر في حكم الملك الاطيان المحراجية التي دفعت عنها المقابلة اتباعاً للنصوص بإلحقة المقابلة وبالأمر العالي الصادر بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٨٠

(المادة ٧)

الاموال الموقوفة هي المرصدة على جهة بر لا تنقطع ويصح ان تكون منفعتها لاشخاص بشرط معلومة حسب المقرر باللائح في شأن ذلك

(المادة ٨)

الاموال المباعة هي التي لا مالك لها ويجوز ان تكون ملكاً لاول واضح بد عايبها ولا يجوز وضع اليد على الاراضي التي من هذا القبيل الا باذن الحكومة على حسب الشروط المقررة في اللوائح المتعلقة بذلك

(المادة ٩)

الاملاك الميرية المخصصة للنافع العمومية لا يجوز تملكها بوضع يد الغير عليها المدة المستبيلة ولا يجوز حجزها ولا ييما انما للحكومة دون غيرها التصرف فيها بمقتضى قانون اوامر وتشمل الاملاك الميرية

اولاً الطرق والشوارع والقناطر والحواري التي ليست ملكاً لبعض افراد الناس

بانياً السكك الحديدية وخطوط التلغرافات الميرية

ثالثاً الحصون والقلاع والخنادر والاسوار والاراضي الداخلة في مناطق الاستحكامات ولورخصت الحكومة في الانتفاع بها لمنفعة عمومية او خصوصية

رابعاً الشواطئ والاراضي التي تتكون من طمي البحر والاراضي التي تنكشف عنها المياه والمين والمراسي والموارد والارصفة والاحواض والبرك والمستنقعات المستصلحة المتصلة بالبحر مباشرة والبحيرات المملوكة للبري

خامساً الانهار والنهيرات التي تمكن الملاحة فيها والترع التي على الحكومة اجراء ما يلزم لحفظها وبثائها بمصاريف من طرفها

سادساً الميراث والمرافق والأرصدة والأراضي والمباني اللازمة للانتفاع بالنهار والنهيرات والزرع المذكورة ولرورها

سابعاً الجوامع وكافة محلات الاوقاف الخيرية المخصصة للتعليم العام او للبر والاحسان سواء كانت الحكومة قائمة بإدارتها او بصرف ما يلزم لحفظها وبقاتها ثامناً العقارات الميرية مثل السرايات والمنازل ومحطاتها المخصصة لأقامة اولي الامر او للنفارات او المحافظات او المديريات وعلى وجه العموم كافة العقارات المعدة لمصلحة عمومية

تاسعاً الترسنات والقشلاقات والاسلحة والمهمات الحربية والمراكب الحربية ومراكب النقل او البوستة

عاشراً الدفترخانات العمومية والانتقانات والمكتبخانات الميرية والآثار العمومية وكافة ما يكون مملوكاً للحكومة من مصنوعات الفنون او الاشياء التاريخية

حادي عشر نفوذ الميري وعلى وجه العموم كافة الاموال الميرية المنقولة او الثابتة المخصصة لمنفعة عمومية بالفعل او بمقتضى قانون او امر

(المادة ١٠)

يعد ايضاً من الاملاك الميرية المخصصة للمنافع العمومية حقوق التطرق المتعلقة بالشوارع ومجارى المياه والاشغال العمومية والاعمال الحربية وعلى وجه العموم كافة ماتقتضيه حقوق الارتفاق التي تستلزمها ملكية الاملاك الميرية المذكورة او نوجبها القوانين والاوامر الصادرة لمنفعة عمومية

الباب الثاني

(في الملكية)

(المادة ١١)

الملكية هي الحق للمالك في الانتفاع بما يملكه والتصرف فيه بطريقة مطلقة ويكون بها للمالك الحق في جميع ثمرات ما يملكه سواء كانت طبيعية او عارضة وفي كافة ما هو تابع له

(المادة ١٢)

يكون الحكم فيما يتعلق بحقوق المؤلف في ملكية مؤلفاته وحقوق الصانع في ملكية مصنوعاته على حسب القانون المخصوص بذلك

الباب الثالث

في حق الانتفاع

(المادة ١٣)

الانتفاع هو حق للنتفع في استعمال ملك غيره واستغلاله

(المادة ١٤)

ويمحوز ان يكون الحق المذكور اقل مما ذكر على حسب شرط الاتفاق او شرط التبرع الذي ترتب عليه وجود ذلك مكان يكون فاصرا على مجرد حق الاستعمال الشخصي او حق السكنى

(المادة ١٥)

ويصح ان يكون مؤقتا او مؤبدا انما لا يكون بين احاد الناس الامؤقتا

(المادة ١٦)

لا يعطي ذلك الحق الا لشخص او اكثر موجود على قيد الحياة وقت الاعطاء وينتهي على كل حال بوفاة ان لم يكن له يعاد محدد قبل الوفاة المذكورة

(المادة ١٧)

انما يحوز ان يوصى لحل خيري تابع لديوان الاوقاف بملك العين وشخص او اكثر ولورثته على التعاقب بحق الانتفاع وحينئذ لا يكون للحل الخيري حق الملك التام الا بعد انقراض الموصي اليهم بحق الانتفاع

(المادة ١٨)

حق المنفعة المطلق من ديوان الاوقاف قابل للانتقال من يد الى اخرى بمقتضى اللائحة المؤرخة في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ ١٠ جنينو سنة ١٨٦٧ ويجوز تاجيره او اعطاؤه بالفاروقة

(المادة ١٩)

تراعي فيما يكون لصاحب الانتفاع من الحقوق وفيما يترتب عليه من الواجبات شروط العقد المترتب عليه حق الانتفاع والاصول المقررة في المواد الآتية

(المادة ٢٠)

يجب على من له حق الانتفاع ان يستعمل الشيء فيما وضع له

(المادة ٢١)

إذا كانت ألبال المقرر عليه حق الانتفاع منقولاً وجب حصره بالجرء ولزم المنتفع تقديم كفالة به فإن لم يقدمها بيع ألبال المذكور ووضع ثمنه في أوراق مبررة وأعطيت أرباحها إليه

(المادة ٢٢)

يجوز للمنتفع الذي قدم الكفالة أن يستعمل الأشياء التي تنعدم بالاستعمال ألبال عليه أن يرد بدلها عند انتهاء حقه في الانتفاع

(المادة ٢٣)

الزيادة التي تحصل من نتاج المواشي تكون للمنتفع بها ألبال بعد أن يستعوض من النتاج ما نفع من الأصل بأفة ساوية

(المادة ٢٤)

لا يستل المنتفع عن ضياع أو تلف الشيء مئى كان حاصلًا بدون تقصير منه

(المادة ٢٥)

يجب على المنتفع أن يقوم بكافة المصاريف اللازمة لحفظ وصيانة الشيء المنتفع به . وأليس له أن يكلف المالك بصرف شيء مطلقاً

(المادة ٢٦)

لا يجوز للمنتفع أن يبني بناءً أو يفرس غراساً بدون رضا المالك وعليه أن يثبت ذلك الرضا بالكتابة أو بأقرار المالك أو بأمتناعه عن اليمين

(المادة ٢٧)

ينتهي حق الانتفاع بانقضاء الزمن المعين له أو بترك المنتفع حقه فيه أو بانعدام ألبال المقرر عليه حق الانتفاع أو باستعماله استعمالاً غير جائز

(المادة ٢٨)

يجوز إبطال حق الانتفاع إذا لم يقم المنتفع بالشروط المقررة عليه

(المادة ٢٩)

ينتهي حق الانتفاع أيضاً بعدم الاستعمال مدة خمس عشرة سنة

الباب الرابع

(في حق الارتفاق)

(المادة ٣٠)

الارتفاق هو تكليف مقرر على عقار لمنفعة عقار آخر او لمنفعة الميري وتبعب فيه شروط المقد الذي ترتب عليه وجود ذلك التكليف وعرف البلد

(المادة ٣١)

حق استعمال مياه الشرع التي انشأها الحكومة يكون بقدر ونسبة الاراضي المكتسبة ربيها مع مراعاة ما تقتضيه القوانين والاوامر واللوائح المتعلقة بذلك

(المادة ٣٢)

من انشأ ترعة فله الحق في الانتفاع دون غيره بما فيها او يعمه

(المادة ٣٣)

يجب على كل صاحب ارض ان يجعل ممرا في ارضه لياه اللازمة لري الاراضي الهيدة عن مأخذ المياه في نظير تعويض يعطى له مقدما بعد تقديره بمعرفة الحاكم وعند التنازع تحكم بالكيفية التي يكون بها انشاء ذلك الممر وما يلزم من العمل بحالة يراعى فيها ما يمكن من تخفيف الضرر

وليس لصاحب الارض التي يسقيها بالآلات او ترع ان يجبر اصحاب الاراضي التي دونه على قبول مياهه باراضهم

(المادة ٣٤)

يجب على مالئك الاسفل من طبقات الاماكن اجراء الاشغال والعمارات اللازمة لمنسج سقوط العلوا المملوك لغيره

فاذا امتنع من اجراء العمارات المتقضية لحفظ العلوا المذكور جاز الحكم عليه ببيع ما يملكه في المكان وعلى مالك حال فلتقاضي الممين للواد الجزئية ان يأمر باجراء الاعمال الضرورية

(المادة ٣٥)

لا يجوز لصاحب العلومن الاماكن ان يربد في ارتفاع بنائه بحيث يضر بالبناء الاسفل

(المادة ٣٦)

على مالك الطبقة السفلى إجراء ما يلزم لصيانة السقف والاختاب الحاملة له إذا أنها تعتبر ملكه وعلى مالك الطبقة العليا صيانة أرضية طبقته من بلاط أو الواح وعليه أيضاً إجراء ما يلزم لصيانة السلم من ابتداء الموضع الذي لا ينتفع به صاحب الطبقة السفلى

(المادة ٣٧)

إذا سقط البناء يجب على مالك الطبقة السفلى تجديد بناء طبقته والا جاز بيع ملكه بالحكمة

(المادة ٣٨)

ليس للجار أن يجر جاره على إقامة حائط أو نحوه على حدود ملكه ولا على أن يعطيه جزءاً من حائطه أو من الأرض التي عليها الحائط المذكور ومع ذلك ليس للمالك الحائط أن يهدمه لجبرده إذا كان ذلك يترتب عليه حصول ضرر للجار المستر ملكه بحائطه ما لم يكن هدمه بناءً على باعث قوي

(المادة ٣٩)

لا يجوز للجار أن يكون له على جاره مظل مقابل على خط مستقيم بمسافة أقل من متر واحد

(المادة ٤٠)

تقاس تلك المسافة أما من ظهر الحائط الذي فيه المظل المذكور أو من ظاهز الخرجة أو المشرقة

(المادة ٤١)

محلات المعامل والآبار والآلات البخار والمحلات المضرة بالجيران يجب أن تبنى بالبعد عن المساكن بالمسافات المقررة باللوائح على مقتضى الشروط المبينة فيها

(المادة ٤٢)

يجب على كل مالك أن يصرف في أرضه أو في الطريق العام مياه الأمطار ومياهه المنزلية بالتطبيق على اللوائح المعمية

(المادة ٤٣)

لصاحب الأرض التي ليس لها اتصال بالطريق العمومي الحق في الاستئصال على مسلك من أرض الغير للوصول إلى الطريق المذكور ويكون الحكم بمعرفة الحاكم فيها يتعلق بتعيين ذلك المسلك وتقدير ما يعطى مقدماً من تعويض في مقابلة المسلك المذكور

الباب الخامس

(في اسباب الملكية والحقوق العينية)

(المادة ٤٤)

تكتسب الملكية والحقوق العينية بالاسباب الآتية وهي

العقود

الهبّة

الميراث والوصية

وضع اليد

إضافة المحقات للملك

الثغّة

مضي المدة الطويلة

٠ (الفصل الأول - في العقود)

(المادة ٤٥)

تنقل الملكية في الاموال منقولة كانت او ثابتة بمجرد حصول العقد المتضمن التملك متى كان المال ملكا للملك

(المادة ٤٦)

ومع ذلك تنتقل ملكيّة الاموال المنقولة باستلامها بناء على سبب صحيح ولو لم تكن ملكا لمن سلمها انما يشترط في ذلك ان يكون المستلم معتقدا صحة الملك فيها للسلم ولا يضر هذا بحق المالك الحقيقي في طلب استردادها في حالة الضياع او السرقة

(المادة ٤٧)

اما الاموال الثابتة فالملكية والحقوق العينية فيها لا تثبت بالنسبة لغير المتعاقدين الا اذا صار تسجيلها على الوجه المبين في القانون

(الفصل الثاني - في الهبة)

(المادة ٤٨)

تنتقل الملكية في الاموال الموهوبة منقولة كلنت او ثابتة بمجرد الايجاب من الواهب والقبول من الموهوب له انما اذا كان العقد المشتمل على الهبة ليس موصوفا بصفة عقد اخر فلا تصح الهبة ولا القبول الا اذا كان حاصلين بعقد رسمي والا كانت الهبة لاجية

(المادة ٤٩)

تعتبر الهبة في الاموال المنقولة صحيحة بدون احتياج الى تحرير عقد رسمي بها اذا حصل تسليمها بالفعل من الواهب واستلامها من الموهوب له

(المادة ٥٠)

تبطل الهبة بموت الواهب او بفقد اهليته للتصرف قبل قبول الموهوب له

(المادة ٥١)

يسوغ ان يحصل قبول الهبة من ورثة الموهوب له اذا كان قد توفي قبل القبول وفي حالة الهبة لمن ليس اهلا للقبول يصح قبولها عن يقوم مقامه

(المادة ٥٢)

لا يصح التمسك بهبة الاموال الثابتة والاستناد عليها بالنسبة لغير الواهب والموهوب له الا على حسب المقرر بالقواعد المتعلقة بتسجيل عقود الهبة

(المادة ٥٣)

لا يجوز لاحد ان يوقف ماله اضرارا بمداينته وان وقف كان الوقف لاجيا

(الفصل الثالث - في الموارث)

(المادة ٥٤)

يكون الحكم في الموارث على حسب المقرر في الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفي اما حق الارث في منفعة الاموال الموقوفة فتدفع فيه احكام الشريعة المحلية

(المادة ٥٥)

وكذلك تراعى في اهلية الموصي لعمل الوصية وفي صيغتها الاحكام المقررة لذلك في الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها الموصي

(الفصل الرابع - في التملك بوضع اليد)

(المادة ٥٦)

الاموال التي ليس لها مالك تعتبر ملكا لاول واضع يد عليها

(المادة ٥٧)

اما الاراضي الغير مزروعة المملوكة شرعا للميرى فلا يجوز وضع اليد عليها الا باذن الحكومة ويكون اخذها بصفة ابادية تطبيقا للوائح انما كل من زرع ارضا من الاراضي المذكورة او بنى عليها او غرس فيها غراسا يصير مالكا لتلك الارض ملكا تاما لكنه يسقط حقه فيها بعدم استعماله لما مدة خمس سنوات في ظرف الخمس عشرة سنة التالية لاول وضع يده عليها

(المادة ٥٨)

المال المدفون في الارض الذي لا يعلم له صاحب يكون للمالك تلك الارض واذا لم يكن للارض مالك كان المال المذكور لمن وجده وعلى كل حال يجب ان يدفع للحكومة الرسم المقرر في لوائحها

(المادة ٥٩)

يتبع في حقوق الصيد في البر والبحر منطوق اللوائح المخصوصة بها

(الفصل الخامس - في اضافة المحقات للملك)

(المادة ٦٠)

ما يحدث من طمي الانهار على التدرج يكون ملكا للمالك الارض التي على ساحل النهر

(المادة ٦١)

اما الاراضي التي يحولها النهر بقوة جريانه والجزائر التي تتكون فيه فيتبع فيها منطوق اللائحة الصادرة في سنة ١٢٧٤

(المادة ٦٢)

الطمي الذي يحدث في المصبرات يكون ملكا لاصحابها واما الاراضي التي يتكشف عنها البحر الملح فتكون ملكا للميرى

(المادة ٦٣)

لا يجوز التمدي على ارض البحر الا لاعادة حقوق المالك الى ما كانت عليه

(المادة ٦٤)

إذا جدد مالك الأرض ابنية أو غراساً أو غير ذلك من الاعمال بمهمات وادوات كانت ملكاً لغيره وجب عليه دفع قيمة المهمات والادوات المذكورة للمالكها ويجوز الحكم عليه ايضاً بدفع تعويضات اذا فعل ذلك بطريقى الفس و التبدليس ولا يسوغ للمالك المهمات ان ينزعها من محل وضعها

(المادة ٦٥)

فاذا حصل الفراس او البناء او غير ذلك من الاعمال من شخص بمهمات وادوات نفسه في ملك غيره فالمالك مخير بين ابقاء هذه الاشياء بارضه و بين الزام فاعلها بنزعها ففي حالة ما اذا اختار صاحب الارض نزع هذه الاشياء فيكون مماريف انتزاعها او هدمها على فاعلها بدون اعطائه تعويضا ما ويجوز زيادة على ذلك ان يحكم على الفاعل المذكور بتعويض الخسارة التي تنشأ عن فعله له احب الارض

واما اذا اختار صاحب الارض ابقاء تلك الاشياء فيكون مخيراً بين دفع قيمة الفراس او البناء مستحق القلع و بين دفع مبلغ مساو لما زاد في قيمة الارض بسبب ما حدث بها انما اذا كان المبنى او الفرس حصل من شخص في ارض تحت يده على زعم انها ملكه ثم رقت يده عنها بحكم تقرر فيه عدم وقوع غش منه في وضع يده عليها فليس للمالك الارض ان يطلب ازالة شئ مما ذكر بل يكون مخيراً بين دفع قيمة المهمات والادوات واجرة الحملة و بين دفع ما زاد في قيمة الارض بسبب ما حدث بها

(المادة ٦٦)

اذا حصل البناء او الفرس او غير ذلك من شخص في ارض غيره بمهمات وادوات كانت ملكاً لغيره ايضاً فلا يجوز لصاحب المهمات والادوات المذكورة ان يطلب ردها اليه بل يكون له الحق في اخذ تعويض من ذلك الفارس او الباني او من صاحب الارض على قدر ما يكون مطلوباً منه

(المادة ٦٧)

اذا اختلط او التصق شيان من المتقولات كل واحد منهما مملوك لشخص بحيث لا يمكن تريق احدهما عن الآخر بدون حصول تلف لهما فللمحاكم ان تنظر في ذلك بمقتضى اصول العدالة مع مراعات الضرر الذي يحدث ومراعاة احوال المالكين واعتقاد كل منهما عند الاختلاط او الالتصاق

(الفصل السادس - في الشفعة في العقار)

(المادة ٦٨)

لمن عاراضه لانسان واذن له بالبناء او الغرس فيها حق الشفعة فيها اذا دفع الثمن المطلوب البيع به ولو قبل انقضاء مدة العارية

(المادة ٦٩)

لشريك في عقار غير مقسوم الحق في ان ياخذ بالشفعة الحصة التي باعها احد شركائه اذا دفع له الثمن والمصاريف القانونية وحقه في ذلك مقدم على غيره ماعدا الشفع المبين في المادة السابقة

(المادة ٧٠)

لا يصح الاخذ بالشفعة من الموهوب له ولا ممن تملك بغير المبايعه او المعارضة

(المادة ٧١)

لا يجوز الاخذ بالشفعة في العقار المبيع من الوقف او له

(المادة ٧٢)

يسقط حق الشفعة اذا وقع من الشركاء عقد او امر يستدل منه على قبولهم ملكية المشتري

(المادة ٧٣)

للجار بعد الشفعين السابقين حق الشفعة اذا دفع الثمن والمصاريف القانونية

(المادة ٧٤)

يطلق حق الشفعة متى كان البيع قهر با على يد محكمة انما يجب على من طلب اجراء ذلك البيع ان يعلن قبل البيع بخمسة عشر يوما الى من يسوغ له التمسك بحق الشفعة لو كان البيع اختياريا ورقة باشعاره يوم المزايدة ولا يكون للمعلن اليه المذكور مع ذلك امتياز او تقدم على غيره

(المادة ٧٥)

يجب على من له حق الشفعة ويرغب بالاخذ بها ان يبين رغبته في ذلك بتقرير يقدمه لقم كتاب المحكمة التابعة لها الجهة الكائن فيها العقار في ظرف خمسة عشر يوما بالاكتر من بعد تكليفه رسميا بهرقة المشتري بابداء رغبته. والاسقط حقه ويزاد على هذا الميعاد مسافة الطريق

(الفصل السابع — في التملك بمضى المدة الطويلة) .

(المادة ٧٦)

تحصل ملكية العقارات والحقوق العينية لمن وضع يده عليها ظاهراً بنفسه او بوكيل عنه بغير منازع مدة خمس سنوات متواليات بصفة مالك بشرط ان يكون وضع اليد المذكور مبنياً على سبب صحيح فاذا لم يوجد ذلك السبب لا تحصل له الملكية الا اذا وضع يده مدة خمس عشرة سنة

(المادة ٧٧)

يجوز لواضع يده على العقار او الحقوق العينية ان يضم لمدة وضع يده عليها مدة وضع يد من انتقل ذلك منه اليه

(المادة ٧٨)

من اثبت وضع يده على عقار او حقوق عينية مدة معينة وكان واضحاً يده عليها في الحال فالتوسط بين المدتين يعتبر وضع يده مالم يثبت ما يتنافى ذلك

(المادة ٧٩)

لا تثبت ملكية العقار والحقوق العينية بمضى المدة الطويلة لمن كان واضحاً يده عليها بسبب معاوم غير اسباب التملك سواء كان ذلك السبب مبتدأ به او سابقاً من آلت منه اليه وعلى ذلك فلا تحصل الملكية بوضع اليد للمستاجر والمتنع والمودع عنده والمستعير ولا لورثتهم من بعدهم

(المادة ٨٠)

لا يجوز ترك الحق في التملك بمضى المدة الطويلة قبل حصوله انما يجوز ذلك بعد حصوله لكل شخص متصرف باهلية التصرف في حقوقه

(المادة ٨١)

اذا انتقطع التوالى في وضع اليد فلا تحسب المدة السابقة على انتقطاعه

(المادة ٨٢)

تنقطع المدة المقررة للتملك بوضع اليد اذا ارتفعت اليد ولو بفعل شخص اجنبى وتنقطع المدة المذكورة ايضاً اذا طلب المالك استرداد حقه بان كلف واضع اليد بالحضور للرافعة امام المحكمة او به عليه بالرد تبنيهاً رسمياً مستوفياً للشروط اللازمة ولو لم يستوف المدعى دعواه انما بشرط في ذلك عدم سقوط الدعوى بمضى الزمن

(المادة ٨٣)

لا تثبت الملكية مطلقاً بمضي المدة الطويلة ولا يعتبر حكمها بين الموكل والوكيل في جميع ما هو داخل ضمن التوكيل

(المادة ٨٤)

لا يسري حكم بملك العقار بمضي المدة الطويلة على من يكون مفقود الاهلية شرعاً

(المادة ٨٥)

وكذلك لا تسري على مفقود الاهلية المذكور أحكام ما عدا ذلك من انواع التملك بمضي المدة الطويلة متى كان المعتبر فيها أزيد عن خمس سنوات

(المادة ٨٦)

يسقط حق الملك في الشيء المسروق او الضائع بمضي ثلاث سنين

(المادة ٨٧)

كل من اشترى شيئاً مسروقاً او ضائعاً في السوق العام او بمن يتبر في مثل ذلك الشيء وهو يعتقد ملكية بانه له يكون له الحق في طلب الثمن الذي دفعه من مالك الشيء الطالب استرداده

الباب السادس

(في زوال الملكية والحقوق العينية)

(المادة ٨٨)

لا يزول ملكية مالك بدون اختياره الا في الاحوال الآتية
اولاً اذا كانت الملكية قد انتقلت لغيره بسبب من الاسباب الموضحة آنفاً
ثانياً اذا نزع الملكية منه بناء على طلب مدائنيه في الاحوال والاوجه المصرح بها في القانون

ثالثاً اذا اقتضت الحال نزع الملكية منه للنافع العامة

(المادة ٨٩)

يكون الحكم في نزع الملكية للنافع العامة على حسب المقرر في القانون الخصوص بذلك

الكتاب الثاني

(في التعهدات والعقود)

الباب الاول

(في التعهدات على العموم)

(المادة ٩٠)

التعهد هو ارتباط قانوني الفرض منه حصول منفعة لشخص بالزام المتعهد بعمل شيء معين او بامتناعه عنه

(المادة ٩١)

التعهد باعطاء شيء ينقل ملكيته بمجرد وجود التعهد اذا كانت الشيء معيناً ومملوكاً للمتعهد

(المادة ٩٢)

التعهد باعطاء حق عيني على عقار او منقول ينقل ذلك الحق بشرط عدم الاخلال بحق الامتياز والرهن العقاري والحبس

(المادة ٩٣)

التعهدات اما ان تكون ناشئة عن اتفاق او عن فعل او عن نص القانون

(المادة ٩٤)

يشترط لصحة التعهدات والعقود ان تكون مبنية على سبب صحيح جائز قانوناً

(المادة ٩٥)

يجب ان يكون الفرض من التعهد فضلاً عن كونه جائزاً والا كان باطلاً فان كان الفرض منه اعطاء شيء وجب ان يكون ذلك الشيء مما يجوز التبايع فيه ولزم تعيينه ولو بالنوع وان يكون صنفه معيناً بكيفية تمنع الاشبهاء على حسب الاحوال

(المادة ٩٦)

اذا كان التعهد بعمل احد شيئين فأكثر فالخيار للمتعهد الا اذا وجد نص صريح في التعهد او في القانون يقتضي بخلاف ذلك

(المادة ٩٧)

إذا صارت إحدى الكيفيات المينة للتنفيذ غير ممكن الحصول عليها فيكون قاصراً على الكيفية الممكن تنفيذ التمتع بها

(المادة ٩٨)

إذا كان التمتع بشيء معين مقرر حكمه في القانون أو متفق عليه بين المتعاقدين بأن يكون جزءاً للتمتع عند عدم وفائه بشيء متعده في الأصل كان الخيار للتمتع اليه في طلب وفاء التمتع الأصلي أو التمتع الجزائي بعد تكليف التمتع بالوفاء تكليفاً رسمياً (المادة ٩٩)

إذا كان الخيار للتمتع له وصار طريق من طرق الوفاء غير ممكن بتمتع التمتع فالتمتع له الخيار بين طلب الوفاء بالطريق الممكن وبين طلب التعويض المترتب على عدم الوفاء بالطريق الآخر

(المادة ١٠٠)

وإذا صار الطريقان المينان للوفاء غير ممكنين بتقصير التمتع فحق الخيار للتمتع له لم يزل باقياً بين التعويضين المينين لعدم الوفاء

(المادة ١٠١)

إذا كان للتمتع أجل جاز للتمتع الوفاء قبل حلوله إلا إذا كان العقد يمنع ذلك

(المادة ١٠٢)

إذا تعهد المدين بشيء لأجل معلوم وظهر إفلاسه أو فعل ما يوجب ضعف الثأمينات التي كانت محلاً لوفاء التمتع فيستحق ذلك الشيء فوراً قبل حلول الأجل

(المادة ١٠٣)

يجوز أن يكون التمتع معلقاً على أمر مستقبل أو غير محقق يترتب على وقوعه أو عدمه وجود ذلك التمتع أو تأييده أو منع وجوده أو زواله

(المادة ١٠٤)

إذا كان فسخ التمتع معلقاً على أمر محقق فالتمتع باطل ويطل أيضاً إذا كان فسخه معلقاً على أمر مشكوك فيه في الأصل ثم تحقق وأما إذا كان التمتع مشروطاً فيه أنه معلق على أحد الأمرين المذكورين فوجود المعلق عليه يطل الشرط ويثبت التمتع

(المادة ١٠٥)

إذا تم الشرط بوقوع الامر الملحق عليه وجود التعهد او بطلانه فيعتبر التعهد به والحقوق اللاحقة له مستعقة اولاًغية من وقت الاتفاق على ذلك الشرط

(المادة ١٠٦)

ومع ذلك اذا صار الوفاء بالتعهد به غير ممكن قبل وقوع الامر الملحق عليه وجود التعهد فلا يكون لهذا الامر تأثير عند وقوعه .

(المادة ١٠٧)

إذا تضمن التعهد التفويض من كل من المتعهد لهم للباقي في استيفاء الشيء المتعهد به يكون كل منهم قائماً مقام الباقي في ذلك وفي هذه الحالة تتبع القواعد المتعلقة بأحوال التوكيل

(المادة ١٠٨)

لا يلزم كل واحد من المتعهدين بوفاء جميع المتعهد به الا اذا اشترط تضامنهم لبعضهم في العقد او اوجبه القانون وفي هذه الحالة يعتبر المتعهدون كفلاء لبعضهم بعضاً ووكلاء عن بعضهم بعضاً في وفاء المتعهد به وتنبع القواعد المتعلقة بأحكام الكفالة والتوكيل

(المادة ١٠٩)

يجوز للدائن ان يجمع مدينه المتضامنين في مطالبتهم بدينه او يطالبهم به منفردين ما لم يكن دين بعض المدينين المذكورين مؤجلاً لاجل معلوم او مطلقاً على شرط

(المادة ١١٠)

مطالبة احد المدينين المتضامنين مطالبة رسمية واقامة الدعوى عليه بالدين يسريان على باقي المدينين

(المادة ١١١)

لا يجوز لاحد المدينين المتضامنين ان يتفرد بفعل ما يوجب الزيادة على ما التزم به باقي المدينين

(المادة ١١٢)

لكل من المدينين المذكورين الحق في التمسك بأوجه الدفع الخاصة بشخصه وبالأوجه العامة لجميعهم

(المادة ١١٣)

لا يجوز لأحد المدينين المتضامنين لبعضهم في الدين ان يحتج بالمقاصة الحاصلة لغيره من المدينين مع الدائن واذا اتحدت الذمة بأن اتصف الدائن او احد المدينين الضامنين لبعضهم بصفتي دائن ومدين في آن واحد بدين واحد جاز لكل من المدينين التمسك بهذا الاتحاد بقدر الحصة التي تخص شريكهم في الدين

(المادة ١١٤)

اذا ابرأ الدائن ذمة احد مدنيه المتضامنين ساغ لغيره من المدينين التمسك بذلك بقدر حصة من حصل ابراء ذمته فقط ما لم يكن الابراء عاماً للجميع ثابتاً اذ لا يحكم فيه بالظن

(المادة ١١٥)

اذا قام احد المتضامنين في الدين بادائه او وفاء بطريق المقاصة مع الدائن جاز له الرجوع على باقي المدينين كل منهم بقدر حصته وتوزع حصة المسر منهم على جميع الموسرين

(المادة ١١٦)

متى كان الوفاء بالتمهيد غير قابل للانقسام بالنسبة لحالة الاشياء المتهمديها او بالنسبة للفرض المقصود من التمهيد فكل واحد من المتهمدين ملزوماً بالوفاء بالكل وله الرجوع على باقي المتهمدين معه

(المادة ١١٧)

اذا امتنع المدين من وفاء ما هو ملزوم به بالتزام فللدائن الخيار بين ان يطلب فسخ العقد مع اخذ التضمينات وبين ان يطلب التضمينات عن الجزء الذي لم يقم المدين بوفائه فقط ومع ذلك يجوز للدائن ان يتحصل على الاذن من المحكمة بعمل ما تمهد به المدين او بازالة ما فعله مخالفاً لتمهده مع الزامه بالمصاريف وهذا مع مراعاة الامكان بحسب الاحوال

(المادة ١١٨)

اذا كان الدين عيناً معينة جاز للدائن ان يتحصل على وضع يده عليها متى كانت مملوكة للدين وقت التمهيد او حدث ملكه لها بعده ولم يكن لاختد حق عيني فيها

(المادة ١١٩)

التضمينات المترتبة على عدم الوفاء بكل المتعهد به او يجزئه او المترتبة على تأخير الوفاء لا تكون مستعجلة زيادة على رد ما اخذه المتعهد الا اذا كان عدم الوفاء او التأخير منسوبا لتقصير المتعهد المذكور

(المادة ١٢٠)

لا تستحق التضمينات المذكورة الا بعد تكليف المتعهد بالوفاء تكليفا رسميا

(المادة ١٢١)

التضمينات عبارة عن مقدار ما أصاب الدائن من الخسارة وما ضاع عليه من الكسب بشرط ان يكون ذلك ناشئا مباشرة عن عدم الوفاء

(المادة ١٢٢)

ومع ذلك اذا كان عدم الوفاء ليس ناشئا عن تدليس من المدين فلا يكون ملزما الا بما كان متوقعا للحصول عقلا وقت المقد

(المادة ١٢٣)

اذا كان مقدار التضمين في حالة عدم الوفاء مصرحا به في العقد او في القانون فلا يجوز الحكم باقل منه ولا باكثر

(المادة ١٢٤)

اذا كان المتعهد به عبارة عن مبلغ من الدراهم فتكون فوائده مستعجلة من يوم المطالبة الرسمية فقط اذا لم يقض المقد او الاصطلاح التجاري او القانون في احوال مخصوصة
بغير ذلك

وتكون الفوائد باعتبار سبعة في المائة سنويا في المواد المدنية وتسعة في المائة في المواد التجارية ما لم يحصل الاتفاق على غير ذلك

(المادة ١٢٥)

لا يجوز اصلا ان يحصل الاتفاق من المتلفدين على فوائد ازيد من اثني عشر في المائة سنويا

(المادة ١٢٦)

لا يجوز اخذ ولا طلب فوائد على متجمد الفوائد الا اذا كان مستحقا عن سنة كاملة

(المادة ١٢٧)

ومع ذلك يجوز ان يختلف قدر القوائد التجارية في الحسابات الجارية على حسب اختلاف اسعار الجهات وتنضم القوائد التجمعة للاصل في الحسابات الجارية بحسب المعوائد التجارية

الباب الثاني

(في التمهدات المترتبة على توافق المتعاقدين)

(المادة ١٢٨)

من عقد مشاركة تعهد فيها بشي ولم يكن ذا اهلية للاعتد اولم تكن مبنية على رضاء صحيح منه فلا يكون ملزما بوفاء ما تعهد به في تلك المشاركة

(المادة ١٢٩)

قد تكون الاهلية مقيدة بانحصارها في بعض افعال وقد تكون مطلقة شاملة لكل الافعال

(المادة ١٣٠)

الحكم في الاهلية المقيدة والمطابقة يكون على مقتضى الاحوال الشخصية المختصة بالمالة التابع لها القاعد

(المادة ١٣١)

مجرد عدم الاهلية موجب لبطلان المشاركة ولو لم يكن فيها ضرر ومن استحصل على بطلان مشاركة لعدم اهليته لا يكون ملزما بالبرء قيمة المنفعة التي استحصل عليها بتنفيذ المشاركة من المتعاقدين مع ذى الاهلية

(المادة ١٣٢)

لا يجوز لذى الاهلية من المتعاقدين ان يتسك بعدم اهلية من تعاقد معه بقصد ابطال المشاركة

(المادة ١٣٣)

لا يكون الرضاء صحيحاً اذا وقع عن غلط او حصل باكره او تدليس

(المادة ١٣٤)

الغلط موجب لبطلان الرضاء متى كان واقفا في اصل الموضوع المتبر في العقد

(المادة ١٣٥)

لا يكون الاكراه موجباً لبطلان المشاركة الا اذا كان شديداً بحيث يحصل منه تأثير لدوي التمييز مع مراعاة سن العاقد وحالته والذكورة والانوثة

(المادة ١٣٦)

التدليس موجب لعدم صحة الرضاء اذا كان رضاء احد المتعاقدين مرتباً على الحيل المستعملة له من المتعاقد الآخر بحيث لولاها لما رضى

(المادة ١٣٧)

من عقدت على ذمته مشاركة بدون توكيل منه فله الخيار بين قبولها او رفضها

(المادة ١٣٨)

يجب ان تفسر المشاركات على حسب الفرض الذي يظهر ان المتعاقدين قصدوه مهما كانت المعنى اللغوى للالفاظ المستعملة فيها مع مراعاة ما يقتضيه نوع المشاركة والعرف الجاري

(المادة ١٣٩)

وهكذا يكون التفسير في الشروط الملحق عليها ابقاء المشاركة او تاخيرها

(المادة ١٤٠)

في حالة الاشتباه يكون التفسير بما فيه الفائدة للمتعد

(المادة ١٤١)

لا تترتب على المشاركات منفعة لغير عاقدتها الا للمداني العاقد فانه يجوز لهم بمقتضى ما لهم من الحق على عموم اموال مدينهم ان يقيموا باسمه الدعاوى التي تنشأ عن مشاركاته او عن اي نوع من انواع التعهدات ما عدا الدعاوى الخاصة بشخصه

(المادة ١٤٢)

لا تترتب على المشاركات ضرر لغير عاقدتها ولا يجوز التمسك بها على الغير الا اذا كان تاريخها ثابتاً بوجه رسمي

المادة ١٤٣

للدائنين في جميع الاحوال الحق في طلب ابطال الافعال الصادرة من مدينهم بقصد ضررهم وفي طلب ابطال ما حصل منهم من التبرعات وترك الحقوق اضراراً بهم

الباب الثالث

(في التمددات المترتبة على الأفعال)

(المادة ١٤٤)

من فعل بالتقصدي شيئاً تترتب عليه منفعة لشخص آخر فيستحق على ذلك الشخص مقدار المصاريف التي صرفها والخسارات التي خسرها بشرط أن لا تتجاوز تلك المصاريف والخسارات قيمة ما آل إلى ذلك الشخص من المنفعة

(المادة ١٤٥)

من أخذ شيئاً بغير استحقاق وجب عليه ردّه

(المادة ١٤٦)

فاذا أخذ ذلك الشيء مع علمه بعدم استحقاقه له كان مسؤولاً عن فقده وملزماً بفوائده وربيحه

(المادة ١٤٧)

إنما من أعطى باختياره شيئاً لآخر وفاء لدين يعتقد ملزوميته به ولو لم يوجبه القانون لا يكون له استرداد

(المادة ١٤٨)

لا يكون الرد مستحقاً إذا دفع إنسان دين شخص آخر غلطاً لدائن ذلك الشخص وقبضه الدائن المذكور معتقدا صحة الدفع وانعدم سند الدين وإنما يجوز الرجوع بالمدفوع على المدين الحقيقي

(المادة ١٤٩)

الالتزامات الناشئة عن الأفعال في الأحوال المتقدم ذكرها لا تترتب عليها تضامن فاعليها

(المادة ١٥٠)

إنما يكون التضامن في الالتزامات الناشئة عن الأحوال الآتية

(المادة ١٥١)

كل فعل نشأ عنه ضرر للغير يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر وكذلك يلزم الانسان بضرر الغير الناشي عن افعال من هم تحت رعايته او عدم الدقة والانتباه منهم او عن عدم ملاحظته اياهم

(المادة ١٥٢)

يلزم السيد ايضا بتعويض الضرر الناشي للغير عن افعال خدمته متى كان واقطعتهم في حالة تأدية وظائفهم

(المادة ١٥٣)

وكذلك يلزم مالك الحيوان او مستخدمه بالضرر الناشي عن الحيوان المذكور سواء كان في حيازته او تسرب منه

الباب الرابع

(في الالتزامات التي يوجبها القانون)

(المادة ١٥٤)

الالتزامات الواجبة على الانسان بمقتضى نص في القانون لا يترتب عليها التضامن الا بنص صريح فيه

(المادة ١٥٥)

يجب على الفروع وازواجهم مادامت الزوجية قائمة ان ينفقوا على الاصول وازواجهم

(المادة ١٥٦)

كذلك يجب على الاصول القيام بالنفقة على فروعهم وازواج الفروع والازواج ايضا ملزمون بالنفقة على بعضهم

(المادة ١٥٧)

تقرير النفقات يكون بمراعاة لوازم من تفرض اليهم ويسر من تفرض عليهم وعلى كل حال يلزم دفع النفقات شهرا بشهر مقدما

الباب الخامس

(في انقضاء التعهدات)

(المادة ١٥٨)

تنقضى التعهدات باحد الالوجه الآتية وهي
 الوفاء بالتعهد به
 فسخ عقد التعهد
 ابراء المتعهد عما تعهد به
 استبدال التعهد بغيره
 المقاصة
 اتحاد الذمة
 مضي الزمن

(الفصل الاول - في الوفاء)

(المادة ١٥٩)

لا يجوز الوفاء الا من المتعهد مادام يظهر من كيفية التعهد ان مصلحة المتعهد له
 تستدعي ذلك

(المادة ١٦٠)

اذا كان المتعهد به عبارة عن مبلغ من النقود فيجوز وفاؤه من شخص اجنبي ولو على
 غير رغبة الدائن او المدين

(المادة ١٦١)

من دفع دين شخص فله حق الرجوع عليه بقدر ما دفعة ومطالبته به بناء على ما حصل له
 من المنفعة بسداد دونه

(المادة ١٦٢)

التأمينات التي كانت على الدين الاصلى تكون تأمينات لمن دفعه في الاحوال الآتية فقط
 اولاً اذا قبل الدائن عند الاداء له انتقال التأمينات لمن دفع الدين اليه
 ثانياً اذا كان الدافع ملزوماً بالدين مع المدين او بوفائه عنه

ثالثا اذا كان الدافع دائنا ووفى لدائن آخر مقدم عليه بحق الامتياز كوالزمن العقاري او ادى ثمن عقار اشتراه للدائنين المرتبين لذلك العقار

رابعا اذا كان القانون مصرحا بحل من دفع الدين محل الدائن الاصيل

(المادة ١٦٣)

اذا دفع انسان دين اخر بغير ارادته ثم رجع عليه فللمدين المذكور الحق في عدم قبول ما دفع عنه كله او بعضه اذا اثبت ان مصلحته كانت تقتضي امتناعه عن الدفع للدائن الاصيل

(المادة ١٦٤)

يجوز للمدين ان يقترض بدون واسطة مدينته من شخص آخر ما يكون منه وفاء المتعهد به وان ينقل لذلك الشخص التامينات التي كانت للدائن الاصيل

(المادة ١٦٥)

يشترط لصحة الوفاء ان يكون المدين اهلا للتصرف والدائن اهلا للقبول

(المادة ١٦٦)

ومع ذلك يزول الدين بدفعه من ليس اهلا للتصرف اذا كان مستحقا عليه ولم يعد عليه ضرر من دفعه

(المادة ١٦٧)

يجب ان يكون الوفاء للدائن او لوكيله في ذلك او لمن له الحق في الشيء المتعهد به

(المادة ١٦٨)

يجب ان يكون الوفاء على الوجه المتفق عليه بين المتعاقدين وان يحصل في الوقت والمحل الميعنين وان لا يكون يعمى استحقاقا يجوز للقضاء في احوال استثنائية ان ياذنوا بالوفاء على اقساط او بميعاد لائق اذا لم يترتب على ذلك ضرر جسيم لرب الدين

(المادة ١٦٩)

محل الوفاء هو المكان الموجود فيه عين الشيء المتقضى تسليمه اذا لم يشترط المتعاقدان غير ذلك

(المادة ١٧٠)

اذا كان المتعهد به عبارة عن نقود او اشياء معين نوعها فيعتبر ان الوفاء مشروط حصوله في محل المتعهد

(المادة ١٧١)

مصاريف الوفاء تكون على المتعهد

(المادة ١٧٢)

تستنزى المدفوعات في حال تعدد الديون من الدين الذي عينه المدين وان لم يعين استنزى من الدين الذى له زيادة منفعة في وفائه

(المادة ١٧٣)

يبدأ في الاستنزال بالمصاريف والفوائد قبل الخصم من رأس المال

(المادة ١٧٤)

لانبرا ذمة من تعهد بعمل شيء بمجرد عرضه على المتعهد له انه مستعد لعمله انما له عند امتناع المتعهد له عن قبول العمل وقت العرض ان يطالبه بتعويض الضرر المترتب على امتناعه

(المادة ١٧٥)

ومع ذلك اذا كان الدين عبارة عن نقود او منقولات فتبرا ذمة المدين بمرضه الدين على الدائن عرضا حقيقيا بالتطبيق للقواعد المبينة في قانون المرافعات

(المادة ١٧٦)

تبرا ذمة المتعهد بتسليم عقار اذا استحصل على تعيين امين حارس للعقار المذكور بحكم يصدر بمواجهة المتعهد له او في غيبته بعد تكليفه بالحضور امام المحكمة

(الفصل الثاني - في فسخ عقود التعهدات)

(المادة ١٧٧)

نزول التعهدات بالفسخ اذا صار الوفاء بعد وجودها غير ممكن

(المادة ١٧٨)

اذا صار الوفاء غير ممكن بتقصير المدين او حدث عدم الامكان بعد تكليفه بالوفاء تكليفاً رسمياً الزم بالتعديلات

(المادة ١٧٩)

اذا افسخ التعهد بسبب عدم امكان الوفاء تنفسخ ايضا كافة التعهدات المتعلقة به بدون اخلال بما يلزم من التعديلات المستحقة في نظيره ما استحصل عليه غيرهم من المنفعة بغير حق

(الفصل الثالث - في البراء من الدين)

(المادة ١٨٠)

يسقط الدين عن المدين ببراء ذمته من الدائن ابراء اختياريا اذا كان في الدائن اهلية التبرع

(المادة ١٨١)

ابراء ذمة المدين من الدين يترتب عليه ابراء ذمة ضامنيه ايضا

(المادة ١٨٢)

ابراء ذمة احد المدينين المتضامنين يعتبر قاصرا على حصته وينقص الدين بقدرها فقط

(المادة ١٨٣)

لا يجوز لباقى الشركاء المتضامنين في الدين ان يظالبوا شريكهم الحاصل له البراء الا بقدر ما يخصه من حصة الشركاء المسوين اذا اقتضت الحال ذلك

(المادة ١٨٤)

لا تبرأ ذمة المدين ببراء ذمة ضامنه

(المادة ١٨٥)

اذا تعهد الضامنون في دين وأبرأ الدائن ذمة احدهم جاز للباقى مطالبته بالضمان اذا كانت ضمانته سابقة على ضمانتهم او مقارنة لها

(الفصل الرابع - في استبدال الدين بغيره)

(المادة ١٨٦)

استبدال الدين يترتب عليه زواله وإيجاد دين غيره بدله
ويكون الاستبدال بعقد

(المادة ١٨٧)

يحصل الاستبدال باحد الامور الآتية

اولاً اذا اتفق الدائن والمدين على استبدال الدين الاصلى بدين جديد او على تغيير سبب الدين الاصلى بسبب آخر

ثانياً اذا اتفق الدائن مع شخص على انتقال الدين لذمته وبراءة ذمة المدين الاصلى بدون احتياج لرضائه بذلك او استحصال المدين على رضائه دانه باستيفاء دينه من شخص آخر ملتزم بادائه بدلا عن المدين

ثالثاً اذا اتفق الدائن مع مدينه على دفع الدين لشخص آخر وارضى الشخص المذكور بذلك

(المادة ١٨٨)

التأمينات التي كانت على الدين القديم لا تكون على الدين الجديد الا اذا تبين من العقد او من قرائن الاحوال ان قصد المتعاقدين انتقالها على الدين الجديد

(المادة ١٨٩)

ومع ذلك لا يجوز الاتفاق على خلاف ماهوآت
في الحالة الاولى من الاحوال السالف ذكرها يجوز للمدين والدائن ان يتفقا على ان التأمينات العينية كالامتيازات ورهن العقار وجبس العين تكون تأميناً على الدين الجديد اذا لم تكن فيه زيادة تضر بحقوق الغير
وفي الحالة الثانية يجوز للدائن ولمن محل المدين الاصلي ان يتفقا على بقاء التأمينات العينية ولو بغير رضاء المدين الاصلي

وفي الحالة الثالثة يجوز للمتاعدين الثلاثة ان يتفقوا على بقاء التأمينات العينية

(المادة ١٩٠)

لا يصح في اي حال من الاحوال السالفة نقل التأمينات الشخصية كالكفالة والتضامن الا برضاء الكفلاء والمتضامين

(المادة ١٩١)

الاتفاق على نقل التأمينات المذكورة بأئادة السابقة لا ينفذ على غير المتعاقدين الا اذا كان حاصله مع الاستبدال في آن واحد بوثيقة رسمية

(الفصل الخامس - في المقاصة)

(المادة ١٩٢)

المقاصة هي نوع من وفاء الدين يحصل حتماً بنون علم المتعاملين اذا كان كل منهما دائناً ومديناً للآخر

(المادة ١٩٣)

تجصل المقاصة بقدر الاقل من الدينين

(المادة ١٩٤)

لا تقع المقاصة الا اذا كان الدينان خاليين عن النزاع ومستحقّي الطلب وكانا من النقود او من اشياء من جنس واحد يقوم بعضها مقام بعض بالنسبة لنوعها وقيمتها بشرط ان يكونا واجبي الاداء في محل واحد

(المادة ١٩٥)

لا محل للمقاصة اذا كان احد الدينين غير جائز المحجز عليه او عبارة عن مبلغ مودع او اشياء مودعة يمكن قيام بعضها مقام بعض

(المادة ١٩٦)

يحصل التسديد بالمقاصة كما يحصل في حالة الوفاء بالدفع عند تعدد الدينين

(المادة ١٩٧)

اذا اُحال الدائن آخر بدين وقعت فيه المقاصة وقبل المدين الحوالة فلا يصح له بعد ذلك التمسك بالمقاصة على المحتال انما له ان يطالب المحيل بدينه

(المادة ١٩٨)

اذا اجتمع صفتا دائن ومدين في شخص واحد ودفع ما عليه من الدين بغير التفات الى المقاصة المستحقة له ثم طالب بما له من الدين وكان لمدينه كفلاء فيه او شركاء متضامنون او مدينون متآخرون عن المطالب المذكور في درجة الامتياز او الرهن او ملك لمقول مرهون تأمينا على الدين المطالب به فلكل من هؤلاء التمسك عليه بالمقاصة التي لم ينفذ اليها الا اذا كان له عذر صحيح منعه وقت الوفاء عن العلم بوجود دينه الذي كانت تمكن به المقاصة

(المادة ١٩٩)

وضع المحجز على ما في ذمة المدين يمنع الدين المذكور من طلب المقاصة التي تحدث بعد المحجز

(المادة ٢٠٠)

لا يجوز للمدين ان يطلب المقاصة بما هو مطلوب كغفله

(المادة ٢٠١)

ولا يجوز لاحد المدينين المتضامنين ان يتمسك بالمقاصة المستحقة لباقي المدينين المذكورين الا بقدر حصصهم في الدين

(الفصل السادس - في اتحاد الذمة)

(المادة ٢٠٢)

اتحاد الذمة هو عبارة عن اجتماع صفتي دائن ومدين في شخص واحد بدین واحد ويترتب على ذلك زوال الصفتين المذكورتين بمقابلة احدهما للآخرى

(المادة ٢٠٣)

اتحاد الذمة يبرئ الكفلاء في الدين ولا يحل للمدينين التضامنين الا بقدر ما يخص من اتحدت فيه الذمة من الدين

(الفصل السابع - في مضي المدة)

(المادة ٢٠٤)

مضي المدة المقررة بالقانون يترتب عليه سقوط التعهد واعتبار براءة التعهد منه اذا تمسك بذلك

(المادة ٢٠٥)

التواعد المقررة للتملك بمضي المدة من حيشة اسباب انقطاعها او ايقاف سر يانها تتبع ايضا في التخلص من الدين بمضي المدة

(المادة ٢٠٦)

اذا كان لمدين واحد عدة دائنين وانقضت المدة المقررة لتخلصه من دين احدهم فلباقى الدائنين ان يتمسكوا بمضي تلك المدة ولو لم يتمسك بها المدين المذكور تدليسا منه واضراراه بمحقوقهم

(المادة ٢٠٧)

اذا ترك احد المدينين التضامنين او المدين الاصلى حقه في التمسك بمضي المدة الموجبة لتخلصه من الدين فلا يضر ذلك بباقي المدينين التضامنين وبالكفيل الذين تخلصوا من التزاماتهم بمضي المدة

(المادة ٢٠٨)

جميع التعهدات والديون تزول بمضي مدة خمس عشرة سنة ما عدا الاستثنائات الآتية بعد والاحوال المخصوصة المصرح بها في القانون

(المادة ٢٠٩)

المبالغ المستحقة للإطباء واللافوكاتية وللمهندسين اجرة سعيهم والباعه اثاث المبيعات
نفيير التجار مطلقاً ولهم فيما عدا ما يتعلق بتجاراتهم وللمؤدبي الاطفال والمعلمين على
تلاميذهم وللخدمة ماهية لهم نزول بمضى ثلثائة وستين يوماً ولو استحققت ديون جديدة
من قبيل ما ذكر في ظرف الثلثائة وستين يوماً المذكورة

(المادة ٢١٠)

المبالغ المستحقة للحضرين وكتابة المحاكم عن رسوم اوراق يسقط حق المطالبة بها ابضا
بمضي مدة ثلثائة وستين يوماً اعتباراً من تاريخ انتهاء المرافعة في الدعوى التي تحورت
في شأنها الاوراق المذكورة او من تاريخ تحويرها اذا لم تحصل المرافعة

(المادة ٢١١)

المراتب والفوائد والمعاشات والاجرو بالجملة كافة ما يستحق دفعه سنوياً او بمواعيد
اقل من سنة يسقط الحق في المطالبة به بمضي مدة خمس سنوات هلالية

(المادة ٢١٢)

في حاله ما اذا كانت المدة المقررة لسقوط الحق ثلثائة وستين يوماً فاقل لا تبرا ذمة من
يدعى التخلص بمضي المدة الا بعد حلقه اليمين على انه ادى حقيقة ما كان في ذمته

(المادة ٢١٣)

واما الارامل والورثة والاوصياء فيتخلصون بحلفهم انهم لا يعلمون ان المدعى به مستحق

الباب السادس

(في اثبات الدين واثبات التخلص منها)

(المادة ٢١٤)

على الدائن اثبات دينه وعلى الدين اثبات براءته من الدين

(المادة ٢١٥)

في جميع المواد ما عدا التجارية اذا كان المدعى به عبارة عن عقود او اوراق تزيد قيمتها
عن الف قرش ديواني او غير مقدرة فالأخصام الذين لم يكن لهم مانع منهم عن الاستفصال
على كتابة مثبتة للدين او للبراءة لا يقبل منهم الاثبات بالبينة ولا بقرائن الاحوال

(المادة ٢١٦)

انما لهم استجواب الخصم على حسب القواعد المقررة في قانون المرافعات للاستحصال على اقراره او تكليفه باليمين

(المادة ٢١٧)

ومع ذلك فالاثبات بالبينة او بقرائن الاحوال يجوز قبوله اذا كان الدين او التخلص منه صار قريبا الاحتمال بورقة صادرة من الخصم المطلوب الاثبات عليه

(المادة ٢١٨)

وكذلك يجوز الاثبات بما ذكر اذا وجد دليل قطعي على ضياع السند بسبب قهري

(المادة ٢١٩)

اثبات التخلص من الدين يكون بتسليم سنده او صورته الواجبة التنفيذ الى المدين

(المادة ٢٢٠)

ومع ذلك يجوز للدائن ان يثبت بالبينة ان وجود السند تحت يد المدين كان لسبب آخر غير تخلصه من الدين

(المادة ٢٢١)

الشروع في الوفاء يمح ان يكون عند الانقضاء سببا للقاضي في ان يأذن بالاثبات بالبينة

(المادة ٢٢٢)

دفع الفوائد يكون سببا لجواز اثبات اصل الدين بغير الكتابة

(المادة ٢٢٣)

اذا بين في الاوراق المقدمة للاثبات غير كافية له فللقاضي ان يكلف الدائن باليمين لتأييد دعيته او يكلف المدين بها لاثبات براءة ذمته من الدين

(المادة ٢٢٤)

يجوز لكل من الخصام ان يكلف الآخر باليمين الحاسمة للنزاع وفي هذه الحالة يجوز للمطلوب منه اليمين ان يردّها على الطالب

(المادة ٢٢٥)

التكليف باليمين يؤخذ منه ان طالبا ترك حقه فيها عداها من جميع اوجه الثبوت

(المادة ٢٢٦)

المحررات الرسمية اى التي تحررت بمعرفة المأمورين المختصين بذلك تكون حجة على اى شخص مالم يحصل الادعاء بتزوير ما هو مذكور بها بمعرفة المأمور المحررها

(المادة ٢٢٧)

والمحررات الغير رسمية تكون حجة على المتعاقدين بها مالم يحصل انكار الكتابة او الامضاء

(المادة ٢٢٨)

لكنها لا تكون حجة على غير المتعاقدين الا اذا كان تاريخها ثابتا بثبوتاً رسمياً

(المادة ٢٢٩)

ثبوت التاريخ يكون اما بقيد المحررات المذكورة في سجل عمومي بتمامها او ملخصها فقط اذا كانت مؤشراً عليها بما يفيد حصول التسجيل وكذلك يكون التاريخ ثابتا اذا كان في المحررات خط او امضاء او ختم ثابت لانسان توسيعة او كانت عليها اشارة من احد المأمورين العموميين المختصين بذلك او من احد القضاة ونحوهم

(المادة ٢٣٠)

التاشير على سند الدين بما يفيد براءة المدين منه يكون حجة على الدائن ولو لم يكن ممضي منه الا اذا اثبت الدائن خلاف ذلك

(المادة ٢٣١)

لذا قدم الغظم صور سندات غير صورها الواجبة التنفيذ وهي صورها الاولى ولم يقدم الاصل وكانت الصور المذكورة محررة بمعرفة احد المأمورين العموميين فللقاضي النظر في درجة اعتماد تلك الصور وعلى كل حال فانها تعتبر في مقام مبادئ الثبوت بالكتابة

(المادة ٢٣٢)

الاحكام التي صارت انتهائية تكون حجة بالحقوق الثابتة بها ولا يجوز قبول اثبات على ما يخالفها اذا لم يكن اختلاف في الحقوق المدعى بها ولا في الموضوع ولا في السبب ولا في الصفة المتصف بها الاخصام

(المادة ٢٣٣)

لا تجزأ الاترار الحاصل من الغظم بالمحكمة سواء كان من تلقاؤه نفسه او بعد استجوابه بمعنى انه لا يؤخذ الضاوم منه بالمقر ويترك الصالح له

(المادة ٢٣٤)

عقود البيع والشراء وغيرها من العقود في المواد التجارية يجوز اثباتها بالنسبة للمتاعدين وغيرهم بكافة طرق الثبوت بما فيها الأثبات بالينة وبقرائن الاحوال

الكتاب الثالث

(في العقود المعينة)

الباب الاول

(في البيع)

(الفصل الاول - في احكام البيع)

(المادة ٢٣٥)

البيع عقد يلتزم به احد المتعاقدين نقل ملكية شيء للآخر في مقابلة التزام ذلك الآخر بدفع ثمنه المتفق عليه بينهما

(المادة ٢٣٦)

لا يتم البيع الا اذا كان برضاء المتعاقدين احدهما بالبيع والآخر بالشراء وبتفاهما على المبيع وثمنه

(المادة ٢٣٧)

يجوز ان يكون البيع بالكتابة او بالمشافهة انما في حالة الانتكار تنبع القواعد المقررة في القانون بشأن الاثبات

(المادة ٢٣٨)

يجوز ان يكون البيع بثا او مؤجل تسليم المبيع او الثمن او هما معا او مفيدا بشرط والشرط اما ان يكون موقفا لا يبيح البيع او فاسخا له

(المادة ٢٣٩)

يجوز ان يكون البيع جزافا او بالكيل او بالقياس او على شرط التجربة

(المادة ٢٤٠)

اذا كان البيع جزافا فيعتبر تابا ولولم يحصل وزن ولا عدد ولا كيل ولا مقياس

(المادة ٢٤١)

اما اذا كان البيع ليس جزافا بل كان بالوزن او بالعدد او بالكيل او المقاس فلا يعتبر المبيع تاما بمعنى ان المبيع يبقى في ضمان البائع الى ان يوزن او يكال او يعد او يقاس

(المادة ٢٤٢)

البيع على شرط التجربة يعتبر موقوفاً على تمام الشرط

(المادة ٢٤٣)

رسوم عقد البيع ومصاريفه على المشتري

(المادة ٢٤٤)

يجوز ان يكون المبيع شيئين او أكثر تحت خيار البائع او المشتري

(المادة ٢٤٥)

اذا لم يذكر في عقد البيع شرط له ولا ميعاد لدفع الثمن فيعتبر البيع بآ بلا شرط والثمن حالا الا اذا كان عرف البلد او عرف التجارة بقضي بشروط ضمنية واجل للثمن ولو لم يذكر ذلك في العقد

(الفصل الثاني - في المتعاقدين)

(المادة ٢٤٦)

يجب ان يكون كل من البائع والمشتري معصفاً بالاهلية الشرعية للتعامل

(المادة ٢٤٧)

يجب ان يكون البائع متصفاً بالاهلية الشرعية للتصرف في المبيع

(المادة ٢٤٨)

يجب ان يكون رضا المتعاقدين صحيحاً مجرداً عن الاكراه

(المادة ٢٤٩)

يجب ان يكون المشتري عالماً بالمبيع عالماً كافياً اما بنفسه او بمن وكله عنه في معاينته

(المادة ٢٥٠)

اذا لم يشاهد المشتري جزافاً الا بعض المبيع وتبين انه لو رآه كله لامتنع عن شرائه فليس له الا ان يحصل على الحكم بفسخ البيع بدون ان يجوز له طلب تقسيم المبيع او تنقيص ثمنه ويستقط حقه في طلب الفسخ اذا تصرف في الشيء المبيع بأي طريق كان

(المادة ٢٥١)

إذا ذكر في عقد البيع أن المشتري عالم بالمبيع سقط حقه في طلب إبطال البيع بدهوى عدم علمه بالمبيع إلا إذا أثبت تدليس البائع عليه

(المادة ٢٥٢)

بيع الأشياء التي لم يعاينها المشتري ولا وكيله في المعاينة لا يكون صحيحاً إلا إذا كان عقد البيع، شتملاً على بيان المبيع وأوصافه الأصلية بحيث يمكنه الكشف عليه وتحقيق حاله

(المادة ٢٥٣)

البيع للأهمي يكون صحيحاً إذا أمكنه معرفة حقيقة المبيع بطريقة غير المعاينة أو حصلت بعائنته من عينه معتمداً عليه في ذلك

(المادة ٢٥٤)

لا ينفذ البيع الحاصل من المورث وهو في حالة مرض الموت لأحد ورثته إلا إذا إجازاه باقي الورثة

(المادة ٢٥٥)

يجوز الطعن في البيع الحاصل في مرض الموت لغیر وراث إذا كانت قيمة المبيع زائدة على ثلث مال البائع

(المادة ٢٥٦)

فاذا زادت قيمة المبيع على ثلث مال البائع وقت البيع ألزم المشتري بناء على طلب الورثة أما بفسخ البيع أو بأن يدفع للتركة ما نقص من ثلثي مال المتوفي وقت البيع وللمشتري المذكور الخيار بين الوجبهين المذكورين

(المادة ٢٥٧)

لا يجوز للقضاء أو وكلاء الحضرة الخديوية وكتبة المحاكم والمحضرين والافوكاتية أن يشتروا بأنفسهم ولا بواسطة غيرهم لا كلاً ولا بعضاً من الحقوق المتنازع فيها التي تكون رويتها من خصائص المحاكم التي يعبرون فيها وظائهم فإذا وقع ذلك كان البيع باطلاً وفي هذه الحالة يكون البيع باطلاً أصلاً وينعكس بطلانه بناء على طلب أي شخص له فائدة في ذلك ويجوز للحكمة أن تنجم بالبطلان من تلقاء نفسها

(المادة ٢٥٨)

لا يجوز لمن يقوم مقام غيره بوجه شرعي كالأوصياء والأولياء ولا للوكلاء المقامين من موكلهم ان يشتروا الشيء المنوط بهم بيعه بالصفات المذكورة فإذا حصل الشراء منهم جاز التصديق على البيع من مالك المبيع إذا كان فيه اهلية التصرف وقت التصديق

(الفصل الثالث - فيما يباع)

(المادة ٢٥٩)

لا يعتد البيع فيما لا يجوز البائع فيه ولا فيما لا قيمة له يمكن تقديرها ولا فيه لا يمكن تسليمه بحسب طبعه

(المادة ٢٦٠)

يجوز ان يكون المبيع عيناً معينة او حقاً شائعاً او محمداً في العين معينة ويجوز أيضاً ان يكون شيئاً معيناً بالنوع فقط

(المادة ٢٦١)

فإذا كان المبيع معيناً بالنوع فقط لا يكون البيع معتبراً الا إذا كان التعيين يطلق على أشياء يقوم احدها مقام الآخر وكان المبيع معروفاً بالوجه الكافي عدداً او قياساً او وزناً او كيلاً بحيث يكون رضا المتعاقدين المبني عليه صحيحاً

(المادة ٢٦٢)

ويجوز ان يكون المبيع ديناً على انسان او مجرد حق

(المادة ٢٦٣)

يعد الحقوقي في تركه انسان على قيد الحياة باطل ولو برضائه

(المادة ٢٦٤)

بيع الشيء المعين الذي لا يملكه البائع باطل إلا يصح اذا اجازهُ المالك الحقيقي

(المادة ٢٦٥)

إذا باع أحد شيئاً على انه مملوك له ثم تبين بعد انعقاد البيع عدم ملكيته للبيع جاز للشئري ان يطلب منه تميمات اذا كان معتقداً وقت البيع صحة ملكية البائع

(الفصل الرابع - فيما يترتب على البيع)

(المادة ٢٦٦)

يترتب على البيع الصحيح ما هو آت

اولاً انه بمجرد عقده ينتقل ملكية المبيع الى المشتري بالنسبة للمتاعدين وان ينوب
عنهما كوارث او دائن سواء كان المبيع عيناً معينة او حقاً معيناً او مجرد حق
• متى كان مملوكاً للبائع وينقل ايضاً الملكية في الشيوع اذا كان المبيع حصة شائعة
ثانياً انه يلزم البائع بتسليم المبيع للمشتري وبضمانه عدم منازعته فيه

ثالثاً انه يلزم المشتري بدفع الثمن

وينشأ عن البيع ايضاً على حسب الاحوال ان يكون المبيع في ضمان المشتري

(الفرع الاول - في انتقال الملكية)

(المادة ٢٦٧)

اذا كان المبيع عيناً معينة تنتقل ملكيته للمشتري ولو كان تسليمه مؤجلاً في عقد البيع
لاجل معلوم وفي هذه الحالة اذا افلس البائع قبل تسليم المبيع فالمشتري الحق في
استيلائه عليه

(المادة ٢٦٨)

لا تنتقل ملكية المبيع المدين نوعه فقط الا بتسليمه للمشتري

(المادة ٢٦٩)

اذا وقع البيع معلقاً فسخه على حصول امر معين تنتقل ملكية المبيع للمشتري من
حين العقد

واذا كان البيع معلقاً على امر ووقع فيما بعد فيعتبر المبيع ملكاً للمشتري من تاريخ
العقد

(المادة ٢٧٠)

لا تنتقل ملكية العقار بالنسبة لغير المتعاقدين من ذوي الفائدة فيه الا بتسجيل عقد
البيع كما سيذكر بعد متى كانت حقوقهم مبنية على سبب صحيح محفوظة قانوناً وكانوا
لا يعلمون ما يضر بها

(الفرع الثاني - في تسليم المبيع وضمان البائع له)

(القسم الاول - في التسليم)

(المادة ٢٧١)

تسليم المبيع هو عبارة عن وضعه تحت تصرف المشتري بحيث يمكنه وضع يده عليه والانتفاع به بدون مانع ويحصل وفاء الالتزام بالتسليم بوضع المبيع تحت تصرف المشتري وعلمه بذلك ولو لم يستلمه بالفعل

(المادة ٢٧٢)

يكون تسليم الاشياء المبيعة بحسب جنسها فتسليم العقار اذا كان من المباني يجوز ان يكون بتسليم مفاتيحه واذا كان عقارا آخر فتسليم حجبته وهذا وذاك ان لم يكن مانع لوضع يد المشتري عليه وتسليم المتقولات يكون بالتناولة من يد الى يد او بتسليم مفاتيح الخازن الموضوعة فيها تلك المتقولات ويجوز حصول التسليم بمجرد ارادة المتعاقدين اذا كان المبيع موجودا تحت يد المشتري قبل البيع لسبب آخر

(المادة ٣٧٣)

تسليم مجرد الحقوق يكون بتسليم سنداتها او بتصريح البائع للمشتري بالانتفاع بها ان لم يوجد ما يمنع من الانتفاع المذكور

(المادة ٢٧٤)

وضع اليد على المبيع بدون اذن البائع لا يكون معتبرا ان لم يدفع الثمن استمحق به يكون للبائع الحق حينئذ في استرداد المبيع انما اذا هلك المبيع وهو في حيازة المشتري كان هلاكه عليه

(المادة ٢٧٥)

يجب تسليم المبيع في محل وجوده وقت البيع ما لم يشترط ما يخالف ذلك

(المادة ٢٧٦)

اذا تعين في عقد البيع محل لوجود المبيع فيه غير محل وجوده الحقيقي فيكون هذا التعيين ملزماً للبائع بنقل المبيع الى المحل المعين اذا طلب المشتري ذلك

وفي حالة ما اذا لم يمكن النقل او ترتب عليه تاخير مضر بالمشتري يكون له الحق في فسخ البيع مع اخذ التضمينات اذا كان البائع حصل منه تدليس

(المادة ٢٧٧)

يجب ان يكون التسليم في الوقت المعين له في العقد فاذا لم يشترط فيه شيء بهذا الخصوص وجب التسليم وقت البيع مع مراعاة المواعيد المقررة بحسب العرف

(المادة ٢٧٨)

في حالة حصول التأخر عن التسليم بعد التكليف به من المشتري تكليفاً رسمياً يكون لذلك المشتري الحق في فسخ البيع او في طلب وضع يده على المبيع مع التضمينات في الحالتين اذا حصل ضرر وكان التأخر ناشئاً عن فعل البائع

(المادة ٢٧٩)

للبيع الحق في حبس المبيع في يده لحين استيلائه على المستحق فوراً من الثمن كلا او بعضاً على حسب الاتفاق ولوعرض المشتري عليه رهناً او كفالة هذا ان لم يكن البائع المذكور قد اعطى المشتري بعد البيع اجلاً لدفع الثمن لم يحل

(المادة ٢٨٠)

ليس للبائع الذي لم يحصل على الثمن المستحق دفعه اليه ان يسترد المبيع الذي سلمه باختياره للمشتري وانما له الحق في الحصول على فسخ عقد البيع بسبب عدم الوفاء به

(المادة ٢٨١)

اذا قلت التأمينات المعطاة من المشتري لدفع الثمن او صار في حالة اعسار يترتب عليه ضياع الثمن على البائع جاز للبائع انذ كور حبس المبيع عنده ولو لم يحل الاجل المتفق عليه لدفع الثمن فيه الا اذا اعطاه المشتري كفيلاً

(المادة ٢٨٢)

في حالة افلاس المشتري يكون حق البائع في حبس المبيع تحت يده او في طلب استرداده جازياً بالتطبيق على القواعد المقررة في قانون التجارة

(المادة ٢٨٣)

على البائع مصاريف تسليم المبيع كأجرة نقله لمحل التسليم واجرة كيله ومقاسه ووزنه وغير ذلك

(المادة ٢٨٤)

ومصاريف المشال ومصاريف دفع الثمن تكون على المشتري وكذلك رسوم عقد البيع وهذا ان لم يقض العرف التجاري بخلاف ذلك في جميع الاحوال

(المادة ٢٨٥)

يجب ان يكون التسليم شاملاً للمبيع ولجميع ما يعد من ملحقاته الضرورية له حسب جنس المبيع وقصد المتعاقدين

(المادة ٢٨٦)

في حالة عدم وجود شرط في عقد البيع تتبع القواعد المقررة في الاحوال الآتي يانها ان لم يقض عرف الجهة بغير ذلك

(المادة ٢٨٧)

بيع البستان يشمل ما فيه من الاشجار المفروسة ولا يشمل الاثمار النضجة ولا الشجيرات الموضوعة في الاوعية او في بقعة مخصوصة منه المعدة للنقل

(المادة ٢٨٨)

بيع الارض لا يشمل ما فيها من المزروعات

(المادة ٢٨٩)

بيع المنزل يشمل الاشياء الثابتة فيه المرتبطة به ولا يشمل ما فيه من المنقولات التي يمكن نقلها بدون تلف

(المادة ٢٩٠)

على البائع ان يسلم المبيع بمقداره او وزنه او مقياسه المبين له في عقد البيع

(المادة ٢٩١)

الاشياء التي يقوم بعضها مقام بعض اذا يمت جملة وتعين مقدارها مع تعيين التمن باعتبار آحادها ووجد مقدارها الحقيقي اقل من المقدّر في العقد فللمشتري الخيار بين فسخ البيع وبين ابقائه مع تنقيص الثمن تنقيصاً نسبياً واذا زاد الموجود عن المقدار المعين فالزيادة للبائع

(المادة ٢٩٢)

اذا كان المبيع من الاشياء التي تقاس او توزن ولا يمكن انقسامه بغير ضرر وكان قد تعين في عقد البيع مقدار المبيع وثمنه باعتبار آحاده ففي حالة وجود نقص

أو زياده في المقدار المعين يكون للمشتري الخيار بين فسخ البيع وبين اخذ الموجود
بالكامل مع دفع ثمنه بالنسبة لتقدره الحقيقي اما اذا كان الثمن تعين حمله فالمشتري
الخيار بين فسخ البيع وبين اخذ المبيع بالثمن المتفق عليه

(المادة ٢٩٣)

لا يجوز للمشتري فسخ البيع في الاحوال المذكورة في المواد السابقة الا اذا كان الفلظ
زائداً على نصف عشر الثمن المعين

(المادة ٢٩٤)

اذا كان هناك وجه لفسخ البيع فعلى البائع رد الثمن الذي قبضه مع رسوم العقد
والمصاريف التي صرفها المشتري بموافقة القانون

(المادة ٢٩٥)

وضع المشتري يده على المبيع مع علمه بالفظ الواقع فيه يسقط حقه في اختيار فسخ
البيع الا اذا حفظ حقوقه قبل وضع يده حفظاً مريباً

(المادة ٢٩٦)

حق المشتري في فسخ البيع او في تنقيص الثمن وكذلك حق البائع في طلب تكميل
الثمن يسقطان بالسكوت عليهما سنة واحدة من تاريخ العقد

(المادة ٢٩٧)

اذا هلك المبيع قبل التسليم ولو بدون تقصير البائع او اهماله وجب فسخ البيع ورد
الثمن ان كان دفع الا اذا كان المشتري قد دعي لاستلام المبيع بورقة رسمية او بما
يقوم مقامها او بمقتضى نص العقد

(المادة ٢٩٨)

اذا نقصت قيمة المبيع بسبب حدث فيه قبل استلامه بحيث لو كان ذلك العيب موجوداً
قبل العقد لامتنع المشتري عن الشراء كان المشتري مخيراً بين الفسخ وبين ابقاء المبيع
بالثمن المتفق عليه

(المادة ٢٩٩)

وفي الحالتين السابقتين اذا كانت هلاك المبيع او حدوث العيب الذي اوجب نقص
قيمته منسوباً للمشتري فيكون الثمن مستحقاً عليه بتمامه اما اذا كان منسوباً للبائع
فيكون ملزماً بالتعويضات. اذا فسخ المشتري البيع وبقي ثمن الثمن اذا ابقاء

(القسم الثاني - في ضمان المبيع)

(المبحث الاول - في ضمان المبيع حالة دعوى النقص باستحقاقه)

(المادة ٣٠٠)

من باع شيئاً يكون ضامناً للمشتري الانتفاع به بدون معارضة من شخص آخر له حق عيني على المبيع وقت البيع وكذلك يكون البائع ضامناً اذا كان الحق العيني الآخر ناشئاً عن فعله بعد تاريخ العقد ووجوب هذا الضمان لا يحتاج الى شرط مخصوص به في العقد

(المادة ٣٠١)

يجوز للبائع ان يشترط عدم ضمانه للمبيع انما اذا كان هذا الاشتراط حاصلًا بالفاظ عامة وصار نزاع الملكية من المشتري فلا يلزم البائع الا برء الثمن دون التضمينات

(المادة ٣٠٢)

لا تبطل ملزومية البائع المشترط عدم الضمان برء الثمن الا اذا ثبت علم المشتري في وقت البيع بالسبب الموجب لنزع الملكية او اعترافه بأنه اشترى المبيع ساقط الخيار ولا ضمان على البائع في جميع الاحوال

(المادة ٣٠٣)

شروط عدم الضمان باطل اذا كان حق المدي استحقاق المبيع ناشئاً عن فعل البائع

(المادة ٣٠٤)

• اذا كان الضمان واجبا ونزعت الملكية من المشتري فعلى البائع رد الثمن مع التضمينات

(المادة ٣٠٥)

التضمينات المذكورة عبارة عن رسوم العقد وما يتبعه من المصاريف وما صرفه المشتري على المبيع والرسوم المنصرفة منه في دعوى الاستحقاق ودعوى الضمان وجميع الخسارات الحاصلة له والارباح المقبولة قانوناً التي حرم منها بسبب نزع الملكية منه

(المادة ٣٠٦)

اذا نزعت ملكية المبيع من المشتري وجب رد الثمن اليه بتمامه ولو نقصت قيمة المبيع بعد البيع باى سبب كان

(المادة ٣٠٧)

اما اذا زادت بعد البيع قيمة المبيع عن ثمنه فنحسب تلك الزيادة من ضمن التضمينات

(المادة ٣٠٨)

المصاريف الواجب على البائع دفعها في حالة عدم ملزومية مدعي الاستحقاق بها هي
المصاريف المترتبة عليها فائدة للبيع

(المادة ٣٠٩)

يلزم البائع المدلس بدفع كامل المصاريف ولو كانت منصرفه من المشتري في تزوين
المبيع وزخرفته

(المادة ٣١٠)

تزرع ملكية جزء معين من المبيع أو شائع فيه يعتبر قانوناً كنزعة ملكيته كلا وكذا ثبوت
حق الارتفاق موجود على المبيع قبل العند ولم يحصل الاعلام به أو لم يكن ظاهراً وقت البيع
يعتبر كنزعة الملكية بتمامها هذا إذا كان الجزء انتزعة ملكيته أو حتى الارتفاق بمجالة
أو عليها المشتري لامتنع عن الشراء

(المادة ٣١١)

ومع ذلك للمشتري في هذه الحالة الحق في إبقاء البيع أو فسخه لكن ليس له أن يفسخه
أضراراً بحقوق الدائنين برهن .

(المادة ٣١٢)

إذا أبقى المشتري البيع أو كان الجزء المنتزعة ملكيته منه أو حتى الارتفاق على المبيع ليس
بمالة يجوز فسخ العقد جاز للمشتري أن يطلب من البائع قيمة ذلك الجزء الذي انتزعت ملكيته
منه بالنسبة للقيمة الحقيقية للبيع في وقت النزاع أو تضمينات تقدرها المحكمة في حالة ثبوت
حتى الارتفاق

(المبحث الثاني - في ضمان عيوب المبيع الخفية)

(المادة ٣١٣)

البائع ضامن للمشتري العيوب الخفية في المبيع إذا كانت تنقص القيمة التي اعتبرها المشتري
أو تجعل المبيع غير صالح لاستعماله فيما أعد له

(المادة ٣١٤)

في الحالة الأخيرة من المادة السابقة وفي حالة ما إذا كان نقص القيمة بمقدار لو علمه
المشتري لامتنع عن الشراء يكون المشتري مخيراً بين فسخ البيع بغیر أضراراً بحقوق

الدائنين برهن و بين طلب نقصان الثمن مع التضمينات في الحالتين اذا ثبت علم البائع بالعيب الخفي

(المادة ٣١٥)

اذا كان البائع لا يعلم بالعيب الخفي الموجود في المبيع فالمشتري له اختيار فقط بين فسخ البيع مع طلب رد الثمن والمصاريف التي ترتبت على البيع وبين ابقاء المبيع بالثمن المتفق عليه

(المادة ٣١٦)

في الاحوال التي يثبت فيها للمشتري حق الفسخ اذا كان البيع في جملة اشياء معينة وظهر بعضها عيب قبل التسليم فليس له فسخ البيع الا في جميع المبيع

(المادة ٣١٧)

اذا ظهر العيب بعد التسليم فالمشتري فسخ البيع فيما ظهر فيه العيب فقط اذا لم يترتب على قسمة المبيع ضرر

(المادة ٣١٨)

اذا كان العيب الخفي الذي ترتب عليه نقصان قيمة المبيع لا يوجب الامتناع عن الشراء لواطاع عليه المشتري كان للمشتري الحق فقط في تنقيص الثمن حسب تقدير اهل الخبرة

(المادة ٣١٩)

وتنقيص الثمن يكون باعتبار قيمة المبيع الحقيقية في حالة سلامته من العيب وقيمته الحقيقية في الحالة التي هو عليها وبتطبيق نسبة هاتين القيمتين على الثمن المتفق عليه

(المادة ٣٢٠)

لاوجه لضمان البائع اذا كان العيب ظاهرا او علم به المشتري علما حقيقيا

(المادة ٣٢١)

وكذلك لا يكون وجه لضمان البائع اذا كان قد اشترط عدم ضمانه للميوب الخفية الا اذا ثبت علمه بها

(المادة ٣٢٢)

لا يكون العيب موجبا للضمان الا اذا كان قديما والمراد بالعيب القديم العيب الموجود وقت البيع في المبيع اذا كان عينا معينة او العيب الموجود في المبيع وقت تسليمه اذا لم يكن عينا معينة

(المادة ٣٢٣)

إذا هلك المبيع بسبب العيب التقدم فيكون هلاكه على البائع ويلزم حينئذ برد الثمن والمصاريف ودفع التضمينات على الوجه الموضح آنفاً بحسب الأحوال

(المادة ٣٢٤)

يجب تقديم دعوى الضمان الناشئة عن وجود عيوب خفية في ظرف ثمانية أيام من وقت العلم بها والا سقط الحق فيها

(المادة ٣٢٥)

نصرف المشتري في المبيع بأي وجه كان بعد اطلاعه على العيب الخفي يوجب سقوط حقه في طلب الضمان

(المادة ٣٢٦)

يشبع عرف التجارة فيما يتعلق باستئصال مقادير ظروف البضائع واوعيتها

(المادة ٣٢٧)

لا تسمع دعوى الضمان بسبب العيوب الخفية فيما بيع بمعرفة المحكمة او جهات الادارة بطريق المزاد

(الفرع الثالث - في اداء الثمن)

(المادة ٣٢٨)

يجب على المشتري وفاء الثمن في الميعاد وفي المكان المعينين في عقد البيع والشروط المتفق عليها فيه

(المادة ٣٢٩)

في حالة عدم وجود شرط صريح في العقد يكون الثمن واجب الدفع حالاً في مكان تسليم المبيع وإذا كان الثمن مؤجلاً يكون دفعه في محل المشتري ومع ذلك يراعى في هذه المادة عرف البلد والعرف التجاري

(المادة ٣٣٠)

إذا لم يحصل الاتفاق في عقد البيع على احتساب فوائد الثمن لا يكون للبائع حق فيها الا اذا كلف المشتري بالدفع تكليفاً رسمياً او كان المبيع الذي سلم ينتج منه ثمرات او ارباح اخرى

(المادة ٣٣١)

واذا حصل تعرض للمشتري في وضع يده على المبيع بدعوى حق سابق على البيع اوناثي من البائع او ظهر سبب يخشى منه نزع الملكية من المشتري فله ان يحبس الثمن عنده الى ان يزول التعرض او السبب الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك ولكن يجوز للبائع في هذه الحالة ان يطلب الثمن مع اداء كفيل للمشتري

(المادة ٣٣٢)

اذا لم يدفع المشتري ثمن المبيع في الميعاد المتفق عليه كان للبائع الخيار بين طلب فسخ البيع وبين طلب الزام المشتري بدفع الثمن

(المادة ٣٣٣)

يجوز للمحكمة ان تعطي لاسباب قوية ميعاداً للمشتري لدفع الثمن مع وضع المبيع تحت الحجز عند الاقتضاء ولا يجوز ان يعطى الا ميعاد واحد

(المادة ٣٣٤)

اذا اشترط فسخ البيع عند عدم دفع الثمن فليس للمحكمة في هذه الحالة ان تعطي ميعاداً للمشتري بل بتفسخ البيع اذا لم يدفع المشتري الثمن بعد التنبيه عليه بذلك تنبيهاً رسمياً الا اذا اشترط في العقد ان البيع يكون مفسوخاً بدون احتياج الى التنبيه الرسمي

(المادة ٣٣٥)

وفي بيع البضائع او الامتعة المنقولة اذا اتفق على ميعاد لدفع الثمن ولاستلام المبيع يكون البيع مفسوخاً حتماً اذا لم يدفع الثمن في الميعاد المحدد بدون احتياج للتنبيه الرسمي

(الفصل الخامس)

(في الدعوى بطلب تكملة ثمن المبيع بسبب الغبن الفاحش)

(المادة ٣٣٦)

الغبن الفاحش الزائد عن خمس ثمن العقار المبيع لا يترتب عليه حق الا للبائع في طلب تكملة الثمن ويكون ذلك في حالة بيع عقار القصر فقط

(المادة ٣٣٧)

يسقط حق اقامة الدعوى بالغبن الفاحش بعد بلوغ البائع سن الرشد او وفاته باستثناء

(الفصل السادس - في بيع الوفاء)

(المادة ٣٣٨)

ينقسم بيع الوفاء الى نوعين
الاول جعل العقار او الشيء المبيع بيع وفاء رهنا للمشتري لسداد الدين الذي على البائع
الثاني البيع مع اشتراط البائع استرداد المبيع واعادة الاشياء الى الحالة التي كانت
عليها اولاً اذا احب ذلك

(المادة ٣٣٩)

تتبع في التسوية الاول من بيع الوفاء الضوابط المختصة برهن العقار او المنقول
وفي النوع الثاني من بيع الوفاء تتبع الضوابط الآتية
(المادة ٣٤٠)

بمجرد بيع الوفاء يصير المبيع ملكاً للمشتري على شرط الاسترداد بمعنى انه اذا لم يوف البائع
بالشروط المقررة لرد المبيع تبقى الملكية للمشتري
واما اذا صار توفية الشروط المذكورة فيعتبر المبيع كأنه لم يخرج من ملكية البائع
(المادة ٣٤١)

لا يجوز للبائع ان يشترط لاسترداد المبيع ميعاداً يزيد على خمس سنين من تاريخ البيع
وكل ميعاد ازيد من ذلك يصير تنزيهه الى خمس سنين
(المادة ٣٤٢)

الميعاد المذكور محتم بحيث يترتب على تجاوزه سقوط حق الاسترداد ولا يجوز للمحكمة
ان تحكم بعدم سقوط الحق المذكور في اى حال من الاحوال ولو في حالة القوة القاهرة
(المادة ٣٤٣)

يجوز للبائع بيع وفاء ان يطلب الاسترداد ممن انتقل اليه المبيع ولو لم يشترط الاسترداد
في عقد الانتقال

(المادة ٣٤٤)

لا يجوز للبائع بيع وفاء ان يفسخ البيع الا اذا عرض على المشتري في الميعاد المعين ان
يؤدي له على الفور الاشياء الآتية بيانها
اولاً اصل الثمن

ثانياً المصاريف المترتبة على البيع والتي تترتب على استرداد المبيع

ثالثاً المصاريف اللازمة التي صرفها المشتري غير ما صرفه لصيانة المبيع ثم يؤدي ايضاً ما زاد في قيمة المبيع بسبب المصاريف الاخرى التي صرفها المشتري بشرط ان لا تكون فاحشة

(المادة ٣٤٥)

عند رجوع المبيع بيع وفاء الى البائع باخذه خالياً عن كل حق ورهن وضمه عليه المشتري انما يلتزم البائع بتنفيذ الاعيادات التي اجرها ذلك المشتري بدون غش بشرط ان تكون مدتها لا تتجاوز ثلاث سنين

(المادة ٣٤٦)

الاسترداد لا يقع الا على نفس المبيع سواء كان المبيع ملكاً كاملاً او مشاعاً او مقسوماً الى حصص الا اذا كانت دعوى الاسترداد مقامة على ورثة المشتري بالنسبة للحصص المشاعة بينهم او المفروزة التي يملكها كل منهم

(المادة ٣٤٧)

اذا كان المبيع بيع وفاء حصة شائعة في عقار واشترى مشتريها الحصة الباقية من مالها بعد طلب هذا المالك مقاسمته فالمشتري المذكور عند مطالبة بائعه الاول باسترداد الحصة المبيعة بيع وفاء ان يلزمه باخذ العين بتمامها

(الفصل السابع)

(في الحوالة بالدين وبيع مجرد الحقوق بالنسبة لغير المتعاقدين)

(المادة ٣٤٨)

تتبع في بيع الدين ويجرد الحقوق الاصول العمومية السالف ايضاحها مع مراعاة القواعد الآتية

(المادة ٣٤٩)

لا تنتقل ملكية الدين والحقوق المبيعة ولا يعتبر بيعها صحيحاً الا اذا رضي المدين بذلك بموجب كتابة فان لم توجد مكتابة مشتملة على رضا المدين بالبيع لا تقبل اوجه ثبوت عليه غير اليمين

وزيادة على ذلك لا يصح الاحتجاج بالبيع على غير المتعاقدين الا اذا كان تاريخ الورقة المشتملة على رضا المدين به ثابتاً بوجه رسمي ولا يسوغ ذلك الاحتجاج الا من التاريخ المذكور فقط وكل هذا بدون اخلال باصول التجارة فيما يتعلق بالسندات والاوراق التي تنتقل الملكية فيها بتحويلها

(المادة ٣٥٠)

يدخل في بيع الاستحقاق في التركة ما لها من الديون والفوائد المقبوضة والمصاريف والديون المدفوعة من وقت افتتاح التركة ما لم يكن هناك شرط يخالف ذلك

(المادة ٣٥١)

لا يضمن البائع للمشتري الا وجود الحق المبيع في وقت البيع وضمانه تكون قاصرة على ثمن المبيع والمصاريف

(المادة ٣٥٢)

لا يضمن المجلل يسار المدين في الحال ولا في الاستقبال الا اذا وجد شرط صريح لكل من الحالتين المذكورتين

(المادة ٣٥٣)

اذا باع شخص مجرد دعوى بدين او بمجرد حق فلا يكون مسؤولاً عن وجود الدين ولا عن وجود ذلك الحق

(المادة ٣٥٤)

اذا بيع مجرد دعوى بدين او بحق على الوجه المبين في المادة السابقة او كان اصل الدين متنازعا فيه جاز للمدين ان يتخلص من الدين المبيع بدفعه للمشتري الثمن الحقيقي الذي اشتري به وفوائده والمصاريف المنصرفة

(المادة ٣٥٥)

ولا تتبع هذه القاعدة في حالة ما اذا باع احد الورثة نصيبه في التركة الى شريكه او باع احد الشركاء نصيبه في الدين الى شريكه او اسقط المدين لدائنه شيئاً في مقابلة دينه واشترى مشترقاً متنازعا فيه متعاضداً دعوى

الباب الثاني

(في المعاوضة)

(المادة ٣٥٦)

المعاوضة عقد به يلتزم كل من المتعاضدين المتعاضدين بان يعطي للآخر شيئاً بدلاً ما اخذه منه

(المادة ٣٥٧)

تحصل المعاوضة بمجرد رضا المتعاضدين بها بالكيفية المقررة للبيع

(المادة ٣٥٨)

اذا كان احد المتعاضدين استلم العوض قبل تسليم العوض الآخر ثم اثبت ان ما استلمه لم يكن ملكاً للمتعاقد معه فلا يجوز اجباره على تسليم ما تعهد باعطائه بدلاً ما اخذه وانما يجبر على رد ما استلمه فقط

(المادة ٣٥٩)

اذا كان احد المتعاضدين استلم عوض ما اعطاه ثم ظهر انه ليس ملك المتعاقد وانتزعه منه مالكة الحقيقي فيكون المستلم المذكور مخيراً بين طلب تعميمات وبين طلب رد عين ما اخذ منه ولو كان تحت يد غير المتعاقد معه اذا كان عقاراً الا اذا مضت في هذه الحالة الاخيرة مدة خمس سنين من يوم عقد مشاركة المعاوضة

(المادة ٣٦٠)

تتبع في المعاوضة القواعد الاخرى المختصة بمشارطة البيع

الباب الثالث

(في الاجارات)

(المادة ٣٦١)

الاجارة على نوعين

اجارة الاشياء واجارة الأشخاص وارباب الصنائع

(الفصل الاول - في اجارة لاشياء)

(المادة ٣٦٢)

اجارة الاشياء عقد يلتزم به المؤجر ارتفاع المستأجر بمنافع الشيء المؤجر ومرافقة مدة معينة
باجرة معينة

(المادة ٣٦٣)

عقد الايجار الحاصل بغير كتابة لا يجوز اثباته الا باقرار المدعي عليه به او بامتناعه عن
اليمين اذا لم يتندا في تنفيذ العقد المذكور
واما اذا ابتدئ في التنفيذ ولم يوجد سند مخالصة بالاجرة فتقدر الاجرة بمعرفة اهل الخبرة
وتعين المدة بحسب عرف البلد

(المادة ٣٦٤)

الايجار المعقود ممن له حق الانتفاع في عقار بدون رضا مالك رقبته ينقض بزوال حتى
الانتفاع وانما تراعي المواعيد المقررة للتنبيه على المستأجر بالتخلي او المواعيد اللازمة لاختد
ونقل محصولات السنة

والايجار المعقود من وصى او ولي شرعي لا يجوز ان يكون الالمدة ثلاث سنين مالم تاذن
المحكمة التي من خصائصها الحكم في مسائل الاوصياء بازيد منها

(المادة ٣٦٥)

في حالة تعدد المستأجرين لعقار واحد في آن واحد يقدم من وضع يده اولا ولكن اذا
سجل احد مستأجري العقار سند ايجاره قبل وضع يد غيره عليه او قبل انتهاء الايجار
المجدد فهو الذي له الاولوية

(المادة ٣٦٦)

يجوز للمستأجر ان يؤجر ما استأجره كله او بعضه او يسقط حقه في الايجار لغيره الا اذا
وجد شرط يخالف ذلك

(المادة ٣٦٧)

منع المستأجر من التاجير يقتضي منعه من الاسقاط لغيره وكذلك منعه من الاسقاط
يقتضي منعه من التاجير

انما اذا كان موجودا بالمكان المؤجر جددك جعله معدا للتجارة او للصناعة ودعت

ضرورة الاحوال الى تنع الجدة المذكور جاز للحكمة مع وجود النع من التأجير ابقاء
الايجار لمشتري الجدة بعد النظر في التأمينات التي يقدمها ذلك المشتري ما لم يحصل
لمالك من ابقائه ضرر حقيقي

(المادة ٣٦٨)

يضمن المستأجر الاصلي المؤجر المستأجر الثاني او المسقط اليه حق الايجار الا اذا قبض
المؤجر الاجرة مباشرة من المستأجر الثاني او من المسقط اليه بدون شرط احتياطي او
رضي بالايجار الثاني او بالاسقاط

(المادة ٣٦٩)

يسلم الشيء المؤجر بالحالة التي يكون عليها في الوقت المعين لابتداء انتفاع المستأجر به
ما لم يحدث به خلل بعد عقد الايجار بفعل المؤجر او من قام مقامه

(المادة ٣٧٠)

لا يكلف المؤجر بعمل اي مرمة كانت الا اذا اشترط في العقد الزامه بذلك لكن اذا
هلك الشيء المؤجر بفسخ الايجار حتما واما اذا حصل به خلل فيجوز للمستأجر ان يطلب
اما دفع الايجار واما تنقيص الاجرة على حسب الاحوال ومع ذلك اذا تعمد المؤجر في
حالة تنقيص الاجرة باعادة الشيء المؤجر الى الحالة التي كانت عليها وقت الايجار
فتستحق الاجرة بتمامها بدون تنقيص شيء منها من يوم تمام الترميم

(المادة ٣٧١)

لا يجوز لمستأجر منزل او قسم منه ان يمنع المؤجر من اجراء المرمات المستحقة الضرورية
لصيانة العقار ولكن اذا ترتب على تلك الترميمات عدم امكان الانتفاع بالمستأجر
فلمستأجر ان يطلب بحسب الاحوال اما فسخ الايجار او تنقيص الاجرة مدة الترميم

(المادة ٣٧٢)

وفي اي حال من الاحوال لا يجوز لمستأجر الذي لم يزل ساكنا في المكان الى تمام
الترميم ان يطلب فسخ الايجار

(المادة ٣٧٣)

لا يجوز للمؤجر ان يتعرض للمستأجر في انتفاعه بالمؤجر ولا ان يحدث فيه او في ملحقاته
تغييرات تفعل بذلك الانتفاع

(المادة ٣٧٤)

إذا حصل التمرض من غير المؤجر بدعى ان له حقا على المحل المستأجر او ازال احدى المنافع الاصلية التي لا يتم انتفاع المستأجر بغيرها جاز للمستأجر على حسب الاحوال ان يطلب فسخ الايجار او تنقيص الاجرة

(المادة ٣٧٥)

يستقط حق المستأجر ان لم يغير المالك بالتمرض في ابتداء حصوله

(المادة ٣٧٦)

على المستأجر ان يستعمل الشيء الذي استأجره فيا هو معد له وان يفتني به مثل اعتناؤه بملكه ولا يجوز له ان يحدث فيه تغييرا بدون اذن المالك ومع ذلك اذا احدث المستأجر تغييرات فلا يكلف باعادة الشيء الى حالته الاصلية الا اذا حصل من تلك التغييرات ضرر للمالك

(المادة ٣٧٧)

لا يجوز للمستأجر ان يستعمل الشيء الذي استأجره في امر غير ما هو مشروط في سنده المقد

(المادة ٣٧٨)

يجب على المستأجر حين انتهاء الايجار ان يرد ما استأجره بالحالة التي هو عليها بغير تلف حاصل من فعله او من فعل مستخدميه او من فعل من كان ساكننا معه او من فعل المستأجر الثاني الا ان وجد شرط يخالف ذلك

(المادة ٣٧٩)

على للمستأجر ان يدفع الاجرة في المواعيد المشترطة

(المادة ٣٨٠)

تستحق اجرة كل مدة من مدد الانتفاع عند انقضاءها ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك

(المادة ٣٨١)

يجب على من استأجر منزلا او مخزنا او حانوتا او ارض زراعة ونحوها ان يضع فيها امتعة منزلية او بضائع او محصولات او آلات تقي قيمتها بتأمين الاجرة مدة سنتين ان لم تكن مدفوعة مقدما او بتأمين الاجرة لغاية انقضاء الايجار اذا كانت مدته اقل من سنتين وهذا ان لم يوجد شرط بخلاف ذلك صريح او دلت عليه قرائن الاحوال

(المادة ٣٨٢)

ينتهي الإيجار باقضاء المدة المتفق عليها

(المادة ٣٨٣)

إذا حصل الإيجار بغير تعيين مدة فيعتبر أنه حاصل لمدة سنة أو ستة أشهر أو شهر على حسب المقرر في مواعيد دفع الأجرة أن كان في كل سنة أو كل ستة أشهر أو كل شهر وينقطع الإيجار باقضاء إحدى هذه المدة إذا طلب ذلك أحد المتعاقدين وأخبر الآخر منهما في المواعيد الآتي يانها

بالنسبة للبيوت والحوانيت والمكاتب والمخازن يكون الأخبار بثلاثة أشهر مقدما إذا كانت مدة الإيجار تزيد عليها وأما أن كان الإيجار لثلاثة أشهر فأقل فيكون الأخبار مقدما بنصف المدة

وبالنسبة للأود يكون الأخبار بشهر مقدما

وفي أراضي الزراعة ونحوها يكون الأخبار مقدما بستة أشهر بالاقبل مع حفظ حق المستأجر في المحصولات على حسب العرف الجاري

(المادة ٣٨٤)

إذا كان إيجار أرض الزراعة لسنة أو لجملة سنوات فتعتبر المدة باعتبار محاصيل سنة أو عدة سنوات

(المادة ٣٨٥)

لا احتياج للتبنيح باخلاء المحل إذا كانت مدة الإيجار معينة في العقد

(المادة ٣٨٦)

ومع ذلك إذا استمر المستأجر بعد انتهاء مدة الإيجار منتفعا بالشيء المؤجر برضاء المؤجر اعتبر ذلك تجديد الإيجار بين الشروط السابقة بالمدة المعتادة

(المادة ٣٨٧)

يجب على مستأجر الأرض للزراعة الذي قاربت مدة إيجاره على الانتهاء أن يمكن المستأجر اللاحق من شهيته الأرض للزراعة والبذر ما لم يحصل للمستأجر السابق ضرر من ذلك

(المادة ٣٨٨)

يفسخ الايجار بدم وفاء احد المتعاقدين بما التزم به للاخر او بدم قيامه بالواجبات المينة في المواد السابقة بغير اخلال بالتضمينات التي هي بالنسبة لما يستحقه المؤجر عبارة عن الاجرة المقابلة لزمن الخلوين القسخ والتاجير وما ينقص من الاجرة في المدة الباقية من الايجار الاول عما كانت عليه فيه

(المادة ٣٨٩)

يفسخ الايجار ببيع الشيء المستاجر اذا لم يكن لسند الايجار تاريخ ثابت بوجه رسمي سابق على تاريخ البيع الثابت رسمياً ومع ذلك ليس للمشتري ان يخرج المستاجر الا بعد التنبيه عليه بالخروج في المواعيد المذكورة اتفا

(المادة ٣٩٠)

وفي الحالة المذكورة المستاجرون الذين يكفلون بالخروج مع وجود سندات الايجار بايديهم يستحقون اخذ التضمينات اللازمة من المؤجر الا اذا وجد شرط يخالف ذلك ولا يجوز اخراج المستاجر الا بعد اعطائه التضمينات اللازمة من المؤجر او من المشتري عن المؤجر المذكور او اعطائه كفيلاً بها يكون كفواً

(المادة ٣٩١)

لا يفسخ الايجار بموت المؤجر ولا بموت المستاجر ما لم يكن الايجار حاملاً للمستاجر بسبب حرفته او مهارته الشخصية

(المادة ٣٩٢)

في مواد ايجار الارض الزراعية لا يجوز للمستاجر ان يطلب من المؤجر تنقيص الاجرة اذا هلك الزرع بمحادة جبرية

(المادة ٣٩٣)

واذا منعت الحادثة الجبرية المستاجر من عيشة الارض او بذرهما او اتلفت ما يند فيها كله او اكثره تكون الاجرة غير مستحقة او واجبا تنقيصها وكل هذا اذا لم يوجد شرط بخلاف ذلك

(المادة ٣٩٤)

من استاجر ارضا زراعية وغرس فيها اشجارا فلا يجوز له قطعها الا اذا كانت شجيرات

معدة للنقل والمؤجر اختيار بين قطع الاشجار المغروسة بدون اذنه والزام المستاجر بمصاريف القلع وبين ابقائها ودفع قيمتها للمستاجر حسب التقويم

(المادة ٣٩٥)

وفي حالة ما اذا اراد قلعها لزمه ان ينتظر الزمن الذي يوافق قلعها فيه عادة

(المادة ٣٩٦)

الاراضي المعدة للزراعة او المشغولة بالاشجار يجوز تاجيرها لمن يزرعها بشرط اداء حصة معلومة من محاصيلها الى المؤجر

(المادة ٣٩٧)

ان لم تعين مدة ايجار الارض للزراعة فيها على الوجه المذكور يعتبر تاجيرها واقفا على محصولات سنة واحدة

(المادة ٣٩٨)

تدخل في التاجير بهذا الوجه الآلات الزراعية والمواشي الموجودة في الارض في وقت العقد اذا كانت تلك الآلات والمواشي مملوكة للمؤجر مالم يوجد شرط بخلاف ذلك

(المادة ٣٩٩)

على المستاجر بهذا الوجه ان يصرف المصاريف اللازمة لحفظ ما يوجد بالارض من المباني وغيرها من المأوي وان يبذل جهده في خدمة الارض وعليه ايضا ان يستموز الآلات التي بليت بكثرة الاستعمال الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك ولكن لا يكون ملزوما بان يستموز الحيوانات التي نفقت الا من النتائج فقط اذا كانت هلاكها بدون تقصير منه

(المادة ٤٠٠)

وينقضي التاجير المذكور بموت المستاجر او باي حادثة تمنعه من الزراعة الا اذا وجد شرطا بخلاف ذلك انما على المؤجر اداء المصاريف المنصرفة من المستاجر على المزروعات التي لم تحصد

(الفصل الثاني - في ايجار الاشخاص واهل الصنائع)

(المادة ٤٠١)

ايجار اشخاص يكون لخدمة معينة مستمرة في المدة المحدودة في عقد الايجار ولعمل معين

(المادة ٤٠٢)

لا يجوز ان يكون ايجار المستخدمين والعملة والخدمة المنزلية الا لزمن معين

(المادة ٤٠٣)

اذا كانت مدة الايجار معينة في العقد وفسخ السيد الايجار لزمه التعويض عن جميع المدة التي لا يتمكن فيها الخادم من استخدامه عند غيره وعن مصاريف السفر اذا كان قد استخضره بالخصوص من جهة اخرى

(المادة ٤٠٤)

اذا لم تعين مدة الايجار في العقد جاز لكل من المتعاقدين فسخ العقد في اى وقت اراد بشرط ان يكون في وقت لائق للفسخ

(المادة ٤٠٥)

اذا لم يحصل اتفاق على تعيين الاجرة يتبع ما قرره العرف لتعيين مقدار الاجرة سواء كانت مستحقة او مدفوعة

(المادة ٤٠٦)

استئجار الصانع لعمل معين يجوز ان يكون بالمقاوله على العمل كله او باجرة معينة على حسب الزمن الذي يعمل فيه او على حسب العمل الذي يعمل

(المادة ٤٠٧)

وفي جميع الاحوال يجوز لصاحب العمل ان يوقفه مع ادائه التعويضات اللازمة للمقاول في مقابلة المصاريف المنصرفة لتهيئة العمل الذي صار ايقافه

ولكن اذا استخدم صاحب العمل الصانع او المقاول لمدة معينة او عقد المقاوله معه على العمل كله وجب عليه في حالة ايقاف العمل ان يدفع جميع الربح الذي كان ينتج للمقاول او الصانع المذكور من تنفيذ العمل

(المادة ٤٠٨)

يستحق المهندس المعماري اجرة خاصة بعمل الرسم والمقايسة واجرة لادارة عمل البناء فان لم يحصل الاتفاق على مقدار هاتين الاجرتين يصير تقديرهما على حسب العرف الجاري انما اذا لم يتم العمل بمقتضى الرسم الذي اجراه المهندس فيكون تقدير الاجرة فقط بحسب الزمن الذي استغرقه في عمل ذلك الرسم وباعتبار نوعه

(المادة ٤٠٩)

المهندس المعماري والمقاول مسؤولان مع التضامن عن خلل البناء في مدة عشرين سنة ولو كان ناشئا عن عيب الارض او كان المالك اذن في انشاء ابنية معينة بشرط ان لا يكون البناء في هذه الحالة الاخيرة معدا في قصد المتعاقدين لان يمكث اقل من عشرين سنة

(المادة ٤١٠)

المهندس المعماري الذي لم يؤمر بملاحظة البناء لا يكون مسؤولا الا عن عيوب رسمه

(المادة ٤١١)

ينفسخ استئجار الصانع بموته او بمحادثته قهربية منعه عن العمل وفي هذه الحالة على صاحب العمل ان يأخذ ما ينفعه مما استخضره الصانع من المهمات بما اشتراه به الصانع من الثمن

(المادة ٤١٢)

لا ينقطع حساب المقاولة الا بعد تمام العمل وكل حساب معمول في خلال الاشغال يعتبر وقتا وكل ما دفع في خلال هذه الاشغال يخصم من اصل مبلغ المقاولة الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك

(المادة ٤١٣)

يجوز للمقاول ان يقاوم غيره على عمله كله او بعضه اذا لم يوجد في عقد المقاولة ما يمنع من ذلك ولكنه يبقى مسؤولا عن عمل المقاوم الثاني

(المادة ٤١٤)

لا يجوز للمقاولين من المقاوم الاول مطالبة المالك الا بالمبالغ المستحقة لذلك المقاوم في وقت الحجز الواقع من احدهم او بعده

(المادة ٤١٥)

ولهم حق الامتياز على تلك المبالغ كل منهم بقدر ما يخصه فيها ويجوز دفعها اليهم مباشرة من طرف المالك بدون احتياج لاصر بذلك

(المادة ٤١٦)

استئجار الصانع يجوز ان يشتمل بطريق التبعية على ما يلزم احضاره من المهمات اللازمة للعمل كلها او بعضها

(المادة ٤١٧)

إذا حضر الصانع المهمات اللازمة للعمل المأمور به وتلف العمل كان تلفه عليه مالم يسبق تسليم العمل لصاحبه او قبوله او عرضه عليه مع تكليفه باستلامه تكليفا رسميا واما اذا كانت المهمات محضرة من صاحب العمل وكان الصانع مفاوضا على عملها وحصل التلف بسبب قهري فيكون تلف المهمات على المالك وتضيق على الصانع اجرة

(المادة ٤١٨)

لا يجوز لمن تعهد بعمل بالمقاوله ان يطلب باي علة زيادة مبلغ المقاوله الا اذا زادت مصاريف العمل بسبب من صاحب العمل

الباب الرابع

(في الشركات)

(الفصل الاول - في عقد الشركة)

(المادة ٤١٩)

الشركة عقد بين اثنين او اكثر يلتزم به كل من المتعاقدين وضع حصة في رأس المال لاجل عمل مشترك بينهم وتقسيم الارباح التي تنشأ عنه بينهم

(المادة ٤٢٠)

يجوز ان تكون الحصة في رأس المال نقودا او اوراقا ذات قيمة او منقولات او عقارات او حق انتفاع بشيء مما ذكر ويجوز ايضا ان تكون عبارة عن عمل لواحد من الشركاء او اكثر

(المادة ٤٢١)

تعتبر حصص الشركاء في رأس المال ملكا للشركة لا مجرد الانتفاع بها مالم يوجد نص صريح في العقد في شأن ذلك

(المادة ٤٢٢)

يلزم ان تكون الحصة في رأس المال معينة وميينا نوعها فاذا كانت شاملة للجميع يملكه الشريك وقت العقد وجب حصره بالجرء

(المادة ٤٢٣)

على كل واحد من الشركاء ان يؤدي حصته في راس المال في الوقت المتفق عليه

(المادة ٤٢٤)

اذا كانت حصة الشريك في راس المال حق ملكية في عين معينة او حق انتفاع فيها انتقل الحق في ذلك بمجرد عقد الشركة لجميع الشركاء وكان عليهم تلافه

(المادة ٤٢٥)

الشريك ضامن لحصته في راس المال كهذان البائع للبيع

(المادة ٤٢٦)

الشريك المتأخر عن اداء حصته في راس المال ملزم بالتضمينات بمجرد مطالبته بالتأدية مطالبة رسمية

واذا نشأ عن هذا التأخير ضرر للشركة وجب عليه تعويضه بغير مقاصة بالارباح التي استجلبها للشركة

(المادة ٤٢٧)

الشريك ملزم حتما بفوائد المبالغ المطلوبة للشركة منه خاصة وله فوائد المبالغ المطلوبة له منها وألحق في استيلاء ما صرفه في مصلحة الشركة بالوجه اللائق بدون غش ولا تعريض

(المادة ٤٢٨)

على كل واحد من الشركاء ان يلاحظ منافع الشركة ويتدبر مصالحها كمصالح نفسه

(المادة ٤٢٩)

ما يستحقه احد الشركاء على الشركة واجب اداؤه له من جميع الشركاء فان اعسر احدهم وزع ما يخصه على باقي الشركاء

(المادة ٤٣٠)

تعين في سند عقد الشركة حصة كل شريك في الارباح فاذا لم يذكر ذلك في العقد كانت حصة كل واحد منهم في الارباح بالنسبة لحصته في راس المال

(المادة ٤٣١)

حصة الشريك الذي وضع عمله بصفة راس مال مساوية لاقول حصة من حصص الشركاء الذين وضعوا حصصهم في راس المال عينا

(المادة ٤٣٢)

الشريك الذي وضع عمله بصفة رأس مال اذا وضع زيادة عليه رأس مال عينياً يستحق في مقابلة ما وضعه من رأس المال العيني حصة من الربح نسبة

(المادة ٤٣٣)

والحصة في الخسارة مساوية للحصة المشتركة في الربح الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك

(المادة ٤٣٤)

لا يجوز ان يشترط في الشركة ان واحداً من الشركاء او اكثر لا يكون له نصيب في الربح او يسترجع رأس ماله سالماً من كل خسارة ولكن يجوز ان يشترط ان من دخل في الشركة بعمله لا يشترك في الخسارة بشرط ان لا تترتب له اجرة على عمله

(المادة ٤٣٥)

يجوز للشركاء ان يعينوا مديراً للشركة واحداً او اكثر

(المادة ٤٣٦)

والمديرون الذين ليسوا شركاء يجوز دائماً عزلهم

(المادة ٤٣٧)

والمديرون الشركاء يجوز عزلهم اذا لم يعينوا للادارة في عقد الشركة ومع ذلك فالمديرون الشركاء المعينون للادارة في العقد يجوز عزلهم ايضاً لاسباب قوية او اذا كانت الشركة شركة مساهمة

(المادة ٤٣٨)

اذا لم يعين للشركة مديرون اعتبر كل واحد من الشركاء مازدونا من شركائه بالادارة وله ادارة العمل وحده وانما يعمل في حالة اختلاف الشركاء بما يتفق عليه اكثرهم

(المادة ٤٣٩)

ليس للمديرين ولو باتحاد آرائهم ولا للشركاء بأكثرية الآراء ايا كانت تلك الاكثرية ان يفعلوا شيئاً مخالفاً للقرض المقصود من الشركة ولا ان يطلبوا مبالغ غير حصص رأس المال المتفق عليها في العقد ما لم يكن ذلك لدفع ديون على الشركة او لاداء المصاريف اللازمة لحفظ اموالها

ومع ذلك لا يجوز ولو في الحالة الاخيرة طلب مبالغ من الشركاء في شركة التوصية او من
اسحاب السهام في شركة المساهمة

(المادة ٤٤٠)

للشركاء الذين ليسوا مديرين للشركة الحق في طلب معرفة ادارة اشغال الشركة
(المادة ٤٤١)

لا يجوز لاحد من الشركاء ان يسقط حقه في الشركة كله او بعضه الا اذا وجهه شرط
يقضي بذلك وانما يجوز له فقط ان يشرك في ارباحه غيره و يبقى هذا الغير خارجاً عن
الشركة

(المادة ٤٤٢)

في غير الشركات التجارية وفي جميع شركات المحاصة كل شريك عقد شروطاً باسمه مع
اجنبي عن الشركة هو الملزم بها وحده لهذا الاجنبي
(المادة ٤٤٣)

واذا كان الشريك مازوناً بالمعاملة مع الغير باسم الشركاء او باسم الشركة كان كل
واحد من الشركاء ملزماً لهذا الغير بمحصة مساوية لحصة الآخر لا على وجه التضامن
لبعضهم الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك

(المادة ٤٤٤)

ولهذا الغير في كل الاحوال حق مطالبة كل من الشركاء بقدر حصته في الربح
الحاصل من العمل

(المادة ٤٤٥)

تنتهي الشركة باحد الامور الآتية
اولاً بانقضاء الميعاد المحدد للشركة
ثانياً بانتهاء العمل الذي انعقدت الشركة لاجله
ثالثاً بهلاك جميع مال الشركة او هلاك معظمه بحيث لا تمكن ادارة عمل نافع بالباقي
رابعاً بموت احد الشركاء او بالهجر عليه او افلاسه اذا لم يشترط في عقد الشركة شيء
في شان ذلك مع عدم الاخلال بالاصول المخصوصة المتعلقة بالشركات التجارية
التي لا تنفسخ بموت احد الشركاء الغير متضامن او افلاسه او الهجر عليه

خامساً بإرادة جميع الشركاء
سادساً باتصال احد الشركاء عن الشركة اذا كانت مدة الشركة ليست معينة بشرط
ان لا يكون هذا الانفصال مبنياً على غش ولا في غير الوقت اللائق له
(المادة ٤٤٦)

يجوز للمحاكم ان تفسخ الشركة بطلب احد الشركاء لعدم وفاء شريك آخر بما تعهده
او لوقوع منازعة قوية بين الشركاء تمنع جريان اشغال الشركة او لاي سبب قوي
غير ذلك

(المادة ٤٤٧)

تتبع هذه القواعد في كافة الشركات مع عدم الاخلال بما هو منصوص في قانون
التجارة فيما يتعلق بمواد الشركات التجارية

(الفصل الثاني - في قسمة الشركات وغيرها)

(المادة ٤٤٨)

تقسم بين الشركاء اموال الشركة على حسب المدين على عقدها

(المادة ٤٤٩)

اذ لم يصرح في العقد عن كيفية القسمة يكون اجراؤها في الشركات المدنية بمعرفة
جميع الشركاء وفي اشركات التجارية بمعرفة من يعين انصفية الشركة باغلب آراء
الشركاء سواء كان واحداً او أكثر او بمعرفة من تعينه المحكمة عند عدم اتفاق اغلبية
الشركاء على التعيين

(المادة ٤٥٠)

وللامور بالتصفية الحق في ان يبيع مال الشركة سواء كان بالمراد العام او بالتراضي
اذا كانت مأموريته ليست مقيدة في سند تعيينه

(المادة ٤٥١)

وفي جميع الاحوال الاخر يجوز للشركاء الذين لهم اهلية التصرف في حقوقهم اذا
اقتضت الحال قسمة اموال مشتركة ان يباشروا القسمة بالطريقة التي يرضونها
اذا كانوا متفقين باجمعهم عليها

(المادة ٤٥٢)

أما إذا كانوا مختلفين في الرأي أو كان أحدهم ليس فيه اهلية التصرف في حقوقه فلي من أراد منهم القسمة أن يكلف بالحضور باقي شركائه أمام محكمة المواد الجزئية التابع إليها مركز الشركة أو موقع العقار أو أمام المحكمة التابع لها محل أحد الشركاء إذا كان المراد قسمته متغولاً وإن يطلب من المحكمة تعيين واحد أو أكثر من أهل الخبرة لأجل التقويم وتعيين الحصص

(المادة ٤٥٣)

أجرات أهل الخبرة تكون بالأوجه المبينة بقانون المرافعات

(المادة ٤٥٤)

وإذا أمكنت قسمة الأموال عيناً وحصل نزاع في شأن تعيين الحصص تحكم محكمة المواد الجزئية في ذلك

(المادة ٤٥٥)

تحصل القسمة بطريق القرعة أمام القاضي المعين للمواد الجزئية ويحرر بها محضراً

(المادة ٤٥٦)

إذا كان أحد الشركاء قاصراً أو غير أهل للتصرف أو غائباً وجب التصديق من المحكمة الابتدائية على قسمة الأموال إلى حصص

(المادة ٤٥٧)

وكل حصة وقعت بتوجب القسمة في نصيب أحد الشركاء تعتبر أنها كانت دائماً ملكاً له قبل القسمة وبمدها ويعتبر أنه لم يملك غيرها من الأموال التي قسمت

(المادة ٤٥٨)

إذا لم يمكن القسمة عيناً تباع الأموال بالأوجه المبينة بقانون المرافعات

(المادة ٤٥٩)

لأرباب الديون على الشركة الذين حصلت ديونهم بسبب الأموال المشتركة أن يطالبوا باستيفائها من مجموع أموال الشركة ومن كل حصة منها

(المادة ٤٦٠)

يجوز لأرباب الديون الشخصية التي على أحد الشركاء أن يعارضوا في إجراء القسمة عيناً وفي بيع المال بغير دخولهم في ذلك

ويمكن اجراء المارضة المذكورة بين ايدى الشركاء الاخرين و يترتب على حصولها ملزومية هؤلاء الشركاء بان يطلبوا حضور المداينين المراضين في كافة الاجراءات المتعلقة بالتقسمة او بالبيع والا كان العمل لاغياً

(المادة ٤٦١)

الدائنون للشركة مقدمون عند توزيع الثمن ودفعه على مدابني اشخاص الشركاء

(المادة ٤٦٢)

يجوز للشركاء في الملك قبل قسمته بينهم ان يستردوا لانقسم الحصص الشائعة التي باعها احدهم للغير و يقوموا بدفع ثمنها له والمصاريف الرسمية والمصاريف الضرورية والثالثة

الباب الخامس

(في العارية والارادات المرتبة)

(المادة ٤٦٣)

العارية على نوعين عارية استعمال وعارية استهلاك

(المادة ٤٦٤)

فالعارية بالاستعمال فقط هي ان المعير يسل الى المستعير شيئاً يبيع له الانتفاع به و يلتزم المستعير برده بعد الميعاد المتفق عليه

(المادة ٤٦٥)

والعارية بالاستهلاك هي ان المعير ينقل الى المستعير ملكية شيء يلتزم المستعير بتعويضه بشيء آخر من عين نوعه ومقداره وصفته بعد الميعاد المتفق عليه

(المادة ٤٦٦)

اذا لم يصرح في العقد بنوع العارية يكون تعيينه بحسب احوال المتعاقدين والشيء المعار

(الفرع الاول - في عارية الاستعمال)

(المادة ٤٦٧)

عارية الاستعمال تكون بلا مقابل ابداً

(المادة ٤٦٨)

المستعير ضامن لضياع الشيء المستعار او نقصان قيمته الحاصل بتقصيره ولو كان التقصير يسيراً

(المادة ٤٦٩)

يجب على المستعير القيام بحفظ العين المستعارة والاعتناء بصيانتها اعتناء تاماً ولا يجوز له ان يستعملها الا فيما اعدت له على حسب الاتفاق بينه وبين المغير

(المادة ٤٧٠)

اذا استعمل المستعير الشيء المستعار في غير ما اعد له او استعمله بعد الزمن المتفق عليه كان ملزماً بتعويض مساو لقيمة الاجرة مع تعويض التلف الحاصل من الافراط في استعماله

(المادة ٤٧١)

للمستعير الحق في طلب المصاريف الضرورية المستحقة التي اضطر لصرفها قبل انكاث اخبار المغير بها وعليه المصاريف اللازمة لوقاية الشيء المستعار

(المادة ٤٧٢)

وعليه ان يرد الشيء المستعار في الميعاد المعين للرد ولا يجوز ان يجبر على رده قبل هذا الميعاد

وفي حالة عدم تعيين الميعاد يلزم رده بعد انتهاء الاستعمال المستعار لاجله

(الفرع الثاني - في عارية الاستهلاك وفي الإيرادات المرتبة)

(المادة ٤٧٣)

في عارية الاستهلاك يكون ضمان العين المستعارة على المستعير بمجرد انتقال الملكية اليه

(المادة ٤٧٤)

اذا كان الشيء المستعار تقوداً لزم رده بعين قيمته العديدة اياً كان اختلاف اسعار المسكوكات الذي حصل بعد وقت العارية

(المادة ٤٧٥)

على المستعير ان يؤدي في الوقت المتفق عليه ما استعاره

وإذا لم يعين لاداء المستعار ميعاد او صار الاتفاق على ان المستعير يؤديه عند امكانه فيعين القاضي الوقت الذي يقتضي حصول الاداء فيه
(المادّة ٤٧٦)

يلزم ان يكون الاداء في المحل الذي حصلت فيه العارية اذا لم يشترط خلاف ذلك
(المادّة ٤٧٧)

عارية الاستهلاك تكون بلا مقابل اذا لم يوجد شرط بخلاف ذلك
(المادّة ٤٧٨)

لا يجوز ان تكون الفائدة المشترطة ازيد من اثنى عشر في المائة سنوياً
(المادّة ٤٧٩)

يجوز ان يشترط في عقد الاقتراض بالفائدة ان القرض ليس له طلب رأس المال ابداً وان للقترض رده في اي وقت اراد
وفي هذه الحالة يسمى القعد المذكور عقد ترتيب ايراد وتسنى الفائدة باسم مرتب ومع ذلك يجوز للقرض ان يستحصل على حكم برد رأس ماله اذا لم يوف القترض بما التزم به او اذا امتنع عن اداء التأمينات المشترطة او اعدمها او وقع في حالة الافلاس
(المادّة ٤٨٠)

ترتيب الايراد المذكور يجوز ان يكون بفائدة زائدة عن المقرر قانوناً تدفع مدة معينة او مدة حياة القرض او حياة اي شخص آخر موجود وقت ترتيب الايراد المذكور وفي هذه الحالة لا يكون رأس المال واجب الرد ابداً بل يعتبر تسديده شيئاً فثبتاً بالمرتبات التي تدفع في المدة المتفق عليها

ويجوز لصاحب الايراد في حالة عدم الوفاء او عدم اداء التأمينات او اعدامها او اظهار افلاس المدين بالايراد ان يتحصل فقط على بيع اموال هذا المدين وتخصيص مبلغ من اثمنها كافي لاداء المرتبات المتفق عليها

(المادّة ٤٨١)

تتبع القواعد المقررة سابقاً في حالة تقرير مرتبات مؤبدة او مقبضة بمدة الحياة في مقابلة بيع او عقد آخر او مجرد تبرع

الباب السادس

(في الوديعة)

(المادة ٤٨٢)

الايداع عقد به يسلم انسان منقولاً لانسان آخر يتعهد بحفظه بدون اشتراط اجرة كما يحفظ اموال نفسه ويرده بعينه عند اول طلب يحصل من المودع

(المادة ٤٨٣)

اذا اشترطت الاجرة للمودع عنده تتبع في العقد القواعد المتعلقة باستئجار الصناع (الملهة ٤٨٤)

ولا يجوز لحافظ الوديعة ان يلزم مودعها باخذها قبل الميعاد المتفق عليه

(المادة ٤٨٥)

حافظ الوديعة مسئول عما يقع منه في شأنها من التقصير الجسيم وعن عدم صيانتها لما المشترطة في العقد

(المادة ٤٨٦)

ولا يجوز له ان يستعمل الشيء المودع عنده والا كان ملزماً بالتضمينات

(المادة ٤٨٧)

وعليه ان يرده الى المودع نفسه او لمن ينوب عنه

(المادة ٤٨٨)

وعلى المودع ان يؤدي لحافظ الوديعة المصاريف المنصرفة منه لحفظها ويعطيه بدل الخسارات التي نشأت له عنها

وللحافظ المذكور حق حبسها لاستيفاء ما هو مستحق له

(المادة ٤٨٩)

حافظ الوديعة الذي ياخذ اجرة بسبب الاحوال التي ترتب عليها الايداع كصاحب خان او امين النقل او نحوها ضامن لهلاك الوديعة الا اذا اثبت ان الهلاك حصل بسبب قوة قاهرة

(المادة ٤٩٠)

إذا حصل الابداع بسبب نزاع واقع في الوديعة فليس لحافظها او حارسها المعين لها ان
يسلمها الا لمن يتعين لاستلامها باتفاق جميع الاخصام او بامر المحكمة

(المادة ٤٩١)

للمحكمة ان تعين حارسا او حافظا للاشياء المتنازع فيها او الموضوعة تحت القضاء كما يجوز
لها ان تعين لذلك احد الاخصام المترافعين

(المادة ٤٩٢)

ابداع الاشياء المتنازع فيها يجوز ان يكون بمقابل

(المادة ٤٩٣)

يجب في جميع الاحوال علي حافظ الوديعة او حارسها ان يرد ايضا محصولها ونتاجها وعليه
فوائد التقود المودعة عنده من وقت مطالبته بردها مطالبة رسمية

(المادة ٤٩٤)

من يتوب عن حافظ الوديعة اذا باعها مع عدم علمه بانها ودیعة فليس عليه مالمالكها الا رد
ماقبضه من الثمن او التنازل له عما له من الحقوق على المشتري واما اذا كان ملكها لاحد
مجانا فعليه قيمتها بحسب التقويم

الباب السابع

(في الكفالة)

(المادة ٤٩٥)

الكفالة عقد به يلتزم انسان باداء دين انسان آخر اذا كان هذا الآخر لا يرد به ونجوز
الكفالة بالدين بدون علم المدين بها

(المادة ٤٩٦)

الكفالة باطلة اذا كان الدين المكفول به باطلا ما لم تكن الكفالة حاصلة بسبب عدم
اهلية المدين

(المادة ٤٩٧)

لا يجوز ان تعقد الكفالة بمبلغ أكثر من المبلغ المطلوب من المدين ولا بشروط اشد من

شروط الدين المكفول به لكن يجوز ان تكون الكفالة يبلغ اقل من الدين وشروط اخف من شروطه

(المادة ٤٩٨)

في حالة عدم وجود شرط صريح لا تكون الكفالة الا على اصل الدين ولا توجب التضامن

(المادة ٤٩٩)

اما الكفالة التي تؤخذ بالمحاكم او ببناء على حكم فتستلزم التضامن حتما مع كفالة الفوائد والمصاريف والمحقات

(المادة ٥٠٠)

اذا تعهد المدين تمهيدا مطلقا باعطاء كفيل سواء كان التعهد حاصلًا باتفاق بينه وبين الدائن او امام المحكمة واعسر الكفيل الذي قدمه وجب على المدين استبداله بكفيل آخر

(المادة ٥٠١)

يجب ايفاء التعهد باعطاء الكفيل على حسب الالوجه المبينة في قانون المرافعات

(المادة ٥٠٢)

للكفيل الغير متضامن الحق اذا لم يتركه في الزام رب الدين بمطالبة المدين بالوفاء اذا كان الظاهر ان امواله الجائز حجزها بقي بادهاء الدين بتهامه وحينئذ فلم محكمة النظر والحكم في ايقاف المطالبة الحاصلة للكفيل ايقافًا مؤقتًا مع عدم الاخلال بالاجراءات التحفظية

(المادة ٥٠٣)

للكفيل الحق في مطالبة المدين عند حلول اجل الدين ولو اجل رب الدين المدين اجلا جديدا ولم يبرئ الكفيل من الكفالة

وله ايضا مطالبة المدين بالدين اذا افلس قبل حلول اجل الدين المكفول به

(المادة ٥٠٤)

في حالة تعدد الكفلاء لدين واحد بعقد واحد بشرط التضامن لا يجوز لرب الدين الا مطالبة كل منهم بقدر حصته في الكفالة

وأما إذا كانت الكفالة حاصلة بعدة عقود متوالية فهذا لا يدل على تضامن الكفلاء ولكن قد يتضح التضامن من قرائن الاحوال

(المادة ٥٠٥)

إذا دفع الكفيل الدين عند حلول الاجل فله الرجوع على المدين بجميع ما اداء ويحل محل الدائن في حقوقه لكن لا تجوز له المطالبة الا بعد استيفاء الدائن دينه بتمامه اذا كان الكفيل لم يدفع الاجزاء من الدين

(المادة ٥٠٦)

واذا وجدت كفلاء متضامنون فالذي ادى جميع الدين منهم عند حلول اجله له ان يطلب من كل من باقي الكفلاء ان يؤدي له حصته من الدين مع تاديبه ما يخصه من حصة المعسر منهم

(المادة ٥٠٧)

على الكفيل ان يخبر المدين قبل اداء الدين بعزمه على الاداء او بالمطالبة الحاصلة له من رب الدين والاسقط حقه في الرجوع على المدين في الحالتين اذا كان المدين ادى الدين بنفسه او كان له اوجه لاثبات بطلان الدين او زواله عنه

(المادة ٥٠٨)

من تكفل باحضار المدين يوم حلول اجل الدين ولم يحضره في الميعاد كان ملزماً بالمدين واذا حضر المدين المذكور بريء كفيله

(المادة ٥٠٩)

يرأى الكفيل بمجرد براءة المدين وله ان يتمسك بجميع الواجه التي يحتج المدين بهاما عدا الواجه الخاصة بشخصه

(المادة ٥١٠)

يرأى الكفيل بقدر ما اضاعه الدائن بتقصيره من التأمينات التي كانت له

(المادة ٥١١)

تبرأ ذمة الكفيل بقبول الدائن شيئاً بصفة وفاة للدين ولو حصلت دعوى من الغير باستحقاقه ذلك الشيء

الباب الثامن

(في التوكيل)

(المادة ٥١٢)

التوكيل عقد به يؤذن الوكيل بعمل شيء باسم الموكل وعلى ذمته ولا يتم المقدالا بقبول الوكيل وقد ينضخ القبول من اجراء العمل الموكل فيه

(المادة ٥١٣)

يعتبر التوكيل بلا مقابل ما لم يوجد شرط صريح بخلاف ذلك او شرط ضمني ينفع من حالة الوكيل

(المادة ٥١٤)

الاتفاق على مقابل معين لا يمنع من النظر فيه بمعرفة القاضي وتقدير المقابل بحسب ما يستصوبه

(المادة ٥١٥)

يحوز ان يكون التوكيل خاصاً او عاماً فالنوكيل الخاص لا يترتب عليه الا الاذن للوكيل باجراء الاعمال الميئنة في التوكيل وتوابعها الضرورية واما التوكيل العام فلا يترتب عليه الا التفويض للوكيل في الاعمال المتعلقة بالادارة

(المادة ٥١٦)

لا يسوغ الافرار بشيء بطريق التوكيل ولا طالب معين ولا المدافعة في اصل الدعوى ولا تحكيم محكمين ولا اجراء مصالحة او بيع عقار او حق عقاري او ترك التأمينات مع بقاء الدين او اجراء اى عقد يتضمن التبرع الا بعد اثبات توكيل خاص بذلك او تفويض خاص ضمن توكيل عام

(المادة ٥١٧)

التوكيل في بيع عقارات الموكل يتضمن الاذن ببيع عقار غير منصوص عليه وكذلك التوكيل في تحكيم المحكمين او في اجراء المصالحة يتضمن التفويض للوكيل في اجراء ذلك في جميع حقوق الموكل ولو غير منصوص عليها والحاصل ان التوكيل العام في جنس عمل يكون معتبرا بكون نص على موضوع العمل الا فيما يتعلق بقعود التبرعات

(المادة ٥١٨)

لمن يعامل الوكيل الحق في ان يطلب منه صورة رسمية من سند التوكيل

(المادة ٥١٩)

اذا تعدد الوكلاء في عمل واحد بتوكيل واحد ولم يصرح لاحدهم بانفراده في العمل فلا يجوز لهم العمل الا معاً

(المادة ٥٢٠)

يجب ان يكون الاذن للوكيل بانابة غيره عنه صريحاً في سند التوكيل و يكون الوكيل مسؤولاً عن النائب الذي لم يعينه الموكل اذا كان هذا النائب معسراً او غير اهل او مشهوراً بالاھمال وفي جميع الاحوال نائب الوكيل مسئول مباشرة عند الموكل

(المادة ٥٢١)

والوكيل مسؤول عن تقصيره الجسيم وعن عدم وفائه التوكيل باختياره وهو مسؤول ايضاً عن تقصيره اليسير اذا كان له اجرة متفق عليها

(المادة ٥٢٢)

لا يجوز للوكيل ان يعزل نفسه عن الوكالة في وقت غير لائق و يجب عليه اذا انتهى توكيله باى صورة غير عزله من الموكل عزلاً تالياً ان يجعل الاعمال التي ابتداءً هافي حالة تقيها من الاخطار

(المادة ٥٢٣)

الوكيل الذي يعمل عملاً على ذمة موكله بدون ان يخبر بتوكيله يكون هو المسؤول لدى من عامله

(المادة ٥٢٤)

اما اذا اخبر ان عمله للموكل وعلى ذمته فلا يترتب عليه الزام غير اثبات التوكيل ولا يكون مسؤولاً ايضاً عن تجاوزه حدود ما وكل فيه اذا اعلم من يعامله بسعة وكالاته

(المادة ٥٢٥)

وعليه تقديم حساب ادارة عمله وحساب المبالغ التي قبضها على ذمة موكله

(المادة ٥٢٦)

وعليه فوائد المبالغ المقبوضة من يوم مطالبته بها مطالبة رسمية او من يوم استعمالها لمنفعة نفسه وله الحق في فوائد النقود التي دفعها بسبب التوكيل من يوم دفعها

(المادة ٥٢٧)

على الموكل تنفيذ ما التزم به وكيله باسمه بموجب التوكيل وعليه ان يبين في ميعاد لائق ما في عزمه من التصديق او عدمه على ما فعله الوكيل خارجاً عن حدود التوكيل

(المادة ٥٢٨)

وعليه ان يؤدي المصاريف المنصرفة من وكيله المقبولة قانوناً ايا كانت نتيجة العمل اذا لم يحصل من الوكيل تقصير فيه

(المادة ٥٢٩)

ينتهي التوكيل بالعزل و باقمام العمل الموكل فيه و بعزل الوكيل نفسه و اعلان الموكل وموت احدهما

(المادة ٥٣٠)

موت الموكل او عزل الوكيل لا يجوز الاحتجاج به على الغير اذا لم يكن عالماً به

(المادة ٥٣١)

وعلى الوكيل بعد انتهاء توكيله ان يرد للموكل السند المعلق له بالتوكيل

الباب التاسع

(في الصلح)

(المادة ٥٣٢)

الصلح عقد به يترك كل من المتعاقدين جزءاً من حقوقه على وجه التقابل لقطع النزاع الحاصل او لمنع وقوعه

(المادة ٥٣٣)

لا يجوز الصلح في المسائل المتعلقة بالنسب او بالنظام العام ولا يمكن يجوز عمل الصلح في الحقوق المالية التي تنشأ عن مسائل النسب او عن الخنث الخجلة بالنظام العام

(المادة ٥٣٤)

الترك الحاصل بالصلح يلزم تاويله بالدقة بحسب الفاظه ومهما كانت هذه الالفاظ لا يؤول الترك الا على الحقوق المنحصرة في موضوع المادة الواقع فيها الصلح

(المادة ٥٣٥)

لا يجوز الطعن في الصلح الا بسبب تدليس او غلط محسوس واقع في الشخص او في الشيء ،
او بسبب تزوير السندات التي على موجبها صار الصلح وتبين بعده تزويرها

(المادة ٥٣٦)

يجب تصحيح الغلط في ارقام الحساب

(المادة ٥٣٧)

التأمينات التي كانت على الحق الذي وقع فيه الصلح تبقى على حالها للوفاء بالصلح ولكن
يجوز لمن عليه تلك التأمينات او لمن يتضرر من بقائها ان يحتج على الدائن باوجه الدفع
التي كانت موجودة في حق الدين قبل وقوع الصلح

(المادة ٥٣٨)

لا يجوز الاحتجاج بالصلح على من له شركة في القضية التي وقع فيها الصلح ولا يجوز ان
يحتج هو به ايضاً

(المادة ٥٣٩)

اذا كان القصد المكنون باسم الصلح يتضمن في نفس الامر هبة او يما او غيرها اياً كانت
الاتفاضة المستعملة فيه فالاصول السالف ذكرها لا تجري الا اذا كانت موافقة لنوع القصد
المكنون بعنوان الصلح

الباب العاشر

(في الرهن)

(المادة ٥٤٠)

الرهن عقد به يضع المدين شيئاً في حيازة دائنه او حيازة من اتفق عليه العاقدان تأمينا
للدائن وهذا القصد يعطى للدائن حتى حبس الشيء المرهون لحين الوفاء بالتزام وحق
استيفاء دينه من ثمن المرهون مقدماً بالامتياز على من عداه

(المادة ٥٤١)

يبطل الرهن اذا رجع المرهون الى حيازة صاحبه

(المادة ٥٤٢)

يجوز ان يكون الشيء المرهون ضامنا على التوالى لعدة ديون بشرط ان الحائز للرهن يرضى بابقاء المرهون عنده على ذمة ارباب الديون

(المادة ٥٤٣)

ولا يجوز اشترط كون الشيء المرهون يصير مملوكا للدائن عند عدم الوفاء له انما للدائن فقط الحق في طلب بيع المرهون بالكيفية الجائزة لسائر الدائنين

(المادة ٥٤٤)

الشيء المرهون هو تحت حفظ الحائز له فاذا تلف بسبب قهري فتلفه على مالكه

(المادة ٥٤٥)

لا يجوز للدائن المرتهن ان ينتفع بالمرهن بدون مقابل بل عليه ان يسعى في الاستغلال من الرهن بحسب ما هو قابل له الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك وهذه الغلة تستنزل من الدين المؤمن بالمرهن ولو قبل حلول الاجل بحيث انها تستنزل اولا من الفوائد والمصاريف ثم من اصل الدين

(المادة ٥٤٦)

جلة الرهن ضامنة لكل جزء من الدين

(المادة ٤٤٧)

يجوز ان يكون الرهن منقولاً او عقاراً

(المادة ٤٤٨)

ويجوز رهن شيء تاميناً لدين على شخص غير الراهن

(المادة ٥٤٩)

لا يصح رهن المنقول بالنسبة لغير المتعاقدين الا اذا كان بسند ذي تاريخ ثابت بوجه رسمي مشتمل على بيان المبلغ المرهون عليه وبيان الشيء المرهون بياناً كافياً ويحصل رهن الدين بتسليم سنده ورضاء المدين كالمقرر في المادة ٣٤٩ فيما يتعلق بالحالة بالدين وكل هذا مع عدم الاخلال بالاصول المقررة في التجارة

(المادة ٥٥٠)

لا يصح الاحتجاج على غير المتعاقدين برهن العقار الا اذا كان مسجلاً في قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن في دائرة اختصاصها العقار المذكور وفي المحكمة الشرعية

(المادة ٥٥١)

لا يقرض من القار بالحقوق المكتسبة عليه المحفوظة بالوجه المرعي قبل تسجيل الرهن

(المادة ٥٥٢)

على الدائن الذي ارتهن القار ان يقوم بحفظه وان يصرف المصاريف الضرورية اللازمة لصيانته مع اداء العوائد المرتبة عليه للحكومة انما له ان يستوفي ذلك من ريعه او يستوفيه بالامتياز من ثمن القار .
ويموز له في جميع الاحوال ان يتخلص من تحمل تلك الكلف بتركه حقه في الرهن .

الباب الحادي عشر

(في الفاروقه)

(المادة ٥٥٣)

الفاروقه عقد به يعطي المدين عقاره للدائن ويكون للدائن المذكور الحق في استغلاله نفسه والانتفاع به لحين تمام وفاء الدين
واصحاب الاطيان الخراجية هم الجائز لم دون غيرهم عقد مشاركة الفاروقه على اطيانهم

الكتاب الرابع

في حقوق الدائنين

الباب الاول

(في انواع الدائنين)

(المادة ٥٥٤)

الدائنون على خمسة انواع
الاول الدائنون الماديون الذين يستوفون ديونهم من جميع اموال مدينهم بنسبة قدر دين كل واحد منهم

الثاني الدائنون المرتبون للعقار الذين لهم بواسطة الاجراءات الرسمية حق على عقار مدينهم او عقاراته صالح لاحتجاجهم به على الغير في كونهم يستوفون ديونهم بالاولوية والتقدم على الدائنين الاخر من ثمن ذلك العقار او العقارات ولوانتقلت لاي بد كانت

الثالث الدائنون الذين تحصلوا على اختصاصهم بمقارات مدينهم كلها او بعضها لاستيفاء ديونهم

الرابع الدائنون الممتازون الذين لهم بسبب حالة ديونهم الحق في كونهم يستوفونها بالاولوية والتقدم على جميع الدائنين الاخر من ثمن منقولات او عقارات معينة مما يملكه المدين

الخامس الدائنون الذين لهم حق صالح للاحتجاج به على جميع الدائنين الاخر في حبس مائحت ايديهم من ملك مدينهم الى حين استيفاء ديونهم

(الفصل الاول - في الديون العادية)

(المادة ٥٥٥)

يجوز للدائنين العاديين ان يستوفوا ديونهم من جميع اموال مدينهم لكن مع مراعاة الاجراءات المقررة في القانون

(المادة ٥٥٦)

لا يجوز الطعن من الدائنين في تصرف مدينهم في امواله بقبابل الا اذا كان التصرف حاصلًا للإضرار بحقوقهم

(الفصل الثاني - في الرهن العقاري)

(المادة ٥٥٧)

لا يعتبر رهن العقار الا اذا كان بموجب عقد رسمي محرر في قلم كتاب احدى المحاكم بين الدائن وبالك العقار المرهون تامينًا لوفاء الدين

(المادة ٥٥٨)

لا يصح رهن العقار من لم يكن اهلا للتصرف

(المادة ٥٥٩)

المقار الذي من شأنه جوازيه بالزاد العام هو الذي يجوز رهنه دون غيره

(المادة ٥٦٠)

المقارات المرهونة يلزم تعيينها تعييناً كافياً جنساً ومعللاً في عقد الرهن المتفق عليه والا كان الرهن لاغياً وكذا يجب تعيين مقدار الدين في المقد

(المادة ٥٦١)

الرهن العقاري الواقع تأمينا للمبلغ موعود باقراضه باخذه المستقرض شيئاً فشيئاً عند الاقتضاء او تأمينا لحساب جار بين المتعاملين يكون صحيحاً اذا تحدثت غاية المبلغ الذي ينتهي اليه الاخذ او الحساب الجاري

(المادة ٥٦٢)

اذا هلك المقار المرهون على الدين او حصل فيه خلل بمحاذنة قهريه اوجبت الشك في كفايته للتأمين فلي المدين ان يرهن عقاراً غيره كافياً للتأمين او ان يؤدي الدين قبل حلول اجله وله الخيار في ذلك ويكون الخيار المذكور لرب الدين اذا كان الهلاك او اخلل حاصلًا بتقصير المدين او الحائز للمقار

(المادة ٥٦٣)

رهن المقارات التي تؤول الى الرهن في المستقبل باطل

(المادة ٥٦٤)

الرهن يشمل جميع اجزاء المقار المرهون بغير تعيين حصه منه وجميع ملحقاته وما يحدث فيه من الاصلاحات والابنية التي تعود منفعتها على مالكة الا اذا وجد شرط يخالف ذلك

(المادة ٥٦٥)

لا يصح التمسك بحق الرهن العقاري ان لم يسجل في قلم كتاب المحكمة التابع اليها مركز المقار قبل التصرف فيه للغير من قبل مالكة الرهن له وهذا مع عدم الاخلال بالقواعد المقررة في مواد التفليس

(المادة ٥٦٦)

يسجل الرهن بناء على قائمة تقدم في نسختين وتشتمل على البيانات الآتية

اولاً - على اسم الدائن ولقبه وصنعتة ومحل سكنه وبيان المحل الذي اختاره في دائرة المحكمة

ثانياً - على اسم المدين او المالك الذي رهن اذا كان غير المدين وعلى لقبه وصنعتة ومسكنه

ثالثاً - على تاريخ عقد الرهن ونوعه وبيان قلم كتاب المحكمة الذي وقع فيه هذا العقد رابعاً - على مقدار مبلغ الدين وبيان اجله

خامساً - على بيان العقار المرهون بياناً كافياً

وان لم يعين محل في العقد فعلمن الاوراق عند الافتضاء بتسليمها لقلم كتاب المحكمة ويعتبر اعلانها على هذا الوجه صحيحاً

(المادة ٥٦٧)

يستوفي ارباب الرهون العقارية مطلوباتهم من ثمن العقار المرهون او من مبلغ تأمينه من الحريق اذا احترق ويكون استيفائهم ذلك بحسب ترتيب تسجيلهم ولو كانت تسجيلي رهونهم في يوم واحد

(المادة ٥٦٨)

يترتب على تسجيل الرهن ان يكون المرهون تأميناً زيادة على اصل الدين على فوائد سنتين اذا كانت مستحقة وقت توزيع ثمن العقار المرهون

(المادة ٥٦٩) -

تسجيل الرهن يصير لاغياً اذا لم يجدد في ظرف عشر سنين من وقت حصوله انما للدائن بعد ذلك ان يستحصل على تجديد التسجيل ان امكن قانوناً لكن لا تعتبر درجة الرهن في هذه الحالة الا من تاريخ تجديد التسجيل

(المادة ٥٧٠)

اذا بيع العقار على يد المحكمة ومضت المواعيد اجازت فيها اعادة البيع عند وجود المزايدة على الثمن للبيع به فلا يلزم تجديد التسجيل

(المادة ٥٧١)

لا يجوز محو تسجيل الرهن الا بناء على حكم صار انتهائياً او برضاء الدائن المرتهن الحاصل بقرير منه في قلم كتاب المحكمة

(المادة ٥٧٢)

طلب نحو تسجيل الرهن يقدم الى المحكمة الابتدائية التابع لها موقع العقار المرهون الا اذا وقع في اثناء المنازعة الحاصلة في اصل الدين المرهون عليه

(المادة ٥٧٣)

ييجوز للدائن المرتهن عند حلول اجل الدين ان يشترع بعد التنبيه على المدين بالوفاء وانذاره ببيع العقار في نزع ملكية العقار المرهون ويبيع في المواعيد المبينة في قانون المرافعات والاوجه الموضحة به وهذا فضلا عما له من حق المطالبة على المدين شخصياً

(المادة ٥٧٤)

ومع ذلك اذا كان العقار في يد حائز آخر لا يجوز للدائن المرتهن ان يشترع في نزع ملكيته الا بعد التنبيه على الحائز المذكور تنبيها رسمياً بدفع الدين او تخليته العقار وبعده مضي الثلاثين يوماً المقررة في قانون المرافعات للتنبيه بالوفاء والاذا ربنزع الملكية

(المادة ٥٧٥)

وللعائز المذكور الخيار في ان يدفع الدين ويحل محل الدائن في حقوقه او ان يعرض لوفاء الديون مباحاً بقدر به قيمة العقار ولا يجوز ان يكون اقل من الباقي في ذمته من ثمة او يحل العقار المرهون او يتحمل الاجراءات الرسمية المتعلقة بنزع الملكية

(المادة ٥٧٦)

يبقى الحق في عرض المبلغ الكافي لوفاء الدين حين ايقاع بيع العقار في المزاد وعلى الحائز المذكور ان يعرض ايضاً قيمة المصاريف المنصرفة من وقت التنبيه بالوفاء وله الرجوع بها على المدين ومن سبق الحائز في ملكية العقار

(المادة ٥٧٧)

يبقى حق عرض المبلغ المقدرة به قيمة العقار حين صدور الحكم بنزع الملكية

(المادة ٥٧٨)

يجب على حائز العقار الذي انتقلت اليه حقوق من وفاء بدنبه مع الرهن المتعلق بها ان يحفظ الرهن المذكور ويحفظ تسجيله عند الاقتضاء الى ان تزول الرهن المسجلة الموجودة وقت تسجيل عقد انتقال الملكية اليه في العقار

(المادة ٥٧٩)

لا ينقل المأخوذ للمقار بعرض المبلغ الذي قدره قيمة له مما هو ملزم به بصفة حائزاً للمقار الا اذا صار معرضه مقبولا ويجوز له ان يعرض هذا المبلغ قبل تكليفه توكيفا رسميا (المادة ٥٨٠)

اذا كانت اجزاء المقار مرهونة كل جزء على انفراده وجب تقدير قيمة كل منها على حدته (المادة ٥٨١)

لا يكون عرض المبلغ عينا انما يجب عرض مبلغ بدفع تقضا ايا كان ميعاد حلول الديون المسجلة

(المادة ٥٨٢)

يجب ان يكون العرض لكافة ارباب الديون المسجلة في سجلاتهم المينة بتسجيل رهوناتهم وان يكون معصوبا باعلان الاوراق والبيانات الآتية
اولا صورة عقد انتقال الملكية مع بيان اسماء المتعاقدين والتمن المتفق عليه واعداء
من الالتزامات المقررة ان كانت وبيان موقع المقار بالدقة
ثانيا ١٠٠ وجم ونمرة تسجيل العقد المذكور
ثالثا قائمة بتسجيلات الرهون الموجودة في ذلك الوقت مشتملة على بيان تواريخ التسجيلات
المذكورة ومقدار الديون المسجلة واسماء الدائنين

(المادة ٥٨٣)

يعتبر العرض المذكور مقبولا اذا مضت ستون يوما من تاريخ آخر اعلان رسمي ولم يقرر احد من الدائنين في قلم كتاب المحكمة برغبته في الزيادة على الثمن المعروض بالاوجه المبينة في قانون المرافعات
ويضاف الى الستين يوما المذكورة مواعيد المسافة التي بين المحل الاصلى للدائن وبين محله الذي عينته في تسجيل الرهن لكن لا يجوز ان تزيد مواعيد المسافة عن ستين يوما اخرى

(المادة ٥٨٤)

الزيادة على الثمن المعروض لا تكون بالنسبة لكل واحد من ارباب الديون الاعلى الجزء
الرهن له من المقار في دينه او المقر له عليه حق الاختصاص به
ولا يجوز الرجوع عن تلك الزيادة الا برضاء جميع ارباب الديون المسجلة

(المادة ٥٨٥)

تكون تخلية العقار بتقرير من حائزة في فلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن بدائرهما العقار

(المادة ٥٨٦)

يعين بمعرفة قاضي المواد الجزئية بناء على عريضة من يطلب التعجيل من الاخصام امين للعقار الخلي وتحصل في وجهه الاجراءات المتعلقة بالبيع القهري ويعين لتلك المأمورية الحائز للعقار اذا طلبها

(المادة ٥٨٧)

اذا اخلى الحائز العقار من تلقاه نفسه اوزع منه بالبيع القهري وجب عليه رد غلته من وقت التنبيه الرسمي عليه بالدفع او بالتخلية الا اذا سقط حق الدعوى بها بمضي الزمان ويسقط ذلك الحق بمجرد مضي ثلاث سنوات

(المادة ٥٨٨)

المصاريف الرسمية والمصاريف القانونية التي صرفها حائز العقار تدخل فيما يلزم به من يرمى عليه مزااد العقار وعلى من رسا عليه المزااد ان يدفع ايضا الى الحائز المذكور مقدار ماصرفه من المصاريف الضرورية ومقدار المصاريف النافعة بقدر ما ترتب عليها من الزيادة في قيمة العقار ويستنزل جميع ذلك من ثمنه

(المادة ٥٨٩)

يلزم الحائز للعقار لارباب الدين بما حصل فيه من الغلل سواء كان بفعله او باعماله

(المادة ٥٩٠)

ما كان حائز العقار قبل انتقاله اليه من حقوق الارتفاق والحقوق العينية على العقار يعود كما كان ينزع العقار من حائزه المذكور وكذلك حق الاختصاص بالعقار للحصول على الدين وحق الرهن ان كانا له انما لا ياتي كل من الحقين المذكورين بدرجته الا اذا كان تسجيلها محفوظا بمعنى انه لم يتنقض حكمه بمضي الزمن ولا بشطبه

(المادة ٥٩١)

اذا زاد ثمن العقار المبيع بالمزااد على مقدار الدين المطلوبه لارباب الدين المسجلة تكون تلك الزيادة لدائني الحائز للعقار المرتبطين له منه انما لا يستولون بها الا بعد ارباب الحقوق على العقار المترتبة لهم على ملكية السابقين على الحائز المذكور

(المادة ٥٩٢)

للمحائز الذي انتزع منه العقار او اخلاه من تلقاء نفسه حق الرجوع بطريق الضمان على من ملكه اليه اذا كان التملك بمقابل وفي جميع الاحوال له الرجوع على المدين الاصيل بما صرفه باي صفة كانت

(المادة ٥٩٣)

وله ايضاً الرجوع على المدين المذكور بالمبالغ التي دفعها باي صفة كانت فزيادة عن المبلغ الذي كان الزمه به عقد التملك اذا ابقى العقار في يده او رسا عليه في المزاد

(المادة ٥٩٤)

ليس لمن يرسي عليه المزاد الحاصل بالمحكمة التخلي عن العقار بل يجبر على ان يدفع لاصحاب الديون المسجلة الثمن الذي رسا به المزاد عليه وليس عليه دفع شيء زيادة عن ذلك مع عدم الاخلال بالاصول المبينة في قانون المرافعات المتعلقة بالزيادة على المزاد

الفصل الثالث

(في اختصاص الدائن بقارات مدينه لحصوله على دينه)

(المادة ٥٩٥)

يجوز لكل دائن ييده حكم صادر بمواجهة الاخصام او في غيبة احدهم سواء كان ابتدائياً او انتهائياً ان يتحصل على اختصاصه بقارات مدينه تاميناً على اصل دينه وفوائده والمصاريف بشرط مراعاة واستيفاء الاجراءات المبينة في قانون المرافعات

(المادة ٥٩٦)

اذا تحصل الدائن على الاذن باختصاصه بقارات مدينه وجب على كاتب المحكمة ان يسجل الاختصاص المذكور في الدفتر المعد لذلك بدون تاخير وعلى كل حال يلزم ان يكون التسجيل في يوم صدور الاذن

(المادة ٥٩٧)

يحصل التسجيل بان تقيده في الدفتر السابق ذكره صورة العريضة المقدمة من الدائن وصورة الامر الصادر من رئيس المحكمة بالترخيص باختصاصه بقارات مدينه او صورة الحكم الصادر من المحكمة بذلك

ويكتب باعلى كل تسجيل تاريخه وتكتب على هامشه نمرة على حسب الترتيب

(المادة ٥٩٨)

إذا لم يسجل كاتب المحكمة اختصاص الدائن بمقارات مدينه في يوم صدور الامر او الحكم بذلك الزم بالتفصيلات الناشئة عن تأخير

(المادة ٥٩٩)

الدائن الذي تحصل على اختصاصه بمقارات مدينه يكون له من يوم تسجيل ذلك الاختصاص نفس الحقوق التي تترتب على الرهن العقاري وتتبع في الاختصاص المذكور كافة القواعد المقررة فيما يتعلق بالرهن مع مراعاة الضابط المدون بالمادة الآتية

(المادة ٦٠٠)

إذا تسجلت في يوم واحد عدة اختصاصات بمقار واحد فيكون بعضها مشاويًا لبعض الآخر في الدرجة ولا يترتب على غيرها الترتيبية تقدم احدها البتة على الآخر كما لا يترتب ذلك على بيان الساعة التي حصل فيها التسجيل ان كانت معينة
واما الرهن المسجلة في يوم تسجيل الاختصاص فتقدم لها الاولوية عليه في التقدم ما لم يكن المدين رضي بتوقيع هذه الرهن اضارًا بحقوق مدائنيه

الفصل الرابع في الامتياز

(المادة ٦٠١)

الديون الممتازة هي الآتية

اولا المصاريف القضائية المنصرفة لحفظ املاك المدين ويمها وتدفع من ثمن هذه الاملاك قبل ديون الدائنين الذين صرفت تلك المصاريف لمنفعتهم
ثانيًا المبالغ المستحقة للميري عن اموال او رسوم ايا كان نوعها وتكون هذه المبالغ ممتازة بحسب الشرائط المقررة في الاوامر واللوائح المختصة بها ويجري مقتضى امتيازها على كافة اموال المدين

ثالثًا المبالغ المستحقة للمستخدمين في مقابلة اجر السنة السابقة على البيع او الحجز او الافلاس والمبالغ المستحقة للكتبة والعملة في مقابلة اجرهم مدة ستة اشهر وتدفع هذه المبالغ بنوعها عند الاقتضاء بعد المصاريف القضائية ويجري مقتضى هذا الامتياز على اموال المدين منقولة كانت او ثابتة بدون فرق

رابعاً المبالغ المنصرة في حصاد محصول السنة والمبالغ المستحقة في مقابلة المذورات التي نتج منها المحصول وتدفع هذه وهذه على حسب الترتيب المبين في هذا الوجه من الثمن التحصل من بيع المحصول المذكور بعد اداء الديون المتقدمة

خامساً المبالغ المستحقة في مقابلة الات الزراعة التي لم تزل في ملكية المدين وتدفع من اثمنها بعد المصاريف القضائية والاجر

سادساً اجرة العقار واجرة الاطيان وكل ما هو مستحق للمؤجر من هذا القبيل وتدفع بعد ما ذكر من ثمن جميع المفروشات ونحوها الموجودة بالمحلات المستأجرة ومن ثمن محصولات السنة التي لم تزل مملوكة للمستأجر ولو كانت موضوعة بخارج الاراضي المستأجرة

سابعاً ثمن المبيع المستحق للبائع او المبلغ المدفوع من غير المشتري بقصد ذي تاريخ ثابت بوجه رسمي المخصص لاداء الثمن المذكور تخصيصاً صريحاً ويكون امتياز هذا وهذا على الشيء المبيع ما دام في ملك المشتري اذا كان متقولاً مع عدم الاخلال بالاصول المتعلقة بالمواد التجارية فاذا كان المبيع عقاراً كان ثمنه ممتازاً ايضاً اذا كان تسجيل البيع حصل على الوجه الصحيح ولا يجري مقتضى هذا الامتياز الا على حسب الدرجة التي ترتب له بناء على تاريخ التسجيل

ثامناً المبالغ المستحقة لاسحاب اخانات من السائحين النازلين فيها وتدفع من ثمن الاشياء المودعة لهم فيها

(المادة ٦٠٣)

للكركاء الذين اقتسموا عقاراً شائعاً بينهم حق امتياز على ذلك العقار تاميناً لحقوقهم في رجوع بعضهم على بعض في القسمة ويثبت لهم هذا الامتياز بالتسجيل في فلم كتاب المحكمة بغير اقتضاء لشرط خاص ويجري مقتضى الامتياز على حسب الدرجة التي ترتب له بالتسجيل

(المادة ٦٠٣)

المبالغ المستحقة في مقابلة ما صرف لصيانة الشيء تكون مقدمة على جميع ما عداها من الديون ويكون الترتيب بين تلك المصاريف في المتقولات بعكس ترتيب تواريخ الصرف عليها

(المادة ٦٠٤)

واما ما عدا ذلك من الامتيازات التي على المنقولات فهي مبينة في القوانين الاخر

(الفصل الخامس - في حق حبس الشيء)

(المادة ٦٠٥)

يكون الحق في حبس العين في الاحوال الآتية فضلا عن الاحوال المخصوصة المصرح بها في القانون
اولا للدائن الذي له حق امتياز
ثانياً لمن اوجد تحسبنا في العين ويكون حقه من اجل ما صرفه او ما ترتب على
مصرفه من زيادة القيمة التي حصلت بسبب التحسين على حسب الاحوال
ثالثاً لمن صرف على العين مصاريف ضرورية او مصاريف لصيانتها

الباب الثاني

(في اثبات الحقوق العينية)

(المادة ٦٠٦)

في جميع المواد تثبت الملكية او الحقوق العينية في حق مالکها السابق بعقد انتقال
الملكية او الحق العيني او باي شيء يترب عليه هذا الانتقال قانوناً

(المادة ٦٠٧)

وتثبت الملكية في المنقولات في حق كل انسان بمجازتها المترتبة على سبب صحيح مع
اعتقاد الحائز لها صحة حيازته

(المادة ٦٠٨)

يجرد وضع اليد على المنقولات باستفاد منه وجود السبب الصحيح وحسن الاعتقاد
الا اذا ثبت ما يخالف ذلك هذا مع مراعاة ما تقدم في حالي السرقة والضياع

(المادة ٦٠٩)

وفي مواد العقار تثبت الحقوق العينية بالنسبة لغير المتعاقدين على حسب القواعد الآتية

(المادة ٦١٠)

ملكية العقار والحقوق المنفردة عنها اذا كانت ايلة بالارث تثبت في حق كل انسان بشيوت الوراثة

(المادة ٦١١)

الحقوق بين الاحياء الآيلة من عقود انتقال الملكية او الحقوق العينية القابلة للرهن او من العقود المثبتة لحقوق الارتفاق والاستعمال والسكنى والرهن العقاري او المشتعلة على ترك هذه الحقوق تثبت في حق غير المتعاقدين ممن يدعي حقا عينيا بتسجيل تلك العقود في قلم كتاب المحكمة التابع لها مركز العقار او في المحكمة الشرعية

(المادة ٦١٢)

الاحكام المتضمنة لبيان الحقوق التي من هذا القبيل او المؤسسة لها يلزم تسجيلها ايضا وكذلك الاحكام الصادرة بالبيع الحاصل بالزاد والعقود المشتعلة على قسمة عين العقار

(المادة ٦١٣)

وكذلك يلزم تسجيل عقود الايجار الذي تزيد مدته على تسع سنين وسندات الاجرة المججلة الزائدة عن ثلاث سنين لاجل ان تكون حجة على غير المتعاقدين

(المادة ٦١٤)

الدين اتمتازة على العقار غير الاموال والرسوم المستحقة للميرى وغير المصاريف القضائية وغير مرتبات الخدمة والمستخدمين والعملة يلزم تسجيلها ايضا بالاوجه المبينة بعد فيما يتعلق بالرهن

(المادة ٦١٥)

في حالة عدم وجود التسجيل عند لزومه تكون الحقوق السالف ذكرها كأنها لم تكن بالنسبة للاشخاص الذين لهم حقوق عينية على العقار وحفظوها بموافقتهم للقانون

(المادة ٦١٦)

ومع ذلك فلهؤلاء الاشخاص الحق فقط في ان يتحصلوا على تنزيل مدة الايجار الى تسع سنين اذا كانت مدته زائدة عليها وفي ارجاع مبالغ مقدما زيادة عن اجر الثلاث سنين

(المادة ٦١٧)

ويستثنى من الاصول السالف ذكرها الموهوب له والموصى له بشئ معين فانهما لا يجوز لهما الاحتجاج بعدم التسجيل على من حاز بمقابل ملكية حق قابل للرهن اوحق انتفاع بالاستعمال او السكنى بقصد ذي تاريخ صحيح سابق على تسجيلهما

(المادة ٦١٨)

وانما يجوز هذا الاحتجاج لمن حاز الحق بمقابل من الموهوب له او الموصى له اذا سجل عقده او حقه بالاولوية

(المادة ٦١٩)

في حالة تعدد عقود انتقال الملكية بين عدة ملاك متوالين يكفي تسجيل العقد الاخير منها (المادة ٦٢٠)

لا يحتاج بحق البائع في فسخ البيع على من سجل بموافقة الاصول حقوقه المبنية التي حازها من المشتري او من انتقلت اليه حقوق المشتري قبل تسجيل عقد البيع

(المادة ٦٢١)

يسقط حق البائع في فسخ البيع اذا لم يسجل عقده قبل صدور الحكم باشهار تفليس الحائز للبيع

الباب الثالث

(في دفاتر التسجيل)

(المادة ٦٢٢)

يكون في قلم كتاب كل محكمة ابتدائية دفتران منمرا الصحائف موضوعا على كل صحيفة علامة احد قضاة المحكمة و يقيد كاتب المحكمة في احد الدفتريين المذكورين بنمر متتابعة ، يسجل من الرهون وحقوق الامتياز المنصوص عليها في هذا الكتاب و يقيد في الدفتر الآخر ما سجل من حقوق اختصاص الدائن بمقارنات مدينه لحصوله على دينه

(المادة ٦٢٣)

و يكون تحت يد الكاتب المذكور دفتر آخر منمرا الصحائف وعلى كل منها علامة كما سبق ذكره يقيد فيه بيان سندات المقود او القوائم المطلوب تسجيلها عند تسليمها اليه الاول فالاول

و يقفل الدفتر المذكور في آخر كل يوم

و يجب ان تكون النمر المتابعة في هذا الدفتر موافقة للنمر المتابعة في دفتر التسجيل السابق ذكره

(المادة ٦٢٤)

تسجيل سندات العقود والاحكام وقوائم الرهون يكون مشتملا على بيان تاريخ تسليم تلك السندات او القوائم ويجب ان يكون التسجيل في ظرف ثمانية ايام بالاكثر من تاريخ التسليم مع مراعاة ما هو مقرر في المادة ٥٩٦ فيما يتعلق بتسجيل اختصاص الدائن بعقارات مدينه لحصوله على دينه

(المادة ٦٢٥)

يجوز للمحكمة ان تأذن للكاتب عند الاقتضاء في ان يكون عنده دفتران خاصا أكثر للتسجيلات في عدد الشفع من ايام الاشهر والوزمنها

(المادة ٦٢٦)

يجب ان يشتمل الوصل الذي يعطى بسندات العقود والاحكام وقوائم الرهون المفتقى تسجيلها على غرة التسجيل بالدقتر على حسب نتائج التمر وعلى تاريخ الاستلام باليوم والساعة

(المادة ٦٢٧)

يجب ان يكون قيد استلام السندات والاحكام والقوائم وتسجيلها خالين عن تغلغل البياض بين الكتابة وعن الشطب والكشط ووضع كلمة فوق اخرى وعن الكتابة بين الاسطر فاذا حصل تخريج او شطب يلزم ان يصدق عليه من احد قضاة المحكمة في اليوم الذي حصل فيه مع وضعه تاريخ التصديق بعد مقابلته على الاصل المسلم من اربابه

(المادة ٦٢٨)

يكون التسجيل بناء على طلب اولى الشان الا في الاحوال التي ينص القانون على وجوب التسجيل بمعرفة كاتب المحكمة من تلقاء نفسه بغير طلب

(المادة ٦٢٩)

تسجيل السند او الحكم هو عبارة عن نسخ صورة ما به حرفيا فيما يتعلق بنقل الملكية

(المادة ٦٣٠)

يؤشر في ذيل السند او الحكم المقدم للتسجيل بمحصل تسجيله مع ذكر تاريخه وغرته المتابعة وغرة الصحيفة المحجل فيها ويرد لمن قدمه للتسجيل

(المادة ٦٣١)

تسجيل الرهن يكون بنسخ صورة القائمة المحررة في نسختين المقدمة من صاحبها المشتملة على البيانات المدرجة بالمادة ٥٦٦

(المادة ٦٣٢)

يؤشر على احدى النسختين بمحصول التسجيل مع ذكر تاريخه وغمرته المتابعة وغمرة العجيمة وتزد لمن قدمها للتسجيل

(المادة ٦٣٣)

ويضع كاتب المحكمة امضاءه على التأشير في ذيل سندات العقود والاحكام وقوائم الرهن (المادة ٦٣٤)

وعلى كاتب المحكمة عند تسجيل اختصاص دائن بقارات مدينه لحصوله على دبنه ان يسلم كذلك الدائن شهادة دالة على تسجيل الاختصاص المذكور ومشتملة على تاريخ التسجيل وغمرته المتابعة

(المادة ٦٣٥)

ويكون ايضا تحت يد الكاتب اثنان من دفاتر القهرست احدهما مرتب بالترتيب الهجائي بحرف واحد او عدة حروف على حسب اسم المالك القديم او المالك الجديد الذي حصل عليه التسجيل او اسم المدين الذي حصل التسجيل عليه والثاني كذلك يكون مرتبا بالترتيب الهجائي وي فهرس فيه جميع تسجيلات السندات فقط وهذا الدفتر الثاني يشتمل على اسماء المالك السابقين الميتين في السند او في الحكم المقتضى تسجيله ولم يسبق عليهم تسجيل

(المادة ٦٣٦)

على كاتب المحكمة ان يعطي لكل طالب ما كشفه عامًا او خاصا بالتسجيلات واما صورة سندات العقود او الاحكام او قوائم الرهن المسجلة ولم يزل تسجيلها باقيا او يعطي شهادة بعدم وجود تسجيل بالدفاتر وعليه ايضا ان يعطي كشفًا ملخصًا من دفتر القهرست اذا طلب منه ذلك

(المادة ٦٣٧)

الكاتب المذكور مسئول عن السهو او الغلط الواقع في تلك الصور المخروجة الناشئة عن تقصيره او تقصير الكتبة الذين تحت يده اذا ترتب على ذلك ضرر للخصم

(المادة ٦٣٨)

الدائن الذي سقط حقه أو ضاع بسبب الغلط الواقع في الشهادة وكذلك من استملك العقار بمقابل اعتمادا على تلك الشهادة لهما حق الرجوع على كاتب المحكمة الذي اعطاها

(المادة ٦٣٩)

على كاتب المحكمة ان يسجل من تلقاه نفسه ملخص الاحكام الصادرة بمرضى المزاد في المزادات العمومية والافيزم خمسمائة قرش ديواني
مصاريف التسجيل تدفع من الذي تم عليه المزاد

(المادة ٦٤٠)

على الكاتب ان يؤشر من تلقاه نفسه على هامش التسجيلات بصدور الاحكام المبطله للسند او للحكم اسجل او الدالة على فسخه وان يسجل الاحكام الصادرة في شان سند انتقال الملكية الغير المسجل الذي له تاريخ صحيح سابق على العمل بموجب هذا القانون وان لم يفعل ذلك يغرم خمسمائة قرش ديواني

(المادة ٦٤١)

في الحالتين الميئتين بالمادتين السابقتين لا يكون الكاتب مسؤولا لاصحاب الحقوق الذين يجوز لهم طلب التسجيلات او التأشيراب السالفة الذكر

(تم القانون المدني و يليه قانون التجارة)

فهرست
القانون المدني

الصادر عليه الامر العالي المؤرخ ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٠٠ هجرية
(٢٨ اكتوبر سنة ١٨٨٣ ميلادية)

صحيفة

٥	(الكتاب الاول) - في الاموال
٥	(الباب الاول) في انواع الاموال
٧	(الباب الثاني) في الملكية
٨	(الباب الثالث) في حق الانتفاع
١٠	(الباب الرابع) في حق الارتفاق
١٢	(الباب الخامس) في اسباب الملكية والحقوق العينية
١٢	الفصل الاول - في العقود
١٣	الفصل الثاني - في الهبة
١٣	الفصل الثالث - في الموارث
١٤	الفصل الرابع - في التملك بوضع اليد
١٤	الفصل الخامس - في اضافة الملحقات للمالك
١٦	الفصل السادس - في الشفعة في العقار
١٧	الفصل السابع - في التملك بمضي المدة الطويلة
١٨	(الباب السادس) في زوال الملكية والحقوق العينية

١٩	(الكتاب الثاني) - في التعهدات والعقود
١٩	(الباب الاول) في التعهدات على العموم
٢٤	(الباب الثاني) في التعهدات المترتبة على نوافق المتعاقدين
٢٦	(الباب الثالث) في التعهدات المترتبة على الافعال
٢٧	(الباب الرابع) في الالتزامات التي يوجبها القانون
٢٨	(الباب الخامس) في انقضاء التعهدات
٢٨	الفصل الاول - في الوفاء
٣٠	الفصل الثاني - في فسخ عقود التعهدات
٣١	الفصل الثالث - في الابراء من الدين
٣١	الفصل الرابع - في استبدال الدين بغيره
٣٢	الفصل الخامس - في المقاصة

صحيفة

- ٣٤ الفصل السادس - في اتحاد الذمة
- ٣٤ الفصل السابع - في مضى المدة
- ٣٥ (الباب السادس) في اثبات الدين واثبات انقضاء منها
-
- ٣٨ (الكتاب الثالث) - في العقود المعينة:
- ٣٨ (الباب الاول) في البيع
- ٣٨ الفصل الاول - في احكام البيع
- ٣٩ الفصل الثاني - في المتعاقدين
- ٤١ الفصل الثالث - فيما يباع
- ٤٢ الفصل الرابع - فيما يترتب على البيع
- ٤٢ الفرع الاول - في انتقال الملكية
- ٤٣ الفرع الثاني - في تسليم المبيع وضمان البائع له
- ٤٣ القسم الاول - في التسليم
- ٤٧ القسم الثاني - في ضمان البيع
- ٤٧ المبحث الاول - في ضمان المبيع حالة دعوى الغير باستحقاقه
- ٤٨ المبحث الثاني - في ضمان عيوب المبيع الخفية
- ٥٠ الفرع الثالث - في اداء الثمن
- ٥١ الفصل الخامس - في الدعوى بطلب تكملة ثمن المبيع بسبب الغبن الفاحش
- ٥٢ الفصل السادس - في بيع الوفاء
- ٥٣ الفصل السابع - في الحوالة بالدين وبيع مجرد الحقوق بالنسبة لغير المتعاقدين
- ٥٥ (الباب الثاني) في المعاوضة
- ٥٥ (الباب الثالث) في الاجارات
- ٥٦ الفصل الاول - في اجارة الاشياء
- ٦١ الفصل الثاني - في ايجار الاشخاص واهل الصنائع

صحيفة

- ٦٤ (الباب الرابع) في الشركات
٦٤ الفصل الاول - في عقد الشركة
٦٨ الفصل الثاني - في قسمة الشركات وغيرها
٧٠ (الباب الخامس) في العارية والايرادات المرتبة
٧٠ الفرع الاول - في عارية الاستعمال
٧١ الفرع الثاني - في عارية الاستهلاك وفي الايرادات المرتبة
٧٣ (الباب السادس) في الوديعة
٧٤ (الباب السابع) في الكفالة
٧٧ (الباب الثامن) في التوكيل
٧٩ (الباب التاسع) في الصلح
٨٠ (الباب العاشر) في الرهن
٨٢ (الباب الحادى عشر) في الفاروقة
-

- ٨٢ (الكتاب الرابع) - في حقوق الدائنين
٨٢ (الباب الاول) في انواع الدائنين
٨٣ الفصل الاول - في الديون الصادقة
٨٣ الفصل الثاني - في الرهن العقاري
٨٩ الفصل الثالث - في اختصاص الدائن بقارات مدينه لحصوله على دينه
٩٠ الفصل الرابع - في الامتياز
٩٢ الفصل الخامس - في حق حبس الشيء
٩٢ (الباب الثاني) في اثبات الحقوق العينية
٩٤ (الباب الثالث) في دفاقر التسجيل
-

قانون التجارة



الصادر عليه الامر العالمي المؤرخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ هجرية
(١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ميلادية)



(الطبعة الاولى)

بالطبعة الجامعة بمصر بسوق الخفاز القديم «لسليم حبالين»
سنة ١٣١١ هجرية

امر عال

(نحن خديو معمر)

بعد الاطلاع على امرنا الرقيم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب المحاكم الاهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من امرنا الرقيم ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا

وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا ومواقفة راي مجلس النظار امرنا بما هو آت

(المادة الاولى)

القانون التجاري المرفوق بامرنا هذا المشتل على اربعمائة وتسع عشرة مادة المقتوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون ممولاً به في كل جهة من جهات القطر المصري من بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنسة تلك الجهة في دائرتها

(المادة الثانية)

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ١٣ محرم سنة ١٣٠١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣)

✽ محمد توفيق ✽

بامر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(شريف)

ناظر الحقانية

(فخري)

قانون التجارة

(الباب الاول)

(في القواعد العمومية)

(الفصل الاول - في التجار وفي الاعمال التجارية)

(المادة ١)

كل من اشتغل بالمعاملات التجارية واتخذها حرفة معتادة له فهو تاجر

(المادة ٢)

يعتبر بحسب القانون عملا تجاريا ما هوأت
كل شراء غلال او غيره من انواع المأكولات او البضائع لاجل بيعها بعينها او بعد
تهيئتها بهيئة اخرى او لاجل تاجيرها للاستعمال
وكل مقاوله او عمل متعلق بالمصنوعات او التجارة بالعمولة او النقل برا او بحرا
وكل من تعهد بتوريد اشياء وكل ما يتعلق بالمحلات والمكاتب التجارية وغيرها من المحلات
المعدة للبيع بالمزايدة او الملاعب العمومية
وكل عمل متعلق بالكيميالات او الصرافة او السمسرة
وجميع معاملات البنوك العمومية
وجميع الكيميالات ايا كان اولو الشأن فيها
وجميع السندات التي تحت اذن سواء كان من امضاها او ختم عليها تاجر او غير تاجر
انما يشترط في الحالة الاخيرة ان يكون تحريرها مترتبا على معاملات تجارية
وجميع المقاولات المتعلقة بانشاء مبان متى كان المقاول متعمدا بتوريد الاهوات
والاشياء اللازمة لذلك

وجميع العقود والتمهيدات الحاصلة بين التجار والمتسببين والسامرة والصارف
ما لم تكن العقود والتمهيدات المذكورة مدنية بحسب نوعها او بناء على نص المقد
وكل عمل متعلق بإنشاء سفن او شرائها او بيعها لسفنها داخل القطر او خارجه
وجميع الرسائل البحرية المتعلقة بالتجارة.

وكل بيع او شراء مهمات او ادوات او ذخائر للسفن
وكل استئجار او تاجير للسفن بالنولون وكل اقراض واستقراض بحري وكل عقد تأمين
من الاخطار وجميع العقود الاخر المتعلقة بالتجارة البحرية
وكل اتفاق او مشاركة على ماهيات الملاحين واجرم
واستخدام البحر بين في السفن التجارية

(المادة ٣)

اذا باع احد اصحاب الاراضي او المزارعين المحصولات الناتجة من الاراضي المملوكة
له او المزرعة بمرته فلا يعد هذا البيع عملا تجاريا

(المادة ٤)

يسوغ لمن بلغ سنه احدى وعشرين سنة كاملة ان يشتغل بالتجارة واما من بلغ سنه
ثمان عشر سنة كاملة وكان قانون احواله الشخصية يقضي بانه قاصر فلا يجوز له ان
يتجر الا بحسب الشروط المقررة فيه واما اذا كان القانون المذكور يقضي برشده
فلا يتجر الا باذن من المحكمة الابتدائية

(المادة ٥)

وكذلك تكون اهلية النساء للتجارة على حسب قانون احوالهن الشخصية

(الفصل الثاني)

(في لزوم اعلان الشروط المتفق عليها في عقد تكاح لتجار)

(المادة ٦)

يجب على كل تاجر متزوج او تاجرة متزوجة اخبار قلم كتاب المحكمة الابتدائية
في ظرف سنة من تاريخ نشر هذا القانون بالشروط التي حصل الاتفاق عليها في عقد
الزواج وعلى كاتب المحكمة التاثير بها في دفتر مخصوص

(المادة ٧)

واذا كان بينهما سند مشاركة فيقدم لكتاب المحكمة ليحرر ملخصا منه ويقيد هذا الملخص بالدقتر السابق ذكره

(المادة ٨)

كل من طلب الاطلاع على هذا الدقتر وبين اسم التاجر الذي يريد معرفة ما يختص به يجاب لطلبه في الحال انما لا يكون له الاطلاع الا على ما يختص بالتاجر المذكور

(المادة ٩)

يجب ايضا على كل تاجر يزوج وعلى كل شخص متزوج يتخذ التجارة حرفة له ان يتبع ما هو مقرر في مادتي ٦ و ٧ في ظرف شهر من تاريخ زواجه او افتتاح تجارته

(المادة ١٠)

اذا لم يوف التاجر بالاجراآت المبينة في هذا الفصل ثم افلس يحكم عليه بصفة مفلس مقصر اذا تبين ان عدم الاخبار منه بما سلف ذكره اوجب الفير ان يعتمد اعتمادا غير مستعق

(الفصل الثالث - في دفاتر التجار)

(المادة ١١)

يجب على كل تاجر ان يكون له دقتر يومية يشتمل على بيان ما له وما عليه من الديون يوما فيوما وعلى بيان اعمال تجارته وبيان ما اشتراه او باعه او قبله او احواله من الاوراق التجارية وعلى بيان جميع ما قبضه وما دفعه ويكون مشتملا ايضا على المبالغ المنصرفة على منزله شهرا فشرا اجمالا بغير بيان لمقدراتها

(المادة ١٢)

ويجب عليه ان يقيد في دقتر مخصوص صور ما يرسله من الخطابات المتعلقة بالاشغال وان يجمع ما يرد اليه منها في كل شهر ويضعه في ملف على حدته

(المادة ١٣)

ويجب على كل تاجر ان يجرد كل سنة امواله المنقولة والثابتة ويحصر ماله وما عليه من الديون ويقيد صورة قائمة الجرد المذكور في دقتر يمسد لذلك زيادة عن الدقترين المذكورين في المادتين السابقتين

(المادة ١٤)

ويجب أن تكون هذه الدفاتر خالية من كل فراغ لوياس أو كتابة في الحواشي عدا ما يترك من البياض في الدفتر الذي تقيد فيه صور الخطابات بطريق الطبع ويلزم قبل بدء الكتابة في اليومية ودفتر الجرد أن تنمر كل صحيفة منهما وتوضع على كل ورقة بدون مصاريف علامة المأمور الذي تعينه المحكمة الابتدائية لذلك وفي آخر كل سنة يضع هذا المأمور أيضا في الدفترين المذكورين وفي دفتر صور الخطابات التأشير اللازم بحضور التاجر الذي يقدمها بدون أن يجوز للمأمور المذكور بأي وسيلة كانت الاطلاع على مضمون الدفاتر المقدمة له ولا يحجزها عنده

(المادة ١٥)

الدفاتر التي يجب على من يشتمل بالتجارة اتخاذها لا تكون حجة امام المحاكم ما لم تكن مستوفية للاجرات السالف ذكرها

(المادة ١٦)

لا يجوز للمحكمة في غير المنازعات التجارية أن تأمر بالاطلاع على الدفترين المتقدم ذكرهما ولا على دفتر الجرد الا في مواد الاموال المشاعة او مواد التركات وقسمة الشركات وفي حالة الانفلاس وفي هذه الاحوال يجوز للمحكمة ان تأمر من تلقاء نفسها بالانطلاع على تلك الدفاتر

(المادة ١٧)

يجوز للقضاء قبول الدفاتر التجارية لاجل الالبات في دعاوي التجار المتعلقة بمواد تجارية اذا كانت تلك الدفاتر مستوفية للشروط المقررة قانونا

(المادة ١٨)

يجوز للمحكمة ان تأمر من تلقاء نفسها في اثناء الخصومة بتقديم الدفاتر لتستخرج منها ما يتعلق بهذه الخصومة

الباب الثاني

(في انواع العقود التجارية)

(الفصل الاول - في الشركات)

(المادة ١٩)

الشركات التجارية المعتمدة قانوناً ثلاثة انواع

النوع الاول شركة التضامن

النوع الثاني شركة التوصية

النوع الثالث شركة المساهمة

وتتبع في هذه الشركات الاصول العمومية المبينة في القانون المدني والشروط المنفق

عليها بين الشركاء والقواعد الآتية

(المادة ٢٠)

شركة التضامن هي الشركة التي يعقدها اثنان او اكثر بقصد الاتجار على وجه الشركة

بينهم بعنوان مخصوص يكون اسماً لها

(المادة ٢١)

اسم واحد من الشركاء او اكثر يكون عنواناً للشركة

(المادة ٢٢)

الشركاء في شركة التضامن متضامنون لجميع تعهداتها ولو لم يحصل وضع الامضاء

عليها الا من احدهم انما يشترط ان يكون هذا الامضاء بعنوان الشركة

(المادة ٢٣)

شركة التوصية هي الشركة التي تعقد بين شريك واحد او اكثر مسئولين ومتضامين

او بين شريك واحد او اكثر يكونون اصحاب اموال فيها وخارجين عن الادارة بسمون

موصين

(المادة ٢٤)

تكون ادارة هذه الشركة بعنوان ويلزم ان يكون هذا العنوان اسم واحد او اكثر

من الشركاء المسئولين المتضامين

(المادة ٢٥)

واذا وجدت عدة شركاء متضامنين ودخلت اسماءهم في عنوان الشركة سواء كانوا كلهم مديريين لها معاً او كان المدير لها واحدا منهم او اكثر على ذمة الجميع فالشركة تكون شركة تضامن بالنسبة لم وشركة توصية بالنسبة لارباب المال الخارجين عن ادارتها

(المادة ٢٦)

لا يجوز ان يدخل في عنوان الشركة اسم واحد من الشركاء الموصين اي ارباب المال الخارجين عن الادارة

(المادة ٢٠٩)

الشركاء الموصون لا يلزمهم من الخسارة التي تحصل الا بقدر المال الذي دفعوه او الذي كان يلزمهم دفعه الى الشركة

(المادة ٢٨)

ولا يجوز لم ان يعملوا عملاً متعلقاً بادارة الشركة ولو بناء على توكيل

(المادة ٢٩)

اذا اذن احد الشركاء الموصين بدخول اسمه في عنوان الشركة خلافاً لما هو منصوص في المادة ٢٦ فيكون ملزوماً على وجه التضامن بجميع ديون وتعهدات الشركة

(المادة ٣٠)

وكذلك اذا عمل اي واحد من الشركاء الموصين عملاً متعلقاً بادارة الشركة يكون ملزوماً على وجه التضامن بديون الشركة وتعهداتها التي تنتج من العمل الذي اجراه ويجوز ان يلزم الشريك المذكور على وجه التضامن بجميع تعهدات الشركة او بعضها على حسب عدد وجسامته اسماله وعلى حسب اثبات الغير له بسبب تلك الاعمال

(المادة ٣١)

اذا ابدى احد الشركاء الموصين نصائح او اجرى تفتيشاً او ملاحظة فلا يترتب على ذلك الزامه بشيء

(المادة ٣٢)

شركة المساهمة لاتعنون باسم الشركاء ولا باسم احدهم

(المادة ٣٣)

وانما يطلق عليها الفرض المقصود منها كعنوان لها

(المادة ٣٤)

تناط ادارة هذه الشركة بوكلاء الى اجل معلوم سواء كانوا من الشركاء او من غيرهم
وباجرة اولاً ويجوز عزلهم ولو كان تعيينهم مصرحاً به في نظامنامه الشركة او وجد
شرط يقضى بعدم عزلهم

(المادة ٣٥)

هؤلاء الوكلاء المديرون ليسوا مسئولين الاعن وفاء العمل الذى احيل علي عهدهم اي
لا يتربن على مايجرونه من الادارة الزامهم بشئ ما فيما يختص بتعهدات الشركة الزاما
خاصا باشخاصهم او على وجه التضامن

(المادة ٣٦)

الشركاء في هذه الشركة لا يلزمهم من الخسارة الا بقدر سهامهم فيها

(المادة ٣٧)

راس مال شركة المساهمة ينجز الى اسهم متساوية القيمة وكذلك الى اجزاء اسهم
متساوية

(المادة ٣٨)

يجوز ان يكون سند الاسهم في صورة سند لحامله وفي هذه الحالة يحصل التنازل عن
السند بتسليمه من يد الى اخرى

(المادة ٣٩)

وتثبت ملكية الاسهم بقيدتها في دفاتر الشركة ويكون التنازل عن هذه الاسهم بكتابة
في الدفاتر المذكورة يوضع عليها امضاء كل من المتنازل والمتنازل له او امضاء وكيليهما
وعلى مدير الشركة ان يذكر ذلك في هامش السند الاصلي او على ظهره اذا لم يعط سندا
آخر جديد

(المادة ٤٠)

لا يجوز ايجاد شركة المساهمة الا بامر يصدر من الجناح الخديوي بالتصديق على
الشروط المندرجة في عقد الشركة وبالترخيص بتشكيلها

(المادة ٤١)

جميع شركات المساهمة التى تؤسس بالقطر المصري يجب ان تكون مصرية وان يكون
مركزها الاصلي بالقطر المذكور

المادة ٤٢

ويجوز أيضاً ان يكون رأس مال شركات التوصية متجزئاً الى اسهم بدون اخلال بالقواعد المقررة لنوع هذه الشركة

(المادة ٤٣)

لا يجوز لاي شركة ان تجزئ رأس مالها الى اسهم واجزاء اسهم قيمة كل واحد منها اقل من اربعة جنيهات مصرية اذا كان رأس المال المذكور لا يزيد على ثمانية الاف جنيه مصرية واما اذا زاد على ذلك فلا يجوز ان تكون قيمة السهم او جزئه اقل من عشرين جنيهاً مصرياً

(المادة ٤٤)

تكون سندات الاسهم في شركات التوصية باسما اربابها حتى يدفع نصف قيمتها ويكون المساهمون والاشخاص المتنازل لهم باسمائهم مسئولين الى تمام الوفاء بهذا النصف

(المادة ٤٥)

يعين في الامر المرخص بايجاد شركة المساهمة قدر المبلغ اللازم دفعه من كل سهم ليكون السهم بعد ذلك لحامل سنده ويجلو طرف المساهم او المتنازل اليه الذي كان السند باسمه

(المادة ٤٦)

ويكون عقد شركات التضامن وشركات التوصية بالكتابة ويجوز ان تكون مشاركة كل منها رسمية او غير رسمية

(المادة ٤٧)

ويكون الاجراء كذلك في المشاركة التي يلتزم بها المتعاقدون السعي بشروط معينة في الحصول على الرخصة اللازمة لاجداد شركة المساهمة

(المادة ٤٨)

وبسمل ملخص مشاركة شركة التضامن او شركة التوصية الى قلم كتاب كل من المحاكم الابتدائية التي يوجد في دائرتها مركز الشركة او فرع من فروعها ليسجل في السجل المعيد لذلك ويعلن بلصقه مدة ثلاثة اشهر في اللوحة المعصدة في المحكمة للاعلانات القضائية

(المادة ٤٩)

و يلزم ايضا درجه في احدى الصحف التي تطبع في مركز الشركة المذكورة وتكون معدة
لنشر الاعلانات القضائية او في صحيفتين تطبعان في مدينة اخرى ويجوز لكل من
المتعاقدين استيفاء هذه الاجراءات

(المادة ٥٠)

ويشتمل هذا الملخص على اسماء الشركاء والقابهم وصفاتهم ومسأكتهم ماعدا الشركاء
ارباب الاسهم الغير مسئولين في شركة المساهمة او الشركاء اصحاب الاموال الخارجين
عن الادارة في شركة التوصية

وعلى عنوان الشركة وعلى بيان اسماء الشركاء الماذونين بالادارة وبوضع الامضاء على
ذمة الشركة وعلى مقدار المبالغ التي تحلصت او يلزم تحصيلها بالاسهم او بصفة راس مال
لشركة التوصية

وعلى بيان وقت ابتداء الشركة ووقت انتهائها

(المادة ٥١)

يجب استيفاء هذه الاجراءات في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ وضع الامضاء على
المشاركة والا كانت الشركة لافية

(المادة ٥٢)

ومع ذلك يزول هذا البطلان اذا اعلن الملخص المتقدم ذكره قبل طلب الحكم بذلك
البطلان

(المادة ٥٣)

لا يجوز للشركاء ان يحتجوا بهذا البطلان على غيرهم وانما لهم الاحتجاج به على بعضهم
بعضا

(المادة ٥٤)

اذا حكم بالبطلان يتبع في نسوية حقوق الشركاء في الاعمال التي حصلت قبل طلبه
نص المشاركة التي حكم بطلانها

(المادة ٥٥)

لا يترتب على الفاء الشركة اعتبار الشركاء اصحاب الاموال في شركة التوصية وارباب
الاسهم في شركة المساهمة انهم ملزمون بشي ما على وجه التضامن

(المادة ٥٦)

إذا كانت مشاركات الشركة رسمية يضع المأمور الذي تحررت على يده امضاءه على ملخصها واما اذا كانت غير رسمية فيكون الامضاء على ملخصها من الشريك الذي يعطيه

(المادة ٥٧)

يلزم اعلان المشاركة الابتدائية لشركة المساهمة ونظاماتها والامر المرخص بإيجادها ويكون اعلان ذلك بتطبيقه في المحكمة الابتدائية مدة الوقت المعين آنفا ونشره في احدى الجرائد وان لم يحصل ذلك الزم مديرو الشركة بديونها على وجه التضامن ووجبت عليهم التعويضات ايضا

(المادة ٥٨)

إذا قصد الاستمرار على الشركة بعد انقضاء مدتها يجب اثبات ذلك باقرار من الشركاء بالكتابة ويجب استيفاء الاجراءات المقررة بالمواد السابقة في هذا الاقرار وفي كل اتفاق تضمن فسخ الشركة قبل انقضاء مدتها المعينة في المشاركة المؤسسة لها وفي كل تبديل في الشركاء المتضامتين او خروج احدهم منها وفي جميع الشروط او الاتفاقات الجديدة التي يكون للغير فيها شان وفي كل تغيير في عنوان الشركة وان لم تستوف تلك الاجراءات في امر من هذه الامور فيكون لاغيا بالشروط السابق ذكرها

(المادة ٥٩)

وزيادة على انواع الشركات الثلاثة السالف ذكرها تعتبر ايضا بحسب القانون الشركات التجارية التي ليس لها راس مال شركة ولا عنوان شركة وهي السماة بشركات الخاصة

(المادة ٦٠)

تختص هذه الشركات بعمل واحد او اكثر من الاعمال التجارية وتراعى في ذلك العمل وفي الاجراءات المتعلقة به وفي الحصص التي تكون لكل واحد من الشركاء في الارباح الشروط التي يتفقون عليها

(المادة ٦١)

من عقد من المحاصين عقدا مع الغير يكون مسئولاً له دون غيره

(المادة ٦٢)

الحقوق والواجبات التي لبعض الشركاء على بعض في هذه الشركات تكون قاصرة على
 قسمة الارباح بينهم او الخسارة التي تنشأ عن اعمال الشركة سواء حصلت منهم
 منفردين او مجتمعين على حسب شروطهم

(المادة ٦٣)

يجوز اثبات وجود شركات الخاصة بابرار الدفانر والخطابات

(المادة ٦٤)

لا يلزم في شركات الخاصة التجارية اتباع الاجراءات المقررة للشركات الاخر

(المادة ٦٥)

كل ما نشأ عن اعمال الشركة من الدعاوي على الشركاء الغير مأمورين بصفة الشركة
 او على الفائزين مقامهم يسقط الحق في اقامته بمضي خمس سنين من تاريخ انتهاء مدة
 الشركة اذا كانت المشاركة المبينة فيها مدتها اعلنت بالكيفية المقررة قانونا او من
 تاريخ اعلان الاتفاق المتضمن فسخ الشركة
 وتتبع في ذلك القواعد العمومية المقررة لسقوط الحق بمضي المدة مع مراعاة القواعد المقررة
 لانتقطاعها

(الفصل الثاني في السماسرة)

(المادة ٦٦)

السمسرة حرفة مباحة

(المادة ٦٧)

يتبع فيها للسماسرة من الحقوق وفيما عليهم من الواجبات وفيما يعطى لهم من الاجرة العرف
 التجاري والقواعد المقررة للتوكيل

(المادة ٦٨)

يجب على السماسرة عقب اتمام كل عمل ان يكتبوه في محافظتهم ثم يقيسود يوما فيوما في
 دفانرهم اليومية بدون تغفل يياض ولا حصول شطب ولا وضع كلمة فوق اخرى ولا
 كتابة بين السطور ولا تخريج مع بيان اسم المشتري واسم البائع وتاريخ العمل ووقت
 تسليم البضاعة ومقدارها وجنسها ومقدار ثمنها وجميع شروط العمل بياناً صحيحاً

(المادة ٦٩)

إذا لم يجعد المتعاقدان نفس العمل ولا توسط السمسار فيه دفاتره المكتوبة على الوجه السابق يئانه يجوز تقديمها للمحكمة لتكون مستنداً لإثبات الشروط التي حصل بموجبها العمل المذكور

(المادة ٧٠)

إذا طلب أحد المتعاقدين من السمسرة كشفاً مستغرباً من دفاتره يبين ما يخص بالعمل الذي أجروه على ذمة المتعاقدين المذكورين وجب عليهم إعطاء ذلك الكشف بمجرد طلبه في أي وقت كان

(المادة ٧١)

ويجب عليهم أيضاً بناءً على طلب المحكمة أن يقدموا لها دفاتره ويدوا لها ما يلزم من الإيضاحات

(المادة ٧٢)

فإذا امتنع السمسرة عن إعطاء أو تقديم شيء مما ذكر في المادتين السابقتين يلزمون بتعويض الخسارة الناشئة عن امتناعهم

(المادة ٧٣)

إذا بيعت بضاعة على يد السمسار على حسب عينة معلومة وجب عليه حفظها إلى يوم تسليم البضاعة مع التأشير عليها بما يلزم لمعرفة بدون اشتباه وذلك ما لم يصرح له من المتعاقدين بعدم حفظها

(المادة ٧٤)

إذا بيعت على يد سمسار ورقة من الأوراق المتداول يعبأ يكون مسئولاً عن صحة امضاء البائع الموضوع عليها

(المادة ٧٥)

إذا لم يذكر السمسار في وقت البيع اسم البائع أو في وقت الشراء اسم المشتري يكون مسئولاً عن الوفاء بذلك العمل ويعتبر وكلاً بالعمولة

(الفصل الثالث في الرهن)

(المادة ٧٦)

إذا رهن تاجر او غيره شيئاً تأمينا على عمل من الاعمال التجارية فيثبت الرهن بالنسبة للمتاعدين وغيرهم بالطرق المقررة في القانون المدني والاوراق المتداول يعمها يثبت رهنها ايضاً بتحويلها تحويلاً مستوفياً للشروط المقررة قانوناً ومذكوراً فيه ان تلك الاوراق سلت بصفة رهن اما سندات الشركات التجارية او المدنية التي يصح التنازل عنها بكتابة في دفاتر الشركة سواء كانت بسهام او بمخصص في الارباح او من السندات المحررة باسماء اربابها فيثبت رهنها ايضاً بالتنازل عنها بصفة تأمين ويذكر ذلك التنازل في دفاتر الشركة واما رهن الديون المذكورة في المادة ٥٤٩ من القانون المدني فيثبت بالنسبة لغير المتعاقدين بالطرق المقررة في المادة المذكورة

(المادة ٧٧)

لا يكون للدائن المرتهن في جميع الاحوال حق الامتياز في الشيء المرهون الا اذا سلم ذلك الشيء اليه او الى شخص آخر عنه المتعاقدان وبقي في حيازة من استلمه منهما وبعتبر الدائن حائزاً للبضائع متى كانت تحت تصرفه في مخازنه او سفنه او في الكمبرك او مودعة في مخزن عمومي او متى سلت له قبل وصولها تذكرة شحنها او نقلها

(المادة ٧٨)

اذا حل ميعاد دفع الدين ولم يوفه المدين جاز للدائن بعد ثلاثة ايام من تاريخ التنبيه على مدينه بالوفاء خلاف مواعيد المسافة ان يقدم عريضة للقاضي المعين للاُمور الوقتية في المحكمة الكائن محله في دائرتها ليتحصل منه على الاذن ببيع جميع الاشياء المرهونة او بعضها بالزيادة العمومية على يد سمسارين لذلك في الاذن المذكور ويكون البيع في المحل والساعة اللذين يعينهما القاضي المذكور وله ان باصر بلصق اعلانات ودرجها في الجرائد اذا اقتضى الحال ذلك

(المادة ٧٩)

كل شرط يرخص فيه للدائن ان يملك الشيء المرهون او يتصرف فيه من غير مراعاة للاجراءات المقررة آنفاً يعتبر لاغياً

(المادة ٨٠)

تحصيل قيمة الاوراق التجارية المرهونة يكون بمعرفة الدائن المرتهن لها

(الفصل الرابع - في الوكلاء بالعمولة على وجه العموم)

(المادة ٨١)

الوكيل بالعمولة هو الذي يعمل عملاً باسم نفسه او باسم شركة باسم الموكل وعلى ذمته في مقابلة اجرة او عمولة

(المادة ٨٢)

وهو المألوم دون غيره لموكله ولن يتعامل معه وله الرجوع على كل واحد منهما بما يخصه من غير ان يكون لاحدهما طلب على الآخر

(المادة ٨٣)

وانما اذا عقد الوكيل بالعمولة عقداً باسم موكله بناء على اذن منه بذلك فلكل من الموكل والمقود معه اقامة الطلب على الآخر وتراعى فيما للوكيل المذكور من الحقوق وما عليه من الواجبات القواعد المقررة للتوكيل فقط

(المادة ٨٤)

اذا عمل الوكيل بالعمولة عملاً باسم الموكل بغير اذن منه في اظهار اسمه قتراع في ذلك القواعد المقررة في شان من يدير او يعمل عملاً لآخر بغير اذنه

(المادة ٨٥)

للكيل بالعمولة حق الامتياز على البضائع المرسلة او المسلة اليه او المودعة عنده بمجرد الارسال او الابداع او التسليم وله ايضاً حق حبسها فيقدم على غيره في استيفاء المبالغ التي اقرضها او دفعها سواء كان قبل ارسال البضائع او استلامها او في اثناء وجودها في حيازته ولا يكون هذا الامتياز الا بالشروط المقررة في المادة ٧٧

وتدخل في ديون الوكيل الممتازة القوائد والعمولة والمساويف فضلاً عن الاصل

(المادة ٨٦)

والوكيل المذكور ايضاً حق الامتياز على الاوراق التجارية المخصصة لسداد شيء مادامت تحت يده وله ايضاً حق حبسها

(المادة ٨٧)

امتياز الوكيل بالعمولة مقدم على جميع الامتيازات الاخر

(المادة ٨٨)

اذا بيع البضائع وسلمت على ذمة الموكل فالوكيل بالعمولة ان ياخذ من ثمنها قيمة دينه بالاولوية والتقدم على مدايني الموكل المذكور

(المادة ٨٩)

يجوز للوكيل بالعمولة ان يستحصل من القاضى على الاذن بيع البضائع الموجودة تحت يده لحصوله على دينه ان لم ياذن له موكله بذلك انما يجب عليه مراعاة الاجراءات المقررة في المادة ٧٨

(الفصل الخامس)

(في الوكلاء بالعمولة للنقل وفي امانه النقل والمراكبية ونحوهم)

(المادة ٩٠)

يجب على الوكيل بالعمولة الذي يتعهد بنقل بضاعة بنفسه او بواسطة غيره برا او بحرا ان يقيد في يوميته بيان جنس البضائع ومقدارها وكذلك الثمن المقدّر لها اذا طلب منه ذلك

(المادة ٩١)

وهو ضامن لسرعة ارسال البضائع والاعيان على قدر الامكان ولوصولها في الميعاد المعين في تذكرة النقل الا في حالة القوة القاهرة الثابتة قانوناً

(المادة ٩٢)

وهو ضامن للبضائع والاعيان اذا حصل فيهما تلف او عدمت ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك في تذكرة النقل او قوة القاهرة او عيب ناشيء عن نفس الشيء او ما لم يقع خطأ او اهمال من المرسل انما له الرجوع على امين النقل اذا كان له وجه

(المادة ٩٣)

ويكون الوكيل الاصيل بالعمولة ضامناً لافعال الوكيل بالعمولة الذي وسطه وارسل له البضائع اذا لم يعين التاجر في خطاب الارسالية المتوسط المذكور فان عينه فيه فلا يكون الاصل ضامناً لافضاله

(المادة ٩٤)

البضائع التي تخرج من مخزن البائع او المرسل يكون خطرها في الطريق على من يملكها
مالم يوجد شرط بخلاف ذلك انما يكون له الرجوع على الوكيل بالعمولة وامين النقل
المتعهدين بالنقل

(المادة ٩٥)

تذكرة النقل هي عبارة عن مشاركة بين المرسل وامين النقل او بين المرسل والوكيل
بالعمولة وبين امين النقل

(المادة ٩٦)

تذكرة النقل يجب ان تكون مؤرخة وان يبين فيها جنس ووزن او حجم الاشياء المراد
نقلها ففسلا عن الشروط المتفق عليها بين الطرفين فيما يتعلق بالميعاد المسمين للنقل
والتمويضات التي تستحق في حالة التأخير

وان يبين فيها اسم ومسكن الوكيل بالعمولة الذي يحصل النقل بواسطته واسم من هي
مرسلة اليه واسم امين النقل وصفته ومحلّه وان يبين فيها اجرة النقل وان يوضع عليها امضاء
او ختم المرسل او الوكيل بالعمولة وان يكون على هامشها نياشين وغير الاشياء المراد نقلها
ويجوز كتابة التذكرة المذكورة تحت اذن شخص مسمى او تحت اذن حاملها او باسم
شخص معين ويجب على الوكيل بالعمولة ان يقيدها في دفتره بالتام بدون تحلل يياض
بين الكتابة

(المادة ٩٧)

امين النقل ضامن الاشياء المراد نقلها اذا تلفت او عدمت الا اذا حصل ذلك بسبب عيب
ناشي عن نفس الاشياء المذكورة او بسبب قوة قاهرة او خطأ او اهمال من مرسلها

(المادة ٩٨)

اذا لم يحصل النقل في الميعاد المتفق عليه بسبب قوة قاهرة فلا يترتب على التأخير الزام
امين النقل بتمويضات

(المادة ٩٩)

استلام الاشياء المنقولة ودفع اجرة النقل مبطلان لكل دعوى على امين النقل وعلى
الوكيل في ذلك بالعمولة اذا كان العيب الذي حصل فيها ظاهراً من خارجها واما اذا كان
غير ظاهر فيجوز اثباته بمعرفة محضر او شيخ البلد ولكن لا تقبل الدعوى بالعيب المذكور

الا اذا حصل الاخبار بها في ظرف ثمان واربعين ساعة من وقت الاستلام وقدم الطلب للحكمة في ظرف ثلاثين يوما يضاف الى هذين الميادين ميعاد مسافة الطريق

(المادة ١٠٠)

اذا حصل الامتناع عن استلام الاشياء المنقولة او وقع نزاع فيه بصير تحقيق حالتها واثباتها بمعرفة اهل خبرة تعينهم محكمة المواد الجزئية ويجوز لهذه المحكمة ان تأمر بابداع تلك الاشياء او حجزها ثم نقلها الى محل مؤتمن كخزن الكمرك وان تأمر ايضا ببيع جزء منها بقدر اجرة النقل

(المادة ١٠١)

الاحكام التي اشتمل عليها هذا الفصل تسرى على ارباب السفن والغربات العمومية ومصالح السلك الحديد ونحوهم ممن ينقلون الاموال

المادة ١٠٢

اذا ضاعت البضائع المنقولة ولم يسبق بيان قيمتها فتقدر هذه القيمة بمعرفة المحكمة على حسب البيانات المذكورة في تذكرة النقل واما اذا كانت قيمتها مبينة فتقبل كافة الادلة ويجوز للحكمة ان تعتمد على قول المرسل المؤيد باليمين

(المادة ١٠٣)

اذا وجدت البضائع الضائعة بعد صدور حكم ولو انتهائيا وصار اثبات قيمتها الحقيقية فيجوز الزام الخصم الذي تحصل على تعويض ازيد منها بان يدفع مع وجود ذلك الحكم ضعف الفرق الزائد المعطى له بناء على الحكم المذكور وتضم الى ذلك المصاريف المنصرفة

(المادة ١٠٤)

كل دعوى على الوكيل بالعمولة وعلى امين النقل بسبب التأخير في نقل البضائع او بسبب ضياعها او تلفها تسقط بمضي مائة وثمانين يوما فيما يختص بالارساليات التي تحصل في داخل القطر المصري وبمضي ستة واحدة فيما يختص بالارساليات التي تحصل للبلاد الاجنبية ويبتدئ اليماد المذكور في حالة التأخير او الضياع من اليوم الذي وجب فيه نقل البضائع وفي حالة التلف من يوم تسليمها وذلك مع عدم صرف النظر عما يوجد من الغش او الخيانة

(الفصل السادس - في الكمبيالات)

(الفرع الاول - في صور الكمبيالات)

(المادة ١٠٥)

تسحب الكمبيالات من بلد الى بلد آخر او الى نفس البلد المحررة فيه
ويبين فيها اليوم والشهر والسنة الا التي تحررت فيها والمبلغ المراد دفعه واسم من يلزمه
الدفع والميعاد والمحل اللذان يجب الدفع فيها
ويذكر فيها ان القيمة وصلت

وتكون لحاملها او تحت اذن شخص ثالث او اذن نفس صاحبها
ويوضع عليها امضاء الساحب او ختمه
واذا كتب من الكمبيالة عدة نسخ اى نسخة اولى وثانية وثالثة ورابعة وهكذا يذكر
في كل واحدة منها عددها وفي هذه الحالة تقوم النسخة الواحدة مقام الجميع كما
ان الجميع يقوم مقام نسخة واحدة

(المادة ١٠٦)

لا يذكر في الكمبيالة التي تحت اذن صاحبها وصول القيمة الا في اول تحويل

(المادة ١٠٧)

يجوز ان تسحب كمبيالة على شخص ويشترط فيها الدفع في محل شخص آخر ويجوز
سحبها ايضا بأمر شخص على ذمته

(المادة ١٠٨)

الاوراق الموصوفة بوصف كمبيالة ولم تكن مستوفية للشروط السالف ذكرها
والكمبيالات التي ذكر فيها على غير الحقيقة اسم اوصفة تعتبر سندات عادية اذا
كانت مستوفية للشروط اللازمة لهذه السندات ومع ذلك يجوز نقلها من يد الى يد
بطريق التحويل وتعتبر مثل الاوراق التجارية اذا كتبت بين تجار او لاعمال تجارية
ولا يجوز لمن علم بذكر شيء من ذلك على غير الحقيقة ان يحتج به على الغير الذي لم يخبر به

(المادة ١٠٩)

اذا حصل من النساء او البنات الا التي لسن بتاجرات سحب كمبيالة او تحويلها او قبولها
باسمهن خاصة ووضعن عليها امضاءهن فلا يعتبر ذلك عملا تجاريا بالنسبة لهن

(المادة ١١٠)

الكمبيالات المسحوبة من القصر الدين ليسوا تجاراً او من عديمي الاهلية والتحاويل والقبول المضادة منهم تكون باطلة بالنسبة لهم فقط

(الفرع الثاني - في مقابل الوفاء)

(المادة ١١١)

بعد مقابل الوفاء موجوداً اذا حل ميعاد دفع الكمبيالة وكان المسحوب عليه مدنياً صاحب او للمسحوب على ذمته بمبلغ مستحق الطلب مساو بالاقبل لمبلغ الكمبيالة

(المادة ١١٢)

قبول الكمبيالة يؤخذ منه وجود مقابل وفائها عند القابل وعلى الساحب دون غيره ان يثبت في حالة الانكار سواء حصل قبول الكمبيالة ام لا ان المسحوب عليه كان عنده مقابل الوفاء في ميعاد استحقاق دفع قيمتها وان لم يثبت ذلك فيكون ضامناً للوفاء ولو في حالة عمل البروتستو بعد المواعيد المحددة وانما اذا اثبت الساحب في الحالة المذكورة ان مقابل للوفاء كان موجوداً في ميعاد استحقاق الدفع واستمر الى الميعاد الذي كان يجب فيه عمل البروتستو فتبرأ ذمته بقدر مبلغ مقابل الوفاء ما لم يكن قد استعمل في منفعة

(المادة ١١٣)

يجب على الساحب ولوعمل البروتستو بعد الميعاد المحدد لعمله ان يعطي لحامل الكمبيالة السندات اللازمة لاستحقاقه على مقابل الوفاء وتكون معاريف ذلك على الحامل المذكور واما اذا افلس الساحب فيجب على وكيله دائنيه اعطاء تلك السندات

(المادة ١١٤)

مقابل الوفاء الموجود تحت يد المسحوب عليه سواء وجد عنده في وقت تحرير الكمبيالة او في وقت انتقال ملكيتها لشخص آخر او بعد ذلك يكون ملكاً لحاملها ولو لم يحصل تعيينه لدفع قيمة تلك الكمبيالة او لم يحصل القبول من المسحوب عليه

(المادة ١١٥)

اذا افلس الساحب ولوقبل حلول ميعاد دفع قيمة الكمبيالة يكون لحاملها دون غيره من مدائني الساحب المذكور الحق في الاستيلاء على مقابل الوفاء المعطى للمسحوب عليه بالطرق المقررة فان افلس المسحوب عليه وكان مقابل الوفاء ديناً في ذمته فيدخل

مقابل الوفاء المذكور في روكية قفليسته واما اذا كان بضائع او اعيانا او اوراقا ذوات قيمة او مبالغ ويمحوز استردادها بمقتضى المادة ٣٧٦ والمواد التالية لها فيسوغ لحامل الكمبيالة ان يسترد ما يكون من هذا القبيل

(المادة ١١٦)

اذا وجدت عدة كمبيالات وكان مقابل الوفاء واحدا فبراعى ترتيب تواريخ سحبها فيما يتعلق بحقوق كل من حامليها في استيفاء مطلوبه من مبلغ مقابل الوفاء المذكور ويكون حامل الكمبيالة السابق تاريخها على تاريخ الكمبيالات الاخر مقدما على غيره

(الفرع الثالث - في قبول الكمبيالات)

(المادة ١١٧)

ساحب الكمبيالة والمحيلون المتناقلون لما يصحكون مسئولين على وجه التضامن عن القبول والدفع في ميعاد الاستحقاق

(المادة ١١٨)

الامتناع عن قبول الكمبيالة بصير الثبانه بورقة رسمية تسمى بروتيستو عدم القبول

(المادة ١١٩)

متى اعلن بروتيستو عدم القبول اعلانا رسميا وجب على المحيلين المتناقلين والساحب على وجه التعاقب ان يقدموا كفيلًا ضامنا لدفع قيمة الكمبيالة في الميعاد المستحق فيه الدفع او يدفعوا قيمتها مع مصاريف البروتيستو ومصاريف الرجوع ولا يكون الكفيل متضامنا الا مع من كفله سواء كان الساحب او المحيل

(المادة ١٢٠)

من قبل كمبيالة صار ملزوما بوفاء قيمتها ولا يجوز رجوعه عن القبول ولو افلس الساحب بشير علمه قبل قبوله

(المادة ١٢١)

يلزم ان ان يوضع على صيغة قبول الكمبيالة امضاء القابل او ختمه وتؤدى هذه الصيغة بلفظ مقبول وتكون مؤرخة اذا كانت الكمبيالة بميعاد يوم او اكثر او شهرا او اكثر من وقت اطلاع القابل عليها وان لم تؤرخ في هذه الحالة فتصير قيمة الكمبيالة مستحقة الطلب في الميعاد المذكور فيها محسوبا من يوم تاريخها

(المادة ١٢٢)

يبين في صيغة قبول الكمبيالة المستحقة الدفع في محل غير محل اقامة قابليها المحل الذي تدفع فيه قيمتها او تحصل فيه المطالبة بها وما ينشأ عنها

(المادة ١٢٣)

لا يجوز تقييد قبول الكمبيالة بشرط ما ولكن يجوز ان يكون قاصرا على قدر اقل من مبلغها وفي هذه الحالة يجب على حاملها ان يعمل البروتستو عن الباقي الزائد عن القدر المقبول

(المادة ١٢٤)

يلزم قبول الكمبيالة في وقت تقديمها او في مدة لا تتجاوز اربعا وعشرين ساعة من وقت التقديم وان لم ترد لحاملها بعد الاربع والعشرين ساعة مقبولة او غير مقبولة كان من حجبها ملزوما بما يترتب على ذلك من التمويضات لحاملها

(الفرع الرابع - في قبول الكمبيالة بالواسطة)

(المادة ١٢٥)

في وقت عمل البروتستو على كمبيالة لعدم قبولها يجوز قبولها من انسان آخر يتوسط عن صاحبها او عن احد المحيلين ويكتب هذا التوسط على الكمبيالة ويذكر في ورقة البروتستو ويضع عليه التوسط امضاء او ختمه ويجب على المتوسط المذكور ان يعلن ذلك فوراً لمن توسط عنه والا فيكون ملزوماً بالمصاريف والتمويضات اذا اقتضاها الحال

(المادة ١٢٦)

لا تزال حقوق حامل الكمبيالة محفوظة على الساحب والمحيلين بسبب عدم قبول المسحوب عليه ولو حصل قبولها من متوسط ولا يجب على المتوسط المذكور ان يدفع المبلغ في ميعاد استحقاق الدفع الا بعد عمل بروتستو عدم الدفع في الميعاد المحدد فان دفع قبل عمل البروتستو ضاعت حقوقه على من كانت له منفعة في عمله على المسحوب عليه في الاصل

(الفرع الخامس - في ميعاد استحقاق دفع قيمة الكمبيالة)

(المادة ١٢٧)

يجوز سحب الكمبيالة لدفع قيمتها بمجرد الاطلاع عليها
او بعد يوم او أكثر او شهر او أكثر من وقت الاطلاع
او بعد يوم او أكثر او شهر او أكثر من يوم تاريخها
او في يوم مشهور او معين كيوم عيد او يوم سوق موسم

(المادة ١٢٨)

الكمبيالة المسحوبة لدفع قيمتها عند الاطلاع عليها تكون واجبة الدفع بمجرد تقديمها

(المادة ١٢٩)

يكون ابتداء ميعاد دفع قيمة الكمبيالة المسحوبة لدفعها بعد يوم او أكثر او شهر
او أكثر من وقت الاطلاع عليها معتبرا من تاريخ قبولها او من تاريخ عمل بر و يستو
عدم القبول

(المادة ١٣٠)

تعد ايام الشهر على حسب التقويم الموافق للتاريخ المبين في الكمبيالة
واذا كانت الكمبيالة واجبة الدفع بعد شهر او أكثر من وقت الاطلاع عليها وكان القبول
مؤرخا فايام الشهر تعد على حسب التقويم الموافق للتاريخ المبين في صيغة القبول

(المادة ١٣١)

والكمبيالة المستحقة الدفع في سوق موسم يستحق دفعها في اليوم السابق على اليوم المعين
لانتهاه الموسم او في نفس يوم الموسم اذا كان لا يستمر الا يوما واحدا

(المادة ١٣٢)

اذا وافق حلول ميعاد دفع قيمة الكمبيالة يوم عيد رسمي فدفعها يكون مستحقا في
اليوم الذي قبله

(الفرع السادس - في تحويل الكمبيالة)

(المادة ١٣٣)

الكمبيالة المحررة خاملها تنتقل ملكيتها بمجرد تسليمها اما ملكية الكمبيالة التي يكون
دفعها تحت الاذن فتنتقل بالتحويل

(المادة ١٣٤)

يؤرخ تحويل الكمبيالة ويذكر فيه ان قيمتها وصلت ويثبت فيه اسم من انتقلت الكمبيالة تحت اذنه ويوضع عليه امضاء المحيل او ختمه

(المادة ١٣٥)

اذا لم يكن التحويل مطابقاً لما تقرر بالمادة السابقة فلا يوجب انتقال ملكية الكمبيالة لمن تحول له بل يعتبر ذلك توكيلاً له فقط في قبض قيمتها ونقل ملكيتها لشخص آخر وانما عليه ان يبين ما اجراء مما يتعلق بهذا التوكيل واذا نقل ملكيتها لآخر في هذه الحالة يكون مسؤولاً بصفة محيل

وصيغة التحويل المتروكة على يياض وقت التحويل يجوز ان تكتب فيما بعد وانما يلزم ان يكون ما كتب مطابقاً لعمل حصل حقيقة في التاريخ الموضوع في التحويل

(المادة ١٣٦)

تقديم التواريخ في التحاويل ممنوع وان حصل يعد تزويراً

(الفرع السابع)

(في ملزومية صاحب الكمبيالة وقابلها ومحيلها على وجه التضامن

وفي الضمان الاحتياطي)

(المادة ١٣٧)

ساحب الكمبيالة وقابلها ومحيلها ملزمون لحاملها بالوفاء على وجه التضامن

(المادة ١٣٨)

دفع قيمة الكمبيالة فضلاً عن كونه مضموناً بقبولها وتحويلها يجوز ضمانه من شخص اخر ضماناً احتياطياً ويكون ذلك بكتابة على ذات الكمبيالة او في ورقة مستقلة او بمخاطبة

(المادة ١٣٩)

الضمان الاحتياطي يكون عن الساحب او المحيل ويلزم الضامن احتياطاً بالوفاء على وجه التضامن بالاوجه التي يلزم المضمون على حسبها ما لم توجد شروط بخلاف ذلك بين المتعاقدين

(المادة ١٤٠)

لا يجوز لضامن صاحب الكمبيالة ضماناً احتياطياً ان يحتج بعدم عمل البروتستو الا في الحالة التي يسوغ فيها للساحب الاحتجاج به

(المادة ١٤١)

يلزم اعلان البروتستو الى ضامن محيل الكمبيالة ضماناً احتياطياً كما يلزم اعلانه لنفس المحيل المذكور وان لم يحصل ذلك سقط حق الرجوع على الضامن

(الفرع الثامن - في دفع قيمة الكمبيالة)

(المادة ١٤٢)

يلزم دفع قيمة الكمبيالة من صنف النقود المينة فيها

(المادة ١٤٣)

من يدفع قيمة الكمبيالة قبل ميعاد استحقاق الدفع يكون مسئولاً عن صحة الدفع

(المادة ١٤٤)

من يدفع قيمة الكمبيالة في ميعاد استحقاق دفعها بدون معارضة من احد في ذلك يعتبر دفعه صحيحاً

(المادة ١٤٥)

لا يجبر حامل كمبيالة على استلام قيمتها قبل الاستحقاق

(المادة ١٤٦)

اذا دفعت قيمة الكمبيالة بناء على نسختها الثانية او الثالثة او الرابعة وهكذا يكون الدفع صحيحاً اذا كانت هذه النسخة مذكورة فيها ان الدفع بناء عليها يبطل ما عداها من النسخ

(المادة ١٤٧)

من يدفع قيمة كمبيالة بناء على 'نسختها الثانية او الثالثة او الرابعة وهكذا بغير استرجاع النسخة التي عليها صيغة قبوله لا يعد دفعه صحيحاً بالنسبة لحامل النسخة التي عليها هذه الصيغة

(المادة ١٤٨)

لا تقبل المعارضة في دفع قيمة كمبيالة الا في حالة ضياعها او تلبس حاملها

(المادة ١٤٩)

إذا ضاعت كمية ليس عليها صيغة القبول جاز لمستحق قيمتها أن يطالب بوفائها بناء على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا

(المادة ١٥٠)

إذا كانت الكمبيالة الضائعة عليها صيغة القبول فلا تجوز المطالبة بقيمتها بناء على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا إلا بأمر من القاضي المعين للأمور الوقفية بشرط أداء كفيل

(المادة ١٥١)

من ضاعت منه كمية سواء كان عليها صيغة القبول أم لا ولم يمكنه أن يقدم نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا يجوز له أن يطلب دفع قيمة الكمبيالة الضائعة وأن يحصل على ذلك بأمر القاضي بعد أن يثبت ملكيته لها بدفائه مع أداء الكفيل

(المادة ١٥٢)

وفي حاله الامتناع عن الدفع بعد المطالبة التي حصلت بمقتضى ما ذكر في المادتين السابقتين يجب على صاحب الكمبيالة الضائعة أن يحفظ جميع حقوقه بمثل البروتستو ويلزم أن يكون عمله في اليوم التالي ليوم حلول ميعاد دفع قيمة تلك الكمبيالة ويجب أن يعلن البروتستو إلى الساحب والمحمّلين إعلاناً رسمياً بالأوجه والمواعيد المقررة فيما سياتي لأجله ويجب عليه عمله في الميعاد المذكور ولو لم يمكنه نل صدور أمر القاضي لعدم كفاية الوقت الذي مضى من عهد ضياع الكمبيالة

(المادة ١٥٣)

يجب على مالك الكمبيالة الضائعة أن يطلب من محيله الأخير استحصاله على نسخة ثانية منها وعلى المحيل المذكور أن يساعده وياذن له باستعمال اسمه في إجراء اللازم عند محيله الذي انتقلت إليه الحوالة منه وهكذا من محيل إلى محيل إلى صاحب الكمبيالة وفي هذه الحالة تكون كافة المصاريف على مالك الكمبيالة التي ضاعت منه

(المادة ١٥٤)

تهدد الكفيل المذكور في مادتي ١٥٠ و ١٥١ ببطل بعد مضي ثلاث سنين إذا لم تحصل في اثنا عشر مطالبة ولادعوى أمام المحاكم

(المادة ١٥٥)

اذا عرض على حامل الكمبيالة في ميعاد الاستحقاق دفع جزء من قيمتها فلا يجوز له الامتناع عن استلام ذلك الجزء ولو كان القبول شاملا لمبلغ الكمبيالة بثمنه وكل ما يدفع من اصل قيمة الكمبيالة تبرأ منه ذمة صاحبها ويحيلها وعلى حاملها ان يعمل البروتستو على ما بقي منها

(المادة ١٥٦)

لا يجوز للقضاء ان يعطوا مهلة لدفع قيمة كمبيالة

(الفرع التاسع - في دفع قيمة الكمبيالة بالواسطة)

(المادة ١٥٧)

الكمبيالة الممول عنها البروتستو يجوز دفع قيمتها من اي شخص متوسط عن صاحبها او عن احد محيلها وبصير اثبات التوسط والدفع في ورقة البروتستو او في ذيلها

(المادة ١٥٨)

من دفع قيمة كمبيالة بطريق التوسط يحل محل حاملها فيعوز ماله من الحقوق ويلزم بما عليه من الواجبات فيما يتعلق بالاجراءات اللازمة استيفائها فاذا حصل هذا الدفع عن الساحب تبرأ ذمة جميع المحيلين اما اذا كان عن احدهم فتبرا ذمة من بعده منهم

(المادة ١٥٩)

اذا تزاحم عدة اشخاص على دفع قيمة الكمبيالة بطريق التوسط يقدم منهم من يترتب على الدفع منه براءة للمسؤولين اكثر من غيره واذا تقدم لدفعها من كانت مسحوبة عليه في الاصل وعمل عليه البروتستو لعدم قبوله يكون مقدما على غيره

(الفرع العاشر)

(فيما لحامل الكمبيالة من الحقوق واداعيه من الواجبات)

(المادة ١٦٠)

حامل كمبيالة مسحوبة من الارض الفارة او من البلاد التي على سواحل اشهر المتوسط او من ممالك الدولة العلية ومستحقة الدفع في القطر المصري سواء كان بمجرد الاطلاع

عليها او بعده يوم او اكثر او بشهر او أكثر يجب عليه ان يطلب دفع قيمتها او قبولها في ظرف ستة اشهر من تاريخها والاسقط حقه في الرجوع على المخلين وكذلك على الساحب اذا كان قد اوجد مقابل الوفاء عند المسحوب عليه اما اذا كانت الكمبيالة مسحوبة من بلاد اوروبا الاخر فيكون الميعاد ثمانية اشهر وان كانت مسحوبة من اي بلد ابعد من تلك البلاد فيكون الميعاد سنة كاملة

وكذلك يسقط حق حامل الكمبيالة في الرجوع المذكور اذا كانت مسحوبة من البلاد المصرية او جهاتها التجارية لاجل دفعها في البلاد الاجنبية بمجرد الاطلاع عليها او بعده يوم او اكثر او شهر او أكثر ولم يطلب دفع قيمتها او قبولها في المواعيد المذكورة لكل مسافة من المسافات المتقدمة

وفي حالة حصول حرب بحرية يزداد على هذه المواعيد مقدارها ومع ذلك لا تخل الاحكام المتقدم ذكرها بالشروط التي تحصل بخلاف ذلك بين آخذ الكمبيالة وساحبها والمخلين ايضا

(المادة ١٦١)

يجب على كل حامل كمبيالة ان يطلب دفع قيمتها في يوم حلول الميعاد

(المادة ١٦٢)

الامتناع عن الدفع يلزم اثباته بعمل بروتستو عدم الدفع في اليوم التالي لحلول ميعاد الاستحقاق وتزداد عليه مدة المسافة التي بين المحل اللازم عمل البروتستو فيه ومركز المحكمة فاذا كانت اليوم التالي لحلول الميعاد يوافق يوم عيد رسمي فيعمل البروتستو في اليوم الذي بعده

(المادة ١٦٣)

عمل البروتستو لعدم القبول او موت المسحوب عليه او تغييبه لا يترتب عليه معافاة حامل الكمبيالة من عمل البروتستو لعدم الدفع واذا انفس قابل الكمبيالة قبل حلول ميعاد استحقاق دفعها جاز لحاملها ان يعمل فوراً البروتستو ويرجع بحقوقه على من له الرجوع عليه

واذا كتب الساحب على الكمبيالة ان رجوعها يكون بدون مصاريف اغنى ذلك عن عمل البروتستو وعن مراعات المواعيد المقررة للطالبة والاحراجات المتعلقة بها

وأما اذا كتب احد المحيلين هذا الشرط فلا يعاقب حامل الكمبيالة من عمل البروتستو ولا من الاجراءات اللازمة استيفائها لحفظ حقه في الرجوع على المحيلين السابقين على من كتب الشرط المذكور

(المادة ١٦٤)

يجوز لحامل الكمبيالة الممول عنها بروتستو عدم الدفع ان يطالب الساحب وكل واحد من المحيلين بالانفراد او جميعهم معا ويجوز ايضا لكل واحد من المحيلين مطالبة الساحب والمحيلين السابقين عليه على الوجه المذكور ومطالبة الساحب فقط تبرئ المحيلين ومطالبة ائدهم تبرئ المحيلين بعده الذين لم تحصل مطالبتهم

(المادة ١٦٥)

اذا طالب حامل الكمبيالة من حولها اليه وكانت مطالبته بالانفراد وجب عليه ان يعلن اليه البروتستو الممول وان لم يوفه بقيمة الكمبيالة يكافئه في ظرف الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ البروتستو المذكور بالحضور امام المحكمة ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة التي بين محل المسحوب عليه ومحل المحيل المذكور

(المادة ١٦٦)

بمد عمل البروتستو عن الكمبيالات المسحوبة من القطر المصري المستحقة الدفع في الخارج تحصل مطالبة الساحبين والمحيلين المقيمين بالقطر المذكور في المواعيد الآتية

بيانها

ثلاثة اشهر لبلاد الدولة العلية المسكينة بقسم اوروبا القار ولببلاد فرنسا واطاليا لوارستريا

واربعة اشهر لما عدا ذلك من البلاد التي في ساحل البحر المتوسط وبلاد اوروبا وستة لجميع البلاد الاخرى يزداد على هذه المواعيد قدرها في حالة حصول حرب بحرية

(المادة ١٦٧)

اذا طالب حامل الكمبيالة جميع المحيلين والساحب معا كان له بالنسبة لكل واحد منهم الميعاد المبين في المواد السابقة

(المادة ١٦٨)

لكل واحد من الميّلين حق مطالبة من له الرجوع عليه بالانقراض أو الاجتماع في عين المواعيد المذكورة وتبتدى هذه المواعيد بالنسبة له من اليوم التالي لتاريخ تكليفه بالحضور امام المحكمة

(المادة ١٦٩)

يسقط ما لحامل الكميّالة من الحقوق على الميّلين بمضي المواعيد السالف ذكرها المقررة لتقديم الكميّالات المستحقة الدفع بمجرد الاطلاع عليها او بعده يوم او اكثر او شهر او اكثر ونعم بروتيسو عدم الدفع والمطالبة بالضمّان على وجه الرجوع

(المادة ١٧٠)

يسقط حق الميّلين أيضاً في مطالبة المتنازلين لم مطالبة على وجه الرجوع بمضي المواعيد السالف ذكرها كر واحد منهم فيما يتعلق به

(المادة ١٧١)

وكذلك يسقط - على حامل الكميّالة وميّلها فيما يتعلق بالساحب اذا ثبت الساحب المذكور وجود مقابل الوفاء عند المسحوب عليه في وقت استحقاق الدفع وفي هذه الحالة لا يكون لحامل الكميّالة حق المطالبة الاعلى المسحوب عليه

(المادة ١٧٢)

يزول سقوط الحق المقرر في المواد الثلاثة السابقة ويمود لحامل الكميّالة الحق في مطالبة الساحب او الميّل اذا وصلت لاحدهما بعد مضي المواعيد المقررة لعمل البروتيسو او لاعلانه او للتكليف بالحضور امام المحكمة المبالغ التي كانت معينة لوفاء قيمة الكميّالة سواء كان وصولها الى الساحب او الميّل المذكور بواسطة حساب او بطريق المقاصة او بوجه آخر

(المادة ١٧٣)

يجوز لحامل الكميّالة الممول عنها بروتيسو عدم الدفع زيادة على ما له من حق المطالبة على وجه الرجوع ان يحجز منقولات الساحب او القابل او الميّل حجراً تحفظياً بشرط مراعاة الاجراءات المقررة لذلك في قانون المرافعات

(الفرع الحادى عشر - في البروتستو)

(المادة ١٧٤)

يحمل كل من بروتستو عدم القبول وبروتستو عدم الدفع على حسب الاصول المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين وانما لا يحمل البروتستو الا بعد الامتناع عن القبول او الدفع ويصير اثبات الامتناع المذكور في محل من كان عليه دفع قيمة الكمبيالة ومن تعهد بدفع قيمتها عند الاقتضاء او حمل من قبل الكمبيالة بطريق التوسط ويميز اثبات جميع ذلك في ورقة واحدة

(المادة ١٧٥)

تشتمل ورقة البروتستو على صورة الكمبيالة حرفياً وصورة صيغة القبول وصورة جميع التحاويل وكافة ما يوجد فيها من الكتابة وعلى التنبيه الرسمى بدفع قيمة الكمبيالة ويذكر ايضاً في تلك الورقة حضور او غياب من عليه الدفع واسباب الامتناع عن الدفع والهجر عن وضع الامضاء او الامتناع عنه والبروتستو الحاصل من المحضر وذكر الاعتراف بالدين في تلك الورقة لا يكون حجة الا اذا كان مخي او مغنوماً من المعترف

(المادة ١٧٦)

لا تقوم اي ورقة محررة من تجار او غيرهم بصورة شهادة مقام ورقة البروتستو المرامى فيها الاجراءات المقررة الا في حالة ضياع الكمبيالة المنبه عليها فيما سبق

(المادة ١٧٧)

يجب على المحضرين او الاشخاص المعنيين لعمل البروتستات ان يتركوا لمن عملت عليه صورة صحيحة منها وان يقيدوها بتاريخها يوماً فيوماً مع مراعاة ترتيب التواريخ في دفتر مخصوص منتر الصحائف وموضوع عليها العلامة اللازمة ويكون القيد في الدفتر المذكور على حسب المقرر فيما يتعلق بدفاتر الفهرست وان لم يفعلوا ذلك فيصاحبوا بالزلز ويحكم عليهم بدفع المصاريف والتعويضات للاشخاص

(الفرع الثانى عشر - في الرجوع)

(المادة ١٧٨)

يكون الرجوع بسحب كمبيالة جديدة على من يرجع عليه حامل الكمبيالة الاصلية

(المادة ١٧٩)

ولا يفتي تحرير الكمبيالة الجديدة عن استيفاء الاجرات المتعلقة بالبروتستو والمطالبة

(المادة ١٨٠)

وكيالة الرجوع المذكور هي كيالة جديدة يسحبها حامل الكيالة الاصلية على صاحبها او احد المحلين ليحصل بها على قيمة تلك الكيالة الاصلية المعمول عنها البروتستو وعلى المصاريف التي صرفها والفرق الذي دفعه

(المادة ١٨١)

اذا كانت الكيالة الاصلية مسحوبة من بلد الى بلد اخر فالفرق الذي يطالب به في حالة الرجوع يكون تقديره بالنسبة لسااحبها على حسب فرق السعر بين الجهة التي كانت الكيالة المذكورة مستحقة الدفع فيها وبين الجهة التي سحبت منها اما بالنسبة لمن يسحب عليه حامل الكيالة الاصلية كيالة جديدة من المحلين فيكون تقدير الفرق على حسب فرق السعر بين الجهة التي كانت الكيالة الاصلية مستحقة الدفع فيها وبين الجهة التي حصل فيها التحويل

(المادة ١٨٢)

ترفق الكيالة الجديدة بقائمة حساب الرجوع

(المادة ١٨٣)

تشتمل تلك القائمة على اصل قيمة الكيالة المعمول عنها البروتستو وعلى مصاريف البروتستو وغيرها من المصاريف القانونية كعمولة البنك وعوائد التبعة واجرة الخطابات ويبين فيها اسم من سحبت عليه الكيالة الجديدة والسعر الذي يمت به وتوضع عليها شهادة اثنين من التجار وترفق بها الكيالة المعمول عنها البروتستو ونفس ورقة البروتستو او نسخة منها وفي حالة ما اذا كانت كيالة الرجوع مسحوبة على احد المحلين ترفق القائمة زيادة على ما ذكر بشهادة مثبتة لفرق السعر بين الجهة التي كانت الكيالة الاصلية واجبة الدفع فيها والجهة التي سحبت منها

(المادة ١٨٤)

لا يجوز عمل قوائم متعددة لحساب رجوع كيالة واحدة ويدفع هذا الحساب من محيل الى محيل بالتسلسل الى ان يدفع اخيرا من الساحب انما لا يجوز في اي حال من الاحوال ان يدفع الساحب فرقا أكثر من فرق السعر المقرر في المادة الاولى من المادة ١٨١

(المادة ١٨٥)

كل واحد من المخلين يلتزم بفرق السعر الذي يترتب على كميالة الرجوع التي تسحب منه

ويكون تقدير ذلك الفرق على حسب فرق السعر بين الجهة التي حصل فيها منه تحويل الكميالة الاصلية وبين الجهة التي بسحب عليها الكميالة الجديدة

(المادة ١٨٦)

لا يجوز جمع فرق الاسعار بان يضم فرق سعر الى اخر بل يلتزم كل واحد من المخلين بفرق واحد فقط وكذا الساحب

(المادة ١٨٧)

فائدة اصل قيمة الكميالة المعمول عنها يروستو عدم الدفع تحسب من يوم البروتستو

(المادة ١٨٨)

اما فوائد مصاريف البروتستو و فرق السعر في الرجوع وغير ذلك من المصاريف المقبولة قانوناً فلا تحسب الا من يوم تقديم الطلب امام المحكمة طلباً رسمياً

(الفصل السابع)

(في السندات التي تحت اذن وفي السندات التي لحاملها وغيرها من الاوراق التجارية)

(المادة ١٨٩)

كافة القواعد المتعلقة بالكميالات فيما يختص بحلول مواعيد دفعها وبتحاويلها وضمانها بطريق التضامن او على وجه الاحتياط ودفع قيمتها من متوسط وعمل البروتستو وكذلك فيما يختص بحامل الكميالة من الحقوق وما عليه من الواجبات و فرق السعر في حالة الرجوع والفوائد تتبع في السندات التي تحت الاذن متى كانت معتبرة عملاً تجارياً بمقتضى المادة ٢ من هذا القانون

(المادة ١٩٠)

يبين في السند الذي تحت اذن تاريخ اليوم والشهر والسنة المحرر فيها والمبلغ الواجب دفعه واسم من تحرر تحت اذنه والميعاد الواجب الدفع فيه وبذكر فيه ان القيمة وصلت ويوضع عليه امضاء او ختم من محرره

واما السند الذي لحمله فيشتمل على البيانات المذكورة الاسم من يدفع اليه المبلغ وتنقل الملكية فيه بدون كتابة التحويل

(المادة ١٩١)

اوراق الحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها والاوراق المتضمنة امرا بالدفع يجب تقديمها في ظرف خمسة ايام محسوبا منها اليوم المؤرخة فيه اذا كانت مسحوبة من البادة التي يكون فيها واما اذا كانت مسحوبة من بلدة اخرى فيجب تقديمها في ظرف ثمانية ايام محسوبا منها اليوم المؤرخة فيه خلاف مدة المسافة .

(المادة ١٩٢)

يجوز اثبات الرجوع الذي يحصل من مستحق تلك الاوراق بجميع الادلة الجائز قبولها في المواد التجارية اذا حصل منه ذلك في المواعيد المذكورة

(المادة ١٩٣)

اذا اثبت من حرر الحوالة الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها لو من حرر الورقة المتضمنة امرا بالدفع ان مقابل وفاتها كان موجودا ولم يستعمل في منفعتها فحاملها الذي تاخر في تقديمها تضعيف حقوقه التي على محررها المذكور

(الفصل الثامن)

(في سقوط الحق في الدعوى في مواد الاوراق التجارية بمضي الزمن)

(المادة ١٩٤)

كل دعوى متعلقة بالكيميالات او بالسندات التي تحت اذن وتعتبر عملا تجاريا او بالسندات التي لحاملها او بالاوراق المتضمنة امرا بالدفع او بالحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها وغيرها من الاوراق المحررة لاعمال تجارية يسقط الحق في اقامتها بمضي خمس سنين اعتبارا من اليوم التالي ليوم حلول ميعاد الدفع او من يوم عمل البروتستو او من يوم آخر مرافعة بالمحكمة ان لم يكن صدر حكم او لم يحصل اعتراف بالدين بسند مفرد وانما على المدعي عليهم تأييد براءة ذمتهم بخلفهم اليمين على انه لم يكن في ذمتهم شيء من الدين اذا دعوا للخلف وعلى من يقوم مقامهم او ورثتهم ان يخلفوا مينا على انهم معنفدون حقيقة انه لم يبق شيء مستحق من الدين

الباب الثالث

(في الافلاس)

(الفصل الاول - في اشهار الافلاس)

(المادة ١٩٥)

كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر في حالة الافلاس ويلزم اشهار افلاسه بحكم يصدر بذلك

(المادة ١٩٦)

الحكم باشهار الافلاس يجوز ان يصدر بناء على طلب نفس المدين المفلس او طلب مدائنيه والوكيل عن الحضرة الخديوية او تصدره المحكمة من تلقاء نفسها

(المادة ١٩٧)

الحكم باشهار الافلاس بناء على طلب المدين المفلس يكون بمجرد تقديمه تقريراً الى قلم كتاب المحكمة الكائن محله في دائرة اختصاصها بانه وقف عن دفع ديونه

(المادة ١٩٨)

يجب على كل من افلس ان يقدم تقريره المذكور في ظرف ثلاثة ايام من يوم وقوفه عن دفع ديونه ويكون هذا اليوم محسوباً من ضمن الايام الثلاثة المذكورة وفي حالة افلاس احدى شركات التضامن او التوصية يشتمل التقرير المذكور على اسم كل واحد من الشركاء التضامنين وبيان محله

(المادة ١٩٩)

وعلى المفلس ان يرفق بتقريره المذكور الميزانية اللازمة او يذكر فيه الاسباب التي منعت عن تقديمها

(المادة ٢٠٠)

ويلزم ان تشتمل هذه الميزانية على بيان جميع اموال المدين منقولة كانت او ثابتة وعلى تعويلها وعلى بيان ما له وما عليه من الديون وبيان الارباح والخسارة وبيان المصاريف وتكون عليها شهادة منه بصحتها ويكون مؤرخة ويضع عليها امضاءه او ختمه

(المادة ٢٠١)

فاذا طلب المدينون الحكم باسهار الافلاس يقدمون عريضة بذلك الى المحكمة الابتدائية وتسلم الى قلم كتابها وي قيد فيه ملخصها فوراً

(المادة ٢٠٢)

يلزم ان تشتمل تلك العريضة على اثبات اوضاع الاحوال التي يظهر منها وقوف المدين حقيقة عن دفع ديونه

(المادة ٢٠٣)

يعين رئيس المحكمة متى قدم اليه كاتبها العريضة المذكورة اقرب جلسة للحكم فيها ويطلب حضور المدين في الجلسة المذكورة بخطاب من كاتب المحكمة يسلّم الى من تجارته (المادة ٢٠٤)

يجوز لرئيس المحكمة في الاحوال التي تستلزم الاستعجال ان يامر بوضع الاختتام على اموال المدين او بعمل اي طريقة اخرى من الطرق التحفظية (المادة ٢٠٥)

اذا كان طلب الحكم باسهار الافلاس صادراً من وكيل الحضره الخديوية يعلن المدين يوم الجلسة الذي عينه رئيس المحكمة للحكم في ذلك ويكون اعلانه باليوم المذكور بخطاب من كاتبها

(المادة ٢٠٦)

يجوز للمحكمة ولو كمل الحضره الخديوية ان يستمع اقوال المدين قبل انعقاد الجلسة واذا طلب المدين ذلك منها وجب عليهما استماعه

(المادة ٢٠٧)

يجوز ان يكون اعلان المدين يوم الجلسة بميعاد اربع وعشرين ساعة وفي حالة شدة الاستعجال يجوز ان يكون الاعلان بميعاد اقل من ذلك ولو بميعاد ساعة واحدة

(المادة ٢٠٨)

تتحمك المحكمة باسهار الافلاس بناء على طلب الوكيل عن الحضره الخديوية او من تلقاء نفسها من غير اعلان ولا تحديد بميعاد اذا فر المدين او اخفى ماله بالفعل او كان آخذ في اختلاسه

(المادة ٢٠٩)

يجوز اشهار افلاس تاجر بعد موته اذا مات في حالة وقوفه عن دفع ديونه انما لا يصح للمحكمة ان تشهر افلاس هذا التاجر من تلقاء نفسها ولا لوكيل الحضرة الخديوية او المدائنين ان يطلبوا الحكم بالاflas الا في ظرف السنة التالية للوفاء

(المادة ٢١٠)

وفي هذه الحالة اذا طلب وكيل الحضرة الخديوية او المدائنين اشهار الافلاس يسلم خطاب الاعلان او طلب الحضور امام المحكمة الى آخر محل كان مقبلا فيه المتوفي بدون احتياج الى تعيين الورثة

(المادة ٢١١)

الحكم الصادر باشهار افلاس تاجر يكون واجب التنفيذ تنفيذا مؤقتا

(المادة ٢١٢)

يبين في الحكم الصادر باشهار الافلاس الوقت الذي وقف فيه المدين عن دفع ديونه وان لم يبين فيه الوقت المذكور بياننا مخصوصا يعتبر وقوف المدين عن دفع ديونه من تاريخ صدور الحكم باشهار الافلاس وان صدر ذلك الحكم بعد موت المحكوم بالاflas فيعتبر وقوفه عن الدفع من تاريخ الوفاء

(المادة ٢١٣)

ينشر ملخص الحكم الصادر باشهار الافلاس بمرقة وكلاء المدائنين في جريدتين تعينان لذلك في نفس الحكم بشرط ان تكونا من الجرائد المعدة لالاعانات القضائية ويلصق ايضا الملخص المذكور في اللوحة المعدة لذلك في المحكمة الكائنة في الجهة التي صار اشهار الافلاس فيها وفي محكمة كل جهة يكون فيها للمدين المجلس محل تجارة

(المادة ٢١٤)

يجوز تعيين وقت الوقوف عن دفع الديون في حكم اخر يصدر بعد الحكم الصادر باشهار الافلاس وفي هذه الحالة يطلب حضور جميع الاخصام ذوى الحقوق باعلان ينشر قبل صدور الحكم بتعيين ذلك الوقت بثمانية ايام في الجريدتين المعينتين بمقتضى المادة السابقة ويلصق ايضا الاعلان المذكور في اللوحة المعدة للاعلانات بالمحكمة ثم ينشر ويلصق ملخص الحكم المتقدم ذكره بمرقة وكلاء المدائنين في الجرائد واللوحات التي نشر ولصق فيها ملخص الحكم الصادر باشهار الافلاس

(المادة ٢١٥)

يجوز للمحكمة الابتدائية حال نظرها في قضية معينة وللحاكم التأديبية حال نظرها في دعوى بجنحة او بجنابة ان تنظر ايضا بطريق فرعي في حالة الافلاس وفي وقت وقوف المدين عن دفع ديونه اذا لم يسبق صدور حكم بأشهار الافلاس او سبق صدوره ولم تعين المحكمة بحكم آخر وقت الوقوف عن دفع الدين

(المادة ٢١٦)

الحكم بأشهار الافلاس يوجب بمجرد صدوره رفع يد المفلس من تاريخ هذا الحكم عن ادارة جميع امواله وعن ادارة الاموال التي تؤل الره الملكية فيها وهو في حالة الافلاس ويوجب ايضا فرز روكية مدياني التركة الابلة للمدين عن روكية مدياني تفليسته

(المادة ٢١٧)

ولا يجوز من تاريخ الحكم المذكور رفع دعوى بخصوص منقولات المفلس او عقاره ولا اقام الاجراءات المتعلقة بدعوى من هذا القبيل مرفوعة من قبل ذلك ولا اجراء الطرق التنفيذية على المنقولات او العقار الا في وجه وكلاء المداينين ومع ذلك اذا سبق صدور حكم بنزع عقار من يد المفلس المذكور ويعه فيحصل البيع باذن مامور التفليسه على ذمة روكية المداينين مع عدم الاخلال بحقوق الامتيازات والرهون واختصاص المداين بالعقار المحلوك لمدينه لوفاء دينه

(المادة ٢١٨)

اذا اقيمت دعوى على التفليسه جاز للمحكمة ان تقبل دخول المفلس فيها بصفة خصم

(المادة ٢١٩)

الدعاوي المتعلقة بنفس المفلس يجوز اقامتها منه او عليه

(المادة ٢٢٠)

لا يجوز للمداينين ان يقيموا دعوى باسم المفلس الا بمصاريف من طرفهم ويكون الخطر عليهم ويشترط ان يكون ذلك في حضور وكلاء المداينين ويصدر الحكم لهم اذا اقتضاه الحال

(المادة ٢٢١)

يترتب على الحكم بأشهار الافلاس ان يصير ما على المفلس من الدين التي لم يحل اجل دفعها مستحق الطلب حالا واذا افلس من وضع امضاء على سند تحت الاذن او من قبل كميالة او سحب كميالة لم تقبل فيجب على من عدها بمن يكون ملزما بالدين ان يؤدي كفيلا يقوم بالدفع عند حلول الميعاد ان لم يختار الدفع حالا

(المادة ٢٢٢)

اجرة الاماكن التي تستحق الى اقتضاء مدة الايجار لاتصير مستحقة الطلب حالا بناء على صدور حكم بأشهار الافلاس متى كان مرخصا للمفلس ان يؤجر من باطنه او ان يتنازل عن ايجاره لغيره فان لم يكن للمفلس حق الايجار من الباطن ولا حق التنازل عن الايجار للغير تحكم المحكمة بفسخ الايجار وتعين الوقت الذي يتبدى فيه الفسخ المذكور وتقدر التعويض ايضا وتكون المفروشات ونحوها الموجودة بالاماكن المستأجرة ضامنة للاجرة والتعويض

(المادة ٢٢٣)

اذا كان على المفلس دين مؤجل لميعاد اكثر من سنة فله محكمة ان تعين القدر الواجب قبوله من هذا الدين

(المادة ٢٢٤)

ويكون الاجراء كذلك فيما يتعلق بالايرادات المقررة مدة الحياة والايرادات المؤبدة وجميع الدين الواجة الدفع بتقاسيط معينة بمواعيد يتجاوز استحقاق آخر ميعاد منها سنة واحدة من يوم اشهار الافلاس

(المادة ٢٢٥)

حصة الدين المطلق وجوبه على شرط تدفع مع اخذ كفيل او يصير ابداعها بالكيفية التي يعينها مأمور التفليس

(المادة ٢٢٦)

الحكم بأشهار الافلاس يوقف بالنسبة لروكية المدينين فقط تشغيل القوائد لكل دين غير مضمون بامتياز او برهن منقولات او عقار او تسجيل حق المدين في اختصاصه بمقار مدينه لحصوله على دينه واما الدين المضمون بما ذكر فلا يجوز طلب فوائده الا من المبالغ المتحصلة من الاموال المخصصة للتأمين

(المادة ٢٣٧)

إذا حصل من المدين بعد الوقت الذي عينته المحكمة أنه وقت وقوفه عن دفع الديون او في ظرف الايام العشرة التي قبله عقد تبرع بنقل ملكية منقول او عقار او اذا وفي ديناً لم يحل اجله بنقود او بمحوالة او ببيع او بتخصيص مقابل للوفاء او بمقاصة او بغير ذلك فيكون جميع ما اجراه من هذا القبيل لا غياً ولا يعتد به بالنسبة لروكية المداينين وكذلك كل دين حل ميعاده ودفعه بغير نقود ولا اوراق تجارية

ويكون ايضاً لاغياً ولا يعتد به كل رهن عقار من عقارات المدين او منقول من منقولاته وكل ما يتحصل عليه المداين من الاختصاص باموال مدنيته لوفاء دينه اذا حصل ذلك في المواعيد المذكورة آنفاً لوفاء ديون استدانها المدين قبل تلك المواعيد

(المادة ٢٣٨)

وكل ما اجراه المدين غير ما تقدم ذكره من وفاء ديون حل اجلها او عقد عقود بمقابل بعد وقوفه عن دفع ديونه وقبل صدور الحكم عليه باسهار افلاسه يجوز الحكم بيطلاله اذا ثبت ان الذي حصل على وفاء دينه او عقد معه ذلك العقد كان عالماً باختلال اشغال المدين المذكور

وفي كل الاحوال يجب ان يحكم بيطلان تلك العقود اذا كان القصد منها اخفاء هبة او حصول منفعة زائدة عن المعتاد لمن عقد مع المفلس المذكور

(المادة ٢٣٩)

ويحكم بيطلان كل عقد بنقل الملكية على وجه التبرع في اي وقت خصل اذا كان المفلس عالماً في ذلك الوقت بقرب وقوع اشغاله في سوء الحال ولو كان الذي حصل له التبرع لم يعلم ذلك الا اذا كان التبرع هبة زواج لا مبالغة فيها

(المادة ٢٣٠)

وكذلك يصير الفاء جميع الاعمال والمشارطات ايا كانت وفي اي وقت وقعت اذا ثبت انها حصلت من الطرفين مع سوء القصد اضراراً بالمداينين ووجد الضرر بالفعل

(المادة ٢٣١)

حقوق الاهتياز والرهن العقاري المكتسبة من المفلس على الوجه المرعي قانوناً يجوز تسجيلها الى يوم صدور الحكم باسهار افلاسه ومع ذلك يجوز الحكم بيطلان ما يحصل

من التسجيلات بعد وقت وقوفه عن دفع ديونه او في الايام المشرة التي قبل هذا الوقت اذا مضت مدة ازيد من خمسة عشر يوما بين تاريخ عقد الرهن العقاري والايتياز وتاريخ التسجيل ويزاد على المدة المذكورة الميعاد المحدد في القانون لمسافة الطريق بين الجهة التي اكتسب فيها ذلك الحق والجهة التي حصل فيها التسجيل

(المادة ٢٣٢)

اذا دفعت قيمة كميالة بعد الوقت الذي تعين انه وقت وقوف المقتبس عن دفع ديونه وقبل صدور الحكم باسهار افلاسه فلا تجوز اقامة الدعوى لاجل استرداد المدفوع الا على من سمحت الكميالة على ذمته واذا كان ما دفعت قيمته سنداً تحت اذن فتكون اقامة الدعوى على المبيع الاول ويلزم في هاتين الحالتين اثبات ان من طلب منه رد المدفوع كان عالماً بوقوف المقتبس عن دفع ديونه في وقت تحرير الكميالة او السند

(المادة ٢٣٣)

جميع الطرق التنفيذية الحاصلة على منقولات المقتبس المعبدة لادارة تجارته لاجل الحصول على اجر الاماكن المؤجرة اليه يصير توقيفها ثلاثين يوماً من تاريخ الحكم باسهار افلاسه مع عدم الاخلال بجميع الطرق التحفظية وبالحق الذي يستحق به المالك وضع يده على اماكنه المستأجرة وفي هذه الحالة الاخيرة يزول التوقيف المذكور من غير احتياج لصدور حكم بازالته

(الفصل الثاني - في تعيين مامور التفليس)

(المادة ٢٣٤)

تعين المحكمة في الحكم باسهار الإفلاس احد قضاتها ماموراً للتفليس ليلاحظ اجراءات واعمال التفليس

(المادة ٢٣٥)

ويناط بهذا المامور تعجيل اشغال التفليس وملاحظة ادارتها ويقدم للمحكمة التقارير بالمنازعات التي تنشأ عن التفليس

(المادة ٢٣٦)

لا يقبل التظلم من الاوامر التي تصدر من مامور التفليس الا في الاحوال المبينة في القانون ويرفع التظلم في الاحوال المذكورة الى المحكمة الابتدائية

(المادة ٢٣٧)

يصير تحرير تقرر في كل شهر بالتفليس المفتوحة ويقدم الى المحكمة في اودة مشورها

(المادة ٢٣٨)

يجوز للمحكمة ان تستبدل مامور التفليس بغيره من القضاة

(الفصل الثالث)

(في وضع الاختتام وفي الاحكام الاولى المتعلقة بشخص المفلس)

(المادة ٢٣٩)

تاصر المحكمة في الحكم الصادر باشهار الافلاس بوضع الاختتام وتاصر عند الاقتضاء في هذا الحكم او في اي حكم اخر صادر بناء على تقدير من مامور التفليس بمحس المفلس او بالمحافظة عليه بمعرفة ضابط من الضبطية او بمعرفة احد ماموري المحكمة

(المادة ٢٤٠)

اذا وفي المفلس بانص عليه في مادي ١٩٨ و ١٩٩ ولم يكن محبوسا بسبب اخر وقت اشهار افلاسه فلا تاصر المحكمة بالمحافظة على شخصه في الحكم الصادر باشهار الافلاس ويجوز للمحكمة في جميع الاحوال ان ترفع مؤقتا او كلية الاجراءات التحفظية التي اشرت بها سواء كان مع اخذ كفيل من المفلس يضمن حضوره متى طلبه وكيل المداينين او مع عدم اخذ كفيل

(المادة ٢٤١)

يضع مامور التفليس الاختتام فوراً على مخازن المفلس ومكاتبه وصناديقه ودفاتره وأوراقه وامتنعه وموجوداته وتوضع الاختتام على جميع ذلك ممن يعينه المامور المذكور عند الاقتضاء من ماموري الحكومة او مستخدميه ما لم يمكن جرد ما ذكر في يوم واحد فاذا امكن الجرد في يوم واحد فيصير الشروع فيه واستيفاؤه بدون انقطاع وفي حالة تفليس شركة التضامن او التوصية توضع الاختتام على مركز الشركة الاصلي وعلى المحل المنفصل عنه لكل واحد من الشركاء المتضامنين

(المادة ٢٤٢)

يرسل كاتب المحكمة في ظرف اربع وعشرين ساعة الى الوكيل عن المحضرة الخدمية ملخصا من الحكم الصادر باشهار الافلاس مشتملا على المهم من البيانات والاحكام التي

في ذلك الحكم وعلى الكاتب المذكور ايضاً ان يرسل ملغصاً من كل حكم اخر يصدر بعد الحكم باسهار الافلاس سواء كان بحبس المقل أو بالحفظ عليه أو برفع الاجراءات التحفظية مؤقتاً او كلية

(المادة ٢٤٣)

الاحكام التي تشتمل على الامر بحبس المقل أو بالحفظ عليه يصير تنفيذها بناء على طلب الوكيل عن الحضرة الخديوية او وكلاء المداينين

(المادة ٢٤٤)

اذا كانت تقود المقل الموجودة لا تقي بمصاريف المحكم ومصاريف لصق الاعلانات ونشرها في الجرائد ووضع الاختام وحبس المقل فالمصاريف التي تختص بمأموري المحكمة تقيد في الحساب والمصاريف الاخر تدفع من المأمور بتحصيل المصاريف القضائية بعد صدور امر بذلك من مأمور التفليسة ويكون وفاة المبالغ المدفوعة او المقيدة بالامياز من اول مبلغ يتحصل من اموال المقل

(الفصل الرابع - في تعيين وكلاء المداينين واستبدالهم)

(المادة ٢٤٥)

تعين المحكمة في حكمها باسهار الافلاس وكلاء او أكثر عن المداينين نوكلًا مؤقتًا

(المادة ٢٤٦)

على مأمور التفليسة ان يدعو فوراً بموجب خطابات واعلانات تدرج في الجرائد جميع المداينين المذكورة امماؤهم في الميزانية او المظنون انهم مداينون لاجتماعهم في يوم معين تحت رئاسته يبعد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ الحكم باسهار الافلاس

(المادة ٢٤٧)

ويكتب محضر بقاوال ومحفوظات المداينين ويقدم الى المحكمة وهي تبنى الوكلاء الاول في وظائفهم بناء على تقرير من مأمور التفليسة او تعيين وكلاء اخر بدلهم

(المادة ٢٤٨)

الوكلاء المعينون عن المداينين على هذا الوجه يكونون وكلاء قطعيين ولكن يجوز للمحكمة ان تستبدلهم في الاحوال وبالكيفيات الاتي يانها فيما بعد

(المادة ٢٤٩)

يجوز في كل وقت ابلاغ عدد وكلاء المداينين الى ثلاثة ويصح انتخابهم من الاجانب عن الروكية ويجوز لهم ابا كانت صفتهم ان ياخذوا بعد اداء حساب ادارتهم تعويضا نصيبه المحكمة لهم بناء على تقرير من مامور التفليسة ويجوز المعارضة في تقدير التعويض المذكور من اي شخص ذي شان في ذلك اذا حصلت في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ التقدير

(المادة ٢٥٠)

لا يجوز ان يعين وكلاء عن المداينين من كان قريبا او صهرا للفلس الى الدرجة السادسة بدخول الغاية

(المادة ٢٥١)

اذا اقتضى الحال استبدال واحد او اكثر من الوكلاء او ضم وكيل او اكثر اليهم يعرض ذلك مامور التفليسة الى المحكمة وهي تعين من يلزم تعيينهم بدون احتياج لجمع المداينين ثانيا

(المادة ٢٥٢)

اذا نصبت عدة وكلاء لا يجوز لهم اجراء اي عمل الا باجماعهم معا عدا الحالة التي ياذن فيها مامور التفليسة لواحد منهم ان يعمل تحت مسئولية شخصه عملا معيناً او عدة اعمال معينة فينفرد حينئذ في اجراء ذلك

(المادة ٢٥٣)

يجوز لوكلاء المداينين ان يوكلوا بعضهم بعضا في العمل

(المادة ٢٥٤)

وهم متضامنون فيما يتعلق باجراءات ادارتهم

(المادة ٢٥٥)

اذا حصل التشكي في اي عمل من اعمال الوكلاء يحكم فيه مامور التفليسة في مدة ثلاثة ايام ويجوز التظلم من الحكم المذكور امام المحكمة الابتدائية

(المادة ٢٥٦)

يجوز لمامور التفليسة ان يطلب من المحكمة بناء على التشكي الواقع من المفلس او من بعض المداينين عزل واحد من الوكلاء او اكثر

(المادة ٢٥٧)

إذا لم يحصل من مأمور التفليسة في ظرف ثمانية ايام ما يلزم في شأن الشكي المقدم له بقصد عزل الوكلاء او حصل منه رفضه يجوز رفع هذا الشكي الى المحكمة وهي تسمع في اودة مشورتها تقرير مأمور التفليسة واقوال الوكلاء ونحكم بعد ذلك بالجلسة في طلب العزل

(المادة ٢٥٨)

يجوز للمحكمة اذا لم تجد خطأ من الوكلاء ان تأسر باستبدالهم فقط اذا رأت في ذلك نفعاً للمدينين

(الفصل الخامس - في وظائف وكلاء المدينين)

(الفرع الاول - في القواعد العمومية)

(المادة ٢٥٩)

إذا لم نوضع الاختتام قبل تعيين وكلاء المدينين فالوكلاء المذكورون يطلبون من مأمور التفليسة وضعها

(المادة ٢٦٠)

يجوز ايضاً لمأمور التفليسة بناء على طلب وكلاء المدينين وعلى حسب مقتضيات الاحوال ان يعافهم من وضع الاختتام على الاشياء الآتي بيانها او ياذن لهم برفع الاختتام عنها

اولاً ملابس المفلس ومنقولاته والاشياء الضرورية له ولعائلته ويسلم جميع ذلك اليه بموجب قائمة يحررها وكلاء المدينين ويصدق عليها مأمور التفليسة

ثانياً الاشياء القابلة لتلف قريب او نقص في القيمة قريب الحصول

ثالثاً الاشياء اللازمة لتشغيل محال التجارة متى كان انقطاع تشغيل تلك المحال تنشأ عنه خسارة على المدينين

وفي الحالة الثانية والثالثة يصير جرد الاشياء المذكورة وتوقيها بمعرفة وكلاء المدينين بحضور مأمور التفليسة او من ينتدبه لذلك وتوضع امضاه من يحضر منهما على قائمة الجرد

(المادة ٢٦١)

بيع الاشياء القابلة لتلف قريب او قصص في القيمة قريب الوقوع والاشياء التي يستلزم حفظها مصاريف يكون بامر مأمور التفليسة بناء على طلب وكلاء المداينين

(المادة ٢٦٢)

يجوز لوكلاء المداينين الاستمرار على تشغيل محل التجارة بانفسهم او بواسطة شخص اخر قبله مأمور التفليسة ويكون التشغيل تحت ملاحظته

(المادة ٢٦٣)

لاتوضع الاختام على الاشياء الانية او ترفع عنها لتسلم الى وكلاء المداينين بعد تحرير قائمة جرد بها وادواؤها وتبقى تلك القائمة تحت يد مأمور التفليسة

اولا الدفاتر التي يقفل عليها مأمور التفليسة
ثانياً الاوراق التجارية والسندات التي يكون ميعاد استحقاقها قريب الحلول او التي تحتاج للقبول وتسلم الى الوكلاء ليطالبوا تحصيلها او يسعوا السعي اللازم في شأنها

(المادة ٢٦٤)

الخطابات او التفويضات الواردة باسم المفلس تسلّم الى الوكلاء وهم يفتحونها ويجوز للمفلس ان يحضر قضاها ان كان حاضرا وقت ذلك

(المادة ٢٦٥)

يجوز للمفلس ان يتحصل من اموال تفليسته على ما يقوم بمعيشته مع عائلته ويصدر تقدير ذلك بمعرفة مأمور التفليسة بعد سماع اقوال الوكلاء ويجوز التظلم من هذا التقدير الى المحكمة من اي انسان له شان في ذلك

(المادة ٢٦٦)

على الوكلاء ان يطلبوا المفلس عندهم لقطع حساب الدفاتر وتفصيلها بحضوره او لاداء ما يلزم من الابطاحات وان لم يحضر بعد الطلب يتنبه عليه تنبيها رسميا بالحضور في ظرف مدة لا تزيد عن ثمان واربعين ساعة وانما اذا كانت له اعداء فائبة مقبولة عند مأمور التفليسة فيجوز له ان يقيم وكيله ينوب عنه في الحضور ويجوز للمحكمة ان تأمر بحجسه في حالة امتناعه عن الحضور بعد التنبيه عليه بذلك تنبيها رسميا

(المادة ٢٦٧)

إذا لم يقدم المفلس ميزانية حسابه وجب على الوكلاء ان يحجروها فوراً بواسطة دفاتره
واوراقه والايضاحات التي يحصلون عليها ثم يقدم تلك الميزانية للمحكمة

(المادة ٢٦٨)

مامور التفليس ماذون بسايع اقوال المفلس وكتبته ومستقدميه واي انسان غيرهم فيما
يتعلق بعمل الميزانية وفي اسباب واحوال التفليس

(المادة ٢٦٩)

إذا حكم باشهار افلاس تاجر بعد موته او مات بعد الحكم بذلك جاز لاولاده او لورثته
ولاراملته ان يحضروا بانفسهم او بوكلاء من ينوب عنهم فيما يتعلق بعمل الميزانية ويجمع
اعمال التفليس

(الفرع الثاني - في رفع الاختتام وفي الجرد)

(المادة ٢٧٠)

تحرر قائمة الجرد نسختين بحضور كاتب المحكمة وهو يضع امضاءه على كل جرد يحصل
عقب رفع الاختتام وتسلم احدى النسختين الى المحكمة في ظرف اربع وعشرين ساعة
وتبقى النسخة الاخرى تحت يد الوكلاء ويجوز لهم ان يستعينوا بمن يختارونه في تحرير
القائمة المذكورة وتقوم الاشياء ويذكرون في تلك القائمة الاشياء التي لم توضع عليها
الاختتام او رفعت عنها

(المادة ٢٧١)

إذا حكم باشهار افلاس تاجر بعد موته ولم تعمل قائمة الجرد قبل الحكم المذكور او مات
المفلس قبل افتتاح الجرد يصير الشروع في عمل القائمة المذكورة فوراً على حسب
الاصول المقررة في المواد السابقة ويكون ذلك بحضور الورثة او بسد طلب حضورهم
طلباً رسمياً

(المادة ٢٧٢)

يجب على وكلاء المدينين في جميع التفاليس ان يسلموا الى مامور التفليس في ظرف
خمسة عشر يوماً من تاريخ الحكم باشهار الافلاس ملخصاً او حساباً اجمالياً مشتملاً على
بيان ماهو ظاهر لهم مما للتفليس او عليها وعلى بيان الاسباب المهمة التي نشأ عنها التفليس
وعلى بيان احواله ونوعه الظاهر لهم

(المادة ٢٧٣)

واذا ظهر لهم اي امر مهم يختص بتلك الاحوال يلزمهم ايضا ان يقدموا للامور المذكور ملخصا جديدا به

(المادة ٢٧٤)

على مامور التفليس ان يرسل فوراً تلك الملخصات مع ملحوظاته الى الوكيل عن الحضرة الخديوية فان لم تسلّم له من وكلاء المدانين في المواعيد المقررة وجب عليه ان يخبر بذلك الوكيل عن الحضرة الخديوية ويبين له اسباب التأخير

(المادة ٢٧٥)

يجوز للوكلاء عن الحضرة الخديوية ان يتوجهوا الى محل المفلس ويحضروا في عمل قائمة الجرد ولهم في كل وقت ان يطلبوا ايضاحات عن حالة التفليس وكيفية ادارة وكلاء المدانين وان يطلعوا على جميع الاوراق والدفاتر والسندات المتعلقة بالتفليس

(الفرع الثالث)

(في بيع بضائع المفلس وامتته وتحصيل الديون المطلوبة له)

(المادة ٢٧٦)

بعد تمام الجرد تسلّم بضائع المفلس وتقوده وسندات مطلوباته ودفاتره واوراقه وامتته ومنقولاته الى وكلاء المدانين ويكتبون التمهيد بها في ذيل قائمة الجرد

(المادة ٢٧٧)

ويستمر الوكلاء على تحصيل مطلوبات المفلس باحاطة مامور التفليس

(المادة ٢٧٨)

يجوز لمامور التفليس ان باذن الوكلاء يبيع منقولات المفلس وبضائمه ومحل تجارته وعليه ان يامر بان البيع يكون بالتراضي او بالزيادة العمومية على يد السمسرة او على يد واحد من ارباب الوظائف العمومية او بالالوجه المبينة في قانون المرافعات فيما يختص ببيع الاشياء الواقعة عليها الحجز

(المادة ٢٧٩)

يجوز لوكلاء المدانين بعد طلب حضور المفلس طلبا رسميا ان ينهوا بطريق الصلح جميع المنازعات التي يكون للروكية شان فيها ولو كانت تلك المنازعات متعلقة بالحقوق

او الدعاوي المختصة بالمقارنات واذا كانت قيمة ما جعل فيه الصلح غير معينة او كانت
ان يزيد من الثمن فليس ذلك يكون الصلح نافذا الا بعد التصديق عليه من المحكمة
(المادة ٢٨٠)

يكلف المفلس بالحضور امام المحكمة وقت التصديق على الصلح فاذا حصلت منه معارضة
كان ذلك كافيا لمنعه اذا كان متعلقا بالعقار
(المادة ٢٨١)

ويجب على وكلاء المدينين ان يودعوا في صندوق المحكمة النقود المتحصلة من اشغال
التفليسة بعد استئصال المبلغ المخصص من مامور التفليسة للمصاريف المعتادة ولا يجوز اخذ
تلك النقود من الصندوق الا باصر المامور المذكور
(المادة ٢٨٢)

ويجب عليهم ان يثبتوا لمامور التفليسة ابداع النقود المذكورة في ظرف ثلاثة ايام من
تاريخ تحصيلها وان تاخروا عن ذلك الزموا بقوائد المبالغ التي لم يودعوها
(المادة ٢٨٣)

يجوز لمامور التفليسة في اي وقت كان ان يامر بالتوزيع على ارباب الديون التي صار
تحقيقها ويكون التوزيع بموجب قائمة تخصيص يحررها وكلاء المدينين ويصدر عليها امر
المامور المذكور بالتوزيع وانما عليه انه يقي مبلغا كافيا للديون المتنازع فيها
(المادة ٢٨٤)

يجوز لكل ذي حق ان يطلب هذا التوزيع ولا يصح الامتناع عن اجرائه متى كان المبلغ
المتحصل اخلالى عن العوائق يوفي بقينا خمسة في المائة من الديون
(المادة ٢٨٥)

اذا كان المفلس مطلق السبيل يجوز للوكلاء ان يستخدموه لتسهيل عمل ادارتهم وارشادهم
وعلى مامور التفليسة ان يعين شروط استخدامه في ذلك

(الفرع الرابع - في الاعمال التحفظية)

(المادة ٢٨٦)

يجب على وكلاء المدينين من وقت تولفهم اجراء جميع ما يلزم لحفظ حقوق المفلس التي
على مدينه

(المادة ٢٨٧)

ويجب عليهم ايضاً اجراء قيد ملخص الحكم الصادر بالاflas في قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائنة في دائرتها عقارات المفلس ويلزم ان يكون ذلك في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ توظيفهم

(الفرع الخامس - في تحقيق الديون التي على المفلس)

(المادة ٢٨٨)

يجب على المدينين ولو كانوا ممتازين او اسحاب رهون على عقار او منقول او متحصلين على الاختصاص بمقارات المفلس لوفاء ديونهم ان يسلموا من تاريخ الحكم باظهار الافلاس سنداتهم الى المحكمة مع كشف بيان ما يطلبونه من المبالغ وعلى كاتب المحكمة ان يحرر بذلك قائمة ويعطيهم وصولات بالاستلام ولا يكون مسؤولاً عن السندات الا في مدة خمس سنين من يوم البدء في عمل محضر تحقيق الديون

(المادة ٢٨٩)

اذا لم يسلم المدينون سنداتهم في وقت ابقاء الوكلاء في وظائفهم او استبدلهم بغيرهم بالتطبيق على ما هو مقرر في المادة ٢٤٧ يصير اخبارهم بواسطة اعلانات تنشر في احدى الجرائد وتعلق في اللوحة المعدة للاعلانات القضائية وبخطابات يحررها كاتب المحكمة اليهم اذا كانوا معروفين بانه يجب عليهم ان يحضروا بانفسهم عند وكلاء المدينين او يرسلوا وكلاء عنهم في ميعاد عشرين يوماً من تاريخ النشر والتعليق واخطابات ويسلموا الوكلاء المدينين سنداتهم مع كشف بيان المبالغ المطالبين بها ان لم يختاروا تسليم سنداتهم لقلم كتاب المحكمة ويعطي لم وصولات بالاستلام واذا كان محل بعض المدينين خارجاً عن الجهة التي يكون فيها النظر والحكم في اشغال التفليس فتزداد على ذلك الميعاد مدة المسافة التي بين مركز المحكمة والمحل المذكور

(المادة ٢٩٠)

يتبدأ في تحقيق الديون في ظرف الثلاثة ايام التالية لمضي المواعيد المقررة في المادة السابقة وبصير الاستمرار فيه بدون انقطاع في الليل واليوم والساعة الا ان يعينها مامور التفليس ويلزم ان يشتمل الاخبار الذي يحصل للمدينين بمقتضى المادة السابقة على بيان محل الليل واليوم والساعة المذكورة ومع ذلك يطلب حضور المدينين للتحقيق طلباً

ثانياً بخطابات يحررها كاتب المحكمة وبإعلانات تعلق في اللوحة المعدة للإعلانات القضائية وتنتشر في الجرائد

(المادة ٢٩١)

تحقيق الديون المطلوبة لوكلاء المدائين يكون بعرفة مأمور النفيسة اما تحقيق الديون الاخر فيحصل بمواجهة المدائين او وكيله مع وكلاء المدائين بحضور المأمور المذكور وهو الذي يحرر محضر التحقيق

(المادة ٢٩٢)

يجب ان يكون التحقيق في يوم واحد ان امكن ذلك ولا يؤخر استيفاءه الا في حالة عدم كفاية الوقت لتحقيق سندات المدائين الذين حضروا في اول جمعية

(المادة ٢٩٣)

يكتب في محضر التحقيق الوقت الذي يكون فيه المود الى انقضاء الجمعية ويستغنى بذلك عن تكرار طلب الحضور

(المادة ٢٩٤)

يجب على المدائين الذين لم يكن لهم محل في البلدة التي فيها المحكمة ان يعينوا لهم محلاً فيها والا فجميع الاعلانات او الخطابات المقتصة بهم يكون اعلانها لهم صحيحاً بوصيلها الى قلم كتاب المحكمة

(المادة ٢٩٥)

يجوز لكل مدائن تحقق دينه او اندرج في الميزانية ان يحضر تحقيق الديون وان يناقض في التحقيقات التي حصلت او تحصل وللفلس ايضاً الحق في ذلك

(المادة ٢٩٦)

يبين في محضر التحقيق محل كل من المدائين ووكلائهم واصناف السندات باختصار والايجاز ويذكر فيه ما يوجد بالسندات من الشطب ووضع كلمة فوق اخرى او زيادة بين السطور ويبين ايضاً في ذلك المحضر ان الدين مقبول او منازع فيه

(المادة ٢٩٧)

اذا قبل الدين تكتب على كل سند هذه العبارة
قبل في دين قليسة فلان مبلغ كذا في التاريخ الفلاني

ويضع عليها وكلاء المدائنين امضاهم وامور التفليسة علامته ويكلف القلمس بوضع امضائه عليها ان كان حاضرا

(المادة ٢٩٨)

يجب على كل مداين في نفس الجلسة التي تحقق فيها دينه او في ظرف ثمانية ايام بالاكثـر بعد تحقيق مطلوبه ان يؤيد امام مامور التفليسة ان دينه المذكور حق وصحيح والا فلا يكون له نصيب في التوزيع حتى يحصل هذا التايد ويجوز اجراؤه بواسطة وكيل عنه

(المادة ٢٩٩)

اذا حصلت منازعة في الدين يحيل مامور التفليسة النظر فيها على المحكمة ويعين في محضر التحقيق يوما لرويتها بدون احتياج الى التكليف على بد محضر بالحضور امام المحكمة وهي تحكم بناء على تقرير مامور التفليسة

ويجوز للمحكمة ان تامر بتحقيق الوقائع المتنازع فيها امام مامور التفليسة وبتكليف الاشخاص الذين يمكنهم ابداء الايضاحات اللازمة بالحضور امامه لذلك

(المادة ٣٠٠)

تتكم المحكمة في جميع هذه المنازعات بصفة قضية مستبجلة ويكون ذلك بحكم واحد ان امكن

(المادة ٣٠١)

يجوز للمحكمة في جميع الاحوال ان تأمر ولومن تلقاه نفسها بتقديم دفاتر المدائنين اليها او باستخراج كشف منها بمعرفة قاضي المواد الجزئية في الجهة الكائن فيها محل المدائنين المذكور

(المادة ٣٠٢)

يحكم في المنازعات الخاصة في وقت الاجتماع السالف ذكره ويصير عمل الضلع والتوزيعات الاولية اذا اقتضاها الحال بدون انتظار الى الواعيد المعطاة للمدائنين المعروفين القاطنين بالبلاد الاجنبية

(المادة ٣٠٣)

ومع ذلك لايجوز عمل الضلع او التوزيع الا بعد خمسين يوما بالاقـل من يوم نشر الحكم الصادر باسهار الافلاس بشرط عدم الاخلال بما سيذكر فيما بعد بشأن التوزيعات المختصة بالمدائنين القاطنين بالبلاد الاجنبية

(المادة ٣٠٤)

اذا رفعت الى المحكمة المنازعة التي حصلت في الدين وذكرت في محضر التحقيق وكانت غير صالحة للحكم فيها حكماً انتهائياً قبل انقضاء المواعيد المعطاة للمدينين المعروفين الفاضلين بالقطر المصري او قبل انقضاء الخمسين يوماً السالف ذكرها اذا كانت تلك المواعيد اقل منها ناسر المحكمة علي حسب الاحوال اما بانقضاء الجمعية لعميل الصلح او بتأخر انعقادها

(المادة ٣٠٥)

فاذا امرت المحكمة بانقضاء الجمعية جاز لها ان تحكم بان المدين المتنازع في دينه يقبل مؤقتاً في المداولات بمبلغ تقدره المحكمة في الحكم

(المادة ٣٠٦)

وفي حالة ما اذا اقيمت في شأن الدين دعوى بجنابة او جنحة وكان التحقيق جارياً فيها يجوز ايضاً للمحكمة ان تأمر بتأخير انعقاد جمعية الصلح فان امرت بانقضاءها لا يسوغ لها ان تحكم بان يقبل فيها المدين المقامة تلك الدعوى بشأن دينه قبولاً مؤقتاً ولا يدخل المدين المذكور في اشغال التفليس حتى يصدر الحكم من المحاكم المختصة بالدعوى المتقدم ذكرها

(المادة ٣٠٧)

اذا كان لاحد المدينين امتياز او رهن عقاري او حق في الاختصاص بمقارنات المفلس كلها او بعضها لوفاء دينه وحصلت منازعة في ذلك الامتياز او الرهن او الحق فتمتقبيل المدين المذكور في مداولات التفليس بصفة مدين عادي

(المادة ٣٠٨)

المدينون الذين يقدمون طلباتهم في وقت عمل الصلح اوقبله يصير تحقيق ديونهم وتأنيدها في جمعية الصلح والمدينون الذين حضروا في المواعيد يجوز لهم دون غيرهم المنازعة في الدين السابقة فاذا نازعوا فيها او حصلت منازعة في ديونهم فيصير تقدير الدين المتنازع فيه تقديرًا مؤقتاً بمعرفة مامور التفليس

(المادة ٣٠٩)

اذا حصلت منازعة في ديون المدينين الذين لم يقدموا طلباتهم في المواعيد فلا يشتركون في الصلح ولا في التوزيع حتى يصدر الحكم في المنازعة وبصير في قوة حكم انتهائي

(المادة ٣١٠)

إذا قدم بعد رفض الصلح المداينون القاطنون في البلاد الاجنبية طلبانهم في المواعيد المقررة يطلب مامور التفليسة اجتماع المداينين اجتماعاً جديداً لتحقيق تلك الطلبات ويكون الطلب باعلانات تنشر في الجرائد وتلصق وبخطابات والطلبات المتأخرة عن المواعيد يجوز قبولها في هذه الجمعية وانما تراعى في ذلك الشروط المذكورة في المادة السابقة

(المادة ٣١١)

لا يجوز تقديم طلبات جديدة في غير الاحوال السالف ذكرها الا بطريق توقيع المحجز تحت يد وكلاء المداينين مع تكليفهم بالحضور امام المحكمة بميعاد ثمانية ايام كاملة وتكون مصاريف توقيع المحجز من طرف ارباب تلك الطلبات ويحرر كاتب المحكمة بمصاريف من طرفهم ايضا قبل يوم الجلسة بثلاثة ايام خطابات للاعلان ليوم الجلسة الى المداينين الذين قبلت ديونهم ويجوز لهؤلاء المداينين الدخول في هذه القضية مع عود خطر ذلك عليهم

(المادة ٣١٢)

توقيع المحجز من المداينين المستجدين لا يوقف تنفيذ التوزيعات التي امر بها مامور التفليسة ولكن اذا شرع في توزيعات جديدة قبل الحكم في المحجز المذكور يصير ادخالهم فيها بالمبالغ التي تقدرها المحكمة تقديراً مؤقتاً ويحفظ ما يخص تلك المبالغ لحين صدور الحكم واذا اثبتوا بعد ذلك ديونهم فلا يجوز لهم طلب شيء ما من التوزيعات التي امر بها مامور التفليسة وانما يكون لهم الحق في ان ياخذوا من المبالغ الباقية بدون توزيع حصص ديونهم التي كانت تؤل اليهم في التوزيعات السابقة

(المادة ٣١٣)

وفضلاً عن المنازعات الجائز حصولها بالكيفيات السالف ذكرها يجوز لكل مداين سواء كان دينه مقبولا او متنازعا فيه ان يتنازع ولو بعد مضي المواعيد المقررة في دين صار تقديمه او قبوله مالم يسبق صدور حكم بالقبول وصار في قوة حكم انتهائي وتكون المنازعة في الدين المذكور بدعوى يرفضها ذلك المداين الى المحكمة مباشرة ولكن لا يترتب عليها توقيف اعمال التفليسة
و يصير ادخال وكلاء المداينين والمفلس في الدعوى المذكورة

(المادة ٣١٤)

لا يقبل التظلم بأي وجه كان من الاحكام والاوامر التي تصدر بتأخير انعقاد جمعية الصلح بناء على حصول منازعات او تصدر بعدم التأخير او بتقدير الديون المتنازع فيها تقديرا مؤقتا

(الفصل السادس - في الصلح وفي اتحاد المداينين)

(الفرع الاول - في طلب حضور ارباب الديون واجتماعهم)

(المادة ٣١٥)

يجب على مامور التفليس في ظرف الثلاثة ايام التالية للثمانية ايام المقررة لتأييد ثبوت الديون وبعدها اعلان الحكم بأشهار الافلاس بخمسين يوما بالاقبل ان يطلب حضور المداينين الذين تحققت ديونهم وتأيدت او قبلت قبولا مؤقتا للمداولة في عمل الصلح ويكون هذا الطلب باعلانات تنشر في الجرائد وتلصق على باب مخزن الملفس ومكاتبه وفي المحل المعتاد لصق الاعلانات فيه بالمحكمة وعلى الاماكن المينة في لائحة اجراءات المحاكم ويبين الغرض المقصود من الاجتماع في جميع هذه الاعلانات

(المادة ٣١٦)

تتعقد الجمعية تحت رئاسة مامور التفليس في المحل واليوم والساعة الاتي يعينها ويحضر في هذه الجمعية المداينون الذين تحققت ديونهم وتأيدت او قبلت قبولا مؤقتا او من يوكلونه عنهم ويطلب حضور الملفس فيها وعليه ان يحضر نفسه ولا يجوز له ان يرسل وكلاءه فيها الا لاسباب صحيحة يصدق عليها مامور التفليس ويقدم وكلاء المداينين للجمعية تقريرا مشتملا على بيان حالة التفليس وعلى بيان ما صار استيفاؤه من الاجراءات وما حصل من الاعمال ويصير سماع اقوال الملفس ويسلم وكلاء المداينين تقريرهم المذكور ممضى منهم الى مامور التفليس وهو يحضر محضرا بما قيل في الجمعية وما قر عليه الراي

(الفرع الثاني في الصلح)

(المادة ٣١٧)

لا يجوز عقد الصلح بين المفلس والمداينين المتداولين فيه الا بعد استيفاء الاجراءات السالف ذكرها ولا يصح الصلح الا باتحاد راي اكثر المداينين بشرط ان يكونوا حائزين ثلاثة ارباع الديون المحققة المؤيدة او المقبولة قبولاً مؤقتاً بالتطبيق على القواعد المبينة فيما تقدم والا كان الصلح باطلاً

(المادة ٣١٨)

لا يكون لارباب الديون الحائزين لرهن عقار او الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلس كلها او بعضها لوفاء ديونهم ولا لارباب الديون الممتازة او المضمونة برهن منقول راي في الاعمال المتعلقة بالصلح بسبب ما لهم من الديون المذكورة ولا تحسب ديونهم في مجموع الديون التي تعتبر في صحة الصلح الا اذا تنازلوا عن رهونهم او اختصاصهم بالعقارات او امتيازهم واذا شاركوا المداينين الآخرين في الراي في الصلح فمجرد اعطائهم الراي بعد تنازلا عن ذلك ولو لم يتم الصلح

(المادة ٣١٩)

يوضع الامضاء على سند الصلح في نفس جلسته المتعقدة والا كان الصلح لاغياً واذا رضي بالصلح المداينون الحائزون لثلاثة ارباع الديون فقط يصير تاخير المداولة في الصلح ثمانية ايام لا مهلة بعدها ولا عبرة في هذه الحالة بما حصل في الجمعية الاولى في شان الصلح من التصحيحات والقبول

(المادة ٣٢٠)

اذا حكم على المفلس انه تفالس بالتدليس فلا يجوز عمل الصلح واذا حصل البدء في تحقيق التفالس بالتدليس يطلب حضور المداينين واجتماعهم لاخذ القول منهم عما اذا كانوا يريدون اولاً ان يريدون المداولة في الصلح في حالة الحكم ببراءة المفلس من التدليس وعما اذا كانوا يريدون اولاً ان يريدون تاخير المداولة فيه الى ان يحكم في دعوى التدليس وهذا التأخير لا يعتبر الا اذا كان برأي اكثر المداينين عدداً ومبلغاً كما لقرر في المادة ٣١٧ فاذا كان للمداولة في الصلح وجه بعد انقضاء مدة التأخير تنبع فيها الاحكام المبينة في المادة السابقة

(المادة ٣٢١)

واذا حكم على المفلس بانه مفلس مقصر يجوز عمل الصلح انما اذا حصل البدء في الاجراءات المتعلقة بدعوى التقصير يسوغ للمدينين ان يؤخروا المداولة في الصلح الى ان يحكم فيها مع مراعاة ما تقرر بالمادة السابقة

(المادة ٣٢٢)

وتجوز المعارضة في الصلح للمدينين الذين لم قبل حصوله الحق في الاشتراك في عمله او ثبت لهم هذا الحق بعده ويلزم ان تبين في المعارضة الاسباب المبنية عليها وان تعلن لوكلاء المدينين وللفلس في ظرف الثانية ايام التالية لعمل الصلح والا كانت لاعنية ويلزم ان تشمل على تكليفهم بالحضور امام المحكمة في اول جلسة

(المادة ٣٢٣)

اذا لم يمين الا وكيل واحد عن المدينين وكان معارضا في الصلح وجب عليه ان يطلب تعيين وكيل جديد ويراعي في حقه الاجراءات المبينة في المادة السابقة

(المادة ٣٢٤)

اذا كان الحكم في المعارضة متوقفا على الحكم في مسائل خارجة عن خصائص المحكمة بسبب نوعها فتؤخر المحكمة المذكورة حكمها في المعارضة حتى يحكم في تلك المسائل وتعين ميعادا قضيرا يجب فيه على المدان المعارض ان يقدم تلك المسائل الى القضاة الذين من خصائصهم الحكم فيها ويثبت ذلك التقديم

(المادة ٣٢٥)

على من يريد التجيل من الاخصام ان يطلب من المحكمة التصديق على الصلح بعريضة يقدمها اليها وهي تحكم في ذلك بصفة مادة مستحيلة وانما لا يجوز لها ان تحكم في الطلب المذكور قبل مضي الميعاد المبين في المادة ٣٢٢

(المادة ٣٢٦)

اذا تقدمت معارضات في اثناء الميعاد المذكور يجوز للمحكمة ان تحكم فيها وفي التصديق على الصلح يحكم واحد ما اذا قبلت المعارضة تحكم بالفاء الصلح بالنسبة لجميع ذوي الشأن فيه وفي جميع الاحوال يجب على مأمور التفليس ان يقدم الى المحكمة قبل صدور حكمها في التصديق تقريراً مشتملاً على بيان صفة التفليس وعلى جواز قبول الصلح او عدمه

(المادة ٣٢٧)

يلزم ان تمتنع المحكمة عن التصديق على الصلح اذا لم تراع الاصول المقررة فيما سبق او اذا ظهرت اسباب تستوجب عدم الصلح مراعات للمصلحة العمومية او لمصلحة ارباب الديون

(الفرع الثالث - فيما يتربط على الصلح)

(المادة ٣٢٨)

التصديق على الصلح يجعله نافذا في حق جميع المدائين سواء كانوا مذكورين في الميزانية ام لا وسواء تحققت ديونهم ام لا وفي حق المدائين القاطنين خارج القطر المصري والمدائين الذين صار قبولهم في مساوالات الصلح قبولاً مؤقتاً على حسب المنصوص بالمواد السابقة ايا كان المبلغ الذي يتخصص لهم فيما بعد بالحكم الانتهاء ويجب على وكلاء المدائين ان يسجلوا الحكم الصادر بالتصديق في قلم كتاب المحكمة باسم كل واحد من المدائين مالم يوجد شرط بخلاف ذلك في نفس عقد الصلح

(المادة ٣٢٩)

تنتهي مأمورية وكلاء المدائين متى صار الحكم الصادر بالتصديق على الصلح في قوة حكم انتهائي ويسلمون للمفلس حسابهم القطعي بحضور مأمور التفليسة وهذا الحساب تصير المباحثة فيه وقفه الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك في نفس عقد الصلح ويسلم الوكلاء للمفلس جميع امواله ودفائره واوراقه وسندات و يعطيهم سنداً يخلو طرفهم ويحرر مأمور التفليسة محضراً بجميع ما ذكر وتنتهي بذلك مأموريته وان حصل نزاع فمأمور التفليسة يجعله الى جلسة المحكمة بدون احتياج الى التكليف بالحضور وهي تحكم فيه بمجرد الاحالة

(المادة ٣٣٠)

اذا حصل عقد الصلح على ترك المفلس امواله للمدائين فوكلاؤهم يقدمون الحساب بها في جمعية عمومية ويكون الاجراء في الاموال المتروكة على الاوجه التي ستذكر في حالة اتحاد المدائين

(الفرع الرابع - في ابطال الصلح او فسخه)

(المادة ٣٣١)

لا تقبل الدعوى بىطلان التصديق على الصلح الا اذا كانت مبنية على غش ظهر بعد هذا التصديق وكان هذا الغش ناتجا عن اخفاء مال المفلس او مبالغة في ديونه او اذا كانت تلك الدعوى مبنية على الحكم عليه بانه تقالس بالتدليس ويجوز ابطال الصلح سواء كان بسبب الغش او الحكم على المفلس بعد التصديق على الصلح بانه تقالس بالتدليس يبرى الكفلاء فيه

(المادة ٣٣٢)

اذا لم يوف المفلس بشروط الصلح يجوز طلب فسخه امام المحكمة بحضور الكفلاء ان كانوا وفسخ الصلح لا يبرى الكفلاء الذين توسطوا فيه بضمانهم تنفيذه كله او بعضه

(المادة ٣٣٣)

اذا اقيمت دعوى على المفلس بعد التصديق على الصلح بانه تقالس بالتدليس وصار حبسه او وضعه تحت الحفظ فيجوز للمحكمة ان تأمر بما يلزم من الاجراءات التحفظية انما يجب حتما ابطال تلك الاجراءات من يوم صدور الامر بانه لاجله للدعوى عليه بذلك او من يوم صدور الحكم ببراءته

وتعين المحكمة مأمورا لتفليسة ووكيلا واحدا او أكثر عن المدينين بمجرد اطلاعها على الحكم الصادر بان المفلس تقالس بالتدليس او يحصل ذلك التعيين في نفس الحكم الصادر منها بىطلان الصلح او فسخه

ويجوز للوكلاء المذكورين ان يضعوا الاختام على اماكن المفلس التي يلزم الختم عليها وعلمهم ان يباشروا بدون تاخير تحقيق جرد الاموال والسندات والاوراق مع مراجعة قائمة الجرد القديمة ويكون ذلك بحضور مأمور التفليسة او من يعينه لينوب عنه وان يحضروا قائمة جرد جديدة تكملة للقائمة السابق تحريرها او ميزانية تكملة للميزانية القديمة اذا اقتضى الحال ذلك

وان ظهر مدينون مستجدون فيكلفوا بتقديم طلباتهم على الوجه المنصوص عليه في الفرع الخامس من الفصل الخامس باعلانات تنشر في الجرائد وتلقى وبخطابات اليهم وتشمل هذه الإعلانات والخطابات على ملخص الحكم الذي صار تعيين الوكلاء

عن المداينين فيه ويجعل الشروع بدون تأخير في تحقيق سندات الطلبات المقدمة بتمضي هذه المادة ولا يحد تحقيق الديون السابق قبولها وتأيدتها ولكن مع عدم الاخلال برفض أو استئصال أو تنقيص الديون التي دفعت كلها أو بعضها

(المادة ٣٣٤)

وبعد اتمام الاعمال المذكورة اذا لم يحصل صلح جديد يطلب حضور المداينين واجتماعهم لاجل ابداء رأيهم في ابقاء وكلاء المداينين أو استبدالهم ولا يصير الشروع في التوزيعات الا بعد انقضاء المواعيد المعطاة لمن كان مقبلاً بالفطر المصري من المداينين المستجدين وفي ظرف خمسين يوماً بالأكثر من تاريخ نشر الحكم الذي صار تعيين الوكلاء فيه

(المادة ٣٣٥)

لا يصير ابطال المعاملات التي تصدر من المفلس بعد الحكم بالتصديق على الصلح وقبل فسخه أو بطلاله الا اذا حصلت منه بطريق التدليس اضراراً بحق المداينين

(المادة ٣٣٦)

المداينون السابقون على الصلح الذي صار فسخه أو ابطاله تعود لهم حقوقهم بتمامها بالنسبة للمفلس واما بالنسبة لروكية التفليس فلا يجوز لهم الدخول فيها الا بالحدود الآتية وهي

اذا كانوا لم يقبضوا شيئاً من القدر الذي تقرر لهم في الصلح فيدخلوا فيها بجميع ديونهم واما اذا قبضوا شيئاً من القدر المذكور فيدخلوا بميز من ديونهم الاصلية مقابل الجزء الباقي لهم من القدر المذكور وتتبع الاحكام المذكورة في هذه المادة اذا وقع تفليس ثان بدون سبق ابطال الصلح أو فسخه

(الفرع الخامس - في قفل اعمال التفليس بسبب عدم كفاية مال المفلس)

(المادة ٣٣٧)

اذا وقتت اعمال التفليس لعدم وجود مال للمفلس كاف لاعمالها سواء كان وقتها قبل التصديق على الصلح او قبل اتحاد المداينين يجوز للمحكمة بناء على تقرير مأمور التفليس ان تحكم ولو من تلقاء نفسها بقفل اعمال التفليس ويعود بهذا الحكم لكل واحد من المداينين حتى في اقامة دعواه على نفس المفلس ويوقف تنفيذ ذلك الحكم مدة شهر من تاريخه

(المادة ٣٣٨)

يجوز للمفلس او لغيره من ارباب الحقوق ان يتصل من المحكمة في اى وقت على نقض الحكم المذكور في المادة السابقة اذا اثبت وجود مال كاف لمصاريف اعمال التفليسة او سلم الى وكلاء المدينين المبلغ الكافي لما ويجب في جميع الاحوال قبل كل شيء وفاء مصاريف الاجراءات التي حصلت بمقتضى المادة السابقة

(الفرع السادس - في اتحاد المدينين)

(المادة ٣٣٩)

اذا لم يحصل الصلح بين المفلس والمدينين يكون ارباب الديون بمجرد ذلك في حالة الاتحاد وعلى مامور التفليسة حينئذ ان يشاورهم بدون تأخير فيما يتعلق بادارة اشغالها وفي لزوم ابقاء وكلاء المدينين او استبدالهم ويدخل في هذه المشورة المدينون المتنازون او الحائزون لرهن عقار او منقول او الذين تحصلوا على اختصاصهم بمقاررات المفلس كلها او بعضها لوفاء ديونهم ويحرر محضر باقوال المدينين ومحفظاتهم وباطلاع المحكمة عليه تحكم في تلك الاقوال على وجه ما ذكر في المادة ٣٤٧ وعلى الوكلاء الذين يعزلون ان يقدموا الى الوكلاء المعينين بدلا عنهم حساباتهم بحضور مامور التفليسة بعد ان يكلف المفلس تكليفا رسميا بالحضور في وقت تقديم تلك الحسابات

(المادة ٣٤٠)

يستشار المدينون لمعرفة ما اذا كانت تعيين اعانة للمفلس من مال تفليسته ممكنا ام لا فاذا رضي بذلك اكثر المدينين الحاضرين يجوز تعيين مبلغ للمفلس ويعرض وكلاء المدينين مقداره على مامور التفليسة وهو يقرر ما يستصوبه انما للوكلاء دون غيرهم ان يعارضوا فيما يعينه المامور المذكور ويرضوا الاثر في ذلك للمحكمة

(المادة ٣٤١)

اذا افلست شركة تجارية يجوز للمدينين ان لا يتقبلوا الصلح الا مع واحد من الشركاء او اكثر وفي هذه الحالة يبقى جميع اموال الشركة تحت دائرة اتحاد المدينين وتخرج عنها الاموال الخاصة بين حصل معه عقد الصلح ولا يجوز ان يشترط في القدر المذكور دفع شئ الا من الاموال الخارجة عن اموال الشركة والشريك الذي تحصل على صلح خاص به يبرا من كل تضامن

(المادة ٣٤٢)

ينوب الوكلاء عن جميع المداينين في روكية التفليس وبناط بهم تصفية اموال التفليس ومع ذلك يجوز للمداينين ان يوكلهم في استمرار تشغيل تلك الاموال وتعين مدة التشغيل وحدوده في القرار الذي يصدر من المداينين باعطاء هذا التوكيل وتقدر فيه المبالغ التي يجوز للوكلاء ان ييقوها تحت ايدىهم لاجل وفاء المصاريف ولا يعتبر هذا القرار الا اذا صدر بحضور مامور التفليس واتحاد راي ثلاثة ارباع المداينين عددا ومبلغاً وقبل المعارضة في القرار المذكور من المفلس والمداينين المخالفين لراي الاكثرية اذا تقدمت في ظرف ثمانية ايام من تاريخ صدور ذلك القرار انما لا يترتب عليها توقيف تنفيذه

(المادة ٣٤٣)

اذا نشأت عن معاملة الوكلاء ديون زائدة على اموال التفليس التي هي تحت دائرة الاتحاد فالمداينون الذين اذنوا بهذه المعاملات يكونون دون غيرهم ملزومين بالزائد على ما يخصهم في اموال التفليس انما لا تخرج ملزوميتهم بذلك عن الحدود الميثة في التوكيل الذي اعطوه ويتخصص هذا الزائد عليهم كل واحد منهم بالنسبة لتقدر دينه على التفليس

(المادة ٣٤٤)

وكلاء المداينين مكلفون باجراء بيع عقار المفلس وبضائه وامتنعه وتصفية الديون المطلوبة له او منه ويكون جميع ذلك تحت ملاحظة مامور التفليس بدون احتياج لطلب حضور المفلس ويجوز لهم ايضاً المصالحة في جميع الحقوق التي تكون للمفلس ولو كانت متعلقة بالمقايير بشرط مراعاة القواعد المقررة في مادتي ٢٧٩ و ٢٨٠ ولا يتمتع من ذلك اي معارضة تحصل من المفلس

(المادة ٣٤٥)

يطلب مامور التفليس حضور المداينين الذين هم في حالة الاتحاد ويجمعهم ولو مرة واحدة في السنة الاولى وكذلك في السنين التي بعدها بحسب اقتضاء الحال ويجب على وكلاء المداينين ان يقدموا حسابهم في هذه الجمعيات للمداينين وحينئذ ان يصير ابتداءهم في وظائفهم او استبدالهم على حسب ما هو مقرر في مادتي ٢٤٧ و ٣٣٩

(المادة ٣٤٦)

متى انتهت تصفية التفليس يجمع مأمور التفليس المداينين ويقدم الوكلاء حسابهم في هذا الاجتماع الاخير بحضور المفلس او بعد تكليفه بالحضور تكليفا رسميا ويجوز بذلك محضر ويجوز لكل واحد من المداينين ان يدرج فيه اقواله ومحفظاته وبعد انقضاء هذه الجمعية تنحل حالة الاتحاد حتا واذا حصلت منازعة في حساب الوكلاء يحيلها مأمور التفليس على جلسة المحكمة بدون احتياج للتكليف بالحضور امامها تكليفا رسميا ويقدم مأمور التفليس الى المحكمة في جميع الاحوال تقريرا مشتملا على بيان احوال التفليس ونوع التفليس

(المادة ٣٤٧)

اذا صدر امر بحبس المفلس وكان محبوسا بالفعل يحل سبيله متى ثبت في اي وقت ان الوكلاء وضعوا يدهم على جميع امواله ودفائره وتحصلوا منه على سائر البيانات والايضاحات اللازمة ويجوز للمداينين وللوكلاء الدخول في المرافعات التي تحصل لصدور الحكم بشأن اخلاء سبيله

(الفصل السابع)

(في بيان انواع المداينين وفي حقوقهم في حالة تفليس مدينتهم)

(الفرع الاول — في شركاء المفلس في الدين وفي الكفلاء)

(المادة ٣٤٨)

اذا كانت يد احدى المداينين سندات دين محضاة او محولة او مكفولة من المفلس وآخرين ملتزمين معه على وجه التضامن ومفلسين ايضا جاز له ان يدخل في التوزيعات التي تحصل في جميع روكيات تفليساتهم ويكون دخوله فيها بقدر اصل المبالغ المحررة به السند وما يتبعه الى تمام الوفاء

ولا حق لتفليسات الملتزمين بدين واحد في مطالبة بعضها بعضا بالحصص المدفوعة منها الا في حالة ما اذا كان مجموع تلك الحصص المدفوعة من روكيات هذه التفليسات يز يد

على قدر اصل الدين وما هو تابع له ففي هذه الحالة تعود الزيادة لمن كان من المدينين
المفلسين مكفولا من الآخرين على حسب ترتيب التزامهم بالدين
(المادة ٣٤٩)

إذا استوفى المدين الحامل لسند متضامن فيه المفلس وغيره بعضا من دينه قبل الحكم
باشهار الافلاس فلا يدخل في روكية التفليسة الا بالباقي بعد استئزال ما استوفاه ويبقى
حقه في المطالبة بالباقي محفوظا له على الشريك او الكفيل ويدخل الشريك او الكفيل
المذكور في روكية المفلس بقدر ما دفعه وفاء عنه وللمدين مطالبة الشركاء في الدين
بتام دينه ولو حصل الصلح مع المفلس

(الفرع الثاني)

(في المداينين المرتنين لمنقول وفي المداينين الذين لهم الامتياز على المنقولات)
(المادة ٣٥٠)

مدايوا المفلس الحائزون لرهمن منقول حيازة معتبرة قانونا لا يدرجون في روكية
التفليسة الا لجرد العلم بذلك
(المادة ٣٥١)

يجوز لوكلاء المداينين ان يستردوا على ذمة التفليسة في اي وقت باذن مامور التفليسة
المنقولات المرهونة بان يدفعوا الدين الذي عليها الى المرتنين
(المادة ٣٥٢)

يجوز للمداين الحائزون لرهمن منقول ان يبيعه في اي وقت مع مراعاة الاجراءات المينة
في القانون ويجوز لوكلاء المداينين ان يلزموه بالبيع في ميعاد يجنيه مامور التفليسة
والا فلهم اخذ الشيء المرهون ويبيعه مع عدم الاخلال بما لرب الدين المرتن من الحقوق
في الثمن فاذا بيع الرهن بشمن زائد على الدين ياخذوا الوكلاء هذه الزيادة وان كان
الثمن اقل من الدين يدخل الدائن الباقي له في روكية التفليسة مع الفرماء بصفة مداين عادي
(المادة ٣٥٣)

الاجر والماهيات المستحقة في اثناء الستة اشهر السابقة على صدور الحكم باشهار الافلاس
لمن استخدمهم المفلس بنفسه من الشغالة والكتبة تكون من جملة الديون الممتازة
وكذلك ما هيات الخدمة المستحقة في السنة السابقة على الحكم المذكور

(المادة ٣٥٤)

اذا بيعت منقولات لاحد ثم اشهر افلاسه فلا يكون للبائع حق في الدعوى بفسخ البيع ولا تجوز له اقامة الدعوى بالاسترداد الا في الاحوال التي ستذكر بعد

(المادة ٣٥٥)

على وكلاء المداينين ان يقدموا للمور التفليسة قائمة بالمداينين المدعين امتيازاً على المنقولات وبأذن المامور المذكور عند الاقتضاء يدفع مطلوب هؤلاء المداينين من اول نقود تحصل واذا حصلت نازعة في الامتياز فتحكم فيها المحكمة

(الفرع الثالث)

(في حقوق المداينين المرتبطين للعقارات والمداينين الذين لهم حق الامتياز عليه او الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلس كلها او بعضها لوفاء ديونهم)

(المادة ٣٥٦)

اذا حصل توزيع ثمن العقارات قبل توزيع ثمن المنقولات او حصلاً معاً فالمداينون الذين لهم الامتياز على العقارات او المرتبطين لها او الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها او بعضها لوفاء ديونهم ولم يستوفوا حقوقهم من ثمنها يدخلون في توزيع النقود التي لروكية الديون العادية بقدر الباقي لهم مع المداينين الخالين عن الرهن والامتياز والاختصاص بشرط ان تكون ديونهم سبق تحقيقها وتأييدها على حسب الاصول السابق ذكرها

(المادة ٣٥٧)

اذا حصل توزيع نقود متحصلة من ائمان المنقولات توزيعاً واحداً او اكثر قبل توزيع ائمان العقارات فالمداينون الذين لهم حق الامتياز عليها او المرتبطين لها او الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها او بعضها لوفاء مطلوبهم ونحقت ديونهم وتأبدت يدخلون في توزيع ائمان المنقولات بجميع ديونهم مع عدم الاخلال عند الاقتضاء بما يلزم ارجاعه كما سيذكر في المادة الآتية

(المادة ٣٥٨)

بعد بيع المقارات وتسوية ترتيب درجات المدينين الفائزين لرهنها والمدينين الذين لهم الامتياز عليها والذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها او بعضها تسوية قطعية فمن يستحق منهم على حسب ذلك الترتيب اخذ جميع ديونه من اثمانها لا ياخذها الا بعد استئصال المبالغ التي استلمها من اموال روكية الديون العادية والمبالغ المستنزلة على الوجه المذكور لا يصير ابقاؤها في روكية المدينين الفائزين بل يصير ارجاعها الى روكية الديون العادية وتوزيعها على ارباب هذه الديون

(المادة ٣٥٩)

اما المدينون الفائزون لرهن المقار او الذين تحصلوا على اختصاصهم به كله او بعضه لوفاء ديونهم ولم يستحقوا في توزيع ثمنه على حسب الترتيب السابق ذكره الا جزءا من ديونهم فيكون العمل في حقهم على حسب ما هو آت وذلك ان حقوقهم في روكية الديون العادية يصير تسويتها تسوية قطعية بقدر المبالغ التي تبقى لهم بعد اخذهم ما يخصهم في توزيع ثمن المقار وما اخذوه من النقود زيادة عن هذا القدر في التوزيع السابق من اثمان المنقولات يستنزل مما خصهم في ثمن المقار و يصير ارجاعه الى روكية الديون العادية

(المادة ٣٦٠)

والمدينون الفائزون لرهن المقار او الذين تحصلوا على اختصاصهم به كله او بعضه ولم يستحقوا شيئا اصلا في توزيع ثمنه على حسب الترتيب السالف ذكره يعتبرون بصفة مدينين بدلين عادي

(الفرع الرابع - في حقوق الزوجات)

(المادة ٣٦١)

للزوجة ايا كانت الشريفة المتبعة فيما يتعلق بزواجها ان تاخذ في حالة افلاس زوجها عين المقارات التي كانت مألكتها لها في وقت زواجها وبقيت في ملكيتها وكذلك المقارات التي آلت لها بعد الزواج بالارث او بالهبة من غير زوجها

(المادة ٣٦٢)

وكذلك لها ان تاخذ المقارات التي اشترتها باسمها بالنقود الآيلة لها بالارث او الهبة المذكورين في المادة السابقة او بالنقود المتحصلة من اموالها

(المادة ٣٦٣)

ولما ان فاعده عين المنقولات التي احضرتها الى بيت زوجها في وقت الزواج او اشترتها من مالها او آلت لها بالارث او الهبة متى كانت الملكية فيها باقية لها على حسب الشريعة المتبعة في زواجها

(المادة ٣٦٤)

واذا كان على عقاز الزوجة دين او رهون صحيحة سواء التزمت بها باختيارها او حكم عليها بها فليس لها ان تطلب اخذ تلك العقارات على حسب ما هو مذکور في مادتي ٣٦١ و ٣٦٢ الا بشرط عدم الاخلال بما عليها من الدين والرهون

(المادة ٣٦٥)

ان كان الزوج تاجرا في وقت عقد الزواج او لم يكن له في هذا الوقت حرفة معلومة ومصار تاجرا في السنة التالية له فليس للزوجة ان تطالب التفليس بالتبرعات المندرجة في عقد زواجها كما انه لا يجوز في هذه الحالة للمداينين ان يتشبثوا فيما تبرعت به الزوجة في العقد المذكور

(الفصل الثامن)

(في تصفية ثمن المنقولات وفي التوزيع على المداينين)

(المادة ٣٦٦)

تستزل من النقود المتحصلة من اثمان المنقولات الرسوم ومصاريف ادارة التفليس ومن ضمنها اجرة وكلاء المداينين والاعانة التي اعطيت للمفلس او لعائلته وكذلك المبالغ المدفوعة للمداينين الممتازين ويوزع الباقي على جميع المداينين بنسبة مقادير ديونهم التي تحققت وتأيدت

(المادة ٣٦٧)

ولذلك يسلم وكلاء المداينين في كل شهر الى مأمور التفليس قائمة ببيان الحالة التي عليها التفليس وبيان النقود المودعة في صندوق المحكمة ويامر المأمور المذكور عند الاقتضاء باجراء توزيع على المداينين ويعين مقداره ويلاحظ وصول المبلغ لهم بذلك جميعا

(المادة ٣٦٨)

لا يصير الشروع في اى توزيع على المدينين القاطنين بالقطر المصرى الا بعد حفظ الحصة المقابلة لديون المدينين الساكنين خارج القطر المذكور على حسب ما هو مبين في ميزانية المفلس واذا تراءى ان الديون المذكورة ليست مندرجة في الميزانية على وجه الدقة يجوز لمامور التفليسة ان يامر بالزيادة فيها بحفظ وانما للوكلاء التظلم من ذلك ورفع الامر الى المحكمة الابتدائية

(المادة ٣٦٩)

تبقى هذه الحصة محفوظة في صندوق المحكمة الى اقتضاء الميعاد المقرر في القانون لتقديم الطلبات من المدينين القاطنين خارج القطر المصري فاذا لم يجز المدينون المذكورون تحقيق ديونهم على حسب النصوص في هذا القانون يصير توزيع تلك الحصة على المدينين الذين تحققت ديونهم ويجب ايضا ان تحفظ حصة في مقابلة الديون الحاصلة فيها المنازعة ولم يصدر بقبولها حكم قطعي

(المادة ٣٧٠)

لا يدفع وكلاء المدينين شيئا لدائن الا بعد ابراز السند المثبت للدين ويكتفون على السندات المبالغ التي دفعوها او التي اذن مامور التفليسة بدفعها ومع ذلك اذا لم يكن ابراز السند يجوز لمامور التفليسة ان ياذن بالدفع بناء على محضر تحقيق الديون بعد اطلاعه عليه وفي جميع الاحوال على الدائن ان يحضر سند الاستلام على هامش قائمة التوزيع

(المادة ٣٧١)

يجوز للمدينين الذين في حالة الاتحاد ان يطلبوا بعد استقرار رأيهم بالاكثرية المقررة للصلح الاذن لهم بان يتراضوا مع اولي الشأن فيما لم يتصلوا على استخلاصه من حقوق المفلس ودعاويه كلها او بعضها او بان يتنقلوها الى الغير بشرط طلب حضور المفلس امام المحكمة طلبا رسميا وفي هذه الحالة يجب على وكلاء المدينين اجراء جميع ما يلزم لذلك ويجوز لكل مدين والمفلس ايضا ان يطلب من مامور التفليسة اجتماع المدينين المذكورين لاجل الدواولة واعطاء الراي منهم في شان طلب الاذن المذكور

(الفصل التاسع في بيع عقارات المفلس)

(المادة ٣٧٢)

لا يمتنع الافلاس من اجراء بيع عقارات المفلس ان صدر حكم قبل اشهار الافلاس بنزعها من يده وبيعها

(المادة ٣٧٣)

لا يجوز نزع عقارات المفلس من يده وبيعها بعد صدور الحكم باشهار افلاسه الا بناء على طلب المداينين المرتنين لها او الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها او بعضها لوفاء ديونهم

(المادة ٣٧٤)

اذا لم يتبدا في الاجراءات المتعلقة بنزع عقارات المفلس من يده وبيعها قبل الوقت الذي صار فيه المداينون في حالة الاتحاد فلو كلاء المداينين فقط الحق في اجراء ما يلزم لبيعها ويجب عليهم الشروع في ذلك في ظرف الثمانية ايام التالية للوقت المذكور باذن مأمور التنفيذ مع مراعاة الاصول المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية

(المادة ٣٧٥)

اذا بيعت عقارات المفلس بالزاد بناء على طلب وكلاء المداينين فلا تجوز الزيادة بعد ذلك على الزاد المذكور الا بالشروط والاوجه المبينة في قانون المرافعات

(الفصل العاشر في الاسترداد)

(المادة ٣٧٦)

يجوز في حالة التفليس للمالك الكمبيالات وغيرها من الاوراق التجارية او السندات التي توجد بعينها تحت يد المفلس وقت تفليسه ولم تدفع مبالغها ان يستردها اذا كان تسليمها للمفلس بقصد تحصيل مبالغها بطريق التوكيل وحفظ تلك المبالغ تحت تصرف المالك المذكور او كان تسليمها له لوفاء اشياء معينة فاذا بيعت تلك الكمبيالات او الاوراق او السندات قبل التفليس وكان ثمنها موجودا تحت يد المفلس بصفة وديعة جاز ايضا استرداد الثمن

(المادة ٣٧٧)

يجوز اثبات تسليم الاوراق التجارية بقصد تحصيل مبالغها بطريق التوكيل ولو كان عليها تحويل مستوفي

(المادة ٣٧٨)

ومع ذلك لا يجوز الاسترداد اذا درج المبلغ في حساب جار وقيل المسترد هذا الحساب

(المادة ٣٧٩)

ويجوز ايضا استرداد ما يكون موجودا بعينه من البضائع كلها او بعضها تحت يد المقلب او تحت يد غيره على ذمته اذا كان المالك سلمها للمقلب على سبيل الوديعة او لاجل بيعها على ذمة مالكها ولومع شرط ضمان الدرك فيها على المقلب

(المادة ٣٨٠)

ويجوز ايضا استرداد البضائع التي يكون المقلب اشترها على ذمة المسترد

(المادة ٣٨١)

اذا باع المقلب البضائع المسلمة اليه من طرف المالك ولم يشوف من المشتري ثمنها كله او بعضه بنقود او بورقة تجارية محررة باسمه او تحت اذنه او بمقاصة في الحساب الجاري بينه وبين المشتري يجوز استرداد كل الثمن او بعضه على حسب ما ذكر

(المادة ٣٨٢)

يجب على المسترد ان يدفع ما يكون مستحقا للوكلاء بالعمولة ولمن اقترض مبلغا على زهن البضائع له مع اعتقاد ملكيتها للمقلب

(المادة ٣٨٣)

يجوز استرداد البضائع المرسلة للمقلب المبيعة اليه ما دامت لم تسلم الى مخازنه ولا مخازن الوكيل بالعمولة المأمور ببيعها على ذمته اذا كان المقلب المذكور لم يدفع ثمنها كله ولو تحررت به منه ورقة تجارية او دخل في الحساب الجاري بينه وبين البائع له

(المادة ٣٨٤)

ومع ذلك لا يقبل طلب رد البضائع اذا كان المقلب باعها قبل وصولها وكان البيع بدون تدليس بناء على قائمتها الفالاه على ملكيته لها وتذكرة ارسالها او بناء على القائمة المذكورة وتذكرة النقل بشرط ان يكون موضوعا على كل منهما امضاء المرسل

(المادة ٣٨٥)

ويكون الاجراء كذلك فيما يختص بالبضائع المرسلة من طالب الرد بناء على امر المقلب الى من اشترها من المقلب المذكور

(المادة ٣٨٦)

ويجب على المسترد ان يؤدي ما قبضه على الحساب الى روكية التفليس

(المادة ٣٨٧)

اذا كانت البضائع المباعة للمفلس لم تسلم اليه ولم ترسل له ولا لانسان اخر على ذمته يجوز لبائعيها الامتناع عن تسليمها

(المادة ٣٨٨)

لو كلاء المدينين في الاحوال الميينة في المادة ٣٨٣ وما بعدها الحق في ان يطلبوا بناء على اذن مامور التفليس تسليم البضائع اليهم بشرط ان يدفعوا لبائعيها ثمنها المتفق عليه بينه وبين المفلس

(المادة ٣٨٩)

ويجوز لو كلاء المدينين اجابة طلب الرد بشرط التصديق عليه من مامور التفليس واذا حصلت منازعة في الطلب المذكور تحكم فيها المحكمة الابتدائية بعد سماع اقوال المامور المذكور

(الفصل الحادي عشر)

(في طرق التظلم من الاحكام الصادرة في مواد التفليس)

(المادة ٣٩٠)

الحكم باشهار الافلاس والحكم الذي يعين فيه لوقوف المفلس عن دفع ديونه وقت سابق على الحكم باشهار الافلاس تجوز المعارضة فيهما من المفلس في ظرف ثمانية ايام ومن كل ذي حق غيره في ظرف ثلاثين يوما ويكون ابتداء الميعادين المذكورين من اليوم الذي تمت فيه الاجراءات المتعلقة بلصق الاعلانات ونشرها الميينة في مادتي ٢١٣ و ٢١٤

(المادة ٣٩١)

يجوز للمفلس ان يستأنف في المواعيد الميينة فيما ياتي بالحكم الصادر باشهار افلاسه

(المادة ٣٩٢)

اذا كان المفلس غائبا واثبت انه لم يمكنه العلم بالحكم الصادر باشهار افلاسه جاز له بعد انقضاء ميعاد الثانية ايام ان يعافى من قيد الميعاد المذكور

(المادة ٣٩٣)

يجوز للمدينين ان يطلبوا تعيين تاريخ وقوف المفس عن دفع ديونه في وقت غير الوقت الذي تعين في الحكم بأشهار الافلاس او في حكم آخر صدر بعده ما دامت المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأييدها لم تنقض ومضى انقضت تلك المواعيد فوقت الوقوف عن دفع الديون يبقى بالنسبة للمدينين مقررًا على ما هو عليه بدون إمكان تغيير فيه

(المادة ٣٩٤)

مباد استئناف اي حكم صدر في الدعاوي الناشئة عن نفس التفليسة يكون خمسة عشر يومًا فقط من يوم اعلانه ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة التي بين محل المستأنف ومركز المحكمة التي اصدرت الحكم المذكور

(المادة ٣٩٥)

لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في الاحكام المتعلقة بتعيين او استبدال مأمور التفليسة او وكلاء المدينين ولا في الاحكام الصادرة بالافراج عن المفس او باعطاء اعانة له او لمائله ولا في الاحكام التي صرح فيها ببيع الامتعة او البضائع التي للتفليسة ولا في الاحكام الصادرة بتأخير عمل الصلح او بتقدير الديون المتنازع فيها تقديرًا مؤقتًا ولا في الاحكام الصادرة في النظم من الاوامر التي اصدرها مأمور التفليسة على حسب حدود وظيفته

(الفصل الثاني عشر - في التفليس بالتقصير او التديليس)

(المادة ٣٩٦)

الاحوال المتعلقة بالتفليس بالتقصير والتفالس بالتديليس والعقوبات التي يحكم بها في كل حالة من تلك الاحوال تبين في قانون العقوبات وتكون المحاكم في الاحوال المذكورة بناء على طلب وكلاء المدينين او احد المدينين ايا كان او بناء على طلب النائب العمومي عن الحضرة الخديوية او احد وكلائه

(المادة ٣٩٧)

اذا رفع النائب العمومي او احد وكلائه دعوى على المفس بانه افلس بالتقصير او تفالس بالتديليس فمصاريف تلك الدعوى لا تكون في اي حالة من الاحوال من طرف روكية التفليسة

(المادة ٣٩٨)

اما مصاريف الدعوى التي يرفضها بذلك وكلاء المدانين بالتيابة عن المدانين فتكون من طرف روكية التفليس اذا حكم ببراءة المفلس واما اذا صدر الحكم عليه فتدفع المصاريف من صندوق المحكمة انما للصندوق المذكور حتى الرجوع بها فيما بعد على المفلس

(المادة ٣٩٩)

لا يجوز لوكلاء المدانين ان يقيموا دعوى على المفلس بانه افلس بالتقصير او تفالس بالتدليس ولا ان يدخلوا فيها بصفة مدعين بحقوق مدنية الا اذا اذن لهم بذلك بقرار يصدر من اكثر المدانين الحاضرين عددا

(المادة ٤٠٠)

اذا رفع احد المدانين دعوى على المفلس بانه افلس بالتقصير او تفالس بالتدليس تدفع مصاريفها من صندوق المحكمة اذا صدر الحكم على المفلس واما اذا حكم ببراءته فتكون تلك المصاريف من طرف المدان الذي اقام الدعوى

(المادة ٤٠١)

تبين في قانون العقوبات الاحوال التي يجوز فيها الحكم على غير المفلس بالعقوبات المقررة لتفالس بالتدليس وكذلك الاحوال التي يسرق فيها زوج المفلس او اصوله او فروعهم شيئا للتفليس او يختلسه او يخفيه من غير مشاركة المفلس له في ذلك

(المادة ٤٠٢)

وفي الاحوال المذكورة تحكم المحكمة المنظورة بها الدعوى سواء كانت المحكمة الابتدائية او محكمة الاستئناف بما ياتي ولو حكم ببراءة المدعى عليه اولا بان يرد لروكية ارباب الديون كل ما اختلس بطريق التدليس من الحقوق والاموال والسندات وتحكم المحكمة في ذلك من تلقاء نفسها ثانيا بالتعويضات التي تطلب مع تعيين مقدارها في الحكم الذي يصدر بها سواء كان من المحكمة الابتدائية او محكمة الاستئناف

(المادة ٤٠٣)

اذا اشترط المداين لنفسه مع المفلس اومع غيره امتيازات خصوصية في مقابلة اعطائه رايها في المداولات المتعلقة بالتفليس او عقد مشاركة مخصوصة يترتب عليها ثقله

من اموال المفلس فيحكم بطلان كل مشاركة او اتفاق من هذا القبيل بالنسبة لاي شخص وبالنسبة للمفلس ايضا فضلا عن الحكم بالعقوبات المقررة في قانون العقوبات ويكون المدان المذكور ملزوما بان يرد لمن يلزم المبالغ او الاوراق ذات القيمة التي اخذها بناء على المشاركة الملقاة

(المادة ٤٠٤)

اذا اقيمت دعوى على المفلس بانه افلس بالتصير او تقالس بالتدليس او صدر عليه حكم بناء على ذلك فتكون الدعاوي المدنية في جميع الاحوال قائمه بنفسها و يصير استيفاء الاجرات المتعلقة بالاموال كما هو مقرر في حالة التدليس بدون جواز احوالها على المحاكم الجنائية ولا جواز طلب تلك المحاكم لها للنظر فيها

(المادة ٤٠٥)

ومع ذلك يجب علي وكلاء المدانين ان يعطوا الى وكيل الحضرة الخديوية ما يطلبه منهم من الاوراق والسندات والايفاحات

(المادة ٤٠٦)

الاوراق والسندات ونحوها المسجلة من وكلاء المدانين يصير ابقاؤها في اثناء التحقيق معدة للاطلاع عليها بواسطة قلم كتاب المحكمة ويحصل هذا الاطلاع بناء على طلب الوكلاء المذكورين ويجوز لهم ان ياخذوا منها صورا غير رسمية او يطلبوا صورا رسمية تعطى لهم من كاتب المحكمة

والاوراق والسندات ونحوها التي صدر امر بايداعها في المحكمة ترد الى الوكلاء بعد صدور الحكم ويؤخذ منه سند بالاستلام

(المادة ٤٠٧)

اما الاوراق والسندات ونحوها المودعة في المحكمة بغير امر صادر بذلك فترد للوكلاء مع اخذ سند منهم باستلامها

(الفصل الثالث عشر - في اعادة اعتبار المفلس اليه)

(المادة ٤٠٨)

يجوز للمفلس الذي وفي جميع المبالغ المطلوبة منه سواء كانت اصلا او فوائد او مصاريف ان تحصل على اعادة اعتباره اليه واذا كان شريكا في بيت تجارة افلس فلا يجوز

ان يحصل على اعادة اعتباره اليه الا بعد اثباته ان جميع ديون الشركة صار باقواها بالتام من اصل وفوائد ومصاريف ولوسيق حصول صلح خاص به بينه وبين المدينين

(المادة ٤٠٩)

كل عريضة بطلب اعادة الاعتبار تقدم الى محكمة الاستئناف وعلى الطالب ان يرفقها بسندات المخالصة وغيرها من الاوراق المؤيدة لطلبه

(المادة ٤١٠)

وترسل نسخة من العريضة والاوراق المرفوقة بها من وكيل الحضرة الخديوية الى رئيس المحكمة الابتدائية التي حكمت باشهار الافلاس

(المادة ٤١١)

وعلى وكيل الحضرة الخديوية ورئيس المحكمة الابتدائية ان يستعلا عن كل ما يمكن العلم به مما يبدل على صحة الوقائع التي ابداهما من طلب اعادة الاعتبار اليه

(المادة ٤١٢)

نلتصق صورة العريضة المذكورة مدة شهرين في اللوحة المدة للاعلانات القضائية وفي جميع الاماكن الاخر المينة في لائحة اجراءات المحاكم وينشر ملخص منها في الجرائد

(المادة ٤١٣)

ويموز لكل مدائن لم يدفع اليه مطلوبه بالتام من اصل وفوائد ومصاريف ولكل خصم اخر ذي شأن ان يعارض في اعادة الاعتبار للفلس بان يقدم عريضة بذلك الى المحكمة الابتدائية ويرفقاها بالاوراق المؤيدة لمعارضته انما لا يجوز في اي حال من الاحوال للمدائن المعارض ان يكون خصما في المرافعة التي تحصل في اعادة الاعتبار

(المادة ٤١٤)

يرسل كل من وكيل الحضرة الخديوية ورئيس المحكمة الابتدائية الى محكمة الاستئناف بعد انقضاء الشهرين المذكورين الاستعلامات التي صار الحصول عليها والمعارضات التي تقدمت وبموجب ذلك يراه فيه

(المادة ٤١٥)

ونصدر محكمة الاستئناف بناء على طلب وكيل الحضرة الخديوية حكمها بقبول او رفض طلب اعادة الاعتبار ويكون مبينا فيه اسبابه فاذا حكم برفض الطلب المذكور لا يجوز تقديمه مرة ثانية الا بعد مضي ستة

(المادة ٤١٦)

يرسل الحكم باعادة الاعتبار الى المحكمة الابتدائية وهي تنلوه في الجلسة علانية وتامر بتسجيل صورته في دفاترها ونظرا عن ذلك يلصق الحكم المذكور في اللوحة المعدة للصحق الاعلانات القضائية في المحكمة

(المادة ٤١٧)

لا يعاد الاعتبار اصلا لمن تقالس بالتدليس ولا لمن حكم عليه بسبب سرقة او نصب او خيانة ولا لمن باع عقارا ليس له او مرهونا مع اخفاء رهنه ولا لمن لم يقدم حسابه وبقي المتاخر عليه وليا كان او وصيا او مامورا بادارة اموال او غيهم ممن يكون ملزوما بوفاء حساب ماموريته ويجوز ان يباد الاعتبار الى الملفس المقصر الذي استوفى في العقاب المحكوم عليه به

(المادة ٤١٨)

يجوز اعادة الاعتبار ال الملفس بعد موته

(المادة ٤١٩)

يجوز الحكم باعادة الاعتبار في اثناء المرافعة العادية في الحالتين الاتيتين
اولا اذا وفي الملفس ولو بمال غيره قبل مضي المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأييدها المطلوب منه بالتام من اصل وفوائد ومصاريف بشرط ان لا يكون هذا الغير حل بجميع ما وفاء او يعضه محل المدائين الذين وفاهم بل يكون متبرعا للمفلس بجميع ما اداء من ماله
ثانيا اذا كانت المبالغ المتحصلة بسعي وكلاء المدائين كفت لوفاء ديون المدائين بالتام

(تم قانون التجارة ويلي قانون التجارة البحري)

فهرست
قانون التجارة

الصادر عليه الامر العالي بتاريخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ هجرية
(١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ افرنجية)

صحيفة

- ٥ (الباب الاول) - في القواعد العمومية
- ٥ الفصل الاول - في التجار وفي الاعمال التجارية
- ٦ الفصل الثاني - في لزوم اعلان الشروط المتفق عليها في عقد نكاح التجار
- ٧ الفصل الثالث - في دفاتر التجار
- ٩ (الباب الثاني) - في انواع العقود التجارية
- ٩ الفصل الاول - في الشركات
- ١٥ الفصل الثاني - في السمسرة
- ١٧ الفصل الثالث - في الرهن
- ١٨ الفصل الرابع - في الوكلاء بالعمولة على وجه العموم
- ١٩ الفصل الخامس - في الوكلاء بالعمولة للنقل وفي امانه النقل والمراكبية
- ونحوهم
- ٢٢ الفصل السادس - في الكمبيالات
- ٢٢ الفرع الاول - في صور الكمبيالات
- ٢٣ الفرع الثاني - في مقابل الوفاء
- ٢٤ الفرع الثالث - في قبول الكمبيالات
- ٢٥ الفرع الرابع - في قبول الكمبيالة بالواسطة
- ٢٦ الفرع الخامس - في ميعاد استحقاق دفع قيمة الكمبيالة
- ٢٦ الفرع السادس - في تحويل الكمبيالة
- ٢٧ الفرع السابع - في ملزومية صاحب الكمبيالة وقابلها ومحملها على وجه التضامن وفي الضمان الاحتياطي
- ٢٨ الفرع الثامن - في دفع قيمة الكمبيالة
- ٣٠ الفرع التاسع - في دفع قيمة الكمبيالة بالواسطة
- ٣٠ الفرع العاشر - فيما لحامل الكمبيالة من الحقوق وما عليه من الواجبات
- ٣٤ الفرع الحادي عشر في البروتستو
- ٣٤ الفرع الثاني عشر في الرجوع

مجيئة

٣٦ الفصل السابع - في السندات التي تحت اذن وفي السندات التي لحاملها وغيرها من الاوراق التجارية

٣٧ الفصل الثامن - في سقوط الحق في الدعوى في مواد الاوراق التجارية بمضي الزمن

٣٨ (الباب الثالث) - في الافلاس

٣٨ الفصل الاول - في اشهار الافلاس

٤٤ الفصل الثاني - في تعيين مآور التفليس

٤٥ الفصل الثالث - في وضع الاختتام وفي الاحكام الاولى المتعلقة بشخص المفلس

٤٦ الفصل الرابع - في تعيين وكلاء المداينين واستبدالهم

٤٨ الفصل الخامس - في وظائف وكلاء المداينين

٤٨ الفرع الاول - في القواعد العمومية

٥٠ الفرع الثاني - في رفع الاختتام وفي الجرد

٥١ الفرع الثالث - في بيع بضائع المفلس وامتنعه وتحصيل الديون المطلوبة له

٥٢ الفرع الرابع - في الاعمال التحفظية

٥٣ الفرع الخامس - في تحقيق الديون التي على المفلس

٥٨ الفصل السادس - في الصلح وفي اتحاد المداينين

٥٨ الفرع الاول - في طلب حضور ارباب الديون واجتماعهم

٥٩ الفرع الثاني - في الصلح

٦١ الفرع الثالث - فيما يترتب على الصلح

٦٢ الفرع الرابع - في ابطال الصلح او فسخه

٦٣ الفرع الخامس - في قفل اعمال التفليس بسبب عدم كفاية مال المفلس

٦٤ الفرع السادس - في اتحاد المداينين

٦٦ الفصل السابع - في بيان انواع المداينين وفي حقوقهم في حالة تقليس مدينهم

٦٦ الفرع الاول - في شركاء المفلس في الدين وفي الكفلاء

٦٧ الفرع الثاني - في المداينين المرتبطين لمقول وفي المداينين الذين لهم الامتياز على

المقولات

صحيحة

- ٦٨ الفروع الثالث - في حقوق المداينين المرتبهين للعقار والمداينين الذين لهم حق الامتياز عليه او الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلّس كلها او بعضها لوفاء ديونهم
- ٦٩ الفروع الرابع - في حقوق الزوجات
- ٧٠ الفصل الثامن - في تصفية ثمن المنقولات وفي التوزيع على المداينين
- ٧٢ الفصل التاسع - في بيع عقارات المفلّس
- ٧٣ الفصل العاشر - في الاسترداد
- ٧٤ الفصل الحادي عشر - في طرق التظلم من الاحكام الصادرة في مواد التفليس
- ٧٥ الفصل الثاني عشر - في التفليس بالتقصير او التدليس
- ٧٧ الفصل الثالث عشر - في اعادة اعتبار المفلّس اليه

(تمت)

قانون التجارة البحري



الصادر عليه الامر العالي المؤرخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ هجرية
(١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ميلادية)



(الطبعة الاولى)
بالمطبعة الجامعة بمصر بسوق الخضار القديم «ل سليم حبالين»
سنة ١٣١١ هجرية

امر عال

(نحن خديوم مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الرقم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ جوينو سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب المحاكم الاهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من امرنا الرقم ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا

وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوآت

(المادة الاولى)

قانون التجارة البحري المرفوق بامرنا هذا المشتمل على مائتين وخمسة وسبعين مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون مممولا به في كل جهة من جهات التطر المعرى من بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة في دائرتها

(المادة الثانية)

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا

صدر بسر اى عابدين سيف ١٣ محرم سنة ١٣٠١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣)

محمد توفيق

بامر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(شريف)

ناظر الحقانية

(محمري)



قانون التجارة البحري

(الفصل الاول)

(في السفن التجارية وغيرها من المراكب البحرية)

(المادة ١)

لا يجوز ان يكون مالكا لجميع سفينة رافعة العلم العثماني ولا لبعضها ولا ان يكون عضوا من اي شركة لتشغيل سفن رافعة العلم المذكور الا من كانت من رعايا الدولة العثمانية العلية

(المادة ٢)

يجوز لرعايا الدولة العثمانية العلية ان يملكوا سفنا اجنبية ويسيروها في البحر بالعلم العثماني بعين الشروط المقررة فيما يختص بسفن الرعية ولكن لا يجوز ان يشتمل سند التملك على اي شرط او قيد يخالف للمادة السابقة لنفع اجنبي والا فيعاقب الممتلك بضبط السفينة لجانب الحكومة

(المادة ٣)

بيع السفينة كلها او بعضها بيعا اختياريا يلزم ان يكون بسند رسمي سواء حصل قبل السفر او في اثانته والا كان البيع لاغيا ويحرر السند المذكور امام احد المأمورين العموميين الذين من خصائصهم ذلك اذا كان البيع داخل ممالك الدولة العثمانية العلية واما اذا كان البيع في الممالك الاجنبية فيكون تحرير السند امام قنصل تلك الدولة فان لم يوجد سيفي الحالة الاولى في محل البيع مأمور عمومي لتحرير السند الرسمي جاز تحريره امام جهة الادارة وان لم يوجد في الحالة الثانية قنصل للدولة العلية في البلد الاجنبية فيكون تحريره امام قاضي المحل الذي من خصائصه ذلك بشرط الاخبار به الى اقرب قنصل للدولة العلية

(المادة ٤)

السفن التجارية وغيرها من المراكب البحرية وان كانت من الختولات الا انه يبقى حق الدائن عليها مثل العقارات اذا انتقلت الى يد غير مالكيها بمعنى انه اذا باعها لشخص

ثالث مالكا المدين ديناً ناشئاً عنها يجوز لارباب الدين وضع الحجز عليها تحت يد المشتري
واجراء بيعها لوفاء ديونهم ولذلك تكون السفن التي من هذا القليل ضامنة لوفاء دين
بائنها خصوصاً الدين المصرح في القانون بامتيازها علي غيرها

(المادة ٥)

الدين الآتي يانها ممتازة على حسب الترتيب الآتي
اولاً رسوم المحكمة وغيرها من المصاريف المنصرفة للحصول على البيع وتوزيع الاثان
ثانياً عوايد رئيس البوغاز وعوايد حمولة السفينة او المركب بحساب الطونيلاطه وعوايد
الدخول في المآمن وعوايد ربطها في البر وعوايد المويس او مقدم المويس
ثالثاً اجرة الخفير ومصاريف التحفظ على السفينة من ابتداء دخولها في المينا الى بيعها
رابعاً اجرة انخازن التي توضع فيها ادوات السفينة او مهماتها
خامساً مصاريف اصلاح السفينة واصلاح ادواتها ومهماتها من وقت سفرها الاخير
ودخولها في المينا

سادساً ماهية واجرة القبودان وغيره من الملاحين المستخدمين في السفر الاخير
سابعاً المبالغ التي اقترضها القبودان للوازم السفينة في مدة سفرها الاخير والمبالغ اللازمة
لوفاء قيمة البضائع التي باعها للفرش المذكور

ثامناً ماهو مستحق لبائع السفينة من الثمن وتوابه والمبالغ المستحقة لمن اورد المهمات
اللازمة لاشاء السفينة والمستحقة للعملة الذين اشتغلوا في انشائها اذا لم يسبق لها
سفر والمبالغ المستحقة لارباب الدين في مقابلة المهمات التي احضروها وفي مقابلة
الاعمال واجرة القلاطه والمؤنة وتمجيز السفينة للسفر بواسطة احضار ما يلزم لهولها من
الملاحين والادوات والذخائر ونحوها قبل سفرها اذا سبق لها سفر

تاسعاً المبالغ المقرضة قرضاً بحرياً على جسم السفينة او على سهم قاعدتها او على الاتنا
وادواتها لاجل قلفطتها او شراء ذخائرها او تمجيزها للسفر قبله

عاشراً ماهو مستحق لاجل السفر الاخير من مبلغ السيكرتاه المعمولة على جسم السفينة
او على سهم قاعدتها او على الاتنا وادواتها او جهازها

الحادي عشر التصويفات للشفقة لمتاجري السفينة لعدم تسليم البضائع التي شحنوها بها اولاداء الخسارة البحرية التي حصلت في تلك البضائع بسبب تقصير القبطان او الملاحين

وارباب الديون المذكورون في كل وجه من الالوجه المتقدم ذكرها في هذه المادة يدخلون في التوزيع بدرجة متساوية بنسبة مقادير ديونهم اذا لم يكف الثمن لوفائها بتمامها

(المادة ٦)

لا يجوز العمل بمقتضى الامتياز المقرر للديون المينة في المادة السابقة الا اذا ثبتت تلك الديون بالالوجه الالآتية

اولا تثبت رسوم المحكمة بقوائم الرسوم التي قررتها المحاكم التي حكمت بحجز السفينة ويعمل ويكون الحكم من خصائصها

ثانيا تثبت عوائد حمولة السفينة بحساب الطونيلاطه ونحوها بسندات المخالصة الرسمية المخررة من محصلها

ثالثا تثبت الديون المينة بالوجه الثالث والرابع والخامس من المادة الخامسة بقوائم يقطع حسابها ورئيس المحكمة الابتدائية

رابعا ماهيات واجرم الملاحين تثبت بدفاتر تجهيز السفينة وتجردها المصدق عليها من قلم رئاسة الميناء

خامسا تثبت المبالغ المقرضة وثن البضائع المبيعة للوازم السفينة في مدة سفرها الاخير بقوائم مقطوع حسابها بمعرفة القبطان ورؤساء ملاحي السفينة مثبتة لضرورة الاقتراض

سادسا يثبت بيع السفينة كلها او بعضها بسند رسمي محرر بمقتضى المادة الثالثة ويثبت احضار المهمات لانشاء السفينة وتجهيزها والمؤنة بمحفوظ وقوائم موضوع عليها علامة القبطان ومصدق عليها من المالك وتسلم نسخة منها الى قلم كتاب المحكمة قبل سفر السفينة او في ظرف عشرة ايام مالاكثر بعد سفرها

سابعا المبالغ المقرضة قرضا بحريا على جسم السفينة او على سهم قاعدتها او على ادواتها ومهماتا او على جهازها قبل سفرها تثبت بالسندات الرسمية او الغير رسمية التي تسلم صورها في نسختين الى قلم كتاب المحكمة في ظرف عشرة ايام من تاريخها

ثامناً ثبتت مبالغ السيكورتات بيوليصة السيكورتاه او يكشف مستخرج من دفاتر شركة السيكورتاه المحررة على حسب الاصول المقررة
تاسعاً ثبتت التعويضات المستحقة لمستأجري السفينة بالاحكام الصادرة فيها من محكمة او من محكمين مختارين

(المادة ٧)

امتيازات المداينين فضلاً عن زوالها بالاسباب العامة لانقضاء التعهدات نزول اذا بيعت السفينة على يد المحكمة بالاوجه المبينة في الفصل الآتي او اذا بيعت يماً اختيارياً ثم سافرت باسم مشتريها بشرط ان يكون الخطر عليه ولم تحصل معارضة من مدايني البائع فان حصلت معارضة من مداين منهم بالاوجه المقررة لها فلا توجب نقلاً الا له

(المادة ٨)

وتعتبر السفينة بعد قيامها بثلاثين يوماً انها سافرت اذا ثبت قيامها ووصولها في مينتين مختلفتين وتعتبر ايضا انها سافرت اذا مضت مدة زائدة عن ستين يوماً بين قيامها من ميناء ورجوعها اليها بدون ان تصل الى ميناء اخرى او اذا كانت السفينة التي قامت لسفر طويل مكثت اكثر من ستين يوماً في سفرها بدون حصول شكوى من مدايني البائع

(المادة ٩)

يبيع سفينة في اثناء سفرها يماً اختيارياً لا يضر بحقوق مدايني بائنها ولذلك لا تزال السفينة او ثمنها رهناً للمداينين مع حصول البيع ويجوز لهم ايضاً الطعن في البيع بانه حصل بالتدليس اذا استحسنوا ذلك

(الفصل الثاني - في حجز السفن وبيعها)

(المادة ١٠)

كل مركب بحري يجوز حجزه وبيعه باسم المحكمة ونزول امتياز المداينين بالاجراءات الآتية

(المادة ١١)

لا يجوز حجز المركب الا بعد التنبيه الرسمي بالدفع باريخ وعشرين ساعة بناء على طلب المداين الطالب لوضع الحجز

(المادة ١٣)

يجب اعلان التنبيه الى نفس المالك او الى محله اذا كان الدين من الديون العادية على شخص المالك المذكور وليس ممتازا على السفينة فان كان الدين ممتازا عليها على حسب المنصوص بالمادة الخامسة جاز اعلان التنبيه الى قبودان السفينة

(المادة ١٣)

على المخضر ان يتوجه الى داخل السفينة ومعه شاهدان ويجرح محضر حجزها و يبين فيه اسم صاحب الدين اللازم وضع الحجز لاجله وصنعه ومحلله والسند الذي شرع في اجراء ذلك بناء عليه ومبلغ الدين المطلوب تحصيله والمحل الذي اختاره المذابين في الجهة الكائن فيها مركز المحكمة الابتدائية التي يلزم اجراء بيع السفينة امامها وفي الجهة التي حمزت فيها وربطت واسم مالكيها وقبودانها واسم السفينة ونوعها ومقدار حملتها من الطونيلاطة وعلى المخضر ايضا ان يبين قطارها وصنادلها وادواتها واحملتها ومهماتا وذخايرها مع ذكر صفات جميع ذلك و يعين حارسا على السفينة

(المادة ١٤)

اذا كان مالك السفينة المحجوزة ساكنا في البلدة الكائنة فيها المحكمة الابتدائية التي في دائرتها الجهة التي حصل فيها الحجز وجب على المذابين الذي طلب وضع الحجز ان يعلن للمالك المذكور في ظرف ثلاثة ايام صورة محضر الحجز ويكلفه بالحضور امام المحكمة في الميعاد المعتاد ليحضر بيع الاشياء المحجوزة واذا كان المالك المذكور ساكنا في محل ابعد من تلك البلدة فالاعلان و ورقة طلب الحضور يسلمان على ذمته الى قبودان السفينة المحجوزة واذا كان غائبا يسلمان الى من كان قائما مقامه او مقام المالك وفي هذه الحالة يزداد على الميعاد المعتاد للحضور مدة مسافة الطريق التي بين المحكمة ومحلله اذا كان مقما في البلاد القارة من ممالك الدولة العلية واما اذا كان المالك ساكنا خارج البلاد القارة المذكورة او في بلاد اجنبية فيكون ميعاد الحضور كالمقرر في قانون المرافعات المدنية على حسب الجهات

(المادة ١٥)

البيع الذي لا يبعح اجراؤه الالباء على سند واجب التنفيذ يكون امام قاض يعينه رئيس المحكمة الابتدائية من تلقاء نفسه ويحصل بطريق المزايدة العمومية بعد الناداة

على السفينة البائع ونشر الاعلانات بالجرائد وتطبيقها في اللوحات المعدة لذلك على الوجه الآتي

(المادة ١٦)

إذا كان الحجز واقفا على سفينة حمولتها أكثر من عشر طونيلاطات (أي ازيد من ١٠٠٠٠ كيلو) بنادي ثلاث مرات على الاشياء المراد بيعها أو تعلن ثلاثة اعلانات وتكون المناداة والاعلانات متوالية في كل ثمانية ايام مرة في ضواحي المينا وفي الميادين العمومية الكبيرة التي في المحل الذي تكون السفينة مربوطة فيه وكذلك في جميع الاماكن التي تعين بأمر من المحكمة وينشر اعلان عن ذلك في احدى الجرائد التي تطبع في الجهة الكائن فيها مركز المحكمة التي طلب منها وضع الحجز فان لم توجد فيها جرائد ينشر الاعلان في احدى الجرائد التي تطبع في اقرب محل

(المادة ١٧)

وفي اليومين التاليين لكل مناداة وعلان تعلق اعلانات على الصاري الكبير بالسفينة المحجوزة وفيه اللوحة المعدة للاعلانات بالمحكمة التي حصل الشروع امامها في استيفاء الاجراءات اللازمة وفي الميادين العمومية وفي رصيف المينا التي تكون السفينة مربوطة فيها وكذلك في البورصة التجارية فان لم توجد فعلى باب دار الحكومة المحلية

(المادة ١٨)

يلزم ان تشتمل المناداة والاعلانات المنشورة والمعلقة على اسم المدين الذي طلب الحجز والبيع وصنفته ومحل اقامته وبيان السندات البنية عليها الاجراءات المتعلقة بذلك ومقدار مبلغ الدين المطلوب والمحل الذي اختاره المدين في الجهة الكائن فيها مركز المحكمة وفي الجهة المربوطة فيها السفينة وبيان اسم مالك السفينة المحجوزة ومحل واسم السفينة وبيان كونها مجهزة او في حالة التجهيز وبيان اسم قيودانها ومقدار حمولتها بحساب الطونيلاطة وبيان المحل الذي تكون السفينة فيه راكزة او عائمة وبيان اسم القاضي المعين للبيع واسم المحضر الذي وضع الحجز وبيان الثمن المقدر للزيادة عليه وبيان ايام الجلسة التي تقبل فيها المزايدة

(المادة ١٩)

تقبل المزايدة في اليوم المعين لها في الاعلان الملحق بعد المناداة الاولى ويستمر التفاضل

المعين للبيع على قبول الزايدات في اليوم المعين في امره بعد كل مناداة تحصل في كل ثمانية ايام

(المادة ٢٠)

وبعد المناداة الثالثة يقع البيع للزائد الاخير الذي يكون عطاؤه اكثر من غيره عند انطفاء الشموع الموقودة في ابتداء الزايدة حسب العادة ومع ذلك يجوز للقاضي المعين للبيع ان ياذن بالتاخير ثمانية ايام مرة او مرتين املاً في حصول زائدة اكثر ويعلن ذلك بالجرائد وتعلق اعلانات فان لم ينشأ عن التأخير المرخس به على هذا الوجه الحصول على زائدة اكثر تعطى السفينة بناء على الزائدة الاخيرة

(المادة ٢١)

اذا كان الحجز واقعاً على قطائر او صنادل او مراكب اخر من سفن المينا وتكون حمولتها عشر طونيلاطات فاقبل يقع البيع في هذه الحالة في جلسة القاضي من غير احتياج لمراجعة كافة الاجراءات السالف ذكرها انما يكون ذلك بعد الاعلان على رصيف المينا مدة ثلاثة ايام متوالية وتعلق الاعلان على صاري المبيع عما ذكر فان لم يكن له صار فعلى المحل الظاهر منه وفي اللوحة المعدة للاعلانات بالمحكمة ويلزم ان يكون بين اعلان الحجز واجراء البيع ميعاد ثمانية ايام كاملة

(المادة ٢٢)

يترتب على بيع السفينة بالزايدة انتهاء وظائف القبودان وانما له ان يطالب تعويضات من مالك السفينة وكفلائه وكل من التزم له بشي « اذا كان هناك وجه فذلك

(المادة ٢٣)

يجب على الراعي عليه مزاد السفينة من اي حمولة كانت ان يدفع في ظرف اربع وعشرين ساعة من وقت مرسى المزاد ثلث الثمن الذي رسي به المزاد عليه او يسلمه الى صندوق المحكمة ويؤدى كفيلاً معتداً بالثلثين يكون له محل بالنظر المصري ويضع امضاه مع المكفول على السند ويكونان ملزومين على وجه التضامن بدفع الثلثين المذكورين في ميعاد احد عشر يوماً من يوم مرسى المزاد

ولا تسلم السفينة للراعي عليه المزاد الا بعد دفع ثلث الثمن واداء الكفيل بالباقي واما صورة محضر البيع فلا تسلم اليه الا بعد دفع الثلثين بالتام في الميعاد المقرر

وفي حالة عدم دفع الثلث الاول او الثلثين الباقيين او عدم اداء الكفيل كما ذكر آتقانباع السفينة ثانياً على ذمة المشتري وكفيله بالزيادة بعد نشر اعلان واحد جديد وتعليقه بثلاثة ايام ويكون المشتري والكفيل المذكوران ملزومين على وجه التضامن بالتصان اذا حصل وبالتصويضات والقوائد والمصاريف اذا كان الثلث المدفوع اولاً غير كاف لذلك

(المادة ٢٤)

طلب استبعاد حصة من بيع السفينة او الاشياء المحبوزة وكل طلب فرعى يقدمان ويعلنان الى قلم كتاب المحكمة قبل وقوع البيع فان تقدم طلب استبعاد الحصة بعد البيع فينقلب قانوناً الى معارضة في تسليم المبلغ المتحصل من البيع

(المادة ٢٥)

للطالب او المعارض ميعاد ثلاثة ايام لتقديم ادلته وللمدعى عليه ايضاً ميعاد ثلاثة ايام للمناقضة وتقدم الدعوى الى الجلسة بناء على علم خير بالحضور امام المحكمة

(المادة ٢٦)

تقبل المعارضات في تسليم الثمن في ظرف الثلاثة ايام التالية للبيع ومتى مضى هذا الميعاد لا يجوز قبولها الا اذا كانت في شان ما زاد على المبالغ المستحقة للمدائنين الذين حصل الحجز من اجلهم

(المادة ٢٧)

يجب على المدائنين المعارضين في تسليم الثمن ان يقدموا الى قلم كتاب المحكمة سندات ديونهم في ظرف ثلاثة ايام بعد التنبيه عليهم بذلك من المدائنين الذي طلب اجراء البيع او من مالك السفينة التي وضع الحجز عليها او ممن كان قائماً مقامه وان تأخروا عن ذلك بصير الشروع في توزيع ثمن المبيع بدون ادخالهم فيه

(المادة ٢٨)

ترتيب درجات المدائنين وتوزيع النقود يكون اجراؤها فيما يختص بالمدائنين الممتازين على حسب الترتيب المقرر بالمادة الخامسة واما فيما يختص بالمدائنين الاخرين فيكون التوزيع عليهم بنسبة ديونهم وكل مدائنين مندرج في الدرجات المرتبة يدخل في الترتيب باصل دينه وفوائده والمصاريف

(المادة ٢٩)

لا يجوز وضع الحجز على السفينة المتأهبة للسفر الا اذا كانت من اجل ديون مقترضة للسفر المتأهبة له انما التكفل بتلك الديون في هذه الحالة يمنع الحجز وتعتبر السفينة متأهبة للسفر اذا كان قبودانها حاملا لاوراق المرور للسفر

(الفصل الثالث - في ملاك السفينة)

(المادة ٣٠)

كل مالك لسفينة مسؤول مدنياً عن اعمال قبودانها بمعنى انه ملزم بدفع الخسارة الناشئة عن اي عمل من اعمال القبودان وبوفاء ما التزم به القبودان المذكور فيها يختص بالسفينة وتسفيرها

ويجوز للمالك في جميع الاحوال ان يخلص من التزامات القبودان المذكورة بترك السفينة والاجرة اذا كانت هذه الالتزامات لم تحصل بناء على اذن مخصوص منه ومع ذلك لا يجوز الترك ممن يكون في آن واحد قبوداناً للسفينة ومالكا لها او شريكاً في ملكيتها

فاذا كان القبودان شريكاً فقط في المالكية لا يكون مسؤولاً عما التزم به فيها يختص بالسفينة وتسفيرها الا على قدر حصته

(المادة ٣١)

ملاك السفن المهيأة للحرب باذن من الحكومة لا يكونون مسئولين عن المنع والانتلافات التي تحصل في البحر من رجال الحرب الذين فيها او من طوائفها البحرية الا بقدر المبلغ الذي ادوا الضمانة به ما لم يشاركهم في ارتكابها او يمينوم على فعلها وتكون الضمانة المذكورة بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ قرش ديواني لكل سفينة يبلغ عدد ملاحيها مائة وخمسين نفراً فاقل ويحسب من هذا العدد رجال اركان الحرب والمساکر والمطافئون وتكون الضمانة بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ قرش ديواني للسفن الاخر

(المادة ٣٢)

يجوز لمالك السفينة في كل الاحوال ان يعزل قبودانها ولو شرط على نفسه عدم جواز ذلك ولا حق للقبودان المعزول في اخذ تعويض ممن عزله الا اذا وجد شرط بالكتابة

يقضي بما يخالف ذلك وانما على المالك دفع المصاريف اللازمة لرجوع القبودان اذا عزله في بلد غير البلد الذي استخدمه فيه ويجوز للحاكم في كل الاحوال تنقيص الصوبضات المشتركة بينهما بالكتابة اذا لم يكن لها سبب

(المادة ٣٣)

اذا كان القبودان المعزول شريكاً في ملكية السفينة يجوز له ان يترك الشركة فيها ويطلب قيمة حصته ويكون تقدير هذه القيمة بمعرفة اهل خبرة يتفق عليهم الاخصام او يمينهم القاضي المعين للامور الوقتية بالمحكمة اذا لم يتفق الاخصام على تعيينهم

(المادة ٣٤)

اذا كان للسفينة عدة ملاك واقتضت مصلحتهم العمومية اجراء اسر ما ولم يتفقوا في الراي عليه فيتبع راى الاكثر

ولا تكون هذه الاكثرية باعتبار عدد ارباب الراي بل باعتبار مقدار الملكية الزائد على النصف

والسفينة المملوكة لعدة اشخاص ملكاً شائعاً لا يجوز الترخيص في بيعها بالمزايدة لعدم امكان قسمتها الا بناء على طلب من يكون لهم نصفها من الملاك ما لم يوجد شرط بالكتابة يخالف ذلك

(الفصل الرابع - في قبودان السفينة)

(المادة ٣٥)

على كل قبودان اورئيس مامور بادارة سفينة او مركب من المراكب البحرية ضمان ما يحصل منه من التفريط في اثناء تادبه وظيفته ولو كان يسيراً ويلزم باداء مقابل الخسارة الناشئة عنه

(المادة ٣٦)

وهو مسئول عن الامتعة والبضائع التي يستلمها في عهده وعليه ان يعطي بها مسند يسمى مسند الحمولة

(المادة ٣٧)

ويختص القبودان بتعيين من يلزم للسفينة وانتخاب ملاحيا وغيرهم من البحريين واستنجايرهم انما يجب عليه اجراء ذلك باتحاده مع ملاكها اذا كان في محل سكنهم

(المادة ٣٨)

يجب على القبودان ان يتخذ دقترًا يسمى بيوية السفينة ويكون منترالصحائف وموضوحا عليه علامة احد قضاء المحكمة وان لم يوجد قاض فتوضع عليه العلامة من جهة الادارة ويكتب في الدقتر المذكور ماهوآت
اولا حالة الزمن والرياح في كل يوم
ثانيا سير السفينة في كل يوم في حالتي السرعة او البطء
ثالثا درجة العرض او الطول الجغرافي التي تكون فيها السفينة يوما فيوما
رابعا جميع الانتلافات التي تحصل للسفينة والبضائع واسبابها
خامسا بيان جميع مايهلك بمحادثة وما يقطع او يترك ويكتب البيان المذكور بقدر الامكان

سادسا الطريق الذي اختار السير فيه مع بيان اسباب الانحراف عنه سواء كان اختياريا او جبريا

سابعا جميع ما صمم عليه القبودان في اثناء السفر بمشاوراة الضباط والرجال البحرين ثامنا اجازات الانصراف المعطاة للضباط والرجال البحرية مع بيان اسبابها
تاسعا الايراد والحرف المتعلقة بالسفينة والبضائع الشحنة وبالجملة يبين في ذلك الدقتر جميع ما يتعلق بالسفينة او حمولتها وجميع ما يجوز طلب حسابه او المطالبة به او المعارضة فيه

(المادة ٣٩)

وفضلا عن البوينة المذكورة يجب على القبودان ان يتخذ في السفينة دقترًا صغيرا مستوفيا للشرائط السالف ذكرها بعد بالخصوص لتفيد الاقتراضات البحرية فيه على وجه الانتظام

(المادة ٤٠)

يجب على القبودان قبل اخذ الحمولة ان يتحصل على الكشف على سفينته بمعرفة اهل خبرة بينهم لذلك القاضي المعين بالمحكمة للامور الوقتية وان لم يوجد قاض فتعينهم جهة الادارة المحلية لمعرفة ما اذا كانت السفينة مشتملة على جميع ما يلزم لسيورها ام لا ومالحة للسفر ام لا ويسلم محضر الكشف عليها لقلم كتاب المحكمة او لجهة الادارة وتعطى صورة صحيحة منه الى القبودان

ولا يجوز القبول ان ياخذ تذكرة السفر الا بعد تقديمه محضر الكشف على السفينة ولو تنحى ارباب الحمولة عن الكشف المذكور

(المادة ٤١)

ويجب ايضا على القبول ان يكون عنده في السفينة
اولا حجة ملكية السفينة او صورة منها مصدق عليها بالالوجه القانونية
ثانياً سند انتسابه الى دولته اعني البراءة المثبتة انه تحت علم الدولة العلية العثمانية
ثالثاً دفتر باسماء ملاحي السفينة
رابعا سندات حمولة السفينة ومشارطة الاجرة
خامساً قائمة بيان الحمولات
سادساً سندات دفع الجمارك او كفالاتها
سابعا تذكرة الرخصة في السفر او البسابور توالبحرية
ثامناً تذكرة الصحة
تاسعاً نسخة من قانون التجارة البحري

(المادة ٤٢)

يجب على القبول ان يكون في السفينة بنفسه من الوقت الذي ابتداء فيه السفر الى وصوله لموردة مأمونة او ميناء مأمونة واذا اقتضى الحال ان يرسو في ميناء لم يسبق انه رسا فيها لا هو ولا غيره من الملاحين وجد فيها رئيس البوغاز العارف بمدخل الميناء او الجدول او النهر وجب عليه ان يستعين به بحسب اجرتة على مصاريف السفينة

(المادة ٤٣)

اذا وقعت من القبولان مخالفة للواجبات المفروضة عليه المبينة في الخمس مواد السابقة يكون مسؤولاً عن جميع الحوادث لمن له ملك في السفينة او في الحمولات

(المادة ٤٤)

ويكون القبولان مسؤولاً ايضا عما يحصل من الاتلافات للبضائع التي حملها على سطح السفينة بدون رضاه بالكتابة من صاحبها

(المادة ٤٥)

لا يسري حكم المادة السابقة في حق السفن الصغيرة المعلقة للسيز بجانب الضاحل

(المادة ٤٦)

لا يبرأ القبودان من المسؤولية الا اذا اثبت حصول عوارض جبرية

(المادة ٤٧)

لا يجوز للقبودان في محل اقامة ملاك السفينة او وكلائهم قلة طنها بدون اذن مخصوص منهم ولا شراء شراعات او حبال او غيرها للسفينة ولا اقتراض مبالغ لذلك على جسمها ولا تاجيرها

(المادة ٤٨)

اذا اجرت السفينة برضاء الملاك وامتنع بعضهم عن اداء ما يخصه في المصاريف اللازمة لسفرتها يجوز للقبودان في هذه الحالة بعد اربع وعشرين ساعة من وقت التنبيه على من امتنع منهم تنبيه رسمي باداء ما يخصه ان يقتضى على حصة الممتنع المذكور في ملكية السفينة قرضا بحريا على ذمته باذن من المحكمة وان لم توجد فباذن من جهة الادارة

(المادة ٤٩)

اذا دعت الضرورة في اثناء السفر الى قلفطة او شراء شراع او حبال او ادوات او مؤنة او غيرها من الاشياء التي اقتضتها الضرورة وكانت الاحوال او البعد عن محل اقامة ملاك السفينة او المحمولات لا تمكن القبودان من استئذانهم في ذلك فبعد اثبات هذه الضرورة بحضور عملي منه ومن عمد ملاحي السفينة وبعد استحصاله على اذن من المحكمة وان لم توجد فمن جهة الادارة وان كان في بلد من البلاد الاجنبية فمن قنصل الدولة العلية وان لم يوجد فمن حاكم هذا البلد يجوز له ان يستقرض قرضا بحريا على جسم السفينة وتوابعها وعلى المشحونات اذا اقتضى الحال ذلك وان لم يثسر استقراض المبلغ كله او بعضه على هذا الوجه فله ان يرهن او يبيع بالمزايدة بضائع بقدر المبلغ الذي دعت اليه الضرورة التي ثبتت

وعلى ملاك السفينة او القبودان النائب عنهم احتساب اثمان البضائع المباعة بالسعر الجارى للبضائع التي من جنسها ونوعها في محل اخراجها من السفينة في وقت وصولها اليه

ويجوز لمستاجر السفينة اذا كان واحدا او للشاحنين اذا كانوا متعددين في الراي ان يمتنعوا بيع بضائعهم او رهنها باخراجها من السفينة ودفع الاجرة على قدر السفر الذي

حصل وفي حالة عدم رضا بعض الشاحنين بذلك فمن اراد منهم اخراج بضائمه من السفينة يكون ملزماً بالاجرة الكاملة عليها

(المادة ٥٠)

يجب على القبودان قبل سفره من ميناء اجنبية او من مينات الدولة العثمانية العلية الكائنه في خليج البصرة او بسواحل العرب او سواحل آسيا او اوروبا الرجوع الى مينات اخرى من مينات الدولة العلية ان يرسل الى ملاك السفينة او وكلائهم قائمة حساب ممفأة منه مشتملة على بيان محمولات السفينة وبيان ثمن البضائع التي اشتراما وشحنها على ذمة المالك والمبالغ التي اقترضها واسماء المقرضين ومساكنهم واذا حصل الشحن في المينات المذكورة على ذمة مستاجر السفينة وبمعرفة وكلائهم فلا يجب على القبودان في هذه الحالة ان يرسل الى ملاكها او وكلائهم الا قائمة ببيان محمولاتها على حسب سندات الشحن التي حررها وبيان المبالغ التي اقترضها مع بيان اسماء المقرضين واماكن سكناهم

(المادة ٥١)

اذا اقترض القبودان بلا ضرورة مبلغا على جسم السفينة او ذخائرها وادواتها او رهن او باع بضائع او مؤنة او درج في حسابه خسارات ومماريف غير حقيقية يكون مسؤولا للخلاك وملزوما دون غيره باداء المبلغ المقرض او ثمن الاشياء المرهونة او للمبيعة فضلا عن اقامة الدعوى الجنائية عليه ان كان لها وجه

(المادة ٥٢)

لا يجوز للقبودان ان يبيع السفينة بدون اذن مخصوص من ملاكها الا اذا كانت غير صالحة للسفر وثبت ذلك بالاوجه القانونية فان حصل البيع كان لاغيا وكان القبودان ملزوما بالتعويضات ويكون اثبات عدم صلاحية السفينة للسفر يحضر يغمره اهل خبرة حالفون اليمين يعينهم رئيس المحكمة الابتدائية وان لم توجد فجهة الادارة وفي البلاد الاجنبية يعينهم قنصل الدولة العلية فان لم يوجد قضاي البلد وهذا بدون اخلال بحق الاخصام في المناقضة بالطرق القانونية في عدم صلاحية السفينة للسفر

وان لم يأذن الملاك بالبيع ولم تعط تعليمات منهم يكون بيع السفينة بسبب عدم صلاحيتها للسفر الثابت بالوجه المتقدم بالزاد العمومي

(المادة ٥٣)

يجب على كل قبودان استخدم لسفران يتممه والا كان ملزما بجميع المضاريف وبالتعويضات للملاك السفينة ولستاجرها

(المادة ٥٤)

اذا سافر القبودان بالمشاركة في ربح المحمولات فلا يجوز له التعامل ولا الاتجار على ذمته خاصة ما لم يوجد شرط يخالف ذلك

(المادة ٥٥)

فاذا شحن القبودان بضائع على ذمته خاصة خلافا لما هو مقرر بالمادة السابقة تضبط تلك البضائع لشركائه الاخرين بحكم من المحكمة بناء على طلبهم

(المادة ٥٦)

لا يجوز للقبودان ان يترك سفينته في اثناء السفر بسبب اي خطر كان بدون راي ضابطها وعمد ملاحيا فاذا تركها برأيه وجب عليه ان يخلص معه الاوراق المهمة مثل دفتر سير السفينة وسند الايجار وحواظ حمولتها وتذكرة السفر والتقود وما يمكنه اخذه من البضائع المشحونة التي يكون ثمنها اكثر من غيرها والا كان هو المسئول عن ذلك واذا هلكت الاشياء المخرجة من السفينة على هذا الوجه بسبب قهري يكون القبودان غير مسئول عنها

(المادة ٥٧)

يجب على القبودان في ظرف اربع وعشرين ساعة بعد وصوله الى الميناء المقصوده ان يستحصل على وضع علامة على دفتر اليومية من الحكام المبينين في المادتين الآتيتين وان يقدم لهم تقريرا تعطى له صورته مصدقا عليها منهم

ويبين في ذلك التقرير مكان قيامه وتاريخه وحالة الوقت عند القيام والطريق الذي اختار السير فيه والاحوال التي حصلت له وعدم الانتظام الذي حصل في السفينة وجميع الاحوال المهمة التي صادفته في السفر

(المادة ٥٨)

يقدم التقرير المذكور في ممالك الدولة الثانية العلية الى رئيس المحكمة الابتدائية وان لم توجد فالى جهة الادارة المحلية وهي ترسله بدون تأخير الى رئيس اقرب محكمة اليها وفي كلتا الحالتين يحفظ التقرير في قلم كتاب المحكمة

(المادة ٥٩)

و يقدم القبولان تقريره في البلاد الاجنبية الى قنصل الدولة الثانية العلية وان لم يوجد فالى الحاكم المحلي الذي من خصائصه ذلك وياخذ منه شهادة بينا فيها وقت وصوله ووقت قيامه واجناس مشعوناته وحالتها

(المادة ٦٠)

اذا اضطر القبولان في اثناء سفره الى ان يرسو في ميناء من مينات الدولة الثانية العلية او من مينات الدول الاجنبية وجب عليه ان يخبر حاكما من الحكام المينين في المادتين السابقتين على حسب الاحوال باسباب الرسو

(المادة ٦١)

اذا حصل للقبولان غرق وتخلص وحده او مع بعض الملاحين يجب عليه ان يتوجه بلا تأخير الى الحكام المذكورين اتقا على حسب الجهات والاحوال ويقدم اليهم تقريره ويتحصل على التصديق عليه من الملاحين الذين نجوا وكانوا معه وياخذ صورة ذلك التقرير مصدقا عليها

(المادة ٦٢)

ويجب على الحاكم لتحقيق صحة تقرير القبولان ان يستجوب الملاحين الحاضرين وكذلك بعض الركاب ان امكن مع عدم الاخلال باوجه الثبوت الاخرى والتقارير التي لم يصر تحقيقها لا تقبل لبراءة القبولان ولا تعتبر في المحاكم الا اذا كان القبولان الذي حصل له الفرق تخلص وحده في الجهة التي قدم تقريره فيها وللإختصاص الحق في اثبات عدم صحة ما ادعاه القبولان

(المادة ٦٣)

لا يجوز للقبولان في غير حالة الخطر المحقق ان يخرج من السفينة بضاعة ما قبل ان يقدم تقريراً بذلك والا تقام عليه دعوى جنائية

(المادة ٦٤)

اذا فرغت مؤنة السفينة في اثناء السفر يسوغ للقبودان بعد اخذ رأى عمد ملاحيا ان يبيح من ضده مؤنة مملوكة له خاصة على مشاركة الباقي فيها بشرط دفع الثمن اليه

(الفصل الخامس - في استخدام ضباط السفينة وملاحيا واجرمهم)

(المادة ٦٥)

شروط استخدام قبودان السفينة وضباطها وملاحيا يكون اثباتها بدقتر اساء البحرين او بمشارطة المتعاقدين فان لم توجد مشارطة بالكتابة ولم تذكر شروط الاستخدام في الدقتر المذكور بمعتبر ان المتعاقدين ارادوا اتباع عرف المحل الذي حصل فيه الاستخدام

ويحرم الدقتر المذكور في بلاد الدولة العلية العثمانية امام ديوان المينا فان لم يوجد فامام جهة الادارة المحلية ويحرم في البلاد الاجنبية امام قناصل الدولة العلية العثمانية او وكلائهم فان لم يكن لها قنصل ولا وكيل عنه فامام حاكم المحل الذي من خصائصه ذلك

(المادة ٦٦)

لا يجوز للقبودان ولا للملاحي السفينة باي عذر كان ان يشعنوا فيها شيئا من البضائع على ذمتهم بلا اجرة ولا رضا الملاك او بدون رضا مستاجر بها اذا كانت مستاجرة كلها والا ضبطت تلك البضائع لجانب اولي الشأن اعني ملاك السفينة او مستاجر بها ما لم يكن القبودان والملاحون ماذونين بذلك في الحالة الاولى في سندات استخدامهم وفي الحالة الثانية في مشارطة ايجار السفينة

(المادة ٦٧)

اذا ابطل السفر بفعل ملاك السفينة او قبودانها او مستاجر بها قبل قيامها فضايلها وملاحوها الذين صار استئجارهم بالمشاركة او بالسفرة ياخذون اجرة الايام التي قضوها في تجهيز السفينة ولهم اختيار زيادة على ذلك بين ان يترك لهم بصيغة تفويض ماصرف لهم مقدما من اجرمهم وبين ان ياخذوا اجرة شهر مما حصل عليه الاتفاق بعد استئزال ماصرف لهم مقدما منه ان سبق صرف شي لهم او ربح اجرمهم اذا كانوا مستاجرين بالسفرة واذا ابطل السفر بعد قيام السفينة ياخذون اجرمهم المستحق في المدة التي

خدموا فيها وزيادة على ذلك ياخذون بصفة تمويض ضعف ما تقرروا لهم فيما سبق في هذه المادة ومعاريف السفر لرجوعهم الى مكان قيام السفينة الا اذا كان القبولان او الملاك او المستاجرون يمسكونهم من النزول في سفينة اخرى واجهة الى المكان المذكور

ولا يجوز مع ذلك ان تزيد الاجر والتعويضات في اي حالة من الاحوال عن مقدار المبلغ الذي يستحقونه لو تم ذلك السفر وتحسب تعويضات الرجوع على حسب وظائف البحريين المرفوعين من الخدمة

(المادة ٦٨)

اذا حدث قبل ابتداء السفر منع التجارة مع الجهة التي عينت لسفر السفينة او كانت البضائع المستاجرة من اجلها السفينة مما منع اخراجه الى الخارج او صار توقيف سفر السفينة بامر الحكومة فلا يكون مستحقا في هذه الاحوال للضباط والملاحين المرفوعين من الخدمة الا اجرة الايام التي قضوها في خدمة السفينة

(المادة ٦٩)

واذا حدث في اثناء السفر منع التجارة او توقيف السفينة عن السفر ياخذ ضباطها وملاحوها في حالة منع التجارة اجرهم بقدر الزمن الذي خدموا فيه ومعاريف رجوعهم وفي حالة توقيف السفينة من السفر ياخذون نصف اجرهم في مدة ايام التوقيف اذا كانوا مستاجرين مشاهرة واما اذا كانوا مستاجرين بالسفرة فلا ياخذون الا الاجرة المشترطة بدون زيادة شيء لزم التوقيف

(المادة ٧٠)

اذا حصل تطويل السفر اختيارا فاجرة البحريين المستاجرين بالسفرة تزداد على قدر التطويل

(المادة ٧١)

اذا حصل تقييد السفينة اختيارا في محل اقرب من المحل المعين للتقيد في سند الايجار فلا يصير تقييد اجر البحريين المستاجرين بالسفرة

(المادة ٧٢)

اذا كان الملاحون مستخدمين بمحصة في الارباع او في اجر السفينة فلا يصحكون لهم

تمويض ولا يومية في مقابلة مانثا عن سبب قهري من ابطال السفر او تاخير او تطويله فان حصل الابطال او التأخير او التطويل بفعل الشاحنين فيكون للبحريين حصة في التعويضات التي يحكم بها للسفينة وتقسم هذه التعويضات بين ملاك السفينة وملاحيها على قدر الحصص في الارباح او الاجر

واذا حصل الابطال او التأخير او التطويل بفعل القبودان او ملاك السفينة فعليهم ان يدفعوا الى الملاحين تعويضات بنسبة حصصهم بمراعاة مشاركتهم

(المادة ٧٣)

واذا اخذت السفينة وضبطت او انكسرت او غرقت مع انعدام البضائع بالكلية فلا يسوغ لفضائها ولا لملاحيها ان يطلبوا اجرة لسفرها كما انهم ليسوا ملزمين برد ما صرف لهم مقدما من اجرهم

(المادة ٧٤)

اذا سلم من الفرق بعض السفينة فجر يتها المستاجرون بالسفرة او بالمشاركة تدفع اليهم اجرهم المستحق لهم من الاجزاء الباقية التي خلصوها فان كانت الاجزاء المذكورة غير كافية او تخلص بعض البضائع فقط تكمل اجرتهم من اجرتها

(المادة ٧٥)

الضباط والملاحون المستاجرون بحصة من الاجرة ياخذون اجرهم من تلك الاجرة فقط على حسب ما ياخذ القبودان او المؤجر

(المادة ٧٦)

تدفع للضباط والملاحين اجر الايام التي خلصوا فيها بقايا السفينة والاشياء التي غرقت ايا كان الوجه الذي صار استئجارهم عليه

(المادة ٧٧)

كل من مرض من الملاحين في اثناء السفر او جرح او قطع منه عضو سوا كان ذلك في خدمة السفينة او في محاربة العدو او اللصوص البحريين ياخذ اجرته ويمالج ونفسه جرحه وفي حالة قطع عضو منه يعطى له تمويض

ويكون التمييز في حالة القطع ومصاريف المعالجة والتضميد على السفينة واجرتها اذا نشأ القطع او المرض او الجرح عن خدمة السفينة واما اذا حصل المرض او الجرح او القطع من محاربة لحفظ السفينة فتوزع المصاريف والتعويضات على السفينة واجرتها ومشحوناتها على وجه توزيع الخسارة البحرية العمومية

(المادة ٧٨)

اذا كان البحري المريض او المجرع او المقتطوع عضوه لا يمكنه الاستمرار على السفر بدون خطر يجب على القبطان قبل قيامه ان يخرج به الى استيالة او محل آخر تمكن معالجته فيه على الوجه اللائق وان يؤدي المصاريف التي يستلزمها مرضه وعاشه ورجوعه اذا شفي او دفنه اذا مات

ويودع لاجل ذلك مبلغا كافيا بمجة الادارة او يقدم لها كفيلا بذلك اذا كان في بلاد الدولة العلية الثانية فان كان في البلاد الاجنبية يودعه عند فصل الدولة العلية وان لم يوجد فعند قاضي البلد

وفي هذه الحالة يكون للمريض او المجرع او المقتطوع عضوه الحق في اخذ اجرة الى اليوم الذي يمكن فيه من الرجوع الى محل قيام السفينة للسفر لا الى شفاؤه فقط وذلك فضلا عن مصاريف رجوعه

(المادة ٧٩)

اذا جرح احد البحريين داخل السفينة او بعد خروجه منها باذن وكان الجرح ناشئا عن مشاجرة او اذا مرض بسبب سلوكه على غير استقامة او بسبب عدم المحافظة على الآداب فيعالج مع ذلك وتضمن جروحه بمصاريف السفينة كما تقدم وانما بطالب بدفع هذه المصاريف وكذلك اذا جرح من خرج من البحريين من السفينة بدون اذن او قطع منه عضو او مرض بسبب مشاجرة او سوء سلوك تكون مصاريف معالجته عليه ويجوز لقبودان ان يرفعه من الخدمة ولا تدفع اليه اجرة في هذه الحالة الا بقدر الايام التي خدم فيها

(المادة ٨٠)

اذا مات احد البحريين في اثناء السفر تكون اجرته مستحقة لورثته على حسب الانواع الاتية اعني انه اذا كان مستاجرا بالمشاجرة تكون اجرة مستحقة الى يوم وفاته

واذا كان مستاجرا بالسفرة يكون المستحق نصف أجرته اذا مات في الذهاب او في المينا المقصودة ويكون المستحق كامل أجرته اذا مات في الرجوع واذا كان مستاجرا بمحصة من الارباح او الاجرة فتكون حصته كلها مستحقة بعد ابتداء السفر واذا قتل احد البحريين في اثناء دفع المدوا او اللصوص البحريين عن السفينة ووصلت الى بر السلامة فتستحق أجرته بتمامها عن جميع السفر ايا كانت كيفية استئجاره (المادة ٨١)

اذا قبض على احد البحريين في السفينة واسر فلا يكون له الحق في مطالبة القبودان ولا الملاك ولا المستاجرين بدفع فدائه بل تعطى له أجرته الى اليوم الذي قبض عليه فيه واخذ اسيرا واما اذا قبض عليه واخذ اسيرا في اثناء ارساله بحرا او برا لاجل خدمة السفينة فيكون له الحق في اخذ أجرته بتمامها وياخذ زيادة على ذلك تعويضا لفدائه اذا وصلت السفينة الى بر السلامة

(المادة ٨٢)

ويكون التعويض مطلوباً من ملاك السفينة اذا ارسل الملاح برا او بحرا في خدمتها واما اذا ارسل برا او بحرا في خدمتها وخدمة المشحونات فيكون التعويض المذكور مطلوبا من ملاك السفينة وملاك المشحونات

(المادة ٨٣)

ويكون قدر التعويض المذكور خمسة وعشرين جنيتها مصريا

(المادة ٨٤)

اذا يمت السفينة في حال استخدام الملاحين فيها يكون لهم الحق في ارجاعهم بمصاريف السفينة واخذ أجرتهم الا اذا رضوا بما يخالف ذلك

(المادة ٨٥)

اذا رفع القبودان بعض الضباط او الملاحين من الخدمة لاسباب مقبولة قانونا لا يجب عليه ان يدفع لهم الا الاجر المتفق عليها الى يوم رفعهم من الخدمة ويحسب على قدر مسافة السفر التي قطعوها

واذا حصل الرفع قبل الابتداء في السفر فلا ياخذون الا اجرة الايام التي خدموا فيها

(المادة ٨٦)

والاسباب المختبرة قانونا لرفع الملاحين هي
 أولا عدم الاحلية للخدمة
 ثانيا عدم الطاعة
 ثالثا الاعتقاد على السكر
 رابعا التعدي على احد في السفينة بضرب ونحوه وغير ذلك من الاخلاق المييبة
 الموجبة لاختلال النظام في السفينة
 خامسا ترك السفينة بدون اذن
 سادسا ابطال السفر قهرا او اختيارا على حسب الاحوال المييبة في القانون بشأن ذلك

(المادة ٨٧)

كل من أثبت من البحريين انه وقع من خدمته بلا سبب مقبول قانونا بعد قيد اسمه
 في دفتر البحرية يكون له الحق في اخذ تعويض من القبولان بقدر ثلث الاجرة التي
 يحتمل ان يكتسبها في السفر اذا حصل الرفع قبل ابتداء السفر
 واما اذا حصل الرفع في اثناء السفر فيكون ذلك التعويض بقدر الاجرة التي باخذها
 من وقت رفضه الى انتهاء السفر مع مصاريف رجوعه
 ولا يجوز للقبولان في اي حالة من الحالتين المذكورتين ان يطالب ملاك السفينة بتبليغ
 التعويض الا اذا كان ماذونا منهم بالرفع

(المادة ٨٨)

لا يجوز للضباط والملاحين ان يمتنعوا عن الخدمة ويتركوا السفينة الا في الاحوال
 الآتية وهي
 أولا اذا اراد القبولان قبل الابتداء في السفر الذي استخدموا من اجله ان يفراروا
 للنقص
 ثانيا اذا انتشب قبل الشروع في السفر حرب بحري بين الدولة العلية وغيرها او ظهر
 في اثناء وقوف السفينة في ميناء بين الدولة العلية والمملكة المقصود السفر اليها
 حرب يوقع السفينة في خطر محقق

ثالثا اذا ورد قبل الابتداء في السفر او في اثناء وقوف السفينة في ميناء خير صحيح ان الطاعون او الحمى الصفراء او مرضا آخر باثيا متسلطن في المحل المقصود سفر السفينة اليه

رابعا اذا انتقلت ملكية السفينة كلها لملك اخرين قبل الشروع في السفر خامسا اذا مات القبودان قبل الشروع في السفر اوضعه ملاك السفينة من الخدمة (المادة ٨٩)

السفينة واجرتا ضامنتان خاصة لاجر البحريين وتعويضاتهم ومصاريف طريقهم وهما ضامنتان ايضا لحصول اصحاب المشحونات على تعويض الخسارة التي تحصل لهم بسبب خيانة الضباط والملاحين او تصيرهم وانما لملك السفينة مطالبة القبودان بذلك والقبودان مطالبة الملاحين

(الفصل السادس - في سند الايجار)

(المادة ٩٠)

مشارطة ايجار السفينة وتسمى سند الايجار يلزم ان تكون محررة بالكتابة ويبين فيها اسم السفينة ومقدار حمولتها بحساب الطونيلاطه والدولة التابعة لها واسم القبودان واسم المؤجر واسم المستاجر والمحل والوقت المتفق على الشحن فيهما والمحل والوقت المتفق على التفريغ فيهما ومبلغ الاجرة ويذكر ايضا في تلك المشارطة اذا كان التاجر لجميع السفينة او لبعضها والتعويض المتفق عليه في حالة تاخير الشحن او التفريغ

(المادة ٩١)

اذا لم تعين الايام اللازمة للشحن او للتفريغ في مشارطة المتعاقدين يكون تعيينها على حسب عرف المحل فان لم يكن له عرف تقدر بخمسة عشر يوما متوالية غير ايام الاعياد وتبتدى هذه المدة من وقت اخبار القبودان بانه مستعد للشحن او التفريغ

(المادة ٩٢)

اذا اتفق الحال شحن بعض المشحونات او تفريغه في محل وبعضها في محل اخر فمن الشحن او التفريغ لا تحسب منه مدة مرور السفينة من المحل الاول الى المحل الثاني

(المادة ٩٣)

إذا كانت السفينة مستأجرة بالمشاركة فيكون ابتداء اجرتها من يوم قيامها الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك

(المادة ٩٤)

إذا منعت قبل سفر السفينة التجارة مع البلد المقصود السفر اليه تلتى مشاركة الایمار بدون تعويض لاحد الطرفين على الاخر وانما على الشاحن مصاريف شحن بضائعه وتقرينها

(المادة ٩٥)

إذا حصل سبب قهرى لا يمنع السفينة من السفر الا زمنا مؤقتا تبقى المشاركة كما كانت ولا وجه للتعويض بسبب التأخير وتبقى ايضا بدون وجه لزيادة الاجرة اذا حصل السبب القهرى في اثناء السفر

(المادة ٩٦)

يجوز للشاحن في اثناء وقوف السفينة ان يخرج بضائعه منها بمصاريف من طرفه بشرط شحنها ثانيا او اداء تعويض منه للتبذوان

(المادة ٩٧)

في حالة محاصرة المينا المينة لسفر السفينة اليها يجب على القبودان ان يتوجه الى مينا من المينات القريبة التي يمكنه ان يرسو فيها اذا لم يكن عنده اوامر بخلاف ذلك وان ينتظر فيها اوامر الشاحن او المرسل اليه مع اخباره اياه بالواقعة

(المادة ٩٨)

السفينة وادواتها وآلاتها واجرتها ومشحوناتها ضامنة لوفاء شروط المتعاقدين

(الفصل السابع - في سند المشحونات)

(المادة ٩٩)

سند المشحونات يجوز ان يكون باسم شخص معين او تحت اذنه او الى حامله ويلزم ان يبين فيه جنس الاشياء المطلوب نقلها ومقدارها وانواعها

ويذكر فيه أيضاً اسم الشاحن ولقبه واسم المرسل اليه وعمله اذا اقتضى الحال ذلك واسم القبولان ومسكنه واسم السفينة وحملتها بحساب الطونيلاطة والدولة التابعة لها ومكان قيامها للسفر والمحل المعين لسفرها اليه ومبلغ الاجرة ويوضع في هامش السند تياشين الاشياء المطلوب نقلها وغيرها

(المادة ١٠٠)

يكتب من السندات المشحونات اربع نسخ اصلية بالاقل نسخة منها للشاحن ونسخة لمن كانت البضائع مرسلة اليه ونسخة للقبولان ونسخة لمالك السفينة او لمن طلقها ويضع كل من الشاحن والقبولان امضاءه على النسخ الاربع المذكورة في ظرف اربع وعشرين ساعة بعد الشحن وعلى الشاحن ان يسلم للقبولان في ظرف المدة المذكورة سندات خلاص كارك البضائع المشحونة

(المادة ١٠١)

سند المشحونات المحرر بالكيفية السالف ذكرها يكون معتمداً بين جميع المالكين للمشحونات ويكون حجة ايضاً بينهم وبين ارباب السيكورناه وانما لارباب السيكورناه ان يقيموا الادلة على نفي السند المذكور

(المادة ١٠٢)

اذا وجد خلاف في سندات المشحونات شحناً واحداً يعتمد منها السند الذي بيد القبولان اذا كان البياض المتروك فيه مملواً بكتابة الشاحن او وكيله بالعمولة ويعتبر السند الذي يبرزه الشاحن او المرسل اليه اذا كان البياض المتروك فيه ايضاً مملواً بكتابة القبولان

(المادة ١٠٣)

يجب على الوكيل بالعمولة او المرسل اليه الذي استلم البضائع المذكورة في سندات الشحن او في سند الايجار ان يعطي للقبولان وصلاً باستلامها متى طلبه منه والا كان ملزماً بجميع مصاريف المرافعة والتعويضات ومقابل العطل الناشئ عن التأخير وكذلك يجب على القبولان ان يطلب ممن استلم البضائع وصلاً باستلامها واذا لم يكن موجوداً فضليه ان يتحصل على شهادة من ديوان الكمرك تثبت اخراج البضائع المذكورة في سند المشحونات والا كان ملزماً بجميع التعويضات للمالك البضائع او مستلميها

(الفصل الثامن - في اجرة السفينة)

(المادة ١٠٤)

يبلغ اجرة اي سفينة او مركب من المراكب البحرية بعين مقداره بمشارطة المتعاقدين ويبين في سند الايجار او سند المشحونات ويكون لجميع المركب والجزء منها ولسفر كامل او زمن محدود وبمحاب الطونيلاطة او الكيلو او التنتار وبالمقاولة او على البضاعة التي تشحن من اي شاحن مع بيان حمولة المركب بحساب الطونيلاطة

(المادة ١٠٥)

اذا كانت السفينة مستأجرة كلها ولم يشحنها مستأجرها بقدر جميع حمولتها لا يجوز للقبودان ان ياخذ بضائع اخر بدون رضا المستأجر فان صار تشميم حمولة السفينة ببضائع اخر تكون اجرة هذه البضائع لمن استأجر السفينة كلها

(المادة ١٠٦)

اذا لم يشحن مستأجر السفينة فيها شيئاً في ظرف الميعاد المعين في سند الايجار او في القانون فيكون للجور اختيار بين ان يطلب التمويض المقرر للتأخير في سند الايجار او تمويضاً يقدره اهل الخبرة ان لم يحصل الاتفاق عليه في السند المذكور وبين ان يفسخ سند الايجار ويطلب من المستأجر نصف الاجرة ونصف غيرها من المنافع المتفق عليها ويجوز ايضا في الحالة المذكورة للمستأجر الذي لم يشحن شيئا في ذلك الميعاد ان يتنازل عن سند الايجار قبل ابتداء الايام المحسولة علاوة على المدة المقررة لوقوف السفينة فيها للشحن بشرط ان يدفع لموجرها او قبودانها نصف الاجرة ونصف غيرها من المنافع المتفق عليها في سند الايجار

(المادة ١٠٧)

اذا لم يشحن المستأجر في الميعاد المعين الا بعضا من البضائع المتفق عليها في سند الايجار يكون للجور ايضا اختيار بين طلب التمويض المبين في المادة السابقة وبين سفره بما شحن من البضائع وفي هذه الحالة الاخيرة يكون جميع الاجرة مستحقاً للجور

(المادة ١٠٨)

اذا شحن المستأجر بضائع أكثر من المتفق عليها تلزمه اجرة ما زاد باحتياج الاجرة المجهية في سند الايجار

(المادة ١٠٩)

إذا اخبر المؤجر أو القبودان بمحمولة السفينة زائدة عن حمولتها الحقيقية يكون ملزوماً بتتقيص مبلغ من الاجرة بقدر الزائد مع تادية تعويض للمستاجر
انما إذا كان اخباره لا يتغلف حمولتها الحقيقية بحساب الطونيلاطة الا بثلاثة في المائة او
كان موافقاً للشهادة المختصة بتقدير حمولتها فلا يعتبر الفرق

(المادة ١١٠)

إذا اجرت السفينة للبضائع التي يشحنها اي شاحن وعين المؤجر أو القبودان ميعاداً تقف
السفينة فيه للشحن يجب عليه بعد هذا الميعاد ان يسافر في اول ربح موافق للسفر الا اذا
اتفق مع الشاحنين على ميعاد اخر

(المادة ١١١)

إذا اجرت السفينة للبضائع التي يشحنها اي شاحن ولم يعين للشحن ميعاد يجوز لكل
واحد من الشاحنين ان يخرج منها بضائعه بشرط ان يرد للقبودان سند الشحن المعفي
منه او يؤدي كفيلاً بسند الشحن الذي سبق ارساله مع دفع نصف الاجرة المتفق عليها
فضلاً عن مصاريف الشحن والتفريغ ودفع مصاريف نقل البضائع الاخر التي يلزم نقلها
لأجل اخراج البضائع المذكورة

ومع ذلك اذا كانت السفينة اخذت ثلاثة ارباع حمولتها وطلب أكثر الشاحنين السفر
وجب على القبودان ان يسافر في اول ربح موافق بعد التنبيه عليه بثانية ايام من غير ان
يجوز لاحد منهم ان يخرج بضاعه

(المادة ١١٢)

إذا شحنت بضائع في السفينة بغير علم مؤجرها او قبودانها يجوز للقبودان مادام في محل
الشحن ان يخرجها الى البر في المحل المذكور بعد تنبيه رسمي باخراجها يعطى للشاحنين
بالطرق المقررة قانوناً او ياخذ اجرتها باعلى سعر يدفع في ذلك المحل على البضائع التي من
قيمتها واذا لم يعلم بوجود تلك البضائع الا بعد سفر السفينة فليس له اخراجها الا في المحل
المعين لها وانما له ان ياخذ اجرتها باعلى السعر المذكور

واذا اخرج الشاحن بضاعته في اثناء السفر يكون ملزوماً بدفع اجرتها بالتام وبتدفع جميع
مصاريف النقل الناشئة عن اخراجها

وإذا أخرجت البضائع بسبب افعال القبودان أو غلظه فالقبودان فضلا عن عدم الحق له في اخذ اجرة اصلا يكون ملزوماً بجميع المصاريف والتعويض إذا كان له وجه لعدم وفائه بشروط الائيجار

(المادة ١١٣)

إذا أوقفت السفينة في وقت قيامها للسفر أو في اثنائه أو في محل ترويج البضائع بفعل مستأجرها أو بسبب افعالها أو افعال احد الشاحنين فيكون المستأجر أو الشاحن المذكور ملزوماً بالمصاريف والخسائر الناشئة عن التأخير لمؤجر السفينة أو قبودانها أو لغيره من الشاحنين

وإذا كانت السفينة مؤجرة ذهاباً وإياباً ورجعت بلا شحن أو بشحن غير كامل فيستحق القبودان الاجرة كاملة وتمويضاً عن التأخير أيضاً إذا حصل تأخيرها

(المادة ١١٤)

وكذلك يكون مؤجر السفينة أو قبودانها ملزوماً بالتعويض لمستأجرها إذا صار توقيف السفينة أو تأخيرها في وقت قيامها للسفر أو في اثنائه أو في محل ترويجها بسبب تقصير أو افعال المؤجر أو القبودان المذكور

ويكون تقدير التعويض المذكور في هذه المادة وفي المادة السابقة بمعرفة اهل خبرة

(المادة ١١٥)

إذا اضطرت القبودان الى قلفطة السفينة في اثناء السفر يجب على مستأجرها أو شاحنها ان ينتظر حتي يحصل ترميمها أو يخرج منها بضائعه مع دفع الاجرة كاملة ودفع ما يخصه في الخسارة البحرية العمومية إذا كانت

وإذا كانت السفينة مؤجرة بالمشاهرة فليس عليه اجرة مدة القلفطة وان كانت مؤجرة بالسفرة فليس عليه زيادة اجرة

وإذا لم يمكن قلفطة السفينة يجب على القبودان استئجار سفينة أو أكثر بمصاريف من طرفه لنقل البضائع الى المحل المعين لها بدون ان يطلب زيادة اجرة

وإذا لم يمكن القبودان ان يستأجر سفينة أو أكثر فلا تستحق الاجرة الا بقدر السفر الذي حصل

وفي هذه الحالة الاخيرة يكون نقل بضائع كل واحد من الشاحنين منوطا به وانما يجب على القبودان ان يخبرهم بالحالة التي هو عليها وان يتخذ في اثناء ذلك جميع الطرق اللازمة لحفظ المشحونات وهذا كله اذا لم توجد شروط بخلاف ذلك بين الطرفين

(المادة ١١٦)

اذا اثبت المستاجران السفينة كانت غير صالحة للسير وقت قيامها للسفر تضعع على القبودان اجرتهم ويكون مسؤولا عن الخسارة التي تحصل للمستاجر وقبل الدليل على ذلك مع وجود شهادة الكشف على السفينة وقت قيامها للسفر

(المادة ١١٧)

تستحق الاجرة على البضائع التي اضطر القبودان الى بيعها للحصول على المؤنة وقلطة السفينة ولوازمها الاخر الضرورية مع احتساب اثمانها بالسعر الذي يباع به باقي البضائع او امثالها في محل التفريغ اذا وصلت السفينة الى بر السلامة واذا هلكت السفينة تحسب على القبودان قيمة البضائع بالاثمان التي باعها بها مع استنزاله منها الاجرة على قدر السفر الذي حصل

وانما يبي في هاتين الحالتين الحق المقر للملاك السفينة على مقتضى العبارة الثانية من المادة ٣٠ واذا نشأت عن الاجراء بمقتضى الحق المذكور خسارة لمن يبع بضائعهم او رهن توزع تلك الخسارة على اثمان البضائع المذكورة التي وصلت الى المحل المعين لها او نجت من الفرق الذي حصل بعد الحوادث البحرية التي اوجبت البيع او الرهن ويكون التوزيع بنسبة قيمة كل من اثمان تلك البضائع

(المادة ١١٨)

اذا منعت التجارة مع البلدة التي سارت السفينة اليها وجبرت بسبب ذلك على الرجوع بمشحوناتها فلا يكون القبودان مستحقا لاجرة الذهاب ولو كانت مستاجرة ذهابا وايابا

(المادة ١١٩)

اذا اوقفت السفينة موقتا في اثناء سفرها وكان ذلك باسرة دولة من الدول لاستتحق اجرة مدة توقيفها اذا كانت مستاجرة بالمشاهرة ولا زيادة اجرة اذا كانت مستاجرة بالسفر

وما كولات الملاحين واجرمهم في زمن توقيف السفينة تعد من الخسارات البحرية

ويجوز للشاحن في مدة التوقيف ان يخرج منها بضائع بمصاريف من طرفه بشرط شحنها
ثانيا بمصاريف من طرفه ايضا او اداء تمويض لمؤجرها او للقبودان
(المادة ١٢٠)

باخذ القبودان اجرة البضائع التي التفت في البحر لاجل السلامة العمومية بشرط دفعه
ما يخصه منها
(المادة ١٢١)

لاستحق اجرة على البضائع التي تهلك بسبب غرق السفينة او ارتكازها على شعب ولا
على البضائع التي ينهبها اللصوص البحر يون او ياخذها العدو
وعلى القبودان ان يرد الاجرة التي صرفت له مقدما اذا لم يوجد شرط يخالف ذلك
(المادة ١٢٢)

اذا اقتديت البضائع والسفينة او تخلصت البضائع من الفرق بمساعدة القبودان ومشاركته
فياخذ اجرة كاملة الى المحل الذي اخذ فيه العدو البضائع او محمل الفرق اذا كانت
القبودان لا يمكنه توصيلها الى المحل المقصود
واذا اوصل البضائع الى المحل المقصود ياخذ الاجرة بتمامها مع دفع ما يخصه في بدل الفدية
واما اذا لم يشارك القبودان في الخلاص فلا يستحق اجرة اصلا على البضائع التي صار
تخليصها في البحر او الساحل وسلمت بعد اتخليص الى اربابها
(المادة ١٢٣)

يوزع بدل الفداء على البضائع والسفينة واجرتها واما اجرة الملاحين فلا تدخل في
التوزيع
ويكون التوزيع المذكور على ثمن البضائع الجاري في محل اخراجها بعد استنزال المصاريف
وعلى نصف قيمة السفينة في المحل المذكور وعلى نصف اجرتها
(المادة ١٢٤)

اذا امتنع المرسل اليه عن استلام البضائع جاز للقبودان بعد التنبيه عليه بالاستلام نسيبها
رسميا اجراء بيع البضائع كلها او بعضها امام المحكمة لاختذ اجرتها والخسارة البحرية
والمصاريف واذا زاد شيء بعد ذلك يحصل على اسر من المحكمة بايداعه
اما اذا لم تكف البضائع لوفاء جميع ما ذكر فيبقي للقبودان الحق في مطالبة الشاحن بالباقي

(المادة ١٢٥)

لا يجوز لقبودان ان يحجز البضائع في السفينة بسبب عدم دفع اجرتها او الخسارة العمومية والمصاريف بل يجوز له ان يطلب ايداعها عند غير اصحابها حين دفع المستحق له واذا كانت البضائع قابلة للتلف يجوز ان يطلب يعها الا اذا ادى المرسل اليه كفيلا بالدفع واذا وجدت خسارة بحرية عمومية ولم يمكن توزيعها حالاً يجوز له ان يطلب ايداع مبلغ يقدره القاضي او اداء كفيل معتمد

(المادة ١٢٦)

لقبودان التقدم والاولوية على جميع المدانين في استيفاء اجرته والخسارات البحرية والمصاريف التي على البضائع المشحونة في سفينته انما لا يكون له التقدم والاولوية المذكوران الا في مدة خمسة عشر يوماً بعد تسليم البضائع ما لم تنتقل ليد غير اصحابها

(المادة ١٢٧)

اذا افلس الشاحنون او المطالبون بحق في البضائع قبل اقتضاء الخمسة عشر يوماً المذكورة لا يزال امتياز القبودان باقياً على تلك البضائع ويقدم على جميع مدائني المقتلسين لاختذ ما هو مستحق له من الاجرة والمصاريف والخسارات

(المادة ١٢٨)

اذا حصل اتفاق على دفع الاجرة بحسب عدد البضائع او كيلها او قياسها او وزنها فيكون لقبودان الحق في طلب عدد البضائع او كيلها او قياسها او وزنها في وقت اخراجها واذا اهمل في اجراء ذلك يكون للمرسل اليه حق في ان يثبت العين والعدد او الكيل او القياس او الوزن ولو بشهادة يودعها من استخدم في اخراجها بعد حلف اليمين

واذا وجدت شبهة تدل على ان البضائع تلفت او فسدت او سرق منها شيء او نقصت فلقبودان او المرسل اليه اذن كان له حق فيها ان يطلب الكشف عليها بمعرفة المحكمة وتقدير الخسارة في نفس السفينة قبل اخراج البضائع المذكورة منها

(المادة ١٢٩)

اذا كان التلف في البضائع او النقصان غير ظاهر في الخارج يجوز اجراء الكشف عليها بمعرفة المحكمة ولو بعد انتقالها للمرسل اليه بشرط ان يكون ذلك في ظرف ٤٨ ساعة

يجب اخراجها وبشرط اثبات انها هي عينها على حسب ما هو منصوص بالمادة السابقة او بطريق اخر من الطرق المقررة في القانون
ويبقى الحق للمرسل اليهم في الحصول على الكشف على البضائع بمعرفة المحكمة في ظرف ثمان واربعين ساعة بعد تسليمها اليهم ولو اعطوا وصلا على سند الشحن او اعطوا سنداً منفرداً باستلامها بشرط ان يذكر في الوصل المعطى على سند الشحن او السند المنفرد انه معلن حصول تلف في البضائع او فساد او سرقة او قصصان

(المادة ١٣٠)

اذا وفي كل من مؤجر السفينة والقبودان بمقتضيات سند الايجار فيما يختص بهما فليس للمستاجر او الشاحن ان يطلب تنقيص الاجرة المتفق عليها

(المادة ١٣١)

لا يجوز للشاحن ان يترك في مقابلة الاجرة البضائع التي نقصت اثنائها او تلفت بسبب عيوبها الناشئة عنها او بسبب قهري ولكن اذا سالت اوعية النبيذ او الزيت او العسل او نحوها من المسائعات بحيث صارت فارغة او قرية من الفراغ يجوز تركها في مقابلة الاجرة

(الفصل التاسع - في المسافرين)

(المادة ١٣٢)

اذا لم تكن السفينة معدة لنقل المسافرين مثل سفن البوطة وغيرها من السفن المعدة لنقلهم فلا يجوز الزام القبودان باخذ مسافرين ليس لهم شان في المشحونات

(المادة ١٣٣)

يجب على المسافر الذي قبل في السفينة مراعاة جميع احكام القبودان المتعلقة بحسن الانتظام في السفينة

(المادة ١٣٤)

تعين اجرة سفر المسافر بمشارطة او بتذكرة مرور يجوز ان تكتب لحاملها او باسم المسافر

واذا حصل السفر ولم يوجد شرط بالكتابة بمقدار الاجرة تعين بالقياس على اجرة المثل وفي حالة عدم اتفاق الطرفين يحصل التمين بمعرفة المحكمة

(المادة ١٣٥)

اذا صرح في المشاركة او في تذكرة المرور باسم المسافر فلا يجوز له ان يتنازل عن حقه لغيره بدون رضا القبودان

(المادة ١٣٦)

اذا لم يحضر المسافر في السفينة قبل البدء في السفر ولا بعده او خرج من السفينة ولم يرجع اليها في الوقت المعين لقيامها يجوز للقبودان ان يسافر ولا يجب عليه انتظاره وعلى المسافر دفع اجرة السفر كاملة

(المادة ١٣٧)

اذا اخبر المسافر قبل البدء في السفر بانه يريد فسخ مشاركة سفره او مات بدون ان يخبر بذلك او منعه مرض او حادثة اخرى تختص به عن الذهاب الى السفينة فلا يجب عليه الادفع نصف اجرة السفر

واما اذا لم يخبر بازادته فسخ مشاركة السفر او لم تحصل حادثة من الحوادث السالف ذكرها الا بعد الابتداء في السفر فيجب عليه ان يدفع الاجرة كاملة

(المادة ١٣٨)

تبطل مشاركة السفر بالكلية اذا تلفت السفينة بمحاذة بحرية

(المادة ١٣٩)

يسوغ للمسافر ان يفسخ مشاركة سفره اذا حصلت حرب وصارت السفينة معرضة لخطر قبض العدو عليها ولا يمكن اعتبارها انها مطلقة في سيرها او حصل منع السفر او توقيفه قبل ابتداءه او بعده بسبب قوة قهرية او بسبب آخر غير حاصل من القبودان ولا القوبانية التابع لها

وكذلك يسوغ للمؤجر او القبودان او القوبانية التابع لها ان تفسخ المشاركة اذا انقطع السفر في حال من الاحوال المذكورة او اقتضى الحال تركه لكون السفينة مخصصة في الاصل لنقل البضائع ولم يمكن نقلها بسبب غير ناشئ عن تقصير المؤجر او القبودان او القوبانية

(المادة ١٤٠)

إذا فسخت المشاركة في الاحوال المينة في المادتين السابقتين فليس على احد الفريقين تعويض للآخر
ومع ذلك اذا حصل القسح بعد البدء في السفر فعلى المسافر ان يدفع اجرة السفر على قدر المسافة المقطوعة

(المادة ١٤١)

إذا اقتضى الحال ترميم السفينة في اثناء السفر يجب على المسافر ان يدفع اجرة سفره كاملة ولو لم يرض بانتظار تمام ترميمها ولكن اذا انتظر نهاية الترميم فعلى الموجه ان يسكنه مجاناً في مسكن الى وقت القيام للسفر ثانياً وان يوفي بجميع ما التزم به له بمقتضى ما في المشاركة او تذكرة المرور بشأن الماكولات
ومع ذلك اذا عرض الموجه على المسافر ان ينزله في سفينة اخرى مثل السفينة المؤجرة ليسافر فيها من غير اخلال بمقوقه الاخر المتفق عليها الى ان يصل الى الميناء المقصودة وامتنع المسافر عن قبول ذلك فليس له ان يطالب بالمسكن والمؤنة الى وقت الشروع في السفر ثانياً

(المادة ١٤٢)

وإذا لم يوجد شرط بشأن ماكولات المسافر فإليه ان يستحصل عليها بمعرفة ولكن اذا فرغت المؤنة منه بسبب حادثة غير متوقعة الحصول او بسبب امتداد مدة السفر فعلى القبطان ان يعطيه القوت الضروري بضمن لائق كما ان المسافر يجب عليه اذا كان عنده ماكولات زائدة عن الزوم ان يعطي منها لاهل السفينة بمقتضى المادة ٦٤

(المادة ١٤٣)

لا يجب على المسافر ان يدفع اجرة على اشيائه السفر التي يسوغ له ادخالها في السفينة بمقتضى المشاركة ما لم يوجد شرط يخالف ذلك

(المادة ١٤٤)

يعتبر المسافر كالشاحن بالنسبة الى اشيائه التي في السفينة

(المادة ١٤٥)

ولذلك يكون للمسافر الذي سلم اشيائه للقبطان لحفظها عنده ما مستأجر في السفينة

من الحقوق وعليه ما عليهم من الواجبات فيما يختص بتلك الاشياء فان لم يسلمها للقبودان او لأمور باستلامها بالتيا به عنه وانماها تحت نظره لا يكون له حق في طلب تعويض من القبودان اذا فقدت او اعترتها ضرر الا اذا كان قددها او الاضرار بها حصل بفعل القبودان او تقصيره او بفعل الملاحين او تقصيرهم

(المادة ١٤٦)

اذا توفي احد المسافرين في اثناء السفر يجب على القبودان اجراء الطرق اللازمة على حسب الاحوال لحفظ اتمته وتسليمها الى ورثته

(المادة ١٤٧)

للقبودان حق حبس الائمة التي احضرها المسافر في السفينة وحق الامتياز عليها لاختذ المستحق له من اجرة السفر وثن المأكولات ولكن لا يكون له هذا الحق الا اذا كانت الاشياء تحت يده او مودعة منه عند شخص آخر

(المادة ١٤٨)

لا يجب على القبودان ولا يسوغ له ان يرسو في ميناء او يوقف السفينة في اثناء السفر بناء على طلب مسافر او لاجل مصلحته الخصوصية ولكن اذا اصاب مسافرا مرض معد يلزم اخراجه من السفينة ولو كرها في اول بر مسكون يمكن القبودان الرسو فيه

(الفصل العاشر - في مشاركة الاقتراض البحري)

(المادة ١٤٩)

مشاركة الاقتراض البحري هي عقد به يفرض مبلغ على السفينة او على مشحوناتها او عليهما معا بشرط انه اذا هلك او تلفت تلك الاشياء الضامنة لوفاء المبلغ المقرض بجاذئة بحرية يضيع على المقرض المبلغ المذكور مع ارباحه المتفق عليها الا اذا امكنه ان يستوفي حقوقه مما تخلص منها واما اذا وصلت الى بر السلامة فيدفع له المبلغ مع ارباحه البحرية اعني مع فوائده المتفق عليها ولو بغير ازيد من السعر المقرر في القانون

(المادة ١٥٠)

تكون مشاركة الاقتراض البحري بسند رسمي او غير رسمي ويذكر فيه ما هو آت

اولا اصل المبلغ المقرض ومقدار فوائد البحرية المتفق عليها
ثانياً الاشياء التي حصل الاقتراض عليها
ثالثاً اسم السفينة واسم ولقب كل من مالكتها وقبودانها والمقرض والمقرض
رابعا بيان السفر الذي حصل لاجله الاقتراض او المدة الميمنة للاقتراض المذكور
اذا حصل لسفرة او لمدة معينة

خامساً وقت الوفاء بالمبلغ المقرض
سادساً اليوم والمحل اللذان حصل فيهما الاقتراض
(المادة ١٥١)

يحجر السند الرسمي في ممالك الدولة العلية العثمانية امام الموظف العمومي الذي يختص
بذلك وفي البلاد الاجنبية يحجر امام قونصلاتو الدولة العلية وان لم توجد فامام الحاكم
المحلي الذي من خصائصه ذلك على حسب الرسوم المتعادة
(المادة ١٥٢)

اذا عقدت مشاركة الاقتراض بسند غير رسمي يجب على المقرض قرضاً بحرياً ان
يحصل على التصديق عليه وتسجيله في ظرف عشرة ايام من تاريخه بقلم كتاب المحكمة
الابتدائية او امام احد الحكام المينين في المادة السابقة على حسب الاحوال
(المادة ١٥٣)

اذا لم تراعى احكام المادتين السابقتين نزول عن المشاركة صفة الاقتراض البحري
وتنقلب الى قرض عادي ويزول حينئذ امتياز المقرض في الاشياء الضامنة للوفاء بدينه
ويكون المقرض ملزوماً دون غيره بدفع اصل المبلغ مع فوائد القانونية
(المادة ١٥٤)

ي يجوز تحرير سند الاقتراض البحري تحت اذن شخص معين وفي هذه الحالة تنتقل
الملكية فيه بطريق التحويل بالكيفية المقررة فيما يختص بالكمبيالات فاذا صار
تحويلها يقوم المحتال مقام الحيل سواه كان في الربح او الخسارة بدون ان يكون الحيل
المذكور ملزوماً بشيء سوى ضمان وجود القرض البحري
والضمان ان كان له وجه لا يشمل الفوائد البحرية الا اذا وجد شرط صريح بذلك

(المادة ١٥٥)

و يجوز ان يكون الاقتراض البحري على جسم السفينة او على سهم قاعدتها او آلياتها او ادواتها او ممتلكاتها او مؤنتها او مشحوناتها او على جميع هذه الاشياء مما او على جزء معين من كل واحد منها

(المادة ١٥٦)

كل فرض بحري يحصل بمبلغ ازيد من قيمة الاشياء التي وقع عليها القرض يجوز للمقرض بطلانه بناء على طلب المقرض ويجب دفع اصل المبلغ مع فوائده القانونية اذا ثبت حصول غش وتدليس من المقرض

(المادة ١٥٧)

واذا لم يحصل غش ولا تدليس تكون مشاركة القرض معتبرة بقدر قيمة الاشياء المخصصة للمبلغ المقرض على حسب التقويم الذي عمل عنها واتفق عليه وما زاد من المبلغ المقرض عن ذلك يدفع مع فوائده القانونية

(المادة ١٥٨)

كل اقتراض على اجرة السفينة المأمول الحصول عليها او على ربح مأمول نواله من البضائع ممنوع فاذا اقترض شخص مبلغا على ذلك لا يكون له الحق الا في اخذ راس ماله بلا فوائد

(المادة ١٥٩)

وكذلك كل قرض بحري للاحى السفينة او لاشخاص بحريين على اجرهم سواء كانت بالمشاهرة او بالدفرة ممنوع والمقرض يعامل بالوجه المذكور في المادة السابقة

(المادة ١٦٠)

تخصص بوجه الامتياز السفينة وادواتها وممتلكاتها ومؤنتها واجرتها المستحقة لوفاء اصل وفوائد المبلغ المقرض قرضا بحريا على السفينة وتخصص المشحونات ايضا لوفاء اصل وفوائد المبلغ المقرض قرضا بحريا عليها واذا حصل الاقتراض على شيء مخصوص من السفينة او مشحوناتها فلا يكون الامتياز الا في ذلك الشيء بقدر الجزء المخصص للاقتراض

(المادة ١٦١)

إذا اقترض القبطان قرضاً بحرياً في جهة إقامة ملاك السفينة أو وكلائهم بدون إذن رسمي ولا توسط منهم فيه فلا يكون الامتياز ولا الدعوى الاعلى حصة القبطان في السفينة والاجرة

(المادة ١٦٢)

حصة من لم يؤد من ملاك السفينة ما يخصه في اللازم لاعادها للسفر في الحالة المبينة في المادة ٤٨ في ظرف اربع وعشرين ساعة من وقت التنبيه الرسمي عليه بذلك تخصص لوفاء المبالغ التي تقترض لقلطة السفينة وموئنتها ولو في محل اقامته

(المادة ١٦٣)

المبالغ المقرضة ولوازم سفر السفينة الاخير يصير وفاؤها بوجه الاولوية والتقدم على المبالغ المقرضة لسفر سابق عليه ولو قيل في المشاركة ان هذه المبالغ كانت من قبل في ذمة المقرض او اقيمت لتجديد مواعيدها واما المبالغ المقرضة في اثناء السفر فتكون مقدمة في الوفاء على المبالغ التي اقترضت قبل قيام السفينة واذا اقترضت عدة مبالغ في اثناء سفر فالمبالغ المقرض اخيراً يكون في كل الاحوال مقدماً على السابق عليه واما المبالغ التي اقترضت في اثناء سفر واحد في ميناء واحدة رسا عليها اضطراراً وكان اقتراضها في مدة الإقامة فيها فتكون في درجة واحدة

(المادة ١٦٤)

إذا اقترض شخص قرضاً بحرياً على البضائع المشحونة في سفينة معينة في مشاركة الاقتراض وصار شحن تلك البضائع فيما بعد في سفينة أخرى ثم هلكت ولو بمحادثة بحرية فلا يترتب على هلاكها ضياع حقوقه الا اذا ثبت قانوناً ان شحنها في سفينة أخرى حصل بسبب قهرى

(المادة ١٦٥)

لا تجوز المطالبة بالبلغ المقرض اذا هلكت الاشياء التي حصل عليها القرض بالكلية او قبض عليها العدو وحكم بمجاوز قبضه عليها وكان الهلاك او القبض بأفة مساوية او سبب قهرى في زمان ومكان الاخطار اللذين لاجلها حصل الاقتراض واذا صار تخليص بعض الاشياء المخصصة للقرض فيبقى المقرض الحق فيما صار تخليصه

(المادة ١٦٦)

لا يكون على المقرض التقصان الذي يحصل في ذات الاشياء او قيمتها ولا هلاكها بسبب العيب الناجي عنها وكذلك الحسارة الناشئة عن فعل المقرض او عن قصير الملاحين

(المادة ١٦٧)

اذا غرت السفينة يكون دفع المبالغ المقرضة قرضا بحريا بقدر قيمة الاشياء التي صار تخليصها وكانت مخصصة للقرض في المشاركة بعد استئزال مصاريف التخليص

(المادة ١٦٨)

اذا لم يحصل تعيين زمن الاخطار البحرية سيفشارطة القرض البحري تعتبر مدته بالنسبة الى السفينة وآلاتها وادواتها وطقمها وموتتها من الوقت الذي قامت السفينة فيه للسفر الى الوقت الذي فيه التت مراسيها او صار ربطها في المينا او انخل المقصود وبالنسبة الى البضائع تعتبر مدة الزمن المذكور من الوقت الذي فيه شحنت تلك البضائع في السفينة او في الصنادل المعينة لنقلها اليها او من يوم المشاركة اذا كان الاقتراض على بضائع مشحونة حصل في اثناء السفر الى الوقت الذي فيه صار اخراجها الى البر او كان يلزم اخراجها اليه في المحل المقصود

(المادة ١٦٩)

اذا لم يحصل بالفعل السفر الذي من اجله حصل القرض البحري يكون للقرض حق في ان يطلب بالامتياز راس ماله وفوائده القانونية دون الارباح البحرية ولكن اذا ابتدى زمن الاخطار على حسب المادة السابقة يكون له الحق في الارباح البحرية

(المادة ١٧٠)

اذا اقترض شخص قرضا بحريا على بضائع وعدمت السفينة والمشعونات فيها فلا تبرأ ذمته من الدين بسبب ذلك مالم يثبت انه كان موجودا له فيها بضائع بقدر المبلغ المقرض

(المادة ١٧١)

يشترك المقرض قرضا بحريا في الخسارات البحرية العمومية ويسقنزل ذلك بحاله على المقرض ولو وجد شرط يخالف ذلك ويشترك ايضا في الخسارات البحرية الخصوصية اذا لم يوجد شرط يقضى بنفي ذلك ويكون هذا الاشتراك بنسبة راس المال المقرض والارباح البحرية المشتركة

(المادة ١٧٢)

إذا حصل قرض بحري وسيكورتاه على سفينة واحدة او على مشحونات واحدة وغرقت السفينة او المشحونات فتقسم اثمان الاشياء المخلصة من الفرق بين القرض قرضا بحريا في مقابلة راس ماله فقط وبين صاحب السيكورتاه في مقابلة المبالغ المعمولة عليها السيكورتاه بنسبة مطلوب كل واحد منهما بدون اخلال بالامتيازات المبينة في المادة الخامسة

(الفصل الحادى عشر - في السيكورتاه)

(الفرع الاول - في صورة مشاركة السيكورتاه وفيما تعمل عليه)

(المادة ١٧٣)

السيكورتاه البحرية هي عقد به يكفل المؤمن الذى هو صاحب السيكورتاه للمؤمن له الذى هو صاحب البضائع او السفينة او نحوها في مقابلة عوائد متفق عليها تسمى معلوم السيكورتاه بان يدفع بقدر المبلغ المعين في مشاركة السيكورتاه الخسارات التى تحصل للمؤمن له بمصادرة بحرية في الاشياء المعرضة لاختار السير في البحر

(المادة ١٧٤)

تكون مشاركة السيكورتاه بعقد رسمي او غير رسمي وتكتب بدون تحال يياض وبين فيها ما هوآت

اولا تاريخ السنة والشهر واليوم والساعة اللاتي تحورت فيها
ثانيا اسم المؤمن له ومحلّه وبيان كونه صاحب الاشياء المعمول عليها السيكورتاه او وكيلًا بالعمولة واسم المؤمن ومحلّه

ثالثا جنس البضائع او الاشياء المعمول عليها السيكورتاه وقيمتها الحقيقية او المقدرة والمبلغ الذى تقع الكفالة به من اجل تلك البضائع او الاشياء

رابعا الاخطار التى يقبلها المؤمن على ذمة
خامسا الاوقات التى تبدى وتنتهى فيها الاخطار التى على ذمة المؤمن

سادسا معلوم السيكورتاه

سابعا اسم البقودان واسم السفينة وبيان صفتها

ثامناً المحل الذي شحنت او تشحن البضائع فيه
 تاسعاً المينا التي سافرت او تسافر منها السفينة
 عاشراً المين او الموارد التي يلزم فيها الشحن او التفريغ وكذلك المين والموارد التي يلزم
 دخول السفينة فيها
 الحادى عشر قبول المتعاقدين بتحكيم محكمين مختارين في حال حصول منازعة اذا كان
 هذا التكيم متفقاً عليه
 الثانى عشر جميع الشروط الاخر التي يتفق عليها المتعاقدان
 (المادة ١٧٥)

يجوز ان تشتمل المشاركة الواحدة على عدة سيكورتات سواء كانت بسبب البضائع
 او بسبب سعر معلوم السيكورتاه او بسبب تعدد المؤمنين
 (المادة ١٧٦)

يجوز ان تكون السيكورتاه على ما ياتي
 اولاً جسم السفينة وسهم قاعدتها فارغة كانت او مشحونة بمهزة او غير مهزة
 وحدها او معمرة بغيرها
 ثانياً ادوات السفينة وآلاتها
 ثالثاً تجهيزاتها
 رابعاً المؤنة
 خامساً المبالغ المقرضة قرضاً بحرياً
 سادساً البضائع المشحونة
 سابغاً جميع ما يقوم بالنقود من الاوراق التجارية او غيرها من الاشياء ويكون معرضاً
 لاططار السفر في البحر

(المادة ١٧٧)

ويجوز عمل السيكورتاه على الاشياء السالف ذكرها كلها او بعضها منضاً بعضها الى
 بعض او منفرداً ويجوز عملها في زمن الملح او زمن الحرب وقبل سفر السفينة او في
 اثناؤه ويجوز عملها للذهاب والاياب او لاحدها فقط ولسفرة كاملة او لمدة معينة ولجميع

الاسفار والنقل في البحر او النهر او الخليج الصالح لسير السفن فيه ولجميع اخطار السفر في البحر او النهر

(المادة ١٧٨)

اذا حصل غش في تقوم الاشياء اشمولة عليها السيكورتاه او صار تغيير اسمائها او اعيانها يجوز للمؤمن ان يطلب الكشف على تلك الاشياء وتقويمها بدون اخلال بحقه في اقامة دعاوي اخرى مدنية كانت او جنائية

(المادة ١٧٩)

اذا لم يعلم المؤمن له في اي سفينة شحنت البضائع الواردة له من بلاد اجنبية بما في من تعيين اسم القبولان واسم السفينة بشرط ان يذكر عدم علمه بذلك في سند السيكورتاه مع بيان التاريخ والامضاء الموضوعين على المكتوب الاخير الوارد اليه اعلاما بشحن البضائع او ترخيصاً بعمل السيكورتاه ولا يجوز في هذه الحالة عمل السيكورتاه الا لمدة معينة

(المادة ١٨٠)

اذا لم يكن المؤمن له عالمًا بجنس وقيمة البضائع المرسلة او المقتضى تسليمها اليه جاز له ان يعمل السيكورتاه عليها بدون تعيينها بغير الاسم العام كلفظ البضائع ولكن يلزم ان يذكر في سند السيكورتاه اسم من ارسلت اليه البضائع او من يجب تسليمها اليه ، ا لم يوجد شرط بخلاف ذلك ولا بدخل في هذه السيكورتاه مسكوكات الذهب والفضة ولا سبائكها ولا الماس ولا اللؤلؤ ولا الحلي ولا الذخائر الحربية

(المادة ١٨١)

اذا حصل الاتفاق في سند السيكورتاه على ثمن شيء بنقود اجنبية بقدر ثمنه الذي يساويه بالنقود المتفق عليها بحساب تقويم البلد على حسب سعرها الجاري في محل ووقت وضع الامضاء على السند

(المادة ١٨٢)

اذا لم تعين قيمة البضائع في سند السيكورتاه يجوز اثبات مقدارها بموجب قائمتها المشتعلة على اثنائها الاصلية الواردة من بلادها او بموجب الدفاتر وان لم توجد القائمة او الدفاتر المذكورة تقوم تلك البضائع على حسب السعر الجاري في وقت شحنها ومحلها بما في ذلك جميع العوائد المدفوعة والمصاريف المتعرفه الى وقت تنزيلها في السفينة

(المادة ١٨٣)

إذا عملت السيكورتاه على بضائع راجعة من بلد لا يتجر فيها الا بالمقايضة ولم تقدر اثنائها في سند السيكورتاه بصير تقدير تلك الاثمان على حسب قيمة البضائع التي اعطيت في مقابلتها وتضم اليها مصاريف النقل

(المادة ١٨٤)

إذا لم يعين في سند السيكورتاه زمن الاخطار يتبدى وينتهي في الزمن المبين لمشاركة القرض البحري في المادة ١٦٨

(المادة ١٨٥)

لا يجوز للؤمن له فيما يختص بالاشياء التي سبق عمل السيكورتاه على قيمتها بتمامها ان يعمل سيكورتاه مرة ثالثة للزمن بعينه والاطار نفسها والا كانت لاغية ولكن يجوز للؤمن في كل وقت ان يعمل سيكورتاه اخرى مع اصحاب سيكورتاه آخرين على البضائع التي عملت السيكورتاه عليها معه اولا كما انه يجوز ايضا للؤمن له ان يعمل سيكورتاه على نفس معلوم السيكورتاه ويجوز ان يكون معلوم السيكورتاه الثانية اقل او اكثر من معلوم السيكورتاه الاولى

(المادة ١٨٦)

معلوم السيكورتاه المتفق عليه في زمن الصلح لا يجوز زيادته اذا طرأت حرب كما انه لا يجوز تنقيصه بسبب انقضاء الصلح الا اذا وجد شرط يخالف ذلك بين المتعاقدين واذا لم يعين في سند السيكورتاه قدر الزيادة او النقصان عن المعلوم المتفق عليه فيكون تعيينه بمعرفة الحاكم او المحكمين المختارين مع مراعاة الاخطار والاحوال والشروط المتفق عليها في السند المذكور

(المادة ١٨٧)

إذا عدت البضائع التي عملت عليها السيكورتاه وشحنها القبطان على ذمته في السفينة التي تحت ادارته وجب عليه ان يثبت للؤمن انه اشتراها ويرز سند شحنها بمضي عليه من اثنين من عمد الملاحين

(المادة ١٨٨)

كل بحري او مسافر يحضر من البلاد الاجنبية بضائع معمولة عليها سيكورتاه في مملكته

المعولة العلية الثمانية يجب عليه ان يسلم في محل الشحن نسخة من سند الشحن الى قنصل الدولة المذكورة وان لم يوجد قالى تاجر معتبر من رعاياها او الى قاضي ذلك المحل

(المادة ١٨٩)

اذا افلس المؤمن قبل انتهاء زمن الاخطار يجوز للمؤمن له ان يطلب فسخ مشاركة السيكورتاه اذا لم يقدم المؤمن كفيلاً بوفاء ما التزم به وكذلك يجوز للمؤمن في حالة افلاس المؤمن له قبل دفع معلوم السيكورتاه ان يطلب فسخ مشاركتها اذا لم يدفع المعلوم المذكور في ظرف ثلاثة ايام من وقت التنبيه الرسمي على وكلاء التفليسة بذلك

(المادة ١٩٠)

تكون مشاركة السيكورتاه لاجية اذا كانت معدولة على اجرة البضائع الموجودة في السفينة او على الربح المأمول حصوله منها او على اجر البحريين او على المبالغ المقرضة اقراضاً بحرياً او على الارباح البحرية التي تنتج من المبالغ المقرضة قرضاً بحرياً ويصير سند السيكورتاه لاجياً بالنسبة للمؤمن اذا حصل سكوت من المؤمن له عما يلزم بيانه فيه او اخبار منه بخلاف الواقع او اذا وجد اختلاف بين سند السيكورتاه وسند الشحن بوجوب نقصان الخطر المظنون او بغير حقيقة ما يعرض منه ويكون من شأنه ان يمنع النيكورتاه او يغير شروطها لو علم المؤمن حقيقة الحال وتكون ايضا السيكورتاه لاجية ولو لم يكن للسكوت او الاخبار بخلاف الواقع او الاختلاف بين السنتين دخل في الخسارة التي لحقت بالشئ المعمول عليه السيكورتاه او في هلاكه

(الفرع الثاني - فيما يجب على المؤمن وعلى المؤمن له)

(المادة ١٩١)

اذا ابطل السفر ولو بفعل المؤمن له وكان زمن الاخطار التي عملت من اجلها السيكورتاه لم يحل ابتداءه بمقتضى المادة ١٨٤ تلغى السيكورتاه ويسترد معلومها من المؤمن اذا كانت مدفوعة له وانما للمؤمن المذكور ان يأخذ بصفة تمويض نصف واحد عن كل مائة من المبلغ المعمول عليه السيكورتاه او نصف معلومها اذا لم يبلغ جميعه واحدا في المائة

(المادة ١٩٢)

يكون المؤمنون ملزومين بكل هلاك او ضرر يحصل للاشياء المعمولة عليها السيكورتاه بسبب فورتوتة او غرق او ارتكاز السفينة على شعب او تشحيط على رمل او مصادمة بسبب قهري او تغيير الطريق او السفر او السفينة اضطرابا او بسبب رمي بعض الاشياء في البحر لتخفيف السفينة او بسبب الحريق او الاسر او النهب او التوقيف عن السفر بامر دولة او اعلان حرب او مقابلة الاساءة بمثلا او بسبب اي حادثه من الحوادث البحرية الاخر ما لم يوجد بين المتعاقدين شرط بخلاف ذلك

(المادة ١٩٣)

لا يكون المؤمنون ملزومين باي هلاك او ضرر ينشأ عن تغيير الطريق او السفر او السفينة اختيارا او عن فعل المؤمن له ويكون معلوم السيكورتاه مستحقا لهم ولو صارت الاشياء معرضة للاخطار

(المادة ١٩٤)

لا يكون المؤمنون ملزومين ايضا بما يحصل للبضائع من النقصان او الهلاك او الضرر بفعل ملاك السفينة او مستاجرها او شاحنيها او بسبب تقصيرهم

(المادة ١٩٥)

اذا حصلت خيانة من القبودان او البحر بين بان باعوا السفينة او البضائع وادعوا غرقها او خيانة اخرى او تقصير لا يكون المؤمن ملزوما بذلك ما لم يوجد شرط بالزامه واذا كان الشيء المعمول عليه السيكورتاه سفينة وكان القبودان مالكا لها كلها او بعضها يعتبر الشرط المذكور لاغيا بالنسبة لحصته فيها

(المادة ١٩٦)

لا يكون المؤمن ملزوما باجرة رئيس البوغاز ولا باجرة جر السفينة ولا باجرة المرشد للسير بجانب السواحل ولا باي نوع من انواع العوايد المقرره على السفينة او البضائع

(المادة ١٩٧)

تبين في سند السيكورتاه البضائع القابلة للفساد او النقصان بطبيعتها مثل القمح والملح والبضائع القابلة للسرقة والا فلا يكون المؤمنون مسؤولين عما ينحصل لها من الضرر او الهلاك ما لم يكن المؤمن له غير عالم بمجنس المشحونات وقت وضع امضائه على السند المذكور

(المادة ١٩٨)

إذا عملت السيكورتاه على بضائع ذهابا وايابا ووصلت السفينة الى المحل الاول المقصود ولم تشحن بضائع في حال اياها او شحنت شحنا ناقصا فلا ياخذ المومن الا ثلثين نسيين من المعلوم المتفق عليه ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك
(المادة ١٩٩)

كل سيكورتاه اولى او ثانية معموله على مبلغ ازيد من قيمة الاشياء المشحونة تكون لاجية بالنسبة للمومن له فقط اذا ثبت حصول غش او تدليس منه
(المادة ٢٠٠)

اذا لم يحصل من المؤمن له غش ولا تدليس في السيكورتاه تعتبر مشارطتها صحيحة بقدر قيمة الاشياء المشحونة على حسب تقويمها بمعرفة اهل خبرة او باتفاق المتعاقدين واذا عدست تلك الاشياء وجب على كل مومن ان يدفع ما يخصه بالنسبة للمبلغ الذي تكفل به ولا ياخذ معلوم السيكورتاه على ما زاد عن القيمة وانما ياخذ فقط التعويض المقرر في
المادة ١٩١

(المادة ٢٠١)

اذا عملت عدة سيكورتاه على مشحون واحد بدون غش وكانت السيكورتاه الاولى معموله على جميع قيمة ذلك المشحون فهي التي يجري حكمها دون غيرها ويبرا من الكفالة اصحاب السيكورتاه المعمولة بعدها ولا ياخذون الاتعويض بمقتضى المادة ١٩١ واما اذا كانت السيكورتاه الاولى لاتشمل جميع قيمة المشحون فاصحاب السيكورتاه المعمولة بعدها يكفلون الباقي على حسب ترتيب تواريخ مشارطات السيكورتاه
(المادة ٢٠٢)

اذا كانت الاشياء المشحونة بقدر المبالغ المومنة وفقد جزء منها فقط فقيمة الفائت يدفعها جميع اصحاب السيكورتاه كل واحد منهم على حسب المبلغ الذي امنه
(المادة ٢٠٣)

اذا عملت السيكورتاه على بضائع متعددة لكل منها على حدته ومقتضى الحال شحن جميعها في عدة سفن معينة مع بيان المبلغ المومن لمشحون كل واحدة منها ثم شحن جميع تلك البضائع في سفينة واحدة او في سفن اقل عددا مما عين في المشارطة فلا يكون

المؤمن ملزوماً الا بالمبالغ الذي تكفل به تأميناً لمشحون السفينة او السفن التي صار شحنها ولو هلك جميع السفن المعينة عند عمل السيكورتاه ومع ذلك ياخذ المؤمن المذكور على المبالغ التي بطل تأمينها التعميض المقرر في المادة ١٩١

(المادة ٢٠٤)

اذا كان القبولان ماذونا بالدخول في ميناء متعددة لاتمام شحن سفينته او لمقايضة بضائع اخر فلا يكون المؤمن ملزوماً باخطار الاشياء المومنة الا متى صارت في السفينة او في الصنادل المعدة لنقلها اليها او اخراجها منها الى البر ما لم يوجد شرط يجلّ ذلك

(المادة ٢٠٥)

اذا عملت السيكورتاه لزم معي يبرا المؤمن من كفالته بعد انقضاء الزمن المذكور ويجوز للمؤمن له ان يتحصل على تأمين من الاخطار التي تحدث بعد ذلك

(المادة ٢٠٦)

اذا ارسل المؤمن له السفينة الى جهة ابعد من الجهة المعينة في المشاركة يبرأ المؤمن من كفالة الاخطار ويكون معلوم السيكورتاه مستحقاً له ولو كان طريق الجهتين المذكورتين واحداً واما اذا صار تقصير السفر فيجري مفعول السيكورتاه

(المادة ٢٠٧)

كل سيكورتاه عملت بعد هلاك الاشياء المومنة او بعد وصولها تكون لاغية اذا ثبت ان المؤمن له كان عالماً بهلاكها او ثبت ان المؤمن كان عالماً بوصولها او اذا دلت قرائن الاحوال على انها يعلمان ذلك قبل وضع الامضاء على مشاركة السيكورتاه

(المادة ٢٠٨)

وتعتبر قرائن الاحوال دالة على ذلك اذا ثبت بالنظر لمسافات الجهات وطرق المخارج انه امكن نقل خبر وصول السفينة من محل وصولها او خبر هلاكها من محل هلاكها او من المحل الذي ورد اليه اول خبر باحدهما الى محل عمل السيكورتاه قبل وضع الامضاء على مشارطتها

(المادة ٢٠٩)

ومع ذلك اذا علمت السيكورتاه بناءً على خبر معن بالخبر او الشر فلا تعتبر قرائن الاحوال المذكورة في المادتين السابقتين

ولا تبطل مشاركة السيكرتاه في هذه الحالة الا اذا ثبت ان المؤمن له كان علما بهلاك السفينة او المؤمن كان علما بوصولها قبل الامضاء على المشاركة

(المادة ٢١٠)

في حالة الاثبات على المؤمن له يدفع للمؤمن ضعف معلوم السيكرتاه وفي حالة الاثبات على المؤمن يدفع للمؤمن له مئلفا بقدر ضعف معلوم السيكرتاه المتفق عليه ويجوز اقامة دعوى تأديبية على من ثبت عليه منهما ذلك

(الفرع الثالث - في ترك الاشياء المؤمنة)

(المادة ٢١١)

يجوز ترك الاشياء المؤمنة اذا غرقت السفينة او شحطت مع كسرها او صارت غير صالحة للسفر بسبب حادثة بحرية او اخذها العدو او اللصوص البحر بين او حصل توقيفها عن السفر من دولة اجنبية او توقيفها من الدولة العلية الثانية بعد ابتداء السفر او هلكت الاشياء المؤمنة او فسدت اذا بلغت قيمة ما هلك او فسد ثلاثة ارباع القيمة المؤمنة بالاقبل

ومع ذلك لا يجوز ترك السفينة ولا البضائع قبل ابتداء زمن الاخطار بمقتضى المادة ١٦٨

واما ما يحصل غير ذلك من الضرر فيعتبر خسارة بحرية وتكون تسويته بين المؤمن والمؤمن له على حسب ما يخص كل واحد منهما

(المادة ٢١٢)

لا يجوز ان يكون الترك قاصرا على بعض الاشياء المؤمنة ولا معلقا على شرط ولا يشمل الا الاشياء كلها التي عملت عليها السيكرتاه وكانت معرضة للخطر

(المادة ٢١٣)

يلزم ان يكون الترك للمؤمنين في ميعاد ستة اشهر او سنة او سنتين على حسب الجهات الاتي بيانها اعني في ميعاد ستة اشهر من يوم ورود خبر الهلاك الذي حصل في ميناء او روبا او سواحلها او سواحل آسيا وافريقيا على البحر الاسود او البحر المتوسط وفي حالة قبض العدو على السفينة يكون ابتداء الميعاد من يوم ورود الخبر بتوصيلها الى احدى المينات او الجهات الكائنة في السواحل المذكورة

وفي ميعاد سنة بعد ورود خبر الهلاك او توصيل السفينة اذا حصل ذلك في جزائر آصور او جزائر قناريا او جزائر ماديره والجزائر والسواحل الاخر الغربية من افريقا والشرقية من اسريقا

وفي ميعاد سنتين بعد ورود خبر الهلاك او توصيل المقبوض عليه اذا حصل ذلك في جميع اقسام الدنيا الاخر ومتى مضت هذه المواعيد لا يقبل قانونا التارك من المؤمن له

(المادة ٢١٤)

يجب على المؤمن له في احوال جواز ترك الاشياء المؤمنة وفي حالة الحوادث الاخر التي يعود منها الضرر على المؤمن ان يعلن المؤمن المذكور بالاخبار التي وردت اليه ويلزم ان يكون اعلانه بذلك في ظرف ثلاثة ايام من وقت ورود الاخبار

(المادة ٢١٥)

ويجوز ايضا للمؤمن له ان يترك للمؤمن الاشياء المؤمنة ويطلب منه ان يدفع له مبلغ التمييز المتفق عليه في مشارطة السيكرتاه من غير ان يكون ملزوماً باثبات هلاك السفينة او مسحونها اذا مضت المواعيد الآتية من يوم قيامها للسفر او من اليوم المستندة اليه الاخبار الاخيرة الواردة ولم يرد اليه خبر اخر عنها وتلك المواعيد هي

ميعاد ستة اشهر للاسفار الحاصلة من بلاد الدولة العلية العثمانية الى مينات او سواحل اوروبا او مينات اسيا وافريقا والعكس اذا كان السفر في البحر الاسود او البحر المتوسط وميعاد سنة للاسفار الحاصلة من بلاد الدولة العلية الى جزائر آصور او قناريا او ماديره وغيرها من الجزائر والسواحل الغربية من افريقا والشرقية من امريقا والعكس وميعاد ثمانية عشر شهرا للاسفار الحاصلة من بلاد الدولة العلية الى اقسام الدنيا الاخر البعيدة والعكس

وفي حالة السفر بين مئنتين خارجتين عن بلاد الدولة العلية يفدر الميعاد على حسب مسافة المئنتين المذكورتين التي تكون اقرب الى احدى مسافات المواعيد المتقدمة وفي جميع هذه الاحوال يكفي في جواز ترك المؤمن له للاشياء المؤمنة ان يعترف مع حلقه اليمين بانه لم يرد اليه خبر اصلا لا بواسطة ولا بغيرها عن السفينة المؤمنة او عن السفينة التي شجعت فيها البضائع المؤمنة الا اذا ظهر دليل على خلاف ذلك ولكن بعد اقتضاء المواعيد السالف ذكرها لا يبقى له ميعاد لمطالبة المؤمن الا المواعيد المقررة في المادة ٢١٣

وفي حالة عمل السيكورتاه لمدة معينة يعتبر بعد انقضاء المواعيد المبينة في المادة السابقة هلاك السفينة حاصلًا في مدة السيكورتاه
ومع ذلك اذا ثبت فيما بعد ان هلاكها حصل في غير مدة السيكورتاه يزول حكم الترك
ويُلزم رد التعميض المدفوع مع فوائده القانونية

(المادة ٢١٦)

يجوز للمؤمن له ان يترك الاشياء المؤمنة مع التنبيه الرسمي على المؤمن بدفع المبلغ المؤمن
في الميعاد المعين في مشاركة السيكورتاه او يحفظ حقه في الترك في المواعيد المقررة في
القانون بشرط حصول الاعلان المذكور في المادة ٢١٤

(المادة ٢١٧)

يجب على المؤمن له ان يغبر وقت الترك بجميع السيكورتات التي تحصل عليها بنفسه او
على يد غيره او طلب عملها وبالمبلغ الذي اقترضه قرضًا بحريًا سواء كان على السفينة او
على البضائع والا فالميعاد المقرر لدفع مبلغ التعميض له الذي يلزم ابتداءه من يوم الترك
يصير توقيفه الى اليوم الذي يخبر فيه بما ذكر اخبارا رسميًا ولا يترتب على ذلك تطويل
الميعاد المحدد لرفع الدعوى بالترك

(المادة ٢١٨)

اذا اخبر المؤمن له بالسيكورتات على غير الحقيقة غشًا منه وتدليسًا يحرم من منافع
السيكورتاه ويلزم بدفع المبالغ المقرضة ولو هلكت السفينة او قبض عليها العدو

(المادة ٢١٩)

واذا غرقت السفينة او شحطت وانكسرت يجب على المؤمن له ان يجتهد في تخليص
الاشياء التي غرقت مع عدم الاخلال بالترك اللازم اجراؤه في الوقت والمحل اللذين ينبني
ذلك فيهما

وتدفع له مصاريف تخلصها لغاية قيمة الاشياء المخلصة بمجرد اخباره بقدر تلك المصاريف
اخبارا مؤيدًا باليمين

(المادة ٢٢٠)

اذا لم يعين في مشاركة السيكورتاه ميعاد دفع المبلغ المؤمن وجب على المؤمن ان يدفعه
مع المصاريف بما اعلان الترك له بثلاثة اشهر وبعد هذه المدة تستحق عليه ايضا الفوائد
القانونية وتكون الاشياء المتركة مخصصة لدفع المبلغ المؤمن

(قانون التجارة البحري)

(المادة ٢٢١)

لا يجوز مطالبة المؤمن بدفع المبالغ المؤمنة الا بعد اعلانه بالاوراق المثبتة للشحن والملاك

(المادة ٢٢٢)

ويموز للمؤمن اقامة الدليل على نفي ما هو بملك الاوراق وهذا الجواز لا يوقف الحكم عليه بدفع المبلغ المؤمن مؤقتا بشرطان يؤدي اليه المؤمن له كفيلا
ويزول تعهد الكفيل اذا مضت اربع سنين كامله ولم تحصل مطالبته مطالبة رسمية

(المادة ٢٢٣)

اذا اعلن الترك وقبل او حكم بصحته قانونا تكون الاشياء المعمولة عليها السيكرتاه ملكا للمؤمن من وقت تركها له ولا يجوز للمؤمن ان يمتنع عن دفع المبلغ المؤمن محتجا برجوع السفينة او البضائع بعد الترك

(المادة ٢٢٤)

اجرة البضائع المخلصة ولو كانت مدفوعة مقدما تدخل في ترك السفينة وتكون ملكا للمؤمن مع عدم الاخلال بحقوق المقرضين قرضا بحريا وبحقوق الملاحين من اجل اجرهم وبالمصاريف المنصرفة في اثناء السفر

(المادة ٢٢٥)

اذا اخذت احدى الدول السفينة المؤمنة وحجزتها وجب على المؤمن له ان يعلن ذلك للمؤمن في ظرف ثلاثة ايام من وقت ورود الخبر اليه
والاشياء المحجوزة لا يجوز تركها للمؤمن الا بعد ميعاد ستة اشهر من وقت الاعلان المذكور اذا حصل الحجز في البحر او روبا او في البحر المتوسط او في بحر بلطيق او ميعاد سنة اذا حصل الاخذ او الحجز في بلاد ابعد من ذلك ولا يتندي كل من هذين الميعادين الا من يوم الاعلان بالاخذ او الحجز واذا كانت البضائع المحجوزة قابلة للتلف بصير تنزيل الميعاد في الحالة الاولى الى شهر ونصف وفي الحالة الثانية الى ثلاثة اشهر

(المادة ٢٢٦)

يجب على المؤمن له في اثناء المواعيد الميينة في المادة السابقة ان يذلل ما في قدرته من السعي والاجتهاد للحصول على رفع الحجز عن الاشياء المحجوزة

ويموز للمومن ايضاً ان يجتهد في الحصول على ذلك سواء كان باتقارده او باتحاد مع المومن له

(المادة ٢٢٧)

اذا اشعلت السفينة او انصدمت وكان من الممكن بعد ذلك تعويمها وترميمها وجعلها في حالة يتيسر بها الاستمرار على السفر الى الجهة المقصودة فلا يجوز تركها بسبب عدم صلاحيتها للسفر الا اذا كانت مصاريف الترميم تتجاوز ثلاثة ارباع القيمة التي عملت من اجلها السيكونتاه عليها
فإذا صار ترميمها يبقى الحق للمومن له في ان ياخذ من المومن المصاريف والخسارات التي نشأت عن التشحيط

(المادة ٢٢٨)

اذا حكم اهل الخبزة بان السفينة غير صالحة للسفر يجب على الذي امن له المشحون فيها ان يخبر بذلك المومن اخباراً رسمياً في ظرف ثلاثة ايام من ورود الخبر اليه

(المادة ٢٢٩)

يجب على القبودان في هذه الحالة ان يبذل كل جهده في استنصاحه على سفينة اخرى لنقل تلك البضائع الى الجهة المعنية فها

(المادة ٢٣٠)

وفي الحالة المبينة في المادة السابقة يكون خطر البضائع المشحونة في السفينة الاخرى على المومن الي وصولها واخراجها الى البر

(المادة ٢٣١)

ويلزم ايضاً المومن في الحالة المذكورة بالخسارة البحرية ومصاريف اخراج البضائع ووضعها في المخازن وشحنها ثانياً وزيادة اجرتها وبجميع المصاريف الاخرى المنتصرة لتخليصها لحد المبلغ المكفول

(المادة ٢٣٢)

إذا لم يكن القبودان في المواعيد المبينة في المادة ٢٥٢ الحصول على سفينة اخرى لشحن البضائع ثانياً وتوصيلها الى جهتها المقصودة يجوز للمومن له ان يتركها للمومن في المواعيد المبينة في المادة ٢١٣ مبتدأة من اليوم الذي يتقضي فيه الميعاد لشحن البضائع

(المادة ٢٣٣)

إذا قبض على السفينة ولم يمكن المومن له اخبار المومن بذلك جاز له ان يفتدي البضائع بدون انتظار امره ويجب عليه ان يعلن المومن بالتراضي الذي حصل متى امكنه الاعلان

(المادة ٢٣٤)

وللمومن في هذه الحالة الخيار بين ان يقبل التراضي على ذمته او يتنازل عنه ويجب عليه ان يخبر المومن له بما اختاره اخبارا رسميا في ظرف اربع وعشرين ساعة من وقت اعطائه بالتراضي

فاذا اخبر به قابل للتراضي المذكور يجب عليه بلا مهلة ان يدخل في دفع القدية على حسب نصوص المشاركة بنسبة الحصص التي تخص الاشياء التي هو مومنها ويستمر على ضمان اخطار السفر بالتطبيق على مشاركة السيكوناه
واما اذا اخبر انه غير قابل للتراضي فيجب عليه دفع المبالغ المومن من غير ان تجوز له دعوى تلك الاشياء المفقدة

واذا لم يخبر المومن المومن له بما اختاره في المعاد المذكور يعتبر انه تنازل عن منافع التراضي

(الفصل الثاني عشر - في الخسارة البحرية)

(الفرع الاول - في تعريف الخسارات البحرية وفي تقسيمها وفي تسويتها)

(المادة ٢٣٥)

تعتبر خسارات بحرية جميع الاضرار التي تحصل للسفينة والبضائع وجميع المصاريف الغير المعتادة المنصرفة على السفينة والبضائع معا او بالاتفراد في الزمن الذي تبدي فيه الاخطار وتنتهي بمقتضى المادة ١٦٨

(المادة ٢٣٦)

والخسارات البحرية نوعان احدهما يسمى خسارات كبيرة او عمومية والثاني يسمى خسارات صغيرة او خصوصية

(المادة ٢٣٧)

اذا لم يمكن بين المتعاقدين شروط مخصوصة تكون تسوية الخسارات البحرية بينهم

بمقتضى القواعد الآتية يانها وهي ان الخسارات العمومية تحسب على البضائع حتى الملقاة في البحر وعلى نصف السفينة ونصف اجرتها بنسبة قيمة كل واحد منها والخسارات الخصوصية يخصن بها مالك الشيء الذي حصلت له الخسارة او المستوجب المصاريف وتدفع من طرفه

(المادة ٢٣٨)

الخسارات العمومية هي

اولا ما يعطى على وجه التراخي اخذاء للسفينة والبضائع
ثانيا الاشياء الملقاة في البحر لاجل السلامة العمومية او لنفع السفينة ومشحوناتها معا
ثالثا الحبال والصواري والشرعات والادوات الاخرى الا ان حصل قطعها او كسرها
لذلك الغرض

رابعا الاهلاب ودوابها والبضائع والاشياء الاخرى المتروكة للغرض السابق ذكره
خامسا الاضرار التي حصلت للبضائع الباقية في السفينة بسبب رمي غيرها
سادسا الاضرار التي حصلت عمدا في ذات السفينة لتسهيل الرمي او تخفيف البضائع او
تخليصها او اسالة المياه وكذلك الاضرار التي حصلت للمشحونات بسبب ذاك
سابعا المعالجات والتفسيكات والمأكولات والتعويضات اللازمة للاشخاص الذين في
السفينة وجرحوا او قطعت اعضاءهم في حال المدافعة عنها
ثامنا تعويض او فدية من بعث يرا او بجرا في مصلحة السفينة والمشحونات وقبض عليه
واخذ اسيرا

تاسعا اجرة الملاحين ومؤنتهم مدة وقوف السفينة اذا اوقفت عن سفرها بصد ابتدائها
فيه وكانت وقوفها بامر دولة اجنبية او بسبب حرب حادثة ما دامت السفينة
ومشحوناتها لم يخلصا من الواجبات التي عليهما لبعضهما ولم تستحق اجرة اصلا اذا
كانت السفينة مستاجرة بالمشاهرة

عاشرا اجرة رئيس البوغاز والمصاريف الاخرى التي تدفع للدخول في ميناء حصل الاضطراب
للدخول فيها سواء كان لاصلاح التلف الذي حصل اختيارا للنجاة العمومية او
للفرار من الخطر المحقق حصوله بسبب فوروتة او تعقب العدو وكذلك مصاريف
الخروج من ميناء لهذه الاسباب ومصاريف اخراج البضائع لتخفيف السفينة ودخولها
في ميناء او ما من او نهر في الحالة المذكورة

الحادي عشر المصاريف التي تدفع لخراج البضائع الى البر وتخزينها وشحنها واستلامها
اصلاح الضرر الذي يحصل اختيارا للنجاة العمومية
الثاني عشر المصاريف المنصرفة في طلب رد السفينة والبضائع اذا كان العدو مجرما
او اخذها ثم ارجعها القبودان مما

الثالث عشر المصاريف المنصرفة لتعويض السفينة المشحونة عمدا لمنع انعدامها بالكلية
او لمنع اخذ العدو لها وكذلك الخسارات التي تحصل للسفينة ومحمولاتها
مما او لاحداهما في هذه الحالة

الرابع عشر جميع المضرات الاخر التي تحصل اختيارا في حالة الخطر وكذلك المصاريف
المنصرفة في مثل هذه الاحوال لتفئة السفينة ومحمولاتها وسلامتها
العمومية بعد المداولة فيها من اهل السفينة واصدار قرار مشتمل
على الاسباب المبني عليها

(المادة ٢٣٩)

والخسارات الخصوصية هي

اولا الاضرار التي تحصل للبضائع والسفينة بسبب عيوبها الطبيعية او بسبب فورتونة
او اخذ العدو لها او غرقها او تشحيطها بمحاذرة قهرية

ثانيا المصاريف المنصرفة لتقليص السفينة او البضائع
ثالثا الهلاك او الضرر الذي يحصل للرجال والاهلاب او الشراعات والصواري
والقطائر بسبب فورتونة او حادثة اخرى من الحوادث البحرية

رابعا المصاريف الناشئة عن الاضطراب الى رسو السفينة في ميناء سواء كان لاخذ
الموتة او نزح المياه الناضجة او غير ذلك من الاضرار التي تحصل بسبب قهوي
ويقتضي الحال اصلاحها

خامسا موتة بحرية السفينة واجرمهم مدة وقوفها اذا اوقفت في اثناء السفر بامر دولة
من الدول وكانت مستأجرة بالسفرة

سادسا مؤنة بحرية السفينة واجرمهم مدة الترميم او الاصلاح ومدة العكورة
سواء كانت مستأجرة بالسفرة او بالمشاهرة

سابعا جميع ما يحصل من المضار او الهلاك او المصاريف للسفينة وحدها او البضائع
وحدها من وقت شحنها وابتداء سفرها الى رجوعها واخراجها الى البر

(المادة ٢٤٠)

تعتبر ايضا من الخسارات الخصوصية الاضرار التي تحصل للبضائع بسبب عدم غلق ابواب العنابر بمعرفة القبودان غلقا محكما او عدم ربط السفينة بالبر او عدم احضار الآلات المثبتة لرفع البضائع وجميع العوارض الاخر الناشئة عن اهل القبودان او اهل ملاحيه وتكون هذه الخسارات على صاحب البضائع انما له حق المطالبة بها على القبودان والسفينة والاجرة

(المادة ٢٤١)

تعد من الخسارات البحرية الاجر التي تدفع لادخال السفينة في المامن او في الانهار او لادراجها منها سواء كانت لرئيس البوغاز او للمرشد للسير بجانب السواحل او في مقابلة الجز وكذلك عوايد رخصة قيام السفينة للسفر وعوايد الكشف عليها وعوايد الشهادات وعوايد حملتها المقررة بحساب الطويلاطه وعوايد الاشارات الموضوعة علامة على الخطر وعوايد رمى المرمى وغير ذلك من العوايد المتعلقة بسير السفينة بل يعتبر جميع ما ذكر من المصاريف العادية التي تكون على السفينة

(المادة ٢٤٢)

اذا تصادم سفينتان وكان التصادم بسبب قهري فالضرر الذي ينشأ عنه يكون على السفينة المصابة منهما بدون مطالبة الاخرى

واذا حصل التصادم بتقصير احد القبودانين فتكون الخسارة على من تسبب في ذلك واما اذا حصل بتقصير القبودانين او اشتبه في الاسباب الموجه له فيجبر الضرر بمصاريف تشترك فيها السفينتان وتقسم عليهما بنسبة قيمة كل واحدة منهما. ويكون تقسيم الضرر في الحالتين الاخيرتين بمعرفة اهل خبرة

(المادة ٢٤٣)

لا تقبل الدعوى بخسارة بحرية اذا كانت تلك الخسارة خسارة عمومية لا تزيد عن واجد في المائة من مجموع قيمتي السفينة والبضائع او كانت خسارة خصوصية لا تزيد ايضا عن واحد في المائة من قيمة الشيء الحاصل له الضرر

(المادة ٢٤٤)

اذ اشترط المؤنثون لعدم التزمهم بالخسارة البحرية. يعلمون منها نقول كانت عمومية

او خصوصية الا في الاحوال التي ترخص فيها للمومن له بترك الاشياء الممولة عليها
السيكورتاه
ففي هذه الاحوال يكون للمومن له الخيار بين ترك الاشياء المذكورة وبين التداي
بالخسارات البحرية

(الفرع الثاني — في الرى في البحر وفي الاشتراك في الخسارات البحرية العمومية)
(المادة ٢٤٥)

اذا راي القبودان بسبب فورتونة او تعقب عدوانه مضطر الى رى جزء من المشحونات
في البحر او قطع الصواري والحبال او ترك الالاب او تشحيط السفينة او اجراء اي
امر من الامور الغير المعتادة بقصد النجاة العمومية وجب عليه ان يستشير ارباب
البضائع المشحونة اذا كانوا موجودين في السفينة وعمد الملاحين وان اختلفت الآراء
يتبع راي القبودان وعمد الملاحين
(المادة ٢٤٦)

وفي حالة الرى يجب على القبودان ان يتدبى بالاولوية على قدر الامكان برى الاشياء
التي هي اقل لزوما واكثر ثقلا واقل ثمنا ثم برى البضائع التي في العنبر الاول على حسب
اختياره من بعد استشارة عمد ملاحى السفينة
(المادة ٢٤٧)

يجب على القبودان ان يحمر محضراً بالقزار الذى يصدر بشأن الرى متى امكنه ذلك
ويكون المحضر المذكور مشتملا على ما هوآت
اولا الاسباب التي اوجبت الرى
ثانيا بيان الاشياء التي التقت في البحر او حصل لها ضرر
ثالثا امضاء من استشارهم او يات اسباب امتناعهم عن وضع الامضاء وبسجل
المحضر المذكور في يومية السفينة

(المادة ٢٤٨)

ويجب على القبودان عند رسو السفينة في اول مينا ان يؤيد في ظرف اربع وعشرين
ساعة من وصوله اليها صحة ما هو محمر في المحضر المسجل في اليومية باليمين امام احد
الحكام المينين في المادة الآتية

(المادة ٢٤٩)

محرر قائمة الاشياء التي هلكت او حصل لها ضرر في محل تفريغ السفينة بمعرفة اهل خبرة بناء على طلب القبودان ويكون تعيين اهل الخبرة بمعرفة رئيس المحكمة الابتدائية وان لم توجد بمعرفة جهة الادارة المحلية اذا كان ذلك في احدى مينات الدولة العلية العثمانية واما اذا حصل التفريغ في احدى المينات الاجنبية فيعينهم قنصل الدولة العلية وان لم يكن فالحاكم المحلي

وعلى اهل الخبرة ان يحلفوا يمينا قبل شروعهم في العمل المذكور

(المادة ٢٥٠)

تقوم الاشياء والبضائع التي تلفت او اُلقيت في البحر على حسب قيمتها في محل التفريغ ويثبت جنس البضائع الملقاة في البحر وصفتها بسندات الشحن او القوائم المختصة بها او غير ذلك من الدلائل التي بالكفاية

(المادة ٢٥١)

وعلى اهل الخبرة المعيّنين على حسب المادة ٢٤٩ ان يوزعوا قيمة ما هلك او تلف ويكون التوزيع لدفع تلك القيمة على الاشياء التي اُلقيت في البحر او تركت او نجت وعلى نصف السفينة ونصف اجرتها بنسبة قيمة كل واحد منها في محل التفريغ

(المادة ٢٥٢)

ويصير التوزيع واجب التنفيذ بتصديق المحكمة الابتدائية عليه وان لم توجد فتصديق جهة الادارة اذا حصل ذلك في احدى مينات الدولة العلية العثمانية واما اذا حصل في احدى المينات الاجنبية فيصير التوزيع واجب التنفيذ بالتصديق عليه من قنصل الدولة العلية العثمانية وان لم يوجد فيكون التصديق عليه من محكمة تلك الجهة التي من خصائصها ذلك

(المادة ٢٥٣)

اذا ذكر جنس البضائع او نوعها في سند الشحن على غير الواقع ووجدت قيمتها اكثر مما ذكر في السند المذكور تدخل في التوزيع على حسب تقويمها اذا نجت وتدفع اثمانها على حسب النوع المبين في ذلك السند اذا هلك

واما اذا وجدت قيمتها اقل مما في السند فتدخل في التوزيع على حسب النوع المبين فيه اذا نجت وتدفع اثانها على حسب قيمتها الحقيقية اذا القيت في البحر او اصلها ضرر

(المادة ٢٥٤)

لا تشارك في توزيع قيمة الرمي المهمات الحربية المعدة للدفاع عن السفينة ولا الماكولات المعدة لبحريتها ولا ملبوساتهم ولا ملبوسات الركاب وقيمة ما يلقي منها في البحر تدفع بالتوزيع على جميع الاشياء الاخر

(المادة ٢٥٥)

اذا القيت في البحر اشياء لم يبحر بها سند شحن ولم يعترف بها القبودان ولم تذكر في قائمة المشحونات فلا تدفع قيمتها ولكن تدخل فيما توزع عليه الخسارة البحرية اذا نجت

(المادة ٢٥٦)

اذا نجت البضائع الموضوعة على سطح السفينة تدخل فيما توزع عليه الخسارة البحرية واما اذا القيت في البحر او اصلها ضرر من الالقاء فلا تقبل المطالبة من مالكيها بتوزيع خسارتها الا في حالة السفر القصير بجوار الساحل ولكن يجوز له ان يطالب القبودان على حسب ما هو مقرر بالمادة ٤٤

(المادة ٢٥٧)

ولا وجه لتوزيع الخسارة الناشئة عن الضرر الذي وقع للسفينة بسبب الرمي الا اذا حصل الضرر المذكور لتسجيل الرمي

(المادة ٢٥٨)

اذا رمت البضائع ولم تنج مع ذلك السفينة فلا وجه لتوزيع شئ ولا تلزم البضائع او الاشياء الاخر المخلصة بدفع شئ من خسارة البضائع الملقاة او الحاصل لما التلغ ولا بالتوزيع عليه

(المادة ٢٥٩)

واما اذا نجت السفينة بواسطة رمي البضائع ثم هلكت بعد ذلك في اثناء استنراها على السفر فيكون توزيع الخسارة الناشئة عن الرمي على البضائع المخلصة دون غيرها على حسب قيمتها بالحالة التي هي عليها بعد استئزال مصاريف تخليصها

(المادة ٢٦٠)

اذا صار تخليص السفينة والمشحونات يقطع ادوات او بواسطة اضرار اخرى للسفينة ثم هلكت بعد ذلك البضائع او نهبت فليس للتقودان مطالبة ملاك البضائع او صاحبها او المرسلة اليهم بان يشتركوا في هذه الخسارة

(المادة ٢٦١)

اذا هلكت البضائع بفعل او تقصير مالكها او المرسلة اليه تعبر كأنها لم تهلك وتدخل حينئذ في توزيع الخسارة العمومية

(المادة ٢٦٢)

لا تدخل مطلقا الاشياء التى صار رميها في البحر في دفع قيمة الضرر الذى يحصل بعد رميها للبضائع التى نجت ولا تدخل البضائع في دفع ثمن السفينة التى هلكت او صارت غير صالحة للسفر

(المادة ٢٦٣)

اذا فتحت فرجة في السفينة بناء على قرار من اشخاص المذكورين في المادة ٢٤٥ لاجراء البضائع منها فتدخل البضائع المذكورة في اصلاح الضرر الذى حصل للسفينة

(المادة ٢٦٤)

اذا عدمت البضائع التى وضعت في الصنادل لتتفيم السفينة في حال دخولها في ميناء او نهز فتوزع قيمة تلك البضائع على السفينة وعلى جميع مشحوناتها واذا عدمت السفينة مع باقى المشحونات فلا يوزع شيء على البضائع الموضوعة في الصنادل ولو وصلت الى بر السلامة

(المادة ٢٦٥)

ويكون للتقودان والملاحين في جميع الاحوال السالف ذكرها امتياز على البضائع او الثمن المتحصل منها للاستعمال على قيمة ما خصها في التوزيع

(المادة ٢٦٦)

اذا وجد اصحاب البضائع بعد التوزيع ما لقي من بضائعهم وجب عليهم ان يردوا للتقودان والمستعدين الاخر ما اخذوه في التوزيع بعد استئزال قيمة الضرر الناشئ عن الرمي ومصاريف اخراجها من البحر

(الفصل الثالث عشر - في زوال الحق بمضي المدة)

(المادة ٢٦٧)

لا يجوز للقبودان في أي حال من الأحوال أن يملك السفينة بمضي المدة

(المادة ٢٦٨)

ويسقط حق الدعوى بترك الأشياء المؤمنة متى انقضت المواعيد المقررة في المادة ٢١٣

(المادة ٢٦٩)

وكل دعوى ناشئة عن مشاركة القرض البحري أو مشاركة السيكرتاه يسقط الحق فيها بعد مضي خمس سنين من تاريخ المشاركة

(المادة ٢٧٠)

والدعاوى المتعلقة بإيراد أخشاب وشراعات وأهلاب وغيرها من الأشياء اللازمة لإنشاء السفينة وقلفطتها وتجهيزها ومؤنة بحريتها والدعاوى المتعلقة باجرة الشفالة والأعمال التي عملت في السفينة يسقط الحق فيها بعد الإيراد أو استلام الأعمال بثلاث سنين

(المادة ٢٧١)

وجميع الدعاوى المتعلقة بدفع اجرة السفينة واجرة القبودان والضباط والملاحين وغيرهم من البحريين وما هيأتهم والدعاوى المتعلقة بدفع ما هو مطلوب من المسافرين والدعاوى المتعلقة بتسليم البضائع يسقط الحق فيها بعد وصول السفينة بسنة وكذلك الدعاوى المتعلقة بضمن الأكوالات وغيرها المعطاة للملاحين والأشخاص الآخر البحريين بأمر القبودان يسقط الحق فيها بعد الاعطاء بسنة

(المادة ٢٧٢)

ومع سقوط الحق في الدعاوى المذكورة بمضي المواعيد المبينة في المواد الأربعة السابقة يجوز لمن احتج به عليه أن يطلب تخفيف من احتج به

(المادة ٢٧٣)

لا يسقط الحق بمضي المدة إذا كان موجودا سند أو تهمد أو حساب مقطوع ومضى من المدين أو بروتستو أو دعوى مقدمة على الوجه المرعي وكان ذلك معلنا من المدائن

(٩)

في الوقت اللازم انما اذا سكت رب الدين بعد البروتيسو مدة سنة بدون مطالبة فيعتبر البروتيسو في هذه الحالة باطلا وكانه لم يكن

(الفصل الرابع عشر - في عدم سماع الدعوى)

(المادة ٢٧٤)

لا تسمع جميع الدعاوي على القبودان او المؤمن بشأن الخسارة الحاصلة للبضاعة المشحونة اذا صار استلامها بدون عمل بروتيسو وجميع الدعاوي على مستاجر السفينة بشأن الخسارة البحرية اذا سلم القبودان البضائع واخذ الاجرة بدون عمل بروتيسو ايضا وكذلك الدعاوي المتعلقة بتعويض الخسارات الناشئة عن اصطدام في جهة يمكن القبودان فيها ان يقدم دعوى اذا لم تحصل مع ذلك مطالبة

(المادة ٢٧٥)

تكون البروتيسان والمطالبات المذكورة لاغية اذا لم تحصل وتعلن في ظرف ثمان واربعين ساعة ولم يعقبها رفع الدعوى للمحكمة في ظرف واحد وثلاثين يوما من تاريخها

(تم قانون التجارة البحري)

(و يليه قانون المرافعات وما يتعلق بها في المواد المدنية والتجارية)

فهرست
قانون التجارة البحري

الصادر عليه الامر العالي المؤرخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ هجرية
(١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ميلادية)

مقدمة

- ٥ الفصل الاول — في السفن التجارية وغيرها من المراكب البحرية
٨ الفصل الثاني — في حمول السفن وبيعها
١٣ الفصل الثالث — في ملك السفينة
١٤ الفصل الرابع — في قبو السفينة
٢١ الفصل الخامس — في استخدام ضباط السفينة وملاحيها واجرمهم •
٢٧ الفصل السادس — في سند الاتجار
٢٨ الفصل السابع — في سند الشحنات
٣٠ الفصل الثامن — في اجرة السفينة
٣٦ الفصل التاسع — في المسافرين
٣٩ الفصل العاشر — في مشاركة الاقتراض البحري
٤٤ الفصل الحادي عشر — في السيكوناه
٤٤ الفرع الاول — في صورة مشاركة السيكوناه وفيما تعمل عليه
٤٨ الفرع الثاني — فيما يجب على المؤمن وعلى المؤمن له
٥٢ الفرع الثالث — في ترك الاشياء المؤمنة
٥٧ الفصل الثاني عشر — في الخسارات البحرية
٥٧ الفرع الاول — في تعريف الخسارات البحرية وفي تقسيمها وفي تسويتها
٦١ الفرع الثاني — في الرمي في البحر وفي الاشتراك في الخسارات البحرية
المعموية
٦٥ الفصل الثالث عشر — في زوال الحقوق بمضي المدة
٦٦ الفصل الرابع عشر — في عدم سماع الدعوى

قانون المرافعات

وما يتعلق بها في المواد المدنية والتجارية

الصادر عليه الامر العالي المؤرخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ هجرية
(١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ميلادية)

(الطبعة الاولى)

بالطبعة الجامعة بمصر بسوق الخضر القديم «السليم حبالين»

سنة ١٣١١ هجرية

امر عال

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الرقم ٩ شعاب سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب المحاكم الاهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من امرنا الرقم ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هوآت

(المادة الاولى)

قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية المرفوق بامرنا هذا المشتمل على سبعمائة وسبع وعشرين مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون ممولاً به في كل جهة من جهات القطر المصري من بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة في دائرتها

(المادة الثانية)

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا
صدر بسراي عابدين في ١٣ محرم سنة ١٣٠١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣)
* محمد توفيق *

بامر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(شريف)

ناظر الحقانية

(فخري)

قانون المرافعات

وما ينطبق بها في المواد المدنية والتجارية

قواعد عمومية ابتدائية

(المادة ١)

كل اعلان أو اخبار يقع من بعض الاخصام لبعضهم يكون بواسطة المحضرين بناء على أمر المحكمة التابعين لها أو بناء على طلب الاخصام

(المادة ٢)

إذا انتقل احد المحضرين من محل اقامته لاحدى القرى لاجراء أمر من وظائفه يجب عليه أولاً أن يتوجه الى شيخ البلد ويطلب منه المساعدة فان امتنع اشيع المذكور من اجابة طلبه وجب عليه اجراء الامر المكلف به وذكر حصول الامتناع في المحضر الذي يحرره

(المادة ٣)

الاوراق التي يصير اعلانها على ايدي المحضرين تكون مشتملة على البيانات الآتية أولاً تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة ثانياً اسم الخصم الذي تعلن هذه الاوراق في مصلحته ولقبه وصنفته أو وظيفته وحقه (١)

ثالثاً اسم المحضر والمحكمة الموظف بها رابعاً اسم ولقب المعلن اليه المعلومين وصنفته أو وظيفته ومحلّه خامساً ذكر اسم الشخص الذي تلم اليه الاوراق المعلقة سادساً ذكر حصول المساعدة من شيخ البلد أو الامتناع من بذلها في الاحوال المبينة في المادة السابقة

(١) المل هو المركز الشرعي المنسوب للانسان الذي يقوم فيه باستيفاء ماله واخلاء ما عليه ويستبر وجوده فيه على الدوام ولولم يكن حاضراً فيه في بعض الاحيان او اخطأه وان لا يجهل ما يحصل فيه مما ينطبق بنفسه

(المادة ٤)

الاوراق التي تعلن على أيدي المحضرين يجب ان تكون نسختين احداها اصل والثانية صورة وذلك في غير الاحوال المستثناة بموجب نص صريح ويكون تحريرها بمعرفة المحضر بناء على تعريفات الخصم المعلن سواء كانت تحريرية أو شفاهية اذا كان الخصم المذكور طلب منه الاعلان مباشرة فاذا تراءى للمحضر في هذه الحالة وجه في الامتناع عن الاعلان وجب عليه أن يتوجه مع الخصم في نفس اليوم الى القاضي المعين من المحكمة الامور الوقتية ليحكم بلزوم الاعلان أو بما يراه من التغيرات التي يصح بها الاعلان و يأمر المحضر بما ينبغي اجراؤه

(المادة ٥)

يجب على المحضر أن يبين في ذيل الاصل والصورة من كل ورقة تعلن على يده مقدار رسمها وان لم يفعل ذلك يحكم عليه القاضي المعين من المحكمة الامور الوقتية بغرامة مائة قرش ديواني بمجرد اطلاعه على الورقة بعد استماع كلام المحضر والمحضر أن يتظلم من ذلك الحكم للمحكمة في ظرف ثلاثة ايام

(المادة ٦)

يجب أن تسلّم الاوراق المتقضى اعلانها لنفس الخصم أو لمحله

(المادة ٧)

اذا توجه المحضر الى محل الخصم ولم يجده ولم يجد خادمه ولا احدا من اقا بهما كنهه فيسلم الصورة على حسب ما تقتضيه الحال اما لحاكم البلدة الكائن فيها محل الخصم أو شيخها ومن يستلم منهما يكتب على الاصل علامة الاستلام بدون أخذ رسم وعلى المحضر أن يبين جميع ذلك في الاصل والصورة ويكون الاجراء كذلك في حالة الامتناع عن استلام الصورة

(المادة ٨)

الاوراق المتقضى اعلانها يجري تسليم صورها على الالوجه الآتي يانها
أولاً ما يختص منها بالحكومة يجري تسليم صورته ليد مدير الاقاليم الداخل في دائرة المحكمة المختصة بالنظر في القضية

ثانياً ما يتعلق بالمصالح يصير تسليم صورته الى نظارة دواوينها العمومية
ثالثاً ما يتعلق بالتوائن تسلّم صورته الى نظارها

زائماً ما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورته في مركز الشركة ان كان لها مركز الى
 ما مور ادارتها او رئيس مجلس ادارتها او مديرها او من يتوب عنهم وان لم يكن
 لها مركز تسلم الى احد شركائها المتضامنين

خامساً ما يتعلق بالاشخاص الذين ليس لهم محل معلوم بالفطر المضري تسلم صورته
 الي وكيل الحضرة الخديوية وهو يكتب على الاصل علامة الاستلام

وفي الاحوال الثلاثة الاولى تكتب من يستلم الصورة علامة الاستلام على اصلها وعلى
 المحضر ان بذ كذلك في الاصل والصورة واذا لم يجد المحضر من يجب التسليم اليه في الاحوال
 الثلاثة المرقومة او وجده وامتنع عن الاستلام تسلم الصورة الى وكيل الحضرة الخديوية
 الموظف بالمحكمة التابع لها المحضرو يتأثر منه على الاصل بالاستلام ومن يمتنع من ارباب
 المناصب المذكورة عن الاستلام يحكم عليه بغرامة مائة قرش ديواني ويكون الحكم عليه
 بذلك من القاضي المعين للامور الوقتية بعد اطلاعه على الورقة وبعده تكليف الممتنع عن
 الاستلام بالحضور امام القاضي في ميعاد ثلاثة ايام كاملة زيادة على مسافة الطريق
 المقررة

(المادة ٩)

اذا كان للخصم المقتضى الاعلان اليه محل بالبلاد الاجنبية نعلم عند المعلن فيبين ذلك
 بالورقة المقصود اعلانها وترسل صورتها بعرفة وكيل الحضرة الخديوية الى ناظر اغارحية
 لتوصيلها بالطرق السياسية واذا لم يبين المحل في الورقة فتعلق صورة ثانية منها في اللوحة
 المعدة لذلك في المحكمة

(المادة ١٠)

يجب على المحضر ان يعلن الورقة المقصود اعلانها في اليوم الذي يطلب فيه الخصم ذلك منه
 وفي اليوم الذي يصدر له فيه امر باعلانها من المحكمة التابع لها ما لم يكن له وجه شرعي يمتنع
 عن ذلك

(المادة ١١)

اذا اقتضى الحال اعلان ورقة الي من يكون محله بعيداً عن مسكن المحضر جاز للقاضي او
 لكاتب المحكمة على حسب الاحوال ان يعين اي شخص لتوصيل الورقة المقصود اعلانها
 ويكون تسليمها بحضور شاهدين

(المادة ١٢)

تعيين الشخص المذكور يكون بأمر من القاضي يكتب بذيل الرخصة المقدمة من الخصم أو بموجب خطاب يكتبه كاتب المحكمة ويحفظ صورته

(المادة ١٣)

يذكر في الاصل والصورة حضور الشاهدين ثم يضع فيهما الشاهدان والشخص المعين للاعلان امضاءهم أو اختتامهم

(المادة ١٤)

على المحضر عقب الاعلان ان يكتب ما صار اعلانه على حسب ترتيب التواريخ في دفتر تكون صحافته منمرة وعليها علامة احد قضاة المحكمة مع بيان ملخص الاوراق الملحنة بوجه الاختصار

(المادة ١٥)

يسلم أصل الورقة الملحنة لكاتب المحكمة التابع لما المحضر

(المادة ١٦)

اذا كانت الورقة الملحنة للخصم مشتملة على طلب حضوره في ميعاد مقدر بالايام أو على التنبيه عليه باجراء امر ما في ذلك الميعاد فلا يدخل يوم الاعلان في الميعاد المذكور

(المادة ١٧)

اذا كان الميعاد معيناً في القانون فيزداد عليه يوم لكل مسافة ثمان ساعات بين محل الخصم المطلوب حضوره او الصادر له التنبيه وبين المحل المقتضى حضوره اليه بنفسه او بواسطة وكيل عنه وما يزيد من الكسور على خمس ساعات يزداد له يوم على الميعاد وفي حالة ما اذا كان السير بالسكة الحديد يتقص من مواعيد المسافات نصفها

(المادة ١٨)

اذا كان اليوم الاخير من الميعاد يوم عيد يصير امتداد الميعاد الى اليوم الذي بعده

(المادة ١٩)

تكون المواعيد للاشخاص الساكنين خارج القطر المصري سواء كانوا في ممالك الدولة العلية او في البلاد الاجنبية على حسب ما هو آت
اولاً يعطى ميعاد ستين يوماً لمن يكون في ممالك الدولة العلية او في البلاد الكائنة بسواحل البحر المتوسط

ثانياً يعطى ميعاد مائة وثمانين يوماً لمن يكون قاطناً في كافة البلاد الأخرى من أوروبا
أو مميزات المشرق لحد البلدة المسماة بوقوعها
ثالثاً يعطى ميعاد ثلاثمائة وستين يوماً لمن يكون ساكناً في جميع البلاد الأخرى
(المادة ٢٠)

لا تعتبر مواعيد المسافات المقررة بالمادة السابقة إذا كان الخدم المقتضى الاعلان اليه
حاضراً بالديار المصرية بل تراعى في حقه المواعيد المقررة بالنسبة الى الجهة التي تكون
اقامته بها أو الجهة التي يوجد بها ومع ذلك يجوز للحكمة عند الاقتضاء أن تزيد في
المواعيد

(المادة ٢١)

لا يجوز اعلان أي ورقة الى الخدم قبل الساعة السادسة الافرنكية من الصباح ولا بعد
الساعة السادسة الافرنكية أيضاً من المساء ولا في ايام الاعياد الا اذا اذن احد القضاة
بخلاف ذلك

(المادة ٢٢)

المواعيد السابق بيانها والاجراءات المقررة في المواد ٣ و٦ و٧ و٨ و٩ و١٣ يقتضي مراعاتها
والأف يكون العمل لاغياً

(المادة ٢٣)

إذا حكم بطلان العمل بسبب فعل المخضر فمقد صار ملزوماً بمصاريف المرافعات الملقاة
وبالتعويضات إذا كان لها وجه فضلاً عن الحكم عليه بالعقوبات التأديبية



الكتاب الأول

(في المرافعات أمام محاكم أول درجة)

الباب الأول

(في الأصول المتعلقة باختصاص المحاكم بالنسبة لأنواع القضايا وأهميتها)

(المادة ٢٤)

محاكم أول درجة هي
أولاً محكمة القضايا الجزئية
ثانياً - لمحكمة الابتدائية

(المادة ٢٥)

إذا نراى لاحد المحاكم عدم اختصاصها بأي قضية بالنسبة الى نوعها او اهميتها يجوز لها ان تعين اليوم والساعة اللذين يحضر فيهما الاخصام الى المحكمة المختصة بتلك القضية بدون تحرير طلب لهم بالحضور على يد محضر اذا قبلوا ذلك وتذكر الاحالة حينئذ في محضر الجلسة وتعطى صورة منه للاخصام

(المادة ٢٦)

تعين المحكمة احد قضاتها ليحكم بانفراده بهيئة محكمة للمواد الجزئية في القضايا الآتي
بيانها

أولاً - يحكم حكماً انتهايياً في القضايا المدنية المتعلقة بالحقوق الشخصية والمنقولات وفي القضايا التجارية اذا كان المدعى به فيها لايزيد على الف قرش ديواني فاذا زاد على ذلك لغاية عشرة آلاف قرش يكون حكمه ابتدائياً يجوز استئنافه

ثانياً - يحكم في الدعاوي المتضمنة طلب اجرة الماكن او اجرة الاراضي او طلب الحكم بسحب الحجز الواقع من المالك على المفروشات ونحوها الموجودة بالاماكن المؤجرة او طلب الحكم على المستأجر باخلاء المكان المؤجر بعد التنبيه عليه بالتخليه او طلب الحكم بفسخ الايجار او طلب الحكم باخراج المستأجر قهراً من المجل المؤجر ويكون

حكمه فيما ذكر انتهائياً لغاية ألف قرش ديواني وإن زاد عن ذلك ولو تجاوز العشرة آلاف قرش يكون حكمه في تلك الدعاوى ابتدائياً تماماً لا يسوغ له الحكم في ذلك جميعه إلا إذا كان الأيماح لا يزيد مقداره على عشرة آلاف قرش في السنة

ثالثاً - يحكم في الدعاوى المتعلقة بالانلاف الحاصل في أراضي الزراعة أو في المحصولات أو في الثمار سواء كان بفعل انسان او حيوان وفي الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه وفي الدعاوى المتضمنة طلب أداء أجر او ماهيات الخدمة والصناع والمستخدمين ويكون حكمه في ذلك انتهائياً اذا كان المدعى به لم يتجاوز الف قرش ديواني وابتدائياً اذا زاد عن ذلك الى ما لا نهاية

رابعاً - يحكم في الدعاوى المتعلقة بالنزاعة في وضع اليد على العقار متى كانت الدعوى مبنية على فعل صادر من المدعى عليه لم تقض عليه سنة قبل رفع الدعوى ويحكم ايضاً متى كانت الملكية غير متنازع فيها في الدعاوى المتعلقة بتعيين حدود العقار وفي الدعاوى المتعلقة بتقدير المسافات المقررة قانوناً او نظاماً او اصطلاحاً فيما يختص بالابنية او الاعمال المضرّة او المفروسات ويكون حكمه في جميع ذلك ابتدائياً يجوز استئنافه جزئية كانت الدعوى او جسيمة

(المادة ٢٧)

لقاضي المواد الجزئية ايضاً ان يحكم حكماً انتهائياً في جميع الاحوال التي يرخس له القانون بالحكم الانتبائي فيها كذلك في المنازعات التي يرفعها له الاخصام برضاهم واتفاقهم

(المادة ٢٨)

وكذلك يحكم قاضي المواد الجزئية بتواجهة الاخصام في المنازعات المستعملة المتعلقة بتنفيذ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ بشرط ان لا يتعرض في حكمه لتفسير تلك الاحكام ويحكم ايضاً في الامور المستعملة التي يغشى عليها من فوات الوقت بحيث لا يكون لحكمه تأثير في اصل الدعوى

(المادة ٢٩)

ليس الخصم الذي يتطلب وضع يده على العقار وضعاً قانونياً ان يطلب ايضاً الحكم بثبوت الملك له فاذا فعل ذلك سقط حقه في طلب وضع اليد

(المادة ٣٠)

ليس للمدعى عليه في شأن وضع اليد على العقار أن يدعي بطلب ثبوت الملك له قبل فصل
التداعي في مادة وضع اليد ما لم يترك حقه في وضع اليد ويسلم العقار بالفعل للخصم الآخر

(المادة ٣١)

تخضع المحكمة الابتدائية بصفة محكمة اول درجة في جميع الدعاوى المدنية او التجارية
غير الدعاوى المختصة بمحكمة المواد الجزئية وتختص ايضا بالحكم بصفة ثاني درجة في الاحكام
الصادرة من محكمة المواد الجزئية

(المادة ٣٢)

تختص محكمة الاستئناف بالحكم في كافة الدعاوى التي حكمت فيها المحكمة الابتدائية
بصفة اول درجة

الباب الثاني

(في رفع الدعوى وفي اختصاص المحاكم بالنسبة لمركزها)

(المادة ٣٣)

رفع الدعوى يكون بمرضاة يقدمها الخصم لرئيس المحكمة الابتدائية التي من
خصائصها الحكم فيها او لقاضي المواد الجزئية المختصة بالحكم في تلك الدعاوى على حسب
الاحوال

(المادة ٣٤)

تكليف المدعى عليه بالحضور امام المحكمة يكون في الالوجه الآتية
اولاً - في مواد الحقوق الشخصية والمواد المتعلقة بالنقولات يكلف بالحضور امام المحكمة
التي يكون محله داخلًا في دائرة اختصاصها وان لم يكن له محل بالنظر المصري فيكلف بالحضور
امام المحكمة التابعة لدائرتها جهة اقامته واذا كانت الدعوى على جملة اشخاص فيكلف
الجميع بالحضور امام المحكمة التي يكون في دائرتها محل احدهم
ثانياً - في المواد المختصة بالعقار وفي المواد المتعلقة بوضع اليد يكلف المدعى عليه بالحضور
امام المحكمة الكائن في دائرتها العقار المتنازع فيه

ثالثاً- في مواد الشركة ما دامت قائمة ولم يبعد المدعى عليه أنه شريك فيها بكاف بالحضور أمام المحكمة التابع لدائرتها مركز الشركة وفي الدعاوي المتعلقة بشركات السيكورتاه او النقل أو نحو ذلك يجوز تكليف المدعى عليه بالحضور امام المحكمة التابع اليها احد فروع الشركات المذكورة

رابعاً- في المواد المتعلقة بالتفليس يكلف المدعي عليه بالحضور امام المحكمة التي حكمت بأشهار التفليس

خامساً- في المواد التي سبق فيها الاتفاق على محل معين لتنفيذ عقد يكلف المدعى عليه بالحضور امام المحكمة التابع لدائرتها المحل المتفق عليه او امام المحكمة التابع لدائرتها محله الاصلي

سادساً- اذا طلب شخص غير حاضر في الخصومة على انه ضامن فيما يتعلق بالدعوى المقامة او في حالة حصول طلب من المدعى عليه على المدعي في أثناء الخصومة او في حالة طلب شخص غير حاضر في الخصومة ليدخل فيها يكون تقديم تلك الدعاوي الفرعية امام المحكمة المنظورة فيها الدعوى الاصلية ومع ذلك يجوز لمن طلب بدعوى كونه ضامناً ان يطلب رواية الدعوى عليه بالمحكمة التابع لها محله ويحتاج لطلبه اذا اثبت بالكتابة او ظهر صريحاً من احوال القضية ان الدعوى الاصلية ما اقيمت الا بقصد جلبه امام محكمة غير المحكمة التابع اليها

سابعاً- في المواد التجارية يكلف المدعى عليه بالحضور امام المحكمة التابع لدائرتها محله او المحكمة التابع لها المحل الذي حصل الاتفاق وتسليم البضاعة فيه او المحكمة الكائن بدائرتها المحل المقضى دفع القيمة فيه

ثامناً- دعاوي مدايني تركت المتوفين تمام امام المحكمة التابع لدائرتها محل فتح التركة قبل تقسيمها واما اذا سبق تقسيمها فتقام الدعوى امام المحكمة التابع لدائرتها محل احد الورثة

(المادة ٣٥)

ينبغي ان تكون المريضة التي ترفع بها الدعوى مشتملة على ما يأتي
اولاً- اسم ولقب وصنعة او وظيفة كل من المدعي والمدعى عليه ومحل كل منهما
ثانياً: موضوع الدعوى والاسباب المبتية عليها وبيان المحكمة المختصة بالنظر فيها

(المادة ٣٦)

يموز تكليف المدعى عليه بالحضور امام قاضي المواد الجزئية بتقضى علم خبر في المنازعات المستعملة المتعلقة بتنفيذ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ وكذلك في الامور الميينة في المادة ٢٨

(المادة ٣٧)

يموز ايضا تكليف المدعى عليه بالحضور امام قاضي المواد الجزئية بتقضى علم خبر متى كان المدعى به مما يختص القاضي المذكور بالحكم فيه حكماً انتبائياً

(المادة ٣٨)

ويسوغ ايضا تكليف المدعى عليه بالحضور بتقضى علم خبر في الاحوال الاخرى الميينة في هذا القانون

(المادة ٣٩)

اذا حصلت المنازعات المذكورة في المادة ٣٦ في وقت التنفيذ وجب علي المحضران تكلف المدعى عليه بالحضور في مهلة قصير ولو بعباد ساعة واحدة يكتب ذلك في محضر التنفيذ وتسلم صورة من هذا المحضر للخصم وفي هذه الحالة يكون المحضر نائباً في المرافعة امام المحكمة عن الخصم الذي طلب اجراء التنفيذ

(المادة ٤٠)

يشتمل علم الخبر على ما يأتي

أولاً التاريخ

ثانياً اسم ولقب وصناعة او وظيفة كل من المدعي والمدعى عليه ومحل كل منهما

ثالثاً تعيين المحكمة المختصة بحضور الاخصام امامها

رابعاً اليوم والساعة المختصة بحضور الاخصام فيهما

خامساً بيان الغرض المقصود من الطلب بالايجاز والاختصار

(المادة ٤١)

تخزين علم الخبر يكون بمعرفة كاتب المحكمة ويجب على الخصم ان يحضر امامه لذلك

(المادة ٤٢)

على كاتب المحكمة ان يخصص دفتر قسمة لذلك يقيد فيه البيانات المذكورة في المادة ٤٠ ثم يفصل احدى التفتيشين ويصلها لاحد المحضرين ويأمره باعلانها للمدعى عليه

(المادة ٤٣)

يجب على المحضر ان يذكر في علم الخبر الجهة التي فيها حصل الاعلان والياتر في الساعة
الذين أجري فيهما ذلك واسم الشخص الذي سلم اليه علم الخبر ثم يخبر كاتب المحكمة
شفاهاً في اقرب وقت بما اجراه وعلى الكاتب ان يقيد في دفتر القسمة ما يخبره به ويضع
المحضر امضاءه على ما يصير قيده من ذلك

(المادة ٤٤)

اذا كان تكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة واجباً اجراؤه بالكيفية والاورواع
المعادة يقدم المدعى او وكيله غريضة الى رئيس المحكمة الابتدائية وعلى الرئيس حينئذ
أن ينتدب فوراً احد القضاة لتحقيق الدعوى وترسل المريضة المذكورة بمعرفة كاتب
المحكمة لذلك القاضي

(المادة ٤٥)

يجب على القاضي الذي ينتدبه رئيس المحكمة لتحقيق الدعوى ان يامر بمقتضى قرار
يكتب به ذيل المريضة بتكليف المدعى عليه بالحضور ويعين اليوم والساعة للذين
يجب حضور الاخصام فيها امامه

(المادة ٤٦)

اذا قدمت المريضة لقاضي المواد الجزئية وجب عليه الاجراء على وجه ما ذكر في المادة
السابقة

(المادة ٤٧)

سلم صورة القرار المتقدم ذكره الى مقدم المريضة وبعد ذلك يعلن القرار المذكور
والمريضة الى المدعى عليه بمعرفة كاتب المحكمة

(المادة ٤٨)

يماد الحضور يكون في الدعاوي المدنية ثمانية ايام وفي الدعاوي التجارية ثلاثة ايام
وفي الدعاوي الجزئية اربعاً وعشرين ساعة

(المادة ٤٩)

يجوز في حالة الضرورة تقديم تلك التماسات الى ثلاثة ايام كاملة في الدعاوي المدنية
واربع وعشرين ساعة في الدعاوي التجارية

وكذلك يجوز تكليف المدعى عليه بالحضور امام المحكمة في ميعاد ساعة واحدة في المواد التجارية والجزئية في حالة شدة الضرورة على حسب ما يرى للقاضي او لكتاب المحكمة اذا كان طلب حضور المدعى عليه بمقتضى علم خبر
(المادة ٥٠)

متى استلم كاتب المحكمة ورقة تكليف المدعى عليه بالحضور او اخبره المحضر بعد اعلان علم الخبر بما اجراه بقيد الدعوى في الحال في الجدول العمومي المعد في قلم كتاب المحكمة لتفيد الدعاوي

الباب الثالث

في حضور الاخصام او وكلائهم

(المادة ٥١)

متى حضر الاخصام امام قاضي التحقيق يبين المدعي الاسباب المبينة عليها دعواه بعبارة صريحة مشتملة على الاحوال الخاصة بالدعوى المذكورة ويقدم المستندات المؤيدة لها ويبين ايضاً اوجه الثبوت التي يرغب اثبات دعواه بواسطتها وبعد ذلك يبدي المدعى عليه اوجه الدفع ويبين اوجه الثبوت ويقدم ايضاً مستنداته ويجوز لكل من الاخصام ان يوجه للاخر الاسئلة التي يرى له لزوم توجيهها اليه في شأن الوقائع المتعلقة بالدعوى او باوجه المدافعة ويجب على القاضي ان يهتم دائماً بحصول وقائع الدعوى ظاهرة واضحة ولذلك يجوز له ان يوجه للاخصام الاسئلة التي يرى له لزوم توجيهها اليهم لظهور الحقيقة ويأمر بحضورهم بانقسام امامه اذا اقتضى الحال ذلك وبذكر جميع ذلك بمحضر يكتب في دفتر معد للمحاضر التي من هذا القبيل

(المادة ٥٢)

يجب على قاضي التحقيق بعد اجراء ماقرر في المادة السابقة ان يسعى في المصالحة بين الاخصام فان تيسر حصول الصلح بينهم يحرر محضراً بما وقع الاتفاق عليه وبعد تلاوته يضع عليه بكل من الاخصام امضاءه او ختمه وان لم يكن لهم اختتام ولم يعرفوا الكتابة يذكر ذلك في المحضر

ويكون المحضر المذكور في قوة سند واجب التنفيذ وعلى الكاتب ان يسلم صورة منه
بالكيفية والاوضاع المقررة فيما يتعلق بالاحكام

(المادة ٥٣)

اذا لم يتيسر حصول الصلح بين الاخصام يذكر ذلك بمحضر التحقيق ويجوز ان يعطى
للمدعي ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً ليبيدي ملحوظاته عن اجوبة المدعي عليه ووجه الدفع
التي ابداءها وكذلك يجوز ان يعطى للمدعي عليه ميعاد مساو للميعاد المذكور اذا طلب ذلك
ليبيدي ما ينبغي للمحفوظات المدعي

(المادة ٥٤)

اذا رفع المدعي عليه عند حضوره في اول مرة امام قاضي التحقيق مسألة عدم اختصاص المحكمة
بالدعوى المرفوعة لها او طلب احالة هذه الدعوى على محكمة اخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى
او دعوى ثانية مرتبطة بها وجب على قاضي التحقيق ان ينظر في ذلك وان ظهر له صحة
ما ابداه المدعي عليه من اوجه الدفع يحيل الاخصام فوراً على المحكمة الابتدائية ويعين
الجلسة التي يحضرون فيها امام تلك المحكمة للحكم في الالوجه المذكورة

واما اذا تراعى له عدم صحة تلك الالوجه فيأمر بصرف النظر عنها ويستمر في تحقيق
الدعوى بدون ان يصدر حكماً فيما يتعلق باوجه الدفع انما يكون للمدعي عليه الحق
في المرافعة في الالوجه المذكورة امام المحكمة الابتدائية متى رفعت لها الدعوى

(المادة ٥٥)

يجوز لقاضي التحقيق مع ذلك ان يوقف في اي وقت كان ولومن تلقاه نفسه سير التحقيق
ويحيل الاخصام على المحكمة الابتدائية اذا ظهر له عدم اختصاص المحكمة بالدعوى بناء على
ما تقرر في مادتي ١٥ و ١٦ من الذكر بتوالى الصادر بترتيب انفاكم

(المادة ٥٦)

اذا ادعي المدعي عليه عند حضوره في اول مرة امام قاضي التحقيق ان له حقاً في استحضار
شخص غير حاضر في الخصومة على انه ضامن وجب على القاضي ان يصدر امراً بتكليف
الشخص المذكور بالجنور ويعين اليوم والساعة اللذين ينبغي حضور ذلك الشخص
فيهما امامه ويؤخر استمرار التحقيق في الدعوى الاصلية وعلى كاتب المحكمة ان

يعلن الى الشخص المطلوب حضوره على أنه ضامن صورة الامر الصادر من قاضي التحقيق بتكليفه بالحضور وصورة محضر التحقيق وصورة العريضة المقدمة من المدعي في الدعوى الاصلية بطلب حضور المدعي عليه

(المادة ٥٧)

اذا أراد أحد الاخصام اثبات شيء بالبينه وجب على القاضي أن يلخص الوقائع المراد اثباتها كل واحد على انفرادها وان لم تحصل معارضة في جواز قبول ذلك الاثبات ولا في تعلق تلك الوقائع بالدعوى يطلب القاضي من الخصم الذي طلب الاثبات بالبينه أن يبين اسم ولقب وصناعة أو وظيفة كل من الشهود المستشهد بهم وعمل توطن أو إقامة كل منهم ثم يأمر بتكليف الشهود بالحضور أمامه اذا اقتضى الحال ذلك لساعات شهادتهم في اليوم والساعة اللذين يعينهما لذلك

و يكون تكليف الشهود بالحضور بمعرفة أحد المحضرين بواسطة اعلانهم بالامر الصادر من القاضي بطلبهم وان طلب الخصم الآخر بعد تحقيق الثبوت اجراء تحقيق تبي فيكون العمل في ذلك على حسب ما سبق بيانه

(المادة ٥٨)

اذا كلف أحد الاخصام الخصم الآخر باليمين الحاسمة للنزاع وقبل هذا الخصم ذلك فعلى القاضي ان يضع صيغة السؤال المراد الاستحلاف عليه بعبارة صريحة ويسمع الحلف ويذكر أداء اليمين في محضر الجلسة

(المادة ٥٩)

يجوز أيضاً للقاضي أن يأمر بتعيين اهل خبرة اذا اتفق الاخصام على ذلك ويجب عليه في هذه الحالة ان يبين بعبارة صريحة المواد المتقضى اخذ قول اهل الخبرة عنها و يعين من تلقاء نفسه واحداً أو ثلاثة من اهل الخبرة على حسب اهمية الدعوى ان لم تنفق الاخصام على انتخاب الاشخاص المتقضى تعيينهم وعليه ايضاً ان يبين اذا كان تقرير اهل الخبرة يقدم له بالكتابة او شفاهة بحضور الاخصام ويعين اليوم والساعة اللذين يجب حضور الاخصام فيها لساعات تلاوة تقرير اهل الخبرة ان كانت بالكتابة او للحضور في الغائه ان كان شفاهة ثم يستمر بعد ذلك في التحقيق وعلى اهل الخبرة اداء اليمين امام قاضي التحقيق

(المادة ٦٠)

إذا حصلت في الاحوال المبينة بالثلاث مواد السابقة معارضة في جواز الاثبات بالبينة أو حلف اليمين أو تعيين اهل الخبرة وجب على القاضي ان يحيل الخصام على المحكمة الابتدائية بشرط تعيين الجلسة التي يحضرون فيها امام تلك المحكمة للحكم في المعارضة ويجوز للمحكمة حينئذ ان تحكم في المعارضة وفي الدعوى الاصلية ايضاً اذا تراءى لها انها صالحة للحكم فان حكمت في المعارضة فقط تحيل الخصام ثانياً على القاضي للاستمرار على اجراء التحقيق بشرط ان تعين اليوم والساعة اللذين يجب عليهم الحضور فيهما امام القاضي المذكور

(المادة ٦١)

يجوز لقاضي التحقيق ان يتوجه مع الكاتب الى المحل الواقع في شأنه التنازع اذا رأى لزوماً لذلك وفي مثل هذه الحالة يعين اليوم والساعة اللذين يتوجه فيهما ويخبر بهما الخصام لحضورهم ويجوز محضراً بما ثبت لديه

(المادة ٦٢)

إذا انكر احد الخصام الخطأ أو الامضاء أو الختم المشتمل عليه سند غير رسمي من شأنه ان يؤثر في الحكم في المنازعة فيجب على القاضي بعد تبين حالة السند المذكور ووضع علامته وامضاء الكاتب عليه ان يشرع في اجراء التحقيق على حسب المقرر في هذا القانون ويعين لذلك واحداً او ثلاثة من اهل الخبرة واليوم والساعة اللذين يحضرون فيهما الخصام امامه للاتفاق على الاوراق التي تحصل المضاهاة عليها ويكون طلب حضور اهل الخبرة بخطاب من الكاتب

(المادة ٦٣)

إذا ادعى احد الخصام بتزوير ورقة مقدمة في القضية يهيد القاضي في محضر الجلسة تقرير الختم الذي يد ابداء دعواه بتزوير تلك الورقة ويبين حالتها ويصير وضع علامته وامضاء الكاتب عليها ثم يطلب من الختم المذكور ان يبين الادلة الماركن عليها في دعواه ونذكر هذه الادلة بالمحضر ويحيل بعد ذلك الخصام على المحكمة الابتدائية بشرط تعيين الجلسة التي يحضرون فيها امام تلك المحكمة لاستيفاء الاجراءات المتعلقة بالتزوير على حسب ما تقرر في المادة ٢٨٢ من هذا القانون والمواد التالية لها

وعلى الكاتب ان يرفق بأوراق الدعوى صورة من المحضر ويرسل فوراً صورة ثانية لسلم النائب العمومي بتلك المحكمة

(المادة ٦٤)

يجب على القاضي بعد انتهاء التحقيق ان يصدر امراً بتعيين الجلسة التي يلزم حضور الاخصام فيها امام المحكمة الابتدائية للمناقشة في الدعوى وتعلن صورة ذلك الامر قبل الجلسة بثلاثة ايام بالاقل للخصم الذي لم يحضر في وقت صدوره

ويجب على الكاتب ان يرفق بأوراق الدعوى صورة جميع معاضد التحقيق ويجوز ايضاً للاخصام ان يقدموا للمحكمة في الجلسة تقريراً مشتملاً على ملخص وقائع الدعوى واقتوالهم وطلباتهم الختامية والاسباب المبنية عليها تلك الاقوال والطلبات

(المادة ٦٥)

اذا لم يحضر المدعي عاينه امام قاضي التحقيق بعد تكليفه بالحضور على حسب القانون يذكر غيابه في المحضر ويسمع القاضي اقوال المدعي ويستلم الاوراق التي يقدمها له ثم يحيل الاخصام على المحكمة الابتدائية بشرط تعيين الجلسة التي يجب عليهم الحضور فيها امامها وتعلن صورة الامر باصدار بحالة الاخصام على المحكمة الابتدائية الى النائب بمعرفة الكاتب قبل الجلسة بثلاثة ايام بالاقل

(المادة ٦٦)

اذا رأى قاضي التحقيق ان الاصول المقررة لتكليف المدعي عليه بالحضور لم تستوف بامر بطلب حضور الغائب مرة ثانية ويعين اليوم والساعة الذين يجب الحضور فيهما

(المادة ٦٧)

اذا لم يحضر المدعي يحكم قاضي التحقيق بابطال المرافعة ويجوز له ايضاً بناء على طلب المدعي عليه ان يحكم على المدعي بان يدفع للمدعي عليه المذكور مبلغاً ما بنصفه تعويض ولا يقبل الطعن في هذا الحكم بأي طريقة كانت

(المادة ٦٨)

يجب على قاضي المواد الجزئية ايضاً ان يسعى في المصالحة بين الاخصام في اول جلسة يحضرون فيها امامه فان تيسر حصول الصلح بينهم يحوز محضراً بذلك كما ذكر في المادة ٥٢ ويكون المحضر المذكور في قوة سند واجب التنفيذ

(المادة ٦٩)

إذا قدمت لقاضي المواد الجزئية دعوى لتفني إجراء تحقيق وجب على القاضي المذكور أن يراعي ما تقرر في المواد السابقة متى كان الاجراء- بموجبها واجباً

(المادة ٧٠)

في اليوم المعين لتقديم الدعوى أمام المحكمة يحضر الاخصام بأنفسهم او من يوكلونه عنهم بتفني توكيل خاص في القضية أو عام في المرافعات أمام المحاكم انما يجب عليهم دائماً أن يحضروا بأنفسهم أمام قاضي المواد الجزئية ان لم يحدث لهم عذر يمنهم عن الحضور

(المادة ٧١)

يجوز للمحكمة دائماً أن تحكم بحضور الاخصام بأنفسهم أمامها في يوم تعيينه لذلك وحكمها بهذا الحضور لا يعلن على يد محضر إذا كانت الدعوى مقامة بمواجهة الاخصام

(المادة ٧٢)

إذا كان الخصم عذر مقبول يمنه عن الحضور بنفسه جاز للمحكمة أن تعين احد قضاتها ليسمع أقواله ويقدها في محضر يوضع عليه امضاء كاتب المحكمة الذي يستصعبه القاضي وامضاء الخصم المسئول ان كان ممن يكتب او في امكانه الكتابة وبذلك في المحضر أسباب التأخير

(المادة ٧٣)

للقاضي المعين لذلك النظر فيما يتفنيه الحال من حضور الخصم الآخر في المحضر المذكور او عدمه

(المادة ٧٤)

يجب على الوكيل ان يثبت مكانته عن موكله ويجوز ان تكون ورقة التوكيل غير رسمية

(المادة ٧٥)

يجرد صدور التوكيل من احد الاخصام يكون محل الوكيل هو المعتبر في احوال الاعلان وما يتفرع عنها

(المادة ٧٦)

الحصم الذي لا يكون له وكيل ساكن بالبلدة الكائنة بها المحكمة يجب عليه ان يعين له محامياً بالبلدة المذكورة والا فيعتبر اعلان الاوراق صحيحاً بمجرد تسليمها على يد محضر في قلم كتاب المحكمة

(المادة ٧٧)

لا يجوز لاحد قضاة المحاكم ولا للنائب العمومي عن الحضرة الخديوية ولا لاحد وكلائه ولا لاحد المأمورين الموظفين بالمحاكم المذكورة ان يكون وكيلاً في المرافعة او المدافعة عن الاخصام سواء كان بالمشافهة او بالكتابة ولا بطريق الاقتناء ولو كانت الدعوى مقامه امام محكمة غير المحكمة التابع لها

(المادة ٧٨)

تحصل المرافعة في الدعاوي المستعجلة بالجلسة التي تقدم فيها الدعوى او في الجلسة التالية لها اذا اقتضى الحال ويراعى في ذلك ترتيب قيدها في الجدول

(المادة ٧٩)

يجوز للمحكمة ان تعين في ترتيبها جزءاً من الجلسة بعد تقديم القضايا لسباع الدعاوي التي تمكن المرافعة فيها باقوال مختصرة

(المادة ٨٠)

الدعاوي الغير مستعجلة يجري قيدها في جدول مخصوص على حسب ترتيب تواريخ الاوامر الصادرة بقيدها

(المادة ٨١)

تكون المرافعات علانية الا في الاحوال التي تأسر المحكمة باجراء المرافعة فيها سراً سواء كان من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الاخصام محافظة على النظام العمومي او مراعاة للاداب

(المادة ٨٢)

لا تجوز المقاطعة على الاخصام او وكلائهم في أثناء كلامهم ولا منعهم عنه الا اذا تعدوا على النظام العمومي او على اشخاص خارجين عن الدعوى

(المادة ٨٣)

ليس للاخصام ان يطلبوا إعادة الاستماع اليهم بعد اعطاء اجوبتهم في ثاني مرة

(المادة ٨٤)

يكون المدعى عليه آخر من يتكلم

(المادة ٨٥)

ضبط وربط الجلسة منوطان رئيسها بحيث يكون له ان يخرج منها من يحصل منه تشويش
يخل بالنظام

(المادة ٨٦)

اذا حصل هذا التشويش من احد ارباب الوظائف بالمحكمة يجوز الحكم عليه بالعقاب
التاديبى في حال انعقاد الجلسة

(المادة ٨٧)

يامر رئيس الجلسة بكتابة محضر بما يقع من الجنايات او الجنح فيها وياصر ايضا بالشروع
في التحقيق الذي يمكن اجراؤه في حال انعقادها

(المادة ٨٨)

اذا اقتضى الحال للقبض على من تقع منه الجناية او الجنحة في الجلسة فيامر رئيسها
بذلك ويمرر وضعه في دار السجن بناء على طلب وكيل النائب العمومي بمجرد الاطلاع
على ذلت الامر

(المادة ٨٩)

يجوز للمحكمة ان تحكم بالحبس مدة اربع وعشرين ساعة على من يقع منه تشويش
في الجلسة وينفذ حكمها في الحال وان تحكم ايضا بالعقوبات المقررة قانونا على من
تقع منه جنحة في الجلسة سواء كانت في حق المحكمة او احد قضاتها او احد المأمورين
الموظفين بالمحاكم

(المادة ٩٠)

الجنح التي لم يحكم فيها في حال انعقاد الجلسة او انتهت الجلسة ولم تعين المحكمة جلسة
اخرى للحكم فيها يكون النظر فيها على حسب الاصول المعتادة



الباب الرابع

في الاحكام

(المادة ٩١)

الاحكام تصير المداولة فيها ويكون تحريرها والنطق بها في الجلسة التي حصلت فيها المناقشة والمرافعة

(المادة ٩٢)

يجوز مع ذلك للحكمة ان تؤخر صدور الحكم في الدعوى لجلسة اخرى يعاد ثمانية ايام

(المادة ٩٣)

اذا اقتضى الحال تاخير صدور الحكم مرة ثانية فيصير التعريف والتنبيه بذلك في الجلسة مع تعيين اليوم الذي يكون فيه صدور الحكم وتذكر اسباب التأخير بالدفتار المحل لتقيد مداولات المحكمة

(المادة ٩٤)

لا يجوز للحكمة ان تسمع توضيحات من احد الاخصام ولا من احد وكلائهم في حال المداولة باودة المشورة الا بحضور الخصم الآخر

(المادة ٩٥)

لا يسوغ في وقت المداولة قبول تقرير او مذكرة او ورقة من احد الاخصام بدون اطلاع الخصم الآخر عليها مقدماً

(المادة ٩٦)

يجمع الرئيس الاراء بعد المداولة مبتدئاً بالعضو الاصغر سناً ثم يعطي رايه في الآخر

(المادة ٩٧)

تصدر الاحكام باجماع الاراء او باغليتها

(المادة ٩٨)

اذا تشعبت الاراء لاكثر من راين فانفرق الاقل عدداً او الفريق الذي من ضمنه العضو الاقل مدة يلزمه ان ينضم لاحد الراين الصادرين من الاكثر عدداً

(المادة ٩٩)

ومع ذلك لا يكون هذا الفريق ملزوماً بالانضمام المذكور الا بعد اخذ الاراء مرة ثانية

(المادة ١٠٠)

يشترط في القضاة الذين يحكمون في الدعوى سبق حضورهم جميعاً في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة والا كان الحكم لاغياً

(المادة ١٠١)

ويجب أيضاً ان يكونوا حاضرين تلاوة الحكم وان تكون تلاوته في جلسة علانية

(المادة ١٠٢)

ومع ذلك اذا حصل لاحد القضاة مانع لا يمكن دفعه عنه عن الحضور وقت التلاوة فيكتفي الحال بان يضع ذلك العضو امضاءه على نسخة الحكم الاصلية قبل تلاوته

(المادة ١٠٣)

الاحكام التي تصدر من المحاكم الابتدائية ومن محاكم الاستئناف يلزم ان تكون مشتملة على الاسباب التي بنيت عليها والا كانت لاغية

(المادة ١٠٤)

يوضع على صورة الحكم الاصلية امضاء كل من رئيس المحكمة وكاتبها

(المادة ١٠٥)

يجب على كاتب المحكمة ان يقيد في دفتر منمر الصحائف على كل صحيفة منه العلامة اللازمة اسباب الحكم ان كانت ونصه واسماء الاخصام واسماء القضاة الذين حضروا في الجلسة ويكون قيد ذلك على حسب ترتيب التواريخ بدون ترك يياض او حصول شطب او تحشير بين السطور

(المادة ١٠٦)

كل صورة اصلية من صور الاحكام المقيدة في هذا الدفتر يصير امضاءها من رئيس المحكمة وكاتبها .

(المادة ١٠٧)

على كاتب المحكمة ان يسلم في ظرف ثمانية ايام من يوم الطلب نسخة الحكم المتقاضى التنفيذ بموجبها وغيرها من النسخ التي تطلب منه

(المادة ١٠٨)

يسوغ لكل انسان الاطلاع على الاجكام في نفس المحكمة اذا بين تاريخها واسماء الاخصام

(المادة ١٠٩)

وَيُؤْمَرُ إِذَا أُعْطِيَ مَا يُطْلَبُ مِنْ مَلْخَصِهَا أَوْ صَوَرِهَا

(المادة ١١٠)

تُعْطَى نَسْخَةُ الْحُكْمِ الَّتِي يَكُونُ التَّنْفِيزُ بِمُوجِبِهَا لِلْخَصْمِ الَّذِي تَضْمَنُ الْحُكْمُ عَوْدَ مَنْفَعَةٍ عَلَيْهِ مِنْ تَنْفِيزِهِ إِنَّمَا لَا تُعْطَى هَذِهِ النِّسْخَةُ لِلْخَصْمِ الْمَذْكُورِ إِلَّا إِذَا كَانَ أَجْرَاءُ التَّنْفِيزِ وَاجِبًا

(المادة ١١١)

لِرَأْسِ الْمَحْكَمَةِ الَّتِي صَدَرَتْ مِنْهَا الْحُكْمُ أَوْ لِمَنْ نَابَ عَنْهُ مِنَ الْقَضَاءِ إِنْ يَحْكُمُ فِي الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِتَسْلِيمِ نَسْخَةِ الْحُكْمِ الْمُقْتَضَى التَّنْفِيزَ بِمُوجِبِهَا أَوْ تَسْلِيمِ نَسْخَةٍ ثَانِيَةٍ فِي حَالَةِ ضَيَاعِ النِّسْخَةِ الْأُولَى وَيَكُونُ حُكْمُهُ بِنَاءً عَلَى طَلَبِ أَحَدِ الْأَخْصَامِ حُضُورَ الْآخَرِ بِمُوجِبِ عِلْمِ خَبَرٍ فِي مِيعَادِ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ سَاعَةً

وَيُجِيزُ الطَّعْنَ فِي حُكْمِهِ أَمَامَ الْمَحْكَمَةِ الصَّادِرَةِ مِنْهَا الْحُكْمُ الْمُرَادِ اسْتِثْلَامَ نَسْخَتِهِ بِمِثْلِ تَكُونِ مَرَكَبَةٍ مِنْ جَمِيعِ الْقَضَاءِ الَّذِينَ أَصْدَرُوا ذَلِكَ الْحُكْمَ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ عَذْرٌ يَمْنَعُهُمْ عَنْ الْحُضُورِ

(المادة ١١٢)

لَا يُجِيزُ تَنْفِيزَ الْأَحْكَامِ إِلَّا بَعْدَ إِعْلَانِهَا لِلْخَصْمِ

(المادة ١١٣)

يَحْكُمُ بِمَصَارِيفِ الدَّعْوَى عَلَى الْخَصْمِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ فِيهَا

(المادة ١١٤)

إِذَا تَضَمَّنَ الْحُكْمُ ثَبُوتَ حَقِّ لِكُلِّ مِنَ الْأَخْصَامِ عَلَى الْآخَرِ فَيَا بَدْعِيهِ كَلِّهِ أَوْ بَعْضُهُ جَازَ الْحُكْمَ بِالْمَقَاصَةِ فِي الْمَصَارِيفِ وَتَخْصِصِهَا عَلَيْهِمْ حَسَبَ مَا تَرَاهُ الْمَحْكَمَةُ وَتَقْدِرُهُ فِي حُكْمِهَا

(المادة ١١٥)

يُجِيزُ لِلْمَحْكَمَةِ فِي جَمِيعِ الدَّعَاوِي أَنْ تَحْكُمَ بِمَوْضِعَاتٍ فِي مَقَابِلَةِ الْمَصَارِيفِ النَّاشِئَةِ عَنْ دَعْوَى أَوْ مِدَافَعَةٍ كَانَ الْقَصْدُ بِهَا مَكِيدَةً لِلْخَصْمِ

(المادة ١١٦)

تقدر مصاريف الدعوى في الحكم ان امكن والا فتعطى بها ورقة نافذة بالمفعول من كاتب المحكمة بناء على ما يقدره رئيسها او من يتوب عنه من القضاة بغير احتياج الى مراعاة جديدة من اجل ذلك

(المادة ١١٧)

يجوز لكل من الاخصام المعارضة في تقدير المصاريف في ظرف ثلاثة ايام تمضي بعد يوم اعلان الحكم اليه او اعلان الورقة المعطاة من كاتب المحكمة او وصول قائمة المصاريف المقدرة اليه وتسحق المعارضة منه بمجرد تعريفه بذلك في قلم كتاب المحكمة

(المادة ١١٨)

تنظر المعارضة في اودة مشورة المحكمة الصادر منها الحكم بناء على طلب احد الاخصام حضور الآخر في ميعاد أربع وعشرين ساعة بمقتضى علم خبر اذا كانت تلك المعارضة تستلزم حضور الخصم الآخر فان لم يكن للخصم الآخر مزية حاصلة او محتملة الحصول في تعديل المصاريف المقدرة تكون المعارضة مع ذلك جائزة القبول ولن حصت منه ان يحضر وحده واذا كانت المعارضة حاصلة في المصاريف المقدرة لاحد المامورين التابعين الى المحكمة فيجب طلب حضوره في ميعاد أربع وعشرين ساعة

الباب الخامس

(في الاحكام الصادرة في غيبة احد الاخصام)

(المادة ١١٩)

اذا لم يحضر المدعى عليه في اليوم المعين للحضور بالجلسة المتعقدة بالمحكمة بئد تكليفه بالحضور على حسب القانون تحكم عليه المحكمة في حال غيبته اذا طلب المدعي الحكم بالغياب وتحققت صحة دعواه فان لم يتحقق للمحكمة ذلك تحكم برفض دعوى المدعي أو تأسر باثباتها بالأدلة اللازمة اما اذا تخلف المدعي والمدعى عليه عن الحضور فيصير شطب الدعوى من جدول القضايا

(المادة ١٢٠)

لا يصح التمسك بالحكم الصادر في حال الغيبة الا بعد انقضاء الجلسة التي صدر فيها

(المادة ١٢١)

يجوز للمحكمة في احوال مستثناة ان تؤخر الحكم في الغياب الى ثمانية ايام

(المادة ١٢٢)

الاحكام الصادرة في حال الغياب يكون صدورها واخذ نسخها واعلانها بالتطبيق على ما هو مقرر في شان الاحكام الصادرة بمواجهة الاخصام

(المادة ١٢٣)

اذا كانت الدعوى على جملة اشخاص وحضر بعضهم وتخلف البعض جاز للمدعي ان يطلب من المحكمة الحكم بثبوت الغيبة وتأخير الدعوى الى ميعاد يمكن فيه اعلان ذلك الحكم الى الغائب وتكليفه مرة ثانية بالحضور وبعد ذلك ان تخلف احد فالحكم الذي يصدر في الدعوى لا تقبل منه المعارضة فيه واما ان حصل التخلف عن الحضور امام قاضي التحقيق فيامر القاضي المذكور بتأخير الدعوى و يعلن هذا الامر بمعرفة كاتب المحكمة الى الغائب مع تكليفه بالحضور مرة ثانية

(المادة ١٢٤)

اذا لم يحضر المدعي في الميعاد المعين كان المدعي عليه مخيراً بين طلب ابطال المرافعة وبين طلب الحكم في اصل الدعوى في غيبة المدعي

(المادة ١٢٥)

اذا حضر المدعي عليه امام قاضي التحقيق أو امام المحكمة في الجلسة الاولى المعينة للنظر في الدعوى تعتبر الدعوى مقامة بمواجهة الاخصام ولو تخلف المدعي عليه عن الحضور بعد ذلك انما لا يجوز للمدعي ان يبدي اقوالاً ختامية جديدة ولا طلبات جديدة ولا ان يغير او يزيد في الاقوال والطلبات السابقة

(المادة ١٢٦)

اذا حضر المدعي امام قاضي التحقيق ثم تخلف عن الحضور امام المحكمة في الجلسة المعينة في الدعوى تعتبر ايضاً الدعوى مقامة بمواجهة الاخصام ويجوز للمدعي عليه ان يطلب ابطال المرافعة او الحكم في اصل الدعوى بناء على الاقوال والطلبات الختامية السابق ابدائها

الباب السادس

في الاوامر التي تصدر على عريضة احد الاخصام

(المادة ١٢٧)

في الاحوال التي يكون للخصم فيها وجه في طلب صدور امر يقدم عريضته بذلك الى رئيس المحكمة أو الى القاضي المعين للامور الوقتية

(المادة ١٢٨)

يجب على رئيس المحكمة او القاضي المذكوران يكتب امره في ذيل العريضة ولو كان بعدم قبولها

(المادة ١٢٩)

يترك مقدم العريضة نسخة منها عند رئيس المحكمة او القاضي ليسلمها مع صورة من امره بمضاه منه الى كاتب المحكمة بغير تأخير

(المادة ١٣٠)

لمن قدم العريضة وللخصم الذي اعلن الامر اليه الحق في التظلم من الامر الى المحكمة مع تكليف الخصم الآخر بالحضور امامها بمقتضى علم خبر انما لا يترتب على هذا التظلم توقيف تنفيذ الامر تنفيذا مؤقتا اذ انه واجب حتما ويجوز ايضا ان يكون التظلم من الامر منضما بالتبعية الى الدعوى الاسمية في اي حالة كانت عليها الدعوى بدون ان يترتب على ذلك سقوط حق بسبب مضي الميعاد

(المادة ١٣١)

لا تذكر في الاوامر الاسباب التي بنيت عليها انما الاوامر التي تكون متنافية لامر سبق صدور، من نفس الامر او غيره لا بد ان تكون مشتملة على بيان الاحوال الجديدة التي اقتضت اصدارها والا كانت لاغية .

(المادة ١٣٢)

وفضلا عما ذكر يكون للخصم الذي صدر عليه الامر الحق دائما في ان يتظلم منه لنفس الامر مع تكليف الخصم الآخر بالحضور بمقتضى علم خبر

الباب السابع

﴿ في الاجراءات التي تحدث امام المحكمة الابتدائية ﴾

الفصل الاول

في دفع الدعوى باوجه ابتدائية قبل الدخول في موضوعها
(المادة ١٣٣)

أوجه الدفع الجائز ابدائها قبل الدخول في موضوع الدعوى هي
الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى المرفوعة لها
الدفع بطلب احالة الدعوى على محكمة اخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى او دعوى ثانية
مرتبطة بها

الدفع بدعوى بطلان ورقة الطلب او غيرها
الدفع بطلب الاطلاع على الاوراق المتسك بها الخصم في الدعوى
الدفع بطلب ميعاد لاستحضار شخص غير حاضري في الدعوى على انه ضامن فيما يتعلق بها

الفرع الاول

في الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالدعوى وطلب الاحالة على محكمة اخرى
(المادة ١٣٤)

الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولو كان بالنسبة لنوع القضية والدفع بطلب احالة
الدعوى على محكمة اخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى او دعوى ثانية مرتبطة بها يجب
ابدائها قبل ما عدها من اوجه الدفع وقبل ابداء اقوال او طلبات ختامية متعلقة
باصل الدعوى سواء كانت اصلية او فرعية او مقامة من المدعي عليه على المدعي في اثناء
الخصومة

انما اذا كان الدفع بعدم اختصاص المحكمة مبنياً على ما هو مقرر في مادتي ١٥ و ١٦
من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية فيجوز ابدؤها في اي حالة كانت عليها الدعوى
وللمحكمة ان تحكم به من تلقاء نفسها

(المادة ١٣٥)

يجوز للمحكمة المقدم اليها الدفع بعدم الاختصاص ان تحكم فيه وسيفي اصل الدعوى حكماً واحداً بشرط ان تبين ما حكمت به في كل منهما على حدة

(المادة ١٣٦)

اذا طلب احد الاخصام احالة الدعوى على محكمة اخرى بسبب كونها مقامة بها فيحال هذا الطلب بميعاد قريب على المحكمة التي قدمت اليها الدعوى اولاً للحكم فيه ما لم يتحقق من احوال القضية ان طلب الاحالة بقصد مكيدة الخصم

(المادة ١٣٧)

اذا كان طلب الاحالة مبنياً على ارتباط الدعوى بدعوى اخرى فيكون الحكم فيه الى المحكمة التي قدم اليها الطلب المذكور

(الفرع الثاني - في الدفع بدعوى بطلان ورقة الطلب او غيرها)

(المادة ١٣٨)

اذا كانت الورقة التي اقيمت بها دعوى اصلية او دعوى من المدعى عليه على المدعي في اثناء الخصومة او غير ذلك باطلة وحضر الخصم المطلوب حضوره فيزول ما اشتملت عليه تلك الورقة من البطلان ويسقط الحق في الدفع به ومع ذلك يجوز للخصم الذي تخلف عن الحضور ان يرفع دعوى بطلان ورقة الطلب في وقت المعارضة في الحكم الصادر في غيبته او في وقت استئناف الحكم انما يجب عليه اجراء ذلك قبل ابداء اي مدافعة اخرى

(المادة ١٣٩)

يزول بطلان كل ورقة غير الاوراق المذكورة سابقاً بمجرد الرد عليها من الخصم بما يستفاد منه انه اعتبرها صحيحة او بمجرد حصول اي شيء من الاجراءات المترتبة على تلك الورقة بصفة كونها صحيحة

(الفرع الثالث - في الدفع بطلب الميعاد)

(المادة ١٤٠)

اذا ادعى احد في المواد المدنية عقب دعوى اصلية او فرعية او عقب دعوى اقيمت من المدعى

عليه على المدعي في اثبات الدعوى الاصلية ان له حقاً في استحضار شخص غير حاضر في الخصومة على انه ضامن فيما يتعلق بالدعوى جاز له ان يستحصل على ميعاد لاستحضار ذلك الضامن وتراعى في تقدير هذا الميعاد المدة اللازمة لتكليف الضامن بالحضور
(المادة ١٤١)

يجوز لمن كلف بالحضور على انه ضامن فيما يتعلق بالدعوى ان يطلب ميعاداً آخرًا لاستحضار من يدعي انه ضامن له
(المادة ١٤٢)

يجب على المحكمة ان تعطي الميعاد المذكور اذا كان مدعي الضمان كلف المدعي عليه بالحضور قبل مضي ثمانية ايام من تاريخ الدعوى التي نشأ عنها استحضار الضامن ويجب ايضاً اعطاء الميعاد المذكور اذا كان طلبه حاصلًا في ظرف الثانية ايام المذكورة

(المادة ١٤٣)

في المواد التجارية مطلقاً وفي المواد المدنية اذا انقضت الثانية ايام المذكورة ولم يطلب فيها حضور احد على انه ضامن فيما يتعلق بالدعوى يكون للمحكمة النظر في استصواب او عدم استصواب تأخير الحكم في الدعوى الاصلية لليوم الذي فيه يمكن حضور المدعي عليه بالضمان للوقوف على الحقيقة

(المادة ١٤٤)

طلب الميعاد والمعارضة من الخصم الاخر بعدم لزمه يحكم فيها بوجه الاستصحاب
(المادة ١٤٥)

في جميع الدعاوي اذا مضت مواعيد التكليف بالحضور في دعوي الضمان والمواعيد المتعلقة بالدعوى الاصلية ولم يصدر حكم في احدهما تضاف الدعوتان لبعضهما ويحكم فيهما بمحكم واحد الا اذا استصوبت المحكمة الحكم في كل من الدعوتين على حدة
(المادة ١٤٦)

اذا حكم بعدم الحق في دعوي الضمان جاز الحكم على من ادعى به بتعويضات في نظير الضرر الناشئ عن التأخير بسبب الميعاد الذي استحصل عليه مدعي الضمان بالاحتجاج باستحضار الضامن

(المادة ١٤٧)

يجوز في جميع الاحوال للمحكمة المقامة فيها الدعوى الاصلية أن تحكم في دعوى الضمان ما لم يتحقق لها ان الدعوى الاصلية لم تقم الا بقصد جلب الضامن امام محكمة غير المحكمة التابع اليها

(المادة ١٤٨)

في حالة ضم دعوى الضمان للدعوى الاصلية اذا حكم بالزام الضامن فيكون الحكم للمدعي الاصيل اذا اقتضاء الحال ولو لم تكن دعواه الا على مدعي الضمان ويجوز ان يترك سبيل المدعي بالضمان من الدعوى الاصلية ما لم يكن ملزماً فيها بشئ خاص بشخصه

(المادة ١٤٩)

اذا اقيمت دعوى من المدعي عليه على المدعي في أثناء الخصومة كان للمدعي الحق في طلب ميعاد ثلاثة ايام للاجابة عنها وكذلك اذا تمسك احد الخصام بأوراق لم يسبق اطلاع الخصم الآخر عليها كان له الحق في طلب ميعاد ثلاثة ايام للاطلاع عليها

(المادة ١٥٠)

الاطلاع على الاوراق المسئلة في قلم كتاب المحكمة يكون في محل تسليمها بغير انتقالها منه

(المادة ١٥١)

تقدم اوجه الدفع مع بعضها الى المحكمة قبل ابداء اي مدافعة في اصل الدعوى

(الفصل الثاني - في الاجراءات المتعلقة بالثبوت)

(المادة ١٥٢)

اذا ترا آي للمحكمة ان القضية غير صالحة للحكم فيها ولو بعد اجراء تحقيقها جاز لها ان تأمر او تاذن باثبات صحة الدعوى باوجه الثبوت المذكورة في الفروع الاتية

(الفرع الاول - في استجواب الاخصام)

(المادة ١٥٣)

لكل من الاخصام الحق في ان يطلب استجواب خصمه عن الوقائع المتعلقة بالدعوى المقامة

(المادة ١٥٤)

يجوز للخصم المطلوب استجوابه ان يطلب من المحكمة رفض الاسئلة الموجهة اليه كلها او بعضها اذا لم تكن مشتملة على وقائع متعلقة بالدعوى وجائزة القبول

(المادة ١٥٥)

الاسئلة التي اجازتها المحكمة او التي لم يعارض الخصم سم في جواز قبولها تتوجه من رئيس المحكمة ويجاب عنها من الخصم بنفسه في نفس الجلسة بغير حكم خلافاً للحكم الذي يصدر بقبولها عند التعارض ومع ذلك للمحكمة ان تعطي ميعاداً للاستجواب

(المادة ١٥٦)

تجب كتابة الاجوبة المعطاة من الخصم في دفتر الجلسة وبعد تلاوتها بوضع عليها امضاء كل من المسئول ورئيس المحكمة وكاتبها

(المادة ١٥٧)

اذا امتنع المسئول من وضع امضائه او كان له مانع منه فيذكر ذلك في دفتر الجلسة

(المادة ١٥٨)

اذا كان للخصم عذر يذمه عن الحضور بنفسه في الجلسة جاز للمحكمة ان تعين احد قضاتها لاستجوابه في محله وفي هذه الحالة يجوز محضر بما يجيب به الخصم بحضور كاتب المحكمة ويوضع عليه امضاء كل من القاضي المعين وكاتب المحكمة والمسئول

(المادة ١٥٩)

اذا كان الخصم المقتضي استجوابه مقيماً بدائرة محكمة غير المحكمة المناهضة امامها الدعوى فلها ان تحيل استجوابه على المحكمة المقيم بدوائرها

(المادة ١٦٠)

تكون المجابة بمواجهة من طلب الاستجواب انما لا يجوز له التكلم في اثناء ذلك

(المادة ١٦١)

اذا امتنع المسئول عن الاجابة عن اسئلة مبنية على وقائع متعلقة بالدعوى وجائزة القبول وتحتاف عن الحضور لاستجوابه فللمحكمة النظر فيما يحتمله ذلك

(المادة ١٦٢)

في حالة امتناع الخصم المقتضى استجوابه يسوغ للحكمة ان تحكم بان هذا الامتناع مما يؤذن بانبات الوقائع المبينة عليها الاسئلة بالبينه ولو كانت الحالة مما لا تجوز القوانين الاثبات فيها بذلك

(الفرع الثاني - في اليمين)

(المادة ١٦٣)

على الخصم الذي يكلف خصمه باليمين الحاسمة للنزاع ان يقدم صيغة السؤال الذي يريد استخلافه عليه بمبارة واضحة صريحة

(المادة ١٦٤)

لا يجوز للوكيل في الخصومة ان يكلف الخصم الاخر باليمين الحاسمة ولا ان يردها عليه بدون اذن مخصوص بذلك من الموكل

(المادة ١٦٥)

يجوز رفض طالب اليمين اذا كان التحليف مطلوباً على واقعة غير متعلقة بالدعوى او كانت اليمين غير جائزة القبول بناء على ما تدون في القانون المدني

(المادة ١٦٦)

لا يجوز التكليف من باب الاحتياط باليمين الحاسمة لان التكليف بتلك اليمين يفيد ترك ما عداها من اوجه الثبوت للمادة المراد الاستخلاف عليها

(المادة ١٦٧)

اذا لم يعارض الخصم المطلوب تعليفه في تعلق الواقعة المقصود استخلافه عليها باصل الدعوى ولا في جواز قبولها وجب عليه الحلف فوراً انما يجوز للحكمة ان تعطيه ميعاداً للمخالف ان رأت لذلك وجهاً

ومع ذلك يسوغ للخصم المذكور ان يرد اليمين على خصمه

(المادة ١٦٨)

اذا امتنع الخصم عن تادبة اليمين ولم يردها على خصمه فالواقعة المراد الاستخلاف عليها تعتبر صحيحة

(المادة ١٦٩)

يجب على المحكمة عند الحكم بتلق الواقعة المطلوب التحليف عليها باصل الدعوى ويجوز قبولها اذا كان قد حصل تنازع فيها ان تبين في الحكم المذكور صيغة السؤال المراد التحليف عليه ويجوز للمحكمة في جميع الاحوال ان تغير في صيغة السؤال التي يقدمها الخصم

(المادة ١٧٠)

من يطلب التمسجل من الاخصام يعلن حكم اليمين لخصمه ويكلفه بالحضور لاداء اليمين مع مراعاة الاصول والمواعيد المقررة للطلب امام المحكمة

(المادة ١٧١)

يجوز للنضم المطلوب تحليفه ان يودي اليمين على حسب الاصول المقررة بديانته ان طلب ذلك

(المادة ١٧٢)

وفي الاحوال الأخر تكون تادية اليمين بان يقول الجالف اخلف على ثبوت او نفي المحلوف عليه ويذكر الفاظ السؤال بالصيغة التي تقررت

(المادة ١٧٣)

لا يجوز التوكيل في تادية اليمين

(المادة ١٧٤)

اذا ثبت وجود مانع لمن كلف باليمين عن الحضور لادائها جاز للمحكمة ان تعين احدة قضاتها ليتوجه اليه ويحلفه اليمين ويكون معه كاتب من المحكمة

(المادة ١٧٥)

في حالة بعد من كلف باليمين عن المحكمة يجوز لها ان تحيل استخلافه على محكمة المواد الجزئية المقيم بدائرتها

(المادة ١٧٦)

في جميع الاحوال السالف ذكرها يكتب محضر بتادية اليمين ويوضع عليه امضاء او ختم كل من الحالف ورئيس المحكمة او القاضي المعين للتحليف وكاتب المحكمة

(الفرع الثالث - في التحقيقات)

(المادة ١٧٧)

على الخصم الذي يريد اثبات شيء بالبينه ان يبين الوقائع التي يريد اثباتها في اقواله وطلباته المقدمة للمحكمة بالكتابة او في الجلسة شفاهاً فان بينها شفاهاً تذكر في محضر الجلسة

(المادة ١٧٨)

ان لم يتنازع الخصم في تعلق تلك الوقائع بالدعوى ولا في جواز قبولها او نازع في ذلك وحكمت المحكمة بالتعلق والقبول فتأذن بالتحقيق

(المادة ١٨٩)

يجوز للمحكمة ان تحكم من تلقاء نفسها بان الوقائع المتمسك بها ليست متعاقبة بالدعوى ولا جائزة للقبول

(المادة ١٨٠)

ويجوز لها ايضاً ان تأمر من تلقاء نفسها بالاثبات بالبينه في الاحوال التي يجوز القانون فيها ذلك الاثبات متى رأت ان ذلك يؤدي للوقوف على الحقيقة

(المادة ١٨١)

اذا اذنت المحكمة لاحد الاخصام باثبات شيء بالبينه كان للخصم الآخر الحق دائماً في اثبات عدم صحة ذلك الشيء بالبينه ايضاً

(المادة ١٨٢)

يجب ان تكون الوقائع المتقضي اثباتها بالبينه مبنية كل منها على انفراده بالدقة والضببط في الحكم الصادر بذلك

(المادة ١٨٣)

يجب ان يكون التحقيق امام المحكمة وتعين الجلسة التي يكون فيها استماع شهادة الشهود في الحكم الصادر باجرائه

ويجوز للمحكمة ان تعين في الجلسة المذكورة أحد قضاها لسماع شهادة الشهود وعلى القاضي الذي يعين لذلك ان يشرع في اجراء التحقيق بعد انقضاء تلك الجلسة فوراً فان كان محل اقامة الشهود بعيداً عن البلدة الكائن فيها مركز المحكمة جاز لها ان تعين بناء على طلب الخصم الذي يريد الاثبات بالبينه قاضي المواد الجزئية الموجود في محل

اقامة الشهود او في محل اقامة الفريق الاكثر عدداً منهم ويكون هذا التعيين بقرعة
امر من المحكمة يكتب في محضر الجلسة ولذلك يجب على الخصم المذكور ان يبين اسم
ولقب ومحل اقامة كل من الشهود

وفي حالة ما اذا تعين قاضي المواد الجزئية لاستماع شهادة الشهود وجب عليه أن يعين
بناء على عريضة تقدم له ممن يطلب التجهيل من الاخصام محل واليوم والساعة اللاتي
يكون فيها استماع شهادة الشهود

وتعلن صورة الامر الصادر بتعيين المحل واليوم والساعة الى الخصم الآخر بمعرفة كاتب
المحكمة قبل اليوم المعين لاستماع شهادة الشهود بثلاثة ايام

(المادة ١٨٤)

اذا طلب أحد الاخصام امتداد الميعاد لاجراء التحقيق يحكم في ذلك الطلب فوراً من
المحكمة أو من القاضي المعين بعد سماع اقوال الاخصام بوجه الايجاز و يصدر الحكم
بامر يكتب في محضر الجلسة

(المادة ١٨٥)

اذا امتنع القاضي عن امتداد الميعاد لاجراء التحقيق جاز للخصم رفع امر ذلك الامتناع
الى المحكمة ولها الحكم بامتداد الميعاد او صرف النظر عنه والحكم في اصل الدعوى

(المادة ١٨٦)

لا يجوز للمحكمة ولا للقاضي ان ياذنا بامتداد الميعاد اكثر من مرة واحدة

(المادة ١٨٧)

اذا امتنع الشهود عن الحضور بمجرد طلب الخصم ذلك منهم وجب تكليفهم بالحضور
على يد محضر لاداء الشهادة بميعاد يوم واحد مقدماً غير مواعيد المسافة

(المادة ١٨٨)

يستمر التحقيق حتى يتم استماع شهادة جميع الشهود

(المادة ١٨٩)

يكون العمل في تحقيق النفي الذي يطالبه الخصم الآخر بقصد الرد على تحقيق الثبوت
على حسب ما سبق بيانه ويكون تعيين اليوم لذلك التحقيق بأمر يصدر بعد انتهاء
تحقيق الثبوت فوراً .

(المادة ١٩٠)

تتبع القواعد الآتي يانها في تحقيق الثبوت وفي تحقيق النفي

(المادة ١٩١)

إذا لم يحضر الشاهد لأداء الشهادة بعد تكليفه بالحضور على الوجه المعتبر قانوناً يحكم عليه
بغرامة مائة قرش ديواني وإذا اقتضى الحال حضوره يكلف ثانياً بالحضور وعليه مصادف
ذلك التكليف

(المادة ١٩٢)

يصدر الحكم بهذه الغرامة من المحكمة أو من القاضي المعين للتحقيق وفي هذه الحالة يندرج
حكمه بذلك في محضر التحقيق

(المادة ١٩٣)

يضاعف مقدار الغرامة إذا تأخر الشاهد عن الحضور بعد تكليفه به مرة ثانية

(المادة ١٩٤)

وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة أو للقاضي المعين للتحقيق أن يصدر أمراً بإحضار الشاهد
رغمًا عنه

(المادة ١٩٥)

إذا حضر من دعي للشهادة وامتنع عن المجابة يحكم عليه على الوجه المذكور آنفاً
بغرامة مائة قرش ديواني فضلاً عن الحكم عليه بما يترب على امتناعه من التعويضات
للاخصام

(المادة ١٩٦)

إذا حضر الشاهد الذي تأخر أولاً عن الحضور وأبدى اعتذاراً ثابتة أو جبت تأخيرته وجبت
إفلاته من الغرامة

(المادة ١٩٧)

إذا ثبت أن للشاهد مانعاً عن الحضور ينتقل القاضي المعين للتحقيق مصحوباً بكاتب
المحكمة إلى منزل ذلك الشاهد لسماع شهادته فإن كان التحقيق أمام المحكمة وجب عليها
أن تعين أحد قضاها لذلك

(المادة ١٩٨)

لا يجوز رد شهادة أحد الشهود ولا تجزئ بحول أو قرياً أو صهراً لأحد الخصام إلا إذا كان غير قادر على التمييز سواء كان ذلك بسبب زيادة كبر أو صغر سنه أو بسبب مرض في جسمه أو في قواه العقلية أو غير ذلك من الأسباب التي من هذا القبيل

(المادة ١٩٩)

تسمع أقوال من لم يبلغ سنه أربع عشرة سنة على سبيل الاستدلال فقط

(المادة ٢٠٠)

يجوز لمن لا قدرة له على التكلم أن يؤدي الشهادة إذا أمكنه أن يبين مقصوده بالكتابة أو بواسطة الإشارات

(المادة ٢٠١)

يجب على كل شاهد تجاوز سن الأربع عشرة سنة أن يحلف ميمناً قبل استجوابه

(المادة ٢٠٢)

لا يجوز لأحد أن يؤدي شهادة عما تضمنته ورقة من الأوراق المتعلقة بالاشتغال المبررة إلا إذا سبق نشرها أو أذنت بأفائها الجهة المختصة بها

(المادة ٢٠٣)

إذا دعي أحد الموظفين إلى إفشاء ما صار تليقه إليه على سبيل المسارة في أثناء إجراء وظائفه ورأى أنه يترب على عدم كتمان ذلك ضرراً للمصلحة العمومية فلا يلزم بالإفشاء

(المادة ٢٠٤)

إذا علم أحد القضاة ونحوهم أو أحد مأموري الضبطية القضائية أو مأموري الضبط والربط بتوضيحات متعلقة بفعل يستوجب عقوبة على حسب المقرر في قانون العقوبات فلا يجبر على أن يعرف عن مصدر علمه بذلك

(المادة ٢٠٥)

كل من علم من الأفوكاتية أو الوكلاء أو غيرهم بواسطة صنعتهم أو خدمته بأمر ما أو بتوضيحات عن ذلك الأمر لا يجوز له في أي حال من الأحوال الإخبار بذلك الأمر ولا بالتوضيحات ولو بعد انتهاء خدمته أو أعماله صنعتهم ما لم يكن الغرض من تبلغ ذلك إليه ارتكاب جريمة أو جنحة

(المادة ٢٠٦)

ومع ذلك يجب على الاشخاص المذكورين في المادة السابقة ان يؤدوا الشهادة عن الامر والتوضيحات المتقدم ذكرها اذا طلب منهم ذلك من بلغها اليهم

(المادة ٢٠٧)

لا يجب على احد الزوجين ان يشي بغير رضاء الآخر ما بلغه اليه في اثناء الزيجة ولو بعد انقضاء علاقتها بينهما الا في حالة رفع دعوى من احدهما على الآخر بحق او لقامة دعوى على احدهما بسبب وقوع جناية او جنحة منه على الآخر

(المادة ٢٠٨)

يؤدي كل واحد من الشهود شهادته على انفراد بغير حضور باقي الشهود الذين لم تسمع شهادتهم

(المادة ٢٠٩)

على الشاهد ان يعرف عن اسمه ولقبه وصنفته او وظيفته ومحلّه وان يبين قرابته او مصاهرته ودرجة القرابة او المصاهرة ان كان قريباً او صهرًا لاحد الاخصام ويبين ان كان خادماً او مستخدماً عند احد الاخصام

(المادة ٢١٠)

وعليه ايضا ان يحلف ميمناً بأنه يشهد بالحق وتكون تأدية اليمين على حسب الاصول المقررة بديانته ان طلب ذلك

(المادة ٢١١)

على الخصم الذي استحضر شاهداً ان يبدى على التوالي الاسئلة التي يرغب استشهاده عليها ثم يبدى الخصم الآخر ما يريد اشهاد ذلك الشاهد عليه وكل هذا بغير ان يقطع احد الاخصام كلام الآخر او كلام الشاهد وقت أداء الشهادة

(المادة ٢١٢)

لا يجوز للاخصام ابداء اسئلة جديدة للشاهد بعد تمام استشهاده على ما ابداه كل منهم الا باذن المحكمة او القاضي المعين للتحقيق

(المادة ٢١٣)

يجوز لرئيس المحكمة او لاحد قضاتها بعد استشهاده الشاهد على ما ابداه الاخصام ان يسأله مباشرة من تلقاء نفسه عما يتوصل منه الى الوقوف على الحقيقة

(المادة ٢١٤)

في أثناء ابداء الاسئلة من احد الاخصام عما يرغب استشهاده الشاهد عليه يجوز للخصم الآخر الاعتراض على ابداء سؤال جديد لا تعلق له بالواقعة المقصود اثباتها او خارج عن حد اللياقة وللقاضي منع ذلك السؤال

(المادة ٢١٥)

بطل على كل شاهد ما أداه من الشهادة و يضع امضاه عليها بعد تصحيح ما يرى لزوم تصحيحه منها

(المادة ٢١٦)

اذا امتنع الشاهد من وضع امضائه او كان لا يمكنه وضعها وجب ذكر ذلك في المحضر

(المادة ٢١٧)

ترددي الشهود شهاداتهم شفاهاً بدون مراجعة مذكرات لذلك

(المادة ٢١٨)

يشتمل محضر التحقيق على صورة العريضة والامر الذي عين فيه يوم التحقيق وعلى بيان المحل واليوم والساعة اللاتي حصل فيها التحقيق وعلى اسماء الاخصام وألقابهم وصنائعهم ومحلائهم مع بيان حضورهم او عدمه و بيان ما حصل منهم من التطلبات وعلى بيان حضور الشهود او عدمه والاورام الصادرة في شأنهم و بيان شهادة الشهود والأيمان اللاتي حلفوها و بيان ما حصل من رد الشهود وما ترتب عليه من المسائل الفرعية و بيان الاسئلة التي وجهت ومن وجبها و بيان المسائل الفرعية التي نشأت عن توجيه الاسئلة و بيان الاجوبة وذكر تلاوة شهادة الشهود عليهم وتصديقهم عليها والتصحيحات التي عرفوا عنها و بيان الجلسات التي اقتضاها التحقيق

(المادة ٢١٩)

اذا طلب الشهود مقابل تعطيلهم فيصير تقديره لهم و يبين ذلك في المحضر ثم تعطى للشهود ورقة مستخرجة من المحضر وتكون نافذة على الخصم الذي احضر الشهود بتأشير من كاتب المحكمة

(المادة ٢٢٠)

اذا لم ترتب على شهادة الشهود فائدة ما للدعوى فتكون مصاريف تكليفهم بالحضور ومصاريف سماع شهادتهم على الخصم الذي احضرهم

(المادة ٢٢١)

إذا لم يحصل التحقيق أمام المحكمة أو حصل أمامها ولم يحكم في الدعوى في نفس الجلسة التي سمعت فيها شهادة الشهود كان للاخصام الحق في الاطلاع على محضر التحقيق

(المادة ٢٢٢)

للاخصام في جميع الاحوال ان يأخذوا صورة محضر التحقيق بشرط ان لا يترتب على ذلك تأخير الحكم في الدعوى

(الفرع الرابع - فيما يتعلق بأهل الخبرة)

(المادة ٢٢٣)

إذا اقتضى الحال تعيين أهل خبرة فالمحكمة أو القاضي تعيين واحد أو ثلاثة من أهل خبرة على حسب الاقتضاء وتذكر في الحكم الذي يصدر بالتعيين المواد المتضمنة اخذ قول أهل الخبرة عنها مع بيان ما يصرح لم يعمل من الاجراءات المستعجلة ولا حاجة لاعلان ذلك الحكم ان كان صدوره بمواجهة الاخصام أو بحضور وكلائهم

(المادة ٢٢٤)

إذا كان الاخصام بالتين ولم حق التصرف في حقوقهم واتفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة باسمائهم يصدق لهم على ذلك من المحكمة أو القاضي المواد الجزئية

(المادة ٢٢٥)

يجب على من تعين من أهل الخبرة ان يحضر للمحكمة متى كلفه من يطلب التعميل من الاخصام بالحضور ليعلم بما تعين له باطلاعه على اصل الحكم الصادر بذلك وعلى كاتب المحكمة ان ينسخ له من الحكم صورة ما يشتمل على بيان ماتعين له ثم يحلف اليمين على يد القاضي المعين للامور الوقتية ولو بغير حضور الاخصام ويعين في ذيل محضر اليمين المحل واليوم والساعة اللاتي يباشر فيها ماتعين له

(المادة ٢٢٦)

محضر اليمين المشتمل على تعيين اليوم بمعرفة أهل الخبرة يصير اعلانه بمعرفة كاتب المحكمة للخصم الاخر قبل الشروع في العمل باربع وعشرين ساعة بالاقبل والا كان العمل لاغياً

(المادة ٢٢٧)

وعلى اهل الخبرة مباشرة عمله ولو في حالة غياب الاخصام بعد تكليفهم بالحضور حسب القانون

(المادة ٢٢٨)

على اهل الخبرة سماع اقوال الاخصام ومحفظاتهم وسماع شهادة الشهود سواء كان حضورهم بمعرفة الاخصام او بمعرفة اهل الخبرة بدون تخليف للشهود اذا اذنت المحكمة لاهل الخبرة بذلك

(المادة ٢٢٩)

يذكر في المحضر المشتمل على اعمال اهل الخبرة بيان حضور الاخصام واقوالهم ومحفظاتهم محض عليها منهم ما لم يكن لهم مانع ثابت يمنهم عن الالمضاء وبيان اعمال اهل الخبرة بالتفصيل وبيان رأيه والاوجه التي استند عليها فيه

(المادة ٢٣٠)

يسلم تقرير اهل الخبرة لقلم كتاب المحكمة وهناك يجوز لكل من الاخصام الاطلاع عليه او طلب صورة منه

(المادة ٢٣١)

بعد تسليم التقرير لقلم كتاب المحكمة يجوز لمن يطلب التمجيل من الاخصام ان يقدم الدعوى الى المحكمة بتكليف الخصم الآخر بالحضور اليها بميعاد ثلاثة ايام كاملة يقتضى علم خبر

(المادة ٢٣٢)

تقدر اجرة اهل الخبرة بمعرفة رئيس المحكمة او القاضي الذي ينوب عنه على نفس التقرير المقدم منه

(المادة ٢٣٣)

تقدير الاجرة يكون نافذاً على الخصم الذي طلب تعيين اهل الخبرة ومن بعد صدور الحكم في الدعوى يكون نافذاً ايضاً على من حكم عليه بمصاريف الدعوى

(المادة ٢٣٤)

تقبل المعارضة في تقدير الاجرة من كل من الاخصام في الثلاثة ايام التالية ليوم الاعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بالتعريف عنها في قلم كتاب المحكمة

(المادة ٢٣٥)

يترتب على هذه المعارضة إيقاف تنفيذ تقدير الاجرة ويرفع امرها الى المحكمة مع طلب كل من الاخصام واهل الخبرة ما لم يكن صدر حكم انتهائي بالالزام بمصاريف الدعوي واما اذا سبق صدور الحكم بذلك فلا يطلب الخصم الذي لم يكن طلب اهل الخبرة ولم يحكم عليه بالمصاريف

(المادة ٢٣٦)

للخصم الذي تحصل على تنقيص اجرة اهل الخبرة بناء على معارضته التمسك بالحكم الصادر بذلك على الخصم الذي دفع اجرة اهل الخبرة على حسب تقدير القاضي والخصم الذي دفع الاجرة ان يرجع على اهل الخبرة

(المادة ٢٣٧)

يجوز للمحكمة ان تعين اهل خبرة ليهطوا رايهم امام الجلسة شفاهاً بدون احتياج لتقديم تقرير وفي هذه الحالة يكتب رايهم بحضور الجلسة

(المادة ٢٣٨)

اذا اراد احد الاخصام رد من تعين من اهل الخبرة وجب عليه ان يكلف الخصم الآخر بالحضور بيمعاد ثلاثة ايام بعد يوم التمين اذا كان الحكم بالتعين صادراً بمواجهة الاخصام واما اذا كانت صادراً في حالة الغيبة فيكون التكليف بالحضور بيمعاد ثلاثة ايام من بعد يوم اعلان ذلك الحكم

(المادة ٢٣٩)

لا يقبل من احد الاخصام رد اهل الخبرة المعينين بانتخابهم الا اذا كان سبب الرد حادثاً بعد التمين

(المادة ٢٤٠)

يجوز رد اهل الخبرة اذا كانت زوجاً او قريباً او صهرًا لاحد الاخصام على عمود النسب ايا كانت الدرجة وكذلك القريب من الحواشي الى الدرجة الرابعة بدخول الغاية ويكون احتساب الدرجات على حسب طبقات الامول طبقة طبقة الى الجسد الاصلي بدون دخول الغاية وعلى حسب طبقات الفروع طبقة طبقة لغاية الدرجة الرابعة المذكورة بدخول الغاية

ويجوز أيضاً رد من له خصومة مقامة أمام المحاكم مع أحد الخصمين ومن تكون له منفعة شخصية في الدعوى ومن أكل أو شرب مع الخصم ومن يكون مستخدماً عند أحد الخصمين أو خادماً له

(المادة ٢٤١)

يحكم في رد اهل الخبرة بطريق الاستبجال في اول جلسة

(المادة ٢٤٢)

إذا تاخر اهل الخبرة عن تقديم تقريره جاز لمن يطلب التعجيل من الاخصام ان يكلفه بالحضور امام المحكمة بيماد ثلاثة ايام كاملة بحضور جميع الاخصام وللحكمة ان تعدد في اخلال ميعاداً للتقديم التقرير ولها أيضاً ان تحكم باستبدال اهل الخبرة بغيره بحيث لا يترتب على ذلك اخلال بما يلزم من التعويضات ان كان لما وجد

(المادة ٢٤٣)

لا تكون المحكمة منقادة الى رأي اهل الخبرة

(المادة ٢٤٤)

إذا لم تكثف المحكمة بما ابداه اهل الخبرة فلها ان تعين واحداً او ثلاثة غيرهم من اهل الخبرة ويجوز لمن تعينه ان يستعين بالاستعلام من اهل الخبرة السابقين

(الفرع الخامس - في الكشف على الاعيان الثابتة)

(المادة ٢٤٥)

يجوز للمحكمة ان توجه بهيئتها الاجتماعية اذا رأت لزوماً لذلك الى المحل الواقع في شأنه النزاع او ان تامر واحداً من قضاتها او اكثر ممن كان حاضراً وقت المرافعة في الدعوى بالتوجه الى المحل المذكور في اليوم والساعة المعينين لذلك في الحكم او في الامر الصادر من اقدم القضاة المعينين لذلك

(المادة ٢٤٦)

إذا لم يكن الحكم بذلك صادراً بمواجهة الاخصام او كان تعيين اليوم بأمر القاضي المعين للكشف وجب اعلان الحكم او الامر المذكور للاخصام بمعرفة كاتب المحكمة قبل الوصول الى المحل باربع وعشرين ساعة غير مواعيد المسافة ويقوم هذا الاعلان مقام التكليف بالحضور

(المادة ٢٤٧)

يجوز محضر تذكر فيه اعمال القضاة المذكورين من وقت توجههم الى المحل المقصود لوقت تسليم المحضر في قلم كتاب المحكمة

(المادة ٢٤٨)

يجوز للمحكمة او لمن تعينه من قضاتها تعيين اهل خبرة في حال الوجود بالمحل ليباشروا الاعمال المطلوبة منهم في الحال بعد حلفهم الايمان او سماع الشهود الذين يرى لزوم استبصارهم بعد تعيينهم ايضاً ويكون حضورهم يجبر الاخبار لهم من كاتب المحكمة

(المادة ٢٤٩)

يجب ان يكون كاتب المحكمة حاضراً وقت الوجود بالمحل وان يضع امضاءه على المحضر

(المادة ٢٥٠)

يصير تقدير المصاريف التي تترتب على الكشف على الاعيان الثابتة بعرفة رئيس المحكمة او القاضي المعين لذلك ويجري تسليمها مقدماً في قلم كتاب المحكمة ممن يطلب الكشف او من المدعي ان كانت المحكمة امرت باجراء الكشف المذكور من تلقاء نفسها



الفرع السادس = في تحقيق الخطوط

(المادة ٢٥١)

يجوز لمن يده سند غير رسمي ان يطلب من عليه ذلك السند امام المحكمة ولولم يحل ميعاده لاجل اعترافه بان هذا السند بخطه او امضاءه او ختمه ويكون ذلك الطلب بصفة دعوى ترفع على حسب الاصول المقررة في المادة ٣٣ والمواد التالية لها من الباب الثاني من هذا القانون

(المادة ٢٥٢)

وفي حالة الاعتراف يصدق قاضي التحقيق او قاضي المواد الجزئية على ذلك لمن طلبه وتكون كافة المصاريف عليه

(المادة ٢٥٣)

اذا لم يحضر من طلب للاعتراف وحكمت المحكمة في غيبته يقوم هذا الحكم مقام الاعتراف ولكن يكون للحكم عليه حتى الاعتراض على ذلك الحكم في ظرف ثمانية ايام من يوم اعلانه له ويجوز ان تكون المعارضة المذكورة بموجب علم خبر

(المادة ٢٥٤)

وفي حالة الإنكار او في حالة وجود سند غير رسمي في خصومة موقوف الحكم فيها على صحته وانكر الخصم الخط او الامضاء او الختم المشتمل ذلك السند عليها تأسر المحكمة باجراء التحقيق

(المادة ٢٥٥)

الحكم الصادر بالتحقيق يتعين فيه القاضي الذي يكون التحقيق على يده واهل الخبرة ايضاً ان لم تنفق عليهم الاخعام

(المادة ٢٥٦)

يؤسر في الحكم المذكور بتسليم الورقة المقتضى تحقيقها في قلم كتاب المحكمة من طالب التحقيق وتبين حالتها من بعد وضع امضاء وعلامة كل من طالب التحقيق وكتاب المحكمة عليها

(المادة ٢٥٧)

تذكر هذه الاجراءات في محضر التسليم ويمضي عليه كل من كاتب المحكمة ومسلم الورقة

(المادة ٢٥٨)

يجب على القاضي المعين للتحقيق ان يصدر امراً بناء على طلب من بطاب التمهيل من الاخعام بتعيين المحل واليوم والساعة الاتي يكون فيها حضور الاخعام امامه الاتفاق على الاوراق التي تحصل المضاهات عليها

(المادة ٢٥٩)

تلحن صورة هذا الامر للخصم الآخر بمعرفة كاتب المحكمة ويكلف بالحضور بميعاد يوم كامل

(المادة ٢٦٠)

اذا لم يحضر المدعي يسقط حقه في طلب اثبات دعواه بمعرفة اهل خبرة الا اذا اثبت ان الذي منه عن الحضور عذر قوي وتنظر المحكمة في هذا العذر على وجه الاستعجال واذا لم يحضر المدعي عليه فيصير التحقيق في غيبته

(المادة ٢٦١)

الاوراق التي تقبل المضاهاة عليها هي الآتية فقط
 أولاً الامضاء او الختم الموضوع على اوراق رسمية
 ثانياً خط الخصم او امضاؤه او ختمه المعترف به امام القاضي المعين للتحقيق ومع ذلك
 يجوز للدعي ان لم يحضر المدعى عليه ان يثبت صحة الخط او الامضاء او الختم الموجود
 على الاوراق المتقضى المضاهاة عليها بشهادة من عاينوا الخصم في حال كتابة تلك
 الاوراق او وضع امضاءه او ختمه عليها
 ثالثاً الجزء الذي يعترف الخصم بصحته من الورقة اللازم تحقيقها
 رابعاً الكتابة التي يكتبها الخصم باملاء القاضي
 (المادة ٢٦٢)

اوراق المضاهاة يصير امضاؤها والتأشير عليها من الاخصام والقاضي وكتاب المحكمة ومن
 الشهود ان كان هناك داع لذلك ويكتب جميع ما ذكر في محضر ويمضي عليه جميع
 الحاضرين

(المادة ٢٦٣)

من بعد قبول اوراق المضاهاة حسبما ذكر سابقاً لا يجوز قبول اوراق جديدة بدون حكم
 من المحكمة

(المادة ٢٦٤)

يجوز للقاضي المعين للتحقيق ان يأمر باجراء ما يلزم لاحضار او تسليم الاوراق الرسمية
 لقلم كتاب المحكمة ممن هي تحت يده من ارباب الوظائف العمومية او الخدمات الميرية
 او اي حاكم من الحكام بدون احتياج للتصريح له بذلك في الحكم الصادر بالتحقيق
 ويجوز له ايضاً ان يتوجه مع اهل الخبرة للاطلاع على الاوراق بدون نقلها من محله

(المادة ٢٦٥)

في حالة تسليم الاوراق الرسمية لقلم كتاب المحكمة تقوم الصور التي تنسخ منها مقام
 الاصل متى كانت ممضاة من قاضي التحقيق وكتاب المحكمة والمأمور او الموظف الذي
 سلم الاصل ومتى أعيد الاصل الى محله ترد الصورة المأخوذة منه الى قلم كتاب المحكمة
 ويصير ابطالها

(المادة ٢٦٦)

مصاريف نقل الاوراق ونسخ صورها بقدرها القاضي وهذا التقدير يكون نافذاً على من طلب التحقيق

(المادة ٢٦٧)

يحصل التحقيق امام القاضي وكاتب المحكمة بمراعاة الاصول المقررة في الفرع الرابع المار بالذكر الا انه في هذه الحالة يكون تعيين اليوم باسم القاضي

(المادة ٢٦٨)

يضع اهل الخبرة امضاءهم وعلاماتهم على الاوراق المقتضى المضاهاة عليهما من قبل الشروع في التحقيق ويذكر ذلك في المحضر

(المادة ٢٦٩)

اذا حصل الشروع في التحقيق فيكون اجراؤه امام القاضي المعين لذلك

(المادة ٢٧٠)

لا تسمع شهادة الشهود الا فيما يتعلق باثبات حصول الكتابة او الامضاء او الختم على الورقة المقتضى تحقيقها من نسبت اليه لا في المشاركة المتعلقة بها تلك الورقة ويضع الشهود امضاءهم وعلاماتهم على الورقة المقتضى تحقيقها ويذكر ذلك في محضر التحقيق

(المادة ٢٧١)

من بعد تسليم المحضر في فلم كتاب المحكمة تحكم المحكمة بصحة الورقة التي صار تحقيقها او عدمها وتحكم بعد ذلك في اصل الدعوي ان كانت مقامة امامها

(المادة ٢٧٢)

اذا حكم بصحة كل الورقة الواقع الانكار فيها فيحكم على من انكرها بغرامة اربعمائة قرش ديواني



(الفصل الثالث - فيما يتعلق بدعوى التزوير)

(المادة ٢٧٣)

إذا ادعى أحد الخصام في أثناء الخصومة تزوير ورقة أو سند من الأوراق أو السندات التي أعلنت إليه أو قدمت إلى المحكمة أو أطلع عليها سواء كانت رسمية أو غير رسمية جازله في أي حالة كانت عليها الدعوى الأصلية أن ييدي دعواه بتزوير تلك الورقة أو السند بتقرير يحرر في قلم كتاب المحكمة وترسل صورة منه فوراً بمعرفة الكاتب لقلم النائب العمومي بالمحكمة

(المادة ٢٧٤)

على المدعي أن يسلم إلى قلم كتاب المحكمة الورقة المدعى تزويرها إذا كانت تحت يده أو صورتها المعلقة إليه

(المادة ٢٧٥)

إذا كانت الورقة تحت يد المحكمة أو كاتبها فيصير أيداعها في قلم كتاب المحكمة بمعرفة كاتبها

(المادة ٢٧٦)

إذا كانت الورقة تحت يد الخصم المدعى عليه بالنسبة لتزويرها يجب على رئيس المحكمة في حال اطلاعه على تقرير المدعي بالتزوير أن يعين محضراً بناءً على طلب المدعي ليستلم تلك الورقة أو يضبطها ويودعها في قلم كتاب المحكمة

(المادة ٢٧٧)

إذا امتنع الخصم من تسليم الورقة المذكورة ولم يمكن ضبطها فيصير استبعادها من المرافعة في الدعوى الأصلية ولا يمنع ذلك من ضبطها عند الإمكان

(المادة ٢٧٨)

يترتب على الدعوى بتزوير الورقة إيقاف الحكم في الدعوى الأصلية

(المادة ٢٧٩)

يجب على المدعي أن يعلن إلى المدعى عليه في ظرف ثمانية أيام من تاريخ تقريره بدعوى التزوير الأدلة المرتكن عليها في دعواه مع تكليف المدعي عليه بالحضور للجلسة بميعاد ثلاثة أيام كاملة لأجل الإثبات

(المادة ٢٨٠)

إذا مضى الميعاد المذكور ولم يفعل المدعي ذلك جاز الحكم بسقوط دعواه بالتزوير

(المادة ٢٨١)

يجوز للمدعى عليه في اي حالة كانت عليها الدعوى ان يوقف المرافعة الحاصلة في مادة التزوير باقراره بانه غير متمسك بالورقة المدعى التزوير فيها ولكن للحكمة ان تاصر في هذه الحالة بحفظ تلك الورقة او بضيئها اذا طالب ذلك مدعي التزوير سواء كان لاجل التمسك بما يؤول منها من المنفعة اليه او لاجل غزيقها

(المادة ٢٨٢)

لا تقبل المحكمة من الادلة في دعوى التزوير الا ما يكون متعلقاً بها وجائز القبول بالنظر لاثباتها وبالنظر لما يترتب على الثبوت بالنسبة للحكم في الدعوى الاصلية

(المادة ٢٨٣)

يجوز للمحكمة ان تحكم في الحال بتزوير الورقة اذا ثبت ذلك لديها

(المادة ٢٨٤)

اذا قبلت المحكمة ادلة التزوير تاصر باثباتها اما بمعرفة اهل الخبرة او بمحصل التحقيق او بهاتين الطريقتين معاً

(المادة ٢٨٥)

اذا لم يقدم مدعي التزوير في ظرف ثمانية ايام من تاريخ الحكم الصادر بالاثبات عريضة للفاضي المعين للتحقيق بطلب الشروع فيه جاز الحكم بسقوط دعواه بالتزوير

(المادة ٢٨٦)

تراجع في اثبات التزوير القواعد المقررة فيما تقدم في شان تحقيق الخطوط

(المادة ٢٨٧)

يكون للفاضي المعين للتحقيق التفويض التام في الامر بما يمكن من احضار او ايداع اصل الورقة المدعى التزوير فيها

(المادة ٢٨٨)

في حالة ايداع الاصل للورقة المذكورة في قلم كتاب المحكمة يؤذن منها لكتابها عند الاقتضاء بان يعطي الصور التي تطلب من الاصل المذكور لمن يكون له الحق في اخذها

من عدا الخصمين

(المادة ٢٨٩)

يجوز تحقيق اوراق المضاهاة التي يسوغ تقديمها في اي حالة كانت عليها المرافعة

(المادة ٢٩٠)

عند انتهاء التحقيق في مادة التزوير يكلف الخصم الذي يطلب التجهيل خصمه الآخر بالحضور امام المحكمة بيمعاد ثلاثة ايام كاملة لاجل الحكم في مسألة التزوير ثم الحكم بعده في الدعوى الاصلية بغير اقتضاء لتكليف جديد

(المادة ٢٩١)

من ادعى التزوير وسقط حقه في دعواه او عجز عن اثباته يحكم عليه بغرامة التي غرش ديواني انما لا يحكم عليه بشيء اذا ثبت بعض مدعاه من التزوير

(المادة ٢٩٢)

يجوز للمحكمة ان تحكم برد او بطلان اي ورقة يتحقق لها انها مزورة ولو لم تقدم اليها دعوى بتزوير تلك الورقة

الفصل الرابع

(في الدعاوي الفرعية والدعاوي التي تقام من المدعى عليهم على المدعين في اثناء الدعاوي الاصلية وفي دخول شخص ثالث في الدعاوي غير المتداعين)

(المادة ٢٩٣)

الدعاوي الفرعية التي تقام في اثناء التحقيق تقدم الى المحكمة اما بالاحالة عليها من قاضي التحقيق او بابداء الدعوى ضمن طلب يقدم من احد الاخصام الى المحكمة ويحكم فيها بوجه الاستعجال

(المادة ٢٩٤)

اذا اقام المدعي دعوى فرعية متضمنة لزيادة على الطلب الاصلي او محو واثبات فيه او اقام المدعى عليه دعوى على المدعي في اثناء الخصومة فتضم الدعوى الفرعية الى الدعوى الاصلية ويحكم فيهما في آن واحد اذا كان لذلك وجه

(المادة ٢٩٥)

يجوز لغير المتداعين من يمكن ان يعود عليه ضرر من الحكم في الدعوى ان يدخل في الدعوى المقامة امام قاضي التحقيق او امام المحكمة في اي حالة كانت عليها الدعوى ويكون دخوله في الدعوى اما بطلب حضور الاخصام امام القاضي او امام المحكمة او بتقديم طلبه في الجلسة حال انعقادها انما لا يترتب على ذلك تاخير الحكم في الدعوى الاصلية

(المادة ٢٩٦)

اذا حصلت المعارضة لمن يطلب الدخول في الدعوى بانه لاحق له فيه حكمت المحكمة في ذلك بوجه الاستمجال

(الفصل الخامس - في انقطاع المرافعة او تركها)

(المادة ٢٩٧)

وفاة الاخصام او احدهم او تغير حالتهم الشخصية او عزلهم من الوظائف التي كانوا متصفين بها في الدعوى لا يترتب عليه عدم الحكم في الدعوى اذا كانت تقدمت منهم الاقوال والطلبات الختامية في الجلسة ومع ذلك فللمحكمة ان تمهل توقيع الحكم وتعطي المواعيد اللازمة متى كان لذلك وجه

(المادة ٢٩٨)

وفي هذه الحالة لا يجوز للمحكمة ان تحكم في الدعوى الا على حاصل الاقوال والطلبات الختامية المقدمة اليها من الاخصام قبل الوفاة او تغير الحالة او العزل الا اذا حضر وارث المتوفي او من يقوم عن نزل او تغيرت حالته الى المحكمة وباتر الدعوى باسمه .

(المادة ٢٩٩)

اما اذا توفي احد الاخصام او تغيرت حالته الشخصية او عزل من الوظيفة التي كان متصفا بها في الدعوى قبل تقديم الاقوال والطلبات الختامية فيها فتوقف المرافعة بغير اخلاص بحق الاخصام ويرجع اليها تجديد الطلب من او الى من يقوم عن اوقفت المرافعة بسبب وفاته او عزله او تغير حالته

(المادة ٣٠٠)

إذا حصل انقطاع المرافعة أو إيقافها بفعل أحد الخصام أو إهماله أو امتناعه فلا يترتب على ذلك سقوط حقه في الدعوى إلا إذا نص القانون على ذلك صريحاً

(المادة ٣٠١)

أما إذا استمر الانقطاع مدة ثلاث سنوات فلكل من الخصام أن يطلب الحكم بطلان المرافعة وتحكم المحكمة به ما لم يكن حصل قبل الطلب المذكور ما يترتب عليه منع ذلك البطلان من الاجراءآت الصحيحة في المرافعة

(المادة ٣٠٢)

يقدم طلب الحكم بطلان المرافعة بالالوجه والطرق المعتادة لتقديم الدعاوي الى المحاكم

(المادة ٣٠٣)

الحكم بطلان المرافعة لا يسقط الحق في الدعوى إنما يترتب عليه الفناء ما حصل من المرافعة فقط

(المادة ٣٠٤)

إذا حكم بالفناء المرافعة المقامة بالاستئناف بسبب استمرار الانقطاع فالحكم المستأنف يعتبر انتهائياً لا يستأنف

(المادة ٣٠٥)

إذا ترك أحد الخصام باختياره حقه في المرافعة أو في بعض الأوراق الصادرة منه فيها وأعلن ذلك خلصه على يد محضروا ذكره في تقرير منه كان ذلك ملزماً للمرافعة أو الأوراق المتروكة الحق فيها وموجباً لالزامه بمصاريف المرافعة لكن لا يترتب على ذلك سقوط حقه في أصل الدعوى

(المادة ٣٠٦)

لا يجوز للدعي عليه عدم قبول التركة الواقع من المدعي ما لم يكن أقام عليه دعوى في أثناء الخصومة وضمت الى الدعوى الاصلية

(المادة ٣٠٧)

التنازل عن الحكم يترتب عليه سقوط الحق الثابت به لمن تنازل عنه

(المادة ٣٠٨)

التنازل من طالب الاستئناف عن المرافعة فيه لا يترتب عليه بطلان الاستئناف
الفرعي المقدم من الخصم الآخر بعد المواعيد المحددة لاقامة الاستئناف الاصلي وقبل
اعلانه بالتنازل

(الفصل السادس - في رد القضاة عن الحكم)

(المادة ٣٠٩)

يجوز رد القضاة باحد الاسباب الآتية
اولاً . اذا كان القاضي قريباً او صهرًا لاحد الاخصام الى الدرجة السادسة والغاية خارجة
ثانياً . اذا كان للقاضي اول زوجته او لاحد اقاربه او اصهاره علي عمود النسب خصوصاً
قائمة مع احد الاخصام او وزوجه
ثالثاً . اذا لا يقبل الرد اذا كانت الدعوى اقيمت من الخصم او وزوجه بعد اقامة
الدعوى التي طلب فيها الرد
رابعاً . اذا كان القاضي وكيلًا شرعياً لاحد الاخصام او كانت مظلونة ورائته له بعد
موته او كان احد الاخصام خادماً للقاضي او مؤكلاً له
خامساً . اذا كان للقاضي دعوى مماثلة للدعوى التي طلب فيها الرد
سادساً . اذا ابدى القاضي نصيحة لاحد الاخصام في القضية او كتب عنها
سابعاً . اذا كان القاضي أدي شهادة في الدعوى
سابعاً . اذا قبل هدية من احد الاخصام من وقت الشروع في الدعوى
ثامناً . اذا وجد سبب قوي غير ما ذكر يستتبع منه انه لا يمكنه الحكم بغير ميل
ويجب على القاضي الذي يعلم اتصاف نفسه باحد اسباب الرد ان يخبر به المحكمة في اودة
مشورتها وهي تحكم بلزوم امتناعه عن الدعوى او عدمه

(المادة ٣١٠)

يجب تقديم الرد قبل الشروع في المرافعة والاسقط حق طلبه وفي حاله ما اذا كان الرد
في حق قاض معين من طرف المحكمة يكون في ظرف ثلاثة ايام من يوم تعيينه ان كان

حكم هذا التعمين صادرًا بمواجهة الخصام وأما ان كان في حالة الغياب فالثلاثة ايام
تبتدي من بعد اعلان الحكم بثلاثة ايام ان لم يعارض فيه الخصم وان حصلت منه معارضة
تبتدي الثلاثة ايام المذكورة من بعد صدور الحكم برفض هذه المعارضة
(المادة ٣١١)

لا يسقط حق طلب الرد اذا حدثت اسبابه بعد مضي المواعيد المقررة لذلك او اثبت
الخصم انه لم يعلم بها الا بعد مضي تلك المواعيد
(المادة ٣١٢)

يحصل الرد بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة ويضي عليه الخصم او وكيله المعين لذلك
وفي هذه الحالة ترفق ورقة التوكيل بطلب الرد
(المادة ٣١٣)

اذا كان الرد واقعًا في حق قاضي جلس اول مرة لسماع الدعوى بمواجهة الخصام فيجوز
الرد بمذكرة تعطى لكاتب المحكمة الحاضر بالجلسة بشرط تجديده بقلم كاتب المحكمة في
ظرف اربع وعشرين ساعة
(المادة ٣١٤)

يلزم ان يكون طلب الرد مشتملاً على اسبابه وترفق به عند الانقضاء الاوراق المستند
عليها فيه
(المادة ٣١٥)

تقدم صورة طلب الرد الى رئيس المحكمة بمعرفة كاتبها في ظرف اربع وعشرين ساعة وعلى
الرئيس ان يطلع عليها القاضي المطلوب رده ويعين قاضياً لعمل التقرير عن ذلك
(المادة ٣١٦)

يجب على القاضي المطلوب رده ان يجيب صراحة في المدة التي يعينها الرئيس عن الالوجه
المبني عليها الرد وان يحرج جوابه على اصل التقرير المقدم بطلب الرد
(المادة ٣١٧)

اذا كانت الاسباب موجبة للرد قانوناً ولم يجيب عنها القاضي المطلوب رده في الميعاد الذي
عينه الرئيس او اجاب بالاعتراف بها فيصدر الحكم بناء على ذلك دون غيره من الاسباب
باجتئاب القاضي للدعوى

(المادة ٣١٨)

ان لم يحكم ببجواز قبول اسباب الرد او جمدها القاضي ولم يوجد لها ثبوت بالكتابة وحكمت المحكمة بأن لا وجه للاثبات بالينة فتحكم برفض طلب الرد
(المادة ٣١٩)

يسمع القاضي المعين لعمل التقرير اقوال طالب الرد والقاضي المطلوب رده
و يصير تلاوة التقرير واصدار الحكم في حال انعقاد الجلسة بدون مراعاة
(المادة ٣٢٠)

في حالة ما اذا كان القاضي المطلوب رده معيناً من محكمة غير المحكمة التابع لها فترسل صورة طلب الرد الى رئيس المحكمة التابع لها ذلك القاضي و يأخذ الرئيس جواب القاضي على نفس الصورة و يبعتها الى المحكمة الصادر منها التعيين لاجراء اللازم على الوجه السابق ذكره

(المادة ٣٢١)

الحكم الصادر برفض طلب الرد يحكم فيه على طالبه بغرامة اربعمائة قرش ديواني وتزاد تلك الغرامة لغاية ألفي قرش

(المادة ٣٢٢)

يتقبل الاستئناف من طالب الرد ولوفي المواد التي يكون الحكم فيها انتهائياً وطلب الاستئناف يكون بتقرير يحرر في قلم كتاب المحكمة في ظرف خمسة ايام من يوم صدور الحكم بدون ميعاد آخر

(المادة ٣٢٣)

ترسل صورة كل من تقرير طلب الرد واقوال القاضي والحكم وطلب الاستئناف الى قلم كتاب محكمة الاستئناف

(المادة ٣٢٤)

على كاتب محكمة الاستئناف تقديم تلك الصور اليها في ظرف ثلاثة ايام وتحكم فيها في اقرب وقت على حسب القواعد المقررة سابقاً بغير احتياج لسماع اقوال الاخصام

(المادة ٣٢٥)

في اثناء الاجراءات المتعلقة بالرد توقف الدعوى على ما هي عليه انما يجوز للمحكمة عند الضرورة وطلب الحكم الآخر ان تعين قاضياً بديل المطلوب رده

ويتجوز أيضاً طلب هذا التعيين في حالة الاستئناف ولو سبق رفضه قبل حصول الاستئناف المذكور

(المادة ٣٢٦)

تتبع الأصول المذكورة سابقاً في حالة طلب رد المحكمين أيضاً
(المادة ٣٢٧)

إذا طلب رد جميع قضاة المحكمة أو بعضهم بحيث لم يبق من عددهم ما يكفي للحكم فيرفع طلب الرد لمحكمة الاستئناف بعد كتابة التقرير به في قلم كتاب المحكمة واخذ اقوال القضاة المطلوب ردهم في المحضر

(المادة ٣٢٨)

إذا طلب رد جميع قضاة محكمة الاستئناف أو بعضهم بحيث لم يبق من عددهم ما يكفي للحكم في ذلك فترفع مسألة الرد والدعوى الأصلية إذا قبل ذلك الرد إلى محكمة مخصوصة مركبة من أحد عشر قاضياً بالاقول من قضاة الاستئناف الذين لم يطلب ردهم ومن رؤساء المحاكم الابتدائية وكلائها وعند الاقتضاء يضم اليهم بالاقتراع قضاة من المحاكم الابتدائية بشرط أن القضاة الذين نركب منهم هذه المحكمة لم يسبق منهم نظر الدعوى في المحكمة الابتدائية

الباب الثامن

(في طرق الطعن في الأحكام)

(الفصل الأول - في المعارضة)

(المادة ٣٢٩)

تقبل المعارضة في الأحكام العادرة في الغيبة إلى الوقت الذي علم فيه الغائب بتنفيذها
(المادة ٣٣٠)

يعتبر علم الخصم بتنفيذ الحكم الصادر عليه في غيبته بمضي أربع وعشرين ساعة بعد وصول ورقة متعلقة بالتنفيذ لشخصه أو لمحله الأصلي أو وصول ورقة مذكور فيها حصول شيء من التنفيذ

ولا يجوز تنفيذ الاحكام الصادرة في الغيبة الا بعد اعلانها بثمانية ايام ما لم يكن التنفيذ المؤقت مذكوراً في الحكم

(المادة ٣٣١)

لا تقبل المعارضة في الحكم بعد الرضاء به

(المادة ٣٣٢)

تحصل المعارضة على حسب الاصول المقررة للتكليف بالحضور وتعلن ورقة التكليف بالحضور للخصم الآخر في الجدل المعين او في محله الاصلي اذا كان في ابلدة الكائنة بها المحكمة

(المادة ٣٣٣)

يجوز المعارضة بمجرد طلبها كتابة وقت التنفيذ في محضره او في الورقة المتضمنة التنبيه بالتنفيذ او المتضمنة الاعلان بوقوع الحجز ويجب عند ذلك على المحضر ان يحضر طلب الحضور في ذيل الورقة المكتوبة فيها المعارضة ويعلمها لكل من الاخصام

(المادة ٣٣٤)

تقبل المعارضة في كل امر او حكم صادر في الغياب الا في الاحوال المستثناة في القانون

(المادة ٣٣٥)

يترتب على المعارضة ايقاف التنفيذ الا اذا كان التنفيذ المؤقت مذكوراً في الحكم او في نص القانون

(المادة ٣٣٦)

ولكن يجوز مع المعارضة اجراء الوسائل التحفظية

(المادة ٣٣٧)

المعارضة في امر صادر من احد القضاة تقدم الى المحكمة الموظف فيها

(المادة ٣٣٨)

وترفع المعارضة في الحكم الى المحكمة التي اصدرته

(المادة ٣٣٩)

الحكم الذي يصدر في الغيبة بعد المعارضة لا تقبل فيه معارضة مطلقاً

(المادة ٣٤٠)

وكذلك لا تقبل المعارضة في الاحكام الصادرة بعد تأخر المدعي عليهم وتكليفهم مرة ثانية بالحضور كالحالة المبينة في المادة ١٢٣

(المادة ٣٤١)

يكون في قلم كتاب المحكمة دفتر لتفيد المعارضات ويكون قيداً بمعرفة كاتب المحكمة في يوم حصولها أو في ظرف أربع وعشرين ساعة بالأكثر اذا منعه مانع عن التقييد في اليوم المذكور

(المادة ٣٤٢)

يتضمن ذلك التقييد بيان اسماء الاخصام وتاريخ كل من الحكم والمعارضة

(المادة ٣٤٣)

لا يمكن تنفيذ الاحكام الصادرة في الغيبة على غير المتداعين الا بشهادة من كاتب المحكمة دالة على عدم وجود معارضة في تلك الاحكام بالدفتر المذكور

(المادة ٣٤٤)

يبطل الحكم الصادر في غيبة الخصم وبعد كانه لم يكن اذا لم يحصل تنفيذه في ظرف ستة اشهر من تاريخه

(الفصل الثاني - في الاستئناف)

(المادة ٣٤٥)

يجوز للاخصام في غير الاحوال المستثناة بنص صريح في القانون ان يستأنفوا الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أو من محاكم المواد الجزئية اذا كان المدعي به زائداً عن ألف قرش ديواني أو كان مقدار المدعي به غير معين

(المادة ٣٤٦)

الدعاوي المتعلقة بالاياردات المؤبدة تقدر باعتبار كل سبعة منها في مقام مائة والدعاوي المتعلقة بالايارد مدة الحياة تقدر باعتبار كل اثني عشر منها في مقام مائة والدعاوي المتعلقة بفسخ الايجار او بصحة التنبيه على المستأجر بتخليه المحل المؤجر تدخل في تقديرها اجرة المدة الباقية لنهاية الايجار والدعاوي المتعلقة بالقلال وغيرها من الماكولات تقدر قيمتها على حسب اسعار الاسواق المختصة بها

(المادة ٣٤٧)

تُحذف في تقدير المدعى به الحاصل لاجل معرفة جواز الاستئناف من عدمه الطلبات التي لم يحصل فيها تنازع والمبالغ التي عرضها المدين على دائته بالحالة الرسمية (المادة ٣٤٨)

في حالة ما اذا اقيمت دعوى من المدعى عليه على المدعي في اثناء الخصومة او دعوى يطلب المقاصة يعتبر في التقدير اكبر مبلغ حصلت المطالبة به امام المحكمة (المادة ٣٤٩)

ويكون التقدير بالاجاه المتقدمة على مقتضى آخر طلب قدم من الاخصام للمحكمة عند شروعيها في المداولة في الحكم

(المادة ٣٥٠)

اما الاحكام الصادرة في مسائل الاختصاص وعدمه فيجوز استئنافها مهما كان مقدار المدعى به

(المادة ٣٥١)

لا يقبل استئناف الاحكام الصادرة في الغيبة ما دام الطعن فيها بطريق المعارضة جائزاً (المادة ٣٥٢)

الحكم الصادر على خلاف حكم سابق يجوز استئنافه أيا كان مقدار المدعى به ويرفع الحكم الاول الى المحكمة الابتدائية او الى محكمة الاستئناف (المادة ٣٥٣)

الميعاد الذي يجوز الاستئناف فيه هو ستون يوماً من يوم اعلان الحكم لنفس الخصم أو لمحله الاصلي او المعين اذا كان ذلك الحكم صادراً من محكمة ابتدائية واما ان كان صادراً من محكمة المواد الجزئية فيكون الميعاد ثلاثين يوماً ويعتبر طلب الاستئناف مرفوعاً متى قدم الخصم عريضة لتكليف الخصم الآخر بالحضور

وعلى كاتب المحكمة ان يبين في العريضة المذكورة بحضور الخصم اليوم والساعة اللذين قدمت فيهما ويقيد ذلك بدقتر مخصوص ثم يعطي للخصم وصلاً باستلام العريضة

(المادة ٣٥٤)

يزاد على المواعيد المذكورة بالمادة السابقة مواعيد المسافة ولا يعتبر ابتداء تلك المواعيد فيما يتعلق بالاحكام الصادرة في حال الغيبة الا من اليوم الذي صارت المعارضة فيه غير جائزة القبول

(المادة ٣٥٥)

يكون ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوماً في الاحكام الصادرة في المنازعات المتعلقة بالتنفيذ وفي الامور المستحقة المينة في المادة ٢٨ وفي الاحكام المتعلقة بالتفليس او بتوزيع الاموال على الديانة بحسب مراتب امتياز الديون ودرجات الرهن أو التوزيع بين الغرماء وجميع ذلك ان لم يكن في القوانين مواعيد اقصر من الميعاد المذكور في احوال مخصوصة

(المادة ٣٥٦)

لا يجوز تنفيذ الاحكام الصادرة من اول درجة الا بعد مضي ميعاد الاستئناف ما لم يكن التنفيذ المؤقت مذكوراً فيها أو مصرحاً به في القانون

(المادة ٣٥٧)

اذا طلب احد الاخصام استئناف الحكم جاز للخصم الآخر فضلاً عن حقه في طلب الاستئناف طلباً أصلياً في الميعاد المقرر ان طلب استئناف ذلك الحكم طلباً فرعياً ما دامت المرافعة قائمة في محكمة الاستئناف ولم يترك الطالب الاول دعواه فيه ولا يمنع الطالب الثاني سبق قبوله للحكم المذكور

(المادة ٣٥٨)

موت المحكوم عليه بوقف ميعاد الاستئناف ولا يحسب الباقي من الميعاد الا بعد اعلان الحكم للورثة في آخر محل كان لمورثهم

(المادة ٣٥٩)

اذا صدر الحكم بناء على ورقة مزورة او حكم بالزام احد الاخصام لعدم ظهور ورقة قاطعة في الدعوى حمزها الخصم الآخر فلا يتبدى ميعاد الاستئناف في الحالة الاولى الا من اليوم الذي اقر فيه بالتزوير فاعله او حكم فيه بثبوته وفي الحالة الثانية من اليوم الذي ظهرت فيه الورقة بعد حمزها

(المادة ٣٦٠)

لا يجوز استئناف الاحكام التمهيدية (١) الا عند استئناف الحكم الصادر في اصل الدعوى

(المادة ٣٦١)

اما الاحكام التمهيدية التي يؤخذ منها ما يدل على ما تحكم به المحكمة في اصل الدعوى والاحكام الصادرة باجراء امور مؤقتة فيجوز استئنافها في الحال كما يجوز استئنافها عند استئناف الحكم في اصل الدعوى بدون ان يترتب على التأخير في ذلك سقوط حق طالب الاستئناف ولو سبق تنفيذ تلك الاحكام برضائه

(المادة ٣٦٢)

استئناف الحكم الصادر في اصل الدعوى يترتب عليه حتماً استئناف جميع الاحكام التمهيدية او التمهيدية التي سبق صدورها في الدعوى ما لم تقرر المحكمة الابتدائية او محكمة الاستئناف ان طالب الاستئناف قبل تلك الاحكام قبولاً صريحاً

(المادة ٣٦٣)

يكون الاستئناف برخصة تقدم لرئيس المحكمة الابتدائية او محكمة الاستئناف على حسب الاحوال بمراجعة الاصول المقررة فيما يتعلق بتكليف الخصام بالحضور امام المحكمة

وعلى طالب الاستئناف ان يرفق بتلك الرخصة صورة من الحكم المستأنف ويكتب رئيس المحكمة بذيل الرخصة المذكورة أمراً منه بتكليف الخصم الآخر بالحضور وعين اليوم والساعة اللذين يكون فيهما الحضور وتسلم صورة من ذلك الامر الى طالب الاستئناف ثم تعلق صورته وصورة الرخصة الى الخصم الآخر بمعرفة كاتب المحكمة

وعلى الكاتب المذكور ان يقيد الدعوى في الجدول العمومي المسد لقيد القضايا متى استلم أصل ورقة التكليف بالحضور من المحضر المعلن لاعلانها وبعد ذلك يطلب من كاتب المحكمة التي حكمت في الدعوى في أول درجة أن يرسل لأوراق القضية

(١) الاحكام التمهيدية هي الاحكام الصادرة في اثناء المرافعة لمجرد استيفاء التفتقات بحيث لا يؤخذ منها ما يدل على ما تحكم به المحكمة سيقال في الفصل الدعوى

(المادة ٣٦٤)

يجب على طالب الاستئناف ان يعين سيف العريضة محلاً له في البلدة الكائنة بها محكمة الاستئناف او المحكمة الابتدائية التي ستحكم في طلبه ان لم يكن ساكناً في تلك البلدة والا فيصح اعلان الاوراق اليه بمجرد توصيلها لقلم كتاب المحكمة

(المادة ٣٦٥)

تعن ورقة تكليف الخضم بالحضور امام المحكمة المرفوع لها الاستئناف لنفس الخضم او لمحله الاصلي او المعين

(المادة ٣٦٦)

القواعد السابق تقريرها في شان المرافعات في المادة ٧٠ والمواد التالية لها والقواعد المقررة فيما يتعلق بالاحكام تتبع في المرافعة في الدعاوي المستأنفة

(المادة ٣٦٧)

المعارضة في الاحكام الصادرة في الغيبة في الدعاوي المستأنفة يلزم تقديمها سيف ظرف العشرة ايام التالية لاعلان تلك الاحكام والاسقط الحق فيها وترفع بعريضة كما ذكر في المادة ٣٦٣ ويتبع فيها ماقرر في العبارتين الاخيرتين من المادة ٣٥٣

(المادة ٣٦٨)

لا يجوز ان تقدم سيف الاستئناف طلبات جديدة غير الطلبات الاصلية ولكن يجوز ان يضاف الى الطلب الاصلي ما استجد من الاجر والفوائد او الارباح (١) او نحو ذلك مما يتبع الاصل من وقت تقديم آخر الطلبات في المحكمة الابتدائية وكذلك يضاف ما زاد من التعويضات من وقت الحكم المستأنف

(المادة ٣٦٩)

يجوز للاخصام ان يبدوا ادلة جديدة اثبتت الدعوى او لنفيها

(المادة ٣٧٠)

اذا حكمت المحكمة الابتدائية او محكمة الاستئناف بابطال حكم من الاحكام التمهيدية وكانت الدعوى الاصلية صالحة للحكم فيها جاز للمحكمة ان تطلب الدعوى المذكورة وتحكم فيها

(١) تراجع المادة ٤٧٩ من القانون المدني

(المادة ٣٧١)

ويمجوز ذلك ايضاً للحكمة اذا حكمت بإبطال حكم صادر في مسألة اختصاص المحكمة او في طلب الاحالة منها على محكمة اخرى بسبب اقامة الدعوى بها او دعوى اخرى مرتبطة بتلك الدعوى وكانت الدعوى الاصلية سالحة للحكم فيها انما لايمجوز لما ذلك اذا كان المدعي به لايجاوز القدر المقرر لا تحكم فيه محاكم المواد الجزئية حكماً انتهائياً

(الفصل الثالث)

(في التماس اعادة الحكم بالمحكمة التي اصدرته)

(المادة ٣٧٢)

يمجوز للاخصام التماس اعادة النظر في الاحكام الانتهائية الصادرة من محكمة ابتدائية او استئنافية بمواجهة الاخصام او في حال الغيبة ان كانت المواعيد التي تجوز فيها معارضة الاحكام الصادرة في الغياب قد مضت وهذا التماس يكون بناءً على سبب واحد أو أكثر من الاسباب الآتية

اولاً اذا لم يحكم في احد الطلبات المقدمة للمحكمة

ثانياً اذا حصل في اثناء نظر الدعوى غش من الخصم الآخر وترتب عليه تأثير في راي القضاة في الحكم

ثالثاً اذا حصل الاقرار بعد الحكم بتزوير الاوراق التي ترتب عليها الحكم او حكم بتزويرها

رابعاً اذا استحصل متمس الاعادة من بعد الحكم على اوراق قاطعة في الدعوى كانت محجورة بفعل الخصم الآخر

خامساً اذا حكم بشيء لم تطلبه الاخصام

سادساً اذا كان الحكم مناقضاً بعضه لبعض

(المادة ٣٧٣)

يمجد التماس اعادة الحكم ثلاثون يوماً من تاريخ الاعلان بالحكم الصادر بمواجهة الاخصام وفي حالة ما اذا كانت الحكم صادراً في الغيبة يكون ابتداء الميعاد من اليوم الذي صارت المعارضة فيه غير جائزة القبول

(المادة ٣٧٤)

ومع ذلك لا يكون ابتداء الميعاد في الوجه الثاني والثالث والرابع من الواجهة السابق ذكرها
الا من وقت ظهور الغش او التزوير او الاوراق التي كانت مخفية

(المادة ٣٧٥)

يقدم التماس اعادة الحكم بتكليف من الملتمس للخصم الآخر على الواجهة المعتادة بالحضور
للمحكمة التي اصدرت الحكم ويجوز ان تكون تلك المحكمة مركبة من نفس القضاة الذين
اصدروا ذلك الحكم

(المادة ٣٧٦)

لا تعيد المحكمة النظر الا في الطلبات الملتمس اعادة النظر فيها

(المادة ٣٧٧)

تعمك المحكمة ابتداء في جواز قبول الالتماس او عدمه

(المادة ٣٧٨)

اذا حكم برفض الالتماس حكم على الملتمس بغرامة اربعمائة قرش ديواني وبالتعويضات
ان كان لها وجه

(المادة ٣٧٩)

اذا حكمت المحكمة بقبول الالتماس فتعرب الجلسة التي يكون فيها حضور الاخصام
للمرافعة في اصل الدعوى بغير احتياج لاعادة التكليف بالحضور

(المادة ٣٨٠)

الحكم الذي يصدر برفض الالتماس لعدم جواز قبوله او الحكم الذي يصدر في موضوع
الدعوى بعد قبول الالتماس لا يجوز التماس اعادة النظر فيهما مطلقاً

الباب التاسع

(في التنفيذ)

(الفصل الاول - قواعد عمومية)

(المادة ٣٨١)

التنفيذ واجب لكل حكم او سند او عقد رسمي عليه صيغة التنفيذ

(المادة ٣٨٢)

يحصل التنفيذ بمجرد معرفة المحضرين وهم ملزمون باجرائه بناءً على طلب الخصم الذي يسلمهم الحكم أو السند الواجب التنفيذ

(المادة ٣٨٣)

إذا امتنع المحضر عن التنفيذ جاز للخصم ان يرفع شكواه الى رئيس المحكمة التابع لها المحضر او لقاضي المواد الجزئية بالمحكمة المذكورة

(المادة ٣٨٤)

لا يكون التنفيذ الا للاشياء المعنية الخالية عن النزاع ولا يجوز الشروع فيه قبل اعلان الحكم او السند الواجب التنفيذ الى نفس الخصم او محله والتنبيه عليه بالاجراء

(المادة ٣٨٥)

المحضر الذي يحضر ورقة التنبيه يلزم ان يكون مرخصاً له في الاستلام واعطاء سند المخالصة الا اذا كان المبلغ المستحق على حسب نص الحكم او العقد الواجب التنفيذ مستحق الدفع في محل غير المحل الواقع فيه التنبيه من المحضر

(المادة ٣٨٦)

اذا حصل اشكال في التنفيذ فيكون متعلقاً بالاجراءات الوقتية يرفع امره الى محكمة المواد الجزئية الكائن بدائرتها محل التنفيذ وما يكون متعلقاً باصل الدعوى يرفع امره الى المحكمة التي اصدرت الحكم

(المادة ٣٨٧)

يجوز للاخصام ان يطلبوا تفسير الحكم مباشرة من المحكمة التي اصدرته

(المادة ٣٨٨)

يجوز للمحكوم عليه بدون انتظار لتنبيه المحضر بالتنفيذ ان يطلب من المحكمة التي يكون فيها الاستئناف منع تنفيذ الحكم اذا كان موصوفاً بكونه انتهايياً وكان وصفه بذلك في غير محله او كان التنفيذ الوقتي مأموراً به في غير الاحوال المبينة في القانون ويرفع الطلب في هذه الحالة الى المحكمة العليا بالنسبة للمحكمة الصادر منها الحكم ويكون رفعه بتكليف الخصم بالحضور اليها على الواجهة المعتادة ويحكم فيه بطريق الاستعجال

(المادة ٣٨٩)

وللمحكوم له أيضاً ان يتظلم الى المحكمة العليا اذا كان مدعياً بان وصف الحكم بكونه ابتدائياً في غير محله او بان المحكمة أخطأت في عدم الحكم بالتنفيذ الوقي او في امرها به بشرط تقديم الكفالة

(المادة ٣٩٠)

التنفيذ الموقت في المواد التجارية يكون واجباً قانوناً ولو مع حصول المعارضة او الاستئناف او عدم التصريح به في الحكم بشرط تقديم الكفالة

(المادة ٣٩١)

تعافي المحكمة المحكوم له من تقديم الكفالة ان طلب ذلك وكانت المادة تجارية واما ان كانت المادة مدنية فتعكم بالتنفيذ الموقت بغير كفالة اذا كان المحكوم عليه معترفاً بالمحكوم به او كان الحكم صادراً بتنفيذاً للحكم سابق صار في مثابة حكم تبني او كان الحكم السابق مصرحاً فيه بالتنفيذ بغير كفالة وتحكم بذلك المحكمة ايضاً اذا كان حكمها مبنياً على سند رسمي انما يشترط في كل ما ذكر سبق كون المحكوم عليه خصماً في الحكم السابق او طرفاً في السند الرسمي

(المادة ٣٩٢)

يؤمر بالتنفيذ المؤقت في المواد المدنية ولو مع حصول الاستئناف مع اخذ الكفالة او بدون اخذها على حسب ما تنصوبه المحكمة في الاحوال الآتية
اولاً في اخراج الساكن الذي لم يكن يده عقد ايجار او كان له ايجار وانتهت مدته او فسخ او لم يكن بلحل المستاجر امتعة كافية لضمان الاجرة وفي ازالة اليد الموضوعة على العقار بغير وجه اذا كان ملك المدعي او استحقاقه للعقار غير مجعود او ثابتاً بسند رسمي

ثانياً في اجراء الترميمات الضرورية المستعجلة

ثالثاً في الاجراءات التحفظية او الوقفية

رابعاً في تقرير النفقة الوقفية وتقدير المونة واداء الاجر

ويجوز للمحكمة في جميع هذه الاحوال ان تامر بالتنفيذ الموقت ولو مع حصول المعارضة

(المادة ٣٩٣)

و يجوز للمحكمة ايضاً ان تأمر بالتنفيذ الموقت ولومع حصول المعارضة او الاستئناف مع اخذ الكفالة او بدون اخذها اذا كان الطلب الذي تقدم للمحكمة مبنياً على سند غير رسمي لم ينازع فيه

(المادة ٣٩٤)

التنفيذ الموقت بدون اخذ كفالة ولومع حصول الاستئناف يكون واجباً لكل حكم فيما امر به من اجراءات المرافعة او التحقيق ولو كان ذلك مما يدل على ماتحكم به المحكمة في اصل الدعوى انما للمحكمة ان تأمر بتقديم الكفالة اذا كان يخشى حصول ضرر او خطر من التحقيق المحكوم باجرائه

(المادة ٣٩٥)

التنفيذ الموقت يكون واجباً لكافة الاحكام الصادرة من محاكم المواد الجزئية في المنازعات والامور المذكورة في المادة ٢٨

(المادة ٣٩٦)

وفي الاحوال المستوجبة الاستعجال او التي يخشى من تاخيرها حصول ضرر يجوز للمحكمة اولفاضي المواد الجزئية الامر بان التنفيذ يكون بموجب نسخة الحكم الاصلية

(المادة ٣٩٧)

يسلم كاتب المحكمة في هذه الحالة نسخة الحكم الاصلية الى المحضر بوصل منه وعلى المحضر ان يردّها عقب التنفيذ

(المادة ٣٩٨)

الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ لا يتوقف تنفيذها بسبب عرض الدين من المدين لدائته عرضاً رسمياً اذا كان الدائن منازعاً فيه انما لفاضي المواد الجزئية الداخل في دائرته محل التنفيذ ان يامر بتوقيف اجراءات التنفيذ مؤقتاً بواسطة ايداع العروض او مبلغ ازيد منه يعينه بمعرفته

(المادة ٣٩٩)

في الاحوال التي لا يجوز فيها تنفيذ الحكم الا مع اخذ الكفالة يكون لطالب التنفيذ اختيار بين ان ياتى بكفيل مقدر او يودع في صندوق المحكمة من النقود او السندات ذات القيمة ما يساوي المحكوم به

(المادة ٤٠٠)

ما يختاره طالب التنفيذ من الاوجه المذكورة يكتب في ورقة التنبيه الحاصل على يد المحضر او في ورقة مستقلة تعلن الى نفس الخصم او الى محله قبل صدور ورقة التنبيه أو بعده

(المادة ٤٠١)

وللخصم المحكوم عليه ميعاد ثلاثة ايام للمناقضة في اقتدار الكفيل وتحصل المناقضة بمجرد التقرير بها في قلم كتاب المحكمة

(المادة ٤٠٢)

بعد مضي هذا الميعاد لا تقبل المناقضة بل يؤخذ على الكفيل التمهيد في قلم كتاب المحكمة

(المادة ٤٠٣)

اذا حصل التنازع في اقتدار الكفيل او في شان السندات المراد ايداعها حكمت في ذلك محكمة المواد الجزئية الداخلة في دائرتها محل التنفيذ بطريق الاستعجال حكماً انتهايياً لا يستأنف ويكون ذلك بناء على طلب حضور الخصم بمقتضى علم خبر

(المادة ٤٠٤)

الاعلانات الحاصلة الى المحل المعين في مدة المرافعة تعتبر صحيحة اذا حصل الشروع في التنفيذ في ظرف ستة اشهر من تاريخ صدور الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك

(المادة ٤٠٥)

اذا رجع الخصم عن اعتبار المحل المعين ولم يعين محلاً غيره ولم يكن ما كُنّا في البلدة الكائنة بها المحكمة فتعلن الاوراق الى قلم كتاب المحكمة ويعتبر ذلك صحيحاً

(المادة ٤٠٦)

اذا مضت الستة اشهر المذكورة بدون شروع في التنفيذ او اوقف التنفيذ مدة ستة اشهر بدون حصول مراعاة فتكون الاعلانات الى نفس الخصم او الى محله الاصل

(المادة ٤٠٧)

الاحكام الصادرة من محاكم بلدة من البلاد الاجنبية يجب لجعلها نافذة في الديار المصرية ان توضع عليها صيغة التنفيذ بمراعاة الشروط والاجراءات التي تقتضيها قوانين تلك البلدة فيما يتعلق بتنفيذ احكام غيرها من البلاد فيها

(المادة ٤٠٨)

الاحكام الصادرة بالزام غير المتخاصمين بفعل امر او اداء شيء لا يجب تنفيذها في حق ذلك الغير ولو بعد مضي مواعيد المعارضة والاستئناف الا بابرار ورقة اعلان الحكم او شهادة المحضر الدالة على حصوله مع شهادة كاتب المحكمة بعدم حصول معارضة ولا استئناف

(المادة ٤٠٩)

يجعل في قلم كتاب المحكمة دفتر يقيد فيه الكتاب المعارضات والاستئناف

(الفصل الثاني)

(في التنفيذ بطريق الحجز على ما للمدين لدى غيره من المنقولات)
وفي الحجز على ذلك تحفظاً .

(المادة ٤١٠)

يجوز لكل دائن يده سند رسمي او غير رسمي يثبت له ديناً خالياً عن النزاع ان يطلب وضع الحجز على ما يكون لمدينه لدى الغير من النقود او الاوراق ذوات القيمة المستحقة الاداء في الحال او في المال او غير ذلك من المنقولات المتعلقة بالمدين ومنعه من تسليمه شيئاً منها بشرط ان يبين القدر الذي يريد وضع الحجز من اجله

(المادة ٤١١)

لا يجوز لطالب الحجز ان يضم لدينه من المقتضات الاحتمالية ازيد من فوائد سنة مستقبلية ولا اكثر من عشر مبلغ الدين في مقابلة ما يلزم من المصاريف انما لا يجوز في اي حال من الاحوال ان يتجاوز ذلك العشر ثلاثة آلاف قرش ديواني

(المادة ٤١٢)

اذا لم يكن بيد الدائن سند اصلاً او كان الدين المذكور بالسند غير خال عن النزاع جاز له ان يطلب وضع الحجز برخصة يقدمها الى قاضي المواد الجزئية اذا كان الدين لا يزيد على عشرة آلاف غرش وان زاد على ذلك تقدم تلك الرخصة الى القاضي المعين للاموار الوقفية بالمحكمة الكائن بدائرتها محل المدين

(المادة ٤١٣)

على القاضي ان يقدر الدين مؤقتاً في الامر الذي يصدره بوضع الحجز

(المادة ٤١٤)

على القاضي ان يصدر امره بالاجابة في كل الاحوال فاذا حصل نزاع رفع اليه وفي هذه الحالة يجوز له بعد سماع اقوال الاخصام بمواجهة بعضهم بعضاً ان يحجو ويثبت في تقديره السابق وبوأيّد الحجز او يرجع فيه على حسب ما يظهر له من صحة الطلب وعدمها

(المادة ٤١٥)

يمرّي وضع الحجز بورقة تعلن على يد محضر على حسب الاصول المعتادة وتشتمل تلك الورقة على صورة السند او الامر الصادر بوضع الحجز وعلى الجدل الذي عينه طالب الحجز في البلدة الساكن فيها المحجوز لديه ان لم يكن طالب الحجز ساكناً فيها فاذا لم تستوف الورقة جميع ذلك كان الحجز لاغياً

(المادة ٤١٦)

اذا كان الحجز واقعاً على ماتحت ايدي محصلي الاموال الميرية او المديزين لها او الامناه عليها يجب ان يكون الاعلان به الى اشخاصهم وعليهم ان يضعوا علاماتهم على النسخ الاصلية من اوراق الحجز فان امتنعوا عن ذلك يكون التأشير على الاصل من وكيل الحضرة الخديوية بالمحكمة

(المادة ٤١٧)

اذا كان المدين والمحجوز مال المدين عنده مقيمين في جهة واحدة جاز اعلان الحجز للمدين بعين الورقة التي اعلن بها المحجوز مال المدين عنده واذا كان السند المستند اليه في وضع الحجز غير واجب التنفيذ ينبغي ان تكون ورقة الاعلان للمدين مشتملة على تكليفه بالحضور في المواعيد المعتادة امام قاضي الجزئية المختص بالحكم في ذلك او امام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها محل المدين على حسب الاحوال لاجل سماع الحكم بصحة الحجز لتوفر الشروط اللازمة فيه

(المادة ٤١٨)

اذا لم تصدر ورقة واحدة باعلان الحجز لكل من المدين والمحجوز مال المدين عنده وجب اعلان المدين بورقة الحجز في ميعاد ثمانية ايام واذا كان السند الذي استند اليه طالب الحجز غير واجب التنفيذ يلزم ان تشتمل ورقة الاعلان به على تكليف المدين بالحضور لاثبات صحة الحجز كما تقرر في المادة السابقة

(المادة ٤١٩)

إذا لم يحصل إعلان الحجز للمدين في ميعاد الثانية أيام في حالة وجوب ذلك الاعلان كان الحجز المذكور لاغياً من نفسه

(المادة ٤٢٠)

يجوز للمدين المحجوز على ماله لدى الغير ان يطلب رفع الحجز من المحكمة التابع هو لها ويعلن ذلك الطلب رسمياً الى المحجوز لديه

(المادة ٤٢١)

لا يقبض الحجز جريان الفوائد التي تستحق على المحجوز لديه ولا يمنع المدين المحجوز ماله عن مطالبة المحجوز لديه بالدفع ويكون الدفع بايداع الدين بصندوق المحكمة التابع لها المدين ولا ينفك قيد الحجز عنه

(المادة ٤٢٢)

يجوز للمحجوز لديه في كل الاحوال ان يودع القدر المحجوز عليه بصندوق المحكمة ولو ادعى المدين بطلان الحجز مالم يرتفع الحجز بالتراضي او تحكم المحكمة برفعه

(المادة ٤٢٣)

يجوز ايضاً للمحجوز لديه بعد ايداعه بصندوق المحكمة القدر المحجوز عليه لتأدية دين مالمالب الحجز خاصة بعد ثبوته ان يسلم الباقي في ذمته للمدين وفي هذه الحالة اذا حدث حجز آخر فلا يكون مؤثراً على المبلغ المودع

(المادة ٤٢٤)

إذا كان الحجز واقعاً بناء على سند واجب التنفيذ او حكم بصحة الحجز في الاحوال الاخر ولم يودع المحجوز لديه بصندوق المحكمة القدر الواقع عليه الحجز حسب ما هو مقرر بالمواد السابقة جاز تكليفه بالحضور الى قلم كتاب المحكمة التابع لها لبيان الدين الذي في ذمته واسبابه وما وقع عليه من الحجزات السابقة ويزر ما لديه من الاوراق الاصلية المؤيدة لصحة مقاله او صورها مصدقاً عليها

(المادة ٤٢٥)

إذا لم تحصل منازعة في صحة ما اقر به المحجوز لديه ولم يطلب رفع الحجز ولم يرفع حجز آخر يدفع الى الدائن المحجوز له من القدر المقر به ما يفي بدينه ان كان المقر به زائداً عنه او ينقص له من اصل دينه ان كان دونه

(المادة ٤٢٦)

إذا وقع حجز آخر على مال المدين يودع المبلغ المقربه في صندوق المحكمة التابع لها المدين المحجوز على ماله

(المادة ٤٢٧)

للمحجوز لديه ان يحجز في جميع الاحوال مما في ذمته للمدين قدر المعاريف التي صرفها بعد تقديرها بمعرفة القاضي

(المادة ٤٢٨)

إذا حصل تنازع فيما اقر به المحجوز لديه يرفع امره للمحكمة المختصة بالحكم في ذلك التابع لما محله

(المادة ٤٢٩)

إذا ثبت ان المحجوز لديه لم يبين مقدار الدين الذي في ذمته غشاً منه وتدليسا او انه اقر بمبلغ اقل مما في ذمته او اخفى شيئاً من السندات المثبتة لصحة قوله جاز الحكم عليه بدفع القدر الذي وقع الحجز عليه فاذا لم يكن في ذمة المحجوز لديه شيء للمدين المحجوز على ماله او لم يحصل نزاع فيما اقر به فلا يكون للحجز تأثير على المبالغ التي تستحق عليه بعد مضي ستة اشهر من يوم تقرر به

(المادة ٤٣٠)

إذا اقر المحجوز لديه بما في ذمته للمدين المحجوز على ماله فلا يجوز لمن يظهر من الدائنين الطالبين للحجز الزامه باعادة الاقارار انما يجوز لهم ان يعارضوا في صحة ما اقر به ما لم يصدر حكم في شأن ذلك الاقرار

(المادة ٤٣١)

يضع للدائن ان يحجز تحت يده ما يكون سيف ذمته لمدينه انما يجوز الزامه بان يودع في صندوق المحكمة قدر ما في ذمته من الدين الثابت بالنزاع

(المادة ٤٣٢)

إذا تعدد الدائنين الطالبون للحجز وكان المبلغ المحجوز عليه غير كاف لوفاء ديونهم يتماها يقسم بينهم على حسب المقرر في باب القسمة بين الغرماء

(المادة ٤٣٣)

إذا وضع الحجز على مال المدين عند الغير ثم احال المدين اجنبيا بالزائد له عند المحجوز لديه

او بعضه واعلنت الحوالة اعلاناً صحيحاً ثم ظهر بعد ذلك مدعيون آخرون ووضعوا الحجز فهو لاه يتخاصون مع الحاجزين السابقين ومع المعتال بشرط ان ينقص من حصة كل من الحاجزين المتأخرين قدر ما يفي باتمام مبلغ الحوالة كل منهم بحسب ما يخصه بالنسبة لدينه (المادة ٤٣٤)

لا يجوز وضع الحجز على اجر الخدمة وشهر ياتهم ولا على ماهيات المستخدمين ومرتبات ارباب الوظائف وارباب المعاشات الا بقدر الخمس اذا سكنت الماهية في كل شهر ثمانمائة قرش ديوان قافل و بقدر الربع مما زاد على الثمانمائة قرش الى ان تبلغ الزيادة الفى قرش و بقدر الثلث فيما زاد على المبلغين المذكورين (المادة ٤٣٥)

يصرف ما زاد على القدر الجائز حجزه الى مستحقه بلا توقف على امر بذلك (المادة ٤٣٦)

لا يجوز وضع الحجز على النفقات المقررة والمرتبة مؤقتاً ولا على المصاريف المحكوم بها قضاء ولا على المبالغ الموهوبة او الموصى بها للنفقة او المشترط فيها عدم جواز الحجز عليها ولا على غير ذلك من الاشياء التي ينص القانون بعدم حجزها (المادة ٤٣٧)

المبالغ المقررة للنفقة يجوز الحجز عليها لوفاء دين النفقة (المادة ٤٣٨)

المبالغ الموهوبة او الموصى بها مع اشتراط عدم جواز الحجز عليها يجوز حجزها للمدائنين المتأخرين عنهم عن الهبة او الوصية (المادة ٤٣٩)

اذا كانت الحجز واقعاً على ايراد مؤبد جاز بيع الاستحقاق في ذلك الايراد مع مراعاة الرسوم المقررة في فصل التنفيذ بحجز المفروشات والاعيان المنقولة وبيعها

(الفصل الثالث - في التنفيذ بحجز المفروشات والاعيان المنقولة وبيعها)

(المادة ٤٤٠)

لا يجوز حجز المفروشات والاعيان المنقولة الا بعد اربع وعشرون ساعة من التنبيه على المدين بالوفاء وانذاره بالحجز على يد محضر

(المادة ٤٤١)

لا يجوز للمحضر اجراء الحجز الا اذا كان يسه اذن خاص بذلك من طالب الحجز وينجب ان يكون مأذونا ايضاً بقبض الدين الا اذا كان الدين مستحق الوفاء في جهة غير الجهة الواقع فيها الحجز

(المادة ٤٤٢)

يجرى المحضر الحجز بحضور شاهدين بالغين لا يكونان من اقارب الاخصام ولا من اصهارهم الى الدرجة السادسة بدخول الغاية في الغيا ويمضي كل من الشاهدين او يختم على اصل المحضر وعلى صورته بغير حضور طالب الحجز وان لم يحصل ذلك كله كان الحجز لاغياً

اما اذا كان شيخ البلدة حاضراً في وقت اجراء الحجز وجب عليه ان يمضي او يختم على المحضر ولا يلزم في هذه الحالة حضور الشاهدين

(المادة ٤٤٣)

يجوز ان يكون الشاهدان من رجال الضبطية

(المادة ٤٤٤)

يلزم ان يكون محضر الحجز مشتملاً على البيانات المتباد ذكرها في جميع اوراق المحضرين وان يكون محتوياً زيادة على ذلك على تنبيه جديد للمدين بدفع الدين وانذاره بالحجز اذا كان حصوله في نفس محله او بمحضوره وعلى بيان المحل الذي عينه الدائن بالجهة الواقع فيها الحجز وبيان فيه ايضاً مفردات الاشياء المحجوزة وان لم يحصل ذلك كله كان الحجز لاغياً وتبين بالمحضر اصناف ما يحجز من النقود وتودع بصندوق المحكمة

وعلى المحضر ايضاً ان يبين في المحضر اليوم الذي يكون فيه بيع الاشياء المحجوزة

(المادة ٤٤٥)

توزن البضائع او تكال او تقاس على حسب انواعها اما مصوغات الذهب والفضة وسبائكهما فتوزن وتبين اوصافها ويصير تقويم هذه المصوغات والمجوهرات بمعرفة اهل خبرة يمينه قاضي المواد الجزئية ويحلف يميناً امام القاضي المذكور وتقوم ايضاً جميع الاشياء الاخر بناء على طلب الحاجز او المحجوز عليه اذا تراآي للقاضي لزوم ذلك ثم يلحق بمحضر الحجز تقرير اهل الخبرة المعين لهذا الغرض بمعرفة القاضي المذكور

(المادة ٤٤٦)

يرتب المحضر حارساً على الاشياء المحبوزة اذا لم يأت طالب الحجز بحارس مقتدر ينصبه المحضر

(المادة ٤٤٧)

يجب ان يكون الحارس متصفا بالصفات المشترطة في الشهود

(المادة ٤٤٨)

تعطى للحارس صورة من المحضر ويضع امضاءه او ختمه على الاصل والصورة وان لم يفعل ذلك تذكر الاسباب المانعة له منه

(المادة ٤٤٩)

يعمل المحضر بدون نقل الاشياء المحبوزة من محلها ويرتب المحضر من يقوم بحفاظة وملاحظة الحالات التي بها الاشياء الواقع عليها الحجز لحين تمام المحضر وان لم يتم سيفي يوم واحد جاز استمراره في الايام التالية بشرط متابعتها

(المادة ٤٥٠)

اذا حصل الحجز في محل المدين او كان حاضراً في وقت تمام المحضر فتسلم له في الحال صورة منه على حسب الاصول المقررة فيما يتعلق باوراق المحضرين وامضاء المدين محضر الحجز لا يستلزم رضاه بالحكم به

(المادة ٤٥١)

اذا حصل الحجز في غير محل المدين وبدون حضوره فتعلن اليه صورة المحضر في مدة اربع وعشرين ساعة من وقت الحجز غير مواعيد المسافة

(المادة ٤٥٢)

اذا حصل توقف من المدين في الحجز ومطلب رفع الامر الى قاضي المواد الجزئية وجب على المحضر ان يوقف اجراء الحجز مع تكليف المدين في المحضر بالحضور ولو بيميناء ساعة في منزل القاضي ان دعت الضرورة لذلك

(المادة ٤٥٣)

اذا كانت ابواب المحلات التي بها امتعة المدين مغلقة او حصل الامتناع من فتحها او حمل تطاول او تمدد على المحضر او مقاومة له فيعمل جميع الوسائل التحفظية منمّا لاختلاس الاشياء الموجودة وله ان يستعين برجال الضبطية والحكومة المحلية

(المادة ٤٥٤)

لا يجوز للحضران بحجز الفراش اللازم للمدين وإقاربه وأصحابه على عمود النسب المقيمين معه في معيشة واحدة ولا ما عليهم من الثياب والملابس

(المادة ٤٥٥)

لا يجوز حجز الاشياء الآتية الا اذا كان لتأدية إيجار مسكن او ارض او لاقاء دين نفقة اولاً الكتب الضرورية لحرفة المدين والآلات والعدد اللازمة للصناعات لعمال صناعاتهم ثانياً ما يملكه المدين العسكري من ملابس العساكر واسلحتهم وغير ذلك من تملكات العسكرية

ثالثاً الغلال والدقيق اللازمة لمؤنة المدين وعياله مدة شهر رابعاً بقرة واحدة او ثلاثة من المزارع والنعاج بحسب اختيار المدين ان كان الحجز واقعاً على مواشي في حيازته او منتفع بها في وقت الحجز

(المادة ٤٥٦)

اذا حصل حجز المواشي والمهمات المستعملة في حرث الاراضي وخدمتها او آلات الورش او المعامل جاز لقاضي المواد الجزئية ان يعين من يقوم بادائها

(المادة ٤٥٧)

لا يجوز للعارس ان يستعمل او ينتفع بالاشياء الموضوعة تحت حراسته ولا ان يغيرها وان فعل ذلك الزم بما يترتب عليه من التضمينات

(المادة ٤٥٨)

لا يجوز له ان يطلب معافاته واستبداله بغيره الا بعد مضي شهرين من وقت اقامته ما لم توجد اسباب موجبة لذلك ويقدم طلبه لقاضي المواد الجزئية مع طلب حضور المدين المحجوز على اتمته والمدان المحجوز له بعلم خبر

(المادة ٤٥٩)

تجرد الاشياء المحجوزة في محضر على يد محضر عند اقامة الحارس الثاني بالحراسة

(المادة ٤٦٠)

اذا اختلس المدين المحجوز على اتمته او غيره شيئاً من الامتعة المحجوزة بمجازى جزاء السارق

(المادة ٤٦١)

إذا سبق حصول العجز ثم ظهر مداينون آخرون بأيديهم سندات واجبة التنفيذ فلهم ان يطلبوا عدم رفع العجز عن الامتعة المحجوزة وعللوا ذلك للحارس والدائن المحجوز له او المحضر وان يضعوا العجز على الاشياء التي ليست مندرجة في محضر العجز الاول وعلى الحارس ان يبرز المحضر الاول للمحضر وان يريه الاشياء المحجوزة اولاً ويجعل الحارس المذكور حارساً للاشياء المحجوزة اخيراً ان كانت في نفس المحل المحجوزة فيه الامتعة السابقة

(المادة ٤٦٢)

وفي هذه الاحوال يكون طلب ابقاء العجز السابق ذكره معتبراً كالعجز على ثمن المبيع تحت يد المحضر ويكتفي باعلان الطلب المذكور الى المدين بدون احتياج لطلب حكم بصحة العجز

(المادة ٤٦٣)

يجوز للمداينين الذين لم يكن بأيديهم سندات واجبة التنفيذ ان يطلبوا الحجز على ثمن المبيع تحت يد المحضر ولا يلزمهم طلب الحكم بصحة المحجز

(المادة ٤٦٤)

لا يصير الشروع في البيع الا بعد الحجز بثمانية ايام بالاقبل ويكون ذلك في المحل الموجودة به الامتعة او في اقرب الاسواق اليه بطريق المزايدة بمناذاة المحضر وبشرط دفع الثمن فوراً ويحضر المحضر البيع بعد تحرير محضر بتحقيق وجود الاشياء المحجوزة يبين فيه ما نقص منها فقط ولا يجوز بيع معوقات الذهب والفضة بثمن اقل من قيمتها الاصلية حسب تقدير اهل الخبرة بل اذا لم يحصل بيع مثل هذه الاشياء بسبب عدم وجود المزايدين فتحت امانة كالنقد لتدفع للحاجز في مقابلة مطلوبة او لغيره من المداينين في حالة القسمة بين الغرماء

واذا لم يظهر عند بيع المهورات او غيرها من الاشياء المقدرة قيمتها مزايديون لثرائها بالثمن المقومة به يؤخر البيع الى اليوم الثاني ان لم يكن يوم عيد او موسم وحينئذ يصير بيعها لمن يري عليه المزاو ولو بثمن اتقص مما قومت به

والاشياء التي لم تقدر قيمتها يؤخر بيعها. ايضاً اذا لم يوجد مزادون غير المداين الحاجز الا اذا قبل الاشياء المذكورة في نظير مطلوبه بالقيمة التي يقدرها اهل خبرة واحد يمينه المحضر المكلف بالبيع

ويكفي لاعلان استمرار البيع او تاخيره اخبار المحضر بذلك علانية وذكره في محضره

(المادة ٤٦٥)

اذا لم يدفع الراسي عليه المزداد الثمن فوراً يباع المبيع ثانياً على ذمته بالطريقة المتفقصة بأي ثمن كان

والمحضر الذي لم يستخلص الثمن من المشتري فوراً او يهمل في بيع الشيء ثانياً يكون ضامناً للثمن

(المادة ٤٦٦)

يجوز لكل من المداين المحجوز له والمدين المحجوز على امتعته والمداينين الطالبين ابقاء المحجز ان يطلب حصول البيع في اي محل غير المحل السابق ذكره وعلى من يطلب ذلك ان يقدم عريضة لتقاضي المواد الخزنية بطلبه لينظر في جواز اجابته من عدمه

واذا لم يبع محل التجارة او حق الائيجار مع البضائع او الامتعة الموجودة او على انقراذه يكون البيع في المحل المعد للبيوع العمومية بالمحكمة ان طلب ذلك احد المداينين وفي كل الاحوال لا يكون البيع الا بعد المحجز بخمسة عشر يوماً بالاقل

(المادة ٤٦٧)

يعلن البيع باعلانات تعلق على باب المحل الموجودة فيه الامتعة المحجوزة وعلى المحل الذي سيجعل فيه البيع ان كان غير المحل الموجودة به الامتعة المذكورة وعلى باب شيخ البلد وفي اللوحة المعدة بالمحكمة للاعلانات القضائية والنشر في صحيفة من الصحف الاكثر اشتهاراً وتداولاً التي يصير تعيينها في لائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم

(المادة ٤٦٨)

يعلن في الاعلانات الملقة والمنشورة في الصحف محل البيع ويومه وساعته وانواع الامتعة المقتضى بيعها بدون تفصيل لفرداتها

(المادة ٤٦٩)

يكون بين تعليق الاعلان ونشره في الصحيفة وبين اجراء البيع يوم واحد غير مواعيد المسافة بالنسبة لمحل البيع

(المادة ٤٧٠)

يثبت تعليق الاعلان بالمحكمة بذكره في دفتر مخصوص تحت يد كاتب المحكمة ويثبت نشره في الصحيفة بابرار نسخة منها ممضاة من صاحب المطبعة ومصدق علي امضائه من كاتب المحكمة

(المادة ٤٧١)

يثبت تعليق الاعلانات الاخرى بورقة من المحضر غير معلنة وترفق بها نسخة من الاعلان

(المادة ٤٧٢)

ان لم يحصل البيع في اليوم المعين في محضر الحجز تعلن الورقة المثبتة لتعليق الاعلانات للمدين المحجوز امتعته قبل بيعها بيوم واحد

(المادة ٤٧٣)

يجوز لكل من الدائن المحجوز له والمدين المحجوز على امتعته ان يطلب من قاضي المواد الجزئية تعليق اعلانات أكثر مما ذكر بحسب الاحوال في مواعيد مختلفة وان يطلب تفصيل الاشياء المقتضى بيعها وان يطلب زيادة لنشر الاعلانات في الصحف ويثبت حصول ذلك بالايصالات المأخوذة على المأمور بلصق الاعلانات وبالنسخ المأخوذة من الصحف

(المادة ٤٧٤)

اذا اقتضى الحال لبيع مجوهرات او مصوغات او فضيات فتعلق ثلاثة اعلانات به وينشره في الصحف ثلاث مرات في ايام مختلفة بدون احتياج لامر بذلك واما حجز المراكب والسفن والصنادل والمواein وينما فيكون اجراؤها على حسب ما هو مقرر بقانون التجارة البحري

(المادة ٤٧٥)

يذكر في محضر البيع حضور المدين المحجوز على امتعته او غيابه

(المادة ٤٧٦)

إذا تحصل من البيع مبلغ كاف لتأدية الدين الحاصل بشأنها الحجز والمصاريف يكف عن بيع الباقي وما يحدث بعد ذلك من المحجوزات تحت يد المحضر أو غيره من يكون في حيازته اثنان لا يسري الا على ما يرد منه عن وفاء ما ذكر ان زاد

(المادة ٤٧٧)

إذا رفع الحاجز حجزه أو لم يطلب حصول البيع في اليوم المعين في محضر الحجز ولم يستحصل على امر بتعيين يوم آخر جاز للحاجزين الآخرين الذين بأيديهم سندات واجبة التنفيذ ان يطلبوا اجراء البيع بعد التنبيه على الحاجز الواقع منه التأخير بأربع وعشرين ساعة ومن بعد تعليق الاعلانات كما ذكر قبل

(المادة ٤٧٨)

إذا ادعى احد بالمحكمة ملكية الامتعة المحجوزة وطلب استردادها يوقف بيع الاشياء المطلوب ردها وتقام الدعوى بذلك على الحاجز الاول والمدين المحجوز عليه والمدائنين الحاجزين اخيراً ويحكم فيها على وجه الاستجبال في يوم تقديمها بالجلسة

(المادة ٤٧٩)

إذا لم يثبت حق لطالب الاسترداد يحكم عليه بالتفويضات ان كان لها وجه ويحكم عليه في جميع الاحوال بالمصاريف المترتبة على طلب الاسترداد

(المادة ٤٨٠)

المزروعات التي لم تحصد يكون حكمها في الحجز والبيع تحكم المنقولات

(المادة ٤٨١)

لا يجوز حجز المزروعات قبل استوائها بأكثر من خمسة وخمسين يوماً وبين في الاعلانات المعلقة والمنشورة في الصحف موقع الاراضي ومساحتها وانواع المزروعات واسم المدين المحجوز عليه

(الفصل الرابع — في حجز وبيع الايرادات المقررة والسندات والسهم والديون)

(المادة ٤٨٢)

سندات السهم والسندات المطلقة او التي تنتقل بالتحويل يكون حجزها على حسب الاوجه المقررة في حجز الاعيان المنقولة

(المادة ٤٨٣)

اما الايرادات المقررة وسندات السهام التي باسما اصحابها والحصص التي تكون للمدين في مقابلة او التزام ونحوها وحقوق الشركاء ذوي الاموال في شركات التوصية وحصة الشريك في اي شركة فلا يجوز حجزها الا بناء على سند واجب التنفيذ ويكون الحجز على حسب الاصول المقررة في حق حجز ما للمدين عند غيره

(المادة ٤٨٤)

اذا كلف المحجوز لديه بتبيين ما في ذمته ولم يبينه على حسب مانص بالمادة ٤٢٤ او اقر بخلاف الحقيقة اولم يبرز ما يؤيد صحة قوله جاز ان يحكم عليه بحسب الاحوال اما بالتضييمات اللازمة او بملزوميته بقدر الدين الواقع الحجز من اجله

(المادة ٤٨٥)

الثمرات والفوائد الناتجة عن المحجوز عليه التي حل او ان استحصاها قبل وقت البيع يجوز الاجراء فيها على حسب المقرر في حجز ما للمدين عند غيره

(المادة ٤٨٦)

يترتب على حجز الايرادات المقررة وسندات السهام ونحوها حجز الارباح والفوائد الناشئة عنها

(المادة ٤٨٧)

يجوز لقاضي المواد الجزئية ان يامر ببيع سندات السهام من اي نوع كانت والسندات التي تنتقل بالتحويل بواسطة سمسار او صيرفي يمينه القاضي المذكور مع تبين ما يلزم ابرأؤه من النشر والاعلان

(المادة ٤٨٨)

فيما عدا الحالة المبينة بالمادة السابقة يكون البيع بمراعاة الاصول الآتية

(المادة ٤٨٩)

في ظرف الخمسة عشر يوماً التالية لوضع الحجز اذا لم يكن هناك لزوم لافراق المحجوز لديه بما عنده او في ظرف الخمسة عشر يوماً التالية لافراقه ان حصل ولم تحصل فيه منازعة او في ظرف الخمسة عشر يوماً التالية للوقت الذي اعتبر فيه الحكم الصادر في شان الافراق او في شان عدم حصوله حكماً انتهائياً يحرم كاتب المحكمة الابتدائية التابع لدائرتها المحل الذي وضع فيه الحجز قائمة بشروط البيع بناء على طلب المدان المحجوز له

ويلزم ان تكون القائمة المذكورة مشتملة على بيان اسم ولقب كل من الحاجز والمحجوز عليه والمحجوز لديه وصناعة ومحل كل منهم ونوع الحق المقصود بعه وقدره بالتعيين او بالنسبة لاصله وبيان السند المثبت لذلك الحق وبيان التواريخ له والتأميمات الموجودة وشروط البيع والتمن الذي يكون ابتداء المزايدة من بعده مع بيان اليوم الذي يكون فيه الحكم من المحكمة فيما عساه يحصل من الاقوال والمنازعات من الاختصاص ان حصل

(المادة ٤٩٠)

لا يجوز تعيين يوم لحكم المحكمة بميعاد اقل من عشرة ايام ولا أكثر من عشرين يوماً من تاريخ الاعلان الآتي ذكره بالمادة التالية لهذه

(المادة ٤٩١)

تودع قائمة الشروط بقلم كتاب المحكمة وتبقى به وعلى الكاتب ان يخبر كلاً من المحجوز عليه والمحجوز لديه بذلك الابداع في ميعاد الثلاثة ايام التالية لحصوله غير مواعيد المسافة

(المادة ٤٩٢)

لكل انسان الحق في الاطلاع على قائمة الشروط ويجب على كاتب المحكمة ان يعرر في ذيلها اقوال وملاحظات كل من يدعي ان له شأناً في ذلك مع ما يديه من المنازعات وواجه ما يدعيه من البطلان

(المادة ٤٩٣)

لا تقبل اقوال ولا منازعات في اليوم السابق على اليوم المعين لجلسة المحكمة

(المادة ٤٩٤)

تتحكم المحكمة على وجه الاستعجال في الاقوال والمنازعات ووجه البطلان وغيرها في اليوم المعين لذلك بغير احتياج للتكليف بالحضور فيه غير التنبيه التدرج في قائمة شروط البيع

(المادة ٤٩٥)

لا تقبل المعارضة في الحكم الذي يصدر في هذه المسائل الفرعية

(المادة ٤٩٦)

اما الاستئناف فيجب ان يقدم الطلب به في ظرف ثمانية ايام من تاريخ الاعلان بالحكم والا سقط الحق فيه وتتحكم محكمة الاستئناف في ذلك الطلب على وجه الاستعجال

(المادة ٤٩٧)

يستخرج من قائمة شروط البيع ملخص البيانات المذكورة في المادة ٤٨٩ ثم ينشر بمسرفة كاتب المحكمة في احدى الصحف مع بيان اليوم المعين للبيع ويلصق على باب محل كل من المحجوز عليه والمحجوز لديه ان كانا قاطنين بالديار المصرية وفي المحل المعين من المحكمة للاعلانات القضائية ويكون ذلك في ظرف خمسة عشر يوماً بالاكتر بعد اليوم المعين في قائمة شروط البيع لجلسة المحكمة ان لم تحصل منازعة او بعد اليوم الذي صار فيه الحكم الصادر في المنازعات انتهائياً وقبل حلول اليوم المعين للبيع بثانية ايام بالاقل

(المادة ٤٩٨)

يجوز طلب زيادة النشر والاعلان والامر بها على حسب مانص في الفصل المتعلق بمحجز المقتولات وببيها

(المادة ٤٩٩)

تحصل الزيادة بتأداة المحضر بحضور كاتب المحكمة وهو يحضر المحضر اللازم وبمحضر القاضي المعين للبيوع وهو يحكم على وجه الاستجبال حكماً انتهائياً في المسائل الفرعية التي تحدث ولو كانت متعلقة بطلان الاجراءات ويقدر المصاريف ويكون الاعلام بها قبل افتتاح الزيادة

(المادة ٥٠٠)

يقدم الى قلم كتاب المحكمة التقرير باوجه بطلان الاجراءات المدعى به بعد نشر الاعلانات ولصقتها بحيث يكون تقديم ذلك قبل اليوم المعين للبيع بيوم لا اقل

(المادة ٥٠١)

اذا امر القاضي بناء على طلب احد الاخصام بتأخير البيع ليماده معلوم وجب النشر والاعلان على الوجه المتقدم ذكره قبل حلول الميعاد بثانية ايام بالاقل ولا يجوز تأخير البيع ليماد يتجاوز ستين يوماً

(المادة ٥٠٢)

يقع البيع من القاضي

(المادة ٥٠٣)

تنقل الملكية في المبيع بالحكم المثبت للبيع ويجب ان يكون مشتملاً على صورة قائمة شروط البيع ومحضره ولا يعلن الحكم المذكور الا للذين الواقع الحجز عليه

(المادة ٥٠٤)

لا يسلم هذا الحكم لمن حصل له البيع الا بعد قيامه بالشروط الواجب ايفاؤها قبل تسليم الحكم على حسب قائمة شروط البيع

(المادة ٥٠٥)

لا يقع البيع الا لمن يكون مشهورا بالاقتدار او لمن يقدم كفالة معتمدة خاصة بما يشتر به او لمن يدفع الثمن نقدا في حال انعقاد جلسة البيع

(المادة ٥٠٦)

اذا لم يدفع الراسي عليه المزاد في ظرف ستة ايام من يوم الحكم المثبت للبيع القدر المستحق فورا او لم يدفع بعد تكليفه الثمن كله او بعضه سيفت وقت الاستحقاق المعين لذلك فيشرع في بيع المبيع ثانياً على ذمته بناء على طلب المستحق للثمن او بعضه انما لا يكون ذلك الا بعد مضي ثلاثة ايام من تاريخ التنبيه على الراسي عليه المزاد بالدفع وانذاره بالبيع ثانياً وبعد نشر الاعلانات ولصقتها ويجب اعلان الراسي عليه المزاد المذكور بالمحضر المثبت لحصول النشر والاعلان قبل حلول الميعاد المعين للبيع الثاني بخمسة ايام بالاقبل وعشرة ايام بالاكثر

(المادة ٥٠٧)

اذا رفع الحاجز الطالب للبيع حمزه او تاخر عما يلزم للبيع جاز لغيره من الدائنين الحاجزين مباشرة تنبيه اجراءات البيع بعد تكليف المتاخر بتنميمها ومضي ثلاثة ايام على ذلك التكاليف وعدم العمل به وتكون اجراءات ذلك الغير متممة لما اجراه الحاجز المذكور

(المادة ٥٠٨)

اذا وقع المحجز على مبالغ غير مستحقة الدفع تحت يد غير المدين واستدعي الحال يبيع الدين المحجوز تنبع فيه الاجراءات المقررة سابقاً ومع ذلك يجوز للدائن المحجوز له ان لم يوجد دائنون حازرون غيره ان يستحصل على تخصيص الدين المحجوز كله له او جزء منه بقدر ما يفي بالاستحقاق اليه وسيف هذه الحالة يجب عليه ان يطلب بمقتضي علم خبر حضور المدين والمحجوز لديه امام قاضي المواد الجزئية التابع له محل المحجوز لديه المذكور ويعتبر ذلك انتحاص تنازلا عن الدين المحجوز ولا يلزم الاعلان به للمدين ولا للمحجوز لديه ان حضر امام القاضي

(المادة ٥٠٩)

يجب على وكلاء الديانة في حالة التفليس ان يتبعوا الاصول المقررة فيما سبق في بيع الحقوق والديون التي تكون للتفلسة

(المادة ٥١٠)

ومع ذلك اذا حصل في هذه الاحوال الاخيرة منازعات بناء على قائمة شروط البيع وكانت متعلقة باصل الدين المقصود بيعه فيصير ايقاف الاجراءات المختصة بالبيع الى ان يحكم في المنازعات حكما انتهايا من المحكمة المختصة بها

(الفصل الخامس - في القسمة بين الفراء)

(المادة ٥١١)

اذا كان المتحصل من ثمن المبيع او من الحجز على مال الدين عند غيره او مما سوى ذلك كافيا لوفاء ديون المدينين الحاجزين فمن يكون عنده المتحصل المذكور سواء كان المحجوز لديه او كاتب المحكمة او من كان المتحصل مودعا عنده على حسب الاحوال يدفع لكل من حضر من المدينين وبرز سنده او صدق له المدين المحجوز عاينه دينه ثم يسلم ما يزيد عن كامل الديون للمدين

(المادة ٥١٢)

اذا كان المتحصل غير كاف لوفاء ديون المدينين الحاجزين ولم يفتوا على توزيعه في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ اعتراف المحجوز لديه بما عنده للمدين او من تاريخ الحكم الانتهائي الصادر بشأن ذلك الاعتراف او من تاريخ البيع يودع المتحصل المذكور بناء على عريضة من يطلب التسجيل من الاخصام في صندوق المحكمة التابع اليها المحجوز لديه او المحكمة التابع اليها محل البيع وبعد ذلك يوزع بينهم على الاسلوب الآتي

(المادة ٥١٣)

يسلم المودع قائمة ببيان الحجزات الى كاتب المحكمة وقت الابداع

(المادة ٥١٤)

من يطلب التسجيل من الاخصام يقيد في دفتر مخصوص تحت يد كاتب المحكمة طلب اجراء التوزيع من قاضي الجزئية ان كان المبلغ المقتضي توزيعه لا يتجاوز

عشرة آلاف قرش ديواني واما ان زاد على ذلك فيكون طلب اجراء التوزيع من القاضي المعين من المحكمة الابتدائية لمواد التوزيع

(المادة ٥١٥)

في ظرف الثلاثة ايام التالية لذلك الطلب يرسل كاتب المحكمة الى المداينين الحاجزين ورقة تنبيه بالخلل الذي عينوه في ورقة الحجز بان يقدموا الى قلم كتاب المحكمة في ميعاد شهر واحد سنداتهم وطلباتهم المتعلقة بتوزيع النقود

(المادة ٥١٦)

لا تقبل طلبات من احد بعد مضي الشهر المذكور ويحرم قاضي المواد الجزئية او القاضي المعين لمواد التوزيع على حسب الاحوال قائمة توزيع مؤقتة على الاوجه الآتية

(المادة ٥١٧)

يستخرج القاضي في قائمة التوزيع المؤقت قبل التخصيص على ارباب الديون مقدار المصاريف المنصرفة في تحصيل النقود ثم المصاريف الناشئة عن الطلقات والاجراءات المتعلقة بالتوزيع ثم يوزع الباقي مبتدئاً بالاجر التي يستحقها صاحب الملك ويمتاز باستيفائها من ثمن المفروشات ونحوها مما كان للمدين بالخلل المستاجر له ويوزع الباقي بعدها على ارباب الديون الممتازة الأخر على حسب درجات امتيازها وما يبقى بعد ذلك يوزع على الديون الغير ممتازة توزيع غرماً

(المادة ٥١٨)

تبين في قائمة التوزيع المؤقت درجات امتياز الديون الممتازة ومقاديرها الاصلية والمصاريف وتذكر الفوائد بغير تحديد لمقدارها

(المادة ٥١٩)

يجوز لصاحب الملك المؤجر في كل الاحوال قبل مضي الميعاد المحدد لتقديم الطلبات ان يكلف بالحضور امام القاضي الذي يكون اجراء التوزيع بمعرفة كلا من المحجوز عليه والمحجوز له ومن يكون طالباً للتوزيع وأسبق واحد في وضع الحجز من المداينين الممتازين بعد المحجوز له اولاً ويطلب اختصاصه بكل او بعض المبالغ المتحصلة من ثمن المفروشات ونحوها مما كان للمدين بالخلل المستاجر له بشرط ان يستخرج من تلك المبالغ المصاريف

السابق ذكرها على حسب تقديرها بما فيها المصاريف المترتبة على الامر الذي يصدر
بالاختصاص المذكور

ويكون طلب حضور الاشخاص المذكورين سابقاً امام القاضي بمقتضى علم خبر

(المادة ٥٢٠)

في الثلاثة ايام التالية ليوم تميم قائمة التوزيع المؤقت يكلف كاتب المحكمة المدائنين
الحاجزين بالاطلاع عليها وتقديم تقرير بالمنافسة فيها الى قلم كتاب المحكمة ان كان هناك
وجه للمنافسة في ميعاد خمسة عشر يوماً والا سقط حقهم فيها

(المادة ٥٢١)

اذا مضى هذا الميعاد ولم تحصل منافسة بمحرر القاضي قائمة التوزيع الانتهائي

(المادة ٥٢٢)

يبين القاضي في قائمة التوزيع الانتهائي مقدار ما يخص كلا من المدائنين بعد استئصال
ما يخصه من الحجز بالنسبة لدينه في حالة عدم كفاية النقود التحصلية لوفاء ديونهم كاملة
ويقرر مقدار الفوائد ويوقفها على حسب ما سيذكر بعد

(المادة ٥٢٣)

اذا حصلت منازعة فمن يطلب التجهيل من الاخصام يكلف بمقتضى علم خبر كلا من
المعجوز عليه والمنازع والمنازع في دينه واسبق واحد في وضع الحجز من المدائنين الغير
ممتازين بالحضور بميعاد ثلاثة ايام كاملة امام قاضي المواد الجزئية اذا كانت قائمة
التوزيع المؤقت تحررت بمفرته او امام المحكمة الابتدائية في حالة ما اذا كانت تلك
القائمة تحررت بمعرفة القاضي المعين منها ويحكم في المنازعة بطريق الاستعجال بناء على
تقرير القاضي المذكور في الحالة الاخيرة

(المادة ٥٢٤)

الحكم الذي يصدر في ذلك لا يكون قابلاً للمعارضة

(المادة ٥٢٥)

ميعاد استئناف الحكم المذكور يكون خمسة عشر يوماً بعد يوم اعلانه انما لا يستأنف
ذلك الحكم اذا كان المبلغ المقتضى توزيعه لا يزيد على الف قرش ديواني

(المادة ٥٢٦)

إذا حكم في المنازعة حكماً لا يستأنف أو صار الحكم الصادر فيها انتهائياً يحرر القاضي قائمة التوزيع الانتهائي على الوجه السابق

(المادة ٥٢٧)

توقف الفوائد عند عدم النزاع في اليوم الذي ينتهي فيه جواز قبول المناقصات وفي حالة وجود المنازعة توقف في اليوم الذي صار فيه الحكم في النزاع انتهائياً

(المادة ٥٢٨)

بصرف المستحق لكل دائن من صندوق المحكمة بناء على إذن يصدر من كاتبها موافقاً لقائمة التوزيع الانتهائي ويسلم في ظرف ثمانية أيام من يوم تميم قائمة التوزيع المذكورة

(المادة ٥٢٩)

يعلن الشروع في التوزيع وما يليه من الاجراءات بمرقة كاتب المحكمة بتعليق اعلان في اللوحة المعدة لذلك بالمحكمة

(المادة ٥٣٠)

الحجوزات التي تظهر بعد الشروع في التوزيع يكون اجراءها بمجرد تقرير يعلن المحجوز لديه بغير احتياج لاعلانه للمحجوز عليه او بتقديم الطلب في قلم كتاب المحكمة بدون احتياج لاجراءات أخرى ويوقف ما يوجد من المرافعات الابتدائية امام المحكمة ويضم لاجراءات التوزيع الا اذا سبق الشروع في المرافعة الشفاهية

(المادة ٥٣١)

الحجوزات التي تحدث بعد مضي الميعاد المحدد لتقديم الطلبات لا يعمل بها

(المادة ٥٣٢)

إذا افلس المدين المحجوز على ماله بعد الميعاد المذكور فلا يوقف على افلاسه استيفاء اجراءات التوزيع ولو تقرر للافلاس وقت سابق على الشروع في التوزيع

(المادة ٥٣٣)

إذا حصل من كاتب المحكمة تاخير في ارسال اوراق التنبيه للمدائنين بتقديم طلباتهم او بالاطلاع على قائمة التوزيع انوقت او في تسليم اذونات صرف المستحق للمدائنين فيكون يعمد ذلك ملزوماً بالفوائد مدة تاخيره

(المادة ٥٣٤)

على القاضي ان يحوز قائمة التوزيع الموقت في ظرف شهر وقائمة التوزيع الانتهائي في ظرف خمسة عشر يوماً فان تاخر زيادة عن ذلك جاز للمحكمة الابتدائية التابع لها ان تحكم بناء على طلب احد اولى الشأن بملزوميته بالفوائد بعد سماع اقواله في اودة المشورة

(المادة ٥٣٥)

اذا كانت النقود المقتضى توزيعها متحصلة من ثمن عقار مرهون وبقى منها شيء بعد استيفاء المرتين حقوقيهم جاز للقاضي المعين للتوزيع ان يقسم ذلك الباقي بين المدينين الخارجين عن الرهن قسمة غرماء ويكون الاجراء كذلك ايضاً في حالة عدم وجود مدينين مرتين

(المادة ٥٣٦)

اذا تاخر طالب التوزيع عن السعي فيه جاز لمن يطلب التجهيل من الاخصام ان يقوم مقامه في الاجراءات بموجب امر يصدر من القاضي

(الفصل السادس - في التنفيذ ببيع العقار)

(الفرع الاول - في الاجراءات المتعلقة بنزع الملكية)

(المادة ٥٣٧)

عقار المدين لا يجوز نزع منه ولو كان مرهوناً لوفاء دين الدائن الا اذا كان الدين ثابتاً بسند واجب التنفيذ ومن بعد التنبيه على المدين على يد محضر يوفاء الدين والالذار بنزع الملكية

ويجب اعلان صورة السند المذكور للمدين في راس ذلك التنبيه ان لم يسبق اعلانه اليه

(المادة ٥٣٨)

تشتمل ورقة التنبيه المذكورة على تعيين محل للمدين في البلدة الكائنة بها المحكمة المختصة بالنظر في نزع الملكية وعلى بيان العقار المقتضى نزعاً بياناً صحيحاً

(المادة ٥٣٩)

لا يجوز طلب نزع الملكية قبل مضي ثلاثين يوماً من تاريخ التنبيه الحاصل للمدين ولا بعد مضي تسعين يوماً من التاريخ المذكور والا كان الطلب لاغياً

(المادة ٥٤٠)

تسجل ورقة التنبيه بقيد صورتها في قلم كتاب المحكمة الابتدائية التابعة لها الجهة الكائن فيها العقار المقصود نزعها من يد المدين وإذا مضى على ذلك التسجيل مائة وستون يوماً من تاريخه غير ميعاد المسافة بين موقع العقار ومحل المدين المذكور ولم تقيد على الوجه الآتي بيانه صورة الحكم المشتعل على الامر بنزع الملكية يطل فعل التسجيل المذكور بالغائه ويؤثر قلم كتاب المحكمة بذلك من تلقاء نفسه

(المادة ٥٤١)

إذا تبين سبق تسجيل ورقة تنبيه مختصة لذات العقار يتأثر بمعرفة كاتب المحكمة بالتنبيه المستبعد على هامش التسجيل الاول مبيناً تاريخ هذا التنبيه واسم المدانين الذي طلب اعلانه والسند الواجب التنفيذ واسم المحضر

(المادة ٥٤٢)

وكذلك يجري التأشير بالبيانات المذكورة عن التنبيه الاول على هامش تسجيل ورقة التنبيه الثاني

(المادة ٥٤٣)

لا يعمل بالايجارات السابقة على تسجيل ورقة التنبيه الا اذا كانت تاريخها ثابتاً بصفة رسمية

(المادة ٥٤٤)

اما الايجارات التي يكون تاريخها غير ثابت والتي يكون عقدها بعد تسجيل التنبيه ولم تدفع الاجرة او بعضها مقدماً فتعتمد اذا ظهر انها حاصلة من باب حسن الادارة

(المادة ٥٤٥)

يترتب على تسجيل التنبيه الحاق ايراد العقار المقصود نزعها من يد المدين واثرائه به ويوزع ما ينقص المدة التي اعقبت ذلك التسجيل من كل منها كما يوزع ثمن العقار

(المادة ٥٤٦)

مجرد التنبيه من الدائن الحاجز او غيره من الدائنين على مستأجر العقار بعدم دفع الاجرة لما لكه يقوم مقام الحجز على الاجرة التي تستحق في المستقبل ولو كانت عن مدة سابقة على التسجيل ولا احتياج لغير ذلك التنبيه من الاجراءات وتوزع الاجرة المذكورة على المدينين قسمة غرماء

(المادة ٥٤٧)

اذا تبين ان المستاجر دفع بغير غش قبل التنبيه عليه اجرة عن المدة التالية للتسجيل فيستحق طلبها من المحجوز عليه بصفة مستودع لها

(المادة ٥٤٨)

المعارضة في التنبيه يلزم رفعها في ظرف الخمسة عشر يوماً التالية لاعلان ورقة التنبيه المذكور بان يصير تكليف النظم على حسب الاصول المعتادة بالحضور امام المحكمة الابتدائية المختصة بالحكم في نزاع الملكية ويحكم في تلك المعارضة بطريق الاستجبال

(المادة ٥٤٩)

ميعاد طلب استئناف الحكم الذي يصدر بشأن المعارضة المذكورة يكون عشرة ايام من تاريخ اعلاؤه وعلى محكمة الاستئناف ان تحكم في ذلك الطلب بطريق الاستجبال ايضاً

انما لا يجوز استئناف الحكم المذكور اذا كان المبلغ المطلوب اداؤه بورقة التنبيه لا يزيد على عشرة آلاف قرش

(المادة ٥٥٠)

اذا حكم برفض المعارضة وجب دفع المبلغ المطلوب اداؤه بورقة التنبيه في ظرف خمسة عشر يوماً التالية لاعلان الحكم الانتهائي الصادر برفض المعارضة

(المادة ٥٥١)

اذا حصلت المعارضة في ورقة التنبيه بعد مضي خمسة عشر يوماً المقررة لرفعها لا يوقف التنفيذ ما لم تقرر المحكمة لزوم اصدار امر بإيقافه لاسباب مهمة

(المادة ٥٥٢)

يجوز للمدين بعد مضي المواعيد المقررة في مادتي ٥٤٩ و ٥٥٠ ان يسي في بيع العقارات المينة في ورقة التنبيه وتحصل الاجراءات المتعلقة بذلك امام المحكمة الابتدائية التابعة لها الجهة الكائنة فيها تلك العقارات سواء كان المبلغ المطلوب من اجله اجراء البيع قليلاً او كثيراً واما كانت المحكمة التي صدر منها الحكم بالبيع

فان كانت العقارات في عدة جهات غير تابعة لمحكمة واحدة وجب حصول تلك الاجراءات امام المحكمة التابع لها المحل الكائن به اكبر جزء من العقارات المذكورة

(المادة ٥٥٣)

على المداين ان يطلب حضور المدين بمرضىة يقدمها للقاضي المعين للبيع و يلزم ان تكون تلك المرضىة مشتملة ز زيادة عن البيانات المذكورة بالمادة ٣٥ على ما ياتي
اولاً بيان المقاررات المقصود بيعها بياناً كافياً و بيان نوعها وموقعها ومقدار مساحتها بوجه التقريب وحدودها و اوصافها بالاختصار ان كانت من الباني
ثانياً شروط البيع مع بيان تجزئة العقارات على اقسام يباع كل قسم منها على حدة او عدم التجزئة و بيع تلك المقاررات قسماً واحداً
ثالثاً عرض الاطلاع على نسخة السند المطلوب اجراء البيع بموجبه وعلى اصل ورقة التنبيه بواسطة ايداعهما بقلم كتاب المحكمة
(المادة ٥٥٤)

يعين القاضي المعين للبيع بذيل المرضىة الثمن الذي تنبئ عليه المزايدة و يجوز له ان يستعلم عن ذلك من واحد او أكثر من اهل الخبرة اذا رأى لزوماً للاستعلام
وبعد ذلك يأمر بتكليف المدين بالحضور امام المحكمة و يعين اليوم والساعة اللذين يكون فيهما الحضور

(المادة ٥٥٥)

تسلم صورة الامر الذى يصدر من القاضي بتكليف المدين بالحضور امام المحكمة الى مقدم المرضىة وتعلن ايضاً صورته وصورة المرضىة للمدين بمعرفة كاتب المحكمة
(المادة ٥٥٦)

يجب على طالب البيع من المداين ان يقدم في الجلسة شهادة بالرهونات المسجلة على العقارات المقصود بيعها

(المادة ٥٥٧)

يجوز للمحكمة ان تأمر ولو من تلقاء نفسها ببيع جزء فقط من العقارات المذكورة اذا رأت ان ثمن ذلك الجزء كاف لوفاء جميع دين طالب البيع و ديون المداينين الذين اعلنوا ورقة تنبيه للمدين وكذلك ديون المداينين برهن مسجل على تلك العقارات اذا كانت هذه الديون تستحق الدفع في ظرف ستة اشهر من يوم تكليف المدين بالحضور امام المحكمة
للمحكم بنزع الملكية و بيع المقار

(المادة ٥٥٨)

يلزم ان يكون الحكم الصادر بالتريخ بالبيع شتملا على ما ياتي
اولاً بيان العقار المقصود بيه والبيانات الاخر المندرجة بالريضة المقدمة لتكليف
المدين بالحضور
ثانياً شروط البيع المينة سيف الريضة المذكورة ويجوز للمحكمة ان تحوا وتثبت في تلك
الشروط بحسب ما تستصوبه
ثالثاً احالة الاخصام على التاضي المدين للبيوع لتعيين الجلسة التي تكون فيها المزايدة
وامر لكاتب المحكمة بنشر وتعليق اعلان البيع
(المادة ٥٥٩)

لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع العقار ولا يعلن
لاحد مطلقا ويجب تسجيله بمرقة كاتب المحكمة في ظرف ثمانية ايام من تاريخ صدوره
بدفتر قلم كتاب المحكمة التابع لما للحل الكائن به ذلك العقار وينشر بذلك على هاش
تسجيل ورقة التنيه

(المادة ٥٦٠)

لا يجوز تعيين يوم للبيع قبل ثلاثين يوماً ولا بعد ستين يوماً من تاريخ التبيين

(المادة ٥٦١)

قبل البيع بمدة لا تزيد عن اربعين يوماً ولا تنقص عن عشرين يوماً يصير اشهاره بلصق
اعلانات مشتملة على البيانات الآتية
اولاً بيان تاريخ الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع العقار وتاريخ تسجيله
ثانياً اسم ولقب وصناعة ومحل كل من المدين والمدادين الذي طلب اجراء البيع
ثالثاً بيان العقار
رابعاً الاحالة على الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع العقار فيما يتعلق بشروط البيع
خامساً بيان الثمن الذي عينه طالب البيع
سادساً اليوم والمحل والساعة اللائي يكون فيها المزايدة
(المادة ٥٦٢)

ينشر الاعلان بذلك مرة واحدة اذا كانت الصحيفة تطبع في البلدة الكائنة بها للمحكمة
وان لم تكن بها صحيفة ينشر الاعلان في صيفتين منشورة كل منهما في بلدة

ويجب أيضاً أن تعلن صورة الاعلانات التي جرى تعليقها لكل من ارباب الديون المسجلة في المحل الذي عينوه في التسجيل ويكون اعلان تلك الصورة في ظرف خمسة عشر يوماً بالاقبل قبل البيع والا كان العمل لاغياً

(المادة ٥٦٣)

تلمص الاعلانات

اولاً على باب محل المدين

ثانياً على الباب الاصل لكل من العقارات اذا كانت محاطة بسور او كانت بيوتاً ثالثاً في الميدان الاعم لمركز المديرية او المحافظة الكائن بها العقار ومركز المديرية او المحافظة المقيم بها المدين والبلدة الكائنة بها المحكمة

رابعاً على باب شيخ البلدة الكائن بها محل المدين والبلدة الكائن بها العقار خامساً في المحل المعدل للاعلانات بكل من محكمة الجهة الكائن بها العقار ومحكمة محل المدين

(المادة ٥٦٤)

تحصل الاجراءات المذكورة بالثلاث مواد السابقة بناء على طلب كاتب المحكمة التي قدم لها الطلب المتعلق بنزع العقار من يد المدين وبيعه

(المادة ٥٦٥)

يثبت الاعلان والنشر بالاوجه التي ذكرت في حالة بيع الايرادات المقررة ونحوها

(المادة ٥٦٦)

لكل من المدين وطالب البيع الحق في ان يطلب من القاضي المعين للييوع لصق اعلانات اكثر مما ذكر والزيادة في نشر ملخصها ويجوز لكل منهما ايضاً ان يطلب حصول الزيادة في نفس المحل الكائن به العقار او في غيره

(المادة ٥٦٧)

تقدر المصاريف بمعرفة القاضي المعين للييوع ويحصل الاعلان بها علناً في جلسة البيع وقت الزيادة

(المادة ٥٦٨)

لا يجوز ان يطلب شيء برسم المصاريف غير المقدور منها

(المادة ٥٦٩)

في اليوم المعين للبيع تحصل الزايدة على الثمن المعين ويكون ذلك بمعرفة القاضي المعين للبيع بمناذات المحضر بناء على طلب الدائن الذي طلب البيع او غيره من ارباب الديون المسجلة عند الاقتضاء

(المادة ٥٧٠)

كل عطاء ولو المقدر في فائضة شروط البيع لم تحصل الزيادة عليه سيفي مدة خمس دقائق يترتب عليه ايقاع البيع من القاضي لصاحبه

(المادة ٥٧١)

يقرر في لائحة الاجراءات الداخلية بالمحكمة مقادير الترقى في الزادات التي يصح قبولها

(المادة ٥٧٢)

حصول العطاء من احد يخلى سبيل صاحب العطاء الذي قبله

(المادة ٥٧٣)

اذا لم يحضر مزادون في اليوم المعين للبيع يصير الاجراء على حسب ما هو مقرر بالمادة ٦١٧ وبالمواد التالية لها

(المادة ٥٧٤)

واذا وقع البيع لغير المداين الذي طلبه وجب عليه ان بودع في حال انعقاد الجلسة مقدار عشر الثمن وكامل المصاريف ان لم يكن سلم ذلك قبل الجلسة ويكون ذلك اما بايداع نقود او بايداع ما يراه القاضي كافيا للوفاء من السندات والاوراق ذوات القيمة او بتقديم كفالة بذلك يقر على اعتمادها القاضي والايام المبيع ثانيا فورا على ذمة المشتري

(المادة ٥٧٥)

يجوز ان يعافي المشتري الذي يرى القاضي اعتماده من تادئة الكفالة

(المادة ٥٧٦)

يجوز للمشتري ان يقرر في قلم كتاب المحكمة في اليوم التالي ليوم البيع انه اشترى بطريق التوكيل عن شخص معين اذا صدق على ذلك كل من الموكل والكميل وبذلك يخلو سبيله وتعتبر الكفالة عن الموكل

(المادة ٥٧٧)

يجب على المشتري ان لم يكن ساكناً في البلدة الكائنة بها المحكمة ان يعين له محلاً فيها والا فيعتبر قلم كتاب المحكمة محلاً له

(المادة ٥٧٨)

يجوز لكل انسان في مدة عشرة ايام من يوم البيع ان يقرر في قلم كتاب المحكمة انه يقبل الشراء بزيادة العشر على اصل الثمن المباع به بشرط ان يودع في القلم المذكور مقدار الخس من الثمن الذي قدره وكامل المصاريف او يقدم بذلك كفالة يقر القاضي على اعتمادها

(المادة ٥٧٩)

يعين المزايد المذكور في تقريره المتضمن الزيادة محلاً له على الوجه السابق ذكره

(المادة ٥٨٠)

يعن تقرير الزيادة المذكورة من صاحبها في ظرف ثمانية ايام لكل من المداين الذي طلب البيع وغيره من المداين المسجلة ديونهم والراسي عليه المزايد وان تاخر عن الاعلان في الميعاد المذكور يحصل الاعلان في ظرف الثمانية ايام التالية له بناء على طلب كاتب المحكمة

(المادة ٥٨١)

يشتمل الاعلان على بيان اليوم الذي عينه القاضي للمعين للبيع لاجراء البيع ثانياً بالمزايدة على الزيادة المذكورة

(المادة ٥٨٢)

وهذا اليوم يكون اول يوم يصح فيه البيع بعد مضي شهر من وقت التقرير بالمزايدة ومع ذلك يجوز للمحكمة التاخير في حالة ما اذا حدثت مسائل فرعية او طلب احد الاخصام التاخير لاسباب موجبة له

(المادة ٥٨٣)

قبل اليوم المعين للبيع بثمانية ايام يصير النشر والاعلان بناء على طلب كاتب المحكمة

(المادة ٥٨٤)

يحصل المزايد ويقع البيع على حسب الاوجه المقررة في حق البيع الاول

(المادة ٥٨٥)

لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في الاحكام المتضمنة بمجرد تاخير البيع

(المادة ٥٨٦)

لا تقبل المعارضة في حكم البيع ولا يجوز استئنافه الا في ظرف خمسة ايام من تاريخ صدوره لعدم استيفائه الشروط المقررة

(المادة ٥٨٧)

حكم البيع يكون حجة للمشتري بملكته المبيع وسند للمدين ومن يستحق حقوقه للاستحصان على الثمن ويجب ان يشتمل على صورة شروط البيع وصورة الاعلانات وصورة محضر الجلسة التي وقع فيها البيع

(المادة ٥٨٨)

لانسل للمشرى صورة الحكم الواجبة التنفيذ الا اذا اثبت انه قام بما يجب ايفاؤه من الشروط المقررة للبيع قبل استلام تلك الصورة

(المادة ٥٨٩)

ناء على طلب كاتب المحكمة يحصل التاشير بالحكم في قلم كتاب المحكمة على هامش سجل الحكم الصادر بنزع العقار من يد المدين ويعمه

(المادة ٥٩٠)

تسجل صورة حكم البيع في السجل على حسب المقرر بالقانون المدني

(المادة ٥٩١)

ابقاع البيع للرأسي عليه المزايا لانترتب عليه حقوق له سوى ما كان للمدين المبيع ملكا من الحقوق في العقار المبيع

(الفرع الثاني)

(في المسائل الفرعية التي تنشأ عن نزع الملكية وفي اعادة بيع العقار بالزيادة على ذمة الرأسي عليه المزايا الاول وفي بيع العقار الغير محجوز بيعاً رسمياً بالمحكمة)

القسم الاول - في الاجراءات التي تحصل بانضمام بعض الدائنين الى بعض

(المادة ٥٩٢)

اذا اجري دائنان تسجيل ورقتين متضمنتين التنبيه على المدين بوفاء دينه وانذاره بنزع عقارانه من يده ويمها في حالة عدم الوفاء وكان التسجيل من كل منهما حصل على عقار

غير العقار الحاصل عليه التسجيل من الآخر وجب على المداين الذي اعلن ورقة التنبيه الثانية ان ينضم الى المداين الآخر في تكليف المدين بالحضور امام المحكمة لسماع الحكم عليه بنزع ملكيته وفي تجميع الاجراءات وذلك اذا كانت المحكمة التي يلزم حصول الاجراءات المتعلقة ببيع تلك العقارات امامها واحدة

(المادة ٥٩٣)

يجوز للمداين الذي طلب نزع ملكية مدينه وبيع عقاره ان يوقف بعد صدور الحكم بالبيع الاجراءات المتعلقة بذلك بتقرير يقدمه لقلم كتاب المحكمة

وفي هذه الحالة يكون لكل من المداينين الذين اعلنوا للمدين ورقة التنبيه قبل صدور الحكم المذكور وارباب الديون المسجلة الذين يستحق دفع ديونهم قبل تقديم التقرير السابق ذكره الحق في تجميع اجراءات البيع باختيار آخر اجراء صحيح حصل قبل مباشرته انما يجب التمسك بهذا الحق والاجراء بوجبه بوزقة تقدم لقلم كتاب المحكمة في ظرف شهرين من تاريخ التقرير المقدم من المداين الاول

(القسم الثاني - في دعوى الغير باستحقاق العقار)

(المادة ٥٩٤)

يجوز تقديم الدعوى من اي انسان باستحقاق العقار المقصود بيعه في اثناء اجراءات البيع لغاية مرسى المزاد

(المادة ٥٩٥)

تقام الدعوى المذكورة في وجه كل من المدين وطالب البيع واذا اقيمت بعد لصق الاعلانات فتقام ايضا في وجه اول دائن من الدائنين ذوي الديون المسجلة

(المادة ٥٩٦)

تعلن ورقة الطلب للمدين في محله الاصلي ويكون اعلانها لكل من المداينين المذكورين في المادة السابقة في محله المعين مع مراعاة مواعيد المسافات غير المواعيد المقررة للمحل الخارج عن الديار المصرية

(المادة ٥٩٧)

يجب على المدعي باستحقاق العقار المقصود بيعه ان يودع بقلم كتاب المحكمة في وقت تقديم الرخصة منه بطلب حضور الاخصام مبلغا يقدره كاتب المحكمة لتدفع منه في حالة الحكم

بعدم صحة الدعوى رسوم الاوراق التي تستلزمها اجراءات هذه الدعوى ومصاريف
الدافعة من الانصاف واجرة وكلائهم
فان تأخر عن ايداع المبلغ المذكور يجاب مع ذلك طلبه ولكن لا توقف اجراءات البيع وفي
كل الاحوال تستمر اجراءات بيع العقار الذي لم يدع باستحقاقه وعلى القاضي المعين للبيع
ان يعدل الثمن الذي قدره للزيادة عليه اذا كانت الدعوى بالاستحقاق واقعة في جزء
معين يتماه من اجزاء المبيع او في جملة اجزائه كاملة منه
(المادة ٥٩٨)

وكذلك يكون العمل عند المود لاجراءات البيع في حالة ثبوت بعض المدعي استحقاقه
(المادة ٥٩٩)

اذا حكم بعدم صحة الدعوى بالاستحقاق حكم على مدعيها بالتضمنات والمصاريف التي
تسبب فيها

(المادة ٦٠٠)

لا تقبل المعارضة في الحكم الذي يصدر في الدعوى بالاستحقاق
اما استئنافه فيماده عشرة ايام من تاريخ اعلان الحكم المذكور
(المادة ٦٠١)

يحكم في كافة دعاوي الاستحقاق بطريق الاستعجال

(القسم الثالث - فيما يتعلق بطلان الاجراءات)

(المادة ٦٠٢)

يحكم القاضي المعين للبيع في دعاوي بطلان الاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع ولا
تقبل المعارضة في حكمه فيها ولا الاستئناف واذا حكم بالبطلان وجبت اعادة الاجراءات
من وقت التعيين المذكور بمصاريف من طرف كاتب المحكمة او المحضر الذي تسبب في
البطلان

(المادة ٦٠٣)

تقدم الى المحكمة دعاوي بطلان المزايدة الثانية واجراءاتها لغاية النشر عن البيع الثاني
وتحكم فيها بوجه الاستعجال

(المادة ٦٠٤)

في هذه الحالة يكون ميعاد الاستئناف عشرة ايام

(المادة ٦٠٥)

اذا تقدمت دعاوي البطلان بعد النشر عن البيع الثاني يكون الحكم فيها على حسب ما
تقرر في المادة ٦٠٣

(القسم الرابع - في اعادة بيع العقار بالمزايدة على ذمة الراسي عليه المزاو الاول)

(المادة ٦٠٦)

اذا تأخر الراسي عليه المزاو عن وفاء شروط البيع يباع المبيع ثانياً بالمزايدة على ذمته
(المادة ٦٠٧)

من يكون له شأن في اعادة البيع على ذمة الراسي عليه المزاو المتأخر عن الوفاء يعلن سنده
اليه ويكلفه بوفاء شروط البيع فان لم يف بها في ميعاد ثلاثة ايام كاملة يقدم المكلف
المذكور عرضة للقاضي المعين للبيع لتعيين يوم للبيع الثاني
(المادة ٦٠٨)

تشتمل الاعلانات التي تلتق وتنفذ في الصحف زيادة عن البيانات المقررة في حالة البيع
الاول على اسم الراسي عليه المزاو واسم طالب اعادة البيع والتمن المعين للمزايدة عليه
كما كان في الاول واليوم والساعة اللذين يحصل فيهما البيع
(المادة ٦٠٩)

يعين للبيع اول يوم يصح لذلك بعد مضي اربعين يوماً من تاريخ اعلان السند الراسي
عليه المزاو الاول وتكليفه بالوفاء

(المادة ٦١٠)

يجب ان يعلن الراسي عليه المزاو الاول وكل من ارباب الدين المسجلة بيوم البيع قبل
اليوم المذكور بخمسة عشر يوماً بالاطل ويلزم ان يكون لصق الاعلانات ونشرها
في الميعاد المذكور

(المادة ٦١١)

تتبع في اعادة البيع على ذمة الراسي عليه المزاو الاول القواعد المقررة في البيع الاول
وفي اعادة البيع بناء على تقديم الزيادة على الثمن المبيع

(المادة ٦١٢)

يلزم الراسي عليه المزاد الاول بما ينقص من ثمن المبيع ولاحق له في الزيادة ان كانت بل يستحقها المدين او واضع اليد المنزوع منه المقار او المداينون له

(المادة ٦١٣)

لا تقبل الزيادة في البيع الثاني من الراسي عليه المزاد الاول ولو بكفالة



(القسم الخامس - في بيع عقارات المفلس والقاصر)

(المادة ٦١٤)

يساع عقار المفلس والقاصر الماذون ببيع عقاره بالزيادة على ثمن يقدره مأمور التفليسة او القاضي المعين للبيع ويكون ذلك بمقتضى قائمة شروط تحرر من وكلاء الدبانة او القائم مقام القاصر وتودع بقلم كاتب المحكمة وتشتمل زيادة عن البيانات المقررة في المادة ٥٥٨ على بيان حجة الملك والحكم الصادر بالاذن بالبيع عند الانتهاء

(المادة ٦١٥)

يعلن ابداع قائمة الشروط لارباب الدينون المسجلة ويجوز لهم ابداء ما عندهم من المنازعات في كيفية تحريرها في صورة اقوال وملحوظات كما هو مقرر بالمادة ٤٩٢ ويرفع الامر في ذلك للمحكمة للفعل فيه وعلى كاتب المحكمة ان يعين يوم الجلسة بذيل الورقة المشتملة على تلك الاقوال والملحوظات ويجوز به اولى الشأن بكتابة منه قبل اليوم المعين لحضورهم بثلاثة ايام بالاقبل

(المادة ٦١٦)

يحصل للصق الاعلانات ونشرها وتعيين يوم البيع في المواعيد المقررة في حالة بيع عقار المدين بناء على طلب مدائه وعلى حسب الاوجه الميئة في الحالة المذكورة

(المادة ٦١٧)

اذا لم يظهر في يوم الزيادة من يزيد على الثمن المقدر فينزل جزء منه في حالة بيع عقار المفلس بمعرفة مأمور التفليسة وفي حالة بيع عقار القاصر يكون التنزيل بمعرفة القاضي المعين للبيع ويؤخر البيع لميعاد اقله ثلاثون يوماً واكثره ستون يوماً

(المادة ٦١٨)

يحصل النشر والاعلان عن اعادة البيع على حسب تقدير الثمن بعد التنزيل المذكور قبل اليوم المعين للبيع بعشرين يوما بالاقبل

(المادة ٦١٩)

تتبع في انواع البيع المذكورة القواعد السابق تقريرها في اعادة البيع بسبب الزيادة في الثمن واعادته على ذمة الراسي عليه المزاو لعدم وفائه

(القسم السادس)

(في بيع العقار اختيارا وفي يمه بطريق المزاو لعدم امكان قسمته بغير ضرر)

(المادة ٦٢٠)

يجوز لكل صاحب عقار ان يبيعه بالحكمة بالاوجه المعتادة بمقتضى قائمة شروط وروابط البيع تودع مقدما بقلم كاتب المحكمة ويجوز له ايضا ان يعين الثمن للزيادة عليه ويسوغ اعلان قائمة الشروط لارباب الديون المسجلة

(المادة ٦٢١)

يجوز لكل شريك في عقار مشاع ان يطلب قسمته ولا يصح الاتفاق على خلاف ذلك الا من يكون اهلا للتصرف لمدة لاتزيد على خمس سنوات بالاكثر

(المادة ٦٢٢)

اذا لم يحصل نزاع في القسمة فيكون العمل بمقتضى المدون في المادة ٦٢٠ واما اذا حصل نزاع فيرفع طلب القسمة الى المحكمة الابتدائية بالاوجه المقررة فيما يتعلق بالطلبات المعتادة

(المادة ٦٢٣)

اذا طلب احد الشركاء في العقار المشاع قسمته وظهر للحكمة قبوله للقسمة فتعين اهل خبرة لفرز الحصص وتقدير ما يلزم من التعديل بين الشركاء لاستيفاء كل منهم حقه ويجوز ان يكون تعيين اهل الخبرة للنظر في قبول العقار للقسمة من عدمه

(المادة ٦٢٤)

اذا حصلت منازعات في فرز الحصص وتعيينها فيفصل فيها القاضي المعين لليوع ويقرع بين الشركاء بعد الفصل في تلك المنازعات كما يقرع بينهم في حالة عدم المنازعة

(المادة ٦٢٥)

إذا كان من ضمن الشركاء قاصر تحكم المحكمة في المنازعات

(المادة ٦٢٦)

إذا لم تمكن فسخة العقار بغير ضرر يباع على حسب القواعد المقررة لبيع العقار اختياراً ويكون البيع بناء على طلب مرید القسمة

(المادة ٦٢٧)

في حالة بيع العقار اختياراً بالمحكمة او خارجها لا تقبل الزيادة بعشر الثمن الراسي به المزاد الا ممن يرغبها من ارباب الديون المسجلة او من الدائنين بسند واجب التنفيذ فاذا كان البيع خارج المحكمة او بها لكن بغير اعلان قائمة شروط البيع لارباب الديون المسجلة تقبل تلك الزيادة في ميعاد شهرين بعد النشر بالبيع في صحيفة الجهة الكائن بها العقار والاعلان به لارباب الديون المسجلة مع بيان الثمن الاصلى ويكون كل من النشر والاعلان بناء على طلب الراسي عليه المزاد

(الفرع الثالث - في توزيع ثمن المبيع على حسب درجات المدينين)

(المادة ٦٢٨)

إذا لم يتفق مدابنو البائع او مدابنو المبيع ملكه فيما بينهم وبين المدين في ظرف شهر من تاريخ البيع على توزيع الثمن يوزع مع مراعاة التسديدات الآتية على حسب الاصول المقررة للتوزيع بطريق المحاسبة بين الغرماء

(المادة ٦٢٩)

يجوز الشروع في التوزيع على حسب درجات المدينين بغير احتياج لايداع الثمن بصندوق المحكمة ويحصل التوزيع بقوائم تسل لكل واحد من المدينين قائمة منها مشتملة على مقدار ما خصه بحسب التوزيع وتقوم مقام تحويل له على المدين بالثمن وفي هذه الحالة يكلف هذا المدين بالحضور عند التوزيع

(المادة ٦٣٠)

يقيد طلب الشروع في التوزيع على حسب درجات المدينين في دفتر مخصوص بقلم كتاب المحكمة الابتدائية التي حصل فيها البيع ويصح تقديم ذلك الطلب من المشتري

(المادة ٦٣١)

يبتدأ محضر التوزيع على حسب درجات المدينين بقيد طلب التوزيع والامر الصادر
باجرائه ويرفق به الكشف المستخرج بمعرفة كاتب المحكمة ببيان الموجود من
الرهونات المسجلة

(المادة ٦٣٢)

التنبية على اصحاب الرهن بتقديم طلباتهم وباطلاعهم على قائمة التوزيع المؤقت يعلن
الهم في العلل المعنية بتسجيل رهوناتهم

(المادة ٦٣٣)

ميعاد الاطلاع على التوزيع المؤقت والمناقضة فيه ثلاثون يوما ومن تاخر عنه سقط
حقه في ذلك وان لم تحصل مناقضة يجري القاضي المعين التوزيع الانتهائي وياصر بشطب
تسجيل رهن من لم يزل شيئا في التوزيع بحسب درجة دينه

(المادة ٦٣٤)

ياصر القاضي كاتب المحكمة بتسليم قوائم التوزيع لاربابها

(المادة ٦٣٥)

مصاريف اجراءات التوزيع وشطب تسجيل رهن من لم يزل شيئا فيه تقدم في قائمة التوزيع
بطريق الامتياز

(المادة ٦٣٦)

يقيد للمشتري في كل قائمة من قوائم التوزيع مقدار مصاريف شطب الرهن ليحجز من
اصل الثمن ويضاف بمعرفة القاضي المباشر للتوزيع في قائمة اخر دائن وارد في التوزيع
بمقدار مصاريف شطب تسجيل الرهونات التي لم يزل اربابها شيئا في التوزيع

(المادة ٦٣٧)

شطب تسجيل ديون المدينين الذين لم ينالوا شيئا في التوزيع لاينهم من الاستيلاء على
ثمن العقار بحسب درجاتهم اذا استوفى المدينون المتقدمون عليهم حقوقهم من غير
الثمن المستحق تحصيله من مشتري العقار

(المادة ٦٣٨)

اذا حصلت منازعة في دين من الديون الجاري التوزيع عليها فالقاضي المعين يوزع على

ارباب الديون السابقة على الدين المتنازع فيه توزيعاً انتهايكاً ويأسر تسليم القوائم المتعلقة بها لاربابها ويجوز له ان يوزع ايضاً توزيعاً انتهايكاً على ارباب الديون المتأخرة بشرط ان يقي بلغاً كافياً للدين الحاصلة فيه المنازعة

(المادة ٦٣٩)

ترفع المنازعات الى المحكمة ولا يجوز قبول منازعات خلاف المقيدة في محضر التوزيع المؤقت

(المادة ٦٤٠)

ومع ذلك يجوز لصاحب الدين المسجل قبل تسجيل ورقة التنبيه على المدين بوفاء الدين وانذاره بنزع العقار المبيع من يده ان يطلب لغاية وقت تسليم قوائم التوزيع الغاء الاجراءآت التي حصلت وذلك ان لم يحصل التنبيه عليه بتقديم طلبه والاطلاع على قائمة التوزيع

وفي حالة تقديم الطلب المذكور تعاد تلك الاجراءآت مع الزام المأمور الذي حصل منه التأهون بمصاريفها وعدم الاخلال بما يختص بالدائنين الذين لم تحصل منازعة في ديونهم واستلموا اذونات قبض ما خصهم

(المادة ٦٤١)

بعد تسليم قوائم التوزيع لاربابها فللدائنين الساقط اسمه حق التداعي فقط على المأمور السابق ذكره وله حق مدعاة المدين وكفلائه

(المادة ٦٤٢)

المرافعة في شأن الديون الواقع فيها النزاع تكون بين كل من الدائنين المتنازعين والمتنازع في ديونهم وآخر مستحق في التوزيع بحسب درجة دينه مع امتياز مصاريفه ويجوز تغييرهم من الدائنين الدخول في المرافعة وعليه في كل الاحوال المصاريف المترتبة على ذلك الدخول

(المادة ٦٤٣)

بعد تميم قائمة التوزيع الانتهاكي بثلاثة ايام يكلف كاتب المحكمة المدائنين الداخلين في التوزيع واول مدائني لم يستوف دينه في التوزيع ومشتري العقار بالاطلاع على القائمة المذكورة

(المادة ٦٤٤)

لا تصح المعارضة من المذكورين بالمادة السابقة في قائمة التوزيع الانتهائي الا فيما يتعلق بالتطبيق على الاساسات الموضوعية في قائمة التوزيع المؤقت او في الحكم الصادر في المنازعات وفيما يتعلق بتقدير المبلغ الذي يدفعه المشتري

(المادة ٦٤٥)

لا تقبل هذه المعارضة الا في العشرة ايام التالية ليوم التكاليف السابق ذكره وتحصل المعارضة بتقرير يقدم لفلن كتاب المحكمة ويكون مشتملا على الاسباب المبينة عليها وترفع امام المحكمة بمقتضى علم خبر

(المادة ٦٤٦)

ميعاد استئناف الحكم الذي يصدر في المعارضة عشرة ايام من تاريخ اعلانه

(المادة ٦٤٧)

الخصم الذي لم يثبت له حق في المنازعة في الديون او في المعارضة في قائمة التوزيع الانتهائي يحكم عليه بالمصاريف والفوائد لمن يستحقها

(المادة ٦٤٨)

بعد مضي ميعاد العشرة ايام ان لم تحصل معارضة او اذا حصلت وصدر فيها حكم صار انتهاءً فعلي كانب المحكمة ان يسلم قوائم التوزيع لاربابها في ميعاد ثمانية ايام بالاكثـر

(المادة ٦٤٩)

توقف الايرادات والفوائد وتحسب على الوجه المبين في فصل القسمة بين الغرماه وللدائنين المستحقين في التوزيع ان يأخذوا الفوائد المستحقة على مشتري العقار

(المادة ٦٥٠)

ومع ذلك اذا ابقى المشتري عنده جزء من الثمن تأميناً لفداء مرتب مستمر مدة حياة المستحق له برهن مسجل فالدائنين اللاحقون لمستحق المرتب المذكور في الدرجة يستولون بعد وفاته من اصل المبلغ المتبقي عند المشتري الفوائد المستحقة لهم من الوقت السابق ذكره

(المادة ٦٥١)

يؤخذ من الدائن المستحق في التوزيع عند استلامه ما استحقه فيه الاقرار بقبول شطب تسجيل رهنه

(المادة ٦٥٢)

يحصل مشتري العقار على شطب تسجيل الرهون بمقدار المبالغ المدفوعة بتقديمه قوائم التوزيع وسندات الخالصة وأما رهون من لم يدخل في التوزيع من الدائنين فيشطب تسجيلها بموجب ملخص مستخرج من قائمة التوزيع المتضمنة للاسـر بذلك
(المادة ٦٥٣)

يوزع القاضي المعين للتوزيع المبالغ المستحقة بحسب التوزيع للدائنين بين مدائنيهم اوبين من يستحقون حقوقهم بناء على طلبهم ويكون ذلك على حسب القواعد السابق تقريرها وفي وقت التوزيع الاول ان امكن

الباب العاشر

(في مرافعات واجراآت متنوعة)

(الفصل الاول - في محاصمة القضاة)

(المادة ٦٥٤)

تقبل محاصمة القضاة في الاحوال الآتية
اولاً اذا سكـت القاضي عن الحق
ثانياً اذا وقع من القاضي تدليس أو غش أو ارتكاب رشوة في اثناء نظر الدعوى او في وقت توقيع الحكم او في اثناء التنفيذ
ثالثاً في الاحوال التي ينص القانون فيها على جواز محاصمة القاضي او على الحكم عليه بتضمنات

(المادة ٦٥٥)

السكوت عن الحق هو امتناع القاضي عن الاجابة على العريضة المقدمة اليه او امتناعه عن الحكم في قضية قابلة للحكم عند حلول دورها

(المادة ٦٥٦)

يثبت السكوت عن الحق بتكليفين يحصلان للقاضي على يد محضر ولم تنتج عنهما ثمرة بفصل بين الاول والثاني منهما باربع وعشرين ساعة في حالة الامتناع عن الاجابة على العريضة وبثانية ايام في حالة الامتناع عن الحكم

(المادة ٦٥٧)

يجوز تقديم دعوى المخاصمة بعد التكليف الثاني بأربع وعشرين ساعة في الحالة الاولى
وبثانية ايام في الحالة الثانية

(المادة ٦٥٨)

ترفع دعوى المخاصمة بمرئضة تقدم الى المحكمة التابع اليها القاضي وتسلم الى قلم كتاب
المحكمة وتكون ممضاة من نفس المدعي او من بوكله توكيلاً خاصاً بذلك وتشتل على بيان
اوجه المخاصمة وصور الاوراق المستند عليها في الدعوى

(المادة ٦٥٩)

تعرض الدعوى الى المحكمة في اول جلسة تعقد بعد الثانية ايام التالية لتقديم المرئضة وفي
ظرف هذه المدة يصير تبليغ المرئضة الى القاضي

(المادة ٦٦٠)

تسمع اقوال الخصم او وكيله

(المادة ٦٦١)

لا يجوز للخصم استعمال الفاظ سب في حق القاضي لافي عريضته ولا في اقواله امام
الجلسة والا حكم عليه بغرامة يجوز ابلاغها الى التي قرش ديواني

(المادة ٦٦٢)

لا تحكم المحكمة الا في نعلق اوجه المخاصمة بالمادة الناشئة عنها وفي جواز قبول الاوجه
المذكورة

(المادة ٦٦٣)

اذا حكمت المحكمة بقبول المرئضة تحيل الدعوى الى محكمة الاستئناف وهي تحكم
في المخاصمة بعد المرافعة الشفاهية بين المدعي والقاضي المدعي عليه بمواجهتهما

(المادة ٦٦٤)

اذا كانت المرئضة المحكوم بقبولها حاصلة في حق احد قضاة محكمة استئنافية فتحال
القضية اليها بشرط ان تكون مركبة عن لم يحكم من قضائها الآخرين في جواز قبول
اوجه المخاصمة او تحال عند الانتهاء الى محكمة تشكل على الوجه المدون
في المادة ٣٢٨

(المادة ٦٦٥)

أجزاء المرافعة السابق ذكرها لا ارتباط لها بأجزاء المرافعة التأديبية في حق القضاة إذا انتقض الحال

(المادة ٦٦٦)

يحكم على المدعي الذي ترفض عريضته والذي يحكم بعدم صحة دعواه بفرامة ثمانية آلاف قرش ديواني مع عدم الاخلال بالتضمنات

(المادة ٦٦٧)

لا يترتب على الحكم على المدعي عليه من القضاة بطلان الحكم الذي اشترك في ايقاعه

(الفصل الثاني - في الاجراءات التحفظية)

(المادة ٦٦٨)

يجوز لملاك البيوت والاطيان وملحقاتها ومستأجريها الاصليين الذين لهم فيها حق في الحال ان يحجزوا المفروشات ونحوها والمنقولات الموجودة بالحال المستأجرة والاثمار والمصولات حجزاً تحفظياً للتأمين على اداء الاجر المستحق لهم ولو لم يكن بأيديهم سندات واجبة التنفيذ

(المادة ٦٦٩)

ومن اجل ذلك يقدمون عريضة لقاضي المواد الجزئية اذا كان الحكم في الدين المطلوب من اجله الحجز من خصائصه

فان لم يكن من خصائصه الحكم في الدين المذكور تقدم العريضة لقاضي الامور الوقتية وعلى القاضي ان يامر على حسب الاحوال بالحجز حالاً او بعد اربع وعشرين ساعة من التنبيه على المدين بالدفع وانذاره بالحجز

(المادة ٦٧٠)

يجوز ايضاً للمالك ان يحجز بالالوجه عنها المنقولات والاثمار والمصولات المملوكة للمستأجر من المستأجر الاصلي للبيوت والاطيان وانما للمستأجر الثاني المذكور ان يستعمل على رفع الحجز بآبائاته توفية الاجرة المستحقة للمستأجر الاصلي اذا كان ما فوضوا بالتأجير لغيره

(المادة ٦٧١)

في الحالة المبينة في المادة السابقة اعلان الحجز التحفظي يقع موقع الحجز بشرط اتباع الاوجه المقررة للحجز

(المادة ٦٧٢)

يجوز لكل من المالك والمستاجر الاصلى ان يضع الحجز التحفظي على المنقولات والاثمار التي صار نقلها من المحلات المؤجرة بدون رضاه بشرط ان يضع الحجز في ظرف ثلاثين يوماً من نقلها

(المادة ٦٧٣)

الحجز التحفظي الموضوع تأمينا لاداء الاجرة المستحقة يكون ايضا تأمينا لوفاء الاجرة التي تستحق الى يوم البيع ولودفعت الاجرة المستحقة وقت الحجز بمسد استحقاق الاجرة اللاحقة

(المادة ٦٧٤)

يجوز لكل دائن ان يضع الحجز التحفظي باس من القاضي على امتعة مدينه الذي لم يكن له محل مستقر بالديار المصرية

(المادة ٦٧٥)

وكذلك يجوز لكل حامل كبيالة او سند تحت الاذن عمل عنه البر وتيسر لعدم الدفع في الاجل ان يضع الحجز التحفظي على منقولات وبضائع مدينه التاجر ولو كان له محل بالديار المصرية سواء كان المدين المذكور ساحبا للكبيالة او قابلا لها او معيلا بها بشرط سبق اعلان البر وتيسر للحجز عليه او اخباره به

(المادة ٦٧٦)

في الاحوال السالف ذكرها لا يكون الحجز التحفظي صحيحا الا اذا اعتبه في ظرف ثمانية ايام غير مواعيد المسافة طلب الحكم بصفحه

(المادة ٦٧٧)

صدور الحكم بصفحة الحجز التحفظي يجعله مجزا منفذا ويحصل البيع بحسب الاصول المقررة في باب حجز المنقولات ويعملها

(المادة ٦٧٨)

يجوز لمالك المنقولات ان يحجزها بأمر من القاضي عند من توجد تحت يده أيا كان

(المادة ٦٧٩)

تمين في العريضة المنقولات المراد خبزها

(المادة ٦٨٠)

الدعوى باستحقاق المنقولات يجب تقديمها في ظرف ثمانية ايام غير واعيذ المدافعة امام المحكمة التابع لها محل واضع اليد على المنقولات والا كانت الدعوى لاجية

(الفصل الثالث - في اختصاص الدائن بمقارات مدينه لحصوله على دينه)

(المادة ٦٨١)

كل من اراد من الدائنين ان يحصل بالتطبيق لما هو مقرر بالمادة ٩٥ من القانون المدني على اختصاصه بمقارات مدينه لحصوله على دينه يقدم عريضة لرئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المقار المراد الاختصاص به ويازم ان تكون تلك العريضة مرفوعة بصورة من الحكم ومثبتة على البيانات الاتية
اولاً اسم ولقب وصناعة الدائن ومحل سكنه والمحل الذي يعينه لنفسه في البلدة الكائن فيها مركز المحكمة

ثانياً اسم ولقب وصناعة المدين ومحل سكنه
ثالثاً تاريخ الحكم وبيان المحكمة الصادر منها
رابعاً مقدار الدين

خامساً بيان نوع العقار وموقعه بياناً كافياً صحيحاً

(المادة ٦٨٢)

يكتب رئيس المحكمة في ذيل العريضة امره بالاختصاص انما يجب عليه عند الترخيص به ان يراعي مقدار الدين وقيمة المقارات المبينة في العريضة بوجه التقريب ويجعل الاختصاص قاضراً على بعض تلك المقارات او على واحد منها فقط او على جزء من احدها اذا اقتضي الحال ذلك ورأي ان الجزء المذكور كاف لتأمين دفع اصل الدين والفوائد والمصاريف المستحقة للدائن

(المادة ٦٨٣)

اذا كان الدين المذكور في الحكم غير خال عن النزاع يجوز لرئيس المحكمة ان يقدره مؤقتاً ويعين المبلغ الذي يؤذن بالاختصاص بالمقارات من اجله

(المادة ٦٨٤)

إذا رفض رئيس المحكمة طلب الاختصاص بمقاررات المدين جاز لمن قدم العريضة ان يرفع الامر الصادر بذلك الى المحكمة الابتدائية مع طلب حضور المدين امامها بمقتضى علم خبر
والامر الذي يصدر من رئيس المحكمة او الحكم الذي يصدر منها بالترخيص بالاختصاص يلزم تسجيله على الالوجه المقررة بالمادة ٥٩٦ من القانون المدنى والمواد التالية لها

(الفصل الرابع - في عرض الدين على الدائن وايداعه ان لم يقبله ايداعا رسميا)

(المادة ٦٨٥)

إذا اراد المدين اداء الدين المقر به نقدا كان او غيره يعرضه عرضاً حقيقياً على الدائن على يد محضر وهو يحضر بذلك محضرا

(المادة ٦٨٦)

يبين في المحضر الشيء المعروض وعدد النقود ويذكر فيه ايضاً قبول الدائن او امتناعه عنه ووضع امضائه او امتناعه عنه او اقراره بالهجز عن وضع الامضاء

(المادة ٦٨٧)

تعطى للدائن صورة من المحضر المذكور

(المادة ٦٨٨)

يجوز ان يكون التنبيه على المدين بحضوره وقت الابداع في محضر العرض او بورقة مستقلة بشرط ان يسبق التنبيه يوم كامل بالاقبل على الابداع الذي يحصل في صندوق المحكمة

(المادة ٦٨٩)

يوزع مع الدين مقدار الفوائد المستحقة بعد العرض ويحصل الابداع بحضور الدائن او في غيبته ان لم يحضر وتعطى له صورة محضر الابداع ان كان حاضرا وتملن اليه في ظرف ثلاثة ايام ان كان غائبا والا كان المدين ملزما لاجل براءة ذمته من الدين بان يودع بدون اجزأت اخر الفوائد التي تستحق الى يوم الاعلان ويذكر ذلك في ورقته

(المادة ٦٩٠)

على المودع ان يعرف في وقت الايداع عن الجعوزات الواقعة على الدين المودع وعلى المودع لديه صراعاتها

(المادة ٦٩١)

يسلم الى الدائن ما صار ايداعه من بعد اخذ المخالصة منه واسترداد صورة المحضر المعلقة اليه ، اتمام الدين لم يحصل منه تقرير الى امين الصندوق برجوعه عن عرض ما اودعه

(المادة ٦٩٢)

انما على الدائن ان يثبت انه اخبر مدينه قبل استلام المبلغ المروض بثلاثة ايام بالاقبل بانه عازم على استلامه

(المادة ٦٩٣)

لا يجوز للدين ولورجع عن عرض الدين ان يسترد من الصندوق ماودعه فيه الا اذا اثبت حصول الاخبار منه لدائنه على يد محضر برجوعه عن العرض ومضى ثلاثة ايام من وقت الاخبار

(المادة ٦٩٤)

لا يجوز الرجوع عن العرض ولا استرداد المودع بعد صيرورة الحكم الصادر بصحة العرض حكماً انتهائياً

(المادة ٦٩٥)

يجوز تقديم طلب الحكم بصحة العرض او بطلانه بصفة دعوى اصلية او فرعية

(المادة ٦٩٦)

الحكم الصادر في شأن الدين المروض الذي لم يودع لا يكون مثبتاً لصحة العرض الا بايداع المدين له مع القوائد المستقاة لغاية يوم الايداع

(المادة ٦٩٧)

يجوز عرض الدين عرضاً حقيقياً وقت الحضور امام قاضي التحقيق او وقت المرافعة امام المحكمة بدون اجراءات اخر ويسلم المروض الى كاتب المحكمة وهو يودعه في الصندوق اذا لم يستلمه الدائن

(المادة ٦٩٨)

يحصل عرض العين المعنية التي لا يجب او لا يمكن تسليمها في محل الدائن بمجرد التنبيه عليه باستلامها

(المادة ٦٩٩)

يجوز للمدين ان يتحصل على تعيين حارس بمعرفة المحكمة للعين المعنية المعروضة

(الفصل الخامس - في اعطاء الصور)

(المادة ٧٠٠)

كتاب المحاكم وأمناء السجلات المحبوبة يعطون صورة او ملخصاً منها لكل طالب من بعد اخذ الرسوم المقررة بدون احتياج لاذن من القاضي والا حكم عليهم بالتضمينات

(المادة ٧٠١)

واما الاوراق الخصوصية المحررة على يد مامور شرعي فلا يجوز اعطاء صورها ولا ملخص منها لغير المتعاقدين فيها الا بحكم من المحكمة ويجوز ان يعين فيه قاض للاطلاع على الاوراق المحررة بمعرفة المأمور المذكور

(الفصل السادس - في تحكيم المحكمين)

(المادة ٧٠٢)

يجوز للمتعاقدين ان يشترطوا على وجه الاطلاق احواله ما ينشأ من النزاع في تنفيذ عقد معين على محكمين للحكم فيه ويجوز لهم ايضاً اشتراط الاحالة المذكورة للفصل في امر مخصوص

(المادة ٧٠٣)

لا يعم التحكيم الا بمن له التصرف المطلق في حقوقه ومشارطة التعكيم لا تصح الا في المنازعات التي يمكن تسويتها بالصلح بين الاخصام

(المادة ٧٠٤)

يجب ايضاح موضوع المنازعة بالتصريح في مشارطة التحكيم او في اثناء المرافعة ولو كان المحكمون مفوضين بالصلح والا كان العمل لاغياً

(المادة ٧٠٥)

لا يجوز التفويض للحكمين بالصلح ولا الحكم منهم بهذه الصفة الا اذا كان عددهم وترا
وكانوا مذكورين باسمائهم في المشارة المتضمنة لذلك التفويض او في عقد سابق عليها

(المادة ٧٠٦)

اذا كان المحكمون مفوضين فقط في الحكم مع اشتراط عدم استثنائه واقتضى الحال
لتعيين محكم مرجع جاز التفويض اليهم في تعيينه بمعرفتهم

(المادة ٧٠٧)

اذا لم يتفق كل من الاخصام وقت المنازعة على تعيين محكم او اتفقوا وامتنع واحد من
المحكمين او اكثر عن تادية ما نيظ به او تعذر عليه القيام به فبناء على عريضة من يطلب
التعجيل من الاخصام تعين المحكمة التي من خصائصها الحكم في تلك المنازعة لوتقدمت
اليها من يلزم من المحكمين بحضور الخصم الآخر او في غيبته بعد تكليفه بالحضور وفي
جميع الاحوال يجب ان يكون عدد المحكمين الذين تعينهم المحكمة وترا مساويا بالاقل
لعدد المتفق عليه بين الاخصام ما لم يكن بينهم شرط يخالف ذلك

(المادة ٧٠٨)

اذا كان المحكمون مفوضين في تعيين المحكم المرجح عند انقسام آرائهم في الحكم ولم
يتفقوا على انتخابه فعينه المحكمة بمعرفتها

(المادة ٧٠٩)

اذا لم يتم احد المحكمين المعينين بمعرفة المحكمة ما نيظ به لاي سبب من الاسباب يعين
بدله بمعرفتها ويمتد ميعاد الحكم في هذه الحالة لمدة شهر

(المادة ٧١٠)

اذا لم يتم الحكم المعين بمعرفة احد الاخصام او الحكم المرجح ما نيظ به يعين بدله بمعرفة الخصم
او المحكمين الباقيين على حسب الاحوال

(المادة ٧١١)

مشاركة محكم المحكمين يلزم ان تثبت بالكتابة

(المادة ٧١٢)

على المحكمين ان يجهزوا في الميعاد المشروط الا اذا رضى الاخصام بامتداده

(المادة ٧١٣)

إذا لم يشترط ميعاد للحكم فعلى المحكمين ان يحكموا في ظرف ثلاثة اشهر من تاريخ تعيينهم في هيئة محكمة محكمين ولا يجوز لمن يطلب التمعيل من الاخصام ان يقدم الدعوى الى المحكمة او يطلب منها تعيين محكمين آخرين اذا كان الاخصام متفقين على الحكم بمعرفة محكمين

(المادة ٧١٤)

إذا لم يتمم الحكم بعد قبوله التحكيم ما يبط به بغير سبب مقبول جاز الحكم عليه بالنقضينات للاخصام

(المادة ٧١٥)

لا يجوز عزل المحكمين بعد تعيينهم الا برضا جميع الاخصام

(المادة ٧١٦)

لا يجوز ردهم عن الحكم الا لاسباب تحدث او تظهر بعد مشاركة التحكيم

(المادة ٧١٧)

تتبع في المرافعة امام المحكمين الاصول والمواعيد المتبعة امام المحاكم الا اذا حصلت معافاة المحكمين منها صراحة ويصدر الحكم منهم بالتطبيق على قواعد القانون

(المادة ٧١٨)

المحكمون المفوض اليهم بالصلح يعافون من الاجراءات المتبعة في المرافعات ومن التطبيق على قواعد القانون

(المادة ٧١٩)

يجب على الاخصام ان يقدموا ادلتهم وسنداتهم قبل انقضاء الميعاد المحدد للحكم بخمسة عشر يوماً بالاقبل والا جاز الحكم بناء على الطلبات والسندات التي قدمها احدهم الا في الحالة التي يكون فيها ميعاد الحكم اقل من اربعة اسابيع فانه يجب تقديم الادلة والسندات في النصف الاول من الميعاد

(المادة ٧٢٠)

كل دعوى بمحصول تزوير في الكتابة او ظهور حادثة جنائية يوقف عمل المحكمين والميعاد المحدد للحكم

(المادة ٧٢١)

يكون حكم المحكمين معتبرا اذا اشتمل على امضاء اغلبيهم واثبات امتناع الباقي من الامضاء

(المادة ٧٢٢)

في حالة انقسام آراء المحكمين يعطون اراءهم بالكتابة والمحكم المرجح يحكم معهم بعد هذا كرتهم سوية فان لم يمكنه الجمع بينهم يحكم بانقراده على شرط انضمامه في كل مادة لاحد الآراء الحاصلة منهم

(المادة ٧٢٣)

احكام المحكمين لا تقبل المعارضة

(المادة ٧٢٤)

انما يجوز استئنافها ما لم يكن متفقا على خلاف ذلك ويكون الاستئناف على حسب الاصول المقررة في حق الاحكام الصادرة من المحاكم

(المادة ٧٢٥)

احكام المحكمين ولو التجهيزية تقدم بمعرفة اقدمهم او بمعرفة اقدمهم في ظرف ثلاثة ايام من صدورها الى قلم كتاب المحكمة التي كان يلزم رفع المنازعة اليها وتصدر واجبة التنفيذ بأمر من قاضي المواد الجزئية او من رئيس المحكمة الابتدائية على حسب الاحوال

(المادة ٧٢٦)

المحكمة التي سلم اليها حكم المحكمين تختص دون غيرها بما يتعلق بتنفيذه

(المادة ٧٢٧)

يجوز للاخصام طلب بطلان الحكم الصادر من المحكمين بمعارضتهم لامر التنفيذ في الاحوال الآتية

اولاً اذا كانت مشاركة التحكيم باطلّة او مضى ميعاد الحكم ولم يحصل الرضا بامتداده

ثانياً اذا صدر الحكم بدون مشاركة تحكيم او خرج عن حدودها

ثالثاً اذا صدر الحكم من محكمين لم يمينوا بموافقة القانون او صدر من بعضهم وكانوا

غير مأذونين بالحكم في غيبة الآخرين

رابعاً اذا صدر الحكم بشيء لم يطلبه الاخصام

(تم قانون المرافعات ويؤتيه قانون تحقيق الجنابات)

فهرست
قانون المرافعات وما يتعلق بها
في المواد المدنية والتجارية

الصادر عليه الامر العالي المؤرخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ هجرية
(١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ميلادية)

صحيفة

- ٥ قانون المرافعات وما يتعلق بها في المواد المدنية والتجارية
- ٥ قواعد عمومية ابتدائية
- ١٠ (الكتاب الاول) - في المرافعات امام محكمة اول درجة
- ١٠ (الباب الاول) في الاصول المتعلقة باختصاص المحاكم بالنسبة لانواع القضايا
وامميتها
- ١٢ (الباب الثاني) في رفع الدعوى وفي اختصاص المحاكم بالنسبة لمركزها
- ١٦ (الباب الثالث) في حضور الاخصام او وكلائهم
- ٢٤ (الباب الرابع) في الاحكام
- ٢٧ (الباب الخامس) في الاحكام الصادرة في غيبة احد الاخصام
- ٢٩ (الباب السادس) في الاوامر التي تصدر على عريضة احد الاخصام
- ٣٠ (الباب السابع) في الاجراءات التي تحدث امام المحكمة الابتدائية
- ٣٠ الفصل الاول - في دفع الدعوى بأوجه ابتدائية قبل الدخول في موضوعها
- ٣٠ الفرع الاول - في الدفع بعد اختصاص المحكمة بالدعوى وطلب الاحالة
على محكمة اخرى
- ٣١ الفرع الثاني - في الدفع بدعوى بطلان ورقة الطلب او غيرها
- ٣١ الفرع الثالث - في الدفع بطلب الميعاد
- ٣٣ الفصل الثاني - في الاجراءات المتعلقة بالثبوت
- ٣٣ الفرع الاول - في استجواب الاخصام
- ٣٥ الفرع الثاني - في التمييز
- ٣٧ الفرع الثالث - في التفتيحات
- ٤٣ الفرع الرابع - فيما يتعلق بأهل الخبرة
- ٤٦ الفرع الخامس - في الكشف على الاعيان الثابتة
- ٤٧ الفرع السادس - في تحقيق الخطوط

- ٥١ الفصل الثالث - فيما يتعلق بدعوى التزوير
- ٥٣ الفصل الرابع - في الدعاوي الفرعية والدعاوي التي تقام من المدعى عليهم على المدعين في أثناء الدعاوي الاصلية وفي دخول شخص ثالث في الدعاوي غير المتداعين
- ٥٤ الفصل الخامس - في انقطاع المرافعة او تركها
- ٥٦ الفصل السادس - في رد القضاة عن الحكم
- ٥٩ (الباب الثامن) في طرق الطعن في الاحكام
- ٥٩ الفصل الاول - في المعارضة
- ٦١ الفصل الثاني - في الاستئناف
- ٦٦ الفصل الثالث - في التماس اعادة الحكم بالمحكمة التي اصدرته
- ٦٧ (الباب التاسع) في التنفيذ
- ٦٧ الفصل الاول - قواعد عمومية
- ٧٢ الفصل الثاني - في التنفيذ بطريق الحجز على المملذين لدى غيره من النقولات وفي الحجز على ذلك تحفظاً
- ٧٦ الفصل الثالث - في التنفيذ بحجز المفروشات والاعيان المنقولة وبيعها
- ٨٣ الفصل الرابع - في حجز وبيع الايرادات المقررة والسندات والسهم والديون
- ٨٨ الفصل الخامس - في القسمة بين الزملاء
- ٩٢ الفصل السادس - في التنفيذ ببيع العقار
- ٩٢ الفرع الاول - في الاجراءات المتعلقة بنزع الملكية
- ١٠٠ الفرع الثاني - في المسائل الفرعية التي تنشأ عن نزع الملكية وفي اعادة بيع العقار بالمزايدة على ذمة الراعي عليه المزااد الاول وفي بيع العقار الغير محجوز يبعار رسمياً بالمحكمة

صحيفة.

- ١٠٠ القسم الاول - في الاجراءات التي تحصل بانضمام بعض الدائنين الى بعض
- ١٠١ القسم الثاني - في دعوى الغير باستحقاق العقار
- ١٠٢ القسم الثالث - فيما يتعلق بيطلان الاجراءات
- ١٠٣ القسم الرابع - في اداء بيع العقار بالزيادة على ذمة الراعي عليه المزايا الاول
- ١٠٤ القسم الخامس - في بيع عقارات القدس والقاصر
- ١٠٥ القسم السادس - في بيع العقار اختيارا وفي بيعه بطريق المزايا لعدم امكان قسمته
بقية ضرر
- ١٠٦ الفرع الثالث - في توزيع ثمن المبيع على حسب درجات المداينين
- ١١٠ (الباب العاشر) في مرافعات واجراءات متنوعة
- ١١٠ الفصل الاول - في خصامة القضاء
- ١١٢ الفصل الثاني - في الاجراءات التخفيفية
- ١١٤ الفصل الثالث - في اختصاص الدائن بعقارات مدينه لحصوله على دينه
- ١١٥ الفصل الرابع - في عرض الدين على الدائن وايداعه ان لم يقبله ايداعا رسميا
- ١١٧ الفصل الخامس - في اعطاء الصور
- ١١٧ الفصل السادس - في تحكيم المعكدين



قانون تحقيق الجنايات



الصادر عليه الامر العالي المؤرخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ هجرية
(١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ميلادية)



(الطبعة الاولى)

بالطبعة الجامعة بمصر بسوق الخضار القديم «لسليم حبالين»
سنة ١٣١١ هجرية

امر عال

﴿ نحن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على امرنا الرقيم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب الحاكم الاهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من امرنا الرقيم ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هو آت

(المادة الاولى)

قانون تحقيق الجنابات المرفوق بأمرنا هذا المشتل على مائتين وخمس وخمسين مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولاً به في كل جهة من جهات القطر المصري من بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابدائية الكائنة تلك الجهة في دائرتها

(المادة الثانية)

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا
صدر بمرأى عابدين في ١٣ محرم سنة ١٣٠١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣)

﴿ محمد توفيق ﴾

باصر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(شريف)

ناظر الحقانية

(فخري)



قانون تحقيق الجنايات

الكتاب الاول (في التحقيق الابتدائي)

الباب الاول

(في قواعد عمومية)
(المادة ١)

لا يجوز توقيع العقوبات المقررة قانوناً للجنايات والجنح والمخالفات الا بمقتضى حكم صادر من المحكمة المختصة بذلك

(المادة ٢)

لا تقام الدعوى العمومية بطلب العقوبة الا من اعضاء قلم النائب العمومي عن الحضرة الخديوية

(المادة ٣)

يجوز لكل من اعضاء قلم النائب العمومي عن الحضرة الخديوية والمدعي بالحقوق المدنية ان يطلب التحقيق في المواد الجنائية ومواد الجنح والمخالفات وهذا فضلاً عما لمحكمة الاستئناف من الحق في طلب اجراء التحقيق وعما لقاضي التحقيق من الحق في اجرائه من تلقاء نفسه في حالة مشاهدة الجاني مثلبساً بالجناية

(المادة ٤)

لا يجوز اجراء التحقيق الا بمعرفة قاضي التحقيق او بمعرفة من ينتدبه لذلك ولا يحصل الشروع فيه الا بناء على طلب يقدم له وهذا فيما عدا حالة تلبس الجاني بالجناية

(المادة ٥)

ما مورية الضبطية القضائية التي من وظيفتها جمع الاستدلالات الموصلة للتحقيق والدعوى تؤدى بمعرفة ما مورى الضبطية القضائية واعولنهم الذين تحت ادارتهم

(المادة ٦)

مأ مورو الضبطية القضائية في الجهات التي تكون فيها تأدية وظائفهم هم
اعضاء قلم النائب العمومي عن الحضرة الخديوية
محافظو القصور والامصار

المديرون

مأ مورو الضبطيات

مأ مورو ضبطيات الاقسام

نظار اقسام الضبطيات

ضباط القزقولات

مشايخ البلدان

وغير من ذكر ممن تعينهم الحكومة بهذه الصفة من موظفيها

(المادة ٧)

لا يجوز لاحد بغير امر من المحكمة ان يدخل في بيت مسكون لم يكن مفتوحاً للعامة ولا
مخصصاً لصناعة او تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية الا في الاحوال المبينة في
القوانين او في حالة تلبس الجاني بالجناية او في حالة الاستغاثة او طلب المساعدة من
الداخل او في حالة الحريق او الفرق

الباب الثاني

(في الضبطية القضائية)

(المادة ٨)

يجب على كل من علم في اثناء تأدية وظائفه من موظفي الحكومة او مأ موري الضبطية
القضائية او مأ موري جهات الادارة بوقوع جناية او جنحة او مخالفة ان يخبر بذلك فوراً.
قلم النائب العمومي بالمحكمة التي وقعت في دائرتها الجناية او الجنحة او المخالفة او قلم
النائب العمومي بالمحكمة التي يمكن ان يوجد في دائرتها من يظن وقوع الجناية او الجنحة
او المخالفة منه

(المادة ٩)

وكذلك كل من عاين وقوع جناية تخل بنظام الامنية العمومية او يترتب عليها تلف حياة انسان او ضرر للملكة يجب عليه ان يخبر بها قلم النائب العمومي ويجب عليه ايضا في حالة تلبس الجاني بالجناية وفي جميع الاحوال المماثلة لما ان يحضر الجاني امام رئيس قلم النائب العمومي او يسلمه لاحد ماموري الضبطية القضائية او لاحد اعوان الضبط والربط بدون احتياج لامر بضبطه وذلك ان كان ما وقع منه يستوجب القبض عليه احتياطاً

(المادة ١٠)

يجب على ماموري الضبطية القضائية ان يقبلوا التبليغات التي ترد اليهم في دائرة وظائفهم بشأن الجنايات والجلب والمخالفات وان يمشوا بها فوراً الى قلم النائب العمومي بالحكمة التي من خصائصها الحكم في ذلك

(المادة ١١)

ويجب عليهم وعلى مروضهم ان يستحصلوا على جميع الايضاحات ويمجروا جميع التمرات اللازمة لتسهيل تتبع الوقائع التي يصير تبليغها اليهم على الوجه المتقدم بيانه او يعلمون بها باي كيفية كانت وعليهم ايضا ان يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت الوقائع الجنائية ويمحروا بجميع ذلك محضرا يرسل الى قلم النائب العمومي مع الاوراق الدالة على الثبوت

(المادة ١٢)

يجوز ايضا للمؤسسة الضبطية القضائية ماعدا اعضاء قلم النائب العمومي اجراء التحقيق بناء على توصيل من قاضي التحقيق بشرط ان لا يتجاوزوا الحدود المقررة في ذلك التوكيل

(المادة ١٣)

ومنع ذلك يجوز لاجراء قلم النائب العمومي وغيرهم من ماموري الضبطية القضائية ان يشرعوا فوراً في اجراء التحقيقات الابتدائية في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية

(المادة ١٤)

مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية هي رؤيته حال ارتكابها او عقب ارتكابها ببرهة يسيرة و يعتبر ايضا ان الجاني شهود متلبسا بالجناية اذا اتبعه من وقعت عليه الجناية عقب وقوعها منه بزمان قريب او اتبعته العامة مع الصياح او وجد سيفه ذلك الزمن حاملا لآلات او اسلحة او امتعة او اوراق او اشياء اخرى يستدل منها على انه مرتكب الجناية او مشارك فيها

(المادة ١٥)

يجب على مامور الضبطية القضائية في هذه الحالة ان يتوجه بلا تاخير الى محل الواقعة ويحضر ما يلزم من الحاضر ويثبت حقيقة وجود الجناية وكيفية وقوعها وحالة المحل الذي وقعت فيه ويسمع شهادة من كان حاضرا او من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة وفاعلها

(المادة ١٦)

ويجوز له ان يمنع الحاضرين عن الخروج من محل الواقعة او عن التباعد عنه حتى يتم تحرير المحضر ويسوغ له ايضا ان يستحضر في الحال كل من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة

(المادة ١٧)

واذا خالف احد من الحاضرين امر المامور المذكور بعدم الخروج او التباعد او امتنع احد عن دعاهم عن الحضور بذكر ذلك في المحضر

(المادة ١٨)

وتحكم محكمة المخالفات على من خالف فيما ذكر بالمادة السابقة بغرامة من عشرين قرشا ديوانيا الى مائة قرش وبالحبس من اربع وعشرين ساعة الى اسبوع ويكون حكمها بذلك بناء على المحضر السالف ذكره الذي يلزم اعتماده واعتباره حجة بها

(المادة ١٩)

اذا شهود الجاني متلبسا بالجناية او وجدت قرائن احوال تدل على وقوع الجناية منه او على الشروع في ارتكابها او على وقوع جنحة سرقة او نصب او تعبد شديد او اذا لم يكن للتهم محل معين معروف بالقطر المصري يجوز لمامور الضبطية القضائية ان يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل قوية على اتهمه و بعد سماع اقواله ان لم

يأت بما يبرئه يرسله في ظرف اربع وعشرين ساعة الى المحكمة التي من خصائصها ذلك ليكون تحت تصرف قلم النائب العمومي وللقلم المذكور ان يطلب استجوابه بمعرفة قاضي التحقيق في ظرف اربع وعشرين ساعة

(المادة ٢٠)

ويمجوز أيضاً لأمور الضبطية القضائية في الحالة المبينة في المادة السابقة ان يصدر امرا بضبط المتهم واحضاره ان لم يكن حاضرا ويذكر ذلك في المحضر

(المادة ٢١)

يسلم الامر بالضبط والاحضار لاي محضر او لاي مامور من مأموري الضبط والربط

(المادة ٢٢)

يجوز لأمور الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية ان يدخل في منزل المتهم وينتشره ويجب عليه ان يضبط كل ما يجده في اي محل كان من اسلحة وآلات وغيرها مما يظهر انه استعمل في ارتكاب الجناية ويمكن الوصول به الى كشف الحقيقة وعليه ان يحضر محضراً بما يحصل من هذه الاجراءات

(المادة ٢٣)

ويجب عليه ايضاً ان يضبط الاوراق التي توجد بمحل المتهم

(المادة ٢٤)

الاشياء التي تضبط توضع في حزم مغلقة وتربط ويختتم عليها ويكتب على شريط من ورق داخل تحت الختم تاريخ المحضر المحرر بضبط تلك الاشياء وتذكر المادة التي حصل لاجلها الضبط

(المادة ٢٥)

يجوز لأمور الضبطية القضائية ان يستعين بمن يلزم من اهل الخبرة والاطباء وان يطلب منهم تقريراً عن المواد التي تمكنهم صناعتهم من افصاحها ويجب علي من يستعين به منهم ان يحلف ميثاقاً امامه على انه يدي رايه بحسب ذمته

(المادة ٢٦)

إذا حضر احد اعضاء قلم النائب العمومي في وقت مباشرة تحقيق صار البدء فيه بمعرفة احد مأموري الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية فله ان يستمع او يأذن لنظام المذكور باتمامه

(المادة ٢٧)

يجوز لكل من أعضاء قلم النائب العمومي في حالة اجراء التحقيق بنفسه ان يكلف اي مأمور من مأموري الضبطية القضائية ببعض الاعمال التي من خصائصه

(المادة ٢٨)

اذا اقتضى الحال توجه مأموري الضبطية القضائية الى محل الواقعة لاجراء التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية يجب عليهم ان يخبروا قلم النائب العمومي بذلك

(المادة ٢٩)

ويجب على أعضاء قلم النائب العمومي ان يخبروا قاضي التحقيق فوراً بما ذكر في المادة السابقة

(المادة ٣٠)

يجب على من شرع في اجراء التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية من مأموري الضبطية القضائية او من أعضاء قلم النائب العمومي ان يسلّم اوراق التحقيق الى القاضي المعين له متى حضر لتمام الاجراءات المتعلقة بذلك وللقاضي المذكور ان يأذن لما مور الضبطية القضائية بالاستمرار على التحقيق الذي حصل الشروع فيه او يكلفه باعمال معينة مخفصة بالتحقيق

(المادة ٣١)

للمأموري الضبطية القضائية في اثناء مباشرتهم التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية او في اثناء اجراء عمل مختص به بناء على توكيل ان يستعينوا بالقوة العسكرية مباشرة

الباب الثالث

(في طلب التحقيق وفي اجرائه وفي الدعوى العمومية)

(المادة ٣٢)

يجب على مأموري الضبطية القضائية ان يرسلوا بلا تاخير محاضر التحقيق التي حرروها وغيرها من الاوراق والاشياء التي ضبطوها في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية الى قلم النائب العمومي بالمحكمة التي جرى التحقيق او الضبط في دائرتها وعلى احد أعضاء القلم المذكور ان يطلع على التحقيق فوراً ويرسل اوراقه الى قاضي التحقيق مع بيان طلباته

(المادة ٣٣)

يجب ايضا على مأموري الضبطية القضائية ان يرسلوا مباشرة في اقرب وقت الى قلم النائب العمومي مايصل اليهم من التبليغات وما حرروه من محاضر التحقيق ومحاضر التحريات التي صار اجراؤها بمقرتهم عن الجنايات والجنح والمخالفات

(المادة ٣٤)

ويجوز لكل واحد من اعضاء قلم النائب العمومي بناء على التبليغات والمحاضر المذكورة وغيرها مما علم به من الاخبار ان يقدم المادة المتعلقة بذلك الى قاضي التحقيق ويرسل له الاوراق مع بيان طلباته

(المادة ٣٥)

على اعضاء قلم النائب العمومي في مواد المخالفات ان يقدموا الدعوى مباشرة الى محكمة المخالفات مع تكليف المتهم بالحضور امامها واما في مواد الجنح فييجوز لهم ان يرفعوا الدعوى الى محكمة الجنح ان لم يكن المتهم مجبونا مع تكليفه بالحضور مباشرة

(المادة ٣٦)

اذا شوهد الجاني متلبسا بالجناية وقبض عليه بسبب فعل يستوجب العقوبة باحدى العقوبات انقذرة للجنح فييجوز لقلم النائب العمومي بعد استجوابه ان يطلب حضوره في الحال بجلسة المحكمة ويجوز له ايضا في هذه الحالة ان يبقي المتهم في السجن

(المادة ٣٧)

فان لم تكن جلسة المحكمة منعقدة وجب على قلم النائب العمومي ان يطلب حضور المتهم في جلسة اليوم التالي ليوم القبض عليه ويسوغ عقد جلسة مخصوصة لذلك عند الاقتضاء

(المادة ٣٨)

يجب على وكلاء النائب العمومي بالمحاكم الابتدائية ان يرسلوا له في كل اسبوع كشفا ببيان التبليغات التي وصلت اليهم في اثناء الثانية ايام الماضية وبيان ما صار اجراؤه في كل قضية

(المادة ٣٩)

يجوز للمحاكم الاستئناف ان تطلب اقامة الدعوى الجنائية على حسب ما هو مقرر في المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

الباب الرابع

(في الشكاوي وفي المدعي بالحقوق المدنية)

(المادة ٤٠)

الشكاوي التي لا يدعي فيها اربابها بحقوق مدنية تعد من قبيل التبليغات

(المادة ٤١)

ولا يعتبر المشتكي انه مدع بحقوق مدنية الا اذا صرح بذلك في الشكوى او في ورقة مقدمة بعدها او اذا طلب في احدهما تعويضا ما

(المادة ٤٢)

كل شكوى او ورقة تتضمن الدعوى من احد بحصول ضرره و يصرح فيها بانه مدع بحقوق مدنية يجب ان ترسل الى قلم النائب العمومي

(المادة ٤٣)

يجوز للمدعي بالحقوق المدنية في مواد الخالفات والجنح ان يرفع دعواه الى المحكمة المختصة بها مع تكليف خصمه مباشرة بالحضور امامها بشرط ان يرسل اوراقه الى قلم النائب العمومي قبل انعقاد الجلسة بثلاثة ايام

(المادة ٤٤)

يجب على المدعي بالحقوق المدنية ان يعين له محلا في البلدة الكائن فيها مركز المحكمة المختصة بالحكم في دعواه اذا لم يكن مقيما فيها وان لم يفعل ذلك يطن ما يلزم اعلانه اليه الى قلم كتاب المحكمة ويكون ذلك صحيحا

(المادة ٤٥)

يجوز لكل من ادعى حصول ضرره من جناية او خنعة او مخالفة ان يقدم شكواه بهذا الشأن وقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية في اي حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة

(المادة ٤٦)

يجوز للمدعي بالحقوق المدنية ان يترك دعواه في اي حالة كانت عليها بشرط ان يدفع الرسوم مع عدم الاخلال بالتعويضات التي يستحقها المتهم ان كان لها وجه

(المادة ٤٧)

يكون الاجراء فيما يملق بالتفتيشات في الاحوال التي تقضي فيها الشريعة الاسلامية
بالدية على حسب الاحكام المقررة في الشريعة المذكورة انما لا تتبع هذه الاحكام
الا في حق الاشخاص السارية عليهم



الباب الخامس

(في التحقيق وقاضيه)

(المادة ٤٨)

يقوم باداء وظائف قاضي التحقيق في دائرة كل محكمة ابتدائية قاض يعين من قضاة
المحكمة المذكورة

(المادة ٤٩)

يجوز لقاضي التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلبساً باجناية ان يجري من تلقاء نفسه
جميع الاعمال التي تكون من خصائص مأموري الضبطية القضائية في مثل تلك الحالة

(المادة ٥٠)

ويجب عليه في الحالة المذكورة ان يخبر رئيس قلم النائب الممومي عند شروعه في التحقيق
او عند انتقاله الى محل الواقعة اللازم تحقيقها

(المادة ٥١)

اذا ابتدأ احد اعضاء قلم النائب الممومي او غيره من مأموري الضبطية القضائية
في اجراءات التحقيق وترا أي لقاضي التحقيق عدم استيفاء بعضها كان له الحق في اعادة
الم يكن مستوفياً منها

(المادة ٥٢)

لا يجوز لقاضي التحقيق ان يشرع في اجرائه من تلقاء نفسه الا في حالة مشاهدة الجاني
متلبساً بالجناية انما له مباشرة اجراءات التحقيق وانما متى رفعت له المسألة بالاوجه
المعتبرة قانوناً

(المادة ٥٣)

يجوز للتهمة في ككل الاحوال ان يرفع لقاضي التحقيق قبل استجوابه مسألة عدم

اختصاصه بالدعوى او عدم جواز سماعها بناء على ان الفعل المسند اليه لم يكن مستوجبا للمقوبة على حسب القانون

(المادة ٥٤)

على قاضي التحقيق ان يحكم في ظرف اربع وعشرين ساعة في تلك المسائل الفرعية بعد تقديم اقوال احد اعضاء قلم النائب العمومي فيها بالكتابة وبعد سماع اقوال المدعي بالحقوق المدنية

(المادة ٥٥)

تجوز المعارضة من جميع الاخصام في الامر الذي يصدر من قاضي التحقيق بالحكم في المسائل الفرعية المذكورة بشرط تقديمها في ظرف ثلاثة ايام من وقت اعلان الامر المذكور

وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة وترفع بناء على طلب احد اعضاء قلم النائب العمومي الى محكمة الجنح حال انعقادها بهيئة اودة المشورة ولا يستأنف الحكم الذي يصدر من تلك المحكمة

وتقديم المعارضة يوقف الاستجواب دون غيره من الاجراءات المتعلقة بالتحقيق

(المادة ٥٦)

اذا طلبت محكمة الاستئناف اقامة دعوى عمومية فيقوم باداء وظائف قاضي التحقيق من تعينه لذلك من اعضائها

ويجوز لمن تعينه محكمة الاستئناف من اعضائها لهذا الغرض ان ينتدب لاجراءات التحقيق احد قضاة المحكمة الابتدائية التي يلزم استيفاء تلك الاجراءات في دائرتها

الباب السادس

(في الادلة والبراهين)

(المادة ٥٧)

يستحب قاضي التحقيق في جميع اجراءاته كتابا يمضي معه المحاضر ويحفظ الاوامر والاوراق

(الفصل الاول - في الادلة المحسوسة)

(المادة ٥٨)

يجب على قاضي التحقيق ان يثبت حالة الشيء او الانسان الذي وقعت عليه الجناية وان يجمع كافة الادلة المحسوسة التي بها يمكن الوصول الى معرفة الجاني ومعرفة درجة الجناية

(المادة ٥٩)

اذا استلزم اثبات الحالة الاستعانة بطبيب او احد من اهل الفن فيجب على قاضي التحقيق الحضور وقت العمل وملاحظته

(المادة ٦٠)

اذا اقتضى الحال اجراء التحري او اثبات الحالة بدون حضور قاضي التحقيق بسبب ضرورة بعض اعمال تحضيرية او تجارب متكررة او باي سبب آخر فيجب على القاضي المذكور ان يصدر امرا بذلك تذكر فيه الاسباب وتبين انواع اثبات الحالة وانواع التحقيق مع تعيين ما يراد اثبات حالته او تحقيقه

(المادة ٦١)

يجب على الاطباء ورجال الفن ان يحلفوا يمينا امام قاضي التحقيق على ابداء رايهم بحسب الذمة ويقدموا تقريراً بالكتابة توضع عليه امضاؤهم ويرفق باوراق التحقيق لاعتباره على حسب الاقتضاء

(المادة ٦٢)

يجب على قاضي التحقيق ان يجمع كافة البراهين التي تثبت ان الاشياء والاوراق والكتابة المتعلقة بالواقعة الجناية هي بينها ويسوغ له ايضاً ان ينتقل الى منزل المتهم سواء طلب منه ذلك او من تلقاء نفسه ليفتش فيه عن الاوراق وعن جميع ما يرى حصول فائدة منه لظهور الحقيقة

(المادة ٦٣)

ويسوغ ايضاً لقاضي التحقيق ان ينتقل الى الاماكن الاخر التي يغلب على ذهنه اخفاء شيء فيها مما ذكر في المادة السابقة

(المادة ٦٤)

يجوز لقاضي التحقيق ان يضبط في مصلحة البوطة كافة الخطابات والرسائل والجرالد والمطبوعات وان يضبط في مصلحة التفرقات كافة التفرقات التي يرى حصول فائدة منها لظهور الحقيقة ويكون ذلك بناء على امر مشتمل على الاسباب المبني عليها ولاعضاء قلم النائب العمومي الحق في اجراء ما ذكر في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية

(المادة ٦٥)

اذا لزم اجراء التفتيش في جهة خارجة عن المدينة القيمة بها المحكمة من الجهات الداخلة في دائرة اختصاص المحكمة المذكورة يجوز لقاضي التحقيق ان يكلف احد ماموري الضبطية القضائية باجراء التفتيش والاعمال المذكورة في مادتي ٦٢ و ٦٣ اما اذا كانت الجهة المقتضي اجراء التفتيش فيها خارجة عن دائرة اختصاص تلك المحكمة فللقاضي التحقيق ان يطلب من قاضي التحقيق بالمحكمة الكائنة في دائرتها الجهة المذكورة ان يباشر الاعمال المتقدم ذكرها ويسوغ لهذا القاضي اذا اقتضى الحال ذلك ان ينتدب لاجراء التفتيش احد ماموري الضبطية القضائية

(المادة ٦٦)

الاصول المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية بشأن تحقيق عين الاوراق التي تحصل عليها المضاهاة في مواد التزوير والافرار بصحتها تتبع ايضاً في التحقيقات الجنائية

(الفصل الثاني - في الاثبات بالبيننة)

(المادة ٦٧)

يجوز لقاضي التحقيق ان يسمع شهادة من يرى لزوم سماع شهادته من الشهود على الوقائع التي تثبت ارتكاب الجناية واحوالها واسنادها للتهم او براءة ساحتها منها او يتوصل بها الى اثبات ذلك

(المادة ٦٨)

الشهود الذين يرى لقاضي التحقيق من تلقاء نفسه لزوم سماع شهادتهم يكلفون بالحضور امامه على يد مخضر بناء على امر يصدر منه ويجوز للقاضي المذكور في كل الاحوال ان يسمع شهادة من يحضره باختياره بدون سبق تكليفه بالحضور

(المادة ٦٩)

يجب على قاضي التحقيق ان يسمع شهادة كل شاهد طلب احد أعضاء قلم النائب العمومي مباشرة حضوره وان يأمر بطلب حضور كل شاهد طلب المتهم استشهاده ويجب عليه ايضاً ان يسمع شهادة الشهود الذين يكلفهم بالحضور المدعي بالحقوق المدنية

(المادة ٧٠)

ومع ذلك اذا كلف مباشرة احد أعضاء قلم النائب العمومي او المدعي بالحقوق المدنية الشهود بالحضور فتعيين اليوم لسماع شهادتهم يكون بمعرفة قاضي التحقيق انما يجب على القاضي المذكور في كل الاحوال ان يشرع في سماع شهادة الشهود وفي التحقيق في اقرب وقت على قدر الامكان ولا يسوغ له ان يؤخر سماع شهادة الشهود الى معاد يتجاوز ثمانية ايام

(المادة ٧١)

اذا حصل تكليف الشهود بالحضور بناء على طلب المتهم او بناء على طلب المدعي بالحقوق المدنية جاز لقاضي التحقيق ان يطلب من كلهم بالحضور منها بيان الاسئلة التي يرام توجيهها اليهم وان يحكم بعد ذلك باسرى يدمر منه بصرف النظر عن الاستشهاد المطلوب وللخصم المعارضة في ذلك الامر في ظرف اربع وعشرين ساعة من وقت تبليغه اليه وتقدم المعارضة المذكورة الى محكمة الجنح في اودة المشورة

(المادة ٧٢)

تسمع شهادة كل واحد من الشهود على انفراد بغير حضور الباقي انما يجوز مواجعة بعضهم بالبقى الآخر بعد ذلك

ويكون سماع الشهادة على وجه العموم في جلسة علنية ومع ذلك يجوز لقاضي التحقيق ان يأمر بسماعها في جلسة سرية سراحة لاحقاق الحق او الاداب او لظهور الحقيقة

(المادة ٧٣)

يجب على الشهود ان يحلفوا يميناً على انهم يشهدون بالحق ولا يقولون غيره انما يجوز لقاضي التحقيق ان يسمع على سبيل الاستدلال بدون حلف يمين شهادة من يصح تجريجه من الشهود بمقتضى ما هو مقرر في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

(المادة ٧٤)

يجب على قاضي التحقيق ان يطلب من كل واحد من الشهود ان يبين اسمه ولقبه وسنه وصنفته ومحل سكنه

(المادة ٧٥)

يحضر المتهم في الجلسة ويموز له ان يوجه الى الشهود الاسئلة التي يرى له لزوم توجيهها اليهم سواء كان بنفسه او بواسطة المدافع عنه
ويحضر في الجلسة ايضاً احد اعضاء قلم النائب العمومي والمدعي بالحقوق المدنية
(المادة ٧٦)

يجوز لقاضي التحقيق ان يسمع شهادة شهود بغير حضور المتهم ولا احد من اعضاء قلم النائب العمومي ولا المدعي بالحقوق المدنية اذا رأى لزوماً لذلك انما تعتبر الشهادات التي تسمع على هذا الوجه انها على سبيل الاستدلال فقط ولا تنلي في اثناء المرافعة الا بعد سماع شهادة الشهود في الجلسة العلنية

(المادة ٧٧)

يكتب الكاتب المعين مع قاضي التحقيق اجوبة الشهود وشهاداتهم بغير تحشير بين السطور وان حصل شطب او تغريغ فيصدق عليه القاضي والكاتب والشهود ويضع على جميع ذلك كل منهم امضاء والا فلا يعتبر ولا يعمل به

(المادة ٧٨)

يضع كل من القاضي والكاتب امضاءه على الشهادة وكذلك الشاهد بعد تلاوتها عليه واقراره بانه مصر عليها فان امتنع عن وضع امضائه اولم يمكنه وضعه بذكر ذلك في الشهادة وفي كل الاحوال يضع كل من القاضي والكاتب امضاءه على كل صحيفة منها

(المادة ٧٩)

يجب على كل من دعي للحضور امام قاضي التحقيق لتأدية شهادة ان يحضر بناء على الطلب المحرر اليه والا يصدر القاضي المذكور بعد سماع اقوال احد اعضاء قلم النائب العمومي حكماً انتهايياً لا يستأنف بالزامه بدفع غرامة قدرها مائة قرش ويكلف بالحضور ثانياً بمصاريف من طرفه فان تاخر عن الحضور في المرة الثانية يحكم عليه بغرامة من مائتي قرش الى اربعمائة قرش ديواني ويجوز اصدار امر بقبضه واحضاره

(المادة ٨٠)

الشاهد الذي تأخر عن الحضور أولاً وحكم عليه بالفراغة تجوز اقالته منها بعد سماع اقوال احد اعضاء قلم النائب العمومي اذا حضر بعد تكليفه مرة ثانية وابدى لقاضي التحقيق اعتذاراً مقبولة

(المادة ٨١)

اذا حضر من دعي للشهادة وامتنع عن المجاوبة عن الاسئلة التي وجهها اليه قاضي التحقيق يحكم عليه في كل الاحوال بفراغة من مائة قرش ديوان الى اربعة آلاف قرش ويجوز الحكم عليه ايضاً بالحبس من ثمانية ايام الى خمسة عشر يوماً اذا كانت المادة المستشهد فيها من الجلعن واما اذا كانت من الجنايات فتكون مدة الحبس من خمسة عشر يوماً الى شهرين ويكون الحكم بهذه العقوبات من محكمة الجلعن بناء على طلب احد اعضاء قلم النائب العمومي انما لا يحكم بها على الاشخاص المعافين من تأدية الشهادة في الاحوال المبينة في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات

(المادة ٨٢)

اذا كان الشاهد مريضاً او له مانع عن الحضور يجب على قاضي التحقيق ان يتوجه الى محله لسمع شهادته ويغير بذلك قلم النائب العمومي والمدعي بالحقوق المدنية والمتهم ويكون لهم الحق في الحضور بانفسهم عند سماع شهادة الشاهد المذكور او بواسطة وكلاء عنهم ولم يبق ايضاً ان يوجهوا اليه الاسئلة التي يرى لهم لزوم توجيهها اليه كما ذكر في اللواد السابقة انما لقاضي التحقيق الاجراء بموجب الحق الذي له بمقتضى المادة ٧٦ من هذا القانون

(المادة ٨٣)

اذا كان الشاهد مقبلاً خارج دائرة اختصاص المحكمة يجوز لقاضي التحقيق في الحالة المبينة في المادة السابقة وفي غيرها من الاحوال ان يوكل في سماع الشهادة قاضي التحقيق بالمحكمة المقيم بدائرتها الشاهد المذكور

(المادة ٨٤)

فاذا كان الشاهد مقبلاً بدائرة المحكمة ولكن في جهة بعيدة عن مركزها يجوز لقاضي

التحقيق في كل الاحوال ان يتدب احد ما موري الضبطية القضائية لسامع شهادته متى رأى ان الاحوال تسمح بذلك

(المادة ٨٥)

يجب على قاضي التحقيق في الاحوال التي يوكل فيها غيره في اجراء بعض تحقيقات او سماع شهادة شاهد ان يعين الاجراءات اللازمة اجراؤها والوقائع التي يلزم استنهاد الشاهد عليها

(المادة ٨٦)

كافة القواعد والاصول المقررة قانوناً فيما يتعلق بالشهود في المواد المدنية تتبع في المواد الجنائية الا اذا وجد نص يخالف ذلك

الباب السابع

في الطرق والاجراءات الاحتياطية التي يلزم اتخاذها في حق المتهم

(المادة ٨٧)

اذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور او اذا كانت المادة المتهم بها من قبيل المبين في المادة ١٩ من هذا القانون جاز لقاضي التحقيق ان يصدر امراً بضبطه واحضاره وعلى القاضي المذكور في هذه الحالة ان يستجوبه في ظرف اربع وعشرين ساعة بالاكثرب من وقت تنفيذ الامر المتقدم ذكره

(المادة ٨٨)

اذا تبين بعد الاستجواب او في حالة هرب المتهم او عدم حضوره ان الشبهات كافية وكانت الجناية او الجنحة تستوجب العقاب بالحبس او عقاباً اخر اشده منه جاز لقاضي التحقيق ان يصدر امراً في الحال او عقب ذلك بسجن المتهم او ان يبدل امر الضبط والاحضار بامر بسجنه

(المادة ٨٩)

يلزم ان يكون الامر بالضبط والاحضار محض ومفتوحاً من اصدرة ومشتتلاً على اسم المتهم بالابضاح الكافي على قدر الامكان ومشتتلاً ايضاً على موضوع التهمة وعلى التنبيه على من يكون حامله من المحضرين او من ماموري الضبط والربط بان يقبض على المتهم ويحضره امام قاضي التحقيق ويلزم ان يكون مؤرخاً

(المادة ٩٠)

اذا تعذر احضار المتهم فوراً امام قاضي التحقيق بسبب بعد المسافة او ضيق وقت ضبطه
يصير ابداعه مؤقتاً في محل مأمون من دار السجن منفرداً عن الاشخاص المحكوم عليهم او
الاشخاص المسجونين بناء على اوامر صادرة بذلك

(المادة ٩١)

اذا قبض على المتهم المأمور بضبطه واحضاره خارج دائرة اختصاص المحكمة الجاري فيها
التحقيق يسوغ له ان يطلب استجوابه على يد قاضي التحقيق الموظف بالمحكمة التي حصل في
دائرتها القبض عليه ولكن يلزم في هذه الحالة ان ينتظر في السجن مؤقتاً حتى ترسل
الاوراق والا فادات اللازمة من قاضي التحقيق الذي اصدر الامر بالضبط والاحضار الى
قاضي التحقيق اللازم استجوابه على يده

(المادة ٩٢)

يجوز لقاضي التحقيق الذي اصدر امر الضبط والاحضار ان يبدل هذا الامر بامر بالسجن
وللقاضي المنوط بالتحقيق ان يامر بعد اطلاعه على الاوراق بنقل المتهم الى دار السجن
الكانت بدائرة اختصاصه

(المادة ٩٣)

لا يجوز لقاضي التحقيق ان يصدر امراً بالسجن في الاحوال التي تقتضي ذلك الا بعد سماع
اقوال احمد اعضاء قلم النائب العمومي وعلى العضو المذكور ان يبدي اقواله وطلباته بعد
اطلاعه على التحقيق

(المادة ٩٤)

يلزم ان يكون الامر بالسجن مشتملاً على البيانات التي يشتمل عليها الامر بالضبط
والاحضار وينبه فيه على مأمور السجن باستلام المتهم ووضعه في الحبس

(المادة ٩٥)

يسجل الامر بالسجن بنسخ صورته في دفتر السجن

(المادة ٩٦)

لا يجوز تنفيذ اي امر الا باظهار اصله للمتهم وتسليم صورة منه اليه
ويلزم ان يذكر في الاعلان تسليم تلك الصورة للمتهم او امتناعه عن استلامها

(المادة ٩٧)

لا يجوز تنفيذ اوامر الضبط والاحضار او اوامر السجن بعد مضي ستة اشهر من تاريخ صدورها ما لم يؤثر عليها قاضي التحقيق او رئيس قلم النائب العمومي تأشيراً جديداً مؤرخاً

(المادة ٩٨)

يجوز لقاضي التحقيق ان يسجن المتهم بانفراده في سجن لا يصل اليه احد مدة ثمان واربعين ساعة فقط وفي اثناء هذه المدة يرفع امره اذا اقتضى الحال ذلك لادوة المشورة بمحكمة الجنح التي يسوغ لها ان تزيد على مدة السجن المذكور ستة ايام لا اكثر

(المادة ٩٩)

يجوز لقاضي التحقيق في كل الاحوال ان يامر بعدم اتصال احد بالمتهم غير اقاربه للدرجة السادسة والغاية داخلية في الغياب ومع ذلك لا يتصل به احد من الاقارب المذكورين الا بحضور شخص يكون له الحق في منع اى مكالمة بشأن المادة المتهم بها او تبليغ شيء متعلق بذلك

(المادة ١٠٠)

للمتهم الحق في كل الاحوال ان يتكلم مع المدافع عنه بدون حضور احد ولو كان محبوساً في حبس الانفراد

(المادة ١٠١)

يجوز لقاضي التحقيق في كل وقت ان يصدر امراً بالفاء امر صدر منه انما اذا كان الامر المقصود الغاؤه صادراً بسجن المتهم يجب على القاضي ان يسمع اقوال احد اعضاء قلم النائب العمومي قبل ذلك

(المادة ١٠٢)

يجوز للمتهم في اى وقت شاء ان يطلب الافراج عنه مؤقتاً ويرفع هذا الطلب الى قاضي التحقيق الذي يحكم فيه بناء على ما يبدئه احد اعضاء قلم النائب العمومي بالكتابة وذلك بعد سماع اقوال المتهم واقوال العضو المذكور ولا يفرج عن المتهم الا بعد ان يعين محامه في الجهة الكائن بها مركز المحكمة ان لم يكن مقبلاً فيها وبعد تعهده بان يحضر في اوقات تحقيق الدعوى وتنفيذ الحكم بمجرد طلبه لذلك

(المادة ١٠٣)

تجوز المعارضة في الامر الذي يصدر من قاضي التحقيق في الحالة المينة في المارة الاخيرة من المادة ١٠١ وفي الحالة المينة في المادة ١٠٢ امام اودة المشورة بمحكمة الجنتح اذا كان الفعل المسند للمتهم جنحة وامام اودة المشورة بمحكمة الجنايات اذا كان الفعل جنابة ولا يقبل التظلم من الحكم الذي يصدر في تلك المعارضة ويكون حصول تلك المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف اربع وعشرين ساعة وينتدي هذا الميعاد بالنسبة لاعضاء قلم النائب العمومي من وقت صدور الامر من قاضي التحقيق اما بالنسبة للمتهم فينتدي من وقت اعلانه اليه

(المادة ١٠٤)

اذا رفض طلب الافراج بناء على المعارضة اوغير حصول معارضة في الميعاد المقرر في القانون فلا يجوز للمتهم تجديده مرة ثانية انما يسوغ لقاضي التحقيق في كل الاحوال ان يامر بناء على التماس المتهم او من تلقاء نفسه بالافراج عن المتهم المذكور ويكون صدور الامر بذلك بعد سماع اقوال احد اعضاء قلم النائب العمومي وبناء على ما يديه بالكتابة

(المادة ١٠٥)

لا يقبل من المدعي بالحقوق المدنية طلب حبس المتهم ولا تسع منه اقوال في المناقشات المتعلقة بالافراج عنه

(المادة ١٠٦)

يجب حتما في مواد الجنتح الافراج عن المتهم بالضمان بعد اخر استجوابه بثانية ايام اذا كان له محل ولم يسبق الحكم عليه بالحبس اكثر من سنة

(المادة ١٠٧)

واما في الجنايات فالافراج موقتا ليس بواجب حتما وانما لقاضي التحقيق ان يامر مع اشراط الضمان

(المادة ١٠٨)

اذا صدر امر بالافراج بالضمان فمبلغ الضمان يقدره قاضي التحقيق او تقدره المحكمة عند الحكم منها في التظلم من امر ذلك القاضي ويخصص في حالة الحكم على المتهم لدفع ما ياتي بترتيبه

اولا المصاريف التي صرفتها الحكومة
ثانياً المصاريف التي دفعها مجللا المدعي بالحقوق المدنية
ثالثاً الغرامة

وخلاف ذلك ينبغي ان يكون من ضمن مبلغ الضمان مبلغ مقدر في الامر او المحكم
يخصص لدفع ما يأتي على حسب ترتيبه
اولا مصاريف تنفيذ الحكم غير الغرامة وغير المصاريف التي صرفت قبل انعقاد
الجلسة

ثانياً الجزاء على تخلف المتهم عن الحضور امام القاضي والمحكمة
(المادة ١٠٩)

اذا خرجت القضية من يد قاضي التحقيق يرفع طلب الافراج الى المحكمة الابتدائية
او الى محكمة الاستئناف المنوط بها الحكم في الدعوى وهي تحكم في ذلك الطلب في اودة
المشورة بعد سماع اقوال احد اعضاء قلم النائب العمومي ولا يقبل التظلم من الحكم الذي
يصدر منها

(المادة ١١٠)

اذا صدر امر بالافراج عن المتهم ثم تقوت دلائل الشبهة جاز في كل الاحوال اصدار امر
آخر بجس المتهم المذكور ثانياً
ويصدر الامر بالحبس في هذه الحالة بعد سماع اقوال احد اعضاء قلم النائب العمومي من
قاضي التحقيق او من رئيس المحكمة الابتدائية او محكمة الاستئناف المرفوعة لها الدعوى

(المادة ١١١)

اذا دعي المتهم بالطرق القانونية للحضور بعد الافراج عنه مؤقتاً ولم يحضر امام قاضي
التحقيق او المحكمة الابتدائية او محكمة الاستئناف على حسب الاحوال جاز اصدار
امر بسجنه والحكم عليه ايضاً بدفع غرامة من خمسين قرشاً ديوانياً الى خمسمائة قرش

(المادة ١١٢)

اذا افرج عن متهم بجناية افرجاً مؤقتاً يجب في كل الاحوال القبض عليه وجسه
بناءً على الامر الذي يصدر من قاضي التحقيق بحالته على المحكمة الابتدائية الجنائية

الباب الثامن

(في قفل التحقيق وفي الاوامر التي تصدر بعدم وجود وجه

لاقامة الدعوى وفي الاحالة)

(المادة ١١٣)

اذا تراى قاضي التحقيق ان الواقعة ليست جنابة ولا جنحة ولا مخالفة فيحكم بامر يصدر منه بانه لا وجه لاقامة الدعوى ويفرج فوراً عن المتهم ان كان محبوساً وفي ظرف اربع وعشرين ساعة يرسل الامر المذكور لقلم النائب العمومي ويعلن للدعى بالحقوق المدنية للمعارضة فيه ان اراد بالكيفية وفي المواعيد المقررة لذلك بمادتي ١١٩ و ١٢١ من هذا القانون

(المادة ١١٤)

اذا راى القاضي المذكور ان الواقعة ليست الا مجرد مخالفة يحيل المتهم على محكمة المخالفات ويامر بالافراج عنه ان كان محبوساً

(المادة ١١٥)

اما اذا راى ان الواقعة تعد جنحة فيحيل المتهم على محكمة الجنح واذا كانت الجنحة في هذه الحالة تستوجب العقاب بالحبس وكان المتهم مسجوناً فيصير ابتداءً في السجن مؤقتاً اما اذا كانت الجنحة لا تستوجب العقاب المذكور فيفرج عنه بغير ضمان بشرط ان يحضر امام المحكمة عند طلبه او تكليفه بالحضور او التنبيه عليه بذلك

(المادة ١١٦)

اذا راى قاضي التحقيق ان الواقعة من قبيل الجنايات يحيل المتهم على محكمة الجنايات

(المادة ١١٧)

بالاوامر التي تصدر من قاضي التحقيق بالااحالة على احدى المحاكم يجب سفي جميع الاحوال ان تذكر فيها مواد القانون المبينة عليها التهمة

(المادة ١١٨)

علي قاضي التحقيق ان يرسل الى قلم النائب العمومي الامر الصادر بالااحالة واوراق الدعوى والاوراق الدالة على الثبوت في ظرف اربع وعشرين ساعة من تاريخ الامر المذكور وعلى الكاتب ان يخبر به المتهم وان وجد مدع بحقوق مدنية فيعلن اليه ايضاً

(المادة ١١٩)

وتجوز لاعضاء قلم النائب العمومي دون غيرهم المعارضة في الامر الصادر بالاحالة متى اقتضى الحال ذلك مراعاة للقانون وتكون المعارضة منهم بمقرر يككتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثمان واربعين ساعة من يوم ارسال الامر بالاحالة
(المادة ١٢٠)

اذا لم تحصل المعارضة من قلم النائب العمومي وجب عليه ان يكلف المتهم بالحضور امام المحكمة المختصة بالدعوى على حسب ما تدون في الامر الصادر بالاحالة
(المادة ١٢١)

فان حصلت المعارضة من قلم النائب العمومي في الامر الصادر بالاحالة وجب عليه ان يقدمها في ظرف الثلاثة ايام التالية لليعاد المقرر في المادة ١١٩ الى محكمة الجنب اذا كان الفعل المسند للتهم جفوة او مخافة والى محكمة الجنايات اذا كان الفعل المذكور جنابة وعلى المحكمة في كلتا الحالتين ان تعكم في المعارضة على الفور حكما قطعياً لا يقبل الطعن فيه ويكون حكمها في ذلك في اودة مشورتها بدون حضور احد من الاخصام بناء على ما يديه احد اعضاء قلم النائب العمومي وعلى ما يقدمه المدعي بالحقوق المدنية والمتهم من التقادير ان قدم شيئاً من ذلك

(المادة ١٢٢)

القضاء الذين تركب منهم محكمة الجنب لا يحكمون في اودة المشورة في المعارضات التي تحصل في الاوامر الصادرة بالاحالة في مواد الجنب وكذلك القضاء الذين تركب منهم محكمة الجنايات لا يحكمون في اودة المشورة في تلك المعارضات في المواد الجنائية

(المادة ١٢٣)

تقديم المعارضة يجعل الدعوى في الحالة التي كانت عليها من قبل ويجوز لمحكمة الجنب او محكمة الجنايات في اودة مشورة كل منهما ان تصدر امراً بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى اذا اقتضى الحال ذلك والاثميل المتهم فوراً على المحكمة التي يرى لها اختصاصها بالحكم في الدعوى

(المادة ١٢٤)

الامر الصادر من قاضي التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى او من المحكمة بناء على المعارضة المرفوع امامها لا يمنع من الشروع ثانياً فيما بعد في اتمام اجراءات الدعوى اذا ظهرت دلائل جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في الدعوى وتعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والاوراق والمحاضر التي لم يمكن عرضها لقاضي التحقيق او للمحكمة عند رفع المعارضة لها ويكون من شأنها تقوية البراهين التي وجدت اولاً ضعيفة او زيادة الايضاح المؤدى لظهار الحقيقة

الكتاب الثاني

(في محاكم المواد الجنائية)

الباب الاول

(في محكمة المخالفات)

(المادة ١٢٥)

يقوم باداء وظيفة قاضي المخالفات في مركز المحكمة الابتدائية قاض تعينه لذلك وفي خارج مركز المحكمة الابتدائية يقوم باداء تلك الوظيفة القاضي المعين للحكم في المواد الجزئية وان لم يوجد فمامور من ماموري الضبطية القضائية يعين لذلك بامر يصدر من الحضرة الخديوية بناء على طلب ناظر الحفائية

ونص كذلك ان لم يوجد احد من اعضاء قلم النائب العمومي فيقوم باداء وظيفة بمحكمة المخالفات مامور من ماموري الضبطية القضائية ينتد به النائب المتقدم ذكره

(المادة ١٢٦)

تحال القضايا على قاضي المخالفات بامر يصدر من قاضي التحقيق او من اودة المشورة او بناء على تكليف المدعي عليه مباشرة بالحضور امامه من قبل احد اعضاء قلم النائب العمومي او من قبل المدعي بالحقوق المدنية

(المادة ١٢٧)

يكلف المدعي عليه بالحضور امام المحكمة بميعاد يوم كامل بالاقبل خلاف مواعيد مسافة الطريق وتذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التي تقضي بالعقوبة
(المادة ١٢٨)

يجوز لقاضي المخالفات في كل الاحوال ثناءً على طلب احد الاخصام او احد اعضاء قلم النائب العمومي ان يامر قبل انعقاد الجلسة باجراء جميع الاثباتات والتحقيقات المختصرة التي تستلزم السرعة

(المادة ١٢٩)

اذا لم يحضر الخصم المكلف بالحضور ولم يرسل وكيلًا عنه في اليوم المعين بورقة التكليف يحكم في غيبته

(المادة ١٣٠)

تقبل المعارضة في الحكم الصادر في غيبة احد الاخصام في ظرف الثلاثة ايام التالية لاعلان الحكم المذكور خلاف مواعيد مسافة الطريق وتستلزم ضمنا التكليف بالحضور في اقرب جلسة تعقد

وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة ويجب اعلانها للمدعي بالحقوق المدنية قبل انعقاد الجلسة باربع وعشرين ساعة ولا تقبل المعارضة من المدعي بالحقوق المدنية

(المادة ١٣١)

يلزم ان تكون الجلسة علانية والا كان العمل لاغياً ويتلوفها الكاتب اوراق التحقيق ما عدا محاضر شهادة الشهود التي لا يبع ذكرها في المرافعة الا بعد سماع الشهادة ثم يقدم احد اعضاء قلم النائب العمومي طلباته وبعد ذلك يسال الرئيس المتهم عما اذا كان معترفاً بارتكاب الفعل المسند اليه ام لا فان اجاب بالايجاب تحكم المحكمة بغفر مناقشة ولا مرافعة واما اذا اجاب بالسلب فيشرح العضو المذكور التهمة ويقدم المدعي بالحقوق المدنية اقواله وطلباته الختامية ثم تسمع شهادة شهود الاثبات ويكون توجيه الاسئلة للشهود من ذلك العضو اولاً ثم من المدعي بالحقوق المدنية ثم من المتهم ويجوز للعضو السابق ذكره والمدعي بالحقوق المدنية ان يستجوبا الشهود المذكورين مرة ثانية لايضاح الوقائع التي ادوا الشهادة عنها في اجوبتهم عن اسئلة المتهم

(المادة ١٣٢)

وبعد سماع شهادة شهود الاثبات يبدى المتهم اوجه المدافعة و يصير طلب شهود النفي واستجوابهم بمعرفة المتهم اولاً ثم بمعرفة من يكون حاضراً من اعضاء قلم النائب العمومي وبعده بمعرفة المدعي بالحقوق المدنية و يجوز للتهم ان يوجه للشهود المذكورين اسئلة مرة ثانية لا يفسح الوقائع التي ادوا الشهادة عنها سيف اجوبتهم عن الاسئلة التي وجهها اليهم من كان حاضراً من اعضاء قلم النائب العمومي او المدعي بالحقوق المدنية وبعده سماع شهادة شهود النفي يجوز لكل من اعضاء قلم النائب العمومي والمدعي بالحقوق المدنية ان يطلب سماع شهادة شهود اثبات غير الشهود الاول وان يطلب حضور الشهود الاول المذكورين لا يفسح او تحقيق الوقائع التي ادى شهود النفي شهادتهم عنها

(المادة ١٣٣)

يجوز للمحكمة في اي حالة كانت عليها الدعوى ان توجه للشهود اي سؤال يرى لها لزوم توجيهه اليهم لظهور الحقيقة او تأذن للاخصام بذلك و يجب عليها منع توجيه اسئلة للشاهد لا يكون لها تعلق بالدعوى ولا جائزة القبول و يجوز لها ايضاً ان تمتنع عن سماع شهادة شهود عن وقائع يرى لها انها واضحة ووضوحاً كافياً و يجب على المحكمة ان تمتنع عن الشاهد كل كلام بالتصريح او التلميح وكل اشارة مما يترتب عليه اضطراب افكاره او تخوفه وعليها ايضاً ان تمتنع توجيهه اي سؤال مخالف للاداب او يخجل بالشرف اذا لم يكن له تعلق بوقائع الدعوى او بوقائع اخرى تتوقف عليها معرفة حقيقة وقائع الدعوى

(المادة ١٣٤)

لا يجوز استجواب المتهم الا اذا طلب ذلك فان طلبه يستجوبه اولاً المدافع عنه ثم من يكون حاضراً من اعضاء قلم النائب العمومي ثم المدعي بالحقوق المدنية واذا ظهر في اثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم ايفاضات عنها من المتهم لظهور الحقيقة فتطلب المحكمة منه الالتفات اليها وترخص له بتقديم تلك الايفاضات

(المادة ١٣٥)

بعد سماع شهادة شهود الاثبات وشهود النفي يجوز لمن يكون حاضرا بالجلسة من اعضاء قلم النائب العمومي وللدعي بالحقوق المدنية وللمتهم ان يتكلم انما يلزم في كل الاحوال ان يكون المتهم اخر من يتكلم ويلزم ان يبين في محضر الجلسة ان الاجراءات السالف ذكرها صار استيفاءها

(المادة ١٣٦)

تعتمد في مواد المخالفات التي تقع فيما يتعلق بأوامر الضبطية الحاضر التي يعمرها المأمورون المختصون بذلك الى ان يثبت ما ينفيها

(المادة ١٣٧)

تكليف الشهود بالحضور يكون بناء على طلب المدعي بالحقوق المدنية او احد اعضاء قلم النائب العمومي او المتهم

(المادة ١٣٨)

اذا كلف احد الشهود بالحضور وتخلف عنه جاز الحكم عليه بناء على طلب احد اعضاء قلم النائب العمومي بدفع غرامة من عشرة قروش الى خمسين قرشاً ديوانياً في اول مرة ثم يكلف بالحضور ثانياً فان تأخر ايضاً جاز القبض عليه واحضاره قهراً والحكم عليه بغرامة من عشرين قرشاً ديوانياً الى مائة قرش او بالحبس من يوم الى ثلاثة ايام

(المادة ١٣٩)

اذا حضر في ثاني مرة بناء على تكليفه بذلك من حكم عليه من الشهود بدفع غرامة بسبب تخلفه عن الحضور في اول مرة وابدى اعذاراً صحيحة جازت معافاته من الغرامة بعد سماع اقوال احد اعضاء قلم النائب العمومي

(المادة ١٤٠)

ومع ذلك اذا رأت المحكمة ان حضور الشاهد لم يكن ضرورياً لظهور الحقيقة جاز لها في كل الاحوال ان تصرف النظر عن حضوره وتستمر على التحقيق من وقت تخلفه في اول مرة وفي هذه الحالة يجوز الطعن في الحكم الصادر على الشاهد ويكون ذلك بالطرق المعتادة المتبعة بالمعارضة

وبقبل الاستئناف في كل الاحوال في الاحكام الصادرة على الشهود بمقتضى المادتين السابقتين والمادة الالية

(المادة ١٤١)

إذا حضر من دعي للشهادة وامتنع عن المجاورة أمام محكمة المخالفات يحكم عليه بدفع غرامة مائة قرش ويجوز للقاضي ان يحكم عليه ايضاً بالحبس من يوم الى اسبوع فضلاً عن الغرامة

(المادة ١٤٢)

يجب على الشهود الذين تجاوز سنهم اربع عشرة سنة ان يحملوا عيّنات على انهم يقولون الحق ولا يشهدون بغيره والا كان العمل لاغياً

(المادة ١٤٣)

يقيد كاتب المحكمة اسماء الشهود وألقابهم وصناعة ومحل كل منهم وملخص اقواله

(المادة ١٤٤)

إذا كانت الواقعة تستوجب العقاب بالحبس فيقيد الكاتب المذكور شهادة الشهود بتمامها وتحفظ ورقة قيدها مع اوراق الدعوى بعد التصديق عليها من القاضي

(المادة ١٤٥)

إذا روي لقاضي المخالفات ان الواقعة غير ثابتة او لاتعد مخالفة وليس فيها شبهة جنحة ولا جنابة وجب عليه ان يحكم ببراءة المتهم ويسوغ له ان يحكم في التضمينات التي يطلبها بعض الاخصام من بعض بشرط مراعاة حدود اختصاص محكمة المواد الجزئية

(المادة ١٤٦)

واما اذا رأى القاضي المذكور وجود شبهة تدل على ان الواقعة جنحة او جنابة فيحكم بعدم اختصاصه بالدعوى ويرسل الاوراق لقم النائب العمومي وعلى القلم المذكور ان يقدم الدعوى الى قاضي التحقيق اذا كانت متعلقة بجنابة واما اذا كانت متعلقة بجنحة فيرفعها الى محكمة الجنح ان كانت ملاحقة للحكم والا فللقاضي التحقيق

(المادة ١٤٧)

كل حكم يصدر بقوة يلزم ان يكون مشتملاً على بيان الواقعة التي استوجبت العقوبة وعلى نص القانون الذي حكم بموجبه والا كان الحكم لاغياً

(المادة ١٤٨)

يجب اصدار الحكم في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة او في الجلسة التالية لها بالاكثر

(المادة ١٤٩)

يجب على كاتب الجلسة ان يجري امضاء نسخ الاحكام الاصلية في اليوم التالي ليوم النطق بها في الجلسة والا يحكم عليه قاضي المخالفات بغرامة قدرها مائة قرش ديواني بعد سماع اقوال احد اعضاء قلم النائب العمومي

(المادة ١٥٠)

يقبل الاستئناف في الاحكام الصادرة في المخالفات اذا كانت صادرة بالحبس او اذا كان طلب الاستئناف مبنيا على خطأ في تطبيق نصوص القانون او في تأويلها

(المادة ١٥١)

استئناف الحكم بوقف تنفيذه و يطلب الاستئناف بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف الثلاثة ايام التالية لصدور الحكم المستأنف اذا كان بمواجهة الخصام واما اذا كان صادرا في غيبة بعضهم ففي ظرف الثلاثة ايام التالية لانقضاء ميعاد المعارضة

(المادة ١٥٢)

يرفع الاستئناف لمحكمة الجنج و يطلب حضور الاخضام امامها بميعاد ثلاثة ايام كاملة بمعرفة قلم النائب العمومي ويكون الاجراء امام المحكمة المذكورة بمراعاة الاصول والاقواعد المقررة في الباب الثاني من هذا الكتاب

الباب الثاني

في محكمة الجنج

(المادة ١٥٣)

تتكم محكمة الجنج في المواد التي تمد جنحة بمقتضى نص في القانون

(المادة ١٥٤)

تحال الدعوى على محكمة الجنج بناء على امر يصدر من قاضي التحقيق او اودة المشورة او بناء على تكليف المدعى عليه مباشرة بالحضور امامها من قبل احد اعضاء قلم النائب العمومي او من قبل المدعى بالحقوق المدنية

(المادة ١٥٥)

تركب المحكمة المذكورة من ثلاثة قضاة لا يكون منهم قاضي التحقيق الذي نظر الدعوى
اولاً ولا القضاة الذين حكموا في اودة المشورة كما ذكر في المادة ١٢٢ وتحكم باغلبية الاراء

(المادة ١٥٦)

تكليف المدعى عليه بالحضور يكون بميعاد ثلاثة ايام كاملة غير مواعيد المسافة وذلك
فيما عدا حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية فانه لا يكون فيها التكليف بالحضور بميعاد
وتذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التي تقضى بالعقوبة

(المادة ١٥٧)

يجب على المتهم بفعل جنحة تستوجب العقوبة بالحبس ان يحضر بنفسه
واما في الاحوال الاخرى فيجوز له ان يرسل وكيلاً عنه وهذا مع عدم الاخلال بما للمحكمة
من الحق في ان تأسر بحضوره بنفسه

(المادة ١٥٨)

اذا لم يحضر المتهم بنفسه ولم يرسل وكيلاً عنه على حسب المقرر في المادة السابقة فيجوز
الحكم في غيبته بعد الاطلاع على الاوراق

(المادة ١٥٩)

تقبل المارضة بالكيفية وفي المواعيد المقررة بالمادة ١٣٠ وتستلزم ضمناً التكليف
بالحضور في اول جلسة

(المادة ١٦٠)

تكون الجلسة علانية والا كان الممثل باطلا ما لم تأسر المحكمة بسباع المرافعة كلها
او بعضها في جلسة سرية محافظة على الحياء ومراعاة للاداب
وبعد ذلك يكون الاجراء على حسب ما هو مقرر في المادة ١٣١ والمواد التالية لها

(المادة ١٦١)

والاحكام المقررة في الباب الاول من هذا الكتاب تتبع ايضاً في مواد الجنح ما لم يوجد
نص صريح يخالف لها

(المادة ١٦٢)

يجوز لرئيس المحكمة بناء على ما له من السلطة المطلقة ان يأسر بتلاوة اي ورقة يري له
لزوم تلاوتها

(المادة ١٦٣)

إذا لم يحضر الشهود في الجلسة يجوز لكل من رئيس المحكمة وأعضاء قلم الدلائب العمومي والاختصاص ان يتلو المحاضر التي صارت محررها في أثناء التحقيق بشهاداتهم وكذلك يجوز لمن ذكر تلاوة تقارير اهل الخبرة او غيرهم من الشهود الذين تخلفوا عن الحضور

(المادة ١٦٤)

إذا رفعت الدعوى على المتهم للمحكمة في حالة مشاهدته متلبساً بالجناية وطلب اعطائه ميعداً لتحضير المدافعة عن نفسه تاذن له المحكمة بميعاد ثلاثة ايام بالاقبل فاذا لم يطلب المتهم ميعداً ورأت المحكمة ان الدعوى غير مألحة للحكم تأمر بتأخيرها لاحدى الجلسات القريبة لزيادة التعري والتحقيق وتبقى في هذه الحالة المتهم بالسجن او تأمر بالافراج عنه مؤقتاً اذا اقتضى الحال ذلك سواء كان بضمانة او بغيرها

(المادة ١٦٥)

يطلب حضور الشهود على يد محضر الا في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية فانه يجوز فيها طلب حضورهم شفاهاً بواسطة احد ماموري الضبطية القضائية او ماموري الضبط والربط ايا كان

وبعد المجاوبة منهم بانهم حاضرون عند ندائهم باسمائهم بمقادون لاودة تخصص لهم ولا يخرجون منها بالتوالي الا لتادية الشهادة امام المحكمة ومن تسمع شهادته منهم يبقى في قاعة الجلسة حين قفل باب المرافعة ما لم ترخص لهم المحكمة بعبارة صريحة بالخروج ويجوز ان يطلب صرفهم في أثناء سماع شهادة شاهد آخر ويصدر امر بذلك وتسوغ مواجبتهم مع بعضهم

(المادة ١٦٦)

من تخلّف من الشهود عن الحضور امام محكمة الجنح يحكم عليه في اول مرة بعد تكليفه به على يد محضر او شفاهاً بواسطة احد ماموري الضبطية القضائية او ماموري الضبط والربط في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية كما ذكر في المادة ١٦٥ بدفع غرامة من مائة قرش وقرش الى التي قرش ويكون الحكم بذلك بناء على طلب احد أعضاء قلم النائب العمومي واذا تخلّف عن الحضور بعد طلبه مرة ثانية يجوز القبض عليه

واحضاره قهراً فضلاً عن الحكم عليه بغرامة من مائتي قرش ديواني الى ثلاثة آلاف قرش او بالحبس من ثمانية ايام الى خمسة عشر يوماً

(المادة ١٦٧)

من حكم عليه من الشهود بالفراسة بسبب تخلفه عن الحضور في اول مرة ثم حضر بناء على تكليفه في المرة الثانية وابدى اعداراً صحيحة تجوز معافاته من الفراسة بناء على طلب احد اعضاء قلم النائب العمومي

(المادة ١٦٨)

اذا حضر من دعي للشهادة وامتنع عن المجابة امام محكمة الجنج يحكم عليه بدفع غرامة من مائتي قرش وقرش الى ثلاثة آلاف قرش ديواني ويجوز زيادة على ذلك الحكم عليه ايضاً بالحبس من ثمانية ايام الى شهر انما لا يحكم بعقوبة ماعلى الاشخاص الملزمين بمقتضى المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات بكتان الاسرار التي اتهموا عليها بسبب صناعتهم ولا على الاشخاص المعافين من اداء الشهادة في الاحوال المينة في المواد ٢٠٢ و٢٠٣ و٢٠٤ و٢٠٥ و٢٠٦ و٢٠٧ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

(المادة ١٦٩)

يقيد كاتب المحكمة اسماء الشهود والتابعهم وصناعة ومحل كل منهم واقواله وشهادته على حسب الاصول المقررة في مادتي ١٤٣ و١٤٤ من هذا القانون

(المادة ١٧٠)

يصدر الحكم فوراً اذا كان المتهم مسجوناً فاذا لم يكن مسجوناً يجوز تاخير الحكم الى الجلسة التالية ولا يسوغ تاخيره بعد ذلك

و يلزم ان يكون مشتملاً على البيانات المذكورة في المادة ١٤٧

(المادة ١٧١)

اذا كانت الواقعة غير ثابتة او لا يعاقب القانون عليها او سقط الحق في اقامة الدعوى بها تجزى المدة الطويلة تحكم المحكمة ببراءة المتهم ويجوز لها ان تحكم ايضاً بالتعويضات التي يطلبها بعض الاخصام من بعض

(المادة ١٧٢)

اما اذا كانت الواقعة ثابتة وتعد جنحة فتصمم المحكمة بالعقوبة وتحكم في التعويضات التي يطلبها المدعي بالحقوق المدنية ويكون الاجراء كذلك اذا ظهر ان الواقعة الموصوفة بكونها جنحة لم تكن الا مخالفة (المادة ١٧٣)

واما اذا وجدت قرائن احوال تدل على ان الواقعة جنابة فتصمم المحكمة بعدم اختصاصها بها وتعيّل الاختصاص على قلم النائب العمومي وهو يرفع الدعوى الى محكمة الجنايات في اول درجة اذا سبق تحقيقها بمعرفة قاضي التحقيق والافيرضها الى القاضي المذكور -

(المادة ١٧٤)

يجوز استئناف الاحكام الصادرة في مواد الجنح

(المادة ١٧٥)

يرفع الاستئناف لمحكمة الاستئناف التابعة لها المحكمة الابتدائية التي اصدرت الحكم المستأنف ولا يجوز طلبه الا للاشخاص الآتي ذكرهم وهم
اولاً المتهمون بالجنحة او المسؤولون عما يترتب عليها
ثانياً المدعي بالحقوق المدنية فيما يختص بحقوقه دون غيرها
ثالثاً رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية او النائب المذكور (المادة ١٧٦)

لا يقبل استئناف الاحكام الآتي ذكرها وهي
اولاً الاحكام الصادرة من محاكم الجنح بالتفرير في مواد المخالفات في الحالة المبينة في البارة الاخيرة من المادة ١٧٢

ثانياً الاحكام الصادرة في الحالة المبينة في المادة ١٧١ فيما يتعلق باتهمينات التي لا يسوغ طلب الاستئناف فيها في المواد المدنية بسبب قبيحتها الاصلية
ومع ذلك يجوز للاخصام في الاحوال المبينة في مادتي ٣٣٠ و ٣٢١ ان يتظلوا من الاحكام المذكورة الى الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف حال انعقادها بهيئة محكمة نقض واربام بشرط رفع التظلم بالكيفية وفي المواعيد المبينة في المادتين السابق ذكرهما وعلى تلك المحكمة حينئذ ان تحكم بمقتضى ما نص عليه بالمادة ٣٣٢

(المادة ١٧٧)

ويطلب الاستئناف من رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية في ظرف عشرة ايام بالاكثر من يوم صدور الحكم الابتدائي والاسقط الحق فيه ويطلب من المدعي بالحقوق المدنية والمحكوم عليه والاشخاص المسؤولين عن حقوق مدنية سيف الميعاد المذكور من تاريخ اعلان ذلك الحكم والاسقط حقهم فيه ايضاً فان كان طلب الاستئناف مقدماً من المتهم في شأن حكم صادر في غيبته لا يتبدى الميعاد السالف ذكره الا من بعد انقضاء ميعاد قبول المعارضة

ويطلب الاستئناف من النائب العمومي يكون في ميعاد شهر من وقت صدور الحكم المراد استئنافه

(المادة ١٧٨)

طلب الاستئناف من المحكوم عليه او المدعي بالحقوق المدنية او من رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية يكون بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم المستأنف

واما طلب الاستئناف من النائب العمومي فيكون بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة الاستئناف التي يكون الحكم فيه من خصائصها

(المادة ١٧٩)

طلب الاستئناف يوقف تنفيذ الحكم الابتدائي في جميع الاحوال السابق بيانها

(المادة ١٨٠)

ومع ذلك اذا كان الحكم الابتدائي صادراً بتبرئة المتهم يفرج عنه على الفور ولو طلب استئناف ذلك الحكم

(المادة ١٨١)

فان كان الحكم صادراً بعقاب المتهم وكان المتهم محبوساً ينقل لدار السجن الكائنة بالجلمة الموجودة فيها محكمة الاستئناف بناء على طلب رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية في ظرف اربع وعشرين ساعة من وقت اعلان طلب الاستئناف وعلى كاتب المحكمة المذكورة ان يسلم في ذلك الميعاد اوراق الدعوى الى قلم النائب العمومي بها وهو يرسلها على الفور لقلم النائب المذكور بمحكمة الاستئناف

(المادة ١٨٢)

يكون تكليف الاخصام بالحضور امام محكمة الاستئناف بناء على طلب احدى اعضاء قلم النائب العمومي بالمحكمة المذكورة بميعاد ثلاثة ايام كاملة غير موعيد المسافة ولا يجوز طلب حضور اي شاهد امام محكمة الاستئناف الا اذا امرت بذلك

(المادة ١٨٣)

يقدم طلب الاستئناف الى جلسة الدائرة المشكلة بمحكمة الاستئناف للحكم في ثاني درجة في مواد الجنح ويكون ذلك في اثناء الشرح الذي رفع فيه الطلب المذكور و يلزم ان تكون هذه الدائرة مركبة من خمسة من قضاة تلك المحكمة

(المادة ١٨٤)

ويقدم احد القضاة المركبة منهم الدائرة المنوط بها الحكم في ثاني درجة في مواد الجنح تقريراً عن القضية للدائرة المذكورة وبعد تقديم هذا التقرير تسمع اقوال طالب الاستئناف والاوجه المستند عليها في طلبه ثم يتكلم بعد ذلك باقي الاخصام ويكون المتهم آخر من يتكلم انما يلزم ان يكون سماع الاقوال والتكلم قبل ابداء رأي من مقدم التقرير وباقي الاعضاء

(المادة ١٨٥)

يسوغ في كل الاحوال لمحكمة الاستئناف ان تاصر باستيفاء التحقيق او بسماع شهادة شهود اذا رأت لزوماً لذلك وتتبع بالمحكمة المذكورة الاحكام المقررة في المواد ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨

(المادة ١٨٦)

تجوز المعارضة في الاحكام الصادرة من ثاني درجة بناء على طلب الاستئناف سبب غيبة بعض الاخصام بشرط تقديمها بالكيفية وفي اللواعيد المقررة في المادة ١٣٠ وتستلزم المعارضة ضمناً التكليف بالحضور الى اقرب جلسة واذا لم يحضر الخصم الذي قدمها تعتبر كأنها لم تكن ولا يجوز الطعن في الحكم الذي يصدر في غيبته بعد ذلك الا امام محكمة النقض والابرام كالمقرر في مادتي ٢٢٠ و ٢٢١

(المادة ١٨٧)

تتبع في محكمة الاستئناف الاحكام المقررة في المواد ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ من هذا القانون

(المادة ١٨٨)

اذا ترا أى محكمة الاستئناف ان الواقعة جناية تصدر امرا بسجن المتهم ان لم يكن مسجوناً وتجلبه على قلم النائب العمومي وهو يرفع الدعوى الى محكمة الجنايات سيفى اول درجة اذا سبق تحقيقها بمعرفة قاضي التحقيق والا فيرفعها للقاضي المذكور اذا لم يسبق تحقيقها

الباب الثالث

في محاكم الجنايات

(الفصل الاول - في المحاكم الابتدائية للجنايات)

(المادة ١٨٩)

المحكمة الابتدائية تحكم في اول درجة بهيئة محكمة جنايات في الاضال التي تعد جناية بمقتضى نص في القانون

(المادة ١٩٠)

لا تجوز احالة الدعوى على محكمة الجنايات في اول درجة الا بمقتضى امر يصدر بالا حالة من قاضي التحقيق

(المادة ١٩١)

تتركب المحكمة المذكورة من ثلاثة قضاة لا يكون من ضمنهم قاضي التحقيق الذي نظره الدعوى من قبل

(الفرع الاول - في الاجراءات التي تحصل قبل انعقاد الجلسة)

(المادة ١٩٢)

على رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية ان يعلن للمتهم ما يأتي اولاً الامر الصادر من قاضي التحقيق بالا حالة وورقة الاتهام التي يجرها ويضع عليها امضاء رئيس القلم المذكور او واحد وكلائه وتكون مشتملة على بيان نوع الجناية المبينة عليها التهمة وبيان الواقعة وجميع الاحوال التي يترتب عليها تشديد العقوبة وبيان مواد القانون التي يطلب الحكم بمقتضاها ويكون اعلان ذلك قبل انعقاد الجلسة بخمسة عشر يوماً بالاقبل

ثانياً محاضر وتقاير اهل الخبرة وشهادة الشهود ويكون اعلانها قبل انعقاد الجلسة
بثانية ايام ولا يترتب بطلان الاعلان على وقوع غلط او سهو في نسخ الاوراق
المذكورة

ثالثاً ورقة التكليف بالحضور ويكون اعلانها قبل انعقاد الجلسة بثلاثة ايام كاملة
رابعاً اساء الشهود الذين يريد احضارهم ويكون اعلان ذلك قبل انعقاد الجلسة
باربع وعشرين ساعة بالاقل

(المادة ١٩٣)

يجب ايضاً على كل من المتهم والمدعي بالحقوق المدنية ان يعلن للآخر قائمة اساء شهوده
بواسطة محضر قبل انعقاد الجلسة باربع وعشرين ساعة بالاقل ويخبر بها رئيس قلم
النائب العمومي او وكيله بتقرير يعرر بقلم كتاب المحكمة

(المادة ١٩٤)

يطلب حضور الشهود قبل انعقاد الجلسة باربع وعشرين ساعة بالاقل خلاف مواعيد
مسافة الطريق

(المادة ١٩٥)

يجوز اطلاع المدافعين عن الاخصام على اوراق القضية كلما طلبوا ذلك بحيث يكون
اطلاعهم عليها في قلم كتاب المحكمة بدون نقلها منه الا اذا اقتضت اعمال المحكمة نقلها
فان لم يعين المتهم مدافعاً عنه عند تكليفه بالحضور يعين المدافع المذكور بمعرفة رئيس
المحكمة من تلقاء نفسه

(الفرع الثاني)

في الاجراءات التي تحصل بالجلسة وفي فحص الاوراق وفي الحكم

(المادة ١٩٦)

يستحضر المتهم الى الجلسة بغير قيود ولا اغلال انما تجري عليه الملاحظة والمراقبة اللازمة
ويثبت انه هو بعينه متى افاد عن اسمه ولقبه وسنه وصنمته ومحل سكنه ومحل ولادته

(المادة ١٩٧)

يجب ان يكون للنه من مساعدة في المدافعة عنه والا كان العمل باطلاً

(المادة ١٩٨)

يلزم ان تكون الجلسة علانية والا كان العمل لاغياً ومع ذلك يجوز للمحكمة ان تأسر
بنظر الدعوى في جلسة سرية كالمبين في البقرة الاولى من المادة ١٦٠

(المادة ١٩٩)

على كاتب المحكمة ان يتلو الامر الصادر بالاحالة وورقة الاتهام
(المادة ٢٠٠)

بعد تلاوة ورقة الاتهام يحصل الشروع في الاجراءات اللازمة كالمبين في البقرة الثانية
من المادة ١٦٠ وتقدم الاوراق الدالة على الثبوت او النفي الى الاختصاص والشهود
في اثناء المرافعة اذا اقتضى الحال ذلك

(المادة ٢٠١)

تسمع شهادة الشهود على حسب الاصول المقررة في المادة ١٦٥ انما يجوز لكل من
رئيس قلم النائب العمومي او وكيله الحاضر في الجلسة والادعاء والمدعي بالحقوق المدنية
بحسب ما يخص كلامهم ان يعارض في سماع شهادة الشهود الذين لم يكافؤوا بالحضور
بناء على طلبه او لم يعلن باسمائهم اتباعاً للمادة ١٩٣
وتحكم المحكمة في حال انعقاد الجلسة في هذه المعارضة كما تحكم ايضاً فيما يرفع من اوجه
تجريح الشهود او اهل الخبرة

(المادة ٢٠٢)

اذا لم يحضر أمام محكمة الجنايات في اول درجة من كلف بالحضور لاداء الشهادة
او حضر وامتنع عن اداء الشهادة تتبع في حقه الاصول المقررة في المواد ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨
ويجوز ان تزداد الغرامة التي يحكم بها على الشاهد الذي تخلف عن الحضور الى ان تبلغ
اربعة آلاف قرش ديواني ولو كان التخلف عن الحضور بعد التكليف به في اول مرة
وفضلاً عن ذلك يجوز ابلاغ مدة الحبس الى شهر في حالة التخلف عن الحضور بعد
التكليف به في ثاني مرة

واما اذا كان الشاهد الاّزم الحكم عليه بذلك ممن حضر وامتنع عن اداء الشهادة
فيجوز ابلاغ الغرامة الى اربعة آلاف قرش ديواني ومدة الحبس الى شهرين
وتتبع في الجنايات ما هو مقرر في المادة ١٤٢

(المادة ٢٠٣)

لا يجوز اخراج المتهم من قاعة الجلسة في أثناء المرافعة لاي سبب كان ما لم يحصل منه تشويش زائد

(المادة ٢٠٤)

الاحكام المقررة في المواد ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٧ و ١٥١ من هذا القانون تنبع في محكمة الجنايات في اول درجة

(المادة ٢٠٥)

تكون المرافعة والمنافسة بالكيفية والشرايط المقررة في المادة ١٣١ من هذا القانون والمواد التالية لها وبعد سماع ما يديه من الطلبات والاقوال وواجه المدافعة والاجابات كل من رئيس قلم النائب العمومي أو وكيله واندعي بالحقوق المدنية والمتهم والاحصام المسؤولين عن حقوق مدنية ان كانوا يبحث يكون المتهم دائماً آخر من يتكلم بقرار رئيس المحكمة بقفل باب المرافعة

(المادة ٢٠٦)

تشرع المحكمة في المداولة فوراً بعد قفل باب المرافعة وتصدر الحكم في الجلسة عينها

(المادة ٢٠٧)

يجب على المحكمة في مواد الجنايات التي تستوجب الحكم بالقتل علي حسب الشريعة الاسلامية الفراء ان تستفتي قبل الحكم مفتي الجهة الكائنة فيها

(المادة ٢٠٨)

ويجب عليها لذلك ان ترسل الى المفتي اوراق الدعوى ويلزم ردها اليها في ظرف ثمانية أيام بالاكثر معصوبة برأيه

(المادة ٢٠٩)

وبعد اخذ رأي المفتي تحكم المحكمة بالمعقوبات المقررة في قانون المعقوبات

(المادة ٢١٠)

اذا رأت المحكمة ان الواقعة غير ثابتة او لا تعد جنائية ولا جنحة او انها مجرد مخالفة تحكم ببراءة المتهم ويحصل الافراج عنه فوراً ان لم يكن مجسوماً لسبب آخر

وتحكم المحكمة في التضمينات التي يطلبها بعض الاخصام من بعض ويكون حكمها في ذلك في نفس الحكم الذي تصدره بما ذكر اتقا

(المادة ٢١١)

واذا نراي للمحكمة ان هناك جنعة تحكم بالعقوبة المقررة بالقانون وتفصل في مسألة التضمينات وتحكم على المتهم بالمصاريف كلها او بعضها انما يجب عليها في حالة ما اذا حكمت على المتهم ببعض المصاريف ان تبين ان كانت الحكومة تلتزم بالباقي او المدعي بالحقوق المدنية

(المادة ٢١٢)

اما اذا تراءى للمحكمة المذكورة ان هناك جنابة فتحكم بالعقوبة المقررة في القانون وتحكم على المتهم بجميع المصاريف وتفصل في الحكم عينه في التضمينات التي يطلبها المدعي بالحقوق المدنية

(الفصل الثاني - في محكمة الاستئناف للجنايات)

(المادة ٢١٣)

استئناف الاحكام الصادرة من محكمة الجنايات في اول درجة يرفع الى محكمة الاستئناف التابعة لها المحكمة الابتدائية الصادر منها الحكم المستأنف وتركب محكمة الاستئناف عند الحكم في مواد الجنايات في ثاني درجة من خمسة اعضاء

(المادة ٢١٤)

لا يقبل الاستئناف الا من الاشخاص الاتي ذكرهم
اولاً المحكوم عليه والاشخاص المسئولون عن حقوق مدنية
ثانياً المدعي بالحقوق المدنية فيما يختص بهذه الحقوق فقط
ثالثاً رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية او النائب المذكور

(المادة ٢١٥)

يطلب الاستئناف بالكيفية وفي المواعيد المقررة في مادتي ١٧٧ و ١٧٨ من هذا القانون

(المادة ٢١٦)

يؤجل تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في مواد الجنايات الى انقضاء المواعيد المذكورة في المادة السابقة وانتهاء نظر الدعوى بمحكمة الاستئناف

(المادة ٢١٧)

ومع ذلك اذا كان الحكم صادرا ببراءة المتهم فيصير الافراج عنه فورا ولو طلب استئناف ذلك الحكم بشرط ان يحضر امام محكمة الاستئناف اذا اقتضى الحال ذلك
واما اذا لم يكن الحكم صادرا ببراءة المتهم فيكون الاجراء على حسب القواعد المقررة سيف
المادة ١٨١

(المادة ٢١٨)

تقدم الدعوى الى محكمة الاستئناف ثم يصير استيفاء الاجراءات اللازمة بالجلسة على حسب الاصول المقررة في المواد ١٧٠ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٤ و الاحكام المقررة في المواد ١٨٥ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢
تتبع ايضا في محكمة الاستئناف عند انعقادها بجلسة محكمة الجنايات سيف ثاني
درجة

(المادة ٢١٩)

اذا رأت محكمة الاستئناف لزوما لسامع شهادة شهود فينبع ما هو مقرر في المادة ٢٠٢ اذا
اقتضى الحال ذلك

(المادة ٢٢٠)

يجوز لكل من اعضاء قلم النائب العمومي والمحكوم عليه والمدعي بالحقوق المدنية ان يعطن في الاحكام الصادرة من محكمة الاستئناف في مواد الجنايات امام الجمعية العمومية بالمحكمة المذكورة حال انعقادها بجلسة محكمة نقض وايرام انما لا يقبل الطعن من المدعي بالحقوق المدنية الا فيما يتعلق بالتفسيرات فقط ولا يجوز هذا الطعن من جميع من ذكر الا في الاحوال الثلاثة الاتية

اولاً اذا كانت الواقعة الثابتة في الحكم لم يعاقب عليها القانون
ثانياً اذا حصل خطأ في تطبيق نصوص القانون على الواقعة كما صار ايجاباً في الحكم
ثالثاً اذا وجد وجه من الالوجه المهمة لبطلان الاجراءات او الحكم

(المادة ٢٢١)

يحصل الطعن المذكور بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة ايام كاملة بعد صدور الحكم ويكلف المتهم بالحضور بناء على طلب احد اعضاء قلم النائب العمومي قبل الجلسة بثلاثة ايام كاملة

(المادة ٢٢٢)

تتحكم المحكمة السابق ذكرها في الطعن بعد سماع اقوال رئيس قلم النائب العمومي او وكيله واقوال الاخصام او وكلائهم وتحكم ببراءة المتهم في الحالة الاولى المبينة في المادة ٢٢٠ واما في الحالة الثانية فتحكم بمقتضى القانون اذا رأت ان الجناية ثابتة واما اذا رأت ان الواقعة جنحة او مخالفة فتحيلها على المحكمة المختصة بها وفي الحالة الثالثة تحيل الدعوى على محكمة استئناف اخرى لتحكم فيها حكماً جديداً واما اذا حصل الطعن مرة ثانية في القضية عينها امام المحكمة وهي منعقدة بهيئة محكمة نقض وايرام فتحكم في اصل الدعوى حكماً انتهائياً

(المادة ٢٢٣)

الاحكام الصادرة بمقوبة بسبب ارتكاب جناية وصارت في قوة الاحكام الانتهائية تنشر بناء على طلب قلم النائب العمومي بواسطة لصق صورها على باب قاعة الجلسات بمحكمة الاستئناف في مواد الجنايات او في جميع الاماكن الاخر المعنية في القانون وعلى باب اعظم محل للادارة في مركز المديرية او في البلد او في القرية التي وقعت فيها الجناية

(الفصل الثالث)

في الاحكام التي تصدر من اول درجة او ثاني درجة في غيبة المتهم

(المادة ٢٢٤)

اذا لم يتم القبض على المتهم او قبض عليه وفر قبل حضوره امام محكمة الجنايات في اول درجة تحكم المحكمة المذكورة في غيبته اذا لم يسلم نفسه للحبس قبل الجلسة

(المادة ٢٢٥)

يطبق الامر الصادر بالاحالة في الاماكن المذكورة في المادة ٢٢٣ وينشر بالجريدة الرسمية بناء على طلب قلم النائب العمومي قبل انعقاد الجلسة بثانية ايام ويقوم التعليق والنشر مقام التكليف بالحضور

(المادة ٢٢٦)

لا يجوز لاحد ان يحضر امام محكمة الاستئناف في مواد الجنايات ليدافع او ينوب عن المتهم الغائب ومع ذلك اذا كان المتهم غائباً عن القطر المصري او ادعى عدم امكان الحضور للجلسة فيجوز لمن ينوب عنه ان يبدى عفره ويثبت انه عذر مقبول

فاذا حكمت المحكمة بان العذر مقبول تاسر بتاجيل الحكم في اصل الدعوى وتعين
ميعادا لحضور المتهم فيه امامها

(المادة ٢٢٧)

يتلى في الجلسة الامر الصادر بالاخالة وورقة الاتهام والمخاضر المثبتة لحصول التعليق
والنشر كالمقرر في المادة ٢٢٥ في الميعاد المعين قانوناً
ثم يطلب رئيس قلم النائب العمومي او وكيله الحكم بالعقوبة ويبدى المدعي بالحقوق
المدنية اقواله وطلباته وبعد ذلك تحصل المداولة بالمحكمة و يصير اطلاعها على اوراق
التحقيق ثم تعكم في التهمة وفي التضمينات ان كان لها وجه

(المادة ٢٢٨)

اذا حكم على المتهم في غيبته وتحصل المدعي بالحقوق المدنية على الزامه بالتضمينات
فيجب على المدعي المذكور ان يقدم كفيلا ليكنه تنفيذ ما يختص به من الحكم الصادر
من محكمة الاستئناف

(المادة ٢٢٩)

لا يكون للكفالة تاثير الا في مدة خمس سنين من وقت صدور الحكم من محكمة
الاستئناف في غيبة المتهم

(المادة ٢٣٠)

اذا حضر المحكوم عليه في غيبته او قبض عليه في اثناء مدة الخمس سنين المقررة في المادة
السابقة يعاد الحكم فيما يختص بالتضمينات فاذا حكم على المتهم يجوز للمحكمة تعديل
الحكم السابق ولو سبق تنفيذه وتاسر في هذه الحالة برده ما دفع زيادة على المستحق
وفي حالة براءة المتهم تاسر برده جميع التضمينات ان سبق تحصيلها

(المادة ٢٣١)

اذا توفي من حكم عليه في غيبته في اثناء مدة الخمس سنين السابق ذكرها ولم تقدر
التضمينات فيحصل تقديرها بمعرفة المحكمة في وجه الورثة
واذا سبق دفع تلك التضمينات يجوز للورثة ان يطلبوا تعديل الحكم ورد ما يلزم رده
اليهم كالمقرر في المادة السابقة

(المادة ٢٣٢)

واما اذا توفي من حكم عليه في غيبته بعد انقضاء مدة الخمس سنين المذكورة او حضر

من تلقاء نفسه او قبض عليه وصدر الحكم عليه عند إعادة النظر فيه فلا يجوز الطعن في الحكم الاول فيما يختص بالتضمنات ويعتبر تقديرها قطعياً اذا سبق حصوله فاذا صدر الحكم عند إعادة النظر فيه ببراءة المتهم لا يجوز ايضاً طلب رد التضمنات اذا سبق دفعها واما اذا لم تدفع كلها او بعضها فلا يلزم المتهم بدفع شيء من ذلك (المادة ٢٣٣)

اذا حضر المحكوم عليه في نيته او قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة الطويلة يظل حتماً الحكم السابق صدوره وتعاد الاجراءات امام المحكمة الابتدائية في مواد الجنايات على حسب الامر الصادر بالاحالة

(المادة ٢٣٤)

اذا وجدت عدة متهمين في قضية واحدة وغاب احدهم فلا يترتب على غيابه في اي حال من الاحوال تأخير الحكم فيها بالنسبة للآخرين

(المادة ٢٣٥)

لا يقبل الاستئناف في الاحكام الصادرة في غيبة المتهم من المحكمة الابتدائية في مواد الجنايات

(المادة ٢٣٦)

اذا حكم على المتهم من محكمة الجنايات في اول درجة بحضوره وطلب قلم النائب العمومي استئناف ذلك الحكم امام محكمة الاستئناف وفرّ المتهم قبل الحضور في جلسة هذه المحكمة فتتبع في حقه جميع الاحكام المترتبة في هذا الفصل وتنبع ايضاً تلك الاحكام في حق المتهم الذي افرج عنه بمقتضى المادة ٢١٧ ولم يحضر عند الاقتضاء امام محكمة الاستئناف في حالة استئناف الحكم الابتدائي امامها بناء على طلب رئيس قلم النائب العمومي او النائب المذكور انما يستثنى من الاحكام السابق ذكرها ما هو مقرر في مادتي ٢٢٤ و ٢٢٥

(المادة ٢٣٧)

كل حكم صادر بعقوبة على المتهم الغائب سواء كان من اول درجة او ثاني درجة يعلق وينشر بناء على طلب قلم النائب العمومي كالمقرر في المادة ٢٢٣

(المادة ٢٣٨)

يجوز لكل من اعضاء قلم النائب العمومي والمدعي بالحقوق المدنية دون غيرهم ان يطعن

في الاحكام الصادرة من اول درجة او ثاني درجة على المتهم الغائب امام الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف وهي متعقدة بهيئة محكمة تقض وايرام ويحصل الطعن من كل منهم بشأن ما يخصه بالكيفية وفي الاحوال والمواعيد المبينة في مادتي ٢٢٠ و ٢٢١ ونفكم المحكمة المذكورة على حسب المقرر في المادة ٢٢٢

الباب الرابع

(في الاحكام التي يجوز تطبيقها في جميع محاكم المواد الجنائية)
(المادة ٢٣٩)

تنفيذ الاحكام الصادرة بعقوبة يكون بناء على طلب اعضاء قلم النائب العمومي سواء كانت تلك الاحكام صادرة من اول درجة او من ثاني درجة ويجوز ايضا تنفيذها بناء على طلب المدعي بالحقوق المدنية فيما يختص بالتضمينات فقط
(المادة ٢٤٠)

اوجه البطلان الذي يقع في الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب ابدؤها قبل سماع شهادة اول شاهد او قبل المرافعة ان لم يكن هناك شهود والا سقط حق الدعوى بها ولا يجوز الطعن في الامر الصادر بالاالة امام المحكمة المختصة بالنظر في اصل الدعوى انما للمتهم ان ثبت ان الواقعة التي اتبنت عليها الاحالة لا يترتب عليها عقوبة
(المادة ٢٤١)

اذا حكم على متهم في غيبته وقدم معارضة في ذلك الحكم وحكم ببراءة ساحته بناء عليها يجوز مع ذلك في جميع الاحوال الزامه بمصاريف الدعوى ومصاريف الحكم الصادر في غيبته

(المادة ٢٤٢)

اذا صدر حكمان على شخصين او اكثر اسند فيهما لكل شخص الفعل المسند للاخراجاز لكل من اعضاء قلم النائب العمومي واولي الشأن في الحكمين المذكورين ان يطلب في اي وقت كان الناءها من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف وهي متعقدة بهيئة محكمة تقض وايرام اذا كان بينهما تناقض بحيث يستنتج من احدهما دليل على براءة المحكوم عليه في الاخر وتقدم هذا الطلب يوقف التنفيذ واذا حكمت المحكمة بقبوله تجل الدعوى على محكمة اجرائية تبينها في حكمها

وإذا مات احد المحكوم عليهم يقوم مقامه ورثته او وكيل تعينه محكمة النقض والا بمرام بناء على طلب يقدم لها

(المادة ٢٤٣)

يجوز ايضا طلب الغاء الحكم اذا حكم على متهم بجنائية قتل ثم وجد المدعى قتله حيا او اذا حكم على واحد او اكثر من شهود الاثبات بسبب تزوير في شهادة بشرط ان يرى في هذه الحالة الاخيرة للجمعية العمومية المنعقدة بمحكمة الاستئناف هيئة محكمة نقض و ابرام ان شهادة الزور قد اثرت على عقول القضاة

(المادة ٢٤٤)

اذا وقعت جفحة او مخالفة من احد في الجلسة يحكم فيها في نفس تلك الجلسة بناء على طلب احد اعضاء قلم النائب العمومي ان كانت تلك الجلسة او المخالفة من خصائص المحكمة

اما اذا وقعت جنائية او كانت المحكمة غير مخففة بالحكم فيصدر امر باحالة القضية على قلم النائب العمومي ويمرر رئيس المحكمة في كل الاحوال محضرا يضع كتاب المحكمة امضاء عليه و يامر الرئيس المذكور بالقبض على المتهم وجبسه اذا اقتضى الحال ذلك

(المادة ٢٤٥)

الاشخاص المسئولون عن حقوق مدنية يكلفون بالحضور في المواعيد التي يكلف بالحضور فيها المتهم ويعمك عليهم بالمصاريف اذا اقتضى الحال ذلك ولو كانت مستحقة للحكومة وبالتضمينات ايضا انما لا يعمك عليهم بالقرامة اصلا

(المادة ٢٤٦)

اذا رفع احد طلبه الى محكمة مدنية او تجارية لايجهز له ان يرفعه الى محكمة جنائية بصفة مدعى بحقوق مدنية ويجب على المدعى بالحقوق المدنية ان يدفع للمحكمة مبلغ المصاريف التي صرفت او ستصرف على حسب ما يتدره قاضي التحقيق او رئيس المحكمة بحسب الاحوال

ويجب عليه ايضا ان يدفع المصاريف التي يستلزمها الحال في اثناء المرافعة ويكون تقديرها بالكيفية المذكورة

(المادة ٢٤٧)

المسائل الفرعية التي تحدث في الجلسة يحكم فيها بالايجاز بعد سماع اقوال رئيس قلم النائب العمومي او احد وكلائه

(المادة ٢٤٨)

اذا رفعت دعوى لمحكمتين او اكثر من محاكم المخالفات التابعة لمحكمة ابتدائية واحدة لزم ان يرفع طلب تعيين المحكمة المختصة بالحكم في تلك الدعوى الى المحكمة الابتدائية المذكورة فان كانت محاكم المخالفات المتنازعة في الاختصاص بالدعوى تابعة لمحاكم ابتدائية متعددة رفع ذلك الطلب الى محكمة الاستئناف التابعة لها المحاكم الابتدائية المذكورة فان كانت غير تابعة لمحكمة استئناف واحدة يرفع الطلب الى محكمة الاستئناف بمصر

واذا رفعت دعوى الاثني او اكثر من قضاة التحقيق او لمحكمتين او اكثر من محاكم الجنبع التابعة لمحكمة استئناف واحدة يقدم طلب تعيين قاضي التحقيق او المحكمة المختصة بتلك الدعوى لمحكمة الاستئناف المذكورة ويرفع ذلك الطلب لمحكمة الاستئناف بمصر ان كان قضاة التحقيق او محاكم الجنبع غير تابعة لمحكمة استئناف واحدة

الباب الخامس

(في سقوط العقوبة بالمدة الطويلة)

(المادة ٢٤٩)

العقوبة المحكوم بها في جناية تسقط بمضي عشرين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم من ثاني درجة انما يستثنى من ذلك عقوبة القتل فانها تسقط بمضي ثلاثين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم بها من ثاني درجة

(المادة ٢٥٠)

واما العقوبة المحكوم بها في مواد الجنبع فتسقط بمضي خمس سنين من اليوم الذي صار فيه الحكم الابتدائي غير قابل للمعارضة ولا الاستئناف فان حطت معارضة او استئناف تبتدئ هذه المدة من يوم صدور الحكم النهائي

(المادة ٢٥١)

العقوبة المحكوم بها في مخالفة تسقط بمضي سنة تحسب بمقتضى الاصول المبينة في المادة السابقة ما لم يكن الحكم الصادر فيها انتهاياً لا يجوز الطعن فيه فتبديء مدة السنة من تاريخه

(المادة ٢٥٢)

يسقط الحق في اقامة الدعوى العمومية في المواد الجنائية بمضي عشر سنين من يوم ارتكاب الجناية او من تاريخ اخر عمل متعلق بالتحقيق وبمضي ثلاث سنين في مواد الجنيح وستة اشهر في مواد المخالفات

(المادة ٢٥٣)

اجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الاشخاص ولو لم يدخلوا في الاجراءات المذكورة

(المادة ٢٥٤)

اذا سقطت العقوبة بالمدة الطويلة صار الحكم الصادر بها قطعياً ولذلك لا يجوز في اي حال من الاحوال للمحكوم عليه في غيبته الذى سقطت عقوبته بمضي المدة ان يحضر ويطلب ابطال الحكم الصادر في غيبته واعادة النظر فيه

(المادة ٢٥٥)

الدعوى بالتضييعات الناشئة عن جناية او جنحة او مخالفة لا يجوز اقامتها باحدى المحاكم في المواد الجنائية بعد انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية واذا اقيمت الدعوى بالتضييعات امام احدى المحاكم المذكورة قبل انقضاء تلك المدة فيترتب على ذلك انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية

فهرست

قانون تحقيق الجنایات

الصادر عليه الامر العالي المؤرخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ هجرية
(١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ميلادية)

- قانون تحقيق الجنایات
- (الكتاب الاول) - في التحقيق الابتدائي
- (الباب الاول) في قواعد عمومية
- ٦ (الباب الثاني) في الضبطية القضائية
- ١٠ (الباب الثالث) في طلب التحقيق وفي اجرائه وفي الدعوى العمومية
- ١٢ (الباب الرابع) في الشكاوي وفي المدعى بالحقوق المدنية
- ١٣ (الباب الخامس) في التحقيق وقاضيه
- ١٤ (الباب السادس) في الادلة والبراهين
- ١٥ الفصل الاول - في الادلة المحسوسة
- ١٦ الفصل الثاني - في الاثبات بالبيننة
- ٢٠ (الباب السابع) في الطرق والاجراءات الاحتياطية التي يلزم اتخاذها سيفي حق المتهم
- ٢٥ (الباب الثامن) في قفل التحقيق وفي الاوامر التي تصدر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى وفي الاحالة
- ٢٧ (الكتاب الثاني) - في محاكم المواد الجنائية
- ٢٧ (الباب الاول) في محكمة المخالفات
- ٣٢ (الباب الثاني) في محكمة الجنح
- ٣٩ (الباب الثالث) في محاكم الجنایات
- ٣٩ الفصل الاول - في المحاكم الابتدائية للجنایات
- ٣٩ الفرع الاول - في الاجراءات التي تحصل قبل انعقاد الجلسة
- ٤٠ الفرع الثاني - في الاجراءات التي تحصل بالجلسة سيفي فحص الاوراق وفي الحكم

صحيفة

- ٤٣ الفصل الثاني — في محكمة الاستئناف للجنايات
٤٥ الفصل الثالث — في الاحكام التي تصدر من اول درجة او ثاني درجة في
غيبة المتهم
٤٨ (الباب الرابع) في الاحكام التي يجوز تطبيقها في جميع محاكم المواد الجنائية
٥٠ (الباب الخامس) في سقوط العقوبة بالمدة الطويلة

تمت الفهرست



قانون العقوبات



الصادر عليه الامر العالي المؤرخ بتاريخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ هجرية
(١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ افرنجية)



(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الجامعة بمصر بسوق الخضر القديم «للسليم حبالين»
سنة ١٣١١ هجرية

امر عال

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الرقم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب المحاكم الاهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من امرنا الرقم ٣٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا

وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوآت

(المادة الاولى)

قانون العقوبات المرفوق بامرنا هذا المشتمل على ثلثائة وثلاثة وخمسين مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولاه في كل جهة من جهات القطر المصري من بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ اختتام المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة في دائرتها

(المادة الثانية)

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ١٣ محرم سنة ١٣٠١ « ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ »

✽ محمد توفيق ✽

بامر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

شريف

ناظر الحقانية

فكري

قانون العقوبات

الكتاب الاول

(في القواعد الابتدائية)

الباب الاول

(في الضوابط العمومية)

(المادة ١)

من خصائص الحكومة ان تصاف على الجرائم التي تقع على افراد الناس بسبب ما يترتب عليها من تكدير الراحة العمومية وكذلك على الجرائم التي تحصل ضد الحكومة مباشرة وبناء على ذلك قد تعينت في هذا القانون درجات العقوبة التي لاولياء الامر شرعا تقريرها وهذا بدون اخلال في اي حال من الاحوال بالحقوق المقررة لكل شخص بمقتضى الشريعة الفراء

(المادة ٢)

الافعال التي تستوجب العقوبة بمقتضى القانون ثلاثة انواع

- أولاً - الجنائيات
- ثانياً - الجنج
- ثالثاً - المخالفات

(المادة ٣)

الجنايات هي الافعال التي يعاقب عليها القانون باحدى العقوبات الاتية وهي
القتل
الاشغال الشاقة مؤبدا
الإشغال الشاقة مؤقتا
السجن المؤبد
السجن المؤقت
النفي المؤبد
الحرمان المؤبد من الحصول على كل رتبة ومن التوظيف بأي وظيفة ميرية
الحرمان من الحقوق الوطنية

(المادة ٤)

الجنح هي الافعال التي يعاقب عليها القانون باحدى العقوبات الاتية وهي
الحبس أكثر من اسبوع
النفي المؤقت
العزل من الخدمة الميريه
الفرامة بأكثر من مائة قرش ديواني

(المادة ٥)

المخالفات هي الافعال التي يعاقب عليها القانون بالحبس مدته اسبوع فأقل او بغرامة
مائة قرش ديواني فأقل

(المادة ٦)

يجوز على حسب الاحوال المبينة في القانون ان يحكم بكل عقوبة من العقوبات السابق ذكرها على حدثها او بانضمام بعضها الى بعض

(المادة ٧)

يحكم القانون ايضاً في احوال معينة زيادة على العقوبات المذكورة بما ياتي
جعل الشخص المعاقب تحت ملاحظة الضبطية الكبرى
حرمانه من الحقوق المدنية
ضبط الاشياء التي استعملت في فعل المخالفة او الجنحة او الجناية لجانب المبري

(المادة ٨)

البدء في العمل بقصد فعل الجناية او الجنحة يعتبر شروعاً فيها اذا اوقف العمل او خاب
باسباب خارجة عن ارادة الفاعل

(المادة ٩)

التصميم على فعل جنابة او جنحة والتأهب لفعل ذلك لا يعدان شروعاً

(المادة ١٠)

من شرع في فعل جنابة يعاقب بالعقوبة التي تلي العقوبة المقررة لتلك الجناية لو وقعت
منه بالفعل

(المادة ١١)

من شرع في فعل جنحة وكان شروعه في ذلك مستوجباً للمقاب بنص صريح في القانون
يعاقب بالعقوبة التي تلي العقوبة المقررة لتلك الجنحة لو وقعت منه بالفعل ان لم يوجد
نص آخر يقضي بغير ذلك

(المادة ١٢)

العود الى ارتكاب جنابة او جنحة يستوجب الحكم على المائد باشد العقوبة المقررة
قانوناً لهذه الجناية او الجنحة وتجاوز مضاعفة تلك العقوبة ايضاً وذلك فيما عدا
الاحوال المستثناة المبينة في القانون

(المادة ١٣)

يعتبر عائداً الى فعل الجناية او الجنحة من حكم عليه باحدى العقوبات المبينة في المادة
الثالثة وثبت انه ارتكب جنابة او جنحة ثانية بعد الحكم الاول وكذلك من حكم
عليه بحبس ازيد من سنة او بنفي مؤقت وثبت انه ارتكب جنحة بعد ذلك الحكم
ايضاً

(المادة ١٤)

من حكم عليه باحدى العقوبات المبينة في المادة الثالثة ثم فعل جناية اخرى تستوجب الحكم عليه بالحرمان المؤبد من الحصول على كل رتبة او من التوظيف بأي وظيفة مبررة او من الحقوق الوطنية فيحكم عليه بالسجن المؤقت

(المادة ١٥)

اذا ثبت على من حكم عليه بالنفي المؤبد انه ارتكب جناية اخرى بعد ذلك الحكم فيحكم عليه بالسجن المؤبد اذا كانت العقوبة المقررة قانوناً لهذه الجناية اخف منه

(المادة ١٦)

اذا ثبت على من حكم عليه بالسجن المؤبد والاشغال الشاقة المؤقتة انه ارتكب جناية اخرى بعد ذلك الحكم فيحكم عليه بالاشغال الشاقة مؤبداً ما لم يقض القانون بالحكم بالقتل بسبب هذه الجناية فيحكم به

(المادة ١٧)

من عاد الى ارتكاب جناية او جنحة تستوجب الحكم عليه بعقوبة مؤقتة يجوز الحكم عليه فضلاً عما يستحقه من عقوبتها القانونية بجعله تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة اقلها خمس سنين واكثرها عشرة

(المادة ١٨)

من حكم عليه بسبب ارتكابه جنحة بالحبس او النفي مدة لا تزيد على سنة او بدفع غرامة ثم عاد لفعل جنحة اخرى ماثلة للاولى لا يعد عائداً الا اذا ثبت وقوعها منه في أثناء الخمس سنين التالية للحكم الاول

(المادة ١٩)

يكون العقاب على الجنايات والجنح والمخالفات على حسب القانون المعمول به في وقت ارتكابها انما اذا صدر قانون بعد ارتكاب الجناية او الجنحة او المخالفة ينفي بتخفيف العقوبة او عسما فيتبع دون غيره اذا كان صدوره قبل الحكم الانتهائي

(المادة ٢٠)

اذا حكم على شخص محبوس احتياطاً باحدى العقوبات المؤقتة فيكون ابتداء مدة العقوبة من اليوم الذي صار فيه الحكم قطعياً الا انه يجب على القاضي عند الحكم ان يستنزل مدة الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة المقررة

(المادة ٢١)

الحكم بالعقوبات المقررة في القانون لا يمنع من الحكم برد ما يجب رده للاخصام
وبالتعويضات المستحقة لهم

(المادة ٢٢)

اذا حكم بالغرامة والرد والتعويضات معا يقدم استيفاء المحكوم برده والتعويضات على دفع
الغرامة اذا كان مال المحكوم عليه غير كاف لجميع ذلك

(المادة ٢٣)

يلزم ان يكون الحكم الصادر بالعقوبة مشتملا ايضا على الحكم بمدة الحبس التي يمكنها
المحكوم عليه في السجن عند عدم قيامه باداء الغرامة والرد والمصاريف

(المادة ٢٤)

المحكوم عليهم بالعقوبة بسبب ارتكابهم جناية او جنحة واحدة يلزمون بالغرامات والرد
والتعويضات والمصاريف على وجه التضامن والتكافل

الباب الثاني

(في العقوبات التي يحكم بها في الجنايات)

(المادة ٢٥)

كل محكوم عليه بالقتل يشنق

(المادة ٢٦)

متى صار الحكم بالقتل قطعيا يعرض ناظر الحفاية حالا اوراق القضية على الحضرة الخديوية
ولها استبدال تلك العقوبة باخف منها

(المادة ٢٧)

استبدال القتل يكون بالاشغال الشاقة مؤبدا ان لم يصرح الجناب الخديوي في امره
بغير ذلك

(المادة ٢٨)

اذا لم يصدر امر الجناب الخديوي في ظرف الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ تقديم الاوراق
فيجري تنفيذ حكم القتل

(المادة ٢٩)

لا يصير تنفيذ حكم القتل في احدى ايام الاعياد المقررة في ديانة المحكوم عليه ولا في احدى ايام الاعياد الاهلية

(المادة ٣٠)

تعطى جثة المحكوم عليه بالقتل الى ورثته لدفنها وان لم يكن له ورثة تدفن بمعرفة الحكومة بمصاريف من طرفها ولا يصير احتفال ما للجنائز

(المادة ٣١)

اذا اخبرت المحكوم عليها بالقتل انها حبل فيصير توقيف تنفيذ الحكم ومنى تحقق قولها يؤجل تنفيذ الحكم الى ان تضع الحمل

(المادة ٣٢)

لا يحكم بالقتل على متهمة بجنابة تستوجبها الا اذا اقر هوها او شهد شاهدان انها نظراء في حال وقوع ذلك منه

(المادة ٣٣)

العقوبة بالاشغال الشاقة هي تشغيل المحكوم عليه مقيدا بالحديد في رجليه في اشغال الاشغال في المحلات المينة من الحكومة لذلك مدة حياته ان كانت تلك العقوبة مؤبدة ومن ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة ان كانت مؤقتة

(المادة ٣٤)

كل من جاوز الستين سنة من العمر من الرجال المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة لا يقيد بالحديد وانما يستوفي مدة عقوبته في احد المحلات المعدة للسجن وكذا النساء ابا كان سنهن

(المادة ٣٥)

العقوبة بالسجن هي وضع المحكوم عليه في احد اماكن الحبس وتشغيله في الاعمال التي تعينها الجهة المختصة بذلك مسدة حياته ان كانت العقوبة مؤبدة ومن ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة ان كانت مؤقتة

(المادة ٣٦)

يجوز للسجون ان يخالط الاشخاص المقيمين في السجن والغير المقيمين فيه على حسب الحدود المقررة في اللوائح المختصة بذلك

(المادة ٣٧)

كل من حكم عليه بالاشتغال الشاقة أو بالسجن يكون محجورا عليه في جميع تصرفاته مدة عقوبته ولذلك يلزمه ان يعين له قيما لادارة اشغاله المتعلقة بامواله واملاكه بشرط التصديق من المحكمة على هذا التعيين فان لم يعين قيما يحصل تعيين القيم المذكور بمعرفة المحكمة الابتدائية الكائن في دائرة اختصاصاتها محل توطن المحكوم عليه ويكون ذلك بناء على طلب النائب العمومي أو أحد وكلائه أو من له شأن في ذلك

(المادة ٣٨)

النفي المؤبد هو ارسال المحكوم عليه الى المحل الذي تعينه الحكومة لذلك ليقوم فيه مدة حياته وان طلب نقل عياله الى المحل المذكور يجاب لطلبه بشرط رضائهم بذلك

(المادة ٣٩)

الحرمات المؤبد من كل رتبة او وظيفة ميرية هو حرمان المحكوم عليه حرمانا مؤبدا من الاستقدام في الخدمات الميرية ايا كانت اهمية الخدمة ومن قبوله في الالتزامات والتعهدات الميرية ومن حيازة اى رتبة او نيشان ومن الحصول على مرتبات وتجرده مما يكون حائزا له في وقت الحكم من جميع ما ذكر

(المادة ٤٠)

العقوبة المذكورة بالمادة السابقة تكون دائما من مستلزمات كل عقوبة من العقوبات المقررة للجنايات ان لم يحكم بها عقوبة اصلية

(المادة ٤١)

الحرمات من التمتع بالحقوق الوطنية هو
اولا حرمان المحكوم عليه حرمانا مؤبدا من جميع الرتب ومن التوظيف باي وظيفة ميرية كما هو مقرر في المادة ٣٩
ثانيا حرمانه من التمتع بحقوقه في انتخاب احد من نواب الامة او في انتخابه هو لهذه الوظيفة

ثالثا عدم اهليته لان يكون عضوا في جمعية من الجمعيات ولا لاداء اي خدمة تتعلق بالطائفة او الحرفة النسوب هو اليها

رابعا عدم اهليته لان يكون عدلا محققا او اهل خبرة او شاهدا في العقود او في الدعاوي
المرفوعة امام المحاكم الاجرود الاستعلام منه عما يلزم وعدم اهليته الاستخدام باحد
مجلات التعليم بوظيفة معلم او ناظر

(المادة ٤٢)

الحكم بالاشغال الشاقة موبدا او مؤقتا او بالسجن او بالنفي الموبدين يستلزم قانونا
الحرمان من الحقوق الوطنية اما اذا حكم بهذا الحرمان بصفة عقوبة اصلية فيحكم معه
بالحبس مدة يسوغ ابلاغها الى الحد الاقصى المقرر للحبس

(المادة ٤٣)

كل حكم يصدر بالقتل او بالاشغال الشاقة مؤبدا او مؤقتا او بالسجن او النفي المؤبد
او بالحرمان من جميع الرتب والخدمات الميرية او من الحقوق الوطنية يعلن بلسق ملغصه
في الميدان العمومي لمركز ادارة المديرية التي صدر فيها الحكم المذكور وميدان القسم الذي
ارتكبت فيه الجريمة وفي محل تنفيذ العقوبة ومحل توطن المحكوم عليه وفي اللوحة المعدة
لنشر الاعلانات بمحكمة كل من الجهات المذكورة وعلى باب ديوان المديرية او المحافظة
وعلى باب الضبطية واما في حالة الحكم بالعقوبات الاخر المقررة للجنايات فيتبع ما هو مقرر
في المادة ٢٢٣ من قانون تحقيق الجنايات

الباب الثالث

(في العقوبات التي يحكم بها في الجنع والمخالفات)

(المادة ٤٤)

العقوبة بالحبس هي وضع المحكوم عليه في احد مخابيس الحكومة جميع المدة المقررة به
الحكم

(المادة ٤٥)

مدة الحبس تكون فيما يتعلق بالمخالفات من اربع وعشرين ساعة الى اسبوع وفي الجنع من
ثمانية ايام الى ثلاث سنين ويتددى كل منهما من وقت وضع المحكوم عليه في الحبس
ان لم يكن محبوسا حبسا احتياطيا

(المادة ٤٦)

العقوبة بالنفي المؤقت هي ابعاد المحكوم عليه عن محل اقامته وتقله للجهة التي تمهينها الحكومة لذلك ليقيم بها وتكون مدتها من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين وتبتدي مدة هذه العقوبة من يوم القبض على المحكوم عليه لارساله للجهة المهيئة لنفيه ان لم يكن محبوساً احتياطاً

(المادة ٤٧)

العقوبة بالاعزل من وظيفة ميرية هي حرمان المحكوم عليه منها وقطع المرتبات المهيئة لها وتكون مدة هذه العقوبة من سنة الى خمس سنين ولا يجوز في هذه المدة توظيف المحكوم عليه بأي وظيفة ميرية ولا ان يتمتع بأي مرتب ومن يكون منفصلاً عن الخدمة في وقت صدور الحكم عليه لا يجوز ايضاً استخدامه في اي خدمة ميرية ولا تمتعه بأي مرتب مدة عقوبته

(المادة ٤٨)

العقوبة بالغرامة هي الزام المحكوم عليه بدفع مبلغ من خمسة قروش الى مائة قرش ديواني فيما يتعلق بالمخالفات ومن مائة قرش وقرش الى عشرة آلاف قرش ديواني في الجلب

(المادة ٤٩)

تكون مدة الحبس لتحصيل الغرامات والمصاريف وما يجب رده باعتبار اربع وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشاً بشرط ان لا تنقص عن ذلك ولا تزيد عن شهر في المخالفات ولا عن ثلاثة اشهر في الجلب والجنابات

(المادة ٥٠)

لا يحصل الحبس اذكود بالمادة السابقة الا بعد خمسة ايام من يوم التنبيه الرسمي بالدفع والالذار بالحبس ويكون التنبيه مشتملاً على صورة الحكم ان لم يسبق اعلانه للمحكوم عليه

(المادة ٥١)

لا تبرأ ذمة المحكوم عليه من الغرامة والمصاريف والرد بمجرد حبه لتحصيل ذلك منه اذا كان قادراً على الدفع وقت الحبس او صار موسراً بعده

الباب الرابع

(في العقوبات التابعة لعقوبات اصلية ويجوز الحكم بها في الجنح والجنايات)

(المادة ٥٢)

الحكم بالعقوبات السابق ذكرها لا يمنع المحاكم المختصة بالجنح من الحكم ايضاً في الاحوال المقررة في القانون بانواع الحرمان المينة في المادة ٤١ كلها او بعضها

(المادة ٥٣)

من ارتكب جنابة وحكم عليه بسببها بعقوبة الاشغال الشاقة او السجن المؤقتين يجب حتماً جعله بعد استيفاء مدة عقوبته تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة مساوية لمدة العقوبة انما يجوز تقليل مدة الملاحظة او المعافاة منها بنص صريح في الحكم الصادر بالعقوبة امان حكم عليه باحدى العقوبات المؤبدة وعني عنه منها واستبدلت بغيرها فينتسم جعله تحت ملاحظة الضبطية الكبرى ان لم يتقرر غير ذلك في الامر الذي يصدر باستبدال العقوبة او بالعفو منها

(المادة ٥٤)

فيما عدا الاحوال المينة بالمادة السابقة يجوز الحكم في مواد الجنائيات والجنح بمجعل المحكوم عليه تحت ملاحظة الضبطية الكبرى في الاحوال المقررة في القانون

(المادة ٥٥)

يترب على جعل المحكوم عليه تحت ملاحظة الضبطية الكبرى ان يكون للعكومة حق في منعه عن الاقامة بالاقليم الذي ارتكب فيه الجنابة وبالمدل التي يزيد عدد سكانها على خمسة الآف ويلزمه ان يغير بالجهة التي يريد الاقامة فيها ويبين منازل سفره وتعلقى اليه تذكرة مرور تقيد فيها تلك المنازل وعند وصوله الى الجهة التي اختارها الاقامته يجب عليه ان يغير بذلك حاكمها في ظرف اربع وعشرين ساعه ولا يجوز له ان يغير تلك الجهة بدون ان يغير حاكمها قبل ذلك بثلاثة ايام الجهة التي يرغب السكنى فيها ويلزمه ايضاً ان ياخذ تذكرة مرور ثانية فان خالف هذه الاصول يعاقب الحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة

الباب الخامس

(في بيان الاحوال التي يقبل فيها عذر المتهم او يكون مستوجباً للمسئولية او للعقوبة)
(المادة ٥٦)

لا تقام دعوى على متهم اذا كان سنه اقل من سبع سنين
(المادة ٥٧)

اذا كان سن المتهم اكثر من سبع سنين ولم يبلغ خمس عشرة سنة فيكون الحكم عليه بتقتضى القواعد المبينة في المواد الآتية
(المادة ٥٨)

اذا ثبت ان المتهم فعل بغير تمييز ما اسند اليه لايحكم عليه بعقوبة مطلقاً انما على المحكمة ان تحكم بتسليمه لاهله او لمن يقبل ان يتكفل به من ذوي الشرف والاعتبار او من محلات الزراعة او الصناعة او التعليم عمومية كانت او خصوصية الى ان يبلغ سنه عشرين سنة
(المادة ٥٩)

اذا حكمت المحكمة ان المتهم الذي سنه خمس عشرة سنة فعل ما اتهم به وهو مميز يحكم عليه بالحبس من خمس سنين الى عشر اذا كان ما فعله يستوجب الحكم عليه بالقتل او بالاشغال الشاقة مؤبداً او السجن او النفي المؤبد
(المادة ٦٠)

اذا كان الفعل يستوجب عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة او السجن او النفي المؤقتين يحكم عليه بالحبس مدة لاتتقص عن ربع المدة التي يحكم بها لو كان المحكوم عليه غيره قاصراً ولا تزيد عن ثلثها وفي هذه الاحوال الثلاثة يجوز جعل المحكوم عليه تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة اقلها خمس سنين واكثرها عشرة
اما اذا كان الفعل يستوجب عقوبة الحرمان من الحقوق الوطنية فيحكم عليه بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين

(المادة ٦١)

اذا لم يكن للمتهم الذي لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة في الاحوال المتقدمة شريك بلغ سنه اكثر من ذلك يكون الحكم عليه مختصاً بمحكمة الجنح

(المادة ٦٢)

إذا اقيمت دعوى بجنحة على من لم يبلغ سنة خمس عشرة سنة وثبت انه ارتكب تلك الجنحة وهو مميز يحكم عليه بعقوبة لا تزيد عن ثلث العقوبة التي يستحقها لو كان سنه أكثر من ذلك

(المادة ٦٣)

يعاقب انتمهم بفعل جنابة او جنحة من الحكم عليه بالعقوبة المقررة قانوناً اذا ثبت انه كان معتوها وقت فعلها

(المادة ٦٤)

إذا طرأ انتع على المتهم بالجنابة او الجنحة بعد ارتكابها يؤجل الحكم عليه الى ان يحصل له البرء منه

(المادة ٦٥)

إذا اكره المتهم على فعل الجنابة او الجنحة بقوة لا يستطيع مقاومتها فلا يعد ما وقع منه جنابة ولا جنحة

(المادة ٦٦)

لا فرق بين الذكور والاناث في العقوبات القانونية انما على القاضي ان يراعي فيما يخضع بالاناث حالتهم بالنسبة لتحديد مدة العقوبة التي يحكم بها عليهن

(المادة ٦٧)

كل من شارك غيره في فعل جنابة او جنحة يعاقب مثل عقوبة فاعلها ما لم يوجد نص مخالف لذلك في القانون

(المادة ٦٨)

بعد مشاركا في فعل الجنابة او الجنحة كل من حرض على ارتكابها بصدية او وعد او وعيد او مخادعة او دسيسة او بارشاد او باستمال ماله من الصولة على مرتكبها وكل من اعطى السلحة أو آلات او غيرها مما اعانه على ارتكاب الجنابة او الجنحة مع علمه بان ما اعطاه يستعمل في ذلك

وكل من اعان الفاعل على الاعمال المجهزة او المسهلة او المتممة لفعل الجنابة او الجنحة مع علمه بقصد الفاعل

وكل من علم بالاحوال الجنائية التي عليها اهل النى والفساد الذين يقطعون الطرق
ويفعلون ما يخل بامن الحكومة والراحة العمومية ويتعدون على الناس او يتغلبون
على الاملاك واعتماد مع ذلك على ايواء هؤلاء المفسدين
(المادة ٦٩)

وكل من اخفى كل او بعض الاشياء المسلوقة او المختلسة او الماخوذة بواسطة ارتكاب
جناية او جنحة يعد مشاركا لفاعل تلك الجناية او الجنحة ويعاقب بمثل العقوبة التي
يحكم عليه بها ان كان يعلم ذلك

الكتاب الثاني

في الجنايات والجنح المصرة بالمصلحة العمومية

وبيان عقوبتها

الباب الاول

(في الجنايات والجنح المصرة بامن الحكومة من جهة الخارج)

(المادة ٧٠)

يعاقب بالقتل كل من رفع السلاح على الحكومة وهو مع عدوها

(المادة ٧١)

كل من القى الدسائس لدولة اجنبية او لاجد ماموريا او تخاير معها او معه بقصد ايقاع
العداوة بينها وبين الحكومة او بقصد تخريبها على محاربتها او تمكينها من الوسائل
الموصلة لذلك يعاقب بالقتل ولو لم ينشأ عن فعله محاربة

(المادة ٧٢)

وكذلك يعاقب بالقتل كل من استعمل دسائس او تخاير مع العدو بقصد تسهيل دخوله
في اراضي الحكومة او تسليمه مدنا او حصونا او محطات عسكرية او مينات
او مخازن او ترسانات او سفنا مما هو مملوك لها او بقصد امداده بمساكر او تقود

او مؤنات او اسلحة او ذخائر او تسهيل تقدم سير العدو الى ارضها او ازدياد قوة
عساكره على عساكر الحكومة سواء كان ذلك بتوهم صداقة عساكرها لحاكمهم
ولوطنهم او باي وسيلة اخرى

(المادة ٧٣)

اذا كانت المراسلة مع بعض رعايا دولة معادية للحكومة لم يقصد منها ارتكاب جناية
من الجنائيات المذكورة بالمادة السابعة الا انه نشأ عنها وقوف المدعو على اخبار مضره
باحدى حالتي الحكومة السياسيه او العسكريه او بحال معاهدتها يعاقب فاعلها
بالسجن المؤقت واما اذا كانت هذه الاخبار ناشئة عن اتفاق على التجسس بمعنى انه
قصد بها تعريف العدو بصورة ترتيب الحرب المصممة عليها للحكومة فيعاقب مرتكب
ذلك بالاشغال الشاقة المؤقتة

(المادة ٧٤)

يعاقب بالقتل كل من كان من ارباب الوظائف المبريه او من ماموري الحكومة او غيره
اودع اليه سر مخايرة او ارسالية عسكرية من عساكر الحكومة او علم ذلك بطريقة
رسمية او بسبب وظيفته وافشاء بقصد اخيانة مباشرة او بواسطة الى امور دولة
اجنبية او معادية للحكومة بدون ان يؤذن له بذلك

(المادة ٧٥)

وكذلك يعاقب بالقتل كل صاحب وظيفة او مامور من ماموري الحكومة كلف
بمقتضى وظيفته بحفظ رسومات الاستحكامات او الترسانات او الميناءات فسلم
جميع تلك الرسومات او احدها للعدو او للماموريه واما اذا سلمها بدون اذن
الحكومة الى ماموري دولة اجنبية معاهدة للحكومة او ملتزمة الحيادة فيعاقب
بالسجن المؤقت

(المادة ٧٦)

كل من اخفى عنده احدا من الجواسيس المرسلين من طرف العدو للكشف والريادة
وهو يعرفهم بهذه الصفة او حمل غيره على اخفاء من ذكر يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

الباب الثاني

(في الجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل)

(المادة ٧٧)

كل من حرض بفعل محسوس سكان القطر على حمل السلاح لقتال الحكومة يعاقب بالقتل سواء تم المقصود من ذلك التحريض او ظهرت بعض مباديه فان لم يتم المقصود منه يحكم على المحرض بالنفي المؤبد

(المادة ٧٨)

الاغراء الذي يقصد به تحريض سكان القطر على مقاومة بعضهم بعضاً او على تخريب جهة او اكثر او على قتل او نهب سكانها يعاقب فاعله بالقتل اذا تم المقصود منه او ظهرت بعض مباديه

(المادة ٧٩)

اذا حصلت احدي الجنايات المذكورة في مادتي ٧٧ و ٧٨ من عصبة او شرع فيها فمن كان منهم مديراً لتلك العصبة او محرصاً لها يحكم عليه بالقتل ايا كان المثل لذي قبض عليه فيه واما باقي الاشخاص المتحصين فمن قبض عليه منهم في محل الواقعة يعاقب على حسب درجة جنايته بالاشرغال الشاقة المؤقتة

(المادة ٨٠)

اذا تخرب جماعة خفية وصمموا متفقين على فعل احدي الجنايات المذكورة في مادتي ٧٨ و ٧٩ يعاقبون بالنفي المؤبد اذا الحقوا هذا التخرب بافعال مجهزة وشرعوا فيها بقصد تهديم ما صمموا عليه ولو لم يترتب على ذلك حصول مقصودهم واما اذا لم يلحق التخرب المذكور بتلك الافعال وانما حصل بمجرد التصميم والاتفاق على فعل الجناية فيعاقب المتخربون بالسجن المؤقت واما اذا دعا شخص احد الى التخرب على فعل احدي الجنايات المذكورة في هاتين المادتين ولم يجبه المدعو الى ذلك عوقب الداعي بالسجن من سنة الى ثلاث سنين

(المادة ٨١)

يعاقب بالقتل كل من قلد نفسه مع قصد سيى قيادة فرقة او جيش من الماساكر او دونها او سفينة حربية او محل حصين او نقطة عسكرية او ميناء او مدينة بدون مأمورية

من الحكومة او سبب مقبول وكذا يعاقب بالقتل كل من استمر على قيادة عسكرية بخلاف امر الحكومة وكل ضابط ابقى عساكره مجتمعة بدون سبب مقبول بعد صدور امر الحكومة له باطلاقهم من الخدمة

(المادة ٨٢)

يعاقب بالنفي المؤبد كل شخص مرخص له بالنصرف في عساكر الجيش او عساكر الضبط والربط فطلب منهم او امرهم بعدم جمع العساكر اللازم جمعهم بحسب امر الحكومة اما اذا ترتب على امره او طلبه حصول مقصوده بمعنى انه امتنع تنفيذ او امر الحكومة بناء على امتثال العساكر امره الغير جائز قانوناً فيعاقب بالقتل واما من دونه من رؤساء العساكر الذين امتثلوا تلك الاوامر المخالفة فيعاقبون بالاشغال الشاقة المؤقتة

(المادة ٨٣)

كل من احرق او خرب عمدا وبسوء قصد مبانى او مخازن مهمات او نحو ذلك من املاك الحكومة يعاقب بالقتل

(المادة ٨٤)

كل من قلد نفسه رئاسة عصبة حاملة للسلاح او كان متوظفاً باحدى وظائفها يعاقب بالقتل سواء كان قصده من ذلك التعصب اغتصاب او نهب اراضى الحكومة او املاكها او نفودها او عقارات مملوكة لجماعة من الناس او كان قصده مقاومة القوة العسكرية المأمورة بقمع المرتكبين لثل تلك الجنايات واما الاشخاص المتعصبون الذين لم تكن لهم رئاسة ولا وظيفة في تلك العصبة وقبض عليهم في محل الواقعة فيعاقبون بالاشغال الشاقة المؤقتة

(المادة ٨٥)

يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من ادار حركة العصبة المذكورة في المادة السابقة او شكلها او اعطاها او جلب اليها اسلحة او مهمات او آلات تستعين بها على فعل الجناية وهو يعلم ذلك او بعث اليها بمؤنات او تخاير باى كيفية مع رؤساء تلك العصبة او مديريها مع سوء القصد وكذلك كل من اعطاها مساكن او محلات يكمنون او يجتمعون فيها وهو يعلم مقاصدهم وصفاتهم

(المادة ٨٦)

لا يحكم بعقوبة ما على كل من كان في زمرة البقاة ولم يكن له فيها رئاسة ولا وظيفة وانفصل منها و بعد عنها عند التنبيه عليه بذلك من الأحكام الملكية او الجهادية او بعده اذا لم يكن قبض عليه في محل اجتماعهم ويكون قد سلم نفسه طوعاً بدون مقاومة ويجردا عن السلاح وانما يعاقب في هاتين الحالتين على ما يكون ارتكبه وحده من الجنايات ويجوز مع ذلك جعله تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة اقلها خمس سنين واكثرها عشرة

(المادة ٨٧)

يعاقب من العقوبات المقررة للبقاة كل من بادرنهم باخبار الحكومة عمن أجرى ذلك التعصب او اغرى عليه او شاركه فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن هؤلاء البقاة وكذلك يعاقب من تلك العقوبات كل من دل الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض عليهم بعد بدشها في البحث والتفتيش وانما يحكم على المذكورين يجعلهم تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة لا تتجاوز سنتين

(المادة ٨٨)

كل من تجاهر بالصياح او الفناء لاثارة الفتن يعاقب بالسجن من ثمانية ايام الى سنة وبدفع غرامة من مائة قرش وقرش ديواني الى الف قرش او باحدى هاتين العقوبتين فقط

الباب الثالث

(في الرشوة)

(المادة ٨٩)

يعد مرتشياً كل موظف او مأمور او مستخدم ايا كانت وظيفته قبل وعدا من اخر بشيء ما او اخذ هدية او عطية لاداء عمل من اعمال وظيفته ولو كان العمل حقاً او لامتناعه عن عمل من الاعمال المذكورة ولو ظهر له انه غير حق

(المادة ٩٠)

تعد من قبيل العطية والوعد الفائدة الخصوصية التي تحصل للموظف او المأمور او المستخدم من بيع متاع او عقار بشمن ازيد من قيمته او من شرائه بشمن انقص منها او من اي عقد حصل بين الراشي والمأمور والمرشي

(المادة ٩١)

بعد ايضا رشوة الوعد او العطية او الفائدة المخصوصة التي تحصل لاجل الغرض السابق ذكره للموظف او المأمور او المستخدم او لاي انسان آخر عينه لذلك

(المادة ٩٢)

من اعطى رشوة لذي وظيفة او مستخدم او مأمور ومن اخذها منه ممن ذكر ايا كانت رتبته ووظيفته ومن توسط بين الراشي والمرشي وهو يعلم ذلك يحكم عليهم بالسجن المؤقت والحرمان من كل وظيفة مبررة ومن كل رتبة او مرتب

(المادة ٩٣)

فضلا عن العقوبة المذكورة في المادة السابقة يضبط الجانب المبري تغريما للراشي الشيء المعطى رشوة او قيمته ويحكم على المرشي ايضا بغرامة مساوية لقيمة الرشوة المذكورة

(المادة ٩٤)

اذا حصلت الرشوة بالوعد يحكم على الراشي والمرشي بدفع غرامة بقدر قيمة الشيء الموعود به

(المادة ٩٥)

يعد مثل الراشي ويماقب بالعقوبات المقررة في المادة ٩٢ من يستعمل طرق الاكراه بافعال محسوسة كالضرب ونحوه او طرق التهديد في حق متوظف او مستخدم او مأمور ايشحصل منه على قضاء امر غير حق او على اجتنابه اداء عمل من اعمال وظيفته

(المادة ٩٦)

كل من قبل وعدا او عطية او فائدة خصوصية كالمبين في المادة ٩١ وهو يعلم السبب يحكم عليه الحبس مدة سنة وبدفع غرامة تقدر على الوجه السابق بيانه اذا لم يتوسط بسعيه في الحصول على الرشوة

(المادة ٩٧)

يماقب بالسجن المؤقت كل متوظف اخذ نقودا او هدايا من مدائني الحكومة او قبل منهم وعدا لاجل توصيلهم الى تحصيل مطلوباتهم المحرر بها سندات من اي نوع كانت ويحكم عليه ايضا بدفع غرامة بقدر النقود او قيمة الاشياء سواء اخذها او وعد بها هذا مع الحكم عليه برد العطايا اذا كان اخذها فضلا

وكذلك يعاقب بمثل هذه العقوبات من له بالتوظيف تبعية او قرابة اذا اشترى برضاء المتوظف المذكور تلك السندات باسقاط جزء من قيمتها ويحكم ايضاً بتلك العقوبة على كل متوظف ساعد او سهل ارتكاب هذه المغايرات وفي الاحوال السابق بيانها يجوز حرمان المتوظف على حسب حالة تلك الجناية التي تثبت عليه من كل خدمة ميرية او رتبة او مرتب حرماناً موبداً او حرماناً مؤقتاً لاتقصى مدته عن ست سنين

(المادة ٩٨)

اذا كان المرتشى قاضياً منوطاً بالحكم في المواد الجنائية يعاقب فضلاً عن التفریم بالسجن مدة اقلها خمس سنين سواء حصل الارشاء بقصد مساعدة المتهمم او الاضرار به

(المادة ٩٩)

من شرع في اعطائه رشوة ولم تقبل منه او في الاكراه بالضرب والتهديد ونحوهما ولم يبلغ مقصده يعاقب بالسجن مدة سنة ويجوز حرمانه ايضاً من كل خدمة ميرية او رتبة او مرتب او معاش مدة ست سنين

الباب الرابع

(في اختلاس الاموال الميرية وفي الغدر)

(المادة ١٠٠)

كل من تجارى من مأموري التحصيل او التندوين له او الامناء على الودائع والصارفة المتوطنين بمسأب نقود او ائتمنة على اختلاس او اخفاء شيء من الاموال الميرية او الخصوصية التي في عهده او من الاوراق الجارية بحرى النقود او غيرها من الاوراق والسندات والعقود واختلس شيئاً من الائتمنة المسئلة اليه بسبب وظيفته يحكم عليه فضلاً عن رد ما اختلسه بدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك ويعاقب بالسجن الموقت مدة لاتنقص في اى حال من الاحوال عن خمس سنين ويحكم عليه ايضاً بعدم اهليته موبداً للبتلاد باي رتبة او وظيفة ميرية

(المادة ١٠١)

كل من يكلف بشراء شيء اويبعه اوصنعه او استصنعه على ذمة الحكومة واستحصل بواسطة غشه في شراء ذلك الشيء اويبعه او الكشف عن مقداره اوصنعه على ربح نفسه اوفتيره تعود منه الخسارة على الحكومة يحكم عليه برد ما اخذه ويعاقب بالحبس مدة من ستة اشهر الى ثلاث سنين ويحكم ايضا عليه بعدم اهليته موبدا للتقيد بأي رتبة او وظيفة ميرية

(المادة ١٠٢)

ارباب الوظائف الميرية ايا كانت درجاتهم سواء كانوا روساء مصالح او مستخدمين مرسومين او مساعدين لكل منهما وكذلك ملتزمو الرسوم او العوائد او الاموال ونحوها والموظفون في خدمتهم اذا اخذوا في حال تحصيل الترامات او الاموال او العشور او العوائد ونحوها زيادة عن المستحق منها يعاقبون على الوجه الآتي
روساء المصالح والملتزمون يعاقبون بالسجن الموقت واما المستخدمون المرسومون ومساعدو الجميع فيعاقبون بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين
ويحكم ايضا برد المبالغ المتحصلة بدون حق وبدفع غرامة مساوية لها وبعدم اهلية الجميع موبدا للتقيد بأي رتبة او وظيفة ميرية

(المادة ١٠٣)

كل موظف في الوظائف الميرية حجز كل او بعض ما يستحقه العملة الذين استخدمهم في اشغال مختصة بمحل توظيفه من اجرة ونحوها يعاقب بالسجن الموقت وكذلك يعاقب بالقوة المذكورة اذا استخدم هؤلاء العملة سفره بلا اجرة واخذها لنفسه مع احتسابها على الحكومة ويحكم عليه في الحالين برد ما اخذه لمستحقه وبغرامة مساوية له

(المادة ١٠٤)

كل موظف ميري لم يستوف استخدام كامل الخدمة المعينين للامورية المكلف بها واخذ نفسه جميع مرتبات من نقص منهم او بعضا او قيد في دفاتر الحكومة اساء خدمته الخاصين به ليستحصل على اعطائهم ماهيتهم من المرتبات المحسوبة على الحكومة يعاقب بالسجن الموقت ويحكم عليه ايضا بتادية ضعف المبالغ التي اخذها سواء كانت باسماء الاشخاص الذين لم يستخدموا او باسماء خدمته الخصوصيين الذين قيد اسماهم بصفة مستخدمين بالحكومة

(المادة ١٠٥)

كل من كان من ارباب الوظائف الميرية ينتفع من الاشغال المحالة عليه ادارتها ولا يحفظها سواء كان الانتفاع مباشرة او بواسطة وكذلك كل من كلف نفسه منهم من غير مامورية بشراء اشياء او تشييلها على ذمة الحكومة او اشترك مع بائع الاشياء المذكورة او مع المكلف بصنعها يعزل من وظيفته ويعاقب بالنفي من سنة الى سنتين واما في حالة ما اذا اخذ احد هؤلاء الموظفين عمولة او تسبب في اعطائها لغيره على المعاملات الميرية التي من هذا القبيل او اكتسب ارباحا فيما يتعلق بصرف النقود او اباح لغيره اكتساب ذلك فيعاقب فضلا عن عزله من الخدمة بالحبس من سنة الى سنتين او بالنفي من سنتين الى ثلاث سنين

(المادة ١٠٦)

الموظفون في الخدمات الملكية الذين ادخلوا في ذمتهم باي وجه كان نقودا للميري او سهلوا لغيرهم فعل جنحة من هذا القبيل يعزلون من وظائفهم ويعاقبون بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين او بالنفي من ستة اشهر الى ثلاث سنين فضلا عن العقوبة المقررة للتزوير ان وجد

(المادة ١٠٧)

من لم يف با كلف او تعهد بتوريده للعساكر البريه او البحرية تقصيرا منه يحكم عليه بغرامة تساوي ربع قيمة ما تعهد او كلف بتوريده واذا كان التقصير مبنيا على تواطؤ بينه وبين العدو يحكم عليه بالعقوبات المقررة لذلك في هذا القانون فضلا عن التعويضات اللازمة للحكومة

(المادة ١٠٨)

اذا كان عدم الوفاء بتوريد الاشياء المذكورة حاصلا باعانة ارباب الوظائف الميرية فيعاقبون بالحبس مدة ثلاث سنين

(المادة ١٠٩)

اذا تاخر تسليم المهمات الحربية المتفق على توريدها بموجب مشاركة بسبب احوال المتعدين بذلك فيحكم عليهم بغرامة مساوية لربع التعويضات التي يلزمون بدفعها فضلا عن الحكم عليهم بالعقوبة المقررة للفش اذا وجد فيما يتعلق بمجنس المبيع او صفته او قدره بالتطبيق على الاحكام المدونة في هذا القانون

الباب الخامس

(في تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وفي تقصيرهم في اداء الواجبات المتعلقة بها)

(المادة ١١٠)

كل صاحب وظيفة ميرية امر او توعده بناء على سطوة وظيفته قاضياً او محكمة لاجل استحصله على حكم من احدهما لنفع احد الاخصام او ضرره يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاثة اشهر

(المادة ١١١)

اذا توسط صاحب الوظيفة المذكور عند القاضي او المحكمة للترجي في نفع احد الخصمين او ضرره سواء كان بطريق الطلب او الرجاء او التوصية يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاثة اشهر ويحكم عليه بدفع غرامة من الف قرش ديواني الى خمسة الاف قرش

(المادة ١١٢)

كل قاض امتنع بناء على الاسباب المذكورة آنفاً عن الحكم او صدر منه حكم ثبت انه غير حق يعاقب بالنفي مدة ثلاث سنين ويعزل من وظيفته ويحكم عليه بعدم الاهلية مؤبداً للتوظيف باي وظيفة قضائية

(المادة ١١٣)

اذا امتنع احد القضاة في غير الاحوال المذكورة عن الحكم يعاقب بالنفي من الف قرش ديواني الى التي قرش ديواني ويجوز عزله ايضاً من وظيفته ويعد ممتنعاً عن الحكم كل قاض ابي او توقف عن اصدار حكم بعد تقديم نطلب اليه في هذا الشأن بالشروط المبينة في مادتي ٦٥٥ و ٦٥٦ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ولو احتج بعدم وجود نص في القانون او بان النص غير صريح او باي وجه آخر

(المادة ١١٤)

كل من تعدي من المتوظفين في الوظائف الادارية على ما يختص بالوظائف القضائية بان حكم في دعوى مرفوعة باحدى المحاكم يعاقب بدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى الف قرش ان كانت الدعوى مدنية او تجارية ومن الف قرش ديواني الى خمسة الاف قرش ان كانت الدعوى جنائية

(المادة ١١٥)

كل من استعمل من موظفي الحكومة ايا كانت اهمية وظيفته ونوعها سطوة وظيفته في توقيف تنفيذ الاوامر الصادرة من الحكومة او تنفيذ احكام القوانين واللوائح المعمول بها او تأخير تحصيل الاموال والرسوم المقررة قانوناً او تنفيذ حكم او امر او طلب من المحكمة او اي امر صادر من جهة اختصاصه يعاقب بالزل من وظيفته وبالحبس ثلاث سنين

واما اذا اكره الموظفون المذكورون على فعل ذلك بأمر رؤسائهم الواجب عليهم طاعتهم فلا يحكم بتلك العقوبات الا على الروءساء الآمرين بذلك اولا واذا نشأت عن الاوامر المذكورة جناية اخرى فيحكم بالعقوبة المقررة لهذه الجناية على من ارتكبها وعلى الموظفين الذين صدرت منهم تلك الاوامر

(المادة ١١٦)

كل من سعى من ارباب الوظائف الميرية وغيرهم بطريق الفس في اضرار او تعطيل سهولة المزايدات المتعلقة بالميري يعاقب فضلا عن عزله من وظيفته بالحبس من سنة الى سنتين او بالنفي من سنتين الى ثلاثة مع الزامه بدفع بدل الخسارات التي نشأت عن فعله المذكور للحكومة

الباب السادس

(في الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لافراد الناس)

(المادة ١١٧)

كل موظف بمحكمة او بغيرها من المصالح الميرية امر بايذاء منهم او فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف يعاقب بالسجن المؤقت ويحكم بعدم اهليته مؤبدا للتقلد برتبة او وظيفة ميري به

اما اذا كان فاعل الايذاء من اصغار المستخدمين وفعل ذلك باصر رئيسه فيحكم بتلك العقوبة ايضاً على الرئيس الامر
واذا مات المتهم من هذا الايذاء او تلف احد اعضائه فيعاقب الموظف الفاعل لذلك بالعقوبات المقررة في حق القاتل او الجارح ويحكم ايضاً بهذه العقوبات اذا اقتضى الحال ذلك على الرئيس الذي امر بالايذاء

(المادة ١١٨)

كل موظف بمحكمة او بغيرها من المصالح الميرية امر بعقاب المحكوم عليه او عاقبه بنفسه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانوناً او بعقوبة لم يحكم بها عليه يجازى بالحبس جن ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين ويعزل من وظيفته ويحرم مؤبداً من التوظيف بأي وظيفة ميرة اما اذا ترتب على ما ذكر موت المحكوم عليه او تلف احد اعضائه فيحكم على الموظف بالعقوبة المقررة للقاتل او الجارح

(المادة ١١٩)

اذا دخل احد الموظفين بالمصالح الميرية او المأمورين بالمحاكم او ضباط او عساكر الضبط والربط اعتماداً على وظيفته منزل شخص من آحاد الناس بغير رضائه فيما عدا الاحوال المبينة في القانون او بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين واذا ثبت انه فعل ذلك بامر رئيسه يعاقب من العقوبة ويحكم بها حينئذ على الرئيس الا امر فقط واما اذا كان الداخل المذكور غير موظف وفعل ذلك بالقسوة او التهديد فيعاقب بالحبس من ثمانية ايام الى ستة اشهر

(المادة ١٢٠)

كل من استعمل القسوة مع الناس في اثناء تاديبه وظيفته من موظفي الحكومة او ضباط او عساكر الضبط والربط او المحضرين بحيث انه اخل بشرفهم او احدث آلاماً بأبدانهم يعاقب بالحبس من ثمانية ايام الى سنة واما اذا وصلت القسوة المذكورة الى درجة جنحة اشد مما ذكر او جنابة فيحكم عليه بالعقوبة المقررة لذلك

(المادة ١٢١)

كل من اشترى من موظفي الحكومة وذوانها ايا كانت وظيفته اوربته بناء على سطوة وظيفته ملكاً عقاراً كان او منقولاً قهراً عن مالكه او استولى على ذلك بغير حق او اكراه المالك علي بيع ما ذكر لشخص آخر يعاقب على حسب درجة ذنبه بالنفي من ستة اشهر الى ثلاث سنين ويحكم بعدم اهليته مؤبداً للتقلد بأي رتبة او وظيفة ميرة ويكون الحكم شتملاً ايضاً على الزامه برد الشيء الغصب الى مالكه او قيمته ان لم يوجد عيناً

(المادة ١٢٢)

من استخدم من اصحاب الوظائف الميرية اشخاصاً سخرة في اعمال غير مأتا مربة الحكومة

من الاعمال المقررة قانونا المتعلقة بالمنفعة العامة او في غير الاعمال التي اضطر الحال لها لنفع الاهالي يحكم عليه بالنفي من ستة اشهر الى ثلاث سنين و يعزل من وظيفته والحكم الذي يصدر بذلك يكون مشتملا ايضا على الزام الجاني بدفع الاجرة المستحقة من كلف بتلك الاعمال بغير حق

(المادة ١٢٣)

كل من تعدى من اصحاب الوظائف المبرية وضباط وعساكر الضبط والربط والامورين بتنفيذ الاوامر الصادرة من الحكومة والمحضرين والاشخاص المكلفين بتنفيذ طلبات واوامر المحاكم في حال نزوله عند احد من الناس الكائن مسكنهم بطريق مامور يشه بان اخذ منه قهرا بدون ثمن او ثمن بخس ما كولا او علفا يحكم عليه بالحبس من ثمانية ايام الى شهر وهذا الحكم يستوجب العزل ايضا من الوظيفة و يلزم ان يكون مشتملا على الزام المحكوم عليه بدفع اثمان الاشياء المأخوذة استحقاقها

الباب السابع

(في مقاومة الحكام وعدم الامثال لاوامرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره)

(المادة ١٢٤)

من تعدى بالاشارة او القول او التهديد على احد اعضاء محكمة او مجلس او احد موظفي الحكومة في اثناء تادية وظيفته او بسببها عوقب بالحبس من ثمانية ايام الى ستة اشهر واذا حصل التعدي المذكور في اثناء جلسة المحكمة او المجلس تكون مدة الحبس من ستة اشهر الى سنة

(المادة ١٢٥)

من يتعدى في الاحوال المار ذكرها على احد ماموري المحاكم او احد العساكر النظامية لو احد العساكر المامورين بالضبط والربط او اي مامور بخدمة مبرية يعاقب بدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى ثلثمائة قرش واذا وقع التعدي على احد ضباط العساكر النظامية او ضباط عساكر الضبط والربط فيكون العقاب بالحبس من ثمانية ايام الى شهر واحد

(المادة ١٣٦)

كل من ضرب احد الاشخاص المذكورين بالمادتين السابقتين في اثناء نادية وغلانتهم او بسبب قيامه بها ولو بغير سلاح ولم ينشأ عن الضرب جرح يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنتين

(المادة ١٣٧)

اذ انشأ عن الضرب المذكور جرح او مرض فيعكف على الضارب باقصى العقوبة المينة بالمادة السابقة ويجوز توصيلها الى ضعف العقوبة المقررة لمن ضرب او جرح شخصا من احواد الناس

(المادة ١٣٨)

كل من قاوم او تعدى بالعنف او الضرب على احد عساكر الضبط والربط او مأموري المحاكم او المعنيتين لتحصيل الايرادات الميرية ورسوم الكارك او اي مأمور بمجندمة ميرية في اثناء اجرائهم تنفيذ احكام القوانين او اوامر الحكومة او المحاكم يعاقب بالحبس من عشرة ايام الى ستة اشهر واذا كان فاعل ذلك حاملا لسلاح يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنتين وهذا بدون اخلال بالحكم عليه بعقاب اشد من ذلك على حسب المنصوص بالمادة ٨٥ اذا وقع التعدي او حصلت المناوسة من عصابة عددها عشرون شخصا فأكثر

الباب الثامن

(في هرب المحبوسين واخفاء الجانين)

(المادة ١٣٩)

اذا هرب احد المسجونين قهرا او بواسطة نقب او كسر يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنة وتبتدى مدة الحبس المذكور من يوم انقضاء مدة العقوبة التي استوجبتها الجناية او الجنحة التي كان مسجوننا من اجلها او بعد صدور الحكم فورا من المحكمة الابتدائية او محكمة الاستئناف ببراءته

اما من شرع في الهرب بالطرق المتقدمة فيعاقب بالحبس من شهر الى ستة اشهر وهذا لا يمنع في الحالتين المذكورتين من الحكم عليه بقويات اشد مما ذكر اذا ارتكب في اثناء استعمال القهر جنابة اخرى تستوجب ذلك

(المادة ١٣٠)

إذا هرب اشخاص من المحبوسين بواسطة الطرق المينة في المادة السابقة وكان جميع هؤلاء الاشخاص او واحد منهم متهمًا بارتكاب جناية تستوجب الحكم بالقتل او بالاشغال الشاقة مؤبدًا او السجن المؤبد او كان محكومًا عليه باحدى هذه العقوبات فالاشخاص المأمورون بالمحافظة عليه او بملاحظة سيره او بنقله يعاقبون في حالة حصول اهمال منهم بالحبس من سنة الى سنتين وفي حالة تواطئهم مع من هرب يعاقبون بالاشغال الشاقة المؤقتة اما الاشخاص الغير المأمورين بذلك الذين يسهلون للمحبوسين الهرب او يمكنونهم منه فيعاقبون بالحبس مدة سنة بالاقل وخمسة سنين بالاكثر

(المادة ١٣١)

اما اذا كان جميع من هرب او واحد منهم متهمًا بارتكاب جناية تستوجب عقوبة اخف مما ذكر او كان محكومًا عليه بسبب ارتكاب جناية من هذا القبيل فالاشخاص المأمورون بالمحافظة عليه او بملاحظة سيره يعاقبون في حالة حصول اهمال منهم بالحبس من شهرين الى ستة اشهر وفي حالة تواطئهم مع من هرب يعاقبون بالسجن المؤقت اما الاشخاص الغير المأمورين بذلك الذين يمكنون المحبوسين من الهرب او يسهلونه لهم فيعاقبون بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين

(المادة ١٣٢)

اذا كان من هرب متهمًا بارتكاب جنحة او محكومًا عليه بسبب وقوعها منه فالاشخاص المأمورون بالمحافظة عليه او بملاحظة سيره يعاقبون في حالة حصول اهمال منهم بالحبس من ثمانية ايام الى شهرين وفي حالة تواطئهم مع من هرب يعاقبون بالحبس من ستة اشهر الى سنتين وهذا بدون اخلال في الحكم عليهم بمقوبات اخر في حالة ارتنائهم اما الاشخاص الغير المأمورين بذلك بالذين يمكنون المحبوسين من الهرب او يسهلونه لهم فيعاقبون بالحبس من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر

(المادة ١٣٣)

وفي سائر الاحوال السابق ذكرها كل من مكن المحبوسين من الهرب او سهله لهم بواسطة اعطاه رشوة للحراس او للمأمورين بملاحظة سيرهم او بواسطة تواطئه معهم يعاقب بنفس العقوبات التي يحكم بها على الحراس والمأمورين المذكورين

(المادة ١٣٤)

اذا توصل المحبوس للهرب بسبب اعطائه آلات يستعين بها على ذلك فالحراس والاشخاص المأمورون بملاحظة سيره الذين شاركوه في هذا الامر يعاقبون كالاتي اذا كان الفار متهما بارتكاب جناية تستوجب الحكم عليه بالقتل او بالاشغال الشاقة موبدا او بالسجن المؤبد او كان محكوما عليه باحدى هذه العقوبات كما في المادة ١٣٠ يحكم عليهم بالاشغال الشاقة مؤقتا

اما اذا كانت اثنان متهما بارتكاب جناية تستوجب عقوبة اخف من العقوبات المذكورة او كان محكوما عليه بسبب ارتكاب جناية من هذا القبيل كما في المادة ١٣١ فمن سهل له الهرب بالطريقة المتقدم ذكرها يعاقب بالسجن المؤقت وان كان الفار متهما بجناية او محكوما عليه بسبب وقوعها منه كما في المادة ١٣٢ فالحراس والاشخاص المأمورون بملاحظته الذين اعانوه على الهرب بتلك الطريقة يعاقبون بالحبس من سنة الى ثلاث سنين

اما الاشخاص الآخرون الغير المأمورين بالمحافظة عليه او بملاحظة سيره فيعاقبون في الحالة الاولى بالسجن المؤقت وفي الحالة الثانية بالحبس من سنة الى ثلاث سنين وفي الحالة الثالثة بالحبس من ستة اشهر الى سنتين فان شرع المحبوس في الهرب فقط في الحالتين الاوليين يحكم بالعقوبات التي تلي العقوبات المبينة قبل اما في الحالة الثالثة فيصير تنقيص مدة الحبس الى النصف

(المادة ١٣٥)

اذا كان من هرب من السجن استعان على ذلك باسلحة فالحراس والاشخاص المأمورون بملاحظة سيره الذين شاركوه في هذا الامر يعاقبون بالاشغال الشاقة مؤقتا مدة لا تنقص عن عشر سنين

اما الاشخاص الآخرون الغير المأمورين بالمحافظة عليه او بملاحظة سيره فيعاقبون بالسجن المؤقت

فان حصل الشروع في الهرب فيحكم على المذكورين بالعقوبات التي تلي تلك العقوبات

(المادة ١٣٦)

كل من اخفى عنده شخصا محكوما عليه بسبب ارتكاب جناية او جرم غير على اخفائه

وهو يمس هربه من الحبس او فراره تخلصا من المراقبة وكل من اخفى متهما مع علمه انه مطلوب للمحكمة بغير ارتكاب جريمة يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنتين ويكون العقاب بالحبس من شهر الى ثلاثة اشهر اذا كان الشخص المخبا محكوما عليه بسبب ارتكاب جريمة او كان مطلوبا للمحكمة لكونه متهما بها ويستثنى من ذلك الاب وان علا والابن وان سفل والزوج والزوجة واخوة واخوات المحكوم عليه او المتهم او ذي الشبهة المخبا واصهاره الذين في درجة المذكورين

الباب التاسع

(في فك الاختام وشرطة السندات والاوراق الرسمية المودعة)

(المادة ٣٧)

اذا صار فك ختم من الاختام الموضوعة لحفظ محل او اوراق او اوتبعة بناء على امر صادر من احدى جهات الحكومة او احدى المحاكم في مادة من المواد يحكم على الخفراء لاهالهم بدفع غرامة من خمسمائة قرش ديواني الى خمسة آلاف قرش ان كان هناك خفراء

(المادة ١٣٨)

اما اذا صار فك الاختام الموضوعة لحفظ اوراق او امتعة شخص ذي شبهة او متهم او محكوم عليه بسبب ارتكابه جريمة فيعاقب الخفير الذي اهمل على حسب درجة جسامته الجنائية المذكورة بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة

(المادة ١٣٩)

كل من فك ختم من الاختام الموضوعة لحفظ اوراق او امتعة من قبيل ما ذكر في المادة السابقة يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنة فان كان الفاعل لذلك هو الخفير نفسه يعاقب بالحبس من ستة الى ثلاث سنين

(المادة ١٤٠)

اذا كانت الاختام التي صار فكها موضوعة لامر غير ما ذكر يعاقب من فكها بالحبس من ثمانية ايام الى ستة اشهر وان كان الفاعل لذلك هو الخفير نفسه فيعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنة

(المادة ١٤١)

كل سرقة متربة على فك الاختتام تكون عقوبتها كعقوبة السرقة المتربة على كسر باب ونحوه

(المادة ١٤٢)

إذا سرق أوراق او سندات او سجلات او دفاتر متعلقة بالحكومة او أوراق مرافعة قضائية او اختلس او اتلف وكانت محفوظة في الخازن العمومية المدة لها او سلمة الى شخص مامور بحفظها يعاقب من كانت في عهده بسبب ايماله في حفظها بدفع غرامة مساوية لمرتباته مدة شهر وبالحبس من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر

(المادة ١٤٣)

واما من سرق او اختلس او اتلف شيئاً مما ذكر في المادة السابقة فيعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنتين فان كان الفاعل لذلك هو الحافظ لتلك الاشياء يعاقب بدفع غرامة مساوية لمرتباته مدة شهر وبالحبس من سنة الى ثلاث سنين

(المادة ١٤٤)

إذا حصل فك الاختتام او سرقة الاوراق او اختلاسها او اتلافها مع اكراه الحافظين لها يعاقب فاعل ذلك بالاشغال الشاقة مؤقتاً

(المادة ١٤٥)

كل من اخفى من موظفي الحكومة او البوطة او ماموريهما او فتح مكتوباً من المكاتب المسجلة للبوطة او سهل ذلك لغيره يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين وبالحرمان من التقلد باى وظيفة مصرية مدة خمس سنين وكذلك كل من اخفى من موظفي الحكومة او مصلحة التلغرافات او ماموريهما تلغرافاً من التلغرافات المسجلة الى المصلحة المذكورة او افشاء او سهل ذلك لغيره يعاقب بالمعقوبتين المذكورتين ويحكم ايضا بهاتين المعقوبتين على من اشترك مع هؤلاء الموظفين او المامورين من آحاد الناس في اخفاء المكاتب او فتحها او في اخفاء التلغرافات او افشاءها

الباب العاشر

(في اختلاس الاتخاب والوظائف والاتصاف بها بدون حق)

(المادة ١٤٦)

كل من تداخل في وظيفة من الوظائف الميرية ملكية كانت او عسكرية من غير ان تكون له صفة رسمية من الحكومة او اذن منها بذلك او اجرى عملا من مقتضيات احدي هذه الوظائف يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين وهذا مع عدم الاخلال بالعقوبة المقررة للنصب والتزوير ان دل العمل الذي اجراه او الاوراق التي يبرزها على ذلك

(المادة ١٤٧)

كل من لبس علانية كسوة رسمية خاصة برتبة اعلى من رتبته او لبس مطلق كسوة رسمية بغير ان يكون حائزا لرتبة او تقلد بنيشان من غير ان يكون حائزا له يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة

الباب الحادي عشر

(في معارضة اطلاق اقامة شعائر الاديان)

(المادة ١٤٨)

كل من شوش على اقامة دين من الاديان او على اظهار احتفالاته او عارض في اي شيء مما ذكر بضرب او تهديد عوقب بالحبس من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر

الباب الثاني عشر

(في اتلاف المباني والاثار وغيرها من الاشياء العمومية)

(المادة ١٤٩)

كل من اتلف او هدم او خرب احد المباني والاثار المعدة للنفع العام او للزينة وكل من قطع او اتلف اشجاراً مغروسة في صحن الجوامع او في الشوارع او في المنتزهات او في الاسواق او المباني العمومية يعاقب بالحبس من شهر الى سنة ويدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى الف قرش فضلا عن الحكم عليه بدفع قيمة ما اتلفه من تلك الاشياء

الباب الثالث عشر

(في تعطيل المخبرات التلفرافية)

(المادة ١٥٠)

كل من عطل المخبرات التلفرافية سواء كان بسبب إهماله أو عدم احترامه وكل من أثلف الاتنها بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخبرات يعاقب بدفع غرامة من خمسمائة قرش ديواني الى خمسة الاف قرش وفي حالة حصول ذلك بسوء قصد ثابت تكون الغرامة مصحوبة بالحبس من ثلاث اشهر الى سنتين
(المادة ١٥١)

كل من تسبب عمدا في انقطاع المراسلات التلفرافية بقطعه السلوك الموصلة أو كسر شيء من العدد أو منافذ السلوك أو القوائم الرافعة لها أو بأي كيفية كانت يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين و بدفع غرامة من خمسمائة قرش ديواني الى خمسة آلاف قرش مع الزامه بمجبر الخسارة الواقعة منه.

(المادة ١٥٢)

كل من أثلف في زمن شغاق أو فنتة خطأ من الخطوط التلفرافية أو أكثر أو جعلها ولو مؤقتا غير صالحة للاستعمال بأي كيفية كانت أو استولى عليها بالقوة الجبرية أو بطريقة أخرى بحيث ترتب على ذلك انقطاع اتخايزات بين أرباب الحكومة أو منع توصيل مخبرات آحاد الناس وكذا من منع قهرا تصالح خط تلفرافي يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتا و بدفع غرامة من خمسة آلاف قرش ديواني الى مشرين ألفا فضلا عن الزامه بمجبر الخسارة المترتبة على فعله المذكور

الباب الرابع عشر

(في الجنح والجنايات التي تقع بواسطة الصحف والجرائد وغيرها)

(وفي الجنح المتعلقة بالتعليم العام أو الديني)

(المادة ١٥٣)

كل من أغرى واحدا أو أكثر على ارتكاب جنحة أو جناية وترتب على أغرائه وقوع

تلحق الجنبه او الجنابة: بالفعل بعد مشاركا في فعلها وباعاقب بالعقاب المقرر لها سواء كان الاغراء واقفا بايما او مقالات اوصياح او تهديد في محل او محل عمومي او كان بكتابة او مطبوعات وصار بيع ذلك او توزيعه او تعريضه للبيع او عرضه في محلات او محافل عمومية او كان التعريض بواسطة اعلانات ملصوقة على المحيطان او غير ملصوقة ومعرضة لنظر العامة

اما اذا ترتب على الاغراء مجرد الشروع في فعل الجنابة فيحكم بمقتضى مادتي ١٥ و ١١ من هذا القانون

(المادة ١٥٤)

كل من حرض على قتل او نهب او حرق بواسطة احدى الطرق المنصوص عليها بالمادة السابقة ولم يترتب على تخريضه فعل احدى الجنايات المذكورة يعاقب بالحبس من شهر الى سنتين وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى ثلاثة آلاف قرش

(المادة ١٥٥)

اذا كان التعريض واقفا في الحالة المبينة في المادة السابقة لارتكاب جنابة مضره بامن الحكومة يحكم بالنفي المؤقت

(المادة ١٥٦)

كل من تناول على مسند الخديوية المصرية او طعن في نظام حقوق الوراثة فيها او طعن في حقوق الحضرة الخديوية وسطوتها سواء كان بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها او بواسطة ايما يقع علانية او اشهار رسم او نقش او تصوير او رمز وتمثيل يعاقب بالحبس من شهر الى سنتين وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى ثلاثة آلاف

(المادة ١٥٧)

من معرض الناس باحدى الطرق المبينة اتقا على كراهة الحكومة الخديوية وبغضها او على الازدراء بها فجزاؤه ايضا الحبس من شهر الى سنتين ودفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى ثلاثة الاف

(المادة ١٥٨)

كل من اغرى العسكرية باحدى الطرق المتقدم ذكرها على الخروج عن الطاعة او على تحويلهم عن اداء واجباتهم العسكرية يحكم عليه بالعقوبتين المذكورتين في المادة السابقة

(المادة ١٥٩)

كل من سعى باحدى الطرق المتقدم ذكرها في تكدير السلم العمومي بتعريضه غيره على بض
طائفة او جملة طوائف من الناس او الازدراء بها يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوما
الى سنة وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى الف قرش

(المادة ١٦٠)

من حرض غيره باحدى الطرق السابق ذكرها على عدم الانقياد للقوانين او حسن امرا
من الامور التي تعد جنائية او جنحة على حسب القانون يمازى بالحبس من خمسة عشر
يوما الى سنة وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى الف قرش

(المادة ١٦١)

كل من انتهك بواسطة احدى الطرق المبينة انفا حرمة احد الاديان او المذاهب التي
يجوز اقامة شعائرها علنا او حرمة الاداب وحسن الاخلاق يعاقب بالحبس من شهر
الى سنة وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى الف قرش

(المادة ١٦٢)

كل من عاب في حق ذات ولي الامر بواسطة احدى الطرق المذكورة يعاقب بالحبس من
شهر الى ثمانية عشر شهرا وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى الف قرش

(المادة ١٦٣)

كل من عاب في حق احد متوك الدول او احد رؤساء الحكومات الاجنبية بواسطة احدى
تلك الطرق يعاقب بالعقوبتين المذكورتين في المادة السابقة

(المادة ١٦٤)

كل من عاب في حق احد اعضاء عائلة الحضرة الخديوية بواسطة احدى الطرق المتقدم
ذكرها يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوما الى ستة اشهر وبدفع غرامة من مائة قرش
ديواني وقرش الى الف قرش

(المادة ١٦٥)

من وقع منه بواسطة احدى تلك الطرق سب او شتم او افتراء في حق احد الموظفين
او القضاة او الاشخاص المذكورين في مادتي ١٢٤ و ١٢٥ من هذا القانون باسباب
متعلقة بوظيفته او بامور به يعاقب بالعقوبات المقررة في المادتين المذكورتين

(المادة ١٦٦)

كل من وقع منه بواسطة احدى الطرق المذكورة سب او شتم او افتراء في حق احدى المحاكم او الطوائف او جهات الادارة العمومية يجازى بالعقوبات المقررة في المادة ١٦٤

(المادة ١٦٧)

كل من تصدى بواسطة احدى الطرق السابق ذكرها الى سب وكلاء الدول السياسيين او القناصل الجنرالات المعتمدين لدى الحضرة الخديوية او الاقتراء عليهم بسبب امور متعلقة بوظائفهم يعاقب بالعقوبات المذكورة في المادة السابقة

(المادة ١٦٨)

اذا قذف احد في حق احد افراد الناس او سبه بواسطة احدى الطرق المذكورة يعاقب بالعقوبات المقررة في الكتاب الثالث من هذا القانون

(المادة ١٦٩)

من نشر بسوء قصد بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها اخبارا كاذبة او أوراقا مصطنعة او مزورة او منسوبة كذبا لاشخاص سواء كان ذلك من تلقاء نفسه او نقلا عن مطبوعات اخرى يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوما الى ثمانية عشر شهرا وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى الف قرش متى كانت الاخبار او الاوراق المذكورة يترتب عليها تكدير السلم العمومي

(المادة ١٧٠)

كل من تصدى باحدى الطرق المذكورة آنفا الى نشر ما جرى في دعاوي القذف التي لم يجوز القانون فيها اقامة الدليل علي الامور الموجبة للقذف او ما جرى في الدعاوي المدنية او الجنائية التي قررت المحكمة سماعها في جلسة سرية ولم يقتصر في ذلك على مجرد اعلان الشكوى بناء على طلب المشتكي او على مجرد نشر الحكم الصادر فيها يعاقب بالحبس من ثمانية ايام الى شهرين وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى الف قرش

(المادة ١٧١)

من نشر بواسطة احدى الطرق المتقدم بيانها ما جرى في الجلسات العلنية المتعقدة في المحاكم على غير حقيقة قاصدا بذلك قصدا سيئا يجازى بالجزاء المذكور في المادة

السابقة وهذا مع عدم الاخلال بالحكم عليه بعقوبات اشد من الجزاء المذكور. اذا اقتضى الحال ذلك بان كانت روايته مشتملة على سب او قذف او اقتراف.

(المادة ١٧٢)

كل من نشر بواسطة احدى الطرق المتقدمة ما جرى في المداوالات السرية بالمحاكم استثنائية كانت او ابتدائية يعاقب بالجزاء المقرر في المادة السابقة وهذا مع عدم الاخلال بالحكم عليه اذا اقتضى الحال ذلك بعقوبات اشد من الجزاء المذكور في حالة وقوع سب او قذف او اقتراف منه

(المادة ١٧٣)

يعاقب بالحبس من شهر الى سنة ويدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى القبي قرش كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها اعلانات يريد بها جمع اعة او باشر بنفسه جميعا لتعويض الفرامات او المصاريف او التضييعات المحكوم بها على شخص ما بسبب ارتكاب جنائية او جنحة

(المادة ١٧٤)

يعكم بالعقوبات المقررة في المواد السابقة على الاشخاص الآتي ذكرهم بصفة مرتكبين اصليين للجناية او الجنحة على حسب الترتيب الآتي
مديرو الجرائد والرسائل الدورية واصحابها فان لم يوجدوا فالمولفون لتلك الجرائد والرسائل وان لم يوجد المولفون لها فاصحاب المطابع التي طبعت فيها اذا وقع منهم ذلك بناء على تواطئهم مع المرتكبين الاصليين مع علمهم بعدم جواز الطبع وان لم يوجد اصحاب المطابع فيحكم بتلك العقوبات على من باع الجرائد والرسائل المذكورة او وزعها او لصقها على الحيطان ومتى اقيمت الدعوى على مديري الجرائد او الرسائل واصحابها بصفة مرتكبين اصليين للجنحة او الجناية فيحاكم المولفون بصفة مشاركين لهم

(المادة ١٧٥)

اذا اقيمت دعوى على اي شخص بسبب ارتكابه جنحة او جناية بواسطة الصحف او الجرائد او غيرها من طرق النشر يجوز ضبط الرسائل والمطبوعات والاعلانات والرسوم والنقوش والصور الرمزية وغيرها والالواح والاحجار وغير ذلك من ادوات الطبع والنشر

ويلزم ان يكون الحكم الصادر بالعقوبة مشتملا بحسب الاقتضاء على الاسر بازالة او اعدام كل او بعض الاشياء التي ضبطت او تضبط فيها بعد ويسوغ ايضا اصدار امر بطبع الحكم المذكور في جريدة واحدة او اكثر ولصقه على الحيطان بمصاريف من طرف المحكوم عليه

ويجب على كل جريدة او رسالة دورية ان تنشر الحكم الصادر بشأنها في احد اعدادها التي تنشر في اثناء الشهر الذي صدر فيه الحكم المذكور وان تاخرت عن ذلك حكم بلغوها

(المادة ١٧٦)

كل من علم بصدور حكم مترتب على وقوع امر مخالف في رسالة او مطبوعات او رسوم او نقوش سواء كان عمله بذلك حقيقيا او اعتباريا بان كان الحكم مندرجا بالجريدة الرسمية ثم طبع مع ذلك ثانيا الرسالة او المطبوعات او الرسوم او النقوش المذكورة او باعها او وزعها عوقب باشد العقوبات التي يحكم بها على مؤلف تلك الرسالة وغيرها مما ذكر

(المادة ١٧٧)

الحكم على من ارتكب جناية بواسطة المطبوعات يترتب عليه حتما لغو الجريدة والرسالة الدورية التي حكم على صاحبها او مديرها وفضلا عن الحكم بلغو الجريدة او الرسالة في نفس الحكم الصادر بالعقوبة يجوز ان ينص فيه ايضا بقفل المطبعة التي طبع فيها ذلك قفلا مؤقتا او مؤبدا اذ كان صاحبها عوقب بصفة كونه مشاركا في ارتكاب الجناية الصادر الحكم بشأنها واذا ارتكب احد بواسطة المطبوعات جنحة غير الجنح المضرة بافراد الناس وحكم عليه بسبب ذلك ثم عاد في اثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم عليه بالعقوبة لارتكاب جنحة من نوع الاولى يسوغ في هذه الحالة اصدار امر في الحكم الثاني الصادر بقباه بتعطيل الجريدة او الرسالة الدورية لمدة اقلها خمسة عشر يوما واكثرها شهر

وان تكرر منه ذلك ثالث مرة في اثناء المدة المذكورة يجوز الحكم بتعطيل الجريدة او الرسالة من شهرين الى ستة اشهر

ويجوز ايضا اصدار امر في نفس الحكم الصادر بالعقوبة في اول مرة بتعطيل الجريدة او الرسالة من شهرين الى ستة اشهر اذا كان الحكم المذكور صادرا بسبب التحريض

على ارتكاب جناية غير الجنايات المفترضة بامن الحكومة ولم يترتب على ذلك التخرىض فعل الجناية او كان صادرا بسبب الطعن في مستند الخديوية المصرية او في نظام حقوق الوراثية فيها او في حقوق الحضرة الخديوية وتقوذا او بسبب الطعن في حقها وفي حالة صدور حكم ثان او حكم آخر بعده في اثناء السنتين التاليتين للحكم الاول سواء كان بسبب التخرىض على فعل تلك الجناية او بسبب الطعن او النقص المتقدم ذكرهما يجوز اصدار امر في نفس الحكم الصادر بالعقوبة بالغاء الجريدة او الرسالة الدورية بل وتقفال المطبعة قفلا مؤقتا او مؤبدا اذا كان صاحبها عوقب بصفة كونه مشاركا في فعل ما وقع

(المادة ١٧٨)

اذا التى احد رؤساء الديانات في اثناء تادبة وظيفته وفي محفل عمومي مقالة تضمنت قدحا او ذما في الحكومة او في قانون او في امر صادر من الحضرة الخديوية او في عمل من اعمال جهات الادارة العمومية او نشر بصفة نسايج او تعليمات دينية رسالة مشتملة على شيء من ذلك يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوما الى شهرين مع عدم الاخلال بالحكم عليه بعقوبات اشد من هذه العقوبة اذا تضمنت المقالة او الرسالة جنحة اجنب من الجنحة المذكورة

الباب الخامس عشر

(في المسكوكات الزیوف المزورة)

(المادة ١٧٩)

من قلد ضرب المسكوكات المتداولة في بلاد الحكومة ذهابا كانت او فضة او نقص قيمتها باخذ جزء من الذهب او الفضة المشتملة عليه بواسطة مبرد او مقراض او ماء الحبل او غير ذلك وكذا من طلا مسكوكا بطلاء يصيره شبيها بمسكوكات اكثر من قيمته او اشترك في ترويج تلك المسكوكات المزورة او الناقصة او في ادخالها في بلاد الحكومة وكذا من اشتغل بالتعامل بها يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتا بدون ان تنقص في اي حال من الاحوال المذكورة مدة العقوبة عن عشرين

(المادة ١٨٠)

كل من قلد ضرب المسكوكات النحاس المتداولة في بلاد الحكومة او غيرها من مسكوكات
المعادن الاخر غير الذهب والفضة او اشترك في ترويج المسكوكات المزورة المذكورة
او في ادخالها في بلاد الحكومة يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتا

(المادة ١٨١)

كل شخص قلد في بلاد الحكومة ضرب مسكوكات اجنبية او تقص قيمتها او غير لونها
بواسطة الطرق الميينة في المادة ١٧٩ او اشترك في ترويج مسكوكات اجنبية مزورة او
مفشوشة او في ادخالها في البلاد المذكورة او اشتغل بالتعامل بتلك المسكوكات يعاقب
بالاشغال الشاقة مؤقتا

(المادة ١٨٢)

الاشترك المذكور في المواد السابقة لا ينسب اصلا الى من اخذ مسكوكات مزورة او
مفشوشة بصفة انها جيدة وتعامل بها ومع ذلك من استعمل تلك المسكوكات بعد ان
تحققت له عيوبها يجازى بدفع غرامة اقلها ثلاثة امثال قيمة البليغ المتعامل به واكثرها
سنة امثال ما ذكر انما لا يجوز ان تنقص الغرامة المذكورة في اي حال من الاحوال من
مائة قرش ديواني

(المادة ١٨٣)

الاشخاص المرتكبون للجنايات المذكورة في المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ يعاقبون من
العقوبة اذا اخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم او
سهلوا التبيض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور انما يصير جملهم تحت
ملاحظة الضبطية الكبرى مؤقتا

الباب السادس عشر

(في التزوير)

(المادة ١٨٤)

من قلد فرماتا او امرا او قرارا صادرا من الحكومة او حمل غيره على تقليده او زوره
او حمل غيره على تزويره او قلد ختم او امضاء او علامة احد ارباب الوظائف المميز به

او حمل غيره على ذلك وكل من قلد ختم ولي الامر او ختم الحكومة او اختام او تمغات او نياشين احدى جهات الادارة العمومية او استعمل الاختام او التمغات او النياشين المزورة او قلد او زور اوراق مرتبات مقررة او بونات او سراكبي او سندات اخر صادرة من خزينة الحكومة او فروعها او استعمل سندات مزورة او مغيرة او ادخلها في بلاد الحكومة او قلد او زور تمغة المسكوكات ذهباً كانت او فضة واستعمل تلك الدمغة يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتاً او بالسجن المؤقت انما لا يجوز في اي حال من الاحوال ان تنقص مدة العقوبة عن خمس سنين

(المادة ١٨٥)

يعاقب بالحبس مدة ثلاث سنين كل من استحصل بغير حق على اختام الحكومة الحقيقية او اختام احدى المصالح او احدى جهات الادارة العمومية واستعملها استعمالاً مضراً بمصلحة الحكومة او بلادها او آحاد الناس

(المادة ١٨٦)

من قلد الاختام او التمغات او النياشين التي تضمها الحكومة على اسنان الاشياء او البضائع او قلد ختم او تمغة او نيشان اي مصلحة ميرية او اي شركة مشكلة باذن الحكومة او بريت تجارة او استعمل النياشين او الاختام او التمغات المزورة يعاقب بالحبس مدة ثلاث سنين ويحكم عليه بتعويض الخسارة التي نشأت عن فعل ذلك

(المادة ١٨٧)

كل من استحصل بغير حق على الاختام او التمغات او النياشين الحقيقية المدة لاحد الاشياء السالف ذكرها واستعملها استعمالاً مضراً باي مصلحة ميرية او شركة تجارية او اي ادارة من ادارات الاهالي يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنة مع الحكم عليه بدفع قيمة الخسارة التي نشأت عن ذلك

(المادة ١٨٨)

الاشخاص المرتكبون لجنايات التزوير المذكور بالمواد السابقة يعاقبون من العقوبة اذا اخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم وعرفوها بفاعليها الآخرين او سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور انما يصير جل هؤلاء الاشخاص تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مؤقتاً

(المادة ١٨٩)

كل صاحب وظيفة ميرية ارتكب في اثناء تاديبه وظيفته تزويرا في احكام صادرة او تقارير او محاضر او وثائق او سجلات او دفاتر او غيرها من السندات والاوراق الميرية سواء كان ذلك بوضع امضات او اختتام مزورة او بتغيير المحررات والاختتام او الامضات او بزيادة كلمات او بوضع اسماء اشخاص آخرين مزورة يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتا او بالسجن المؤقت بدون ان تنقص في اي حال من الاحوال مدة العقوبة عن خمس سنين

(المادة ١٩٠)

كل شخص ليس من ارباب الوظائف الميرية ارتكب تزويرا مما هو مبين في المادة السابقة يعاقب بالاشغال الشاقة او بالسجن المؤقتين مدة اكثرها عشر سنين

(المادة ١٩١)

يعاقب ايضا بالاشغال الشاقة او بالسجن المؤقتين مدة لا تنقص في اي حال من الاحوال عن عشر سنين كل موظف في مصلحة ميرية او محكمة غير بقصد التزوير موضوع السندات او احوالها في حال تحريرها المختص بوظيفة سواء كان ذلك بتغيير اقرار اولي الشأن الذي كان الفرض من تحرير تلك السندات درجه بها او بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها او بجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها

(المادة ١٩٢)

من استعمل الاوراق المزورة المذكورة في الثلاث مواد السابقة وهو يعلم تزويرها يعاقب بالاشغال الشاقة او بالسجن المؤقتين مدة لا تزيد في اي حالة من الاحوال عن عشر سنين

(المادة ١٩٣)

كل شخص ارتكب تزويرا في محررات احد الناس بواسطة احدي الطرق السابق بيانها او استعمل ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنين

(المادة ١٩٤)

كل من تسمى في تذكرة سفر او في تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقي او كفل احدا في استحصاله على الورقة المشتملة على الاسم المذكور وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنتين

(المادة ١٩٥)

كل من صنع تذكرة مرور او تذكرة سفر مزورة او زور في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الاصل او استعمل احدى الاوراق المذكورة يعاقب بالحبس من ستة الى ثلاث سنين

(المادة ١٩٦)

كل صاحب لو كازنדה او قهوة او اورد او محلات مفروشة معدة للايجار وكذلك كل صاحب خان او غيره ممن يسكنون الناس بالاجرة يوميا قيد في دفاتر الاشخاص الساكنين عنده باسماء مزورة وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاثة اشهر

(المادة ١٩٧)

اصحاب الوظائف الميرية الذين يعطون تذكرة سفر او تذكرة مرور بدون احدا الضمانات المعتادة على حسب اللوائح المرسومة الاجراء يعاقبون بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة واما اذا كان صاحب الوظيفة عالما بتزوير الاسم واعطي مع ذلك تذكرة سفر او تذكرة مرور بالاسم المزور فضلا عن عزله تكون مدة الحبس من ستة اشهر الى سنتين

(المادة ١٩٨)

كل شخص صنع بنفسه او بواسطة شخص آخر شهادة مزورة على ثبوت عاهة لنفسه او لغيره باسم طبيب او جراح بقصد انه يخلص نفسه او غيره من اي خدمة ميرية يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنين

(المادة ١٩٩)

كل طبيب او جراح شهد زورا بمرض او بعاهة تستوجب المعافاة من اي خدمة ميرية بسبب الترجي او من باب مراعاة الخاطر يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنين واما اذا سبق الى ذلك بالوعد له بشيء ما او باعطائه هدية او عطية فيحكم عليه بالعقوبات المقررة للرشوة ويحكم على الراشدين بالعقوبات التي تستوجبها جنايتهم

(المادة ٢٠٠)

العقوبات المينة بالمادتين السابقتين يحكم بها ايضا اذا كانت تلك الشهادة معدة لان تقدم الى الحاكم

(المادة ٢٠١)

العقوبات المقررة في حق من استعمل الاختام او التغطات او الاوراق المزورة او المقلدة ايا كانت لا يحكم بها على من استعمل الشيء المميز للورقة المزورة وهو غير عالم بذلك

الباب السابع عشر

(في تهريب البضائع)

(المادة ٢٠٢)

كل من ادخل في بلاد الحكومة المصرية بضائع مع وقوع النش منه فيها بتعلق بالرسوم او مع مخالفة القوانين والاوامر واللوائح المختصة بذلك او شرع في ادخالها او نقلها او باعها او عرضها للبيع او اخفاها يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوما الى ستة اشهر ويحكم ايضا بالعقوبة المذكورة على كل من ادخل شيئا من البضائع المنوع دخولها او شرع في ادخالها او نقلها او باعها او عرضها للبيع او اخفاها

(المادة ٢٠٣)

تضبط وتصادر تلك البضائع لجانب الميري ويحكم بطريق التضامن والتكافل على جميع من ارتكب جنحة من قبيل ما ذكر يدفع غرامة بقدر ضعف الرسوم المقررة اما اذا كانت البضائع من الاصناف المنوع دخولها في بلاد الحكومة المصرية فتكون الغرامة بقدر قيمة تلك البضائع

(المادة ٢٠٤)

وتضبط وتصادر ايضا لجانب الميري ادوات النقل

(المادة ٢٠٥)

الحكم بالعقوبات المقررة اتقا لايمنع جهات الادارة من اعدام واتلاف الاصناف المنوعة

(المادة ٢٠٦)

أن عاد احد في ظرف ثلاث سنين لارتكاب جنحة من الجنح المتعلقة بتهريب البضائع فيحكم عليه بضعف مدة الحبس وقيمة الغرامة

(المادة ٢٠٧)

تعتبر المحاضر التي محررها المأمورون في هذا الشأن صحيحة حتى يهام الدليل على عدم صحتها

الكتاب الثالث

(في الجنايات والجناح التي تحصل لآحاد الناس)

الباب الاول

(في القتل والجرح والضرب والتهديد)

(المادة ٢٠٨)

كل من قتل نفسا عمدا مع سبق الاصرار على ذلك او الترصد يعاقب بالقتل بحسب
الاصول المقررة في هذا القانون

(المادة ٢٠٩)

الاصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة او جنائية يكون
فرض المص منها ايذاء شخص معين او اي شخص غير معين وجده او صادفه سواء كان
ذلك القصد معلقا على حدوث امر او موقوفا على شرط

(المادة ٢١٠)

الترصد هو تربص الانسان لشخص في جهة او جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة
كانت او قصيرة ليتوصل الي قتل ذلك الشخص او الى ايذائه بالضرب ونحوه

(المادة ٢١١)

من نهد قتل احد بشيء من العقاقير او الجواهر السامة التي يتسبب عنها الموت في غارف
برهة من الزمن قصيرة كانت او طويلة يد قاتلا بالسلم ويعاقب بالقتل الا كانت
كيفية استعمال تلك العقاقير او الجواهر السمية وهما كانت نيتها

(المادة ٢١٢)

من استعمل التمثيب او افعال الشدة او القسوة بشخص لاجل التوصل الى فعل جنائية
يحكم عليه بالاشغال الشاقة مؤبدا متى كان الفاعل لذلك من ارباب الشرور
اتخذين الايذاء والفساد حرفة لهم وكانت له سوابق ثبت عليه ذلك

(المادة ٢١٣)

من قتل نفساً عمداً من غير سبق اصرار ولا ترصد وترى يعاقب بالاشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة ومع ذلك تستوجب هذه الجناية الحكم على فاعلها بالقتل اذا تقدمها او اقترن بها او تلاها جناية أخرى واما اذا كان القصد منها الاستعداد لفعل جنحة او جناية او تسهيلها او ارتكابها بالفعل او مساعدة مرتكبها او شركائه علي الحرب او التخلص من العقوبة فيحكم بالاشغال الشاقة مؤبداً

(المادة ٢١٤)

المشاركون في القتل الذي يستوجب الحكم على فاعله بالقتل يعاقبون بالاشغال الشاقة مؤبداً

(المادة ٢١٥)

كل من جرح او ضرب احداً عمداً ولم يقصد بالجرح او الضرب قتلاً ولكنه افضى الى الموت يعاقب بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى خمس سنين واما اذا سبق الضرب او الجرح اصرار او ترصد وترى فتكون مدة العقوبة بالاشغال الشاقة من خمس سنين الى عشر سنين

(المادة ٢١٦)

من قتل نفساً خطأً او تسبب في قتلها بغير قصد ولا تعمد بان كان ذلك ناشئاً عن رعونة او عن عدم احتياط وتحرز او عن افعال وتقرىط او عن عدم انتباه وتوقر او عن عدم مراعاة اتباع اللوائح يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنتين

(المادة ٢١٧)

كل من اخفى جثة قتيل او دفنها بدون اخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف عليها وتتحقيق حالة الموت واسبابه يعاقب بالحبس من شهر الى سنة وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى خمسمائة قرش وهذا بدون اخلال بالعقوبات التي يعاقب بها اذا كان هو القتال او مشاركاً للقاتل

(المادة ٢١٨)

كل من احدث بغيره جرحاً او ضرباً نشأ عنه قطع او انفصال عضو او فقد منفعة او نشأ عنه كف البصر او فقد احدى العينين او نشأ عنه اى عاهة مستديمة يستحيل بروجها

يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى خمس سنين اما اذا كان الضرب او الجرح صادرا عن سبق اصرار او ترصد وتربص فيحكم بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى عشر سنين

(المادة ٢١٩)

كل من احدث بغيره جرحا او ضربات نشأ عنها مرض او عجز عن الاشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنتين اما اذا كان الضرب او الجرح صادرا عن سبق اصرار او ترصد وتربص فتكون مدة الحبس من سنة الى ثلاث سنين

(المادة ٢٢٠)

اذا كانت الجروح او الضربات لم تبلغ درجة الجسامة المذكورة في المادتين السابقتين يعاقب فاعلها بالحبس من شهر الى سنة فان كانت صادرة عن سبق اصرار او ترصد وتربص فتكون مدة الحبس من ستة اشهر الى سنتين

(المادة ٢٢١)

كل من تسبب في جرح احد من غير قصد ولا تعمد بان كان ذلك ناشئا عن رصونة او عن عدم احتياط وتعرز او عن اهل او عدم انتباه او عدم مراعاة اللوائح يعاقب بالحبس من ثمانية ايام الى شهرين

(المادة ٢٢٢)

اذا حصلت جنابات او جنح بالقتل او الجرح او الضرب عمدا وكان ذلك مقترنا بعصيان او نهب فضلا عن الحكم على فاعل تلك الجنابات او الجنح بالعقوبات المقررة قانونا فيحكم بتوقيع ايقاع على من اغرى الفاعل المذكور او حرّضه على العصيان او النهب

(المادة ٢٢٣)

اذا حصل قتل بناء على امر رئيس قادر على استعمال الوسائل الجبرية لتنفيذ امره يعاقب الرئيس وحده مثل قاتل

اما اذا كان الرئيس غير قادر على استعمال تلك الوسائل فيحكم بتوقيع العقوبة على فاعل القتل وحده انما يحكم على ذلك الرئيس الامر بالاشغال الشاقة المؤقتة

(المادة ٢٢٤)

إذا كان الجارح أو الضارب فعل ذلك بامر رئيس قادر على استعمال وسائل جبرية يحكم على الرئيس المذكور وحده على حسب درجة جسامة الجرح أو الضرب بالعقوبات المقررة فيما سبق في حق فاعلي الأيذاء أما إذا كان الرئيس الأمر غير قادر على استعمال وسائل جبرية فيحكم بالعقوبة على نفس الجارح أو الضارب ويعاقب الرئيس بالحبس من ثمانية أيام الى سنة ومع ذلك من امر شخصاً بأيذاء غيره اذى ينشأ عنه انفصال عضو أو فقد منفعته يعاقب في جميع الاحوال بالسجن المؤقت

(المادة ٢٢٥)

لا يعاقب بمقوبة ما القاتل أو الجارح أو الضارب إذا كان الباعث له على ذلك ضرورة المدافعة عن نفسه أو عن غيره حال حلول الخطر بهما

(المادة ٢٢٦)

ولا يحكم ايضا بمقوبة ما على القاتل أو الجارح أو الضارب لغيره إذا صدر منه هذا الفعل حال منعه ذلك الغير ليلا عن الصعود الى منزل أو حانوت أو اودة أو عن كسر محيط مغلق بقل أو كسر حائط أو مدخل مكان مسكون أو لمخفاته أما إذا حصل ذلك نهائياً فلا يما في بالكلية القاتل أو الجارح أو الضارب بل إذا ثبت عذره يعامل بمقتضى النصوص عليه في المادة ٢٢٩

(المادة ٢٢٧)

من فاجأ زوجته حال نيلها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزن بها بعد معذورا

(المادة ٢٢٨)

لا يعذر اصلاً من قتل أو جرح أو ضرب أحد المساكر النظامية أو عساكر الضبط والربط في أثناء تاديب وظائفهم تنفيذاً للاصول المقررة في اللوائح المختصة بخدمتهم ولو كان يدفع عن نفسه معاملتهم القهرية الصادرة له منهم

(المادة ٢٢٩)

القاتل أو الجارح أو الضارب الذي ثبت عذره قانوناً يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى ستة أشهر إذا كان ما فعله بعد جنحة أما إذا نص القانون بمقوبة أخف من ذلك في غير حالة العذر فيحكم عليه بالعقوبة المنصوص عليها

فاذا كان القتل او الجرح او الضرب عمدا تقدمه سبق اصرار او ترص وتصدتكون مدة الحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين ويجوز زيادة على ذلك في حالة الجناية ان يعمل المحكوم عليه تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة من خمس سنين الى عشر سنين على حسب جسامه الحالة (المادة ٢٣٠)

في جميع الاحوال المبينة في هذا الباب التي تقضي فيها الشريعة الفراء بالدية بصير تقديرها والحكم بها شرعا للاشخاص الساربة عليهم احكام تلك الشريعة وهذا بدون اخلال بالمعقوبات المدونة في هذا القانون (المادة ٢٣١)

كل من هدد غيره بكتابة او بخبر شفاهي بلغ له على لسان اخر بالقتل او بغيره من الافعال المستوجبة لعقوبة القتل او الاشغال الشاقة مؤبدا ليعمده على ان يعطيه مبلغا او اى شيء او على وضعه في محل معين او على ان يني له بشرط اشترطه عليه بماق بالاشغال الشاقة المؤقتة

اما اذا كان ما يشتمل عليه التهديد المذكور مستوجبا لعقوبة اخف مما ذكر فتكون العقوبة بالحبس من سنة الى ثلاث سنين وبغرامة من ثلثائة قرش ديواني الى ألفي قرش

الباب الثاني

(في الحريق عمدا)

(المادة ٢٣٢)

كل من وضع عمدا نارا في مبان كائنة في المدن او الضواحي او القرى او في عمارات كائنة خارج سور ما ذكر او في سفن او مركب او معامل او مخازن وعلى وجه العموم في اى محل مسكون او معد للسكنى سواء كان ذلك مملوكا لفاعل الجناية ام لا يعاقب بالاشغال الشاقة مؤبدا ويحكم ايضا بهذه العقوبة على من وضع عمدا نارا في عربات السكك الحديدية سواء كانت محتوية على اشخاص او من ضمن قطار محتوي على ذلك (المادة ٢٣٣)

كل من وضع نارا عمدا في مبان او سفن او مركب او معامل او مخازن ليست مسكونة

ولام معدة السكنى او في غابات او أجمات او في مزارع غير محصودة يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتاً اذا كانت تلك الاشياء ليست مملوكة له

(المادة ٢٣٤)

من احدث حال وضع النار في احد الاشياء المذكورة في المادة السابقة ضرراً لغيره يعاقب بالسجن المؤقت اذا كانت تلك الاشياء مملوكة له او فعل بها ذلك بأمر مالكيها

(المادة ٢٣٥)

من وضع ناراً عمداً في اخشاب معدة للبناء او للوقود او في زرع محصود وكانت هذه الاشياء ليست مملوكة له او في عر بات السكك الحديدية سواء كانت مشحونة بالبضائع ام لا ولم تكن من ضمن قطار محتو على اشخاص يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتاً واذا احدث عمداً حال وضعه النار في احد الاشياء المذكورة اي ضرر لغيره يعاقب بالسجن المؤقت ان كانت تلك الاشياء مملوكة له او فعل بها ذلك بأمر مالكيها

(المادة ٢٣٦)

وكذلك يعاقب بهذه العقوبة على حسب الاحوال المتنوعة المبينة في المواد السابقة كل من وضع النار في اشياء لتوصيلها للشيء المراد احراقه بدلا عن وضعها مباشرة في ذلك

(المادة ٢٣٧)

وفي جميع الاحوال المذكورة اذا نشأ عن الحريق السالف ذكره موت شخص او اكثر كان موجودا في الاماكن المحترقة وقت اشتعال النار يعاقب فاعل هذا الحريق عمداً بالقتل

(المادة ٢٣٨)

اذا حصل تخريب بواسطة لغم يعاقب فاعله على حسب الاحوال السالفة الذكر بعين عقوبة من احدث تخريباً بواسطة الاحراق المتعاد



الباب الثالث

(في اسقاط الحوامل وصنع وبيع الاشربة او الجواهر المشدوشة المضرة بالصحة)

(وفي بيع الجواهر السمية بدون اخذ كفالة من المشتري)

(المادة ٢٣٩)

كل من اسقط عمدا امرأة حبلى بضرب او نحوه من انواع الايذاء يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتا

(المادة ٢٤٠)

كل من اسقط عمدا امرأة حبلى باعطائها ادوية او باستعمال وسائل مودية الى ذلك او بدلائنها عليها سواء كان ذلك برضائها ام لا يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنين

(المادة ٢٤١)

المرأة التي رضيت بتعاطي الادوية مع علمها بها اورضيت باستعمال الوسائل السالف ذكرها او مكنت غيرها من استعمال تلك الوسائل لها وتسبب الاسقاط عن ذلك حقيقة تعاقب بعين العقوبة السابق ذكرها

(المادة ٢٤٢)

اذا كان المسقط طبييا او جراحيا او اجزائيا يحكم عليه بالاشغال الشاقة مؤقتا اما الشروع في الاسقاط فلا يعاقب عليه في اي حال من الاحوال

(المادة ٢٤٣)

كل من اعطى عمدا لشخص جوهر او كان غير قاتل ولكن نشأ عنه مرض او عجز وقتي عن العمل يعاقب بالحبس من شهر الى سنة

(المادة ٢٤٤)

كل شخص فتح اجزاخانة ولم يكن حائزا لشهادة دالة على اهليته لذلك يجازى بدفع غرامة من الف قرش ديوان الى خمسة آلاف قرش

(المادة ٢٤٥)

كل من غش اشربة او جواهر او غللا او غيرها من اصناف المأكولات او ادوية معدة للبيع بواسطة خلطها بشيء مضر بالصحة او باع او عرض للبيع اشربة او جواهر او اصناف مأكولات او ادوية مع علمه انها مشدوشة بواسطة شيء مضر بالصحة

ولو كان المشتري عالماً بذلك أو باع جواهر سمية بدون اخذ الكفالة من المشتري على حسب ما هو مقرر بالوائح يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين وبدفع غرامة من مائتي قرش ديواني الى الفين وخمسة قرش ويجوز ابلاغ الغرامة الى ربع قيمة التضمينات التي يحكم بها وربع قيمة ما يحكم برده على من ارتكب امراً مما ذكر وتضبط لجانب الميري الاثرية او الجواهر او اصناف المأكولات او الادوية المشوشة ويصدر اراقبتها او اعدامها

الباب الرابع

(في متك العرض)

(المادة ٢٤٦)

كل من فسق بصبية او صبي لم يبلغ سن كل منهما اثني عشرة سنة بدون اكراه لها يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين

(المادة ٢٤٧)

كل من فسق باي شخص ذكر كان او انثى باكره له او شرع في ذلك يعاقب بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع سنين

وان كان عمر من فسق به لم يبلغ اثني عشرة سنة كاملة يجوز ابلاغ مدة العقوبة الى اقصى الحد المقرر للاشغال الشاقة المؤقتة

وكل من اغتصب ثيباً او بكرًا او فجر بها قهراً يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة ان كان عمر المقتصة اكثر من خمس عشرة سنة فان لم يبلغ عمر المقتصة خمس عشرة سنة كاملة حكم على مقتصبها باقصى المدة المقررة للاشغال الشاقة المؤقتة

(المادة ٢٤٨)

اذا كان الفاسق السالف ذكره من اصول المفسوق به او كان من الاشخاص المتولين تربيته او ملاحظته او بمن له تسلط عليه او من المستخدمين عنده بالمالية او عند

الاشخاص المتقدم ذكرهم يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة ان كان المفسوق به لم يبلغ منه اثني عشرة سنة كما في المادة ٢٤٦ اما سيق الاحوال المينة في المادة ٢٤٧

يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة

(المادة ٢٤٩)

كل من تسبب في هتك العرض بتجريضه عادة الشبان الذين لم يبلغوا سن الثماني عشرة سنة على الفجور والفسق ذكورا كانوا او اناثا او بمساعدته اباهم على ذلك او تسهيله لهم يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنتين

(المادة ٢٥٠)

اذا كان تجريض الشبان او مساعدتهم على الفجور والفسق او تسهيل ذلك لهم واقفا من احد الاشخاص المذكورين في المادة ٢٤٨ عقوب كل من المحرض او المساعد او المسهل بالحبس من سنة الى ثلاث سنين

(المادة ٢٥١)

لا تجوز محاكمة الزانية الا بناء على دعوى زوجها انما اذا زنى الزوج في المسكن المقيم فيه مع زوجته كالمبين في المادة ٢٥٥ فلا تسمع دعواه عليها

(المادة ٢٥٢)

المرأة المتزوجة التي ثبت زناؤها يحكم عليها بالحبس مدة اقلها ثلاثة اشهر واكثرها سنتان ولكن لزوجها ان يوقف تنفيذ هذا الحكم برضائه مماثرتها له كما كانت

(المادة ٢٥٣)

ويعاقب ايضا الزاني بثلث المرأة بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين

(المادة ٢٥٤)

الادلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل او وجود مكاتيب او اوراق اخر مكتوبة منه

(المادة ٢٥٥)

اذا زنى الزوج في المنزل المقيم فيه مع زوجته وثبت عليه ذلك بدعوى الزوجة المذكورة يجازى بالحبس من شهر الى ستة اشهر وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى الف قرش

(المادة ٢٥٦)

كل من فعل علانية فعلا فاضحا مخلا بالحياء يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى الف قرش

الباب الخامس

(في القبض على الناس وجسهم بدون وجه حق وفي سرقة الاطفال وخطف البنات)
(المادة ٢٥٧)

كل من قبض على اي شخص اوجسه اوجزه بدون امر احد الحكام المختصين بذلك وفي غير الاحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوي الشبهة يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين
(المادة ٢٥٨)

يعاقب ايضاً بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين كل شخص اعار محلاً للحبس او الحجز الغير جائزين مع علمه بذلك
(المادة ٢٥٩)

اذا حصل القبض في الحالة المبينة بالمادة ٢٥٧ من شخص تزوي بدون حق بزي مستغدي الحكومة او اتصف بصفة كاذبة او ابرز اسماً مزوراً مدعياً صدور من طرف الحكومة يعاقب بالسجن المؤقت مدة لاتنقص عن عشر سنين ويحكم في جميع الاحوال بالاشغال الشاقة لمدة لاتنقص عن عشر سنين على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل او عذبه بالتعذيبات البدنية
(المادة ٢٦٠)

كل من خطف طفلاً حديث العهد بالولادة او اخفاء او ابدله بآخر او عزا زوراً الى غير والدته يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنين فان لم يثبت ان الطفل كان هياثم مات تكون مدة الحبس من شهر الى سنة اما اذا ثبت انه كان ميتاً فتكون مدة الحبس من ستة ايام الى شهرين

(المادة ٢٦١)

يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنين كل من كان متكفلاً بطفل وطلبه منه من له حق في طلبه ولم يسلمه اليه

(المادة ٢٦٢)

كل من عرض للخطر طفلاً لم يبلغ سنه سبع سنين او تركه في محل - اال من الاديين او حمل غيره على ذلك يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة

(المادة ٢٦٣)

إذا نشأ عن تعريض الطفل للخطر أو عن تركه في محل اخطأ كالمبين في المادة السابقة انفصال عضو من أعضائه أو فقد منفعته فيعاقب من عرضه أو تركه بالعقوبات المقررة للجرح عمداً فإن تسبب عن ذلك موت الطفل يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمداً (المادة ٢٦٤)

كل من عرض للخطر طفلاً لم يبلغ سنه سبع سنين أو تركه في محل معمر بالادمين أو حمل غيره على ذلك يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر (المادة ٢٦٥)

كل من خطف بواسطة التحيل أو الإكراه طفلاً لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة أو حمل غيره على ذلك يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنين فإن كان المخطوف اثني يعاقب المخطوف بالاشتغال الشاقة المؤقتة (المادة ٢٦٦)

كل من خطف من غير تحيل ولا إكراه طفلاً لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة أو حمل غيره على ذلك يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة أما إذا كان المخطوف اثني فيعاقب المخطوف بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين (المادة ٢٦٧)

إذا هتك المخطوف عرض الصبية التي خطفها فيحكم عليه بأشد العقوبة المقررة لجناية هتك العرض (المادة ٢٦٨)

كل من خطف بواسطة التحيل أو الإكراه صبية يبلغ سنها أكثر من خمس عشرة سنة أو حمل غيره على ذلك يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنين فإن كانت تلك الصبية متزوجة يعاقب المخطوف لها بالاشتغال الشاقة المؤقتة (المادة ٢٦٩)

إذا تزوج المخطوف بالصبية التي خطفها زواجا شرعياً لا يحكم عليه بعقوبة ما

الباب السادس

(في شهادة الزور واليمين الكاذبة)

(المادة ٢٧٠)

كل من شهد زورا في مادة جنائية سواء كانت الشهادة على المتهم او له يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتا

(المادة ٢٧١)

ومع ذلك اذا حكم على المتهم بناء على هذه الشهادة المزمرة بعقوبة اشد من عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة فيعاقب الشاهد بنفس العقوبة التي حكم على المتهم بها

(المادة ٢٧٢)

كل من شهد زورا على متهم بمجنحة او شهد له يعاقب بالحبس من شهرين الى ثلاث سنين امان من شهد زورا على متهم بمخالفة او شهد له فيعاقب بالحبس من ثمانية ايام الى سنة

(المادة ٢٧٣)

كل من شهد زورا في دعوى مدنية يعاقب بالحبس من شهر الى سنة

(المادة ٢٧٤)

اذا اخذ من شهد زورا في دعوى متعلقة بمجنحة او جنحة او مخالفة او مادة مدنية نقودا او اي مكافأة او قبل وعدا بشيء ما يحكم عليه بدفع غرامة مساوية لقيمة ما اخذه او وعده به و يعاقب هو والمعلم او صاحب الوعد بالعقوبات المقررة في حق الرشوة او بالعقوبات المقررة في حق شهادة الزور ان كانت اشد من تلك العقوبات

(المادة ٢٧٥)

من منع بالقوة والقهر اداء شهادة صادقة او اكره غيره على اداء شهادة زورا يعاقب بمثل عقوبة شاهد الزور على حسب درجة ذنبه

(المادة ٢٧٦)

من الزم باليمين اوردت عليه في مواد مدنية وحلف كاذبا يحكم عليه بدفع غرامة من مائتي قرش ديواني الى ثلاثة آلاف قرش والحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين

الباب السابع

(في القذف والسب وإفشاء الاحرار)

(المادة ٢٧٢)

بعد قاذفاً كل من اسند لغيره بواسطة احدى طرق النشر المبينة بالمادة ١٥٣ من هذا القانون اموراً لو كانت صادقة لا وجبت عقاب من اسندت اليه بالعقوبات المقررة لذلك قانوناً او اوجبت احترامه عند اهل وطنه ولا تقبل من القاذف اقامة الدليل لاثبات ما قذف به

(المادة ٢٧٨)

يعاقب القاذف ومن شاركه بالحبس من سنة الى ثلاث سنين اذا كان ما قذف به مستوجباً لعقوبة جنائية واما في الاحوال الاخر فيعاقبان بالحبس من شهر الى ستة اشهر

(المادة ٢٧٩)

لا يحكم بهذا العقاب على من اخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين باسم مستوجب لعقوبة فاعله

(المادة ٢٨٠)

واما من اخبر باسمه كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه اشاعة غير الاجبار المتكبر

(المادة ٢٨١)

كل سب غير مشتمل على اسناد امر حقيقي بل كان مشتملاً على ايمان عيب معين او على خدش الناموس والاعتبار بآي كيفية كانت من الاحوال المبينة بالمادة ١٥٣ يعاقب بالحبس من ثمانية ايام الى شهر او يدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقوش الى الف قرش

(المادة ٢٨٢)

احكام المادتين السابقتين لا يجري تطبيقها على ما يختص باقتراء احد الاخصام على الآخر في اثناء المدافعة عن حقوقه امام المحاكم شفاهاً او تحريراً فان هذا الاقتراء لا يستوجب الا الدعوى على فاعله بصقة مدنية او تاديبية

(المادة ٢٨٣)

السب الغير المشتمل على اسناد عيب معين او لم يحصل علانية يعاقب فاعيله بالعقوبات المقررة للمخالفات

(المادة ٢٨٤)

كل من كان من الاطباء او الجراحين او الاجزائية او التوابل او غيرهم وودعا اليه بقتضى صناعته او وظيفته مخصصي اثمن عليه فافشاء في غير الاحوال التي يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس من شهر الى ستة اشهر وبدفع غرامة من اربعمائة قرش ديواني الى التي قرش ولا تسري احكام هذه المادة الا في الاحوال التي لم يرخص فيها قانونا بافشاء امور معينة كالقرر في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

الباب الثامن

(في السرقة)

(المادة ٢٨٥)

كل من اختلس متغولا مملوكا لغيره فهو سارق

(المادة ٢٨٦)

الاختلاسات الحاصلة من الازواج اضرارا بزوجاتهم او من الزوجات اضرارا بازواجهن سواء كانوا في معيشة واحدة او مفترقين وكذلك الاختلاسات الحاصلة من اولاد او اعقاب اخر اضرارا باآبائهم او امهاتهم او باصول اخر او من الآباء او الامهات اضرارا باولادهم او باعقاب اخر تستوجب الزام فاعلها بتعويضات مدنية فقط واما من ساعد من ذكر على هذه الاختلاسات او اخفى جميع الاشياء المسروقة او بعضها في الاحوال المذكورة او استعملها جميعها او بعضها لنفعه فيعاقب بمثل جزاء السارق

(المادة ٢٨٧)

يعاقب بالاشغال للشاقة مؤبدا من وقعت منه سرقة مع اجتماع الشروط الخمسة الآتية

الاول ان تكون هذه السرقة حصلت ليلا
 الثاني ان تكون السرقة واقعة من شخصين فاكثر
 الثالث ان يوجد مع السارقين او مع واحد منهم اسلحة ظاهرة او مخبأة
 الرابع ان يكون السارقون قد دخلوا دارا او منزلا او اودة او ملحقاتها مسكونة او
 معدة للسكنى بواسطة تسور جدار او كسرياب ونحوه او استعمال مفاتيح مصطنعة
 او بواسطة التزويي يزي احد الضباط او موظف ميري او ايراز امر مزور مدعي
 صدوره من طرف الحكومة

الخامس ان يفعلوا الجناية المذكورة بطريقة الاكراه والتهديد باستعمال اسلحتهم
 (المادة ٢٨٨)

يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتا كل من اجري سرقة بطريق الاكراه مع وجود الشرطين
 الاولين من الشروط الخمسة الميضية بالمادة السابقة اما اذا نشأ عن ذلك الاكراه جرح
 ولو لم يوجد معه احد الشروط المذكورة فيحكم على السارق بالاشغال الشاقة مؤبدا
 (المادة ٢٨٩)

اذا حصلت السرقة في الطرق العامة ليلا من عدة اشخاص او من شخص واحد حامل
 الاسلحة ظاهرة او مخبأة او حصلت نهارا واجتمع فيها شرطان من الشروط المقررة في المادة
 ٢٨٧ يعاقب السارق بالاشغال الشاقة مؤبدا
 (المادة ٢٩٠)

يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتا كل من سرق بواسطة نقب او كسر من الخارج او تسور
 جدار او استعمال مفاتيح مصطنعة من اماكن ولو غير مسكونة ولا ملحقة بالمسكونة لكنها
 معلقة ومحاطة بجيطان او بسياج من شجر اخضر او حطب يابس او بخنادق
 (المادة ٢٩١)

يعاقب كذلك بالاشغال الشاقة مؤقتا السارقون بطريق الاكراه اذا لم ينشأ عنه جرح
 ما ولم تقترب به حالة اخرى او بغير اكراه واقترب بذلك الشرطان الآتي ذكرهما
 الاول اذا حصلت السرقة ليلا
 الثاني اذا وقعت من شخصين فاكثر وكان جميع السارقين او بعضهم حاملا لاسلحة

(المادة ٢٩٢)

يعاقب بالحبس مدة ثلاث سنين كل من حصلت منه سرقة في احدى الاحوال الآتية
اولاً اذا حصلت السرقة ليلاً واشترك فيها شخصان فاكثراً وحصلت مع احد هذين
الشرطين ولكن في مكان مسكون او في احد المحلات المعدة للعبادة

ثانياً اذا كان السارق حاملاً لاسلحة ظاهرة او مخبأة ولو حصلت السرقة نهاراً ومن
شخص واحد وفي مكان غير مسكون

ثالثاً اذا كان السارق خادماً بالاجرة سواء سرق من مال مخدومه او من مال ضيف
نزل عند مخدومه او من مال صاحب منزل دخل فيه مع مخدومه او كان السارق
كاتباً او مستخدماً او صانعاً او متعلماً عند احد ارباب الصنائع وسرق من منزل
من استخدمه او استعمله في الصناعة او عمله ايها او معمله او مخزنه او مكان
اشغاله المعتاد

رابعاً اذا كان السارق صاحب لوكاندة او خان او عربجيا او مراكيكاً او نحوهم او
احد توابعهم سواء سرق جميع الاشياء المؤمن عليها او بعضها

(المادة ٢٩٣)

يعاقب ايضاً بالحبس مدة ثلاث سنين كل من افسد من الرميحية او السائقين لدواب
الحمل او المراكبية شيئاً من المأكولات او المشروبات او اي بضاعة اخرى كانوا مكلفين
بنقلها وحصل الافساد المفكوك بزجها بمجواهر مضرّة بالصحة اما اذا كان مزجها بمجواهر غير
مضرّة فتكون العقوبة بالحبس من شهر الى سنة وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش
الى خمسمائة قرش

(المادة ٢٩٤)

كل من سرق من الفيضان خيلاً او دواب معدة للعمل او للجر او للركوب او بهائم كبيرة
او صغيرة او آلات زراعة او سرق خشب وقود او بناء او تحماً حجرياً او غير حجري
من شونة غير محاطة او من محل عمومي او سرق احماراً من محجر او سمكاً من بحيرات
او جياض او غلقاً كانتا يستمتع ماء يعاقب بالحبس من شهر الى سنة

(المادة ٢٩٥)

كل من سرق حصانه او غيرها مما ينتج من الارض من الاشياء النافعة التي انصلت عن الارض او سرق حبوا موضوعة في آلة الطحن يعاقب بالحبس من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر اما اذا حصلت الالة لغيره سواء كانت باشتراك عدة اشخاص او بواسطة استعمال عربات او دواب حمل فيصير ابلغ مدة الحبس المذكور الى سنة

(المادة ٢٩٦)

اذا كان المسروق غلالا او غيرها مما ينتج من الارض من الاشياء النافعة الغير المنفصلة عن الارض وحصلت سرقته بواسطة استعمال زنايل او آكياس او نحوها او عربات او دواب حمل اشتراك عدة اشخاص يكون العقاب بالحبس من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر واما اذا لم توجد واحدة من هذه الاحوال الاخيرة فيعاقب الفاعل على حسب العقوبات المقررة للمخالفات

(المادة ٢٩٧)

كل من حول حدا من الحدود الفاصلة للاطيان من بعضها عن موضعه ليتوصل بذلك الى سرقة ما يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوما الى ثلاثة اشهر

(المادة ٢٩٨)

كل من قلد او افسد مفاتيح او صنع اى آلة لاستعمالها بقصد ارتكاب جناية يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين اما اذا كان فاعل ما ذكر تعترفا بصناعة المفاتيح والاقفال فيعاقب بالحبس من سنتين الى خمس سنين وبغرامة من مائة قرش وقرش ديواني الى، التي قرش وهذا بدون اخلال بعقوبة اشد مما ذكر اذا شارك الصانع المذكور في ارتكاب جنابة

(المادة ٢٩٩)

كل من اغتصب من احد سند دين او براوة او اكره احدا بالقوة على امضاء ورقة من هذا القبيل او ختمها يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتا

(المادة ٣٠٠)

كل طرار او نبال ومن اشبههما من المرتكبين للسرقات الغير الميمنة في هذا الباب يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة

(المادة ٣٠١)

يجوز جعل المرتكبين للسرفات المينة في هذا الباب تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة من سنتين الى عشر سنين عقب انقضاء مدة عقوبتهم وهذا فيما عدا الحالة التي يماقب فيها الفاعل بمقوبة المخالفة

(المادة ٣٠٢)

اذا حصل شروع في سرقة يحكم القاضي في ذلك بمقتضى ما هو مدون بالمواد ١٠٨ و ١١٠ من هذا القانون

الباب التاسع

(في التفالس والنصب على الغير)

(المادة ٣٠٣)

بعد متفالساً بالتدليس كل تاجر مفلس اخفى دفتاره او اعدمها او اختلس او خبا جزءاً من ماله اضراً بمدائنه او اعترف او جعل نفسه مديوناً بما يبالغ ليست في ذمته حقيقة سواء كان الاعتراف او الجعل ناشئاً عن مكاتباته او ميزانيته او غيرهما من الاوراق او عن اقراره الشفاهي او امتناعه عن تقديم اوراق او سندات او توضيحات مع علمه بتأثير ذلك

(المادة ٣٠٤)

وفيا عدا احوال الاشترائك المينة في القانون بوجه الاطلاق بعد تربكاً في التفالس بالتدليس الاشخاص الآتي ذكرهم
اولاً من سرق او اخفى او خبا جميع مال المفلس او بعضه منقولاً كان او عقاراً
بشئ من ثمن المفلس المذكور
ثانياً من قدم او اثبت بطريق التزوير في تفليسه بقصد منفعة المفلس ديوناً غير حقيقية
سواء كانت باسمه او باسم غيره
ثالثاً من انجر باسم غيره او باسم غير حقيقي فارتكب الامور المينة في الوجه الاول
من هذه المادة

(المادة ٣٠٥)

يعاقب المتفالس بالتدليس ومن شاركه في ذلك بالاشتغال الشاقة المؤقتة

(المادة ٣٠٦)

اذا سرق او خبأ او اخفى زوج المفلس او اولاده او آباؤه او اصهاره الذين في الدرجة المذكورين بالنسبة له من غير اشتراكهم معه في التفالس جميع الامتعة المملوكة للتفلسة او بعضها فيعصم عليهم بالعقوبات المقررة للسرقة

(المادة ٣٠٧)

بعد متفالساً بالتقصير التاجر الذي اوجب خسارة مدائنه بسبب عدم حزمه او تقصيره الفاحش

(المادة ٣٠٨)

تعتبر الاحوال الآتية اهمالا وتقصيرا فاحشاً وهي
اولاً عدم تحرير التاجر دفاتر منتظمة يعرف منها حالته
ثانياً تشبهه مع علمه بحقيقة حاله بمنع او تاخير اشهار افلاسه بتأديبه على اقتراضات
او تداول اوراق تجارية او مخاطرته بمعاملات اخر موجبة لضياع المال او غير
متحققه التجاع

ثالثاً افراطه في المصاريف المتعلقة بذاته او منزله زيادة عن قدر الزوم
رابعاً تعهده للغير بالتزامات جسيمة بالنسبة لحاله بدون مقابل مكافئ لما تعهد به
خامساً عدم مراعاته لما هو منصوص في مادتي ٦ و ٩ من قانون التجارة
سادساً عدم تقديم ميزانية تجارية واستمراره على اشتغاله بعد توقفه عن دفع الديون
سابعاً تاديبه عمداً بعد توقف الدفع مطلوب احد مدائنيه اضراً بياقي الغرما .

(المادة ٣٠٩)

يعاقب المتفالس بالتقصير بالحبس من شهر الى سنتين

(المادة ٣١٠)

ويعاقب كذلك بمنزل هذه العقوبة الاشخاص الآتي ذكرهم
اولاً وكيل الديانة الذي اختلس شيئاً في اثناء تادية وظيفته

ثانياً المدانين الذي شارط المقلس او شخصاً آخر على امتيازات خصوصية في مقابلة اعطائه رأياً في المداولات المتعلقة بالتقليسة او بسبب احتجاجة بذلك او عقد بشارطة مخصوصة لنفعه واضرار باقي الغرماء

(المادة ٣١١)

لا يجوز في الوجه الثاني المبين بالمادة السابقة ان تكون مدة العقوبة انقص من سنتين اذا كان المدانين وكلاء عن الديانة

(المادة ٣١٢)

كل من استعمل طرقاً احتيالية من شأنها ايهام الناس بوجود مشروع او مقالة لا حقيقة لها او واقعة مزورة او احداث الامل بحصول ربح وهمي وتسديد المبلغ المطلوب او ايهامهم بوجود سند دين غير صحيح او سند مخالصة مزور او سمي نفسه كذباً باسم غيره او انصف بصفة غير صحيحة وتوصل بوسيلة من هذه الوسائل الاحتيالية الى الاستمواز على نقود او عروض او سندات ديون او سندات مخالصة او غير ذلك من الامتعة او توصل الى سلب اموال الغير كلها او بعضها يعاقب بالحبس مدة من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين وبدفع غرامة من مائة قرش وقرش ديواني الى خمسة الاف قرش اما من شرع في النصب ولم يتمه فيعاقب بالحبس من شهر الى سنة وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى الف قرش

الباب العاشر

(فيمن ائتمن فخاف)

(المادة ٣١٣)

كل من انتهر فرصة احتياج او ضعف او هوى نفس شخص لم يبلغ سنه احدى وعشرين سنة وتحصل منه اضرار اية على كتابة او ختم سندات تمسك او مخالصة متعلقة باقراض او اقتران مبلغ من النقود او شي من المنقولات او على تنازل عن اوراق تجارية او غيرها من السندات الملزمة التمسكية يعاقب ايا كانت طريقة الاحتيال التي استعملها بالحبس من شهرين الى سنتين ويجبر الخسارة التي حصلت للفرق المغدور وبدفع غرامة لا تتجاوز ربع قيمة ما يحكم برده ولا تنقص في اي حال من الاحوال عن مائة قرش وقرش

واذا كان الخائن مأمورا بالولاية او بالوصاية على الشخص المندور فتكون مدة الحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين

(المادة ٣١٤)

كل من اتهم على ورقة ممضاه او مختومة على يياض فخان الامانة وكتب في البياض الذي فوق الختم او الامضاء سند دين او مخالصة او غير ذلك من السندات والتمسكات التي يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الامضاء او الختم او لما له عوقب بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين وبدفع غرامة من خمسمائة قرش ديواني الى خمسة آلاف قرش وفي حالة ما اذا لم تكن الورقة الممضاه او المختومة على يياض مسلمة الى الخائن وانما استحصل عليها باي طريقة كانت فانه يعد مزورا ويعاقب بالعقوبة المقررة لجناية التزوير

(المادة ٣١٥)

كل من اختلس او استعمل او بدد مبالغ او اتمته او بضائع او نقود او تذاكر او كتابات اخرى مشتملة على تمسك او مخالصة او غير ذلك اضرارا بالكيها او اصحابها او واضعي اليد عليها وكانت الاشياء المذكورة لم تسلم له الا على وجه الوديعة او الاجارة او على سبيل عارية الاستعمال او الرهن او كانت سلمت له بصفة كونه وكيلًا باجرة او مجانًا بقصد عرضها للبيع او يبيعها واستعمالها سيفي امر معين لمنفعة المالك لها او غيره يحكم عليه بالحبس من شهرين الى سنتين وبدفع غرامة مساوية لربع قيمة ما يجب رده .

(المادة ٣١٦)

اذا حصلت هذه الخيانة من مستخدم او خادم بماهية او تليد او كاتب او صانع اضرارا بسيد فمدة الحبس تكون من سنة الى ثلاثة سنين وهذا بدون اخلال بالحكم عليه والزامه برد ما يجب رده وبالتعويضات

(المادة ٣١٧)

كل من قدم او سلم للحكمة في اثناء تحقيق قضية بها سندا او ورقة ما ثم سرق ذلك باي طريقة كانت يعاقب بدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى الف وخمسمائة قرش .

الباب الحادي عشر

(في تعطيل المزايدات وفي الغش الذي يحصل في المعاملات التجارية)

(المادة ٣١٨)

كل من عطل بواسطة تهديد او اكراه او تطاول باليد او نحوه مزاذا متعلقا ببيع او شراء او تاجر اموال منقولة او ثابتة او متعلقا بتعهد بمقاولة او توريد او استغلال شيء او نحو ذلك يعاقب بالحبس مدة من خمسة عشر يوما الى ثلاثة اشهر و يدفع غرامة من مائة قرش ديواني و قرش الى عشرة الآف قرش

(المادة ٣١٩)

الاشخاص الذين تسببوا في علو او انحطاط اسعار غلال او بضائع او بونات او سندات مالية معدة للتداول عن القيمة المقررة لها في المعاملات التجارية بنشرهم عمدا بين الناس اخبارا او اعلانات مزورة او مفتراة او باعطائهم للبائع ثمنا ازيد مما طلبه او بتواطئهم مع مشاهير التجار الحازنين لصف واحد من بضاعة او غلال على عدم بيعه اصلا او على منع بيعه بشئ اقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم او باي طريقة احتيالية اخرى يعاقبون بالحبس من شهر الى سنة و يدفع غرامة من خمسمائة قرش ديواني الى عشرة الاف قرش

(المادة ٣٢٠)

تضاعف العقوبات السالف ذكرها اذا حصلت تلك الخيلة فيما يتعلق بسعر اللحوم او الخبز او حطب الوقود و الفحم او نحو ذلك من الحاجات الضرورية

(المادة ٣٢١)

يعاقب بالحبس من شهر الى سنة و يدفع غرامة لا تتجاوز ربع التضمينات وما يجب رده و لا تنقص في اي حال من الاحوال عن مائة قرش ديواني و قرش كل من غش المشتري في عيار شيء من المواد الذهبية او الفضية او في جنس هجر كاذب مباع بصفة صادق او في جنس اى بضاعة او غش بغير الطرق المينة بالمادة ٢٤٥ اشربة او جواهر او غلة او غيرها من اصناف المأكولات و الادوية معدة للبيع او باع او عرض للبيع شيئا من الاشربة و الجواهر و الغلة و غيرها من اصناف المأكولات و الادوية مع علمه انها مفسوثة او فاسدة او متعفنة او غش البائع او المشتري او شرع في ان يغش في مقدار الاشياء المقتضى تسليمها سواء كان ذلك بواسطة استعمال موائين او مكافيل او مقاييس مزورة

او الات وزن او كيل غير صحيحة او بواسطة طرق اخرى من شأنها جعل الوزن والكيل والقياس غير صحيح او ايجاد زيادة بطرق التدليس في وزن او حجم البضاعة ولو حصل ذلك قبل اجراء الوزن والكيل والقياس او بواسطة اعطاء بيانات غير حقيقية من شأنها الايهام بمحصل الوزن والكيل والقياس من قبل بالذمة

(المادة ٣٢٢)

وفي الاحوال الميينة بالمادة السابقة تضبط لجانب الميرى الاشياء التي وقع الغش فيها او قيمتها اذا كانت لم تزل ملكا للبائع وتضبط ايضا في جميع الاحوال الاشرية والجواهر والفضة وغيرها من المأكولات والادوية المشوشة او المتفنتة وتجعل تحت تصرف جهات الادارة العمومية لاعطائها لمجلات البر والاحسان اذا كانت تصلح للاكل او لاستعمالها بصفة ادوية فان كانت غير صالحة لذلك يصير اعدامها او اراققتها وكذلك تضبط لجانب الميرى الموازين والمكاييل والمقاييس المزورة والات الوزن والكيل والقياس الغير المضبوطة و يصير كسرهما

(المادة ٣٢٣)

يكون مرتكباً لجنحة التقليد كل من طبع بنفسه او بواسطة غيره كتباً على خلاف القوانين واللوائح المتعلقة بملكية تلك الكتب لمؤلفيها او صنع بنفسه او بواسطة غيره اى شئ اعطى من اجله امتياز مخصوص من الحكومة لاحد افراد الناس او لشركة مخصوصة

(المادة ٣٢٤)

المؤلفات او الاشياء التي عملت تقليداً يصير ضبطها لصاحب الامتياز ويجازى المقلد بدفع غرامة من خمسمائة قرش ديواني الى عشرة الاف قرش وكذلك من ادخل في القطر المصرى اشياء من هذا القبيل عملت تقليداً في البلاد الاجنبية يجازى بدفع غرامة من خمسمائة قرش ديواني الى عشرة الاف قرش واياً من باع او عرض للبيع كتباً او اشياء صار عملها تقليداً وهو عالم بحالتها فيجازى بدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى الفين وخمسمائة قرش

(المادة ٣٢٥)

ويحكم ايضاً بدفع غرامة من خمسمائة قرش ديواني الى عشرة الاف قرش على من قلد اشياء صناعية او الحاناً موسيقية مختصة بمؤلفيها او بمن تنازلوا له عنها او قلد علامات فورقة مختصة بصاحبها دون غيره تطبيقاً للوائح

(المادة ٣٢٦)

كل من باع او عرض للبيع مصنوعات عملت تقليدا او بضائع صار وضع تلك العلامات المزورة عليها وكذلك من غشى علنا بنفسه بالحن موسيقية او حمل غيره على التفتي بها او لعب العابا تيانزية او حمل غيره على اللعب بها اضرارا بمخترعيها ، يحكم عليه بدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى الفين وخمسمائة قرش

الباب الثاني عشر

(في العاب القمار والنصيب والبيع والشراء بالثمره المعروف باللوتيري)

(المادة ٣٢٧)

كل من فتح محلا لالعب القمار والنصيب واعده لدخول الناس فيه يعاقب هو ومصارف المحل المذكور بالحبس من شهر الى ستة اشهر وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى خمسة آلاف قرش وتضبط ايضا لجانب الميري جميع النقود والامتعة التي توجد في المحلات الجاري فيها الالعب المذكورة

(المادة ٣٢٨)

وكذلك يعاقب بالحبس من شهر الى ستة اشهر وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى خمسة الاف قرش كل من وضع للبيع شيئا في الثمرة المعروفة باللوتيري بدون اذن الحكومة وتضبط ايضا لجانب الميري جميع النقود والامتعة الموضوعة في الثمرة انما لايجري تطبيق هذه المادة فيما يتعلق بالثمره المقصود بها مجرد فعل الخير

الباب الثالث عشر

(في التفريب والتسبيب والاتلاف)

(المادة ٣٢٩)

كل من كسر او خرب لغيره شيئا من الات الزراعة او زرائب المواشي او عشب الخفراء يعاقب بالحبس من ثمانية ايام الى ستة اشهر وهذا بدون اخلال بالحكم عليه برد مايجب رده والزامه بالتعويضات

(المادة ٣٣٠)

كل من قتل عمدا بلا مقتض حيوانا من الخيل او غميرا من وواب الركوب او العربات او الحمل او من أي نوع من انواع المواشي او من الحيوانات المستأنسة في المنازل وكان ذلك الحيوان ملكا لغيره يعاقب بما هوأت

اذا وقع منه ذلك داخل بناء او دار او حوشة او زريبة او داخل اثنيتها المحقة بها او على ارض مملوكة لصاحب الحيوان المقتول او له فيها حق انتفاع بان كان ملتزما او مستاجرا او مزارعا فيها بالشركة يحكم على القاتل بالحبس مدة من شهر الى ستة اشهر او يلزم بدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى انف قرش وان كان القاتل مالكا للحمل الذي وقع فيه القتل او ملتزما او مستاجرا له او مزارعا فيه بالشركة تكون مدة الحبس من ثمانية ايام الى شهر او يلزم بدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى خمسمائة قرش واما اذا حصل ذلك باي عمل آخر فيكون العقاب بالحبس من خمسة عشر يوما الى شهرين او بدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى ثمانمائة قرش

(المادة ٣٣١)

كل من سم حيوانا من الحيوانات المذكورة بالمادة السابقة او سمكا من الاسماك الموجودة في المستنقعات والحيضان يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين

(المادة ٣٣٢)

كل من ردم خندقا من الخنادق المصنوعة حدا لملك الغير او ردم جزءا منه او اتلف محيطا متخذ من اشجار خضراء او يابسة او من غير ذلك يحكم عليه بالحبس من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر و بدفع غرامة مساوية لربع قيمة ما يجب رده

(المادة ٣٣٣)

كل من تسبب من اصحاب الطواحين او المعامل التي تدور لانتها بواسطة الماء او ارباب الحيضان او المستنقعات او مستاجري شيء مما ذكر في اغراق الجسور او الفيضان المملوكة للغير بتغيير مصاريف مياهها وجعلها على شكل آخر غير المبين باللوائح يجازى بدفع غرامة مساوية لربع قيمة ما يجب رده

(المادة ٣٣٤)

كل من تسبب عمدا بقطع جسر من الجسور او بكيفية اخرى في حصول فرق يحكم عليه

بالاشغال الشاقة المؤقتة او بالاشغال الشاقة المؤبدة على حسب جسامه الخسارة التي نشأت عن فعله

(المادة ٣٣٥)

الحريق الناشئ من عدم تنظيف او ترميم الافران او المداخن او الخلات الاخر التي توجد فيها النار او من النار الموقدة في بيوت او مبان او غابات او كروم او غيطان او بساتين بالقرب من كيان تبن او حشيش يابس او غير ذلك من المخازن المشتعلة على مواد الوقود وكذا الحريق الناشئ عن اشغال سواربخ في جهة من جهات البلدة او بسبب اهمال آخر يعاقب المتسبب في ذلك بالحبس من ثمانية ايام الى شهر وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى التمي قرش

(المادة ٣٣٦)

كل من هدم او خرب او اتلف عمدا بأي طريقة كانت كلا او بعضا من المباني او الطرق على وجه العموم او من القناطر وبجاري المياه والجسور او غير ذلك من طرق المواصلات او من الممارات المماوكة للغير او تسبب في فرقة الات بخارفة يحكم عليه بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين وبدفع غرامة مساوية لربع ما يجب رده اما اذا حصل من فعله ذلك موت ادمي او جرحه فيعاقب الفاعل المذكور زيادة على ما ذكر بالعقوبات المقررة للقتل او الجرح

(المادة ٣٣٧)

كل من تعرض بدون اقتضاء بواسطة ضرب ونحوه لتسرع ما امرت او صرحت الحكومة باجرائه من الاشغال العمومية يعاقب بالحبس من شهر الى سنة وبدفع غرامة مساوية لربع قيمة ما يجب رده بسبب فعله المذكور

(المادة ٣٣٨)

كل من احرق او اتلف عمدا بأي طريقة كانت شيئا من الدفاتر او المضابط الاحلية او السجلات او نحوها من اوراق المصالح الميرية او الكميالات او الاوراق التجارية او الصيرافية او غير ذلك من السندات التي يتسبب عن اتلافها ضرر للغير يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنين وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى الف وخمسمائة قرش

(المادة ٣٣٩)

اذا نهبت او اتلفت جماعة متخربة او ارباب عصبة شيئاً من البضائع او الامتعة او الحصائد بالقوة الجبرية عوقب كل من المذكورين بالاشرغال الشاقة مؤقتاً وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى خمسة الاف قرش ويحكم عليهم ايضاً برد ما يجب رده وبالتعويضات ولكن من يثبت منهم انه الحى بالخاح او ترج الى الاشتراك في تلك الاغتصابات لا يعاقب الا بالحبس من سنة الى ثلاث سنين

(المادة ٣٤٠)

كل من اقتلع او اتلف زرعاً غير محصود او شجراً نابتاً خلقه او مفروساً او غير ذلك من النباتات او اتلف طعاماً معداً للاشجار او كرمًا او بستاناً مملوكاً للغير يعاقب بالحبس من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر فضلاً عن الحكم عليه بجبر الخسارة

الكتاب الرابع

(في المخالفات)

(المادة ٣٤١)

يمارس بدفع غرامة من خمسة قروش الى خمسة وعشرين قرشاً أولاً من زحم الطريق العام بوضعه او بتركه فيه بدون ضرورة مواد او اشياء تمنع المارين من المرور او توجب مضايقة او تعطيل مرورهم

ثانياً من اهمل في الاضاءة والتنوير من اصحاب الخانات وغيرهم من المزمين بذلك بناء على اللوائح الصادرة من الضبطية

ثالثاً من كان مرخصاً له بوضع مهمات او اي شيء في الحارات او الميادين العمومية او بعمل حفر في المحلات والشوارع المطروقة لاجل ترميم البالوعات او مجاري المياه او غيرها من الاعمال الاخر فاهمل في وضع مصباح عليها لاتذار المارين ومنع وقوع اي خطر كان

رابعاً من اهمل من المتصددين بتنوير الشوارع والطرق العمومية في اضاءة المحلات المبينة بالشروط المقررة معهم وفي الاوقات المينة لذلك

خامساً من خالف اللوائح الصادرة من الضبطية المشتعلة على الامر بتريم او هدم الابنية المشرفة على السقوط

سادساً من التى او وضع في الطريق العام قاذورات او كناسات او مياهها قدرة او غيرها من الاشياء التي يحدث عنها اضرار مضره بالصحة
سابعاً من وضع في المدن على سطح او حيطان مسكنه مواد مركبة من فضلات او روث البهائم او غيرها من الاشياء المضرة بالصحة العمومية

ثامناً من يرضون بضائهم او يبيعونها في الجبهات المنوع عرض أو يبيع تلك الاصناف فيها بناء على امر الضبطية او في غير الاوقات المعينة بمعرفتها لذلك

تاسعاً من ترك في الاذقة والحارات او في الميادين العامة او في المحلات العمومية او في النيطان شيئاً من اسلحة الحارث والتواريخ او الكناشات او المداري او من القضاة او غيرها من الآلات والعدد والاسلحة التي لو وقعت في ايدي اللصوص وقطاع الطريق لاستعانوا بها على ارتكاب المظالم والتعديات وفضلاً عن ذلك تضبط هذه الاشياء لجانب الميري

عاشرًا من التى في الطريق من غير احتياط اشياء من شأنها جرح المارين اذا وقعت عليهم او التى قاذورات على شخص ما

الحادي عشر من كان منوطاً بقيادة او بسوق قطار من العربات او الجمال او غيرها من البهائم في الشوارع العمومية وزاد عددها عن القدر المقرر لها في لائحة الضبطية المختصة بذلك

الثاني عشر من خالف اللوائح الصادرة من احدى جهات الحكومة او من اخدى الدوائر البلدية ان لم يكن تقرر فيها العقوبات التي تترتب على من ارتكب احدى المخالفات المبينة بها

(المادة ٣٤٢)

يجازى بدفع غرامة من عشرين قرشاً ديوانياً الى خمسين قرشاً
اولاً من اعمل من اصحاب الخانات او اللوكاندات او المساكن المفروشة المعدة للسكنى بالاجرة في قيد اسماء من سكن عنده في دفتر منتظم او قصر في تقديم الدتر المذكور الى جهة الاقتضاء في الوقت المحدد باللوائح او في وقت طلب ذلك منه

ثانياً من وقف من الرجيحة وقائدي العجلات والربات أو سائقي البهائم والسوقية السريجة في الميادين والحارات والشوارع بكيفية توجب مضايقة المارين

ثالثاً من اعمل من قائدي الربات أو سائقي الدواب المعدة للحمل في ملازمة الخيول أو دواب الحمل أو الجر أو الربات والمشى بجانبها لئلا يتمكن من قيادتها وحسن سيرها ومن قصر منهم في السير أو الوقوف في جانب واحد من الازقة أو الحارات والشوارع العمومية وكذلك من صادفته في طريقه عربة أخرى ولم ينزع عنها الى جانب وعند ذنوبها لم يفسح لها الطريق ويحلى لها بالاقبل مقدار نصف اتساع الحارة أو الشارع أو الجسر أو الطريق المار فيه

رابعاً من سلم من اصحاب أو قائدي الربات أو الدواب المعدة للحمل أو الجر أو الركوب حفظ أو قيادة عرباته أو دوابه الى شخص لم يبلغ سنه اثنتي عشرة سنة أو بلغ هذا العمر ولكن لم يكن كفواً لقيادتها

خامساً من افرط في شحن عرباته بحيث ينشأ عن ذلك خطر أو ازدحام الطريق العمومي سادساً من اتعب دوابه المعدة للحمل أو الجر أو الركوب بالاحمال الزائدة في الثقل عن حد الطاقة أو استسخدم بهائم مصابة بامراض أو بعاهات تجعلها غير قادرة على الحمل أو الجر أو الركوب

سابعاً من ركض في الجهات المسكونة خيلاً أو دواب معدة للجر أو للحمل أو للركوب أو تركها تركض وكذلك من خالف اللوائح الصادرة من الضبطية في شأن مسير عربات الكراء والدواب المعدة للركوب وفي وقوف تلك العربات والدواب داخل المدن ومحطات السكك الحديدية وفي مائة القربات واتساعها وكيفية شحنها وفي عدد ركبائها واتخفظ عليهم من الضروري في وضع الثمن على الربات والدواب المعدة للركوب وفي شأن ترفيفة اجرة الركوب وهذا بدون الإخلال بالعقوبات التي تكون مقررة في تلك اللوائح وتكون اشد من الجزاء المبين سبعة هذه المادة

ثامناً من غسل عرباته أو بهائمته المعدة للجر أو للحمل أو للركوب في الطرق العمومية تاسعاً من صر بالقاذورات من متصدى نزح المراحيض داخل المدن في غير الاوقات المهيئة لذلك بمعرفة الضبطية

عاهرا من حر من التصابين او غيرهم يلزم البهائم او جثتها داخل المدن او حملها بدون ان يصحبها بضياء عن نظر المارين

(المائة ٣٤٣)

يجازى بدفع غرامة من خمسة وعشرين قرشاً ديوانياً الى خمسة وسبعين قرشاً أولاً من غنغ بغير اذن من الضبطية قهوة او حانة او محلا آخر لبيع الخمر ثانياً اصحاب المظانن والوكائدات والقهاوي وما اشبهها من المحلات العمومية الذين يتأخرون عن غلق محلاتهم ليلاً في الاوقات المقررة بمعرفة الضبطية او يمتعون بامورى الضبط والربط عن الدخول فيها في حالة تكدير الراحة العمومية او في حالة البحث بمرفقهم في تلك المحلات عن اشخاص من ارباب الشرور او من المحكوم عليهم بقوبة

ويجوز للضبطية في حالة تكدير الراحة العمومية ان تغلق المحلات المذكورة ولوقبل الوقت المعين لذلك

ثالثاً من اعمل في تنظيف او اصلاح مداخن ورشته او طابوخته او معمله الذي توجد فيه النار

رابعاً من كان موكلًا بالحفظ على احد الجانيين او ذوى الحمية الضبطية القريبة من درجة الجنون فاطلقه او كان موكلًا بحيوان من الحيوانات المؤذية او المفترسة فافلته او من له كلب وثب على احد المارين او اقتضى اثره فلم يرد عنه وكذا من حرس كلباً على احد ولولم يتسبب عن ذلك عطب او ضرر

خامساً من ترك اولاده يحدثنى السن يهيمون في الطرق العمومية وعرضهم بذلك للاخطار والمخاطب

سادساً من رعى اسجاراته او اشياء اخر صلبة او قاذورات على بيوت او بجان او محوطات مملوكة لشخص آخر او على بساتين او حظائر مغلقة وكذا من رعى عمداً اجساماً صلبة او قاذورات على احد ولم تصبه او لم تجرحه

سابعاً من امتنع من قبول المسكوكات المتداولة بين الناس الجارى التعامل بها الغير مزورة والغير مشوشة بالقيمة المقدرة لها

ثامنا من امتنع عن اداء الاعمال او عن بذل الاعانة والمساعدة او اهمل فيها وكان قاهرا عليها عند طلب ذلك منه في حالة حدوث عارض او انقلاب او غرق او في حالة فيضان ماء او حالة حريق او نزول نوائب اخر وكذا في حالة قطع الطريق او حصول نهب او فعل جنائية او صراخ عام او في حالة تنفيذ امر او حكم صادر من احدى النحاكم

تاسعا من دخل في ارض مهيأة للزروع او مبذورة او ظهر زرعها او مر فيها بدون ان يكون له الحق في ذلك

عاشرا من لم يغير حق ييهاؤه او دوابه المعدة للجر او الحمل او الركوب من ارض مهيأة للزروع او مبذورة او مستورة بالزروع او تركها تمر منها

الحادي عشر من التي في مجارى المياه المارة بالمدن او القرى مواد او اشياء اخر ايا كان نوعها تعطل السير في المجاري المذكورة او تزامم مجراها

الثاني عشر من اشعل بغير اذن سواريج او نحوها من المواد النارية في الجهات التي يمكن ان ينشأ اطلاق الاشياء المذكورة فيها

(المادة ٣٤٤)

يجازى بدفع غرامة من خمسين قرشا ديوانيا الى مائة قرش وبالحبس من يوم الى ثلاثة ايام او باحدى هاتين العقوبتين فقط

اولا من اطلق داخل مدينة او قرية طينجة او بندقية او علة نارية او اشعل اشياء اخر من الاشياء القابلة للفرقة

ثانيا من نصب في الازقة او الحارات او الطرق او المساكن العامة العاب القاذر والصيب وغيرها من العاب البخت والصدفة فضلا عن عقاب من وقع ذلك منه بالجزاء المقرر تضبط بجانب الميري الالات والمعدد المعدة للقتار والعب النصب وكذا الاشياء الجارية عليها اللب

ثالثا من نزع او مزق عمدا الاعلانات الملتصقة على الحيطان بامر الحكومة

رابعا من التي في مجارى المياه المارة بالمدن او القرى جثث الحيوانات او قنورات او مواد اخر مضرّة بالصحة العمومية

خامساً من تعرض بغير اذن من الحكومة لقطع الخضرة النابتة في الحدائق المخصصة للمنفعة العامة او لنزع الاتربة منها او للاسجار او مواد أخرى
سادساً من اتلف او نزع الثمر او الصفائح او اللوح الموضوع على المنازل او الشوارع او الدكاكين

سابعاً من اطفأ او سلب فوانيس الغاز وغيرها من الفوانيس المعدة لاضاءة وتوير الطرق العمومية

ثامناً من باع اصناف المأكولات بأثمان زائدة عن الاسعار المقدرة لها قانوناً

(المادة ٣٤٥)

يجازى بدفع غرامة من خمسين قرشاً ديوانياً الى مائة قرش وبالحبس من يوم الى اربعة ايام او باحدى هاتين العقوبتين فقط

اولاً من احترف بحرفة المرأة والميافة والكهانة وتفسير الاحلام وتضبط في هذه

الحالة لجانب الميري الربابات والآلات والادوات المستعملة في ذلك

ثانياً فالعو الاسنان او بائعوا العقاقير او الدجالون وارباب الخرجلات الذين يشتغلون

بصنائعهم او يبيعون بضائعهم في الطرق العمومية بدون ان يستحصلوا على اذن

من الضبطية بذلك

(المادة ٣٦٤)

يجازى بدفع غرامة من خمسين قرشاً ديوانياً الى مائة قرش وبالحبس من يوم الى خمسة ايام

اولاً من ابتدر احداً بقتل او سب غير علني وغير مشتمل على اسناد عيب او امر معين

ولم يكن صدر في حقه من المتعدي عليه شيء يعمل به على ذلك

ثانياً من وثقت منه مشاجرة او تعدي عل غير بائذء خفيف او نحوه ولم يحصل ضرب

او جرح

ومن حصل منه لفظ او غاغة موجبة لتكدير راحة السكان سواء كان اللفظ ليلاً او مشتملاً

على سب او قذف وكذا من شاركه في ذلك

اما من وقع منه في الجنازات عويل او ولولة تكدير راحة السكان فيجازى بدفع غرامة

من عشرة قروش الى ثلاثين قرشاً ديوانياً وبالحبس من يوم الى خمسة ايام

(المادة ٣٤٧)

يجازى بدفع غرامة من خمسين قرشا ديوانيا الى مائة قرش وبالحبس من يوم الى ستة ايام

اولا من تسبب عمدا في اتلاف شيء من الامتعة المملوكة للغير
ثانيا من تسبب في هلاك دابة او حيوان ما من الحيوانات المملوكة لغيره او في جرحها
سواء كان ذلك باطلاقه احدا من المجانين او بافلات حيوان من الحيوانات
المؤذية او المفترسة او بسرعة سير ما قاده من العربات او ساقه من الخيول
او دواب الجر او الحمل او الركوب او بسوء قيادته لتلك العربات او الخيول
او الدواب او بتثليل اسماها زيادة عن طاقتها

ثالثا كل من استعمل سوء المعاملة او القسوة على الحيوانات المنزلية او المستأنسة
رابعا من تسبب في حصول المضار المتقدمة باستعماله اسلحة بدون تميز واحتياط
او يرميه حجرا او شئ من الأجسام الصلبة

خامسا من تسبب في مضرة من تلك المضار بسقوط جدار لقدم او وحن بنائه وعدم
ترميم ما اختل ووهن منه او تسبب في ذلك بوضعه مواد توجب التضيق
والازدحام في الازقة والحارات والشوارع والطرق العمومية او قريبا منها
او يحفره فيها او بالقرب منها حفرا او غيرها ولم يحترس فيها لدفع المضرة
بالاحتراسات اللازمة بان ينصب عليها العلامات والوقفات المقررة باللوائح

سادسا من اتلف او اغتصب الطرق العامة او الميادين او مواضع التنزه او غيرها من
المواضع المعدة للمنافع العمومية

سابعا من ترك مواشي ايا كانت ترمى في ارض مرزوعة ومحتوية على محصولات
او محصودات او في كروم او بساتين بدون ان يكون له الحق في ذلك

(المادة ٣٤٨)

يجازى بدفع غرامة من خمسين قرشا ديوانيا الى مائة قرش وبالحبس من يومين الى ستة ايام

اولا من وجد في دكانه او حانوته او في محل تجارته او وجد عنده في السوقيات او
المواسم او الاسواق شيء من الثمار والاشربة او الجواهر او الادوية او الفلال
او غيرها من المأكولات المغشوشة او المتفتنة فان كانت الثمار والاشربة
او الجواهر او المأكولات المغشوشة او المتفتنة مضره بالصحة العمومية يجوز
ابلاغ مدة الحبس الى اسبوع وفي سائر الاحوال تضبط لجانب الميري الثمار
والاشربة والجواهر والفلال وغيرها من المأكولات المغشوشة او المتفتنة
ويصير اعدامها او اراقنها

ثانياً من استعمل موازين او مقاييس او مكاييل خلاف الموازين او المكاييل
او المقاييس المقررة باللائح ومن وجد عنده بدون سبب قانوني موازين
او مكاييل او مقاييس مزورة او غيرها من الآلات الغير المضبوطة المعدة للوزن
او الكيل او القياس سواء وجد ذلك في دكانه او محله او محل تجارته
او في سوقيات او مواسم او اسواق وتضبط لجانب الميري الموازين والمكاييل
والمقاييس والآلات المذكورة لاعدامها

ثالثاً من منع في الاحوال المذكورة المأمورين المينين من طرف الحكومة لكشف
على الثمار والاشربة او الجواهر او الادوية او الفلة او غيرها من المأكولات
او لتحقيق صحة تلك الموازين او المكاييل او المقاييس من الدخول في دكانه
او حانوته او محله او محل تجارته

(المادة ٣٤٩)

يجازى بدفع غرامة من خمسة قروش الى مائة قرش وبالحبس من يومين الى اسبوع كل
من كان عنده حيوانات او مواش سواء كانت ملكا له او في حوزته او تحت حفظه
وينجاسته وكانت تلك المواشي او الحيوانات مظنونا فيها انها مصابة باسراض تقرر من
الحكومة لهنها معدية ولم يغير جهة اللزوم عن ذلك حالا
وكل من ترك حيواناته المصابة تغالط غيرها من المواشي السلمية مع سبق التنبيه عليه
من جهة اللزوم بتم ذلك وكذلك كل من خالف باي كيفية كانت نص اللائح
للصادرة في هذا الخصوص

اما اذا تسبب عن مخالفته انتشار العدوى في الحيوانات الاخر فيعاقب بالحبس مدة
اسبوع وبغرامة مائة قرش ديواني

(المادة ٣٥٠)

يجازى بدفع غرامة خمسين قرشاً ديوانياً الى مائة قرش وبالحبس من ثلاثة ايام الى اسبوع

اولاً من اخفى او سلب بمحصولات او محصولات ناقصة قبل انفصالها عن الارض

بدون ان يقتن بذلك حال من الاحوال المبينة بالمادة ٣٩٥

ثانياً من سر بالطرق العمومية وهو يزى مغاير للاداب والحياء ومن اغتسل داخل المدن او القرى وهو بذلك الذي

ثالثاً من وجد في الطرق العمومية او المنتزهات او امام منزله وهو يعرض المارين على الفسق باشارات او اقوال فان كان المخرض المذكور لم يبلغ سنه اثنتي عشرة

سنة يجازى والداه بالعقوبات المقررة بهذه المادة

رابعاً من خالف باي كيفية كانت اللوائح المتعلقة بمنع القشاه والنجور

خامساً من وجد في الطرق العمومية او المنتزهات في حالة سكر بين او عريضة

سادساً كل من وجد يتكفف الناس في محلات الطرق العمومية المتنوع فيها التكفف

سابعاً من حرص واغرى الاطفال على التكفف في الطرق العمومية

(المادة ٣٥١)

المخالفات الغير المنصوص عليها في هذا الكتاب يجوز ان تقرر في لوائح تصدر من جهات

الادارة سواء كانت عمومية او خاصة بجهة معينة وتبين فيها عقوبة كل مخالفة بدون

ان تتجاوز حدود المقررة للمخالفات فان نصت تلك اللوائح على عقوبة اشد من

هذه العقوبات يجب حتما تخفيفها بتنزيلها الى الحدود المذكورة

قواعد عمومية

(المادة ٣٥٢)

اذا ظهر من احوال القضية الواقعة فيها المحاكمة ما يوجب حصول رافة القضاء بالحكم

عليه فالمعقوبة يصير تعديلها على الوجه الآتي

اذا كان الفعل يستوجب المعقوبة بالقتل يحكم بمعقوبة الاشغال الشاقة موبدا ويجوز

الحكم بالاشغال الشاقة موقفاً

وإذا كان الفعل يستوجب عقوبة الاشغال الشاقة مؤبدا تكون العقوبة بالاشغال الشاقة مؤقتة ويجوز الحكم بالسجن المؤقت

وإذا كان الفعل يستوجب عقوبة الاشغال الشاقة مؤقتة او السجن المؤبد تكون العقوبة بالسجن المؤقت ويجوز الحكم بالحبس التأديبي الذي لا يجوز ان تكون مدته اقل من سنتين

وإذا كان الفعل يستوجب عقوبة النفي المؤبد تكون العقوبة بالنفي المؤقت او بالحبس التأديبي الذي لا يجوز ان تكون مدته اقل من سنة

وإذا كان الفعل يستوجب عقوبة النفي المؤقت او السجن المؤقت او لمحرمان المؤبد من جميع الرتب والوظائف تكون العقوبة بالحبس التأديبي الذي لا يجوز ان تكون مدته اقل من ستة اشهر

وإذا كان الفعل من الجنب المستحقة للتأديب لا يحكم بازيد من الحد الادنى المقرر لتلك العقوبة بالقانون ويجوز ايضا الحكم بعقوبة اقل من الحد المذكور وهو الحبس او مجرد الغرامة بدون ان تكون العقوبة مع ذلك اقل من العقوبات المقررة للمخالفات وفي مواد المخالفات يجوز ان تكون العقوبة ازيد من الحد الادنى المقرر قانونا لعقوبة الماددة الحاصلة فيها المخالفة ويجوز تخفيفها لحد غرامة تبلغ خمسة قروش ديواني (المادة ٣٥٣)

للجناب الخديوي ان يفوق العقوبة كلها او بعضها وان يستبدلها بعقوبة اخف منها وان يفوق عنها عفوا تاما بصيرها كأن لم تكن فالعفو عن العقوبة كلها او بعضها او استبدالها بأخف منها يصدر بهما الامر بعد مخافة ناظر الحفائية اما الصفو التام الذي يجعل العقوبة لاغية كأن لم تكن فيصدر به الامر بعد مخافة مجلس النظار

انتهى

فهرست
قانون العقوبات

الصادر عليه الامر العالي بتاريخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ هجرية
(١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ افرنجيه)

(قانون العقوبات)

(الكتاب الاول)

(في القواعد الابتدائية)

- ٥ (الباب الاول) في الضوابط العمومية
- ٩ (الباب الثاني) في العقوبات التي يحكم بها في الجنايات
- ١٢ (الباب الثالث) في العقوبات التي يحكم بها في الجنح والمخالفات
- ١٤ (الباب الرابع) في العقوبات التابعة لعقوبات اصلية ويميز الحكم بها في الجنح والجنايات
- ١٥ (الباب الخامس) في بيان الاحوال التي يقبل فيها عذر المتهم او يكون مستوجبا للمسؤولية او للعقوبة
- ١٧ (الكتاب الثاني)
- (في الجنايات والجنح المضرة بالصحة العمومية وبيان عقوبتهما)
- ١٧ (الباب الاول) في الجنايات والجنح المضرة بامن الحكومة من جهة الخارج
- ١٩ (الباب الثاني) في الجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل
- ٢١ (الباب الثالث) في الرشوة
- ٢٣ (الباب الرابع) في اختلاس الاموال الميرة وفي الغدر
- ٢٦ (الباب الخامس) في تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وفي تصديرهم في اداء الواجبات المتعلقة بها
- ٢٧ (الباب السادس) في الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لافراد الناس
- ٢٩ (الباب السابع) في مقاومة الحكم وعدم الامتثال لواصرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره
- ٣٠ (الباب الثامن) في هرب المحبوسين واخفاء الجانين
- ٣٣ (الباب التاسع) في فك الاختام وسرقة السندات والاوراق الرسمية المودعة
- ٣٥ (الباب العاشر) في اختلاس الالقاب والوظائف والانصاف بها بدون حق

- ٣٥ (الباب الحادى عشر) في معارضة اطلاق اقامة شعائر الاديان
٣٥ (الباب الثانى عشر) في اطلاق المباني والآثار وغيرها من الاشياء العمومية
٣٦ (الباب الثالث عشر) في تعطيل المخابرات التلغرافية
٣٦ (الباب الرابع عشر) في الجنح والجنايات التي تقع بواسطة الصحف والجرائد
وغيرها وفي الجنح المتعلقة بالتعليم للعام او الدينى
٤٢ (الباب الخامس عشر) في المسكوكات الزبوف المزورة
٤٣ (الباب السادس عشر) في التزوير
٤٧ (الباب السابع عشر) في تهريب البضائع
٤٨ (الكتاب الثالث)
(في الجنايات والجنح التي تحصل لاحاد الناس)
٤٨ (الباب الاول) في القتل والجرح والضرب والتهديد
٥٢ (الباب الثانى) في الحريق عمدا
٥٤ (الباب الثالث) في اسقاط الحوامل وصنع وبيع الاثرية او الجواهر المنشوشة
المضرة بالصحة وفي بيع الجواهر السمية بدون اخذ كفالة
من المشتري
٥٥ (الباب الرابع) في هتك العرض
٥٧ (الباب الخامس) في القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق وفي سرقة
الاطفال وخطف البنات
٥٩ (الباب السادس) في شهادة الزور واليمين الكاذبة
٦٠ (الباب السابع) في القذف والسب وانشاء الامرار
٦١ (الباب الثامن) في السرقة
٦٥ (الباب التاسع) في التفالس والنصب على الغير
٦٧ (الباب العاشر) فيمن اتهم نجان

صحيفة

٦٩ (الباب الحادى عشر) في تعطيل المزادات وفي الغش الذي يحصل في المعاملات التجارية

٧١ (الباب الثانى عشر) في الغاب القمار والتعيب والبيع والشراء بالتمرة المعروف باللوندي

٧١ (الباب الثالث عشر) في التغريب والتعيب والاتلاف

٧٤ (الكتاب الرابع)

(في المخالفات)

٨٢ قواعد صمومية





